

# الكافي فريد الإفراح

عَنْ مَسَائِلِ كِتَابِ الْإِضْحَاحِ

لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ السَّبَّيْتِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ  
(ت ٢١٨٨ هـ)

تَحْقِيقُهُ وَدِرَاسَةُ

د. فَيْصَلُ الْحَفِيَّانِ

السَّفَرُ الثَّلَاثُ

(النَّصُّ الْمُحَقَّقُ - الْجُزْءُ الثَّانِي - مَعَ الْفَرَائِصِ)

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

الرِّيَاضُ



# الكافي في فقه الإمامية عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي  
(ت ٦٨٨ هـ)

تحقيق ودراسة  
د. فيصل الحفيان

السفر الثالث  
(النص المحقق - الجزء الثاني - مع الفهارس)

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

مكتبة النشر  
الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

## باب

### الفعل المبني للمفعول به<sup>(١)</sup>

اعلم أن الأفعال على قسمين :

قسم بُنيّ ؛ يُشْنَدُ إلى الفاعل . وقسم بُنيّ ؛ ليسند إلى المفعول . فما بُنيّ ؛  
يُشْنَدُ إلى الفاعل ، فعمدته الفاعل . وما بُنيّ ؛ ليسند إلى المفعول ، فعمدته  
المفعول ، فيحتاج إلى بيان الفعل المبني للمفعول به .

اعلم أن الأفعال على ثلاثة أقسام :

فعل خاص بالماضي . وفعل مشترك بين الحال والاستقبال ، وهو المضارع .  
فهذان يُتَنَيَّان للفاعل ، وينيان للمفعول .

والفعل الثالث - وهو خاصٌ بالاستقبال ، وهو صيغة الأمر - يُتَنَيّ للفاعل ،  
ولا يُتَنَيّ للمفعول .

فأما الفعل الماضي فإنك إذا أردت أن تبنيّه للمفعول به ، فتتظر :

فإن كان في أوله أَلِفٌ وصل ضَمَمَتْ أَلَفُ الوصل والثالث ، وكَسَرَتْ ما  
قبل الآخر ، فتقول في « استخرج زيد الدراهم » : استخْرِجِ الدراهم ،  
وَضَمَمْتَ الألف إبتاعاً للثالث كراهيةً للخروج من الكسر إلى الضم اللازم ، ولا  
حاجز إلا الساكن - وهو حاجزٌ ضعيف - وضمُ الثالث للبناء .

فإن لم يكن في أوله أَلِفٌ وصل ، فإنك تضمُّ الأول ، والثاني إن كان

(١) الإيضاح ٦٩ ، والمقتصد ١/ ٣٤٤ ، وشرح المكبري ٢/ ٣٦١ . وفي الإفصاح (١٩) : « باب الفعل  
المبني للمفعول » فحسب ، بإسقاط « به » .

### مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع

\* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٣٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa  
www.alrushd.com



\* فرع مكة المكرمة : - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

\* فرع المدينة المنورة : - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

\* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٣٣١٤

\* فرع أبها : - شارع الملك فيصل هاتف ٣٣١٧٣٠٧

\* فرع الدمام : - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٣١٧٥

#### وكلاؤنا في الخارج

\* الكويت : - مكتبة الرشيد - حولي - هاتف ٢٦١٢٣٤٧

\* القاهرة : - مكتبة الرشيد - مدينة نصر - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥

\* بيروت : - الدار اللبنانية - شارع الجاموس - هاتف ٠٠٩٦١٢٨٤٣٤٥٧

متحرّكاً، وتكسر ما قبل الآخر. فإن كان الثاني ساكنًا لم تحرّكه<sup>(١)</sup>، فتقول: تَدْرِجُ الحجر، وتُدْرِجُ به، فلا بُدَّ من كسر ما قبل الآخر، وإنما يقع الاختلاف في الضمّ، على حسب ما ذكرته. فإن كان الفعل الماضي على هذه الصفة علمت أنه بُني للمفعول به، وأنه طالب له ببنيته. وإن لم يكن على هذه الصفة علمت أنه إنما صيغ للفاعل، فعمدته الفاعل.

واختلف الناس في الأصل منهما:

فمنهم من ذهب إلى أن كُلَّ واحد منهما أصل<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى أن الأصل بنية الفاعل، وبنية المفعول ثانية على ذلك<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا أكثرُ الناس. وسيأتي الكلام في آخر الباب في هذا الفصل<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله.

(١) وذلك نحو: أخرج، تقول: أخرج. انظر: الكتاب ٢٧٩/٤.

(٢) عزاه أبو حيان إلى الكوفيين والمبرد، ونقل عن ابن الطراوة أن هذا هو مذهب سيبويه! واحتج هؤلاء بأن ثَمَّ أفعالاً لم يُنطق بفاعلها، مثل: جُرِّي زيدٌ، وحُجِمَ بكرٌ. كما احتجوا بأن كل واحد من البنتين مشتقٌّ من الحدث للإسناد إلى الاسم، ثم فُوقَ بينهما. انظر: البسيط ٩٥١/١، وابن يعيش ٧/٧١، والارتشاف ١٩٥/٢.

(٣) عزا المؤلف هذا في البسيط (٩٥١/٢) إلى سيبويه وأكثر النحويين، واحتج له. كما عزاه أبو حيان في الارتشاف (١٩٥/٢) إلى جمهور البصريين وسيبويه وغيره. ولم أجد في الكتاب نصّاً صريحاً يبين رأي سيبويه، إلا أن ظاهر كلامه في (٣٤٢/٤) يشير إلى أنه يذهب إلى أن بناء الذي لم يسم فاعله فرغ على الذي سُمي، قال: وإذا قلت «فعل» من هذه الأشياء - يريد خاف وهاب - كسرت الفاء، وخولت عليها حركة العين، كما فعلت ذلك في «قيلت» لتغير حركة الأصل لو لم تحلّ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال، وذلك قولك: خيف، وبيع، وهيب، وقيل.

(٤) انظر: ص ٦٥٨.

فإن كان الفعل مشتركاً بين الحال والاستقبال، فأردت أن تبينه للمفعول ضمنت الأول، وفتحت ما قبل الآخر، فتقول: يُضَرَّبُ زيدٌ، وتُسْتَحْرَجُ الدراهم. ومتى وجدت الفعل المضارع بهذه الصفة علمت أنه مبني للمفعول، وأنَّ عمدته المفعول، ومتى وجدته بغير هذه الصفة، فهو مبني للفاعل.

قال: «الأفعالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فعلٍ غَيْرٍ مُتَعَدٍّ، وفعلٍ مُتَعَدٍّ، فالأفعالُ الَّتِي [١٩٧] لَا تَتَعَدَّى لَا تُبْنَى لِلْمَفْعُولِ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أنَّ هذه البنية إنما بُنِيَتْ للمفعول به، فلا يرتفع بها إلا المفعول به. ومتى ارتفع بها غَيْرُ المفعول به، فلا بُدَّ أن يكون قد نُصِبَ نصب المفعول به اتِّساعاً، وذلك: الظرفُ والمصدر. فالمصدرُ يرتفع بها بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مفيداً<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يكون نصبه نصب المفعول به اتِّساعاً.

الثالث: ألا يحضر المفعول به حقيقة.

وأما الظرفُ فيرتفع بها أيضاً بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون متصرفاً<sup>(٣)</sup>. ومعنى «مُتَصَرِّفٌ»: يُسْتَعْمَلُ ظرفاً، وغير

(١) الإيضاح ٦٩، والمقتصد ٣٤٤/١، وشرح العكبري ٣٦١/٢.

(٢) فلا نقول: سير يزيد سيرة؛ لأن «سيرة» لم يُفَدَّ إلا ما أفاد الفعل، وحقُّ المسند والمُسند إليه أن يفيد أحدهما غير ما أفاد الآخر، إذ لو كان هو هو لزم أن يكون الكلام غير مركَّب. البسيط ٩٦٠/٢.

(٣) لم يذكر هذا الشرط في البسيط (٩٦٠/٢)، وجعل الشرط الثاني شرطين:

- أن يكون منصوباً.

- أن يكون قد نُصِبَ نصب المفعول به.



ظرف .

الثاني : أن يكون نُصِبَ نُصِبَ المفعول به اتِّسَاعًا .

الثالث : ألا يحضر المفعول به حقيقة .

فقد تَبَيَّنَ بهذا أنه إذا حضر المفعول به ، فلا يُقام المصدر ولا الظرف ؛ لأن هذه البنية ، إنما هي طالبة بالمفعول به ، وللإسناد إليه صِغَتٌ وَغُيِّرَتْ من بنية الفاعل ، فيُنبغي إذا حضر ألا يُشْتَغَلَ بغيره ، مما نُصِبَ نُصِبَ المفعول به ، وهو في الحقيقة غير ذلك .

وهذا كله إذا كان المفعول به وَصَلَ الفعلُ إليه بغير واسطة ، نحو : ضربت زيدًا . فإن كان قد وصل الفعلُ إليه بحرف الجر ، فلا يظهر عملُ الفعل فيه ، فيجوز أن يُقام المصدر والظرف بحضرته ؛ لأنهما - وإن كان نصبُهُما اتِّسَاعًا - قد ظهر عملُ الفعل فيهما ، فقويا بذلك ، فجاز أن يُقاما بحضرته . ويجوز أن تُقيمَ المجرور بحضرتيهما . ولا يقام المجرور بحضرة المفعول به الذي يصل الفعلُ إليه بغير واسطة .

فقد تحَصَّلَ بما ذكرته أن الفعل يُشْتَغَلُ بأربعة أشياء :

أحدها : المفعول به الذي يصلُ الفعلُ إليه بنفسه .

الثاني : [ المفعول به ]<sup>(١)</sup> الذي يصلُ إليه بحرف الجر .

الثالث : المصدر ، بالشروط المذكورة .

الرابع : الظرف ، بالشروط المذكورة .

إلا أن الأصلَ المفعولُ به ؛ لأنه الذي بُنيَ له الفعل .

(١) زيادة مني . ولعلها سقطت من الناسخ .

## فصل

قال : « وهذا المفعولُ به في المعنى يَرْتَفِعُ بِإِسْنَادِ الفِعْلِ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ ، كما يَرْتَفِعُ الفَاعِلُ بِذَلِكَ »<sup>(٢)</sup> .

اعلم أن التَّحْوِينَ اختلفوا في رافع المفعول إذا كان المفعولُ بُنيَ له الفعل<sup>(٣)</sup> : فمنهم من قال : إنه قام مقام الفاعل . وهذا مذهب من يرى أن الرَّفْعَ في الفاعل إنما كان ؛ لكونه فاعلاً<sup>(٤)</sup> ، فيقول : لما حُذِفَ الفاعلُ بقي المفعولُ فارتفع ؛ لأن طلب الفعل لهما واحد<sup>(٥)</sup> . وارتفع الفاعل ؛ للترقية بينه وبين المفعول . فإذا زال الفاعلُ قام المفعولُ مقامه ؛ لاشتغال الفعل به ، كما كان يشتغلُ بالفاعل<sup>(٦)</sup> .

(١) الفعل الفعل ( كذا ) مكررة في المخطوطة .

(٢) الإيضاح ٧٠ ، والمقتصد ٣٤٥/١ .

(٣) الخلاف هنا مبني على خلافهم في بنية الفعل للفاعل ، وبنية للمفعول ، وهم في ذلك على مذهبين : أنهما أصلان ، وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة . وأن بنية الفاعل هي الأصل ، وبنية المفعول ثانية مُعَيَّرَةٌ عنه ، وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين . ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب : البابان أصلان في الرفع . الفاعل أصل ، والمفعول فرع عنه ، وسرى الرفع إليه منه ، وهذان للكوفيين . الرفع في الفاعل والمفعول من جهة واحدة هي الإسناد ، وهذا قول سيبويه والجمهور . انظر هذا كله في : الكتاب ٣٤٢/٤ ، واللباب ١٥٨/١ ، وابن يعيش ٧١/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٠ ، والارتشاف ١٩٥/٢ ، والبسيط ٩٥١/٢ - ٩٥٤ .

(٤) أي موقفاً له . وهذا مذهب كوفي . انظر : ص ٥٨٩ .

(٥) قال في البسيط (٩٥٣/٢) : « وهذا القول عندي ليس بالبين ؛ لأن الذي أوجب رفع الفاعل هو كون الفعل أخذ من الحدث وبني للإسناد إليه . وإذا غُيِّرَتْ «ضرب» إلى «ضرب» صار - بلا شك - طالبا بِنَيْتِهِ للمفعول ، كما طلب بِنَيْتِهِ الفاعل ، فوجب رفع الفاعل موجوداً في رفع المفعول » . وانظر أيضاً : ح ٣ .

(٦) في المخطوطة : « بالفعل » ، وهم أو تحريف . والكلام يستقيم بما أثبتته .



ومنهم من قال : الرفع في المفعول من حيث كان الرفع في الفاعل ؛ لأنَّ كُلَّ واحد منهما قد بُنِيَ له الفعل ، وصار الفعل طالبًا له بينيته ، وكلُّ ما يطلبه الفعل بينيته يرتفع ؛ مفعولاً كان أو فاعلاً ، فالرافع للاسم طلبُ الفعل له بالبنية . وهذا هو الصَّواب . وهو مذهب سيبويه <sup>(١)</sup> .

ولا يُتَنَّى الفعل للمفعول به بحضرة الفاعل ، وينى [١٩٨] الفعل للفاعل بحضرة المفعول وعدمه .

وقد يكون حذفُ الفاعل ؛ لوجه ، منها : جهلُ المخبر به ، فيقول : ضُربَ عمرو . ولا يُخَيَّرُ بالفاعل ؛ لجهله به .

وقد يكون ؛ لأنَّ المخاطب إذا قيل له : ضرب زيد ، يعلم أن ضاربه عمرو ؛ لأنه المُعَدُّ لضربه .

وقد يكون تعظيمًا للفاعل .

وقد يكون تحقيقًا .

ويكون ؛ لأنك لا تُريد أن تُخَيَّرَ به <sup>(٢)</sup> .

(١) ذكر في البسيط (٩٥٤/٢) مذهبًا ثالثًا مفاده أن « الرفع للفاعل والمفعول الذي بُنِيَ له الفعل أصلان ، وليس أحدهما أصلًا لصاحبه » . وهذا أيضًا مذهب كوفي . وأشارت إلى ذلك في الحواشي السالفة .  
(٢) عُبِّرَ عنه في البسيط (٩٦٢/٢) بـ « الإبهام » ، وزاد غرضًا سادسًا ، هو أن يكون مخاطبك لا يريد منك الإخبار بالفاعل ، وإنما هُتِمَ واعتناؤه بالمفعول . وذكر أبو حيان في الارتشاف (١٨٤/٢) أحد عشر غرضًا ، نظمها في أرجوزة :

وحذفه للخوف والإبهام      والوزن والتحقير والإعظام  
والعلم والجهل والاختصار      والسجع والوقاف والإيثار

وانظر : شرح العكبري ٣٦٢/٢ .

وعلى الجملة فلا يُتَنَّى الفعل للمفعول إلا عند عدم الفاعل وزواله من الكلام . ومتى قصدت أن تذكّره ، فلا يُشغَلُ الفعل إلا بالفاعل . ويؤتى بالمفعول بعد ذلك ، وقَبْلَهُ ، إن اعتني به ، أو حَمَلَ على ذلك وجه من الوجوه المذكورة في « باب الفاعل » <sup>(١)</sup> .

## فصل

قال : « وَقَدْ يُنْقَلُ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِذَا أُريدَ تَعْدِيَتُهُ بِالْهَمْزَةِ ، فيقال : أَذْهَبَ زَيْدًا » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أنَّ النَّقْلَ بالهمزة يكون في ثلاثة مواضع :

يكون في الفعل الذي لا يتعدى ، وذلك نحو : أَذْهَبْتُ زَيْدًا ، وأُخْرِجْتُ عمرًا ، وأَقْعَدْتُ بكرًا . وهذا كثير .

ويكون في الفعل الذي يتعدى إلى واحد ، وذلك نحو : أَضْرَبْتُ الْفَحْلَ النَّاقَةَ <sup>(٣)</sup> ، الأصل : ضرب الفحلَّ الناقة ، ثم قيل : أَضْرَبْتُ الْفَحْلَ النَّاقَةَ . وكذلك : ولي زيدٌ البلد . ثم تُدْخِلُ الهمزة ، فتقول : أوليتُ زيدًا البلد .

ويكونُ في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاختصار على

(١) انظر : ص ٥٩١ وما بعدها .

(٢) الإيضاح (٧٠) ، والمقتصد (٣٤٦/١) : أَذْهَبْتُ زَيْدًا . وشرح العكبري (٣٦٧/٢) : « بهمزة » مكان « بالهمزة » . وكلام أبي علي هذا من باب الاستطراد ، فالباب معقود للفعل الذي لم يُنَسَمَ فاعله . والحديث عن التعدية أدخل في باب التعددي واللزوم ، وقد جرى المؤلفُ أبا علي . واستطرد أيضًا في الحديث عن مواضع التعدية . كما جرى الزجاجي في شرحه على جملة ، فحدث عن مثل هذا ، ولكن في باب أقسام الفعل إلى التعددي . انظر : البسيط ٤١١/١ وما بعدها .  
(٣) على معنى : مَكَّنْتُهُ من أن يَضْرِبَهَا .



أحدهما دون الآخر، وذلك نحو: علم زيد عمرًا قائمًا. ثم تقول: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا. وكذلك: أَرَيْتُ محمدًا عمرًا شاخصًا. والفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يكون إلا بالتَّثْقِيلِ بالهمزة، أو بالتضعيف<sup>(١)</sup>، على حسب ما نُبيِّنُ في بابه<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله.

ولم يُوجد التَّثْقِيلُ بالهمزة<sup>(٣)</sup> في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاختصارُ على أحدهما دون الآخر، نحو: كسوت زيدًا ثوبًا، لم يُقَلْ: أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا. أي: جَعَلْتُ زيدًا يكسو عمرًا ثوبًا<sup>(٤)</sup>.

وإنما لم يُثَقَّلْ «كَسَوْتُ وبابه» عند الكوفيين؛ لأن هذا الباب لا يكون عندهم إلا منقولًا، والمنقول لا يُثَقَّلُ، فـ «كسوت» بمنزلة «ألبست» إلا أن «كسوت» عندهم منقولٌ بتغيير الحركة<sup>(٥)</sup>، «وألبست» منقولٌ بالهمزة، والأصل «كَيْسِي» بمعنى «لبس». وسيأتي الكلام في هذا<sup>(٦)</sup>. فكما لا يُثَقَّلُ «ألبست» لا يُثَقَّلُ «كسوت».

وأما البصريون فقد يعلّلون هذا بأن الأكثر في هذا الباب أن يكون منقولًا. وما

(١) يريد أنه لا يوجد في الكلام أفعالٌ تتعدى بنفسها إلى ثلاثة مفعولين، فـ «أعلم» و«أرى» اللتان يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل منقولتان من «علم» و«أرى» المتعديتين إلى مفعولين بنفسيهما.

(٢) انظر: ٢٤/٢ (الحمزوية).

(٣) ولا بالتضعيف. انظر: البسيط ٤٢٨/١.

(٤) نقل السيوطي عن بعضهم «أكسى». انظر: الهمع ٢٥٢/٢.

(٥) «كسي» عند الكوفيين مثل «علم» يتعدى إلى اثنين بنفسه، لا بزيادة ولا نقصان، تقول: كَيْسِي زيد الثوب، أي لبس، ثم نُقِلَ إلى «قَلَّ» مثل «قَتَلَ». ونظيره من غير المتعدي: شَتِرت عينه، وشَتَرها الله. وعليه صار: «كسا» بمعنى «ألبس». انظر: ١٦/٢ (الحمزوية) والبسيط ٤٢٨/١.

(٦) انظر: ١٦/٢ (الحمزوية).

ليس بمنقول، فيوجد بمعنى المنقول، فأَجْرِي القليلُ مُجْرَى الكثير، ومُجْرَى ما هو في معناه<sup>(١)</sup>. وهذا كله تَغْلِيلٌ بعد السماع.

ثم اختلف التَّحْوِثُونَ في القياس والسماع:

فمنهم من ذهب إلى أنه كله سماع<sup>(٢)</sup>، ولا يُقال منه إلا ما قالت العرب، ولم يَكْثُر عنده كثرةٌ تُوجب القياس.

ومنهم من ذهب إلى أنه مَقْيَسٌ في غير المتعدي<sup>(٣)</sup>، فقال منه مالم يُسْمَع من العرب قياسًا على ما سُمِع؛ لأنه كثيرٌ مما لم يُسْمَع إنما كان عدمُ سماعه [١٩٩] بالاتفاق، ولو تَعَرَّض للعرب لقائلته، كما يُقال اسمُ الفاعل من كل فعل، سُمِعَ منه اسمُ الفاعل أو لم يُسْمَع.

وأما المتعدي، فلا يُقال منه إلا ما قالت العرب؛ لأنه لم يَكْثُر، فيُقاس على ما سمع، قال سيبويه - رحمه الله -: «ألا ترى أنه ليس كلُّ فعل كأولني»<sup>(٤)</sup>،

(١) قال في البسيط (٤٢٨/١، ٤٢٩): «كسا» وإن لم يكن منقولًا من «كَيْسِي» فهو - بلا شك - بمنزلة «ألبس» من «لبس». فكما لا يصح نقل «ألبس»، لا يصح نقل «كسا». وهذا إذا تأملتَ صحيحًا. (٢) في اللزم والمتعدي، وهو ما نسبته أبو حيان إلى المبرد، ونُقِلَ عن السهيلي أنه مذهب سيبويه. انظر: الارتشاف ٥٤/٣.

(٣) قَيَّده أبو حيان بقوله: «إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر». ومفهوم هذا المذهب كما يشير المؤلف بعد قليل - أن المتعدي سماع. وقال أبو حيان: وهو ظاهر مذهب سيبويه. (الارتشاف ٥٤/٣). وهو ما فهمه المؤلف من كلام سيبويه.

(٤) سيبويه (٢٥٢/١): «واعلم أنك لا تقول: دوني، كما قلت: عَلَيَّ؛ لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة «أولني» قد تعدى إلى مفعولين، وإنما «عَلَيَّ» بمنزلة «أولني» و«دونك» بمنزلة خذ، لا تقول: آخِذْنِي درهمًا. ولا: خذني درهمًا».

وشرح المؤلف عبارة سيبويه في البسيط (٤٢١/١): «يريد أن الأصل: وَلِي زيدٌ البلد. فنقل بالهمزة، فقيل: أولني، فلا يُقال بالقياس عليه: آخِذْنِي».



وذكر في ما لا يتعدى أن النُّقْلَ بالهمزة فيه كثير<sup>(١)</sup> . فحصل من هذين الموضوعين أن مذهبه - والله أعلم - أنه قياس في غير المتعدي ، سماع في المتعدي . وهو ظاهر كلام أبي علي حين تكلم في « دخلت الدار » وأن الأصل فيه حرف الجر<sup>(٢)</sup> . وسيأتي الكلام فيه<sup>(٣)</sup> ، إن شاء الله . وعلى هذا المذهب أكثر النحويين . وهو الصواب .

ومنهم من ذهب إلى أنه قياس في غير المتعدي ، وفي ما يتعدى إلى واحد ، وسماع في باب « ظننت » ، فلا يقال : أظننت زيداً عمراً شاخصاً ، قياساً على : أعلمت زيداً عمراً شاخصاً<sup>(٤)</sup> .

ومنهم من ذهب إلى أنه قياس في الأنواع الثلاثة التي ذكر أنه ورد فيها السماع قبل<sup>(٥)</sup> .

ولا أعلم أحداً قاله في باب « كسوت »<sup>(٦)</sup> .

ثم قال : « ويوصل أيضاً إلى المفعول به بحرف الجر ، فيقال : ذهبتُ

(١) لم أجد في المظان من الكتاب ما أشار المؤلف إلى أن سيبويه ذكره ، ولكن سيبويه أورد حقاً أمثلة كثيرة مما نُقِلَ فيه اللازم بالهمزة ، فصار متعدياً . انظر : الكتاب ٥٥/٤ وما بعدها .

(٢) انظر : الإيضاح ١٧١ ، والبيسط ٤٢١/١ ، ٤٢٢ .

(٣) انظر : ١٤/٢ ( الحمزاوية ) .

(٤) إلى هذا ذهب أبو عثمان المازني ، قال أبو علي : « قال أبو عثمان : ولا يجوز أن يُنْقَلَ من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ، ولم يجز : أظننت زيداً عمراً منطلقاً » . ( الإيضاح ١٧٦ ) . ونقل المؤلف عن المازني : « إن النقل لا يكون في هذا إلا بالسماع . والسموع في هذه الأفعال المذكورة » ، يريد : أعلم وأرى وأتأنا ونبتأ وأخبر وخبر وحذث . انظر : البسيط ٤٤٩/١ .

(٥) ذلك مذهب الأخفش وابن السراج ، فقد زادا : أظُنُّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم ، وأوجد ، قياساً على « أعلم » و« أرى » . انظر : ابن يعيش ٦٦/٧ ، والهمع ٢٥٢/٢ .

(٦) نسب السيوطي إلى « بعضهم » أنه زاد « أكسى » . الهمع ٢٥٢/٢ .

بزيده<sup>(١)</sup> .

اعلم أن النُّقْلَ بحرف الجر لا خلاف فيه ، تقول : ضَرَبَ زيدٌ . ثم تقول : ضَرَبَ زيدٌ بسبب عمرو . وتقول : ذهب زيدٌ من الدار ، و: ذهبتُ إليك .

وأما وَقَعَ الخلافُ بين النحويين في النقل بالباء على معنى الهمزة<sup>(٢)</sup> ، فتقول : ذهبتُ بزيد ، على معنى : أذهبتُ زيداً ، أي جعلته يذهب ، وأنت غَيْرُ ذاهِبٍ معه . وأما ذهبتُ بزيد ، على معنى أنك ذهبتُ أنت وزيدٌ ، فلا خلاف في هذا .

فذهب أكثر النحويين إلى أنَّ العربَ تقول : ذهبتُ بزيد ، على معنى : جعلته يذهب<sup>(٣)</sup> .

وخالف في ذلك محمد بن يزيد<sup>(٤)</sup> ، فقال : لا يقال : ذهبتُ بزيد ، حتى تُذهَبَ معه . وأما « أذهبتُه » فمعناه : جعلته يذهب ، فقد يكون معه ، وقد لا يكون .

والدليل<sup>(٥)</sup> عليه قوله - سبحانه - ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) الإيضاح ٧٠ . وسقطت من المقتصد (٣٤٦/١) كلمة : « أيضاً » .

(٢) تسمى هذه الباء : باء النقل ، وباء التعدية ، وعرفها ابن هشام بأنها : « المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً » ، وقال : « وأكثر ما تُعَدِّي الفعلُ القاصر » . ( المغني ١٣٨/١ ) . وانظر في هذه الباء والخلاف فيها : شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، والبيسط ٤١٦/١ ، ٤١٧ ، ورصف المباني ١٤٣ ، والجنى ١٠٢ ، ١٠٣ ، والهمع ١٦/٥ .

(٣) انظر : ح السالفة .

(٤) المبرد . وبتعه في ذلك السهيلي . ونقل المرادي عن السهيلي قوله : إذا قلت : قعدت به . فلا بد من مشاركة ، ولو باليد . انظر : الجنى ٣٨ ، والهمع ١٦/٥ ، وكلام المؤلف في البسيط ٤١٧/١ .

(٥) هذا الدليل على ما ذهب إليه أكثر النحويين ، لكنه فصل بمخالفة المبرد ، ثم رجع إلى دليلهم .

(٦) البقرة ٢٠ .



والمعنى - بلا شك - : لأذهب سمعهم وأبصارهم، ومُحال في حقه الانتقال<sup>(١)</sup>. وقال - تعالى - : ﴿مَا إِنَّ مَقَاصَهُ لَسُنُوءٌ بِالْعَصْبَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، والمعنى : لثنيء العصبه، أي تجعلها تنهض بثقل، وهو الثَّوء، قال امرؤ القيس<sup>(٣)</sup> :

وَيَهْدُ تَارَاتٍ سَنَاهَ وَتَارَةً يَنْوُءُ كَتَغْتَابِ الْكَسِيرِ الْمَهِيضِ<sup>(٤)</sup>  
والعصبه : الجماعة، قال الله - سبحانه - : ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذَا لَخَيْرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال<sup>(٦)</sup> :

كُمَيْتٍ يُزِلُّ اللَّبَدَ عَنْ حَالٍ مِثْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ<sup>(٧)</sup>

(١) يُخْتَلُ أن يكون فاعل «ذهب» هو «البرق» المذكور في أول الآية : ﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم...﴾، مما يجعل الاستشهاد يتطوق إليه الاحتمال. ذكر ذلك ابن هشام (المعني ١/ ١٣٨). كما يمكن أن يقال إن الله وصف نفسه في مواضع من القرآن بالجيء والإتيان، وهو أعلم بحقيقة ذلك. انظر : إيضاح القيسي ٢٠٦/١.

(٢) القصص ٧٦. وسلف أن استشهد بها (ص ٥٣٦).

(٣) أو : أبو دؤاد الإيادي قاليت، بل القصيدة التي هو منها منسوبة له. انظر : ديوان امرئ القيس ٧٢ (برواية الأصمعي - نسخة الأعلام).

(٤) من الطويل. يهدأ سنه : يسكن لمعانه. ينوء : يتحرك متناقلًا. التعتاب : مشي البعير أو غيره على ثلاث قوائم. المهيض : الذي كُسر بعد أن جُبر من كُسر، وذلك أشد عليه فلا يطيق المشي إلا في عناء. يصف البرق بثقل الحركة، فكأنه يمشي مشي الكسير المهيض. والبيت في : «الديوان» ٧٢، والعباب والتاج (هيض).

(٥) يوسف ١٤.

(٦) امرؤ القيس.

(٧) تقدم في ص ٥٣٦. والتعليق عليه ثمة.

المعنى - والله أعلم - : كما أزلت الصفواء المنتزلة. وأنشد أبو علي :  
ديارُ التي كاذت وَنَحْنُ عَلَى مِثْنِي نَحِلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءُ الرُّكَايِبِ<sup>(١)</sup>  
أي نُحِلُّنا. وذكر [٢٠٠] القُتَيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> : «تَكَلَّمَ فَلَانَ فَمَا سَقَطَ بِحَرْفٍ، وَمَا أَشَقَطَ حَرْفًا»<sup>(٣)</sup>. وذكره يعقوب في الإصلاح<sup>(٤)</sup>. وقال ثعلب : تقول : دخلت به وأدخلته<sup>(٥)</sup>.

ورام أبو العباس<sup>(٦)</sup> تأويل هذا كله، فقَرَّبَ في بعض، ولم يَقْدِرْ - والله أعلم - أن يتأولها كلها.

فقد ثبت بما ذكرته أن العرب تستعمل الباء بمعنى الهمزة.

ثم إن العرب إنما تفعل ذلك في الفعل الذي لا يَتَعَدَّى. وقد جاء قليلاً في ما يتعدى، قال الله - سبحانه - : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) تقدم في ص ٥٣٧. والتعليق عليه ثمة.

(٢) هو ابن قتيبة. تقدمت ترجمته في ص ٣٤.

(٣) أدب الكاتب ٤٧١. واستشهد به المؤلف قبل (ص ٥٣٨).

(٤) إصلاح المنطق، ليعقوب بن الشُّكَيْتِ، من أمهات كتب اللغة، مشهور، قال عنه ابن خلكان في الوفيات

(٤٤٢/٥) : «من الكتب النافعة الممتعة، الجامعة لكثير من اللغة، ولا تعرف في حجمه مثله في باب». وما ذكره ابن قتيبة فيه (ص ٢٩٥).

(٥) التلويع في شرح الفصح ٢٧.

(٦) يريد : المبرد، فهو الذي خالف في المسألة، قال المؤلف في البسيط (٤١٧/١) : «وهذا الذي ذهب إليه لم

يساعد عليه، فإن لسان العرب مخالف له». وذكر في تفسيره (ص ٧٣) أن المبرد اعتل لما سبق حجة

عليه أنه على القلب. وهذا اعتلال بعيد، لأن القلب قليل. وهذا كثير. وأشار المؤلف ثمة إلى أن

الرمخشري قد تابعه. وذكر السيوطي أن السهيلي ادعى ما ادعياه. انظر : الهمع ١٦/٥.

(٧) البقرة ٢٥١، والحج ٤٠. وإنما استشهد بقراءة الجماعة؛ لأن نافعا قرأ : ﴿دفاع﴾. وأقول : إن

قراءة نافع أيضاً يمكن الاستشهاد بها، ذلك أن ﴿دفاع﴾ قد تكون من «دفع» أيضاً، على أنها =

في قراءة الجماعة، غير نافع. ف ﴿دَفَعُ﴾ : مصدرٌ مِنْ : دفع الناس بعضهم بعضًا. ثم دخلت الباء على معنى الهمزة، فصار ﴿دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا﴾ على معنى : أدفع الله الناس بعضهم بعضًا. ولا خلاف أنَّ هذا في المتعدي مقصورٌ على السَّماع ؛ لا يُقال منه إلا ما قالته العرب ؛ لِقَلْتِه .

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في غيرِ المتعدي :

فمنهم من ذهب إلى أنه قياسٌ، وأنه يُقال في ما لم يُسمع من العرب ، قياسًا على ما سُمع . وعلى هذا أكثر النحويين<sup>(١)</sup> .

ومنهم من قال : يُقَصِّرُ على السماع<sup>(٢)</sup> . وإذا صَحَّتْ الكثرة صَحَّ القياس . والله أعلم .

ثم قال : « وَتَضَعُفُ الْعَيْنُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى ، فَيَتَعَدَّى بِذَلِكَ »<sup>(٣)</sup> . اعلم أنَّ الثَّقَلَ بالتَّضْعِيفِ يُوجد في المواضع الثلاثة التي وُجد فيها الثَّقَلُ بالهمزة، قالوا : فَرَحَ زيدٌ، وفَرَحْتُهُ . و«فَرَحَ» غيرُ متعَدٍّ . وقالوا : لَقِيَ زيدٌ عمرًا . وَلَقِيتُ زيدًا عمرًا . فهذا نظير : أَضْرِبْتُ الفَحْلَ الناقَةَ، وقالوا : أَنبَأَنِي زَيْدٌ عمرًا مَقِيمًا، وَنَبَأَنِي زَيْدٌ عمرًا مَقِيمًا . ومن الناس من ذهب إلى القياس<sup>(٤)</sup> .

= مثل : كتب كتابًا، فهي متعدية أيضًا. وانظر : كلام المؤلف على الآية بعد (ص ١٠٨٣ ، ١٠٩١)، والسبعة ١٨٧، والإقناع ٢/٦١٠، وكشف المُشْكَلَات ١/١٧٩، والنشر ٢/٢٣٠.

(١) انظر : البسيط ٤١٨/١، والهمع ١٤/٥ .

(٢) انظر : ح السالفة .

(٣) الإيضاح ٧٠ . وفي المقتصد (٣٤٦/١) : يُضَعَّفُ .

(٤) انظر : البسيط ٤١٦/١، والمغني ٢/٦٨٠، والارتشاف ٣/٥٤٠.

ومنهم مَنْ ذهب في الثَّقَلِ بالتَّضْعِيفِ إلى السَّماعِ مطلقًا<sup>(١)</sup> . وهو الأصحُّ ، والله أعلم ؛ لأنَّ الأصل في «فَعَلْتُ» غيرُ التَّعَدِّي ، والأصل فيه : التَّكْثِيرُ ، قالوا : كَسَرْتُ الشَّيْءَ وَكَسَرْتُهُ ، قال الله - سبحانه - : ﴿ وَخَرَقُوا لَمُ يَبِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقرأ نافع : ﴿ وَخَرَقُوا ﴾ بالتشديد<sup>(٣)</sup> . ثم أُجْرِيَ مُجْرَى «أَفَعَلْتُ» ، كما أُجْرِيَتْ «أَفَعَلْتُ» مُجْرَى «فَعَلْتُ» ، فأريد بها التَّكْثِيرُ ، على حسب ما يَبَيِّنُ في بابه<sup>(٤)</sup> . فكلُّ واحدٍ منهما إنما ينبغي أن يكونَ قياسًا في أصله وبابه . وإذا خرج عنه التَّزِمُ منه ما سُمِعَ ، ولا يُتَعَدَّى إلى غيره ، قياسًا عليه .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأشياءَ التي يُثَقَّلُ بها الفعلُ فيَصِيرُ مُتَعَدِّيًا ستَّةَ : الثلاثة التي ذكرها البصريون ، وثلاثة أُخَرُ<sup>(٥)</sup> ، خالَفَ فيها البصريون :

أحدها : إسقاط الهمزة ، نحو : أَكَبَّ زيدٌ على وجهه ، قال الله - سبحانه - : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ف «مَكَبًّا» اسم فاعل من «أكب» ، فإنَّ أَشَقَطْتَ الهمزة ، قلت :

(١) عزاه في البسيط (٤١٦/١) إلى سيويه وأبي علي وأكثر النحويين . وقال ابن هشام في المغني (٢/٦٨٠) : وظاهر قول سيويه أنه سماعي مطلقًا . وعلَّلَ ابن أبي الربيع التفرقة بين النقل بالهمزة ، والنقل بالتضعيف بأن الأول كثر وفشا ، وليس كذلك النقل بالتضعيف ، وما كثر وفشا ينبغي أن يُدعى أنه قياس .

(٢) الأنعام ١٠٠ .

(٣) انظر : السبعة ٢٦٤ ، والإقناع ٢/٦٤١ .

(٤) انظر : ٣٩/٤ (الحزاوية) ، وقال ثمة : «إِنَّ «فَعَلْتُ» يكون للتكثير ، كما يكون «أَفَعَلْتُ» للتكثير ، إلا أنَّ «فَعَلْتُ» في هذا الباب هو الأصل » . وانظر : التكملة ٥١٧ ، ٥١٨ .

(٥) ذكر ابن هشام (المغني ٢/٣٧٨ - ٣٨٣) ثمانية أمور يتعدى بها الفعل القاصر ، حَصَّ الثامن منها بأن الكوفيين ذكروه . ولم تتضمن الأمور الثمانية التي ذكرها أمرًا ذكره ابن أبي الربيع بعد قليل ، منسويًا إلى الكوفيين ، وهو : النقل بالتغيير في التقدير .

(٦) الملك ٢٢ .



كَبَّهَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، قَالَ اللَّهُ - سبحانه - ﴿فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾<sup>(١)</sup>  
ومثلُ هذا: ثَلَّثْتُ الرجلين، إِذَا صَبَرْتَهُمْ ثَلَاثَةً. [٢٠١] فَإِنْ أَدَخَلْتَ الهمزة،  
قُلْتُ: أَثَلَّثُوا، أَي صَارُوا ثَلَاثَةً. وكذلك: أَثَرَفَتِ البُيُوتُ، وَثَرَفَتْهَا<sup>(٢)</sup>.

الثاني: تغيير الحركة، نحو: سَتَرْتُ العَيْنَ، وَسَتَرَهَا اللَّهُ<sup>(٣)</sup>. ومن هذا  
عندهم: كَسَيْتُ الثَّوْبَ، إِذَا لَبَسْتَهُ، وَكَسَوْتُهُ غَيْرِي، إِذَا لَبَسْتَهُ<sup>(٤)</sup>، قَالَ  
الشاعر<sup>(٥)</sup>:

لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَيَّ حُبًّا      بَنَاتِي إِنَّهُنَّ مِنَ الضَّعَافِ  
وَأَنْ يَغْرِيَنَ إِنْ كَسَيْتِ الْجَوَارِي      فَتَتَّبِعُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ<sup>(٦)</sup>

(١) النمل ٩٠.

(٢) قَالَ فِي الْبَسِيطِ (٤١٩/١): أَثَرَفَتِ الْعَيْنُ، وَثَرَفَتْهَا. وَذَكَرَ السَّبُوطِيُّ أَمْثَلَهُ أُخْرَى عَلَى الْإِسْقَاطِ:  
أَثَسَعَ الْعَيْنُ، وَقَشَعَتْهُ الرِّيحُ، وَأَنْسَلَ رِيثُ الطَّائِرِ، وَتَسَلَّتْهُ أَنَا. انْظُرْ: الهمع ١٤/٥.

(٣) سَتَرْتُ الْعَيْنَ: انْقَلَبَ جَفْنُهَا. (اللسان - شتر). وَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ سَيُوبِهِ (٥٧/٤). وَاسْتَشْهَدَ بِهِ  
فِي: الْبَسِيطِ ٤١٩/١، وَالْمُلَخَّصِ ٣٦١/١. وَانْظُرْ: الْمَغْنِي ٦٨٣/٢.

(٤) «كسا» يَفْتَحُ السِّينَ مَنْقُولَةً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ «كسي» بِكَسْرِ السِّينِ، وَهَذِهِ تَعْدِي إِلَى وَاحِدٍ،  
وَتَلِكُ تَعْدِي إِلَى اثْنَيْنِ. وَانْظُرْ: الْبَسِيطِ ٤٢٨/١.

(٥) فِيهِ خِلَافٌ، قِيلَ: أَبُو خَالِدٍ الْقَتَّانِي (انْظُرْ: ص ١٦، ح ٣). وَقِيلَ: عِمْرَانُ بْنُ جِطَّانٍ، وَهُوَ رَأْسُ  
الْقَعْدَةِ مِنَ الصُّفَرِيَّةِ (الْخَوَارِجِ). وَقِيلَ: سَعِيدُ بْنُ مَسْحُوقٍ (مَسْجُوحٍ) الشَّيْبَانِي. وَقِيلَ: عَيْسَى بْنُ  
عَاتِكٍ (فَاتِكٍ) وَهُوَ شَاعِرٌ مِنَ الْخَوَارِجِ. وَقِيلَ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّاتِ بْنِ ثَعْلَبَةَ اسْمُهُ عَيْسَى،  
وَكَانَ هَذَا الْأَخِيرُ قَدْ تَرَدَّدَ فِي الْخُرُوجِ مَعَ أَبِي بِلَالٍ مُرْدَاسِ بْنِ أَدِيَّةٍ، وَمَنْعَتَهُ الشَّفَقَةُ عَلَى بُنَيَاتٍ لَهُ.  
انْظُرْ: مَصَادِرُ حِ التَّالِيَةِ.

(٦) مِنَ الْوَاغِرِ. يُرْوَى عَجَزَ الْبَيْتِ الثَّانِي:

\* فَتَتَّبِعُو الْعَيْنُ عَنْ عُرٍّ عِجَافٍ \*

وَالشَّاهِدُ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ الثَّانِي، فِي «كَيْسِي»، فَهُوَ فَعْلٌ لَازِمٌ، فَتَحْتُ سِينَهُ، فَتَعْدِي إِلَى وَاحِدٍ، كَمَا  
فِي قَوْلِهِمْ: كَسَيْتِ الثَّوْبَ، إِذْ يَصِيرُ بِمَعْنَى «لَبَسَ»، أَوْ «مَتَرُ وَغَطِي»، أَوْ صَارَ بِمَعْنَى «أَلْبَسَ» أَوْ  
أَعْطَى كَسُوءَةً، وَهُوَ الْمَعْنَى الْغَالِبُ، فَيَتَعْدِي إِلَى اثْنَيْنِ. وَيُسَمَّى ابْنُ جَنِي هَذِهِ التَّعْدِيَةَ: النُّقْلَ =

مَعْنَى «إِنْ كَيْسِي»: إِنْ لَيْسَ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ النُّقْلُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ، وَلَا تَغْيِيرٍ فِي اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِتَغْيِيرٍ فِي  
التَّقْدِيرِ، نَحْوُ: شَحَا فَوْهَ، وَشَحَا فَاهَ، وَفَغْرَ فَوْهَ، وَفَغْرَ فَاهَ، فَمَعْنَى «شَحَا فَوْهَ»:  
انْفَتَحَ فَوْهَهُ، وَمَعْنَى «شَحَا فَاهَ»: فَتَحَ فَاهَهُ، وَكَذَلِكَ: فَغْرَ فَوْهَ، وَفَغْرَ فَاهَ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ هَذَا: أُمَائِيْتُ الدَّرَاهِمِ، وَأُمَائَتْ هِيَ، وَأَلْفَتْهَا، وَأَلَفْتُ<sup>(٢)</sup>. فَالْأَلْفُ  
وَاحِدٌ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، عَلَى حَسَبِ مَا أُبَيِّنُهُ فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ»<sup>(٣)</sup>، إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ، وَ«بَابِ الْجُمُوعِ»: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: يَامُنُّصُّ، عَلَى لُغَةٍ مِنْ نَوَى،  
وَعَلَى لُغَةٍ مِنْ لَمْ يَنْوِ، فَالضَّمَّةُ فِي لُغَةٍ مِنْ نَوَى: الضَّمَّةُ فِي صَادٍ «مَنْصُورٍ». وَ  
الضَّمَّةُ فِي لُغَةٍ مِنْ لَمْ يَنْوِ: ضَمَّةُ أُخْرَى غَيْرُ الَّتِي كَانَتْ<sup>(٤)</sup>. وَمُسْتَوْعَبٌ ذَلِكَ  
فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ»، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

= بِالْمَثَالِ، وَعَلَّلَهَا بِأَنْ «فَعَلَ» وَ«أَفْعَلَ» كَثِيرًا مَا يَتَقَبَّحَانِ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، نَحْوُ: جَدَّ وَأَجَدَّ. (انْظُرْ  
عِبَارَتَهُ فِي: الْخَصَائِصِ ٢١٦/٢). وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ ضُبِطَ الْفِعْلُ «كَيْسِي» بِضَمِّ الْفَاءِ وَكُسْرِ  
الْعَيْنِ. وَحَقَّقَ د. الطَّنَاحِي خَطَأَهُ (أُمَائِيَّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٥٥/١). وَبِالْبَيْتِ الثَّانِي - مَوْضِعُ الشَّاهِدِ  
فِي: شُعْرِ الْخَوَارِجِ ١٣، وَالْكَامِلِ ١٦٧/٣، وَالْوَحْشِيَّاتِ ٩٠، وَإِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ٦٠، وَشَرْحِ آيَاتِهِ  
١٧٩، وَالْمَذَكَّرِ وَالْمُنْثَى ٢٤٣، وَالْخَصَائِصِ ٢٩٢/٢، ٣٤٢، وَالْمَنْصَفِ ١١٥/٢، وَالْمَغْنِيِّ ٢/  
٦٨٣، وَشَرْحِ شَوَاهِدِهِ ٨٨٦/٢، وَشَرْحِ آيَاتِهِ ١٣٨/٧، وَاللِّسَانِ (عَجْفٌ، كَرَمٌ، كَسَا).  
وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي: الْبَسِيطِ ٤٢٨/١، وَالْمُلَخَّصِ ٣٦١/١.

(١) اللَّسَانُ (شَحَا، فَغْرَ). وَذَكَرَ فِي الْبَسِيطِ (٤١٩/١) مَثَالًا أُخَرَ: رَجَعَ زَيْدٌ وَرَجَعَتْهُ.

(٢) أُمَائِيْتُ الدَّرَاهِمِ: جَعَلَتْهَا مِائَةً فِي الْعَدَدِ، وَأُمَائَتْ: صَارَتْ مِائَةً. وَمِثْلُهَا: أَلَفْتُهَا، وَأَلَفْتُ هِيَ. انْظُرْ:  
اللِّسَانُ (مَائٌ، أَلَفَ).

(٣) انْظُرْ: ١٥٦/٢ (الْحِزْوِيَّةُ).

(٤) هِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ، إِذْ يَصِيرُ الْأِسْمُ كَأَسْمِ وَاحِدٍ لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ. انْظُرْ بَابَ  
التَّرْخِيمِ فِي: الْمُلَخَّصِ ٤٧٧/١ - ٤٨٥.

والبصريون يذهبون إلى أن هذه الأشياء لم تَفْعَلِ الثَّقُلُ ؛ لم يَكُنْ : شَتَرَتْ عَيْنُهُ ، فلما أرادوا النقل ، قالوا : شَتَرَهَا اللَّهُ . ولو أرادوا النقل لقالوا : أَشْتَرَهَا اللَّهُ ، وإنما معنى « شَتَرَهَا اللَّهُ » : جعل فيها الشَّتْرَ<sup>(١)</sup> . وكذلك الكلام في ما يأتون به من هذا النوع ، وكأنَّهم حملهم على هذا قلة مجيء مثل هذا . والله أعلم .

ثم قال : « فَالْتَقُلْ بِالْهَمْزَةِ عَكْسُ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ [ به ] يَنْقُصُ مَعَهُ مَفْعُولٌ »<sup>(٢)</sup> .

تحقيق الأمر أن يُقال : يَنْقُصُ معه منصوبٌ . وأما المفعول فلا يَنْقُصُ إنما ينقص معه الفاعل ؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فإنما نقص الفاعل ، وإذا قلت : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا ، فقد ذَكَّرْتَ المفعولين ، إلا أن أَحَدَهُمَا أُقِيمَ مقام الفاعل فزُفِعَ ، والفاعلُ هو الذي نَقَصَ .

فكان الأستاذ أبو علي يقول : هذا على حذف مضاف ، تقديره : ينقص

معه إعراب مفعول .

ويمكن أن يُقال : هذا المفعول لما أُعْزِبَ إعرابُ الفاعل ، وأُسْنِدَ إليه الفعل ، كما أُسْنِدَ إلى الفاعل ، صار بذلك من قبيل الفاعل ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما أُسْنِدَ له الفعل فزُفِعَ . والنحويون إنما جرى اصطلاحهم في المفعول ، أن يطلقوه

(١) سيبويه (٥٧/٤) : ومثل ذلك : شَتَرَ الرجلُ ، وشَتَرَتْ عينه . فإذا أردت تغيير « شَتَرَ الرجلُ » لم تقل إلا « أَشْتَرُهُ » ، كما تقول : قَرَعَ وَأَثَرَعُهُ . وإذا قال : شَتَرَتْ عينه ، فهو لم يعرض لشتر الرجل ، وإنما جاء ببناء على حدة . وقال في البسيط (٤١٩/١) : « وهذا عند البصريين إنما جاء بالاتفاق ، إنما معنى « شترها الله » : خلق فيها الشتر ، ليس الأصل : شَتَرَتْ العينُ ، فلما أرادوا النقل قالوا : شترها ، لو أرادوا ذلك لقالوا : أَشترها الله » .

(٢) الإيضاح ٧١ ، والمقتصد ٣٤٨/١ . و« به » التي وضعتها بين معقوفين زيادة منهما .

على المنصوب الذي جيء به فضلة . وأما ما جيء له بالفعل ، فلا يُطْلَقُ عليه هذا الإطلاق<sup>(١)</sup> . وبعض المتأخرين من النحويين يُطْلَقُونَ على هذا المفعول فاعلاً ؛ لما ذكرته<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

## فصل

قال : « وتقول : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا<sup>(٣)</sup> » .

اعلم [٢٠٢] أن الفعل المتعدي إلى مفعولين ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاختصار<sup>(٤)</sup> على أحدهما دون الآخر ، وذلك باب « ظننت » .

الثاني : ما يتعدى إلى مفعولين ، أضلُّ أحدهما أن يكون بحرف الجر ، وذلك : أمرت زيدا الخير .

(١) أرى أن اعتراض المؤلف شكلي ، فمقصود أبي علي أنه لا يوجد في حال بناء الفعل للمفعول الواحد مفعول في الكلام ، إذ يصبح نائباً عن الفاعل ، وفي حال بناء فعل متعدي إلى اثنين ، لا يكون موجوداً في الكلام سوى مفعول واحد . وعبارة أبي علي مطابقة لأصول الصنعة واصطلاحاتها . ولهذا فإن الجرجاني لم يجد ما يأخذه على العبارة . وكذلك كان حال العكبري . انظر : شرح الإيضاح ٢/٣٦٧ .

(٢) ممن أطلق على نائب الفاعل اسم « الفاعل » الزمخشري في المفصل ، فقد قال في « باب الإضافة » : « وتضاف الصفة إلى فاعلها ، نحو : معمور الدار ، ومؤذَّب الخدام » . وقال صاحب نتائج التحصيل (ج ١ ، مج ٣/٩٣١) : « ولم يذكر - أي الزمخشري - النائب إذ عُدَّ المرفوعات ، ولا أخرجه من خدِّ الفاعل ، لتسميته إياه فاعلاً » . وانظر : المفصل ١٨ ، ١٩ ، ٢١ .

(٣) الإيضاح ٧٢ ، والمقتصد ٣٥٠/١ ، وشرح العكبري ٣٦٨/٢ .

(٤) الاختصار عند النحويين : الحذف بغير دليل . والاختصار : الحذف بدليل . وفي باب « ظننت » يجوز الاختصار ولا يجوز الاختصار . أما باب « أعطى » فيجوز فيه الأمران . انظر : البسيط ١/٤٢٠ ، والهمع ٥/٢٢٤ - ٢٢٧ ، والأشباه والنظائر ٢/٤٢٧ - ٤٢٩ .



الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين، وليس واحدًا من هذين النوعين .

فأما الأول والثاني، فلا يُقام فيهما إلا الأول، وذلك قولك: ظُنَّ زيدٌ قائمًا، وأُمِرَ زيدٌ بالخير، واستغفرَ اللهَ الذنبَ، وما أشبه ذلك. ولا يجوز أن يُقال: أُمِرَ الخيرُ زيدًا؛ لأنَّ «الخير» أصله أن يكون بحرف الجر، وإذا اجتمع المفعول والجرور، فلا يُقام إلا المفعول. وكذلك: ظُنَّ زيدٌ قائمًا. ولا يقال: ظُنَّ قائمٌ زيدًا؛ لأنَّ الأصل مبتدأ وخبر، وخذُ الخير أن يكون ثانيًا عن المبتدأ، وأن يأتي بعده<sup>(١)</sup>.

وأما القسم الثالث، وهو باب «أعطى» فتقيم الأول والثاني<sup>(٢)</sup>. وإقامة الأول أحسن. وتجاوز إقامة الثاني؛ لأنهما مفعولان وصلَّ الفعلُ إليهما بنفسه<sup>(٣)</sup>. ومن الناس من قال: لا يُقام إلا الأول. ولا يُقام الثاني إلا على طريقة القلب<sup>(٤)</sup>.

وتجاوز إقامة الثاني في باب «أمرت» على القلب، كما جاء «أدخلت

القلنسوة في رأسي»<sup>(١)</sup> والأصل: أدخلت رأسي في القلنسوة. وهذا هو ظاهرُ كلام أبي القاسم<sup>(٢)</sup>.

فإن كان الفعلُ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فلا يُقام إلا الأول، ولا يُقام الثاني والثالث<sup>(٣)</sup>، فيقال: أُعْلِمَ زيدٌ عمرًا قائمًا؛ لأنَّ الأولَ مفعولٌ صحيحٌ، فانتصابه بِحَقِّ الأصل، والثاني والثالث هما في الأصل مبتدأ وخبر، فحقُّهما أن يكونا مرفوعين، لكنهما نُصِبا على التشبيه بباب «أعطيت»<sup>(٤)</sup>. وسيأتي بيانُ هذا، إن شاء الله.

ثم قال: «ولو قلت: ضَرَبَ زيدٌ الضربَ، لم يَسْتَقِمَ أَنْ تَرْفَعَ «الضربَ»، وتَنْصِبَ زيدًا؛ لأنَّ الضربَ مَصْدَرٌ، وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ بِهِ كَالذَّهْمِ»<sup>(٥)</sup>.

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُقَامُ إِلَّا بثلاثة شروط:

(١) سلف الاستشهاد به قبل (ص ٥٣٦، ٥٧٧).

(٢) في هذا الباب «أمرت» يوافق المؤلف الزجاجي في المنع، وأن ما يرد من ذلك محمولٌ على القلب. انظر: البسيط ٩٦٩/٢، ٩٧٧.

(٣) أجاز ابن مالك إقامة الثاني، قال: «ويجوز أن يقال في «أعلمت زيدًا كبشك سميًا»: أعلم كبشك سميًا زيدًا، لأن «زيدًا» و«الكبش» مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية، فساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يُخلُّ بفهم، ولا يُوقع في وهم». شرح التسهيل ١٢٩/٢.

(٤) وذلك أن باب «أعلم» منقول بالهمزة أو بتضعيف العين من باب «ظن» الذي يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر. وإنما شبه به لأنَّ الثاني والثالث هما لشيء واحد، كما كان الأول والثاني في ذاك لشيء واحد. ولعل الأولى بالمؤلف أن يقول: على التشبيه بباب «ظن»، لكنه قال: باب أعطيت، لأن «ظن» محمول عليه، فكأن «أعلم» محمول عليه أيضًا. انظر: الإيضاح ١٧٥، وكلام المؤلف في: ٢٢/٢، ٢٤ (المعزاة).

(٥) الإيضاح ٧٣، والمقتصد ٣٥٢/١، وشرح المعبري ٣٧٠/٢.

(١) انظر: البسيط ٩٦٨/٢، ٩٦٩، ٩٧٧. وعبارة المؤلف توهم أن إقامة الثاني ممنوعة بالإجماع.

وضرح ابن مالك بنسبة ذلك إلى الأكثرين، وصحح الجواز إن أمِن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملةً ولا ظرفًا ولا جازًا ومجرورًا، وقال: «إذا كان آمنُ اللبس مسوغًا لجعل الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا في كلام واحد، نحو: خرق الثوب المشمار. وبلغت سوايهم هجرًا»، فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى. انظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢.

(٢) إذا أمِن اللبس. فيقال: أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا، ولا يقال: أُعْطِيَ عمرو زيدًا.

(٣) هذا مذهب أبي علي. (الإيضاح ٧٢، ٧٣). واستظهره المؤلف في البسيط (٩٧٠/٢) صراحة. كما خشته الحرجاني لأمرين: أحدهما أن الأول هو الفاعل في المعنى، والثاني: أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ. انظر: المقتصد ٣٥١/١.

(٤) إلى هذا ذهب الزجاجي في الجمل (٧٨)، قال: «ولو قلت: أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا، وكُسي ثوب زيدًا، كان جائزًا. والأجود ما بدأنا به. وهذا مجاز».

أحدها : أن يكون مفيداً .

وخالف بعض الناس في هذا ، فقال : يُقام المصدر وإن كان مؤكّداً ، فيقال : سير يزيد سير<sup>(١)</sup> .

وقد منعه أبو علي بعد هذا<sup>(٢)</sup> - وهو الحق ، والله أعلم - ؛ لأنّ المسند والمُسند إليه من شرطهما أن يُفيدَ كُلُّ واحد منهما ما لا يفيدُه الآخر ، وألا يأتي أحدهما توكيداً لمقتضى الآخر . ولو جاز أن يأتي توكيداً ، لجاز أن يشقّط ؛ لأنّ التوكيد ليس بضروريّ في الكلام ، ولو سقط لجاء الكلام غيّر مرّكب ، ولبنيي الكلام من لفظ واحد . وهذا لا يكون . وقال سيبويه : « هذا باب المسند والمُسند إليه » ، ثم قال : « وهو ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه ، ولا يجدُ المتكلم منه بُدّاً »<sup>(٣)</sup> . وبلا شك أنّ المؤكّد يستغني عن التوكيد . فلهذا لا يُقام المصدر حتى يُفيدَ النوع أو [٢٠٣] يقيّد العدد . فإن أفادهما كان أقوى في الإقامة<sup>(٤)</sup> .

(١) النحويون في بناء الفعل الذي لم يُسمّ فاعله للمصدر المؤكّد ورفع به على ثلاثة مذاهب : أولها المنع ، وهو ما يقتضيه كلام سيبويه ، وهو قول أبي علي ، والمؤلف . وثانيها : المنع أيضاً ، ولكن إذا لم يكن هناك غيره . فإن كان فيه غيره جاز ، فتقول : سير يزيد سير ؛ لأن المصدر قد أفاد بالجرور . ورّد هذا المؤلف . وثالثها : الجواز على كل حال . وهذا الأخير أضعفها (اليسيط ٢/٩٦٢ - ٩٦٥ ، وشرح التسهيل ٢/١٢٦ ، ١٢٧) ويعرض المؤلف للمسألة بعد بتفصيل . انظر : ص ٨٨٢ وما بعدها .

(٢) في باب « إن » ، قال : « ومن ثم ضعف : سير به سير ، لأن قولك : سير به ، قد غلّم منه السير ، إلا أن تريد بقولك « سير » ضرباً من السير ، أي سيرٌ واحدٌ ، لا سيران » . الإيضاح ١٢٠ .

(٣) الكتاب ٢٣/١ . ولفظه : « هذا باب المسند والمُسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً » .

(٤) إذ الإسناد إليه لا يخلو من فائدة ، فيقال : سير يزيد سيران ، أو سير يزيد سير طويل .

وهذا الذي ذكرته مُطَرِّدٌ ، ما لم يكن معك ظرفٌ غير متصرف ، فيلزمك أن تقيم المصدر ، وإن كان مؤكّداً ؛ لأنّ الظرف غيّر المتصرف لا يُرفع<sup>(١)</sup> . وعلى هذا جاء قوله - سبحانه - : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وعليه جاء قول النابغة<sup>(٣)</sup> :

فَيَالِكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ  
وَمَجْرَى هَذَا مَجْرَى : صَرَبَ زَيْدًا ضَارِبٌ . والله أعلم .

الثاني : أن يكون قد نُصِبَ نصب المفعول به ؛ لأنّ هذه البنية إنما بُنِيَتْ للمفعول به ، فلا يُؤْتَفَعُ بها إلا هو ، وما نُصِبَ نصبه اتّساعاً . وقد تقدّم هذا<sup>(٤)</sup> .

(١) فهل يُسند إليه منصوباً محكوماً محلّه بالرفع ؟ الجواب : لا ، لأنّ الظرف لم يُحَكِّمْ له بمثل ذلك ، خلافاً للجرور . انظر : شرح التسهيل ٢/١٢٧ .

(٢) سبأ ٥٤ . والإشكال أن في الآية ظرفاً غير متصرف ﴿ بينهم ﴾ ، فلا بد من إقامة ضمير المصدر وإن كان مؤكّداً . وخرّج المؤلف هذه الآية ونحوها في البسيط (٢/٩٦٥ - ٩٦٧) نقلاً عن أبي علي على أنّ تكون من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فتكون بمنزلة : سير سيرٌ شديد ، والمصدر إذا وُصف كان مفيداً . ومنع أن يكون ﴿ بينهم ﴾ حالاً من المصدر المتضمن في الفعل ، لأن من شرط الحال أن تكون بعد تمام الكلام ، ولو قيل : حيل ، وسكت ، لم يكن كلاماً . اهـ . بتصرف . واستشهد المؤلف بها بعد (ص ٨٩٢) .

(٣) كذا . وليس للنابغة ، بل هو لطرفة بن العبد . ونسبه للنابغة على الصواب في الملخص ١/٢٩٢ . وكذا فعل أيضاً بعد (ص ٦٠٣) ، فلعله وَهَمَ منه ، أو من الناسخ .

(٤) من الطويل . حيل : متّع . بهوى : يُحِبُّ . نائله : مُدْرِكُهُ . والشاهد : إسناد « حيل » إلى ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، لأن الظرف غير المتصرف « دونها » لا يُرفع . وخرّجه الجمهور على أن الضمير يعود إلى مصدر مقترن بـ « أل » العهدية ، أو إلى مصدر موصوف بـ « دون » ، كأنه قيل : حيل حول واقع دونها . وقيل : إن « دون » هنا نائب فاعل ، وخرجت عن الظرفية . والبيت في : ديوان طرفة ١٢٣ ، والصریح ١/٢٩٠ ، وأوضح المسالك ٢/١٢٥ ، والعيني ٢/٥١٠ ، والأشموني ١/١٨٣ . واستشهد به المؤلف بعد (ص ٨٩٢) ، وفي : الملخص ١/٢٩٢ .

(٥) انظر : ص ٦٣٣ .



الثالث : ألا يكون مَعْنَا مفعولٌ به حقيقةً . وهذا - بلا شك - يَبَيِّنُ ؛ لأن الحقيقةَ أولى من المجاز . والله أعلم .

وكذلك الظرفُ ، قد تَقَدَّمَ أنه لا يقام إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون متصرفاً<sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون قد نُصِبَ نصب المفعول به اتساعاً .

الثالث : ألا يكون مَعْنَا مفعولٌ به حقيقةً<sup>(٢)</sup> .

وسواءً في هذا ظرفُ الزمان و ظرفُ المكان .

وكذلك المجرور لا يقام بحضرة ما يصلُ الفعل إليه بنفسه .

فإذا اجتمع المجرور ، و ظرفُ الزمان ، و ظرفُ المكان ، والمصدر ، بالشروط المذكورة ، فأنت بالخيار : إن شئتَ أقمْتَ المصدر ، وإن شئتَ أقمْتَ ظرفَ الزمان ، وإن شئتَ أقمْتَ ظرفَ المكان ، وإن شئتَ أقمْتَ المجرور<sup>(٣)</sup> ، إلا أن

(١) تصرف الظرف : خروجه عن الظرفية ، والذي لا يتصرف مثل « سحر » ليوم بعينه ، و « ثم » . ويُقيد ابن مالك الظرف بالإضافة إلى التصرف بالاختصاص ، فالظرف غير المختص لا يصلح للنيابة مثل : وقت وزمن ومدة ، فلا يقال : سير وقت ، لعدم الفائدة ؛ ويقال : سير وقت طويل . وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، فيقول : مجلس عندك . وضغفه ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) أجاز الأخفش والكوفون نيابة غير المفعول به مع وجوده . وقال ابن مالك : ويقولهم أقول ، إذ لا مانع من ذلك ، مع أنه واردٌ عن العرب ، واستشهد بقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ . ( انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ ) . والمسألة فيها خلاف بين البصريين أنفسهم ، بعضهم منع ، وبعضهم أجاز . وضغف العكبري الجواز ، وأزل ما ورد عليه من قراءات وشعر ، انظر : اللباب ١ / ١٥٩ - ١٦١ .

(٣) ذلك أن هذه الأشياء متساوية في استحقاق محل الفاعل لعدم التفاضل بينها ، كذا قال الجرجاني . والمؤلف يقاضل ، فالمصدر عنده أولى . وانظر : المقتصد ١ / ٣٥٣ .

إقامة المصدر أحسن ؛ لقوة وصول الفعل إليه ، وأنه يطلبه بحروفه . قال الله - سبحانه - : ﴿ فَإِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَجِدَّةٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

ثم قال : « وَتَقُولُ : ذُهِبَ بِزَيْدٍ »<sup>(٢)</sup> .

اعلم أن هذه البنية طالبةٌ لـ « زيد » بالرفع ؛ لأنه عُمِدَتُهَا ، لكن لَمَّا لم يصلُ إلا بحرف الجر ، صار حرفُ الجر طالِباً بالخفض ، لإضافة الفعل إلى الاسم ، والخفض يكون مع الإضافة ، فقد اجتمع على الاسم طالبان : الفعل والحرف ؛ الفعل يطلبه بالرفع ، والحرف يطلبه بالخفض ، ولا يجوز أن يظهر في الاسم عملان ، فلم يكن بدُّ من ظهور أحدهما في اللفظ ، وتعليق الآخر ، وجعله عاملاً في الموضع ومعلّقاً عنه . فتعليق الفعل أولى ؛ لأن الأفعال قد وُجِدَ فيها ذلك ، على حسب ما أُبَيِّنُهُ<sup>(٣)</sup> ، إن شاء الله . ومنه ما قد مضى<sup>(٤)</sup> . ولم يأتِ التعليقُ في الحروف إلا ما أنشده ابن جني<sup>(٥)</sup> :

\* ولا لِيَلْمَاهِم أَبَدًا دَوَاءً\*<sup>(٦)</sup>

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) الإيضاح ٧٣ ، والمقتصد ١ / ٣٥٣ ، وشرح العكبري ٢ / ٣٧١ .

(٣) انظر : ص ٩٦٠ .

(٤) انظر : ص ٦٠٣ .

(٥) لمسلم بن مَعْنَد الوالبي الأُسديّ ، شاعر اشتهر في العصر الأموي ، أورد له البغدادي قصيدة ، منها البيت الشاهد . انظر : الخزانة ٢ / ٣٠٨ - ٣١٢ ، والأعلام ٧ / ٢٢٣ .

(٦) عرضت له قبل ( ص ٦٠٣ ، ح ٢ ) . وهو من الوافر . ويُروى :

\* وما بِهِمْ مِنَ الْبَلْوَى دَوَاءً\* .

وعليه فلا شاهد . وهو في : معاني الفراء ١ / ٦٨ ، والخصائص ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، وسر الصناعة ١ / ٢٨٢ ، ٣٣٢ ، والمختصب ٢ / ٢٥٦ ، والإنصاف ١ / ٥٧١ ، وابن يعيش ٧ / ٤٣ ، ١٧ / ٩ ، ١٥٠ ، والمقرب ١ / ٢٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٣ ، ووصف المباني ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ =

وهذا من الشذوذ بحيث لا يُعرف .

ثم نظره<sup>(١)</sup> بقول العرب : ما جاءني من أحد<sup>(٢)</sup> .

لأن حروف الجر - زوائدها وغيّر زوائدها - سواء ، تَعْمَلُ الخفض ، ولا يكون فيها تعليق . والله أعلم .

ومن هذا : « لا أبالك » ؛ اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه . وقال ابن جني : هي العاملة ؛ لأن الحروف لا تُعَلَّقُ<sup>(٣)</sup> . وقد جاء التعليق في الأسماء ، قال :  
\* يَتَنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةَ الْأَسَدِ<sup>(٤)</sup> \*

وسيعود الكلام [٢٠٤] في هذا ، إن شاء الله .

### فصل

قال : « وَمَنْ قَرَأَ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾<sup>(٥)</sup> رِجَالٌ<sup>(٦)</sup> ،

= والهمع ٣٩٦/٤ ، ٢١٠/٥ ، ٣٤٨ ، والعيني ١٠٢/٤ ، والخزانة ٣٠٨/٢ ، ٣١٢ . واستشهد به في : البسيط ٣٦٢/١ ، ٣٦٣ ، ٤٥٧ .

(١) فاعل « نظره » أبو علي . والهاء عائدة على قوله قبل ( ص ٦٥١ ) : ضرب زيد الضرب ، لم يَشْتَقِمْ .. الخ .

(٢) الإيضاح (٧٣) ، والمقتصد (٣٥٣/١) : ما جاءني من رجل .

(٣) ابن جني : « وذلك أن الحرف العامل ، وإن كان زائداً ، فإنه لا بُدَّ عامل » ، وقال : « وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة ، نحو قولهم : لا أبالك ، ولا يدي لك بالظلم ، أي لا أباك ، ولا يدك » . ( الخصائص ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ ) . وانظر : ص ٦٠٣ ، ح ٢ ، وزد على ما في مصادرها :

المقتضب ٣٧٣/٤ - ٣٧٥ ، والخصائص ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ .

(٤) تقدم في ص ٦٠٤ . والتعليق عليه ثمة .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ .

فارتفع ﴿ رِجَالٌ ﴾<sup>(١)</sup> بفعل<sup>(٢)</sup> مُضْمَرٍ ذَلَّ عَلَيْهِ ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ ، كأنه قال : يُسَبِّحُهُ فيها رجالٌ .

قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ بضم الياء وفتح الباء ، مبنياً للمفعول . وقرأ الباقر بناء الفعل للفاعل<sup>(٣)</sup> .

فمن قرأ ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ ببناء الفعل للفاعل ، فالفاعل ﴿ رِجَالٌ ﴾ . ومن قرأ ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ ببناء الفعل للمفعول ، فيرتفع ﴿ رِجَالٌ ﴾ بفعل مضمر ، تقديره : يسبحه رجال ، كما تقول : رُكِبَ الفرس زيد ، أي ركه زيد .

وعلى هذا قرئ في غير الشئع : « وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ »<sup>(٤)</sup> فـ « شُرَكَاؤُهُمْ » فاعل بفعل مضمر ؛ تقديره : زَيَّنَهُ شركاؤهم .

وعلى هذا ما أنشده أبو علي<sup>(٥)</sup> :

(١) الإيضاح (٧٣) ، والمقتصد (٣٥٤/١) : فارتفع .

(٢) الإيضاح : بشيء . والمقتصد : بفعل ، موافقاً لما هنا .

(٣) عن عاصم .

(٤) السبعة ٤٥٦ ، والإقناع ٧١٣/٢ ، والنشر ٣٣٢/٢ . وانظر في إعراب الآية : كشف المشكلات ٢/٩٤٧ ، ٩٤٨ ، والبحر ٤٢١/٦ ، والدر المصون ٢٢١/٥ .

(٥) الأنعام ١٣٧ . وهذه القراءة ببناء « زين » للمجهول ، ورفع « قتل » وجر « أولادهم » ورفع « شركاؤهم » هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن البصري ، وعبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر . وفي الآية قراءات أخر ، انظرها مع توجيهها في : المختص ٢٢٩/١ - ٢٣١ ، وكشف المشكلات ٤٣٢/١ ، ٤٣٣ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، والبحر ٢٣١/٤ ، والدر المصون ١٨٦/٣ .

(٦) للحارث بن تهيك ، كذا في إحدى نسخ الإيضاح (٧٤) ، وفي سيبويه (٢٨٨/١) ، وابن يعيش ١/٨٠ . وقال النحاس (شرح أبيات سيبويه ١٣٢) : لبيد . وتابعه الأعلام (حاشية الكتاب ١/١٤٥) ، وابن بري (٩٤) ، والمكبري (شرح الإيضاح ٣٧٤/٢) ، والقيسي (١٠٩/١) وابن =



## لِيَبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لُخْصُومَةً وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ<sup>(١)</sup>

تقديره : يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لُخْصُومَةً ، أي أن « يزيد » كان عَضُدًا للمظلومين ، وكهفًا للمساكين والمحترجين ، فلما مات هلك هذان الصنفان ، فليكيه .

وهذا مما يدل على أَنَّ بِنْيَةَ الفاعل هي الأصل ، وأن بنية المفعول ثانية ؛ لأن العرب أتت بالمفعول فضلةً في بنية الفاعل ، فتقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وتنصب « عمراً » بـ « ضرب » ، وإن كان « ضرب » مَبْنِيًا بالفاعل ، ولا تأتي بالفاعل فضلةً في بنية المفعول ؛ لأن بنية المفعول ليست بأصل ، وإنما حدثت عندما أريد حذفُ الفاعل لوجهٍ من الوجوه المذكورة أولاً<sup>(٢)</sup> .

= هشام (تخليص الشواهد ٤٨٠) . وقال أبو عبيدة (مجاز القرآن ١/ ٣٤٩ ، ٤٠٥) : نَهْشَلُ بْنُ خَرْيٍ . وصححه البغدادي (الخرزاة ١/ ٣٠٣) ، و(شرح أبيات المغني ٧/ ٢٩٥ - ٢٩٧) . وانظر أيضًا : العيني ٣/ ٤٥٤ - ٤٥٦ . وقيل : نهشل بن ضمرة ، وصححه العيني . وقيل : الحارث بن ضرار . وقيل : مُزْرَدُ أَخُو الشماخ . وقيل : المهلهل . وقيل : أوس بن حجر . وقيل : مرة النهشلي . وانظر : ابن بري ٩٤ ، ح ١ ، فشة فضل بيان وتفصيل .

(١) من الطويل . وفي الإيضاح : لييك ، بالبناء للمعلوم . وعليه فلا شاهد . لخصومة . ولعله تحريف ، ففي المصادر التي اطلعت عليها جميعًا : خصومة . ممن تطيح . وروى أبو علي في التذكرة : قد طَوَّحَتْهُ ، نقله عنه القيسي ، وكذا روى البغدادي . يزيد : أخو نهشل . ضارع : ذليل خاضع . لُخْصُومَةً : من أجل خصومة . المختبط : الطالب للمعروف . الطوائح : المهالك . يبكي الشاعر أخاه ، ويصفه بأنه كان ناصراً للمظلوم مواسيًا للمحتاج . والبيت ، فضلاً عن مصادر رح السالفة ، في : ملحق ديوان ليبد ٣٦٢ ، وشعر نهشل ١٠٨ ، والكتاب ١/ ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٢ ، والأصول ٢/ ٣٢٧ ، وكتاب الشعر ٢/ ٤٦٤ ، ٤٩٩ ، والخصائص ٢/ ٣٥٣ ، والمختص ١/ ٢٣٠ ، والمقتصد ١/ ٣٥٤ ، والنكت ١/ ٣٥٣ ، وتحصيل عين الذهب ١٩٥ ، ٢٢٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٩٤٨ ، والأساس واللسان والتاج (طبع) ، والمغني ٢/ ٨٠٧ ، والهمع ٢/ ٢٥٨ . ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨٨٥) ، كما استشهد به في : الملخص ١/ ٣٤١ .

(٢) انظر : ص ٦٣٦ .

فإذا أَرَدْتَ أن تذكر الفاعل بعدما بنيت الفعل للمفعول به ، فسبيلك أن تأتي به في جملة ثانية ، فترفعه بفعل مضمر يدل عليه الفعل الأول ، فتقول : رُكِبَ الفرسُ زيدٌ ، التقدير : ركبهُ زيدٌ .

ومما استدلوا به على أن بنية الفاعل هي الأصل أنهم قالوا : قُورِلَ ، ولم يُدْغَمُوا الواو في الواو ؛ لأن الأصل « قاورل » ، ثم لما بُنِيَ الفعل للمفعول غُيِّرَ وَضْعُ أَوَّلِهِ ، فانقلبت الألف واوًا ، فقليل : قُورِلَ ، فالواو الأولى كأنها الألف ؛ إذ هي بدلٌ منها ، وكما لا تكونُ الألف مدغمةً في الواو لا يُدْغَمُ ما انقلبت عنها في الواو .

وكذلك استدلوا أيضًا بقولهم : بُويِعَ . وعندهم إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً ، كما قالوا : مَرْمِيٌّ ، الأصل : مَرْمُويٌّ .

وكذلك قالوا : سَيِّدًا وَلِيًّا وَطَيًّا ، الأصل : سَيِّودٌ وَلَوِيٌّ وَطَوِيٌّ ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الياء ؛ لما ذكرته من أن الواو والياء إذا اجتمعتا ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياءً . وهم قد قالوا : بُويِعَ ، ولم يقلبوا ، وإن كانا قد اجتمعا بالشرط الموجب للقلب ؛ لأنَّ الأصل : بايع ، فلما غُيِّرَ الفعل للمفعول ، صارت الألف واوًا ، فهذه الواو بدلٌ من الألف ، فكما أن الألف لا تُدْغَمُ في الياء ، فكذلك لا يُدْغَمُ ما يُبدل منها . والله أعلم .

[٢٠٥] وأقوى ما يُسْتَدَلُّ به على أنَّ الأصل بنية الفاعل ما ذكرته أولاً . وأما : قُورِلَ وبُويِعَ ، فقد يُقال : امتنع الإدغام ؛ لما يُؤَدِّي من الالتباس ، واختلاط الأبنية ؛ ألا ترى أنهم لو قالوا : قُورِلَ ، لاحتَمَلَ أَنَّ يكون مَبْنِيًا من « قورل » . وكذلك لو

قالوا: يَبِيعُ، لاحتَمَلَ أَنْ يكون من «يَبِيعُ»؛ ألا ترى أَنَّهُ لو قيل لك: ابْنِ قَوْعَلًا من البيع، لقلت: يَبِيعُ، ومن «القول»: قَوْلٌ. فإن قيل لك: رُدَّهما إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، قلت: بُويعَ وقُوِلَ، ولم تَقُلْ: قَوْلٌ ويَبِيعُ؛ لأنه لو قيل ذلك لالتبسا بهما؛ إذا بُنيَا من «فَعَّلَ». والله أعلم.

\*\*\*

## باب

### الأفعال التي لا تتصرف<sup>(١)</sup>

اعلم أَنَّ الفعل الذي لا يتصرف لا بُدَّ أَنْ تُزال بِنْيَتُهُ عما كانت تدلُّ عليه من الزمان. وحينئذ يصحُّ أَنْ يُقال في الفعل: «غير متصرف»؛ لأنَّ التصرف هنا اختلافُ الأبنية؛ لاختلاف الأزمنة<sup>(٢)</sup>.

وأما إِنْ بقيت بنيةُ الفعل دالةً على الزمان الذي وُضعت له، ثم لم يُستَعْمَلْ منه غيرُ ذلك، فلا يُقال فيه: «غير متصرف»؛ إِنَّمَا يُقال فيه: استَغْنِي بشيءٍ عن شيءٍ، وهو مع ذلك يُعْجَمُ عليه بالتَّصَرُّفِ، وذلك أَنَّ العرب تقول: يذر ويدع<sup>(٣)</sup>، ولا تقول: وذر<sup>(٤)</sup> ولا ودع، ولا واذر ولا وادع<sup>(٥)</sup>، ولا وَذَرًا ولا وَذَعًا؛ لأنَّهم استغنوا عنها بـ«تَرَكَ» و«تَارَكَ» و«تَرَكَّ»، فلا يُقال في هذا:

(١) في المخطوطة والإيضاح (٧٥): لا تصرف. وهو تصحيف يُبْنَى. والتصويب من: المقتصد ١/ ٣٥٥، وشرح العكبري ٢/ ٣٧٦.

(٢) سيبويه (١٢/١): «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع». والجرجاني (المقتصد ١/ ٣٥٥): «معنى امتناع التصرف أن لا يأتي فيه المضارع واسم الفاعل والأمر والنهي».

(٣) عقد أبو علي في العضديات (ص ٨٠) مسألة (٣٢) لـ «يذر ويدع».

(٤) قرأ عروة بن الزبير: «مَا وَذَعَكَ رَبُّكَ». (المختص ٢/ ٣٦٤). واحتج أبو علي بهذه القراءة على استعمال ماضي «يذر»، ولكنه قال: وليس بالشائع. انظر: العضديات ٨٠.

(٥) أبو علي: «ولم يجئ منها اسم الفاعل أيضًا، فيقال: وادع ولا وذار، إلا في شيء أنشده البغداديون، وهو:

وَأَيُّهَا مَا أَتَبَّعْتُ فَإِنِّي خَزِيرٌ عَلَى تَوَكُّي الَّذِي أَنَا وَادِعُ

وليس بالشائع». العضديات ٨١.



« غير متصرف » ؛ لأن « يذر » يَدُلُّ على ما وُضعت عليه بنية « يفعل » ، وهو الحال والاستقبال ، يقال : يذر ويدع الآن ، ويذر ويدع غداً . فهذا بمنزلة : يهب الآن ، ويهب غداً ، فكان القياس إذا أرادوا الماضي أن يقولوا : وذر ، كما قالوا : وهب ، لكنهم استغنوا عنه بـ « ترك » . وكذلك كان القياس أن يقولوا : واذراً ، لكنهم استغنوا عنه بـ « تارك » . وكذلك القياس أن يقولوا : « وَذَرَا » في المصدر ، لكنهم استغنوا عنه بـ « تَرَكَ » .

وليس كذلك الفعل الذي لا يتصرف إنما أزيلت بنيته عن الدلالة على الزمان الذي كان وُضع له ؛ ألا ترى أن « عسى » لو بَقِيَتْ بنيته دالة على الزمان الذي وضع له لَدَلَّتْ على الماضي ، وأنت إذا قلت : عسى زيد أن يقوم ، فأنت في حال رجاء . وكذلك : ما أحسن زيدا ، فالحسنُ هنا حاضر ، وأنت متعجب منه . وهذه البنية لو بقيت على ما كانت عليه لَدَلَّتْ على حُسنٍ قد وقع ، وانقطع . وكذلك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، وبس الرجل عمرو ، فـ « نعم » دالة على علو وشرف في الوقت . وكذلك « بس » دالة على رداءة في الوقت .

وإذا أُرِدَتْ في هذا كله الدلالة على الماضي ، أدخلت « كان » فتقول : ما كان أحسن زيدا ، وكذلك : كان زيد نعم الرجل ، و : كان عمروُ بس الرجل ، وكان زيدٌ عسى أن يُخَجَّج . فلو بقيت البنية دالة على الزمان الماضي ، لم يُخْتَجَّج إلى « كان » ؛ لِتَدُلُّ على ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يُخْتَجَّج في « قام زيد » إلى ذلك ؛ لأنه يُفْهَمُ من هذا أن [ ٢٠٦ ] القيام في ما مضى ، وكذلك : زُمي عمرو ، وأُكْرِم خالداً ، وجُهِل زيد ، يَدُلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ ماضٍ .

فإذا تَقَرَّر ما ذكرته ، فَيُوجَعُ إلى الأفعال التي لا تتصرف . ذكر أبو علي أنها أربعة<sup>(١)</sup> . وزاد غيره : ليس<sup>(٢)</sup> ، وحبذا<sup>(٣)</sup> ، فجعل الأفعال التي لا تتصرف ستة . والذي يَثْبُتُ منها ما ذكره أبو علي .

أما « حبذا » ، فليست بفعل الآن ، بدلالة أنَّ الأفعال لا تُزَكَّب<sup>(٤)</sup> ، لا يكون

(١) عسى ، ونعم ، وبس ، وفعل التعجب . وسقطت « عسى » من الإيضاح ( ٧٥ ) في السطر الأول من الباب ، وذكرها في السطر الثاني ، وهي ثابتة في : المقتصد ١ / ٣٥٥ ، وشرح العكبري ٢ / ٣٧٦ .

(٢) « ليس » فعل لا يتصرف عند سيبويه ( ٤٦ / ١ و ٣٧ / ٢ ) ، وجمهور النحويين . ودليل فعليتها عندهم اتصال الضمائر المرفوعة البارزة ، وتاء التانيث . وإنما خرجت من حسيان أبي علي في هذا الموضع لأنها عنده حرف - في أحد قوليهِ . وعلى قوله الآخر إنها فعل ، فهي بين الأفعال التي لا تتصرف . وسبق أبا علي في القول بحرفيتها ابن السراج وابن شقير . وحاول المالقي أن يوفق بين القولين فقال : « ليس » ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية . ولذلك وقع فيها الخلاف .. والذي ينبغي أن يقال فيها : إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف لا غير كـ « ما » النافية . انظر : رصف المباني ١٤١ ، والجني ٤٥٩ . واعتذر العكبري لأبي علي عن عدم ذكرها هنا من وجهين : أحدهما : أنه ذكرها في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . وثانيهما : أنها شديدة الشبه بالحرف ، فلم تتمحض فعلاً ، فلم يذكرها مع الأفعال المحضة .

وقد أفاض أبو علي في الحلييات ( ٢١٠ - ٢٧٠ ) في الاستدلال على حرفيتها . وظاهر كلامه في « باب الأفعال التي لا تتصرف » أنها فعل . ( انظر : شرح العكبري ٢ / ٣٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ ، والمغني ١ / ٣٧٦ وما بعدها ) . وأشار ابن مالك ( شرح التسهيل ١ / ٣٧٩ ) إلى اضطراب أبي علي في « ليس » .

(٣) « حبذا » عند أبي علي اسم . وعلى هذا معظم النحويين . واعتذر العكبري له عن عدم ذكرها هنا بأنها مركبة مع « ذا » ، عند قوم ، فصار لها حكم الأسماء حتى حُكِمَ عليها بالابتداء . وإذا لم تكن مفردة لم تذكر مع المفردات . ( انظر : شرح الإيضاح ٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ) . وفي « حبذا » ثلاثة آراء : أولها أنها اسم ، وثانيها أنها فعل ، وثالثها أنها جملة مركبة من فعل ماضٍ وفاعل . انظر : أسرار العربية ، ١٠٧ - ١٠٩ .

(٤) يرى ابن السراج أن « حب » فعل وُكِبَ مع « ذا » ، وهو اسم ( الأصول ٢ / ١٤٥ ) . وعقد أبو علي مسألة خاصة بـ « حبذا » ردَّ فيها أدلة القائلين بتركيبها . انظر : البغداديات ٢٠١ - ٢٠٤ ( المسألة ٢٤ ) .

التركيب في الأفعال، ولا في ما أُحْدِثَ منه الأفعال، وهي المصادر، ولا في الصفات الجارية على الأفعال. وإنما يكون التركيب في الأسماء، نحو: بعلبك، ومعد يكرب، وما أشبه ذلك، وفي الحروف، نحو: هَلَّا، ولولا.

وإنما ينبغي أن يُقال في «حبذا زيد»: إن حبذا اسم بمنزلة: «المعظم زيد»، وإن كانت «حَبَّ» في الأصل فعلاً ماضياً، لكنها صارت بمنزلة الاسم، وأُجْرِيتْ مُجْرَاهُ، كما تُجْزَى الحروفُ مُجْزَى الأسماء؛ ألا ترى أن «على» حرف، ثم إن العرب تقول: مِنْ عليه، فتجعلها اسماً، وكذلك «عن» حرف، ثم إن العرب أجرتْ مُجْزَى الأسماء، فقالت<sup>(١)</sup>:  
\* مِنْ عَنِّ الحُبِّ نَظْرَةٌ قَبْلُ<sup>(٢)</sup> \*

ويمكن أن يكون «ذا» مع «حَبَّ» بمنزلة «نعم» مع الضمير<sup>(٣)</sup> في قولك:

(١) قالت (كذا) في المخطوطة. ولعله يريد العرب، فالقائل: عمير بن شَيْثَمِ القُطامي، وهو شاعر فحل محلّو الشعر، رقيق الخواشي، عُدّه ابن سلام (٥٣٥/٢) في الطبقة الثانية من فحول الإسلام.  
(٢) من البسيط. وصدّره:

\* فَقُلْتُ لِلْوَكْبِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ \*

الوَكْب: جمع راکب، أو اسم جمع. علّا بهم: جعلهم يُقْلَوْنَ. الحُبِّ: موضع بالشام. نظرة قبل: لم يتقدّمها نظر، والمراد لم يرها أحد من قبله. والشاهد: استخدام «عن» اسماً بمعنى «جانب»، بدليل دخول حرف الجر عليه.

والبيت في: الديوان ٢٨، وأدب الكاتب ٥٠٤، والحلل ٧٥، وأسرار العربية ٥٥، وابن يعيش ٨/٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١، والمقرب ١٩٥/١، ووصف المباني ٣٦٧، والجنى ٢٦٠، واللسان (عن، حبا)، والعيني ٢٩٧/٣. واستشهد به في: البسيط ٨٤٨/١، ٨٧٢.  
(٣) يريد أن «ذا» اسم مبهم يُنْفَعُ بالأجناس، وحُكِّمَ «حَبَّ» هنا كحكم «نعم»، فَرَكَّبَهُ مع «ذا» لينوب عن أسماء الأجناس، إذ لا يُنْفَعُ إلا بها، والنعت والمنعوت شيء واحد، كما أن «ذا» مبهم، فصار بمنزلة المضمر في «نعم»، ولذلك فُشِّرَ بالنكرة، كما يُفْشَرُ «نعم»، فقياسهما واحد.  
انظر: ابن يعيش ١٤٠/٧.

نعم رجلاً زيد. ولا تكون «ذا» إشارة إلى «زيد».

ومن الناس من قال في «حبذا»: إن «حَبَّ» فَعْلٌ زَفَعُ «ذا»، و«ذا» اسم إشارة إلى الممدوح<sup>(١)</sup>.

ويطّل هذا بأنه لم يُشَرَّ ولم يُجَمَّع. ولو كان كذلك لقليل: حبذان، وحَبَّ أولاء، وحَبَّ ذي. والله أعلم.

وأما «ليس»، فهي - وإن لم تكن متصرفة تختلف أبنيثها؛ لاختلاف الزمان - قد عَوَّضَتْ من ذلك تقييد خبرها بالأزمنة الثلاثة، قالوا: ليس زيد قائماً أمس، وليس زيد قائماً الآن، وليس زيد قائماً غداً<sup>(٢)</sup>، فصار تقييد خبرها بالزمان عوضاً من اختلاف أبنيثها للدلالة على الزمان.

ويدلّك على أن «ليس» جَزَتْ عندهم مَجْزَى المتصرفة أنها تتصرف في معمولها، فيَقْدَمُ خبرها على اسمها، فتقول: ليس قائماً زيد. ولا أعلم في هذا خلافاً<sup>(٣)</sup>. وسيبويه وأكثر النحويين يُجْزَوْنَ مُجْزَى تَقْدِمِ خبرها على اسمها،

(١) انظر: أسرار العربية ١١٠، وابن يعيش ١٤٠/٧.

(٢) يرى الزمخشري أن «ليس» لا تكون إلا لنفي الحاضر، ولا يُنْفَى بها في المستقبل. هذا هو الأشهر. وقد أجاز ذلك المبرد وابن درستويه. وإيراد ابن أبي الربيع للمثال يدل على متابعتها الأخيرين. وضّح ابن مالك عدم قصرها على نفي الحال، وساق شواهد كثيرة من القرآن والشعر. ونقل عن الشلوبي أن نفي الحال إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان. انظر: ابن يعيش ١١٢/٧، وشرح التسهيل ٣٨٠/١.

(٣) الحق أن فيه خلافاً، فبعض النحويين يُقَلِّبُ على «ليس» جانب الحرفية، فيجربها مُجْزَى «ما» النافية، فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها، فلا يقولون: ليس قائماً زيد، ولا قائماً ليس زيد، أشار ابن يعيش إلى هذا الخلاف نقلاً عن ابن درستويه، كما أشار إلى أن السيرافي وأبا علي قالاً بأنه لا خلاف في تقديم خبر «ليس» على اسمها. والمؤلف يتابعهما. انظر: ابن يعيش ١١٤/٧.



تَقَدَّمَهَا عَلَيْهَا، فيقولون: قائمًا ليس زيد<sup>(١)</sup>. والمبرد يمنع ذلك<sup>(٢)</sup>. وما أجازته من تقدم الخبر على الاسم حجة عليه. وسيأتي الكلام في هذا مستوفى في «باب كان»<sup>(٣)</sup>، إن شاء الله.

والدليل على أن «ليس» فعل:

إلحاقها علامة التانيث؛ لتانيث ما تُشَعَّلُ به، فتقول: ليست هند قائمة، كما تقول: ضربت هند زيدا.

ولحاق ضمائر الرفع لها، فتقول: الزيدان ليسا قائمين، والزيدون ليسوا قائمين، والهندان ليستا قائمتين، والهندات لسن قائمات. وضمائر الرفع لا تلحق إلا الأفعال.

وبهذا أيضًا يُستدل على أن «عسى» فعل؛ ألا ترى أنهم يقولون: عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ، وَعَسَيْتُمَا أَنْ تَفْعَلَا، وَعَسَيْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا، قال الله - سبحانه - [٢٠٧] ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>. وجاء هذا في مواضع

(١) وافق سيبويه في ذلك السيرافي وأبو علي وابن تيمية والزمخشري. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥١.  
(٢) معه في ذلك الكوفيون وابن السراج والجرجاني وابن مالك. وغُلَّ ابن مالك: لأن «ليس» فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف.. مع أن «ليس» شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو «ما».. والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه «ليس» بـ «ما»، و«عسى» بـ «لعل» امتناع توسط خبريهما، كما امتنع توسط خبري شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسط كاف في ذلك. اهـ بتصرف. شرح التسهيل ١/٣٥٢.

(٣) اسم الباب: «باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر». والإحالة إلى: ص ٧٦١، ٧٦٢.  
(٤) سورة محمد (القتال) ٢٢.

من الكتاب العزيز<sup>(١)</sup>. وتقول: الزيدان عَسَيَا أَنْ يفعلَا، والزيدون عَسَوْا أَنْ يفعلُوا.

إلا أن «عسى» فعل<sup>(٢)</sup> لا يتصرف، ولا عِوَضَ فيها من ذلك، كما عِوَضَ في «ليس»؛ لم تُشْتَعْمَل «عسى» إلا في ما أنت فيه في حال رجاء. وهو يستعمل استعمالين<sup>(٣)</sup>:

أحدهما: متعَدِّ يرفع الفاعل، وينصب المفعول<sup>(٤)</sup>، فيكون إذ ذاك بمنزلة «قارب»<sup>(٥)</sup>، إلا أن مفعوله يلزم أن يكون «أن والفعل»، ولا يجوز حذفه،

(١) لم ترد «عسى» في القرآن مسندة إلى الضمير، إلا في آيتين، آية سورة محمد واحدة، والأخرى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ الْفِتْنَىٰ أَلَّا تَقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]. انظر: دراسات «عظيمة» ق ٣، ج ١/٤٥١، ٤٥٢، ومعجم عبد الباقي.

(٢) خالف ابن السراج وثعلب، فهي عندهما حرف مطلقًا. وخالف سيبويه في حال اتصالها بالضمير المنصوب فهي أيضًا حينئذ حرف. انظر: المغني ١/٢٠١.

(٣) ذكر ابن هشام سبعة استعمالات، أورد المؤلف بعضها، ولعله لم يستقصها لأنها قليلة أو نادرة. المغني ١/٢٠١ - ٢٠٤.

(٤) منصوبه خبر، لا مفعول، ذلك أن «عسى» تعمل عمل «كان»، وإنما يُطْلَق على مرفوعها «فاعل»، وعلى منصوبها «مفعول» مسامحة. وإنما يطلق على مرفوعها «فاعل» حقيقة عندما تكفي به، ولا يكون لها منصوب. على هذا الجمهور، وعليه ظاهر كلام أبي علي في هذا الموطن، وفي الخليات (٢٥٠) أيضًا. وفهم ابن مالك أن المقرون بـ «أن» في هذا الباب ليس خبرًا عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى «قارب». وما قاله ابن مالك هو ظاهر كلام سيبويه (انظر عبارته في: الكتاب ٣/١٥٧، وانظر أيضًا: شرح التسهيل ١/٣٩٤). ويرى المؤلف أيضًا - كما يأتي بعد قليل - أن «عسى» تامة، والمرفوع والمنصوب بعدها فاعل ومفعول، ولا يأخذ بظاهر عبارة أبي علي. ويرى الشلويين أن المنصوب مفعول به، والتعبير عنه بـ «الخبر»؛ لأن الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب «كان». انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/٩٦٩.

(٥) سيبويه (٣/١٥٧): وتقول: عسيت أن تفعل، فـ «أن» هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن =

فتقول: عسى زيد أن يقوم، كما تقول: قارب زيد أن يقوم. ولا يجوز حذف هذا المفعول، لا تقول: عسى زيد، وتسكت. و«أن» مع الفعل بتأويل المصدر. ولا يجوز ظهور هذا المصدر، لا تقول: عسى زيد القيام<sup>(١)</sup>. وأما قول الزبائ<sup>(٢)</sup>: «عسى القَوِيُّ أَبُوسًا»<sup>(٣)</sup>، فيأتي الكلام فيه<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله. الثاني: غير متعد، لا ينصب مفعولاً به<sup>(٥)</sup>، ويلزم أن يكون الفاعل «أن

= تفعل، أي قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل. واخلولقت السماء أن تمطر، أي لأن تمطر، و«عسى» بمنزلة «اخلولقت السماء».

(١) سيبويه (١٥٨/٣): «لم يستعملوا «عسى فعلك»، استغنوا بـ«أن تفعل» عن ذلك». (٢) الزبائ، كذا في معظم المصادر. وقيل: الزئي، قال البكري: الزباء: خطأ شائع. أما البغدادي فقال: تُمَدُّ وتُقَصَّر، فمن مَدَّ جعل مذكرها «أزب»، ومن قصر جعل مذكرها «زبان». وهي ملكة اسمها نائلة. وقيل: فارعة. وقيل: ميسون. وكانت موصوفة بـ«الزرق»، وأطلق عليها «الزباء» لأنها كثيرة الشعر. وقيل: هي رومية، وكانت تتكلم العربية. وقيل: إنها بنت عمرو بن طرب بن حسان، ملكت الشام والجزيرة. وقيل: بنت مليح بن البراء، كان أبوها ملكاً على الحضر. ويرى ابن هشام أنها رومية. ولذلك تحسن أن يكون القول أو المثل المنسوب لها من كلام العرب، وقد تكلمت به، وإلا لما احتج به. انظر: فصل المقال ٤٢٤، وتخليص الشواهد ٣١٠، ٣١١، والخزانة ٢٧٣/٨ - ٢٧٦.

(٣) مثَّل، يُضْرَب للشر يتوقع من جهة معينة. حكوا أنه قيل للزباء: ادخلي الغار الذي تحت قصرِكَ، فقلته. تريد: إن فررت من بأس فقد أدخل في أبوس. الغير: تصغير «غار» أو «غور»: ماء لكلب. أبوس، جمع «بأس» أو «بؤس»: الشدة. وانظر المثل في: الأمثال ٣٠٠، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢، ٥١، ومجمع الأمثال ١٧/٢، والمستقصى ١٦١/٢. واستشهد به سيبويه (١/٥١، ١٥٩)، والأخفش في معانيه (٢٠٩/١، ٣٠٧) وأبو علي في الحلييات (٢٥٠)، والعصديات (٦٥)، والرجاني في المختصر (٢٢٩/١)، وابن عيش (١٢٣/٥، ١٢٣/٧، ١١٩/٧)، وابن عصفور في المقرب (١٩٩/١)، وابن بريزة في شرح الجمل (٤٨١).

(٤) انظر: ص ٦٧٢.

(٥) يرى ابن مالك أنَّ «عسى» ناقصة أبداً، لا بُدَّ لها من مرفوع ومنصوب. انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

والفعل»، فيقول: عسى أن يقوم زيد. و«أن» مع الفعل بتأويل المصدر. ولا يجوز ظهور هذا المصدر. فلا بُدَّ لـ«عسى» من «أن» والفعل، إلا أنه تارة يكون فاعلاً، وتارة يكون مفعولاً بحسب ما تُسْتَعْمَلُ: إن استُعمِلَتْ بمنزلة «قارب» كانت مفعولة، وإن استُعمِلَتْ بمنزلة «قرب» كانت فاعلة. على هذا محققو<sup>(١)</sup> هذه الصنعة.

ومن الناس من ذهب إلى أنها بمنزلة «قرب» أبداً، وجعل «أن والفعل» في مثل قولك: «عسى زيد أن يقوم» بدلاً بدل اشتغال<sup>(٢)</sup>.

ومنه من جعلها بمنزلة «قارب» أبداً<sup>(٣)</sup>، وقال في مثل قول العرب «عسى أن يقوم زيد»: إن «زيداً» فاعل، و«أن يقوم» مفعول مُقَدَّم<sup>(٤)</sup>. وهذا القول الثاني يبين البطلان بقوله - سبحانه - ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. فـ«عسى أن تحبوا» لا يمكن

(١) هذا هو مذهب سيبويه والمبرد. انظر: الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٧٠/٣، ٧١.

(٢) هذا مبني على أن هذا الباب - باب أفعال المقاربة - ليس ناقضاً. وهو مذهب الكوفيين، فالمعنى عندهم: قرب قيام زيد، ثم قُدِّم وأُخِّر، فقيل: قرب زيد قيامه. ثم لجعل «أن والفعل» مكان «قيامه». انظر: الارتشاف ١١٩/٢، والمغني ٢٠٢/١، والهمع ١٣٨/٢.

(٣) الباب على هذا أيضاً تام. ونسبه أبو حيان إلى أبي بكر خطاب، والتقدير: عسى زيد القيام. وقال بعض النحويين: إن موضع الفعل نصب بإسقاط حرف الجر، إذ يسقط كثيراً مع «أن». وقيل: إن المسألة من باب الاشتغال. انظر: الارتشاف ١١٩/٢، والهمع ١٣٨/٢ وما بعدها.

(٤) نسب السيوطي إلى المبرد أنه يعرب هذا الإعراب، وقد حقق الشيخ عزيمة أن المبرد يوافق سيبويه، وأن تفسيره «عسى» بـ«قارب» تفسير معنى لا تفسير لإعراب، وأن إطلاق «فاعل» على اسمها، و«مفعول» على خبرها من هذا الباب. انظر: المقتضب ٦٨/٣، ٦٩، وحواشي عزيمة.

(٥) البقرة ٢١٦.



أن يكون إلا بمنزلة «قرب»<sup>(١)</sup>. فإذا صحَّ بالآية أن «عسى» تكون بمنزلة «قرب»، فينبغي أن يُدعى في مثل قولهم: «عسى أن يقوم زيد» أن «عسى» هنا بمنزلة «قرب»، وأن «زيدًا» فاعل، فيُقدَّم؛ لأنَّ في ما ادَّعوا من التقديم والتأخير تهَيُّؤَ العامل للعمل وقطعه.

وأما من جعلها بمنزلة «قرب» أبدًا، ويجعل ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ في قوله - سبحانه -: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٢)</sup> بدلًا<sup>(٣)</sup>، فردَّه أبو علي بقول الزَّبناء: «عسى الغَوِيُّزُ أَبُوسًا»<sup>(٤)</sup>. وسيأتي الكلام في هذا<sup>(٥)</sup>، إن شاء الله.

قال: «فإذا أُسْنِدَتْ إلى أحد هذه الأسماء لَزِمَ خَبَرُهَا (أن)»<sup>(٦)</sup>.

اعترض ابنُ الطَّراوة، فقال: كيف يصحُّ أن يكون «يقوم» خبرًا لـ «عسى»، و«أن» مع الفعل بتأويل المصدر<sup>(٧)</sup>، فكأنَّك إذا قلت: عسى زيد القيام، و«زيد» ليس «القيام»؟

(١) لعدم وجود غير «أن والفعل» مما يجعل بناء «عسى» للمصدر المؤوَّل متعيَّنًا.

(٢) للمائدة ٥٢.

(٣) في إعراب ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ ثلاثة أوجه: أن يكون في محل نصب خبرًا لـ «عسى». وهو قول الأخفش. أو يكون مفعولًا به، وهو قول سيبويه، لتلا يلزم الإخبار عن الحجة بالحدث في «عسى زيد أن يقوم». أو يكون بدلًا، ونسبه السمين للمكبري، وقال: فيه نظر. الدر المنصون ٥٤٣/٢.

(٤) حيث ظهر الخبر مفردًا منصوبًا.

(٥) انظر: ص ٦٧٢، ٦٧٣ وحواشيها.

(٦) الإيضاح ٧٥، والمقتصد ٣٥٦/١.

(٧) ليس هذا النص في الإفصاح؛ فاعله في «المقدِّمات». وفي الإفصاح (٤٢، ٤٣) قريب منه، قال: «وفي تقديم «زيد» على «أن يقوم» بعد «عسى»، وتأخيرها عنها وإسناده إليها، لا لـ «عسى» نظر، لم نر أحدًا خلَّص إليه ولا شرَّع لحال فيه». وابن الطَّراوة يرى أن «عسى» تامة، لا خبر لها.

فذهب ابن طلحة<sup>(١)</sup> إلى أنَّ كلام أبي علي صحيح، وأنَّ «أن» هنا زائدة، وأنَّ التقدير: عسى زيد يقوم، ثم زيدت «أن» [٢٠٨] وهو عنده من الزائد اللازم الذي لا يشقُّط إلا في الضرورة.

وكان الأستاذ أبو علي يرُدُّ على ابن طلحة، ويقول: إنَّ «أن» الزائدة لم يثبت لها عمل، ولم تثبت زائدة إلا مع الفعل الماضي، نحو: لما أن جاء زيد<sup>(٢)</sup>. وكان يذهب في كلام أبي علي إلى أنه سَمَّاه خبرًا بالأصل<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الأصل في «عسى» أن تُستعمل استعمال «كاد»، فيقال: عسى زيد يقوم، لكن ألحقت العربُ «أن» مع «عسى»؛ لما فيها من التراخي؛ ألا ترى أنك تقول: عسى زيد أن يُحجَّج، وهو لم يَترجَّح من مكانه، ولا تقول: كاد زيد يقوم، إلا وهو قد تَهَيَّأ للقيام. فلمَّا لحقت «أن» ما كان خبرًا لـ «عسى» في الأصل؛ لما ذكرته، وصارت مع الفعل بتأويل المصدر، صارت «عسى» بمنزلة «قارب»، وصار ما بعدها فاعلًا، و«أن مع الفعل» مفعولًا بـ «عسى».

(١) أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي، أستاذ حاضرة إشبيلية غير مدافع، انتفع به الشلوين، وكان يميل في غزبيته إلى مذهب ابن الطَّراوة، ثم غلب عليه، فشدَّ عليه الجمهور. توفي ٦١٨ هـ. تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٦١٨).

(٢) قيَّد ابن هشام هذا الموضع من زيادة «أن» بأنها الواقعة بعد «لما» التوقيتية، وجاء بالآية: ﴿وَمَا أَنْ جَاءَتْ رُسُلَنَا لَوْطًا نَبِيٍّ بِهِمْ﴾. وما قاله الأستاذ أبو علي ليس دقيقًا، فـ «أن» تزداد في أربعة مواضع: أحدها ما ذكره - وهو الأكثر - والثاني: بين «لو». وفعل القسم؛ مذكورًا أو متروكًا. والثالث - وهو نادر - بين الكاف ومخفوضها. والرابع: بعد «إذا». ونقل ابن هشام عن الأخفش أنها تزداد في غير هذه المواضع أيضًا، وأنها تنصب المضارع، كما تجزُّ «من» والباء الزائدتان الاسم. انظر: المغني ٥٠/١، ٥١.

(٣) قال مثل ذلك في توجيه كلام الجزولي عند تسميته المنصوب بـ «عسى» خيرًا. انظر: شرح المقدمة الجزولية ٩٦٩/٣.

ويمكن عندي أن يكون أبو علي أطلق على هذا المفعول خبراً؛ لشبهه بالخبر؛  
 ألا ترى أن خبر «كان» لا يجوز حذفه، والاقتصار على اسمها، وهذا المفعول لا  
 يجوز حذفه، ويُقْتَصَرُ على الفاعل قبله، لا تقول: عسى زيد، وتسكت، ولا بُدَّ  
 أن تذكر هذا المفعول، فخالفت الفضلات، وأشبّه ما انتصب مما هو خبرٌ للمبتدأ في  
 الأصل، نحو: خبر «كان» وأخواتها. والله أعلم. وهذا الانفصال عندي أقرب.  
 ثم قال: «فَمَوْضِعُ «أَنْ» مَعَ صِلَتِهَا نَصَبٌ، والدليل على ذلك قولهم:  
 عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا<sup>(١)</sup>».

الأبوس: جمع بؤس. والبؤس مصدر. والتقدير: قارب الغوير البؤس في  
 رجائي.

فإذا ثبت أن «عسى» هنا بمنزلة «قارب»، وأنها تَرْفَعُ وتنصب، فينبغي أن  
 يُدْعَى في «عسى زيد أن يقوم» أن «أَنْ يقوم» في موضع نصب  
 بـ «عسى<sup>(٢)</sup>»، وأن «عسى» هنا بمنزلة «قارب»، ولا يُدْعَى البدل<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم

(١) الإيضاح ٧٥، ٧٦. وفي إحدى نسخه الخطية زيادة «في المثل» بعد «قولهم». وسقط من المقتصد  
 (٣٥٦/١) كلمة «قولهم».

(٢) على المفعولية، على ما يراه المؤلف. ونُسب إلى المبرد. وهو ظاهر كلام الزجاجي. ونسبه ابن مالك  
 إلى سيبويه. أما على مذهب الجمهور الذي صححه ابن عصفور فهو على الخبر. انظر: الارتشاف  
 ١٢٢/٢.

(٣) بدل الاشتغال. وهذا ما ادعاه الكوفيون. وعلّق أبو حيان: «وكانهم بنوا هذا على أن هذه  
 الأفعال ليست ناقصة، فالغنى عندهم: قرب قيام زيد. ثم قُدِّمَتِ الاسم وأُخْرِتِ المصدر،  
 فقلت: قرب زيد قيامه، ثم جعلته بالفعل». اهـ بتصرف. ولا يلزم تعليل أبي حيان، فابن مالك  
 يذهب إلى أنها ناقصة أبداً، ويدعي في هذا المثل ونحوه أن البدل قد سَدَّ مسد الاسم والخبر،  
 كما أن «أن والفعل» يَشُدَّان مسد جزأي «حسب». (انظر: الارتشاف ١١٩/٢، وشرح  
 التسهيل ٣٩٤/١).

يُثْبِتُ، ولا جاء: عسى زيد قيامه.

ومن الناس من جعل هذا<sup>(١)</sup> بمنزلة:

• عَسَيْتُ صَائِماً<sup>(٢)</sup> •

فيكون على حذف مضاف، تقديره: عسى الغوير ذا أبؤس، والأول  
 أقرب<sup>(٣)</sup>، والله أعلم؛ إذ هذا كله شاذ، وليس شيء منه قياساً. والله أعلم.  
 ثم استدل على أن «عسى» تكون بمنزلة «قرب» بقوله - سبحانه -:  
 ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ<sup>(٤)</sup>﴾، لا بُدَّ أن تكون «عسى» هنا  
 بمنزلة «قرب»؛ لأنها لو كانت بمنزلة «قارب» لكان: وعسيتم، كما قال -

= ومن قال في المثل إن التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، لم يكن في المثل حجة بوجود  
 منصوب بعد «عسى»، ويكون التقدير: عسى الغوير كونه أبؤساً. لكن ذلك ضعيف؛ لأنه يلزم  
 عنه حذف «أن» مع بعض صله. وهو من الضرورات القبيحة، انظر: المقتصد ٣٥٩/١، وشرح  
 المعبري ٣٨٥/٢.

(١) الإشارة إلى «عسى زيد أن يقوم». ويعني بكونه بمنزلة «عسى صائماً» أنه دخل مثله على المبتدأ  
 والخبر. وهذا ضرورة. ولما كان لا يقال: زيد القيام، قُدِّرَ المضاف المحذوف. وانظر فضل بيان في:  
 ص ٦٧٦، ٦٧٧.

(٢) بعض من الرجز منسوب لرؤبة (ملحق ديوانه ١٨٥)، وقامه:

• لَا تُكَيِّرُنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً •

وقبله:

• أَتَخَزَّنُ فِي الْقَوْلِ مُلِحًا دَائِماً •

واستشهد به أبو علي في: الحليات ٢٥١. وهو في: الخصائص ٩٨/١، وابن يعيش ١٤/٧،  
 والمغرب ١/١٠٠، والمغني ١/٢٧١، وشرح شواهده ٣/٣٤١، وشرح أبياته ٣/٣٤١. وشكك  
 العيني (١٦١/٢) في نسبته، ويأتي الرجز بعد (ص ٦٧٦، ٦٧٧).

(٣) لما يُذكر بعد (ص ٦٧٧).

(٤) البقرة ٢١٦. وانظر: الإيضاح ٧٨.



سبحانه - ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾<sup>(١)</sup>.

### مسألة

تقول : زيد عسى أن يقوم . فيحتمل أن يكون « عسى » هنا بمنزلة « قرب » ، ويحتمل أن يكون بمنزلة « قارب » :

فإذا جعلتها بمنزلة « قرب » كان « أن يقوم » في موضع رفع ، ويكون الضمير العائد إلى المبتدأ الضمير الذي في « يقوم » .

فإن جعلتها بمنزلة « قارب » [٢٠٩] كان « أن يقوم » في موضع نصب ، ويكون فاعل « عسى » ضميرًا يعود إلى « زيد » . والتقدير : زيد عسى هو أن يقوم . ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم .

وعلى الوجه الأول لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ؛ لأنه لا ضمير في « عسى » ، فتقول : هند عسى أن تقوم ، والزيدون عسى أن يقوموا .

وجميع ما تقدم في « عسى » يجري في « يوشك » : فإذا قلت : يوشك زيد أن يقوم ، فـ « يوشك » هنا بمنزلة « قارب » . وإذا قلت : [زيد]<sup>(٢)</sup> يوشك أن يقوم ، فـ « يوشك » هنا بمنزلة « قرب » ، والمعنى كمعنى « عسى » ، قال سيبويه : « وعسى ولعل : طمع وإشفاق »<sup>(٣)</sup> . وقال الزجاجي في « لعل » :

(١) البقرة ٢٤٦ .

(٢) زيادة لازمة مني .

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤ .

« تَرْجٍ ، وَتَوْقَعٌ »<sup>(١)</sup> . فالترجي في المحبوبات ، والتوقع في المحذورات . وعنهما عَبرَ سيبويه بالطمع والإشفاق : الطمع هو التَّرجي . والإشفاق هو التَّوقع . والله أعلم .

فقد تحَّصل من هذا كله أن « عسى » و « لعل » و « يوشك » ثلاثها بمعنى واحد<sup>(٢)</sup> : تكون للطمع والرجاء . وتكون مما يُحذَرُ وتُتَوَقَّعُ ، إلا أن « لعل » بقيت على أصلها من الحرفية . و « عسى » أُجريت في لفظها مُجَرَّى الأفعال ، فألحقت ضمائر الرفع ، وعلامة التانيث . وأما « يوشك » فهي فعلٌ متصرفٌ ؛ يُستعمل منه الماضي والمضارع ، قال :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشِ الْكَرْبِيهَةَ أَوْشَكَتْ جِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا<sup>(٣)</sup>  
ثم قال : « وَرُبَّمَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَحَذَفَ « أَنْ » مِنْ خَبَرِ « عَسَى » تشبيهاً لها بـ « كاد » ، كما تُشَبِّهُ « كاد » بـ « عسى »<sup>(٤)</sup> .

(١) الجمل ٥١ .

(٢) « يوشك » ليست بمعنى « عسى » و « لعل » تمامًا . ففي « عسى » و « لعل » طمع وإشفاق ، أو تَرْجٍ وتَوْقَعٌ . أما « يوشك » فهي مجرد الإعلام بقرب وقوع الفعل ، دون إيهاء بكونه محبوباً أو محذوراً . وهذا يبين . ولهذا جعل ابن مالك « يوشك » مع أربعة أخرى من أفعال المقاربة ، لمقاربة الفعل حقيقة ، في حين جعل « عسى » لرجاء الفعل ، وقد تَرَدَّدَ إشفاقاً . ولهذا فُزِقَ أيضاً ابن يعيش بين معنى « عسى » و « كاد » ، فقال : « إن « عسى » لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، و « كاد » لمقاربهته على سبيل الوجود والحصول » . ولا شك أن « كاد » و « أوشك » من واو واحد في المعنى . ولو قال المؤلف : إن عسى ولعل ويوشك : ثلاثها بمعنى واحد ، تكون لمقاربة الفعل ، لكان أحسن . (انظر : شرح التسهيل ١/٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والارتشاف ٢/١١٨ ، وابن يعيش ٧/١٢٤) . ويذكر أن ابن مالك قال : « وورود « عسى » في الرجاء كثير ، وورودها في الإشفاق قليل . وقد اجتمعا في قول الله - تعالى - : ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا...﴾ الآية .

(٣) تقدم في ص ٤١٠ . والتعليق عليه ثمة .

(٤) الإيضاح ٧٨ . وفي المقتصد (١/٣٥٩) : « كما شُبِّهَ مكان « كما تُشَبِّهُ » .

اعلم أنها إذا استعملت بغير «أن» فتكون بمنزلة «كاد»: ترفع الاسم، وتنصب الخبر<sup>(١)</sup>، بمنزلة «كان»<sup>(٢)</sup>، إلا أنَّ «كان» يكون خبرها مفرداً وجملة، وخبر هذه لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، فتقول: عسى زيد يقوم، وعسى زيد يركب. وقد جاء قليلاً:

• عسيت صائماً<sup>(٣)</sup> •

كما جاء<sup>(٤)</sup>:

فَأُبْتُ إِلَى قَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ<sup>(٥)</sup>

(١) ظاهر كلام المؤلف هنا أن «عسى» إذا لم يكن مع المضارع بعدها «أن» تكون ناقصة، وصرح بذلك في البسيط (٦٧١/٢). وسبق أن أشار قبل إلى أنها «تامة» موافقاً في ذلك سيبويه. وهي تفرقة غريبة لم أرها لأحد من النحويين! وقد تحدث ابن هشام في المعنى (١/٢٠١ - ٢٠٥) عن «عسى» واستعمالاتها، ولم يُشير إلى مثل هذه التفرقة.

(٢) وجه شبهها بـ «كان» أنها عندما تكون بمعنى «قارب» أي متعدي، لا يتم الكلام بها وبفاعليها، بل تحتاج إلى المفعول، كما لا تتم «كان» باسمها وتحتاج إلى خبر، وليست كـ «كان» في غير ذلك، فخير «عسى» مصدر، وخبر «كان» لا يكون مصدرًا. انظر: شرح العكبري ٣٨٤/٢.

(٣) بعض رجز. تقدّم قريباً (ص ٦٧٣).

(٤) القائل: تأبط شراً.

(٥) من الطويل. يروى: وما كنت آيتاً، ولم أك آيتاً. وعليهما فلا شاهد. ونقل محقق إيضاح القيسي عن ابن جني في شرح مستغلق أبيات الحماسة (٢١) تصحيح رواية: «وما كدت آيتاً» بعد أن أشار إلى الروایتين، قال: «وصواب الرواية فيه: وما كدت آيتاً أي ما كدت أؤوب، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله: كدت قائماً.. فهذه هي الرواية الصحيحة... وكذلك وجدته في شعر هذا الرجل بالخط القديم، وهو عندي عتيد إلى الآن، وبعد فالمعنى عليه البتة، لا ينصرف به عنه؛ ألا ترى أن معناه: وأبت وما كدت أؤوب، كقولك: سلمت وما كدت تسلم، وكذلك كل ما يلي هذا الحرف من قبله وبعده، يدل على ما قلناه». أثبت: رجعت. فهم: أبو قبيلة. ولبيت حكاية، انظرها في: الدرر ١/١٠٨. وهو في: الديوان ٩١، والخصائص ١/٣٩١، والمرزوقي ١/٨٣، =

فعلى هذا يكون في:

• عسيت صائماً •

ضرورتان:

إحدهما: أن استعمل «عسى» استعمال «كاد»، فأدخلها على المبتدأ والخبر. الثانية: أنَّ الخبر أتى به مفرداً، ولم يأت به فعلاً مضارعاً، وأجراها مجزئاً «كاد» في البيت الذي ذكرته. ومن أجل هذا قلت قبل: إنَّ الأظهر في «عسى الغوير أبؤسا» أن يكون مصدرًا؛ لأنه تكون فيه ضرورة واحدة، وهو التلطف بلفظ المصدر صريحاً<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

ثم أنشد:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>

وأنشد سيبويه على هذا المعنى أيضاً:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بُمْتَهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ<sup>(٣)</sup>

وأنشد في «يوشك»:

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا<sup>(٤)</sup>.

= وابن بري ٦٢٩، والإنصاف ٢/٥٤٤، وإيضاح القيسي ٨٢/١ وحواشيه، وابن يمين ١٣/٧، وتخليص الشواهد ٣٠٩، واللسان (كيد)، والهمع ٢/١٤١، والخزانة ٩/٣٤٧.

(١) انظر: ص ٦٧٣.

(٢) تقدم في ص: ٣٥٠. والتعليق عليه ثمة.

(٣) تقدم في ص: ٣٥٠. والتعليق عليه ثمة.

(٤) تقدم في ص: ٣٥١. والتعليق عليه ثمة.



واستعمال «يوشك» بغير «أن» لا يكون إلا في الشعر بمنزلة «عسى»<sup>(١)</sup>، ويكون إذ ذاك من أخوات كاد، وإسقاط [٢١٠] «أن» هنا إنما كان بالحمل على «كاد»؛ لأنهما كليهما للقرب، إلا أن «عسى» قُرِبَ في الرجاء، و«كاد» قُرِبَ في ذات الفعل.

وكما أُجْرِيت «عسى» و«يوشك» مُجَرَى «كاد» أُجْرِيت «كاد» و«كرب» مُجَرَاهَا، فقالوا:

• قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمُصَّحَا<sup>(٢)</sup> •

وأنشد سيبويه:

• وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا<sup>(٣)</sup> •

ومعنى «كرب» معنى «كاد». والأحكام واحدة.

وأما «جعل» و«أخذ» و«أنشأ» و«طلق»، فلا تستعمل إلا بغير «أن»؛ لأنَّ الفعل معها حالٌّ، و«أن» تُخْلِصُ للاستقبال، فتضادَّ معنيهما.

ثم قال: «والاختيار في «كاد» ألا تُسْتَعْمَلَ معها «أن»؛ لِإِقَارِبَتِهَا الْحَالِ، وفي «عسى» أن تُذَكَّرَ معها «أن»؛ لتراخيها عن «كاد»<sup>(٤)</sup>.

(١) وإن اختلفت الجهة، فـ«عسى» تكون في الشعر بـ«أن» بعكس «أوشك».

(٢) سلف الاستشهاد بالبيت (ص ٣٤٩). واشتهر بين المعريين أنَّ «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات.

وقال ابن هشام: «الصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي، وإثباتها إثبات».

والمعنى الذي يتحدث عنه المؤلف قائم على أن نفيها نفي، فقد انتفى القرب عن القيام، ومن ثمَّ

انتفى القيام. انظر: المغني ٣/٨٦٨، ٨٦٩.

(٣) تقدم في ص ٣٤٩. والتعليق عليه ثمة.

(٤) «لتراخيها عن كاد» ليست في أصل الإيضاح (٨٠)، ولا في شرح العكبري (٣٩٠/٢). وفي

المقتصد (٣٦٠/١): لتراخيها عن الحال. وفي العكبري أيضًا: أن تستعمل... موضع «أن تذكر».

لأنَّ «كاد» تدل على القرب، وفي «عسى» تنفيس؛ ألا ترى أنك تقول:

عسى زيد أن يحج، وهو لم يرح من مكانه، ولا تقول: كاد زيد يدخل المدينة إلا وهو قد شَارَفَهَا.

### مسألة

إذا أدخلت النفي على «كاد»، فَقُلْتَ: ما كاد زُفَرِ يقوم، فيحتمل معنيين:

أحدهما: أنه لم يقارب القيام، وإذا لم يقارب، فكيف يقوم<sup>(١)</sup>؟ وكأنه جواب لمن قال: قام زيد، فيقال له: ما كاد زيد يقوم، فيكون ذلك أشدَّ مناقضة من أن يقال: ما قام زيد، قال الله - سبحانه -: ﴿إِذَا آخَرَجَ يَسَدُّ لَمْ يَكُنْ يَرْنَهَا﴾<sup>(٢)</sup> أي لم يرها، ولم يقارب، فنفي - سبحانه - المقاربة، ومن باب الأحرى والأولى إذا نُفِيَت المقاربة أن ينتفي الفعل نفسه<sup>(٣)</sup>.

(١) الإيضاح ٨١، والمقتصد ١/٣٦٣، وشرح العكبري ٢/٣٩٧.

(٢) النور ٤٠. وانظر الكلام على الآية في: معاني الفراء ٢/٢٥٥، ومعاني الزجاج ٤/٤٨، والبيان

للعكبري ٢/٩٧٣، والدر المصون ٥/٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) أكثر المفسرين على أن المقصود في الآية أنه لا يرى يده. وعلى هذا - أي عدم الرؤية - جعلوا التقدير

على ثلاثة أوجه:

الأول: لم يرها ولم يكد، وهو ما ذكره المؤلف. ونسبه الفراء إلى بعض المفسرين، وقال: «وهو

المعنى لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه». وذكر الزجاج أنه أشبه

بالمعنى، ونقل بتصريف عبارة الفراء. ونسبه الأزهري إلى الأخفش. وعليه ابن مالك، وصححه ابن

الحاجب.

والثاني: أن «كاد» زائدة. واستبعده العكبري.

والثالث: أن «كاد» أخرجت على معنى «قارب»، والمعنى: لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقاربها

باعدها. انظر: مصادر ح السالفة. وأضف إليها: تهذيب اللغة ١٠/٣٢٨، والإيضاح في شرح

المفصل ٢/٩٣، ٩٤.

الثاني : أن تقول : ما كاد زيد يقوم ، وهو قد قام إلا أنه بعد مشقة وامتناع  
وبُعْدٍ عن القيام ، قال الله - سبحانه - : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .  
والمعنى : وما كادوا قبل الذَّبْحِ يذبحون ، أي : كانوا بعيدين عن الذبح ؛ لتعذر  
الأمر عليهم ، وبُعْدٍ مطلبهم ، إلا أنهم وجدوا فذبحوا بعد ذلك<sup>(٢)</sup> .

وكذلك إذا قلت : ما كاد زيد يفعل ، يحتمل الوجهين . والأظهر فيه -  
والله أعلم - هذا الوجه الثاني . وعليه يُحْمَلُ اللفظ ، إلا أن يَتَقَيَّدَ بكلام يدلُّ  
على المعنى الآخر<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

وكذلك « كَرِبَ » .

وتقول : ما عسى زيد أن يقوم ، إذا تَقَيَّضَ : عسى زيد أن يقوم ، والمعنى :  
لا أرجو أن زيدا قائم .

وكذلك « ما يوشك » .

(١) البقرة ٧١ . وبهذه الآية اعترضوا على القول بأن نفيها نفي . ووجهت بأنها إخبار عن حالهم في أول  
الأمر . أما الذَّبْحُ فقد فهم من ﴿ فذبحوها ﴾ وعلى القول بأن النفي إثبات فالآية متجهة ، إذ المعنى :  
وقد فعلوا الذبح بعد أن قاربوا . انظر : شرح العكبري ٣٩٣/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢  
٩٣ ، ٩٤ ، والمغني ٨٦٨/٢ ، ٨٦٩ . وانظر أيضًا الآية في موطنها من كتب التفسير والأعراب .  
(٢) بهذا قال الفراء والمبرد ، وتابعهما المؤلف . وقال الفراء : « وقال بعضهم : إنما هو مثل ضربه الله فهو  
يرأها ، ولكنه لا يراها إلا بطيًّا ، كما تقول : ما كدت أبلغ إليك ، وأنت قد بلغت . وهو وجه  
العرية » . وقال العكبري : « وهو أشبه بالمعنى واللفظ » ، كما قال : « والتشبيه على هذا صحيح ،  
لأنه مع شدة الظلمة إذا أخذ نظره إلى يده وقربها من عينه رآها » . انظر : معاني الفراء ٢/٢٥٥ ،  
والمقضب ٣/٧٥ ، واللباب ١/١٩٥ ، والبيان للعكبري ٢/٩٧٤ .

(٣) لحص ابن الحاجب المذهب في « كاد » : أن تجري مجرى الأفعال : نفيها نفي ، وإثباتها إثبات . وهذا  
المذهب الحق . أن تخالف الأفعال في الإثبات والنفي جميعًا . أن تخالف في النفي للماضي ، وتجري  
على قياس الأفعال في غير ذلك . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٤ .

## باب

### نِعَمٌ وَيُسْ

اعلم أن « نعم » تُسْتَعْمَلُ على وجهين :

أحدهما : أن يقال : نِعِمَ الرَّجُلُ ، إذا تَنَعَّمَ . ولا تريد أن تَمْدَحَهُ . وهذه  
متصرفة ، تقول : نِعِمَ يَنعِمُ ، وينعم ، نعمة ، وهو ناعم ، وَمَنَعُومَ بِهِ ، وتجمع  
« نعمة » : أَنْعَمًا<sup>(١)</sup> . وفيها أربع لغات<sup>(٢)</sup> : إحداها الأصل<sup>(٣)</sup> . الثانية : الإبتاع<sup>(٤)</sup> .  
الثالثة : التَّسْكِينُ من الأصل<sup>(٥)</sup> ، فتقول : نَعِمَ الرَّجُلُ . الرابعة : التسكين من  
الإبتاع ، فتقول : نِعِم<sup>(٦)</sup> . وهذا سائغ لك في كل ما هو على وزن « فَعِيل » ،

(١) الإيضاح ٨١ ، والمقتصد ٣٦٣/١ ، وشرح العكبري ٣٩٧/٢ .

(٢) في اللسان (نعم) : « ونعم الشيء نعمة ، أي صار ناعمًا لينا . وكذلك نِعِمَ يَنعِمُ مثل خذِر يَحْدَرُ . وفيه لغة  
ثالثة مركبة منهما : نِعِمَ يَنعِمُ ، مثل قَبِيل يُفْضِلُ ، ولغة رابعة : نِعِمَ يَنعِمُ - بالكسر فيهما - وهو شاذ » .

(٣) انظر : الإنصاف ١/١٢١ - ١٢٦ ، واللباب ١/١٨٢ ، ١٨٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٧ .

(٤) نِعِم ، يفتح فكسر ، مثل علم وكره (الكتاب ١٧٩/٢) . واستدل ابن يعيش على أن هذا البناء هو  
الأصل بأدلة ، انظرها في : شرح المفصل ٧/١٢٨ .

(٥) نِعِم ، يكسر النون والعين . وهي لغة هَذَلٌ ، حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب (الكتاب ٤/٤٤٠) .

وعَلَّلَ ابن يعيش (١٢٨/٧) الإبتاع بأن الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى ما يخالفه .

(٦) وذلك للتخفيف ، كما قالوا في « كَيْفَ » و« فَيْحَدَ » : كَتَفَ وفَحَدَ . وقرئ : ﴿ فنعم عقبى الدار ﴾  
[الرعد : ٢٤] وقالوا أيضًا في « ظَرْفَ » : ظَرَفَ . ولم يقولوا في « جَحَلُ » : جَحَلُ ؛ لأن الكسرة  
والضمة مستقلتان . انظر في إسكان مضموم العين ومكسورها ، وعدم إسكان مفتوح العين : الكتاب  
٤/١١٣ - ١١٥ ، والمقضب ١/٢٥٥ .

(٧) هذه هي اللغة الفاشية . وفيها أُسكنت العين بعد أن أُتبعَت الفاء العينَ ، كما أُسكنت العين من  
قولهم : إيل ، وهي لغة تميم وغيرهم . وقال ابن مالك : وهذه اللغة أبعد من الأصل ، وأكثر في  
الاستعمال . انظر : شرح التسهيل ٦/٣ .



ثانيه حرفُ حلق، وهو مكسورُ العين؛ اسمًا كان أو فعلًا، فتقول: في «جَهْل»: جَهْل، وجَهْل [و] <sup>(١)</sup> جَهْل. وكذلك تقول: [٢١١] في «فَهْم»، وكلُّ ما هو على وزن هذا من الأسماء والأفعال، مما عيَّنه حرفُ حلق.

ويكون فاعِلٌ هذه جميعٌ ما يكون فاعلًا لكلِّ فعل؛ يكون مضمَّرًا ومظهرًا، ويكون مُعَرَّفًا بالالف واللام، وبالإضافة، وبالعلمية، ويكون نكرة، على حسب الأفعال كُلِّها.

الثاني: المدح. وهذه منقولةٌ عن تلك. فَلَمَّا نُقِلَتْ عن أصلها، وسيقت لغير ما سيقَّت له الأفعال؛ لأنَّ الأفعال إمَّا جِيءَ بها؛ ليحدث تعلقٌ <sup>(٢)</sup> مصادِرِها بالأسماء، ولم يُؤْتِ بها؛ لمدح، ولا لِدَمْ؛ فَلَمَّا نُقِلَتْ عن هذا الموضع، وجيءَ بها للمدح، صارت بذلك دالَّةً على معنى في غيرها كالحروف، والفعل إذا تَصَمَّنَ معنى الحرف مُنِعَ التصرُّف، كما أنَّ الاسم إذا تَصَمَّنَ معنى الحرف مُنِعَ الإعراب؛ لأنَّ الأصل في الاسم الإعراب، والأصل في الفعل التصرُّف، والحرف لا يكون فيه إعراب، ولا تَصَرُّف. فكلُّ ما أَشْبَهَ من الأسماء الحروف مُنِعَ الإعراب، فكذلك كلُّ ما أَشْبَهَ من الأفعال الحروف مُنِعَ التصرف. فلما أرادوا أَلَّا يَتَصَرَّفَ أزالوا البنية عن الدلالة عَمَّا كانت تدلُّ عليه من الزمان الماضي، فقالوا: نَعَمْ الرجل زيد، وزيد نعم الرجل، فدلَّ ذلك على شرف في «زيد» وَقَتَّ إخبارك عنه.

فإنَّ أَرَدْتَ أنَّ ذلك كان فيه في ما مضى، قلت: كان زيد نعم الرجل.

(١) زيادة مني.

(٢) في المخطوطة: «بتعلق»، تحريف.

فإنَّ أَرَدْتَ أنه سيكون، قلت: سيكون زيد نعم الرجل. ولو تركوا البنية دالَّةً على الزمان الماضي لم يَتَبَيَّنْ أنها لا تَصَرُّف؛ إذ قد كان يُتَخَيَّلُ أنها بمنزلة «يذر» و«يَدْعُ» في [أنه] <sup>(١)</sup> استغنى عن غيرها من الأبنية بما هو في معنى المتروك <sup>(٢)</sup>. واللَّه أعلم.

وكذلك «بَس» تُشْتَقَلُّ على وجهين:

أحدهما: يَبَسُ الرَّجُلُ، إذا كان يَبِيسًا حزينًا، فتكون ضِدُّ «نَعَمْ» وهذه تَصَرُّفٌ، فتقول: يَبِيسٌ وَيَبِيسٌ <sup>(٣)</sup>، والمصدر: يَبُوسٌ. وفيه أربع لغات؛ لأنَّ ثانيها حرفُ حلق، على حسب ما تقدَّم في «نعم».

الثاني: الذَّم. وهذه لا تَصَرُّف. والكلام فيها كالكلام في «نعم». ويجري مجراها في الذم: ساء الرجل، فتقول: ساء الرَّجُلُ زيدٌ، كما تقول: يَبِسَ الرجل زيد.

ويجري مجرى «نعم» قولهم: حَسُنَ الوجهُ وَجْهُهُك.

ويجري مجرى «بَس»: قَبِحَ الوجهُ وَجْهُهُ <sup>(٤)</sup>. والكلام فيها كُلُّها واحدٌ.

(١) ان ان (كذا) في المخطوطة. وما أثبتته يلتم به الكلام.

(٢) يريد أنه استغنى عن «ودع» و«وذر» و«واذر» و«وادع» وغيرهما من المادتين بـ «ترك» و«تارك» ونحوهما.

(٣) اللسان (بأس): «يَبِسَ يَبِيسٌ وَيَبِيسٌ، الأخيرة نادرة».

(٤) أُجْرِي بِأَطْرَادٍ مُجْرَى «نعم» و«بَس» ما كان على «فَعْلٌ» مُصَمَّنًا تعجبًا، سواء كان موضوعًا على هذه البنية أو منقولًا إليها، فمن الموضوع: «كبرت كلمة تخرج من أفواههم» [الكهف: ٥]، ومن المحول: لَقَضُو الرجل فلان، بمعنى: نعم القاضي هو. انظر: شرح التسهيل ٢١/٣.

قال : « وفاعلُهما عَلَى صَرْيَتَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا قَبْلَ الذِّكْرِ ، فَيُفَسَّرُ بِنَكِرَةٍ مَنصُوبَةٍ . وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا »<sup>(١)</sup> .

اعلم أن فاعل « نعم » وما جرى مجراها كان ينبغي أن يكون الممدوح . وكذلك فاعل « بئس » ، وما جرى مجراها ، ينبغي أن يكون المذموم ، فكان الأصل أن تقول : نعم زيد ، وبئس عمرو ، إلا أن العرب لم تجعل فاعليهما إلا جنس الممدوح وجنس المذموم ، فقالوا : نعم العالم زيد ، وبئس الفاسق عمرو . ولهم في جعل الفاعل الجنس<sup>(٢)</sup> ثلاثة طرق :

أحدها : أنك لما أردت مدح « زيد » لم تمدحه لذاته ، وإنما مدحته لوصف فيه ، فسبيل ذلك المدح أن يكون في كُلِّ [٢١٢] مَنْ له ذلك الوصف ، وألا يكون الوصف قاصراً عن إيجابه المدح ، فقالوا : نعم العالم زيد ، يريدون بذلك كُلَّ مَنْ على طريقة « زيد » في العلم ، كما تقول : مثلك يفعل هذا ، وأنت تريد مدحه ، لكنك تغيدل إلى مَنْ كان على صفته إن كان عليها أحد فتمدحه ، فيكون ذلك أمدح له .

(١) الإيضاح (٨١ ، ٨٢) ، والمقتصد (٣٦٣/١) ، وشرح العكبري (٤٠٤/٢) : فاعلاهما . واعترض العكبري البدء بالمضمر ، وحقه التأخير ، ميثاً استحقاقه التأخير من ثلاثة أوجه : أن المضمر فرع على المظهر . وأنه هنا قبل الذِّكْرِ ، وحقه أن يُذَكَّرَ بعد مُظْهِرِهِ . وأنَّ المظهر يظهر فيه الإعراب ، والمضمر لا يظهر فيه الإعراب ، بل لا يظهر لفظه . ثم قال : وكان الشيخ بدأ به لما فيه من الاختصار .  
(٢) ذكر ابن يعيش (١٣٠/٧) في أنه لا يكون الفاعل الظاهر إلا جنساً وَجْهَيْنِ : أحدهما - حكاة عن الزجاج - : أَنَّ « نعم » و« بئس » لما وُضِعَا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عائداً ليطابق معناه . وثانيهما : أن الهدف هو الدلالة على أن الممدوح والمذموم مستحقان للمدح والذم في ذلك الجنس . وذكر هذين الوجهين الأنباري في : أسرار العربية ١٠٤ . وانظر : الباب ١/٨٣ ، ١٨٤ ، والهمع ٣٠/٥ .

الثاني : أن تغدِل إلى مدح الجنس ؛ لأنَّ هذا منه ، كما تقول : ما أعظم قوماً أنت منهم ، فتقول : نعم الرجل ، فتمدح جنس « الرجل » ؛ لأن « زيداً » منهم ، فيكون ذلك أبلغ في مدح « زيد » .

الثالث : أن تقول : زيد نعم الرجل ، أي قد جَمَعَ « زيد » فضائل جنسه ، فمن قال هذا فقد أثبت لـ « زيد » فضائل هذا الجنس . ولهذا<sup>(٣)</sup> كان الأستاذ أبو علي يذهب في هذا . وقد رأيت هذا القول لغيره ، وأظنه ابن أبي العافية<sup>(٤)</sup> ، وشبَّهه بقولهم : سواء عليّ أقمّت أم قعدت ، فقال : إنَّ « أقمّت أم قعدت » جملة ، وليس فيها ضمير ؛ لأن المعنى : سواء علي قيامك وقعودك ، فكما لا يُحتاج « سواء » إلى ضمير يعود<sup>(٥)</sup> إليه من « القيام والقعود » ، لا يُحتاج أن يعود إليه من « أقمّت أم قعدت » . وكذلك إذا قلت : زيد نعم الرجل ، فلا يحتاج « زيد » إلى ضمير ؛ لأن المعنى : زيد عظيم الرجال ومدوحهم ، فوضع « نعم الرجل » مكان هذا ، وهو جملة ، فلا يُحتاج إلى ضمير ظاهر يعود إليه . والله أعلم . وسيأتي الكلام في هذا عند كلام أبي علي في الضمير<sup>(٦)</sup> ، إن شاء الله . ثم قال : « فَاَلْمُضْمَرُ نَحْوُ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا ، وَبِئْسَ غُلَامًا عَمْرُو ، ففي كُلِّ

(١) «لهذا» (كذا) في المخطوطة . ومهما يكن فاللام تأتي بمعنى «إلى» ، وهو كثير فيها . انظر : الجنى ١٤٥ .

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الأزدي ، متقدم في علوم اللسان ، راوية ، فقيه ، شاعر مجيد ، كاتب بليغ . أخذ عن أبي بكر بن العربي ، وأبي بكر الحشني ، وأبي الوليد الدباغ ، وأخذ عنه أبو القاسم الملاحي ، وابنا حوط الله . توفي ٥٨٣ هـ . ترجمته وأخباره في : الذيل والتكملة ٦/٣٤٩ ، والبغية ١٥٤/١ .

(٣) في المخطوطة : «يعود يعود» مكررة .

(٤) انظر : ص ٧٠٤ .



واحد من «نعم» و«بس» فاعِلٌ، أَضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ<sup>(١)</sup>.

اعلم أن هذا الإضمار أبلغ في المدح؛ لأنَّ العرب متى عَظَّمَتْ شيئاً أبْهَمَتْه ثم قَسَرَتْه، فقولهم: «نعم رجلاً زيداً» أمدح من قولهم: «نعم الرجل زيد». وهذا هو المقصود في ضمير الأمر والشأن؛ لأنَّهم قصدوا التعظيم للخبر، فأضمروه لذلك. ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال - سبحانه - في موضع آخر: ﴿لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَحِئًّ﴾<sup>(٣)</sup>. وسيأتي الكلام فيه في موضعه<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله.

وقوله: «لِيَكُونَ هَذَا التَّفْسِيرُ فِي تَبْيِينِهِ الْمُضْمَرِ بِمَنْزِلَةِ تَقْدِمِ الذِّكْرِ لَهُ»<sup>(٥)</sup>.

يريد أن الضمير الغائب؛ أصله ألا يقع إلا بعد ظاهر يعود عليه فيفسره، فإذا أضمر على شريطة التفسير، فيكون تفسيره بعد إضماره يتنزل منزلة مجيئه بعد المظهر.

ونظير هذا أن الفعل لا يُحذف إلا أن يتقدّمه ما يفسره. ثم إن العرب جاءت إلى باب الاشتغال، فحذفت الفعل، ولم يتقدّمه ما يدلُّ عليه، ثم جاءت بعد ذلك بجملة تُفسّر ذلك المحذوف، فتَنَزَّلُ المفسّر في هذا منزلته لو

(١) الإيضاح (٨٣)، والمقتصد (٣٦٣/١): «عبد الله» مكان «زيد».

(٢) الإخلاص ١.

(٣) الكهف ٣٨.

(٤) انظر: ص ٧٧٩ وما بعدها.

(٥) العبارة في سياقها: فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا ... انظر: الإيضاح ٨٣. وفي المقتصد (١/١)

(٣٦٣): في تبينه، وهو تحريف. «تقديم» مكان «تقدم».

كان مُتَقَدِّمًا. وبهذا نَظَرَهُ سيبويه في باب الاشتغال<sup>(١)</sup>.

ثم إنَّ فاعل «نعم» و«بس» يكون ظاهرًا ومضمّرًا:

فإذا كان مضمّرًا، فعلى شريطة التفسير.

وإن كان مظهرًا فيكون مُعَرَّفًا بالألف واللام، أو مضافًا إليهما. ولم يُجز البصريون غير ذلك، وأجاز الكوفيون أن يكون نكرة<sup>(٢)</sup> [٢١٣] فأجازوا: نعم غلام رجل، واستدلوا بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَنِعْمَ صَاحِبٌ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانًا<sup>(٤)</sup>

(١) سيبويه (١٧٧/٢): «ف» نعم» تكون مرة عاملة في مضمّر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة: ويحه، ومثله، ثم يعملان في الذي قَسَرَ المضمّر عَمَلُ «مثله» و«ويحه» إذا قلت: لي مثله عبدًا... فتجزي تجزى المضمّر الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسير وسُدَّ مكانه؛ لأنه قد بيّنه، وهو نحو قولك: أريدًا ضربه».

(٢) نكرة مضافة، بدليل المثال بعد. ومجيء الفاعل نكرة مضافة أو مفردة لغة نسبها الأخفش لبعض العرب، ووافق الفراء الأخفش على مجيئه نكرة مضافة. ونقل ابن مالك إجازة كونه نكرة عن الكوفيين وابن السراج. وكلُّ هذا مخالف للمذهب سيبويه والبصريين. انظر: الكتاب ١٧٧/٢، وابن بري ١٠١، وابن يعيش ١٣١/٧، ١٣٢، وشرح التسهيل ١٠/٣، والأشموني ٢٨/٣، ٢٩.

(٣) حسان بن ثابت في البصريات (٦٤٠/١). وكثير بن عبد الله النهشلي، المعروف بابن الغريرة، أو حسان في ابن بري (١٠٠)، وقال البغدادي: «وقد راجعت ديوان حسان فلم أجده». وقال العيني: «وقد راجعت ديوانه - كثير - فلم أجده فيه». وأوس بن مفرأ، ذكر العيني (الأشموني ٢٨/٣) أن صاحب «الموعب في اللغة» وأبا حاتم قد نسباه إليه. وانظر الخلاف في النسبة في: إيضاح القيسي ١١٩/١، وابن يعيش ١٣١/٧، والخزاعة ٩/٤١٥.

(٤) من البسيط. وهو في مديح الخليفة الثالث عثمان بن عفان. والشاهد: مجيء فاعل «نعم» عارياً من الألف واللام، مضافاً إلى نكرة. وحثته عطف المضاف إلى ما فيه الألف واللام «صاحب الركب» عليه. ونقل القيسي عن أبي علي قوله: «إن قيل: لعله يُنشد: فنعيم صاحب قوم، بالنصب، قلت: لا يجوز ذلك لأنك تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة». ولا يجوز أن يكون «صاحب الركب» معطوفاً على المضمّر في «نعم» لأن العطف والتأكيد والبدل إنما يكون =

اعلم أنَّ العرب إذا أرادت الجنس، فقياسُ كلامهم يُقْتَضِي أن تأتي بالألف واللام، فتقول: الرجل خير من المرأة، والتمرة خير من الجراة<sup>(١)</sup>. وجاءت الألف واللام للعهد، ولما في النَّفْس من الصورة الصالحة لكلِّ واحدٍ مما خرج للوجود منهما. وقد تأتي بلفظ النكرة فتقول: تمرة خير من جراة، تريد: جميعُ هذا خيرٌ من جميع هذا، إلا أن هذا خارج عن القياس، والأكثر. فكَذلك النكرة هنا، إنما هي موضوعة موضعَ المَعْرِف بالألف واللام، على حسب ما ذكرته في «تمرة خير من جراة»، فلا يُقال من هذا إلا ما قالته العرب. والله أعلم.

### فصل

قال: «فأما «عَبْدُ اللَّهِ» في قَوْلِكَ: نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، فَارْتِفَاعُهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.. إلى آخر الفصل.

= في ما تَمَّ. ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين تحسينه رواية النصب. وقال العكبري ما معناه: إن للرفع شيئاً يسوغه من ثلاثة أوجه: أحدها: أن قومًا جنس، وتكثير الجنس قريب من تعريفه، وثانيها: أنه قد وصف «صاحب قوم» بـ «لا ملاح لهم»، والوصف تخصيص يقربه من الجنس، وثالثها: أنه عطف عليه «وصاحب الركب» وتعريف المعطوف يؤيِّس بإرادة تعريف المعطوف عليه. اهـ.. وزدَّ المصنف الأول بعد قليل، كما زدَّ أبو علي الثالث. والبيت في: الإيضاح ٨٥، والمقتصد ٣٦٥/١، وشرح العكبري ٤٠٩/٢، والتوطئة ٣٧٢، وشرح المقدمة الجزولية ٩٠٤/٣، والأشموني ٢٨/٣، والهمع ٣٦/٥. وزد عليها ما في ح السالفة.

(١) «أل» الجنسية هي التي ترد لشمول أفراد الجنس، حقيقة، كما في المثالين، أو مبالغة، نحو: أنت الرجل علمًا. ويقال لها: التي للكمال. ولعل هذه هي التي غيِّر عنها: ولما في النفس... أما «أل» العهدية فأوردها استطرادًا. انظر: الجني ٢١٧.

(٢) الإيضاح ٨٥، والمقتصد ٣٦٥/١: على وجهين.

اعلم أن الممدوح<sup>(١)</sup> يكون مقدَّمًا، ويكون مؤخَّرًا:

فإذا كان مقدَّمًا فهو رفعٌ بالابتداء، وما بعده خبره.

وإذا كان مؤخَّرًا جاز فيه وجهان<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أن يكون مبتدأ مؤخَّرًا، والجملة التي قبله<sup>(٣)</sup> خبر، ويكون الأصل: زيد نعم الرجل، لكنك أخَّرتَ المبتدأ، وقَدَّمتَ الخبر، كما تقول: زيد أخوه منطلق، ثم تقول: أخوه منطلق زيد، وكما تقول: مررت به المسكين، تريد: المسكين مررت به.

الثاني: أن يكون خبرٌ مبتدأ محذوف.

وفي كلِّ واحدٍ منهما اعتراضٌ، بالانفصال عنه يصحُّ الكلام، وتَثْبُثُ الدعوى.

أما من قال: إن «زيدًا» مبتدأ، والخبر الجملة، فيقال له: فأين الضميرُ العائد من الخبر إلى المبتدأ، وقد قلَّتم: إن الخبر إذا كان جملة، فلا بُدَّ من

(١) أو المذموم.

(٢) ذكر الوجهين في: الملخص ٤٤٨/١.

(٣) هذا مذهب سيويه والأخفش. وهو الوجه الآخر جائز عند أبي علي والمؤلف. ويرى ابن مالك أنه الأولى - في مقابل الوجه الثاني الذي يأتي بعد - واستدرك: «بل هو عندي متعين، لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف الوجه الثاني، وهو كون المخصوص خبرًا، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول «كان» إذا قيل: نعم الرجل كان زيد؛ لأن خبر المبتدأ بعد دخول «كان» يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع، فعلم أنه قبل دخول «كان» لم يكن خبرًا، وإنما كان مبتدأ». (انظر: الكتاب ١٧٦/٢، والتعليقة ٣٢١/١، وشرح التسهيل ١٦/٣، ١٧). والكلام على هذا الوجه جملة واحدة، وغلَّل ابن يعيش (١٣٥/٧) تأخير المبتدأ بأمرين: حمل «نعم» على الاستفهام، إذ فيها كما فيه معنى زائد، وجريان الكلام مجرى المثل. وانظر: الباب ١٨٥/١.



ضمير، أو ما يقوم مقام الضمير؟

قلت: لا خلاف أن هذه الجملة ليس فيها ضمير، لكن فيها ما يقوم مقام الضمير، وهو اسم الجنس<sup>(١)</sup> الذي يرتفع به «نعم»، ووجه قيامه مع الضمير أن الأول مُنْدَرِجٌ تحت جنسه، فإذا مدحت الجنس كله، فقد مدحته في الجملة، فصار قولك: زيد نعم الرجل، بمنزلة أن لو قلت: زيد ما أعظمه، وأعظم من هو على صِفَتِهِ وشَاكِلَتِهِ. ولو قلت هذا لم يكن خلافاً في جوازه لمكان الضمير وصِحَّةِ الارتباط، فكذلك ما هو في معناه.

وقد مضى الكلام الذي نَسَبْتُهُ لابن أبي العافية، في ما أَظُنُّ، وهو أن قولك: زيد نعم الرجل، لم يَخْتِجْ إلى ضمير ظاهر؛ لأنه في معنى ما لا يكون فيه ضمير ظاهر؛ لأن قولك: زيد نعم الرجل، في معنى: زيد عظيم هذا الجنس، كما أن «سواء» من قولك: «سواء عليّ أقيمت أم قعدت»، لا يحتاج إلى ضمير؛ لأنه في معنى: سواء عليّ قيامك وقعودك.

وقول أبي علي وما ذهب إليه أقرب من جهة اللفظ. وما ذهب إليه ابن أبي العافية أقرب من جهة المعنى. والله أعلم.

[٢١٤] وأما من قال: إن «زيداً» من قولك «نعم الرجل زيد» خَبَرٌ مبتدأ

(١) هذا مذهب سيبويه وأبي علي والجمهور. ونقل أبو حيان عن ابن السيد أن الرابط هو «هو» محذوفاً، والتقدير: زيد هو نعم الرجل. كما نقل عن ابن الطراوة أن «نعم الرجل» تحمل الضمير؛ لأن التركيب أصار الجملة اسماً بمعنى الممدوح أو المذموم. وبعض النحويين يجعل «أل» في «الرجل» للعهد، فالرابط على هذا هو تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ في المعنى. انظر: الكتاب ٢/ ١٧٧، والإيضاح ٨٥، والارتشاف ٢٤/ ٣.

محذوف<sup>(١)</sup>، فمعتزض؛ ألا ترى أن قولك: «نعم الرجل» ليس بمفيد إن لم تأت به «زيد»؛ لأن هذه جملة لم يؤت بها إلا لمدح «زيد». فإذا لم تأت به في جملة «نعم»، فلا تكون جملة مفيدة، فلا بُدَّ من أن يكون «زيد» من كَمَالِ جملة «نعم الرجل».

الجواب: أنك إذا قلت: نعم الرجل، لم تَقْصِدِ الجنسَ لنفسه، ولا جئت به إلا لمدح «زيد»، فأنت إذا قلت: نعم الرجل، عَلِمَ مخاطبك أنك مادح لشخص من جنس الرجال. وكذلك إذا قلت: نعمت المرأة، عَلِمَ مخاطبك أنك مُثْنٍ على شخص من جنس النساء. وكذلك إذا قلت: نعم الرجلان، علم مخاطبك أنك مُثْنٍ على شخصين من جنس [الرجال]<sup>(٢)</sup>، فكأنه قال لك: أَوْقَدَزْتَ قائلاً يقول لك حين قلت «نعم الرجل»: مَنْ ممدوحك؟ فقلت: زيد أو هند، على تقدير: ممدوح زيد، أو التي أثنى عليها هند. ونظير هذا قوله - سبحانه -: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

(١) هذا هو الوجه الآخر الذي قاله أبو علي في «زيد» من «نعم الرجل زيد». (الإيضاح ٨٥ - ٨٧). وفهم أبو علي هذين الوجهين من عبارة سيبويه: «وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله» فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل «نعم» في «الرجل»، ولم يعمل في «عبد الله» (الكتاب ٢/ ١٧٦، والتعليق ٣٢٠/ ١)، وفهمه صحيح فـ «عبد الله» مبتدأ، لم يعمل فيه «نعم» على مذهبه، وخبراً لمبتدأ محذوف لم يعمل فيه «نعم» قطعاً. وبالوجه الآخر قال جماعة منهم الجوزي والمبرد والزجاج وابن السراج وابن جني والسيمرى. (الارتشاف ٢٥/ ٣). وقوى هذا الوجه المعكري بقولهم: شَءٌ ما أنك ذاهب، أي ذهابك فـ «شَءٌ ما» بمنزلة «نعم»، والمخصوص هنا قولك: أنك ذاهب، أي ذهابك، و«أن» المفتوحة لا تكون مبتدأ، بل يصح أن تكون خبراً، فلما وَقَعَتْ هنا غِلْمٌ أنها خبر لا مبتدأ. (شرح الإيضاح ٤١٦/ ٢). و«نعم الرجل زيد» على هذا الوجه جملتان: الأولى فعلية لا موضع لها، والثانية اسمية كالمفسرة للأولى. انظر فضل بيان في: ابن يعيش ١٣٥/ ٧.

(٢) زيادة مني.

لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup> لَمَّا قَالَ - سبحانه - : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ عَلِمَ أَنَّ هُنَا نَعِيمًا وَثَوَابًا قَدْ أُعِدَّ لَهُمْ ، فجاء - سبحانه - بجملة مفسرة لذلك الموعود .

وكذلك جيء بعد « نعم » بجملة مفسرة للممدوح الذي سيق « نعم الرجل » من أجله . والله أعلم . وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن مثل هذا .

### مسألة

إذا كان فاعل « نعم » مؤنثًا ، نحو : نعمت المرأة ، فأنت بالخيار في إلحاق علامة التانيث الفعل وإسقاطها<sup>(٢)</sup> :

فمن أثبتتها ؛ فلأنها فعلٌ أُشِيدَ إلى مؤنث ، فصار بمنزلة : قامت هند .

ومن أسقط فقال : نعم المرأة هند ؛ فلأمرين :

أحدهما : أن « نعم » - وإن كان فعلاً - فهو شبيهة بالحروف ، ودالٌّ على معنى الحرف ، على حسب ما تقدّم . ولذلك مُنِعَ التصرف ، فلم تُلْحَقْ علامة التانيث ، كما لم تلحق الحروف .

الثاني : أن فاعل « نعم » هنا الجنس<sup>(٣)</sup> ، وتأنيث الجنس غيرٌ حقيقي .

(١) المائدة ٩ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٢٩٨) . وانظر الكلام عليها في : الحليبات ٢٤٨ ، ومواضع عدة من البسيط منها ٥٩٥/١ ، وقال المؤلف ثمة : « وإذا نظرت كلام العرب وجدت فيه هذا كثيرًا » .

(٢) ذكر ابن مالك أن تاء التانيث تلحق « نعم » في كُلِّ اللغات . شرح التسهيل ٥/٣ .

(٣) والجنس يجري مجرى الجمع . وحمل ابن يعيش (١٣٧/٧) « نعم المرأة » على « نعم النساء » والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز التذكير ، قال - تعالى - : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ . وهذا وجه =

والمؤنث غيرُ الحقيقي ؛ أنت في إلحاق علامة التانيث فيه مُخَيَّرٌ ، نحو : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾<sup>(١)</sup> و﴿ أَخَذَ ﴾<sup>(٢)</sup> في موضع آخر ، وما أشبه ذلك .

ثم قال أبو علي : « ومثل ذلك قولُ الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَفْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا<sup>(٣)</sup>

« جعفر » هنا قبيلة ، وهو يهجوها . و« أما » : حرفٌ تضمّن معنى حرف الشرط والشرط ، وكان الأصل ، مهما يكن من شيء ، فالصدور التي ادّعوها لأنفسهم ، ليست لهم ولا غيرُها ، ثم حذف « مهما يكن من شيء » ، وجعل مكانه « أما » ، فجاء « أما فالصدور » فقُبِحَ اللَّفْظُ ؛ لولاية الفاء التي في جواب الشرط الحرف الدالّ على معنى الشرط ، فقدّموا شيئًا من جملة الجواب ؛ ليكون فاصلًا بين حرف الشرط وحرف الجواب ، فقالوا : أما الصدور فكذا . وكذلك الكلام في « أما » ، إذا قلت : أما زيد فمنطلق [٢١٥] ، التقدير : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، ثم جعل مكان « مهما يكن من شيء » : « أما » ، فجاء : « أما فزيد منطلق » ، ثم قُبِحَ اللفظ ؛ لولاية الشرط حرف الجواب ، فقدّموا « زيدًا » ، فقالوا : أما زيد فمنطلق . ثم حذفوا الفاء ؛ لضرورة

= آخر ذكره ابن يعيش وهو غير الذي ذكره المؤلف ، وإن كانا معًا قائمين على كون الفاعل جنسًا ،

فقال المؤلف : مؤنث غير حقيقي . وقال ابن يعيش : جمع .

(١) هود ٩٤ . وسلف أن استشهد بالآية . انظر : ص ٥٨٤ .

(٢) هود ٦٧ . وسلف أن استشهد بالآية . انظر : ص ٥٨٤ .

(٣) الإيضاح ٨٦ . وتقدّم البيت في ص ٤١٣ ، وعلقت عليه ثمة . ويأتي بعد (ص ٦٩٦) . وانظر :

المقتصد ٣٦٦/١ ، وشرح العكبري ٤١٣/٢ .



الشعر، كما أنشد سيبويه<sup>(١)</sup> :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ<sup>(٢)</sup>

الأصل : فالله يشكرها . واختلف الناس في هذا البيت :

فذهب أبو علي إلى أن «الصدر» الأولى خاصة، وأن «الصدر» الثانية عامة<sup>(٣)</sup>، فكأنه قال : أما الصدور التي أوجبت لأنفسكم، فلا صدور لكم بوجه ؛ لا هي ولا غيرها . على هذا يكون اسم الجنس أغنى عن الضمير، بأن يكون الأول خاصاً، والثاني عاماً .

(١) لحسان بن ثابت . وقال المبرد وأبو زيد وابن السجري : عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . وكذا قال ابن هشام . وقال السيوطي : عبد الرحمن، أو كعب بن مالك . وقال ابن السيرافي : كعب . انظر مصادر ح التالية .

(٢) من البسيط . يروى :

• مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْخَيْرُ يَشْكُرُهُ •

وعليه فلا شاهد . وزعم الأصمعي أن هذه هي الرواية، وأن النحويين غيروه . وقال البغدادي : الأصمعي عن يونس قال : نحن عملنا هذا البيت . ونقل أبو حيان عن المبرد مثل زعم الأصمعي، وأنه منع حذف الفاء في الضرورة، وقال : وهذا ليس بشيء ؛ لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطلع ذلك في الرواية الأخرى . ويروى : مثلان مكان «سيان» . والبيت في : ديوان حسان ٥١٦، وديوان كعب ٢٨٨، ٣١٢، وديوان عبد الرحمن (مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد - مج ١٣/٣٣١)، والنوادر ٣١، والكتاب ٣/٦٥، ومعاني الفراء ١/٤٧٦، والمقتضب ٢/٧٢، وابن السيرافي ٢/١٠٩، والأصول ٢/١٩٥، وضرورة الشعر ١١٥، والمختسب ١/١٩٣، والخصائص ٢/٢٨١، وسر الصناعة ١/٢٦٤، ٢/٢٦٥، والمختص ٣/١١٨، والمقتصد ٢/١١٠٢، وما يجوز للشاعر ٢٤٩، وأمالى ابن السجري ١/١٢٤ ١٢٤، ٢/١٤٤، وابن عيش ٩/٣٠٢، وشرح التسهيل ٤/٧٦، والمغني ١/٨٠ (ومواضع أخرى)، وشرح شواهد ١/١٧٨، ١٧٩، ٢٨٦، والعيني ٣/٤٢٣، والهمع ٤/٣٢٨، والخزانة ٩/٤٩، ٥٢ . واستشهد به في : البسيط ٢/٨١٧، والمخلص ١/١٥٢ .

(٣) انظر : الإيضاح ٨٥ ، ٨٦ .

ومنهج<sup>(١)</sup> من قال : إنه من تكرار اللفظ ، وأخذ «الصدر» الأولى عامة ،  
والثانية كذلك ، فيكون بمنزلة قوله - تعالى - : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ (١) مَا الْحَاقَّةُ ﴿ (٢) في  
أن أقيم مقام الضمير تكرار الأول بلفظه .

وكلاهما صحيح ، إلا أن مذهب أبي علي أئيين في البيت ، وأنسب للرد  
والهجو ؛ لأن هذا القوم لم ينسبوا لأنفسهم أنهم صدور العالم على الإطلاق ، وإنما  
أثبتوا لأنفسهم صدوراً مخصوصة ، فقال : ما أثبتتم باطل ؛ ليست لكم ، ولا  
غيرها ، فأتى أولاً بما أثبتوا ، ثم أتى آخرًا بما ينفي ما أثبتوا ، وغیره . والله أعلم .  
وكذلك الكلام في البيت الثاني<sup>(٣)</sup> :

أَمَا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيِّئًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ<sup>(٤)</sup>

(١) فوق الكلمة بخط دقيق : هو ابن جني . وهو كذلك ، فقد نقله عنه البغدادي ، ونص عليه ابن بري . انظر : شرح شواهد الإيضاح ١٠٤ ، والخزانة ١/٤٥٢ .

(٢) الحاقة ١ ، ٢ .

(٣) البيت الثاني ، يريد : في الإيضاح (٨٦) . والأول هو :

• فأما الصدور لا صدور .. •

وقائل البيت هو : الحارث بن خالد المخزومي ، كذا قال البغدادي . والحارث شاعر إسلامي ، جرى  
على طريقة عمر بن أبي ربيعة في الغزل . وكان يهوى عائشة بنت طلحة . وقد ولّاه عبد الملك  
مكة ، ثم عزله بسبب عائشة . (انظر : الأغاني ٣/٣١١، وسمط اللآلي ٢/٦٤٥، وشرح أبيات  
المغني ٧/١٦١)، وقال القيسي : «الوليد بن نهيك، أحد بني ربيعة .. من بني تميم .. وينسب  
للكميت بن زيد» . وليس في شعر الأخير المجموع .

(٤) من الطويل . العراض ، جمع غرض : الناحية . أما القتال .. (كذا) فيه ثلثم ، وهو زحاف جائز في  
أول الطويل . وفي الإيضاح (٨٦) : فأما القتال لا قتال .. بدون الفاء ، وهي رواية فيه . ويستشهد  
بها على حذف الفاء من جواب «أما» في ضرورة الشعر . والاستشهاد به هنا على رفع «الصدر»  
بالابتداء ، دون أن يعود عليها من اللفظ شيء ، لكنه عاد من المعنى ، لكون «الصدر» الثانية أعظم  
منها فدخلت تحتها . وابن جني يجعل الصدور الأولى عامة والثانية عامة أيضًا ، ويجعله من قبيل =

أخذ أبو علي « القتال » الأول خاصًا، والثاني عامًا<sup>(١)</sup>؛ لأنهم أثبتوا لأنفسهم أنهم قاتلوا في يوم ما، ف قيل لهم: هذا باطل، ما قاتلتم قط.

ومنهم من أخذ الأول عامًا، والثاني كذلك<sup>(٢)</sup>، وجعله مما وقع فيه الارتباط بتكرار الأول بلفظه، كما قال:

\* لا أرى الموتَ يَتَّبِيقُ الموتَ شيءٌ<sup>(٣)</sup> \*

وقوله:

\* ولكن أعجازًا<sup>(٤)</sup> .... \*

خبر « لكن » محذوف؛ تقديره: ولكن لهم أعجازًا شديدًا ضريرها، فحذف « لهم »؛ لقوله: « لا صدور لجعفر »، كما تقول: لا خير لزيد لكن

= الربط بتكرار الأول بلفظه. والشاعر يُعَيِّرُ بني عبد الله بن خالد بن أسيد بالفرار من الزحف. والبيت في: شعر الحارث ٤٥، والمقتضب ٧١/٢، وكتاب الشعر ٦٤/١، والمنصف ١١٨/٤، وسر الصناعة ٢٦٧/١، والمقتصد ٣٦٦/١، وابن بري ١٠٧، وأما ابن الشجري ٣/٢ و٣/١٣٢، وأسرار العربية ١٠٦، وإيضاح القيسي ١٢٩/١، وشرح العكبري ٤١٥/٢، واللباب ١/١٨٥، وابن يعيش ١٣٤/٧، والمغني ١٢/٩، وشرح أياته ٣٦٩/١، والأشموني ٤٥/٤، والهمع ٣٥٦/٤، والأشباه والنظائر ٣٣٦/٤، والخزانة ٤٥٢/١. واستشهد به في: البسيط ١/٥٦٣.

(١) الإيضاح ٨٦.

(٢) هو ابن جني، كما في البيت السابق.

(٣) عجزه:

\* تُقَصُّ الموتَ ذا الغنى والفقير \*

وقد تقدم (ص ٤١٢)، وخُرِجَتْهُ وَعَلَّقَتْ عَلَيْهِ ثَمَةً.

(٤) عجز. وهو بتمامه:

\* ولكن أعجازًا شديدًا ضريرها \*

وتقدم غير مرة (ص ٤١٣، ٦٩٣). والتعليق في الموطن الأول.

شراء، أي لكن له شراء. وكذلك قوله:

\* ولكن سيرًا...<sup>(١)</sup> \*

الخبر محذوف، تقديره: ولكن لديكم سيرًا في عراض المواكب. والله أعلم.

## فصل

قال: « واغْلَمْ أَنَّ الْخُصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ «نَعَمْ» وَ«بِئْسَ» كـ «عَبْدُ اللَّهِ» وَ«زَيْدٌ» وَنَحْوَهُمَا مِنْ الرِّجَالِ »<sup>(٢)</sup>.

اعلم أَنَّ الاسم الممدوح في «نعم»، وما جرى مجراها، والاسم المذموم في «بئس» وما جرى مجراها، لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُمَا<sup>(٣)</sup>؛ كان منصوبًا أو مرفوعًا؛ لأنه إن كان منصوبًا، فهو تَمَيِّزٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِيهَا، وَالضَّمِيرُ فَاعِلٌ بِهَا. وقد تقدَّم أنه لا يرفعُ بها إلا ما يَكُونُ جِنْسًا لِلْمَدْحِ [٢١٦] والمذموم. فإن جاء شيء خارج عن هذا، فلا بُدَّ من تأويله.

(١) تقدم في ص قبل السالفة.

(٢) الإيضاح ٨٧، والمقتصد ٣٦٩/١. وفي شرح العكبري (٤١٧/٢):.. المذكور كعبد الله وزيد

وغيرهما، بإسقاط: «بعد نعم وبئس». و«غيرهما» مكان «ونحوهما».

(٣) الجرجاني: «فلا تقول: نعم الرجل فرس زيد، لأن «الفرس» ليس من جنس الرجال، والفرض أن يُفَضَّلَ الشَّيْءُ عَلَى جِنْسِهِ، لَا عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ. ويؤدي ذلك إلى قولك: فرس زيد واحد محمود من الرجال. وهذا ظاهر الإحالة. وكذلك الخصوص بالذم». (المقتصد ٣٦٩/١). والعكبري: «ولما كان - أي الممدوح - كذلك لوجهين: أحدهما: أنك إنما مدحت جنسه بسببه، فلو كان من غير الجنس لم يكن بينهما غَلَقَةٌ يُمدَحُ بسببها. والثاني: أن الخصوص إن كان مبتدأ، فيجب أن يكون الخبر إياه في المعنى، وإن كان خبر مبتدأ محذوف، فهو مفسر للمراد من ذكر الجنس، كقولك: هو زيد. والمفسر يجب أن يكون من جنس المفسر». شرح الإيضاح ٤١٨/٢.



ثم قال : « وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمُضَافُ إِلَى ﴿الْقَوْمُ﴾ فِي قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ <sup>(١)</sup> مَحْذُوفًا ، وَتَقْدِيرُهُ : سَاءَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا . وَلَا يَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ <sup>(٢)</sup> .

اعلم أَنَّ فاعل ﴿سَاءَ﴾ ضَمِيرٌ يُقْسَرُهُ ﴿مَثَلًا﴾ ، وَتَقْدِيرُهُ : سَاءَ الْمَثَلُ . وَالْمَذْمُومُ : الْقَوْمُ . وَلَيْسَ « الْمَثَلُ » جَنْسًا لِلْقَوْمِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فاعِلَ هَذَا جَنْسُ الْمَذْمُومِ . فَانْفَصَلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ هَذَا بِأَنَّ قَدَّرَ حَذْفَ مُضَافٍ <sup>(٣)</sup> ، تَقْدِيرُهُ : سَاءَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ « الْقَوْمُ » هُمُ « الْمَثَلُ » <sup>(٤)</sup> ، كَمَا تَقُولُ : صَارَ فُلَانٌ مَثَلًا ، أَيْ يُضَرَّبُ بِهِ الْمَثَلُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ﴾ <sup>(٥)</sup> فَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمَحْدُوحِ ، وَتَقْدِيرُهُ : نَعِمَ الْعَبْدُ أَيُّوبَ ، فَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ .

وَهَذَا كَمَا قَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نَعِمَ

(١) الأعراف ١٧٧ . وانظر الكلام على الآية في : معاني الأخفش ٣١٥/٢ ، والمقتضب ١٥٠/٢ ، وإعراب النحاس ٦٥٢/١ ، وكشف المشكلات ٤٨٧/١ ، واللباب ١٨٦/١ .

(٢) الإيضاح ٨٧ . وفي المقتصد (٣٦٩/١) : ظاهر .

(٣) والحذف يدخل ضمن باب واسع في العربية ، أسماء ابن جني « شجاعة العربية » ، وشمل به الحذف والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتعريف . وعن حذف المضاف قال : إنه « كثير واسع » ، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه ، وساق عليه شواهد كثيرة من القرآن والشعر . انظر : الخصائص ٢٦٢/٢ وما بعدها .

(٤) لم يذكر هذا التوجيه الجرجاني ، ولا العكبري . وهو توجيه يخرج بالآية عن تقدير الحذف ، ويأخذ بالظاهر .

(٥) سورة ص ٤٤ .

الْمَوْلَى وَنَعِمَ النَّصِيرُ <sup>(١)</sup> ، التقدیر : نعم المولى الله ، ونعم النصير الله . فحذف من اللفظ ؛ للعلم به . وهذا كثير شائع .

وَإِذَا صَحَّحَ أَنْ الْمَبْتَدَأَ يُحْذَفُ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَيَتَقَيَّ الْخَبَرُ ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ « زَيْدٌ » مِنْ قَوْلِكَ : نعم الرجل زيد ، وَيَقْبَى « نعم الرجل » ؛ لِأَنَّ « زَيْدًا » مَبْتَدَأٌ ، وَ« نعم الرجل » خَبَرُهُ .

وَأَمَّا عَلَى مَنْ جَعَلَهُ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مُحْذُوفٍ - عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْتَهُ - فَحُذِفَ ؛ لِأَنَّهُ فِي جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ ، وَقَدْ سَبَقَتْ ؛ لِبَيَانِ مَا يَقْتَضِيهِ « نعم الرجل » ، وَلِتَقْبِيْنِهِ ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ . فَإِذَا كَانَ مَعْنَا مَا يُبَيِّنُهُ ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ ، فَحُذِفَ أَتَيْنُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿يَسْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ <sup>(٢)</sup> ، [ فـ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ <sup>(٣)</sup> ] فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : بِمِثْلِ مَثَلِ الْقَوْمِ الْمَكْذُوبِينَ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : بِمِثْلِ مَثَلِ الْقَوْمِ مِثْلَ الْمَكْذُوبِينَ . فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ ، أُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : ﴿نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فَيَكُونُ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ <sup>(٥)</sup> نَعْتًا لـ ﴿الْقَوْمِ﴾ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ :

(١) الأنفال ٤٠ .

(٢) الجمعة ٥ .

(٣) ما بين المقوفين زيادة يتطلبها السياق . ولعلها سقطت من النسخ .

(٤) سورة ص ٤٤ .

(٥) أعربه الجرجاني بدلًا ، قال : « حتى كأنه قيل : بمثل الذين كذبوا ، ولم يذكر القوم » . (المقتصد ٣٧١/١) . وأعربه العكبري نعتًا ، كما فعل المؤلف . (شرح الإيضاح ٤١٩/٢) .

بئس مثل القوم المكذبين هذا المثل . والله أعلم .

ثم قال : « وَتَقُولُ : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا : فَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ » رجلاً . جاز . وإنْ ذَكَرْتَهُ فَتَأْكِيْدٌ »<sup>(١)</sup> .

اعلم أن المفسر إذا ظهر ، فلا يظهر المفسر . هذا هو طريق الكلام ، كما أتت إذا قلت : زيدًا ضربته ، فـ « زيد » منصوب بإضمار فعلٍ يفسره « ضربته » . فإن ظهر ، زال هذا المفسر ، فتقول : ضربت زيدًا ، وزيدًا ضربت . ولا يجوز : ضربت زيدًا ضربته ، على أن يكون « ضربته » تفسيرًا ؛ لأن الشيء لا يكون مفسرًا إلا الجملة ، وما هو يبين لا يحتاج إلى تفسيره ؛ لظهوره . وهذا يبين ، إلا أنه قد جاء<sup>(٢)</sup> : « نِعَمَ

(١) الإيضاح ٨٨ ، والمقتصد ٣٧٢/١ ، وشرح العكبري ٤٢٠/٢ . وهذه المسألة مسألة الجمع بين فاعل « نعم » الظاهر ومميزه مسألة خلافية ، فقد أجاز الجمع المبرد وابن السراج وأبو علي وجماعة . ومنعه سيبويه والسيوافي وابن جني وابن هشام وجماعة . واختار المنع ابن عصفور . واستظهره ابن يعيش . وضحه ابن مالك قائلًا : « حامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مشوقًا لرفع الإبهام ، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال ، فلا حاجة إلى التمييز . وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك : له من الدراهم عشرون درهمًا ، ومثل هذا جائز بلا خلاف ... فكما تحكم بالجواز في مثل هذا ، وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ، فكذلك يُفعل في نحو : نعم الرجل رجلاً ، ولا يمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل ، هذا لو لم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب .. » . والمؤلف يتابع أبا علي والمجيزين . انظر : الكتاب ١٧٥/٢ - ١٧٨ ، والمقتضب ١٥٠/٢ ، والأصول ١٣٨/١ ، والخصائص ٣٩٥/١ ، وابن بري ١٠٩ - ١١١ ، وإيضاح القيسي ١٣٣/١ ، وابن يعيش ١٣٢/٧ ، وشرح التسهيل ١٤/٣ ، ١٥ ، والارتشاف ٢٢/٣ ، ٢٣ ، والمغني ٦٠٤/٢ .

(٢) القائل : الحارث بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري ، من حكام ربيعة وفرسانها المعدودين ، من أحلم أهل زمانه ، وأشدّهم بأسًا ، وهو صاحب « النعامة » ، فرس مشهورة له . انظر ترجمته وأخباره في : الخزائن ٤٧١/١ - ٤٧٤ .

القتيل قتيلاً أصْلَحَ اللَّهُ به يَتَنَ اثْنِي وَاثِلٌ »<sup>(١)</sup> . وفي هذا حذف الممدوح ، وتقديره : بُجَيْرٌ ؛ لأنَّ « الحارث » عمّه قال هذا لما قَتَلَ مهلهلَ ابنَ أخيه بُجَيْرًا ، فظنَّ أنه سيكون ثأره ، وَيَتَنَكَّفُ القتال ، وَتُحَقِّقُ الدماء ، فقال : « نِعَم [٢١٧] القَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ اللَّهُ به يَتَنَ اثْنِي وَاثِلٌ » ، فقيل له : إِنَّمَا قال<sup>(٢)</sup> : « بُؤُ بِشِشْع نَعْل كَلْبٍ » ، فحينئذ دخل في حرب البسوس ، وكان قد اعتزلها ، وقال : قَرَّبَا مَرْبَطَ النُّعَامَةِ مِنِّي إِنَّ قَتَلَ الكَرِيمَ بِالشُّشْعِ غَالٍ<sup>(٣)</sup> وكأنه حَسَنَ هذا أن التمييز قد يأتي توكيدًا ، قال الله - سبحانه - :

(١) قول للحارث . ويروى : « نعم القَتيل قَتِيلًا إن ... بين فتين » قاله عندما نما إليه أن مهلهل بن ربيعة قتل ابنه (أو ابن أخيه) بُجَيْرًا بـ « كلب » ، وأرسل إلى مهلهل : إن كنت قتلت بُجَيْرًا بكليب ، وانقطعت الحرب بينكم وبين إخوانكم فقد طابت نفسي بذلك . فردَّ عليه : إنما قتلته بشسع نعل كلب . فغضب الحارث وأمر بخلق الرءوس ، وكان « يوم التحاليف » ، الذي انهزمت فيه تغلب . وله خبر طويل . انظر : الأمالي ٢٦/٣ ، والخزانة ٤٧١/١ - ٤٧٤ .  
(٢) الضمير لمهلهل . بؤ : من أبأت فلانًا بفلان فباء به ، إذا قتله به . ولا يكاد يُستعمل إلا والثاني كفاء للأول . شسع : أحد سيور الثقل . انظر : اللسان (شسع) ، ومصادر ح السالفة .  
(٣) من الخفيف . يروى : مربط ، بفتح الباء وكسرها : فمن فتح أراد المصدر . ومن كسر أراد موضع الربط . ويروى العجز :

• إِنَّ قَتَلَ الغلام بالشُّشْعِ غَالٍ •

وفي الخزائن (٤٧٢/١ ، ٤٧٣) : بيتان لهما الصدر نفسه • قربا مربط ... والعجز مختلف : أحدهما كما هنا ، والآخر :

• لفتحت حرب واثل عن حبال •

النعامة : اسم فرسه . غالي : عظيم . وقال ابن الشجري : « أي بعد حبال . أراد : هاجت بعد سكنونها ، فاستعار لها اللقاح والحيال » . لفتحت : حملت . الحبال : أن يَضْرِبَ الفحل الناقة فلا تحمل ، وهو مثل ضربه لتعظيم أمر الحرب ، وما ينتج عنها . والبيت في : الأصبعية ٧١ ، وأمالي المرتضى ١٢٦/١ ، والحيوان ٣٦١/٤ ، وأدب الكاتب ٤٠٥ ، وأمالي القالي ٢٦/٣ ، والمختص ٦٧/١٤ ، والأزهية ٢٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ٦١٢/٢ ، واللسان (عن) .



﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(١)</sup>؛ ألا ترى [أنَّ ﴿جلدة﴾]<sup>(٢)</sup> هنا توكيداً وتثبيتاً، ولو قال - سبحانه - : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾ لَعَلِمَ أن المراد ثمانون جلدة . والله أعلم .

ثم أنشد<sup>(٣)</sup> قول جرير :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فِينَعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا<sup>(٤)</sup>

وأخذه على أنَّ «زاداً» تمييز<sup>(٥)</sup>، وأنه مثلُ قوله : «نعم القليل قليلًا» . وعلى

(١) النور ٤ .

(٢) في المخطوطة : أنك لدة ، وهو تحريف .

(٣) أي أبو علي .

(٤) من الوافر ، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . وخروج بعض النحويين البيت على أن «زاداً» مفعولٌ لـ «تزوَّد» . وهذا أشار إليه المؤلف . وعلى أن «زاداً» مصدر محذوف الزوائد ، كأنه قال : تزود تزوداً . وعلى أنه تمييز لـ «مثل» ، مثل «لي مثله رجلاً» . واعتذر للفصل بين «زاداً» مفعولاً أو تمييزاً و«تزوَّد» و«مثل» ، وهو في حيز المعطوف ، وهي في حيز المعطوف عليه بأن الجمل قد اتصلت ، فهي مثل : ضربت وضربني زيداً . وللعكبري اعتراضات على إعراب «زاداً» تمييزاً ، (شرح الإيضاح ٤٢٠/٢ ، ٤٢١) . وعلى القول بأن العامل في «زاداً» «نعم» يرى المانعون ، ومنهم ابن السراج ، أنه ضرورة ، وما ثبت للضرورة لا يكون قياساً ، نقله عنه ابن يعيش واختاره .

والبيت في : الديوان ٥٣/١ ، والمقتضب ١٥٠/٢ ، والحليبات ٢٣٥ ، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، والمقتصد ٣١٦/١ ، وابن بري ١٠٩ ، وإيضاح القيسي ١٣٢/١ ، وابن يعيش ١٣٢/٧ ، والمقرب ٦٩/١ ، واللسان (زود) ، والمغني ٦٠٤/٢ ، وشرح أبياته ٦٣/١ ، ٢٧/٧ ، والأشعوني ٢٠٣/٢ و٣/٣٤ ، والخزانة ٣٩٤/٩ .

(٥) واعترض على هذا بأن فيه الفصل بين المميز والمميز به «زاد أبيك» . وقال العكبري : «ولكن سَهِّلْ ذلك أن المميز هنا توكيد ، كالمستغنى عنه ، وإذا كان المخصوص مبتدأ ، كان الفصل به أيسر لأنه مفرد ، وإن كان خبر مبتدأ محذوف ، كان أبعد ، لأنه جملة ، والفصل بالجملة أشد» . شرح الإيضاح ٤٢١/٢ .

هذا أخذه سيبويه<sup>(١)</sup> .

ومن الناس من جعل «زاداً» مفعولاً بـ «تزوَّد» ، وجعل «مثلاً» حالاً ، ويكون من نعت النكرة ، إذا تقدَّم انتصب على الحال ، وكان الأصل : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك ، ثم قدَّم «فنعم الزاد زاد أبيك» ، فقال : تزود فنعم الزاد زاد أبيك زاداً مثل أبيك ، ثم قدَّم «مثلاً» ، فانتصب على الحال ، كما قال<sup>(٢)</sup> :

• لَيْئَةً مُوحِشًا طَلَّلُ<sup>(٣)</sup> •

الأصل : لمية طللٌ موحش .

(١) البيت ليس في الكتاب بطبعاته المختلفة ، ولا مخطوطاته ، فلعل المؤلف وهم . (انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه) . ويدر إلى ذهني أنه أراد مثلاً على شاكلة البيت ، فلم أجد لسيبويه كلاماً في اجتماع المميز والتمييز في باب «نعم» . (انظر : فهارس هارون وعضية) . وسيبويه يمنع الجمع بين فاعل «نعم» الظاهر ومميزه . انظر : ص ٧٠٠ ، ح ١ .

(٢) كُثِّير غَزَّة . وقيل : ذو الرُّمَّة ، وليس في ديوانه .

(٣) من مجزوء الوافر . وعجزه :

• يُلَوِّحُ كَأَنَّهُ خَيْلٌ •


يُروى : لَغَزَّة . وغزة : محبوبة كثير . ومية محبوبة ذي الرمة . وفي البيت روايات أخرى وزيادات في صدره وعجزه ، انظرها في : شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٦٧ ، ١٦٨ . يَجَلَّلُ : جمع خِلَّة ، بكسر الخاء : بطائن يُقَشَّى بها أجفان السيوف . والشاهد : تقديم الصفة على النكرة ، فيبطل كونها صفة ، لأن الصفة تابعة ، والتابع لا يتقدم على متبوعه ، فتعيَّن جعلها حالاً . والبيت في : ديوان كثير ٥٠٦ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، ومجالس العلماء ١٧٤ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وكتاب الشعر ١/٢٢٠ ، ٢٤٤ ، ٢٨٥ ، ٥١٤/٢ ، وشرح الحماسة للأعلم ١٢٧/١ ، وأمالى ابن السجري ٩/٣ ، وكشف المشكلات ١٢٧/١ ، ٥٣٠ ، ٨٢٥/٢ ، وأسرار العربية ١٤٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٢٣ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١ ، والمغني ١١٨/١ ، ٥٧١/٢ ، ٨٦٥ ، وشرح شواهد ٢٤٩/١ ، وشرح أبياته ٥٢١/٨ ، واللسان (خلل) ، والعيني ١٦٣/٣ ، والأشعوني ٢٤٧/١ ، والتصريح ٣٧٥/١ ، والخزانة ٥٣٣/١ . ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨٨٩) ، كما استشهد به في : البسيط ٤١٥/١ .

وكان الأستاذ أبو علي يُرجِّح ما ذهب إليه سيبويه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ القول الآخر فيه تهْيُؤُ العاملِ للعمل وقطعه؛ ألا ترى أن «تزود» قد تهيأ للعمل في «مثل»؛ لأنَّه يَطْلُبُهُ بأنه مفعول، فترك أن ينصبه به، وشغله بما هو في آخر البيت، وفصل بينه وبينه بجملة. وقد صحَّح مجيء مثل هذا في الكلام<sup>(٢)</sup>، فلا يُنْكَرُ أن يجيء في الشعر. ثم إن التمييز لا يستنكر فيه أن يكون توكيداً<sup>(٣)</sup>. فقد صحَّح هذا القول بما ذكرته. والله أعلم.

### مسألة

من المتأخِّرين من قال في «زيد نعم الرجل»: إن «الرجل» هو «زيد»، وليس بجنس<sup>(٤)</sup>.

وهذا القول يَطلُبُ؛ لأن الجملة إذا وقعت خبراً فلا بُدَّ فيها من رابط، والرابط ضمير، أو ما يقوم مقام الضمير. والذي يقوم مقام الضمير ثلاثة أشياء:

تكرار الاسم، نحو قوله - تعالى -: ﴿الْحَاقَّةُ﴾  مَا الْحَاقَّةُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: ص ٧٠٠، ح ١، ص ٧٠٢، ح ٥.

(٢) يريد في باب الاشتغال. وانظر: ص ٧٠٠.

(٣) يُنْكَرُ ابن هشام أن يأتي التمييز مؤكداً لعامله، وعدَّ ذلك مما اُفترق فيه الحال والتمييز. وما أوهم مجيء التمييز مؤكداً خروجه على أنه تأكيد لما يُفهم من الكلام، وهو بالنسبة إلى عامله مُبَيَّن. انظر: المغني ٢/٦٠٣، ٦٠٤.

(٤) لعله يريد: ابن ملكون، والجواليقي، والشلوين الصغير، فقد نسب السيوطي إليهم القول بأن «أل» في «الرجل» عهدية شخصية، والمعهود هو الشخص المدح والمذموم، واستدلوا بتثنيته وجمعه، ولو كان جنساً لم يُشغ. انظر: الهمع ٣١/٥.

(٥) الحاقّة، ١، ٢.

واسم الإشارة نحو قوله - عزَّ ذكره -: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا<sup>(١)</sup>﴾، فالرابط إنما وقع بـ ﴿أُولَئِكَ﴾.

واسم الجنس، على حسب ما تقدّم.

وليس هنا من هذه الثلاثة واحد، إنما هذا بمنزلة: محمد قام أبو عبد الله، و«أبو عبد الله» هو «محمد». ويظهر من سيبويه - رحمه الله - أنه منع هذا<sup>(٢)</sup>، وأن الرّبط لا يكون بالتكرار بالمعنى.

وإنما كان الأصل الضمير، فلا يُغْدَلُ عنه إلى غيره مما يقوم مقامه إلا بدليل من كلام العرب لا اعتراض فيه، ولا احتمال يدخله. وقد صحَّح الدليل في الثلاثة المذكورة، فلا يزداد عليها بالقياس. والله أعلم.

(١) الإسراء ٣٦.

(٢) إنما قال: «يظهر» لأن سيبويه لم يعرض للربط بإعادة المبتدأ بمعناه في الجملة الواقعة خبراً، إنما عرض لإعادة الأول بمعناه في نحو: ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، وقال عنه: «لم يجوز لأنك لم تعرفه به، ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له فيه سبباً». (الكتاب ١/٦٣).

وإعادة المبتدأ بمعناه مسألة خلافية: منعها الجمهور وسيبويه. وأجازها أبو الحسن الأخفش، مستنداً بقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف ٣٠]. قال: «لأنه لما قال: ﴿لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾، كان في المعنى: لا نضيع أجورهم، لأنهم ممن أحسن عملاً». (معاني القرآن ٢/٣٩٦).

وعُلِّلَ ابن جني المنع: «وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره، كما يجب، ولا عاد عليه لفظه. فهذا وجه القبح. ويمكن أن يجعله جاعلاً سبب الحسن، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة، وعاد مخالفاً للأول شابه - بخلافه له - المضمر الذي هو أبداً مخالف للمظهر». وتبع أبا الحسن ابن خروف. انظر: الخصائص ٣/٥٥، ٥٦، وشرح الكافية ق ١، مج ١/٢٧٤، والبسيط ١/٥٦٣، والارتشاف ٢/٥١، والمغني ٢/٦٥٠.



وكذلك قالوا في « نعم الرجل زيد » إن « زيدًا » بدل من « الرجل »<sup>(١)</sup> . وهذا أيضًا باطل ؛ لأن البدل على تقدير تكرار [٢١٨] العامل ، وأنت لا تقول : نعم زيد ، فلا يقال هذا على البدل . والله أعلم . فلا بُدَّ من أن يكون « الرجل » هنا واقعًا على حقيقة شائعة تصلح لـ « زيد » وغيره . وقد مضى الكلام في هذا<sup>(٢)</sup> .

وأقرب المآخذ عندي ما نقلته عن ابن أبي العافية<sup>(٣)</sup> ، وهو أنك إذا قلت : زيد العالم ، فـ « العالم » واقع على صورة ، ثم قُرِنَ بها « نعم » ؛ لمدحها وتعظيمها ، فصار قولك « نعم العالم » بمنزلة : العالم الذي ينبغي أن يُقال له ذلك ؛ لما فيه من الفضائل ، وأُعْطِيَ الْعِلْمُ حَقَّهُ ، ثم جعل ذلك خبرًا عن « زيد » ؛ لأن « زيدًا » على تلك الصفة ، وهو مع ذلك صالح أن يقع على غير « زيد » ؛ لأنه مأخوذٌ بإزاء صفة في الذهن تُوجد في الآحاد . ويظهر لي أنَّ ذلك مذهبُ سيبويه<sup>(٤)</sup> . وتبين هذا في الكتاب ، إن شاء الله .

## مسألة<sup>(١)</sup>

تقول : نعم الجائي زيد ، ونعم جائيًا زيد ، على طريقة « نعم الرجل زيد » ، و« نعم رجلًا زيد » .

واختلف النحويون في « الذي » ، وما جرى مجراه : فمنهم من قال : يجوز أن تقول : نعم الذي جاء زيد<sup>(٢)</sup> ، كما تقول : نعم الجائي زيد .

ومنهم من قال : لا بد أن يكون المرفوع بـ « نعم » مما يجوز أن يُنكر ، و« الذي » لا يجوز تنكيره ؛ لأنك تُضمِّرُ الفاعل في « نعم » و« بس » مما يكون من لفظ جنس المضمر ، نحو : نعم الرجل ، ثم تُضمِّرُ « الرجل » وتفسِّره بـ « رجل » ، وأنت إذا أضمرت « الذي جاء » لا تجد من لفظه ما يكون تفسيرًا

(١) هذه المسألة لم يعرض لها أبو علي في الإيضاح .

(٢) منعه المؤلف في الملخص (٤٤٦/١) صراحة . ولم يقطع فيه هنا . كما أنه لم يُبين رأي أبي علي . وظفرت بنص لأبي علي في البغداديات (٢٥١) يصرح بالجواز ، قال : « وقد يجوز أحد النحويين ذلك في « الذي » ، وهو عندي فيه جائز » . وعَلَّقَ المحقق بأن أحد النحويين هو الأخفش . ( معاني القرآن ١/١٨٣ ) . وإنما أجازاه لأن « الذي » عندهما مبهمه تقع على الواحد والجمع . وفهم ابن مالك من نص آخر للأخفش أنه يمنع « نعم الذي يفعل زيد » ، و« نعم من يفعل زيد » . ( شرح التسهيل ٣/١١ ) . أما أبو حيان فقال : وظاهر قول الأخفش أنه يجيز « نعم الذي يفعل زيد » ، ولا يجيز « نعم من يفعل زيد » . ( الارتشاف ٣/٢٣ ) .

ومتَّع كون فاعل « نعم » موصولًا مذهبَ الجرمي والكوفيين وكثير من البصريين . وفَصَّلَ المبرد : فإذا كان « الذي » بمعنى الجنس جاز . وإذا كان بمعنى العهد فلا . ونسب أبو حيان وابن مالك مثل ذلك لأبي علي . وصَحَّحَ التفصيلُ ابنُ مالك . انظر : المتقضب ٢/١٤١ ، والارتشاف أيضًا ٢/٢٣ ، وشرح التسهيل ٣/١١ .

(١) نسب أبو حيان ( الارتشاف ٣/٢٥ ) هذا إلى صاحب المستوفى ، ونقل عنه قوله : « ولا يلزم أن يقال : نعم زيد ، لأنه قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلًا ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل ، فإنهم قد حملوا « إنك أنت قائم » ، على البدل ، وإن كان لا يجوز : إنَّ أنت . وإن كان الرجل كليًا و« زيد » خاصًا فيكون من بدل الاشتمال » . وما قاله المؤلف هو الموافق لأصول الصنعة من أن البدل على نية تكرار العامل .

(٢) انظر : ص ٦٤٨ ، ٦٨٥ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٦٨٥ . وانظر كلامه ثمة .

(٤) لعل المؤلف فهم ذلك من قول سيبويه (١٧٧/٢) : « كما أنك إذا قلت : عبد الله نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم تُرد أن تعرف شيئًا بعينه بالصالح بعد » نعم » .

له ، إلا أن تَعْدِل إلى لفظ آخر بمعناه ، فتقول : نعم جائيًا زيد . والعرب إنما التزمت هنا التفسير من لفظه ، على حسب ما تقدّم .

وأُمِّر آخر : أن الألف واللام في « الذي » وأخواتها زائدة ، وتعريفها بالصلة ، فهي بمنزلة « مَنْ » و« ما » . وكما لا تقول : نعم مَنْ عندك ، ونعم مَنْ جاءك <sup>(١)</sup> ، لا تقول : نعم الذي جاءك .

والذي يظهر لي الرجوع لكلام العرب : فإن سُمع : « نعم الذي جاءك » قيل ، ويكون وجهه ما ذكرته . وإن لم يُسمع ، فلا يقال بالقياس على غيره ؛ للفرق الذي تقدّم . والله أعلم .

وأما قوله - سبحانه - : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ <sup>(٢)</sup> 》 ، ف« ما » هنا وضعت موضع « شيء » <sup>(٣)</sup> تعظيمًا للأمر وإبهامًا له ، كما وضعت « ما » في قولك : ما أحسن

(١) « من جاءك » و« من عندك » كذا في المخطوطة ، وأرى أن هناك وهماً ، إذ الأحسن « من جاءك » و« ما عندك » فقد تقدمت الإشارة إلى « من » و« ما » فلا معنى للتمثيل لإحدهما دون الأخرى بمثالين ، و« من » و« ما » في باب « نعم » أجوز عند أبي علي من « نعم الذي جاءك » لأنّ لـ « من » و« ما » واحدًا من اللفظ منكورًا ، شأنها شأن أسماء الأنواع « الرجل ونحوه » ، وتدلّ على الكثرة كـ « الرجل » . ونقل أبو علي عن الجزمي أنه أجازها . ( انظر : البغداديات ٢٥١ ) . وصرح المؤلف في الملخص ( ٤٤٦/١ ) بجواز « نعم من عندك » لأنه يجوز أن تستعمل « مَنْ » نكرة موصوفة .

(٢) البقرة ٢٧١ . ولم يعرض أبو علي لها في « باب نعم وبش » ، ولكنه عرض لها في باب التعجب ، في سياق التمثيل لـ « ما أحسن زيدًا » ف« ما » في المثال والآية لا صلة لها . وانظر كلام المؤلف على الآية بعد ( ص ٧١٨ ) .

(٣) يريد أنها نكرة وقعت موقع التمييز . والفاعل مضمر . ولم يعرض للقول الآخر في « ما » ، وهو أنها معرفة تامة ، فهي فاعل . وهذا مذهب سيويه . وأجاز أبو علي في « ما » الوجهين ( البغداديات ٢٥٢ ، ٢٥٣ ) . ومنع ابن مالك كونها تمييزًا ، لأن من شرطه عنده أن يصلح لدخول الألف واللام مستدلًا بالاستقراء . ورّد ما ذهب إليه أبو علي . انظر : الكتاب ٧٣/١ و١٥٦/٣ ، وشرح التسهيل ١٢/٣ ، ١٣ .

زيدًا ، مكان « شيء أحسن زيدًا » حين دخل « شيئًا » معنى التعجب ، وإن لم يُنطَق به . وكان الأصل : فنعم شيئًا هي ، و« شيئًا » تمييز لفاعل « نعم » ، ولو ظهر لكان : نعم الشيء هي ، ثم جعلت « ما » مكان « شيء » إيهامًا له ، وطلبًا للتعظيم ، وأنت إذا قلت : نعم الذي جاء ، ليس الأصل : الجائي ، فوضع هذا مكانه ، بل كل واحد منهما مساوٍ لصاحبه ، ومقصود لنفسه . والله أعلم .

\*\*\*



## بَابُ التَّعْجُبِ<sup>(١)</sup>

اعلم أنَّ التعجب إذا دخل في الكلام ، فإنه يكون على ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن يُعَيَّرَ له اللفظ ؛ لِيَدُلَّ بذلك التغير على معنى التعجب ، وهو المذكور في هذا الباب<sup>(٢)</sup> . وعليه وُضِعَ هذا [٢١٩] الباب . ولذلك قال صاحب « الكراسة » : « التعجب الذي يُؤَبِّ له في النحو لفظان »<sup>(٣)</sup> ؛ لِشُعْرِ بَأَن هُنَاكَ تعجباً لم يُؤَبِّ له ، بل ذكره مَقَرَّاً في أبواب ، على حسب ما يتبين .

الثاني : أن يُؤَتَى بحرفٍ دالٍّ على التعجب ، وذلك : اللام الجارة . ويوجد في باين ، في « باب القسم » ، و « باب النداء » ، فتقول : يَا لَئِيْذٍ ، على معنى التعجب ، قال امرؤ القيس :

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَغَارٍ الْقَتْلِ سُدَّ يَبْدُلُ<sup>(٤)</sup>

(١) الإيضاح ٨٩ ، والمقتصد ٣٧٣/١ ، وشرح المعكيري ٤٢٣/٢ .

(٢) الذي ذكره أبو علي هنا صيغتان : ما أفعله ، وأفعل به . وزاد المبرد صيغتين أخريين : أفعل الناس وأفعل منك ، وهما عنده مع ماقتيهما من بابٍ واحد . أما عند أبي علي فهما يجريان مجرى التعجب . انظر : الإيضاح ٨٩ ، ٩٣ ، والمقتضب ١٨٢/٤ ، وشرح المعكيري ٤٢٣/٢ ، ٤٤٢ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٨٨٩/٢ .

(٤) من الطويل ، من معلقته . يُروى : سُدَّتْ . مغار القتل : الحبل المحكم قُتِلَ . يذبل : جبل مشهور بنجد . والشاهد في « فيالِكَ » ، جاءت اللام للتعجب في باب النداء . والبيت في : الديوان ١٩ ، وشرح القصائد الطوال ٧٩ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٣٣/٢ ، ٨٨٩ ، وشرح الكافية ق ١ ، ٢/٢ ، ٦٩٩ ، ورصف المباني ٢٢٠ ، والمغني ٢٨٤/١ ، وشرح شواهد ٥٧٤/٢ ، ٥٧٥ ، وشرح آياته ٣٠١/٤ ، ٣٠٢ ، والعيني ٢٦٩/٤ ، والهمع ٦٧/٤ ، ٢٠٢ ، والخزانة ٢٦٩/٥ . واستشهد به في : البسيط ٩٢٨/٢ .

وَلَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ إِذَا أَرَدْتَ التَّعْجُبَ بِهَذِهِ اللَّامِ أَوْ بِأَلْفٍ<sup>(١)</sup> مِنْ آخِرِهِ . وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا ، وَلَا الْجُمُعُ بَيْنَهُمَا ، عَلَى حَسَبِ مَا يَتَبَيَّنُ فِي بَابِهِ<sup>(٢)</sup> ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وكذلك تقول في القسم : لِلَّهِ لَأَضْرِبَنَّكَ ، إِذَا<sup>(٣)</sup> كُنْتَ مُتَعَجِّباً مِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهُ . وأنشد سيبويه<sup>(٤)</sup> على هذا :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بُشْمُخِرٌ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسْ<sup>(٥)</sup>

(١) يريد أنك تقول متعجباً : يَا لَئِيْذٍ ، أَوْ : يَا زَيْدًا . فإذا وقفت على الذي بآخره ألف وقفت بالهاء . وعقد المؤلف في الملخص (١/٤٦٨ - ٤٧٠) فصلاً للمسألة . وانظر : الأشموني ١٦٦/٣ .

(٢) انظر : ١٥٣/٢ ( الحزائنية ) .

(٣) إذا إذا ( كذا ) مكررة في المخطوطة .

(٤) الكتاب ٤٩٧/٣ . واختلف في قائله : فنسبه السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي . وقال هارون : وهي أصح النسب . وقيل : أُمَيَّة بن أبي عائذ . ولم أجده في شعره . وقيل : مالك بن خالد الحناعي (ديوان الهذليين ٢/٣) . ونسب الشاهد لآخرين . ولعل سبب الخلاف أن البيت يروى بروايات متباينة ، في الصدر والعجز ، والقافية . انظر : ابن بري ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٥٤٤ ، وما خزنه محققه في حواشيه ، ومصادر ح التالفة .

(٥) من البسيط . يروى الصدر :

\* وَالْحُسْنُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ \*

كما يروى :

\* تَالَلَهُ لَا تُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ \*

كما يروى :

\* يَا نَمِي لَا يُعْجِزُ ... \*

ويروى : « ذُو حَيْدٍ » مكان « ذُو حَيْدٍ » . ونسب السيبوطي (شرح شواهد المغني ٥٧٤/٢) إلى أبي علي أنه رواه في الإيضاح بلفظ :

\* تَالَلَهُ لَا تُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ \*

ولعله وهم ، فما في الإيضاح ( باب القسم - ص ٢٦٤ ) :

وسيدكر هذا في «باب النداء»<sup>(١)</sup>، و«باب القسم»<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله .  
الثالث : أن يُدَلَّ عليه الاستعمال ، من غير أن تُغَيَّرَ له بُنْيَةُ ، ولا يُؤْتَى له بحرف ، وذلك نحو قولهم : لِلَّهِ دَرْكٌ ، وَلِلَّهِ أَبُوك . كما قال الأحنس بن شهاب التَّغْلِبِيُّ :

فِلِلَّهِ قَوْمٌ مِثْلُ قَوْمِي عِصَابَةٌ إِذَا اخْتَلَفَتْ عِنْدَ الْمُلُوكِ الْعَصَائِبُ<sup>(٣)</sup>

= تَاللَّهِ يَتَقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَلٍ جَوْنُ الشَّرَافِ رَبَّاعٍ بِئْتُهُ غَرْدٌ

يبقى ، أراد : لا يبقى ، حُلِيفٌ «لا» وهي مرادة . جِتْدٌ ، جمعٌ ، واحده : خَيْدَةٌ ، مثل : ضبيعة وضَيْعٌ ، وهو الثَّوَرُ . ويرى : خَيْدٌ ، مصدر «أحيد» . والمراد بـ «ذو حيد» : التيس الوحشي ، في قرنه انفثال . المشمخر : الجبل الشامخ . الظيان : باسمين البَرِّ . الآس : الريحان ، وهما مما ينبت في الجبال . والمعنى أن الأيام يفتنى على مرورها كل حي حتى الوعل المتحصن بشواقيح الجبال . وقال سيبويه : «وبعض العرب يقول في هذا المعنى - يريد التعجب - : لِلَّهِ ، فيجيء باللام ، ولا نجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب» .  
والبيت في : شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، والكتاب ٤٩٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٤/٢ ، والجل ٧١ ، وتحصيل عين الذهب ٥/٣ ، وإيضاح القيسي ٨١٢/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢/١٤٠ ، وابن يعيش ٩٨/٩ ، ٩٩ ، واللسان (حيد ، حنو ، ظمي) ، والمغني ٢٨٣/١ ، وشرح شواهد ١٩٥/١ ، والهمع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ . واستشهد به المؤلف بعد (٢٤٣/٢ - الحمزاوية) ، كما استشهد به في : البسيط (٦٧٢/٢ ، ٩٢٠ ، ٩٢١) ، وقال في (٩٢١) : «رواه سيبويه باللام . وهو أحسن ، لأن الموضع موضع تعجب ، واللام لا تكون إلا في التعجب . وأما التاء فتكون للتعجب ولغير التعجب» .

(١) انظر : ١٥٢/٢ (الحمزاوية) .

(٢) انظر : ٢٤٣/٢ (الحمزاوية) .

(٣) من الطويل . يروى : مثل ، بالرفع والنصب . «سوق» مكان «عصابة» «اجتمعت» ، «حفلت» مكان «اختلفت» . عصابة : جماعة ، والجمع : عصابات وعصابات . سوق : الناس . يمدح قومه ويتعجب من قدرهم ومآثرهم التي يُحْكِي عنها في مجالس الملوك . والشاهد تَيَّنَ . والبيت في : المفصليات ٢٠٧ ، وشرحها لابن الأثير ٤٢٠ ، وللتبريزي ٥٠٤ ، والحماسة ٣٧٦/١ ، وشرحها للرموزي ٧٢٨/٢ ، وللأعلم ١٥٢/١ ، وللتبريزي ١٢٦/٢ ، وشعر تغلب في الجاهلية ١٢٥ .

فهذه قد دَخَلَهَا التَّعْجُبُ ، ولم يُدَلَّ عليه بشيء مما ذكرته .

وقد يدخل التَّعْجُبُ في الاستفهام ، فتقول : أَيُّ رجل زيد؟ وأيُّ رجل أنت؟ ويكون فيه معنى التعجب . وهذا كله مفهوم من حال المتكلم . ومن هذا قولهم : زيد لا يَضِيرُكَ<sup>(١)</sup> عليه رَجُلٌ ، يريدون بذلك تعظيم «زيد» ، أي لا يزيد عليه رجلٌ في خصاله .

وإذا نظرت إلى التعجب وجدته داخلا في كثير من كلامهم ، ولم يُدَلَّ عليه بتغيير فيه ، ولا بحرف ، لكن اكتفي فيه بحال المتكلم . والله أعلم .

## فصل

قال : «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَإِنَّ «ما» في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداء»<sup>(٢)</sup> .

حكى سيبويه عن الخليل أن «ما» هنا بمنزلة «شيء» ، وأن التمثيل : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> .

واعترض أبو الحسين بن الطراوة هذا ، فقال : إن هذا الكلام وهو : ما أحسن زيدا ، لا يقال إلا في التعجب ، وإن «شيء أحسن زيدا» لا يقال في التعجب ، فكيف يُقَدَّرُ الشيء بما ليس في معناه ، بل المفهوم منهما مختلف<sup>(٤)</sup> ؟

(١) في اللسان (ضير) : «ابن الأعرابي : هذا رجل ما يضيرك عليك بحقًا مثله للشعر ، أي ما يزيدك على قوله الشعر» (كذا) .

(٢) الإيضاح ٨٩ ، والمقتصد ٣٧٣/١ .

(٣) سيبويه (٧٢/١) : «وعم الخليل أنه - أي ما أحسن عبد الله - بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ، ولم يُكَلِّمْ به» .

(٤) ليس الاعتراض في «الإفصاح» ، ولعله في «المقدمات» .



وهذا اعتراض وردّ من لا يفهم مقصود كلامهم ، فإنّ الخليل إنما أراد أن « ما أحسن زيدًا » في تقدير : شيء أحسن زيدًا ، الذي يُقال على التعجب ، وإن كان لم يُنطق به ، لا أنه في تقدير « شيء أحسن زيدًا » المنطوق به ، فلو قال الخليل : إنه في تقدير هذا المنطوق به ، لكان الاعتراض صحيحًا . وإنما قال : « وهذا تمثيل لا يُتكلّم به »<sup>(١)</sup> ، فلا يرُدّ عليه الاعتراض بوجه . وكأنّ العرب قالت : شيء أحسن زيدًا ، على وجهين :

أحدهما : على التعجب .

والآخر : على غير معنى التعجب .

فأما الذي على معنى التعجب ، فلم يُلفظ به ، وجعلت العرب مكان « شيء » « ما » ، فقالت : ما أحسن زيدًا .

والذي على غير معنى [٢٢٠] التعجب نُطق به ، ولم يُجعل مكانه شيء . ونظائر هذا في الصنعة كثيرة ، وهو<sup>(٢)</sup> يَمُنُّ لا يُنكر نظائر هذا ، فكيف أنكر هذا ؟ ألا ترى أن « مذاكير » جمع شيء لم يُنطق<sup>(٣)</sup> به ، واستغني عنه بـ « ذكر » ، و [ ... ]<sup>(٤)</sup> مفرد هذا لو نطق به لكان : مذاكرًا . وكذلك « يذر » ، ولم يقولوا : « وذر » ، استغنوا عنه بـ « ترك » ، وأنت تعلم بالضرورة أن « يذر » إنما جاء على « وذر » ، وإن كان لم يُنطق به . وكذلك « ليال » جاء جمعًا

(١) انظر : ح ٣ من ص السالفة .

(٢) أي ابن الطراوة .

(٣) سيبويه (٢٣/٤) : « كما قالوا : مذاكير ، ولم يقولوا : يذكّر ، ولا يذكّر » .

(٤) كلمة مضمومة لم أتبيّها . والكلام مستقيم بدونها .

لـ « ليلة »<sup>(١)</sup> ، ولم يُنطق بها ؛ استغنوا عنها بـ « ليلة » . ولم يقولوا « ليالي » ؛ استغنوا عنها بـ « ليال » ، وكأنهم قالوا : ليلة وليالي وليلة وليالي ، واستغنوا بـ « ليلة » عن « ليلة » ، واستغنوا بـ « ليال » عن « ليالي »<sup>(٢)</sup> .

وكيف يُنكر أن يكون « ما أحسن زيدًا » في تقدير شيء لم ينطق به ولا استعمل ، لكنه عليه خروج ، وهو يقول : إن « خاف » أصله « خَوْف » . وكذلك « هاب » أصله « هَيْب » ، وكذلك يقول في « مختار » أصله : « مختير » إن كان اسم فاعل ، و « مختير » إن كان اسم مفعول . وهذه كلها لم يُنطق بها ، وهو مع ذلك يدّعي أن هذه المستعملات جرت عليها بعد ما قدّرت في الذهن ، وإن كانت لم تُستعمل في النطق . فكذلك : « شيء أحسن زيدًا » ، الذي يقال على معنى التعجب قدّر في الذهن ، ثم جعلت مكان « شيء » : « ما » ، فنُطق بها ، ولم يُنطق بـ « شيء » ، وكأنهم عدّلوا عن « شيء » إلى

(١) « فعالي » من أبنية جموع الكثرة ، وهو يعني عن « فعالي » جوارًا في فُعَلَى وفُعَلَى وفُعَلَى ، وفي عذراء ومهري . ويلزم في ما لا يجوز فيه « فعالي » ، وفي ما محذوف أول زائدته . وشذ « فعالي » في غير ما ذكر . ومنه : ليلة وليالي ، وأهل وأهالي ، وعشرين وعشاري ، وككة - وهي البيضة - وكياكي . ( انظر : الهمع ١٠٧/٦ ، ١٠٨ ) . وفي اللسان ( ليل ) : وضدّ اليوم : ليلة ، وجمعها : ليال ، وكان الواحدة « ليلة » في الأصل ، يدل على ذلك جمعهم إياها : الليالي ، وتصغيرهم إياها : لَيْلَة . والجمع « ليال » على غير قياس ، توهموا واحدته « ليلة » ، وتصغيرها ليلية ، شذ التحقير ، كما شذ التكسير . هذا مذهب سيبويه . وحكى الكسائي : لَيْالٍ ، جمع « ليلة » . وهو شاذ . اهـ بتصرف .

(٢) عقد أبو علي في التكملة (٤٤٩) بابًا لما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذكر من ذلك : باطل وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض ، ورهط وأراهط ، وليلة وليالي ، وأهل وأهال . ويدخل هذا في الاستغناء بالشيء عن الشيء الذي عقد له ابن جني في الخصائص (٢٢٦/١) وما بعدها) بابًا ، وهو باب واسع . وانظر : الأشباه والنظائر ١١٣/١ - ١١٨ .

« ما » ؛ لأن « ما » أَتَتْهُمُ من « شيء » ؛ لمكان البناء الذي في « ما » ، والتعجب موضع إبهام ؛ لأنَّ التعجب انفعال في النفس ؛ لما يَرِدُ عليها ، مما هو خارج عن نظائره ، وعن المعتاد منه <sup>(١)</sup> .

وكان الأصل في « ما أحسن زيداً » : حَسَنَ زيدٌ جداً . فلمَّا دخل هذا الكلام معنى التعجب ، نقلوا الفعل إلى « أحسن » ، ونصبوا « زيداً » ؛ لأنَّ هذه الهمزة هي الهمزة التي في مثل قولك : أدخل زيدٌ عمراً الدار <sup>(٢)</sup> ، يصير الفاعل معها مفعولاً ، وصار في « أحسن » ضمير يعود إلى « ما » ، وكأنهم لمَّا أرادوا الانتقال إلى « أفعِلْ » لحظوا فيه معنى « شيء أحسن زيداً » ، وجعلوا مكان « شيء » « ما » ، على حسب ما يَبَيِّنُ لك .

ثم قال : « وَلَا صِلَةَ لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » <sup>(٣)</sup> .

هذا مذهب سيبويه والخليل <sup>(٤)</sup> - رحمهما الله - أن « ما » هنا اسم تامٌ بغير

(١) عَرَفَ العكبري معنى التعجب بأنه : « استغلام الشيء لخروجه عن نظائره وخفاء سببه . ولهذا قالوا : إذا ظهر السبب بطل العجب » . ( شرح الإيضاح ٤٢٣/٢ ) . وقال ابن السراج : « والتعجب كله إنما هو مما لا يُعرف سببه ، فأما ما عُرِفَ سببه ، فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه ، فكلما أبهم السبب كان أفخم ، وفي النفوس أعظم » . انظر : الأصول ١٠٢/١ .

(٢) يريد أنها همزة التعدية ، أو النقل .

(٣) الإيضاح ٨٨ ، والمقتصد ٣٧٣/١ . والضمير في « لها » يعود إلى « ما » في « ما أحسن زيداً » .

(٤) الكتاب ٧٢/١ . وهو مذهب جمهور البصريين باستثناء الأخفش . وقال أبو علي في التعليقة (١/١٠٩) : « وإنما كانت « ما » اسماً بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها التخصيص والإشارة إلى واحد بعينه . فأما إذا أُريدَ بها الإبهام لم توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء ، لمَّا لم تُرد بالموضعين التخصيص ، وكذلك المتعجب منه مبهمٌ غير مخصص » . وَصَحَّحَ ابن مالك هذا المذهب « لأن قصد المتعجب الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جليٌّ ، وسبب الاختصاص بها خفي » ، فاستحققت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تُفتَحَ بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام =

صلة ولا صفة .

وقال أبو الحسن : « ما » في التعجب بمنزلة « الذي » ، والجملة التي بعدها صلُّها ، والخبرٌ محذوفٌ لا يظهر ، وتقديره : الذي أحسن زيداً شيءٌ عظيم <sup>(١)</sup> .  
والثَّزِمُ الحذفُ هنا ، كما الثَّزِمُ حذفُ الخبر في القسم ، نحو قوله - سبحانه - : ﴿ لَعَنَّاكَ إِنَّهُمْ لَكَايُومُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والتقدير : يميني أو قسمي .  
وهذا خبرٌ لا يظهر .

وكذلك الخبر في « لولا » نحو : لولا زيدٌ لأكرمْتُك ، التقدير ، لولا زيد حاضر لأكرمْتُك . وقد مضى الكلام في هذا <sup>(٣)</sup> ، وأن الخبر قد جاء محذوفاً لا يُشْتَقَلُّ إظهاره ، فكذلك - عند أبي الحسن - الخبرُ هنا محذوفٌ لم يُشْتَقَلَّ إظهاره <sup>(٤)</sup> .

= مثلاً يفهم ... ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة ، كما لم يمتنع الابتداء بـ « من » و « ما » الشرطيتين والاستفهاميتين . انظر : المقتضب ١٧٥/٤ ، والأصول ٩٩/١ ، وشرح العكبري ٣٢٥ ، والبغداديات ٢٥٥ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ ، وشرح التسهيل ٣١/٣ ، والارتشاف ٣٣/٣ .

(١) لأبي الحسن ثلاثة أقوال في « ما » هذه : نكرة تامة كالبصريين ، وموصوفة ، وموصولة . والأخير القول الأشهر . وَصَفَّ ابن مالك القول بموصوليتها بمخالفة النظائر من ثلاثة أوجه : تقدُّم الإبهام وتأخير الإبهام ، والتزام حذف الخبر دون شيء يسدُّ مَتَدَّهُ ، وبطلان الإبهام إذا قيل إن الخبر معلوم وخروجه عن شرط صحة حذف الخبر إذا كان مجهولاً . ( شرح التسهيل ٣١/٣ ، ٣٢ ) . كما ضَعَفَهُ أبو علي عن طريق الشَّيْر والتقسيم ، فاستدلَّ على كونها غير موصوفة ببطلان كون ما بعدها صفة أو صلة أو خبراً . ( البغداديات ٢٥٥ ) . وانظر : شرح العكبري ٤٢٥/٢ . ولم يذكر المؤلف قولاً ثالثاً في « ما » في باب التعجب ، وهو أنها استفهامية ، وهو قول الكوفيين . ونسب أبو حيان إلى الفراء وابن درستويه أنها استفهامية دخلها معنى التعجب . ( الارتشاف ٣٣/٣ ) . وأبطل ابن مالك كونها استفهامية .

(٢) الحجر ٧٢ .

(٣) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٤) هناك فرق بين الموضعين ، فالخبر الملتزم الحذف في باب القسم وبعد « لولا » سد مسدده شيء =



وَحَمَلَهُ عَلَى هَذَا، وَالخُرُوجِ عَنِ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا كَلَامًا مَفْهُومًا مِنْهُ التَّعَجُّبُ، غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى غَيْرِهِ = أَنَّ «مَا» لَمْ تَوْجَدْ [٢٢١] إِذَا كَانَتْ اسْمًا إِلَّا مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً، إِلَّا فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، فَإِنَّهَا فِيهِمَا اسْمٌ تَامٌّ بِغَيْرِ صِلَةٍ وَلَا صِفَةٍ، وَالتَّعَجُّبُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا بِاسْتِفْهَامٍ، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ صِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُولَةَ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الْمَوْصُوفَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى فِيهَا أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَتُهَا، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لَا يَظْهَرُ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

فَأَجَابَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(١)</sup> - وَبِهِ انْفَصَلَ سَيَبُوه <sup>(٢)</sup> - فَقَالَ: قَدْ جَاءَتْ «مَا» اسْمًا تَامًّا بِغَيْرِ صِلَةٍ وَلَا صِفَةٍ فِي غَيْرِ الْبَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿فَنِعْمَتًا هِيَ﴾ <sup>(٣)</sup>، فَكَمَا جَاءَتْ هُنَا بِغَيْرِ صِفَةٍ وَلَا صِلَةٍ، وَلَيْسَتْ بِاسْتِفْهَامٍ وَلَا شَرْطٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ تَعْظِيمٍ، تَجِيءُ فِي التَّعَجُّبِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي التَّعَجُّبِ تَعْظِيمَ الْأَمْرِ، وَالْإِبْهَامُ يَكُونُ مَعَ التَّعْظِيمِ، فَكَأَنَّ الْإِبْهَامَ يَحْمِلُ عَلَى أَنْ تَكُونَ «مَا» بِغَيْرِ صِفَةٍ وَلَا صِلَةٍ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ

= حَصَلَتْ بِهِ اسْتِطَالَةٌ، وَهُوَ جَوَابُ الْقِسْمِ وَالشَّرْطِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ الْخَبَرُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ، مِمَّا يَجْعَلُهُ فِي حُكْمِ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ. انْظُرْ: شَرْحَ التَّسْهِيلِ ٣/ ٣١، ٣٢.

(١) قَالَ: «فَإِنَّ «مَا» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَا صِلَةَ لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا لَمْ تَوْصَلْ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعْمًا هِيَ﴾، فَكَمَا أَنَّ «مَا» فِي هَذِهِ آيَةٍ لَا صِلَةَ لَهَا، وَهِيَ وَحْدَهَا اسْمٌ، كَذَلِكَ فِي التَّعَجُّبِ لَا صِلَةَ لَهَا». الْإِبْضَاحُ ٨٩، ٩٠.

(٢) يَدُورُ لِي أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِعْتِرَاضِيَّةٌ، وَالضَّمِيرُ فِي «فَقَالَ» بَعْدَهَا عَائِدٌ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وَالْمَقُولُ قَرِيبٌ مِنْ عِبَارَةِ الْإِبْضَاحِ. وَلَمْ أَجِدْ فِي الْكِتَابِ الْإِنْفَصَالَ بِالنَّمَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَلَكِنْ سَيَبُوه قَالَ (٧٣/١): «وَنَظِيرُ جَعْلِهِمْ «مَا» وَحْدَهَا اسْمًا قَوْلُ الْعَرَبِ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ، أَيْ مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعُ، فَجَعَلَ «مَا» وَحْدَهَا اسْمًا. وَمِثْلُ ذَلِكَ: غَسَلَهُ غَسْلًا نَعِيمًا، أَيْ نَعَمَ الْغَسْلُ».

(٣) الْبَقَرَةُ ٢٧١. وَسَلَفَ أَنْ اسْتَشْهَدَ بِهَا (ص ٧٠٨).

كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْضِعُ إِبْهَامٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## فصل

قال: «وَقَوْلُكَ «أَحْسَنَ» فِعْلٌ مَاضٍ» <sup>(١)</sup>.

اختلف البصريون والكوفيون في «أفعل» الواقعة بعد «ما» التي للتعجب <sup>(٢)</sup>:

فذهب البصريون إلى أنها فعل <sup>(٣)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم <sup>(٤)</sup>، واستدلوا بالتصغير، وتَصْصِيحُ مَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ <sup>(٥)</sup>، نحو: مَا أَقُولُهُ، وَمَا أَتَيْتُهُ، فَإِنَّ «أفعل» مِنَ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ لَا

(١) الْإِبْضَاحُ ٩١، وَالْمُقْتَصِدُ (٣٧٣/١): «أَعْلَمُ» فِعْلٌ مَاضٍ.

(٢) عَرَضَ الْمَوْلَفُ لِلْخِلَافِ مَرَّةً أُخْرَى بَعْدَ (٣٧٣/٥ - ٣٧٧). وَخَصَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ هَذَا الْخِلَافَ بِمَجْلِسِهِ التَّاسِعِ وَالْخَمْسِينَ مِنْ أَمَالِيهِ (٣٨١/٢ - ٤٠٢). وَعَقَدَ الْأَنْبَارِيُّ لَهُ مَسْأَلَةً (رَقْمُ ١٥) فِي الْإِنْصَافِ (١٢٦/١ - ١٤٨). وَكَذَا فَعَلَ الْعَكْبَرِيُّ فِي التَّبْيِينِ (٢٨٥ - ٢٩١)، وَعَقَدَ أَيْضًا فَصَلًّا فِي الْبَابِ (١٩٧/١ - ١٩٩). وَانْظُرْ أَيْضًا: الْكِتَابُ ١/ ٧٢، وَالْمُقْتَضَبُ ٤/ ١٧٣، وَالْأَصُولُ ١/ ٩٨، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١١٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٧/ ١٤٣. وَإِنَّمَا قَالَ الْمَوْلَفُ: «أَفْعَلُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ «مَا» الَّتِي لِلتَّعَجُّبِ» لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي فِعْلِيَّةِ «أَفْعَلُ بِهِ».

وَانْظُرْ: الْإِرْتِشَافُ ٣/ ٣٤.

(٣) ابْنُ الشَّجَرِيِّ: «أَجْمَعَ النُّحَوِيُّونَ الْبَصَرِيُّونَ: لِلتَّقْدِمُونَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ... عَلَى أَنَّ «أَفْعَلُ» فِي التَّعَجُّبِ مِنْ نَحْوِ «مَا أَكْرَمَ عَبْدُ اللَّهِ» فِعْلٌ. وَتَابِعَهُمْ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْكَسَائِيُّ». وَبِهِ قَالَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ هِشَامُ أَيْضًا. انْظُرْ: الْإِنْصَافُ ١/ ١٢٩، وَالْأَمَالِيُّ ٢/ ٣٨١، وَالتَّبْيِينُ ٢٨٥، وَابْنُ يَعِيشَ ٧/ ١٤٣.

(٤) نَصَّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْفَرَاءِ، وَتَابِعَهُ فِيهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ. وَنَسَبَهُ الْأَنْبَارِيُّ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، وَلَمْ يَخْصُصْ. وَكَذَا فَعَلَ الْعَكْبَرِيُّ. وَوَافَقَ الْكُوفِيُّونَ الْأَخْفَشُ. انْظُرْ مَصَادِرُ ح ٢، ٣.

(٥) ثَمَّةُ حَجَّجَ أُخْرَى لَمْ يَذْكُرْهَا الْمَوْلَفُ، وَهِيَ: أَنَّ «أَفْعَلُ» التَّعَجُّبِ جَامِدٌ، وَالْفِعْلُ بَابُهُ التَّصْرِيفُ، فَالْجَمُودُ مَبَايِنٌ لِلْفِعْلِيَّةِ، فَاسْتَحَقَّ بِمُخَالَفَتِهِ الْأَفْعَالُ - إِلَّا مَا شَدَّ مِنْهَا - أَنْ يُلْحَقَ بِالْأَسْمَاءِ، وَأَنَّ الضَّمَاثِرَ لَا تَلْحَقُهُ، وَلَا تَاءُ التَّانِيثِ. وَانْظُرْ حَجَّجَ الْبَصَرِيِّينَ وَرَدُّوهُمْ عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي مَصَادِرِ الْحَوَاشِي السَّالِفَةِ.

يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً: فإن كان فعلاً أُعِلَّ، فتقول: أقام زيد عمراً، وأباع زيد الثوب، أي عَرَضَهُ للبيع، وكان الأصل: أَقَوَمَ وَأَتَبَّعَ لكنه اُعْتَلَّ، فتُثِقِلت حركة العين إلى الفاء، وانقلبت العين ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ، فقالوا: أقام وأباع. وكذلك الحُكْمُ في كلِّ فعل معتلُّ العين إذا قيل لك: ابنِ منه فعلاً على وزن «أَفْعَلْ». فإن قيل لك: ابنِ منه اسماً على وزن «أَفْعَلْ»، فإنه يَصِيحُ، قالوا: أسود وأبيض، فيصيحُ؛ لِيُفَرِّقَ بين الاسم والفعل. والعرب في التعجب صَحَّحَتْ «أَفْعَلْ» ولم تُعَلِّه، فقالوا: ما أَقَوْلُهُ، وما أَتَّبِعُهُ<sup>(١)</sup>. وقالوا: ما أُحْيِيَنَّ زَيْدًا! قال<sup>(٢)</sup>:

يَا مَ أُمَيْلِحْ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هُلُولَيَا كُنَّ الضَّالِّ السَّمِيرِ<sup>(٣)</sup>

(١) حُشِنَ ذلك فيه أنه أشبه الاسم في الجمود، على أن صحة الواو والياء ليست مقصورة على الاسم، فقد قالوا: استحوذ، واستنوق الجمل، واستنيس الشاة، كما أن التصحيح جاء في الفعل المتصرف على غير سبيل الشذوذ، نحو: عور وحول وصيد، حملاً على: اعور واحول واصيد. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٢، ٣٩٣، والتبيين ٢٩٠، ٢٩١.

(٢) في نسبة البيت خلافٌ كبير، نُسِبَ إلى: المجنون، والعرجي، وذو الرمة، والحسين بن عبد الله، وبدوي اسمه كاهل الثقفي. انظر: مصادر ح التالية.

(٣) من البسيط. غزلان، جمع غزال: ولد الظبية، والمراد: النساء الحسنات. مَدَنَ الظبي: استغنى عن أمه. الضال: السدر البري، وأحدته: ضالة. الشمر: شجر الطلح، وأحدته: سثرة. والشاهد: تصغير «أفعل» التعجب. كما يستشهد به على تصغير اسم الإشارة، والتصغير لا يدخل المبهمات. وعَلَّقَ ابن مالك على البيت: «وهو في غاية الشذوذ، فلا يُقاس عليه.. لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يوصف فلا يصغر». ونقل عن ابن كيسان أنه أجاز أطراد تصغير «أفعل»، قال: «ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير «أفعل». وَصَغَفَ رأيَه في ذلك يَتَن، وخلافه متعين».

والبيت في: ديوان مجنون ليلي ١٣٠، وديوان العرجي ١٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٨٣، وأسرار العربية ١١٥، والإنصاف ١/١٢٧، والتبيين ٢٩٠، وابن يعيش ٥/١٣٥، وغاية =

فَدَلَّ ذلك على أن «أفعل» هنا اسم<sup>(١)</sup>.

انفصل البصريون عن هذا، فقالوا: «أفعل» هذه، وإن كانت فعلاً، فقد أشبهت «أفعل»<sup>(٢)</sup> من ثلاثة أوجه:

أحدها: اللفظ واحد. الثاني: أن كُلَّ واحدٍ منهما يُراد به التعظيم والتفضيل. الثالث: أن الأحكام واحدة؛ ألا ترى أن «أفعل» التي للتعجب لا تتصرف، فلا يختلف بناؤها للزمان. وكذلك أفعل من قولك: «أفعل من» لا يختلف بناؤه للزمان. وكلُّ واحدٍ منهما قد تحمَّلَ ضميراً لا يَظْهَرُ. فلما وقع الشُّبُه بينهما من هذه الأوجه الثلاثة جريا مَجْرَى واحدًا في التصغير والتصحيح.

ومثل هذا لا يُنْكَرُ في هذه الصنعة، أن يجري الشيءُ مَجْرَى الشيء إذا أشبهه؛ ألا ترى أن الاسم مُنْعِ الحفض والتنوين؛ لشبهه بالفعل. وكذلك الفعلُ المضارع [٢٢٢] أعرب؛ لشبهه بالاسم. وهذا كثير.

= الأمل ٣٢٠، ٥٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٣، ٥٨٣، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/٣٦، وشرح التسهيل ٣/٤٠، والمغني ٢/٨٩٤، وشرح شواهد ٢/٩٦٢، وشرح أبياته ٨/٧٢٢، والعيني ١/٤١٦، ٣/٦٤٣، والأشموقي ٣/١٨، ٢٦، والهمع ١/٢٦١، ٢٦٣ ٥٤/٥٤ و٦/١٥١، والخزانة ١/٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٢٣٧ و٥/٢٣٣.

(١) زُذَّت هذه الحجة بأن التصغير حصل للشبه بـ «أفعل مِن» وليس الشبه بمخرج الشيء عن أصله، وبأن التصغير دخله لفظاً فقط، أما في المعنى فهو متوجّه إلى المصدر الذي دَلَّ عليه الفعل بلفظه. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) «أفعل» التفضيل، وهي اسم. وذكر المؤلف بعد (٢٧٤/٥) ستة أوجه شُبِه، لا تخرج عما هنا، لكنه زاد ثمة أن كل واحدٍ منهما لا يرفع الظاهر. وهذا يَتَن فيهما، إلا في أفعل التفضيل في مسألة الكحل.



ومما يُقَوَّى ما ذهب إليه البصريون أنهم قالوا: لَقَضُوا الرجل<sup>(١)</sup>، وفَعَلَ - بضم العين - لا يُستعمل في الفعل مما لأمه<sup>(٢)</sup> ياء، لكنه استعمل هنا؛ لأنه تعجَّب، والتعجَّب يَجْري الفعل فيه مَجْزَى الاسم، فقالوا لذلك: لَقَضُوا الرجل. وإن كان فعلاً، بلا خلاف؛ لأنه شبيهة بالاسم، فكذلك «ما أفعله» يُصَحِّح وَيُصَغِّر؛ لأن فيه تعجباً، فيجري مجرى الاسم. والله أعلم.

فيقال لهم: وما الذي حملكم على أن تقولوا: إنه فعل، حتى احتججتم إلى الانفصال عن التصغير والتصحيح، بما ذكرتم من الشبه. ولو قلتم: إن «أفعل» هنا اسم حقيقة - كما قال الكوفيون - لم يلزمكم اعتراض، فتفصلوا عنه بالشبه الذي ذكرتم؟

الجواب: أن «أفعل» التي للتعجب إذا قيل فيها: إنها اسم، لم يكن معنا ما ينصب الاسم الذي بعدها؛ لأن الأسماء التي تعمل عمل الفعل مضبوطة، فلا ينبغي أن يُزاد عليها إلا بدليل؛ لا يقبل التأويل، فينصب ما بعدها، قيل<sup>(٣)</sup> فيها: إنها فعل، ثم انفصل عن التصحيح والتصغير بما ذكرته، وأتيت له

(١) باب «فَعَلَ يَفْعُل» بضم العين فيهما لا يجي من الأجوف اليائي قياساً، ولا من الناقص اليائي قياساً كذلك. وقد شمع من الأول: هَيَّو الرجل، أي صار ذا هيئة. وسمع من الثاني: هَيَّو الرجل، أي صار بهيئاً، ونَهَو، من النَّهْيَةِ، وهي العقل. وإنما يقاس هذا الباب من الناقص اليائي بالتحويل من الأبواب الأخرى لدلالته على المدح أو الذم أو التعجب، وحينئذ تَقَلَّب الياء واوًا لضم ما قبلها، نحو: قَضُو الرجل، تمدحه بإجادة القضاء والعدالة، أو تعجب من ذلك منه. انظر: كلام المؤلف في: ٢٥٧/٥ - ٢٥٩، والمئصف ٣٠٧/١، والممتع ٥١٩/٢ - ٥٢٢.

(٢) في المخطوطة: «عينه». وهو سهو، بدليل المثال المذكور.

(٣) كذا في المخطوطة. والعبارة قلقة. ولعل كلمة سقطت مثل «ولذلك». ولو قلنا: ولذلك قيل فيها: إنها فعل.. إلخ استقامت.

بالنظير. والله أعلم.

ولعل<sup>(١)</sup> الكوفيون يريدون بقولهم: إن «أفعل» في التعجب اسم، أنها جارية في الأحكام مَجْزَى الأسماء. فإن أرادوا هذا، فكلأهم صحيح، ولا خلاف بينهم وبين البصريين. وإن أرادوا أنها اسم حقيقة، فَيَبْطُل بما تقدَّم. ثم قال: «وفيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ»<sup>(٢)</sup>.

لا بُدَّ من ضمير؛ لأن الجملة كُلُّهَا خَبَرٌ عن المبتدأ. والجملة إذا وقعت خبراً، فلا بُدَّ من ضمير يعود إلى المبتدأ.

ثم قال: «وَذَلِكَ الضَّمِيرُ يَرْتَفِعُ بِأَنَّهُ فاعِلٌ»<sup>(٣)</sup>.

الظاهر أن هذا الكلام لا يحتاج إليه؛ لأن كُلَّ ضمير مستتر في فعل، فلا بُدَّ أن يكون فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله، [و]<sup>(٤)</sup> ليس هذا من قبيل الفعل المَبْتَنِي للمفعول، فلم يَبْقَ إلا أن يكون فاعلاً.

الجواب: أن النحويين اختلفوا في الفاعل حقيقة، بعدما اتفقوا على أن الضمير هو الفاعل في اللفظ:

فذهب أبو القاسم الزجاجي وغيره إلى أن الفاعل في الحقيقة هو «زيد»،

(١) أرى أنه لا مكان لقوله: «لعل» هنا، فالكوفيون يرون أنها اسم حقيقي. وإلا لما حدث الخلاف مع البصريين، إذ البصريون أنفسهم يرون أنه فعل أشبه الأسماء وجرى مجراه في أشياء. انظر: ص ٧١٩، واللباب ١/١٩٨.

(٢) الإيضاح ٩١، والمقتصد ٣٧٣/١.

(٣) الإيضاح (٩١)، والمقتصد (٣٧٣/١): وذلك الضمير رفع بأنه فاعل.

(٤) زيادة. ولعل هذه الواو سقطت من النسخ.

وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » : زَيْدٌ حَسَنٌ جَدًّا<sup>(١)</sup> . وَلَمَّا انْتَصَبَ « زَيْدٌ » ؛ لِمَكَانِ الْهَمْزَةِ الَّتِي يَصِيرُ الْفَاعِلُ مَعَهَا مَفْعُولًا ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ بِلا فاعِلٍ ، فَأَضْمَرُوا فِيهِ ضَمِيرًا اسْتَعْلَمَ بِهِ ، فَاحْتَاجَ الضَّمِيرُ إِلَى مَا يَعُودُ إِلَيْهِ ، فَأَتَوْا بِـ « شَيْءٍ » ، ثُمَّ انْتَقَلُوا عَنْهُ إِلَى « مَا » ؛ لِمَكَانِ الْإِبْهَامِ ، فَقَالُوا : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا .

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ - وَهُوَ ظَاهِرُ<sup>(٢)</sup> كَلَامِ الْخَلِيلِ وَسِيبُوه - [إِلَى]<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْفَاعِلَ حَقِيقَةً ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى « مَا » ، وَأَنَّ الْمَعْنَى : شَيْءٌ عَظِيمٌ أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَيْ جَعَلَهُ حَسَنًا ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ بِذَاتِهِ حَسَنًا ، إِلَّا بِصِفَةِ كَانَتْ فِيهِ ؛ لِعَظَمَتِهَا نَبَأَ الْخَاطِرُ عَنْ إِدْرَاكِهَا ، فَوَقَعَ لِدَلِّكَ التَّعَجُّبِ . وَهَذَا عِنْدِي هُوَ الْبَيِّنُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
ثُمَّ قَالَ : « وَهَلْ هِيَ الْهَمْزَةُ الَّتِي فِي « أَحْسَنَ » هِيَ الْهَمْزَةُ الَّتِي تَدْخُلُ فَتَنْقُلُ »<sup>(٤)</sup> .

إِنَّمَا قَالَ هَذَا ؛ لِأَنَّ « أَفْعَلَ » تَأْتِي [٢٢٣] عَلَى أَوْجُهٍ :

مِنْهَا مَا تَكُونُ فِيهِ مُتَعَدِّيةً ، وَتَكُونُ الْهَمْزَةُ فِيهِ تَنْقُلُ الْفِعْلَ مِنْ غَيْرِ التَّعَدِّيِّ إِلَى التَّعَدِّيِّ بِمَنْزِلَةِ « خَرَجَ زَيْدٌ » ، وَ« أَخْرَجْتَ زَيْدًا » ، وَ« دَخَلَ زَيْدٌ » ، وَ« أَدَخَلْتَ زَيْدًا » ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(١) الزَّجَاجِيُّ : « تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْهَمْزَةَ ، وَتَنْقُلُهُ مِنْ فَاعِلِهِ ، وَتَجْعَلُهُ مَفْعُولًا فِي الْفِعْلِ ، وَتَجْعَلُ الْفِعْلَ عَلَى « أَفْعَلَ » ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا ، وَمَا أَظْرَفَ عَمْرًا وَأَجْهَلَ بَكْرًا ، فَاْلْمَفْعُولُ بِهِ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَيْ : زَيْدٌ حَسَنٌ جَدًّا ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . الْجَمَلُ ١٠٠ .  
(٢) أَرَى أَنَّ قَوْلَ الْمُؤَلِّفِ « ظَاهِرٌ » لَيْسَ دَقِيقًا ، فَكَلَامُ سِيبُوه صَرِيحٌ ، قَالَ (١/٧٢) : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ ، زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ ، وَدَخَلَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ . وَهَذَا تَمَثِيلٌ لَمْ يُكَلِّمْ بِهِ » .

(٣) زِيَادَةُ مَنِي .

(٤) تَمَّةٌ عِبَارَتُهُ : « الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ التَّعَدِّيِّ إِلَى التَّعَدِّيِّ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ » . الْإِبْضَاحُ ٩١ ، وَالْمَقْتَصِدُ ١/٣٧٣ .

وَمِنْهَا مَا لَا تَكُونُ فِيهِ مُتَعَدِّيةً ، فَتَبْقَى عَلَى ذَلِكَ .

## فصل

قَالَ : « وَاللَّفْظُ الْآخَرُ مِنْ لَفْظِي التَّعَجُّبِ ، نَحْوُ : أَكْرَمَ بَرْزِيدٌ »<sup>(١)</sup> .

أَعْلَمُ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا ، كَمَا اخْتَلَفُوا فِي « أَفْعَلَ »<sup>(٢)</sup> : فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا : « أَحْسَنَ زَيْدٌ » ، أَيْ صَارَ ذَا حَسَنٍ ، كَمَا تَقُولُ : أَثْرَى الرَّجُلَ ، إِذَا كَانَ غَنِيًّا<sup>(٣)</sup> . فَلَمَّا دَخَلَ الْكَلَامُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ غَيَّرُوا الْبَيْتَةَ إِلَى « أَفْعَلَ » ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ ، فَقَالُوا : « أَحْسِنَ زَيْدٌ » ، فَقَبَّحَ الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْبَيْتَةَ بَنِيَّةُ الْأَمْرِ ، وَبَنِيَّةُ الْأَمْرِ لَا تَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، فَأَدَخَلُوا الْبَاءَ الزَّائِدَةَ<sup>(٤)</sup> ، وَأَلَزَمُوهَا ؛ لِيَزُولَ قُبْحُ الْفِعْلِ ، فَقَالُوا : أَحْسِنَ بَرْزِيدٌ ، وَدَخَلَتْ الْبَاءُ هُنَا

(١) الْإِبْضَاحُ (٩١) ، وَالْمَقْتَصِدُ (١/٣٧٦) . وَشَرْحُ الْعَكْبَرِيِّ (٢/٤٣٠) - : « وَالضَّرْبُ » بَدَلًا مِنْ « وَالْفِعْلُ » .

(٢) خِلَافُهُمْ فِي « أَفْعَلَ » لَيْسَ كَخِلَافِهِمْ فِي « مَا أَفْعَلَ » ، فَالْخِلَافُ فِي الْآخِرِ حَوْلَ الْأَسْمَاءِ وَالْفِعَالِ ، أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ ، إِلَّا مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ عَنِ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ أَنَّهُ صَرَحَ بِأَنَّ « أَفْعَلَ » اسْمٌ . وَالْخِلَافُ فِي « أَفْعَلَ » : هَلْ هُوَ أَمْرٌ صَوْرَةٌ وَمَعْنَى ، أَمْ هُوَ أَمْرٌ صَوْرَةٌ ، خَيْرٌ مَعْنَى ؟ انْظُرْ : الْأَصُولُ ١/١٠١ ، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ١٦٥ ، ١٦٦ ، وَالْمَقْتَصِدُ ١/٣٧٦ ، وَشَرْحُ الْعَكْبَرِيِّ ٢/٤٣٠ . وَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧/١٤٧ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/٣٣ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/٣٤ .

(٣) عَقَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ مَسْأَلَتَيْنِ (١٦ ، ١٨) (ص ١٦٥ ، ١٦٦) وَ(١٧١ - ١٧٣) تَحَدَّثَ فِيهِمَا عَنْ « أَكْرَمَ بَرْزِيدٌ » .

(٤) خَطَأً ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَبَا عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي « أَفْعَلَ » ، وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وَغَدَّه « قَوْلٌ لَا وَجْهَ لَهُ » ، لِأَنَّ حَذْفَ الْبَاءِ مِنَ الْآيَةِ يُوَضِّحُ مَعْنَاهَا ، وَحَذْفُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ يَمْنَعُ التَّنْقِطَ بِهَا ، وَاخْتَارَ قَوْلَ الْفَرَاءِ وَالزَّجَاجِ بِأَنَّ الْبَاءَ لَيْسَتْ زَائِدَةً ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ ، أَيْ أَنَّهَا لِلتَّعَدِّيَةِ . وَهُوَ مَا قَالَ بِهِ ابْنُ كَيْسَانَ . وَاسْتَحْسَنَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ خُرُوفٍ . انْظُرْ : الْإِفْصَاحُ ٤٥ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٥٨٨ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/٣٣ ، وَالْجَنَى ١١٠ .



على الفاعل، كما دخلت عليه في قوله - تعالى -: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(١)</sup> الأصل: كفى الله، فاللفظ على هذا لفظ الأمر، والمعنى على الخبر<sup>(٢)</sup>، والمراد به التعجب<sup>(٣)</sup>.

ولا يُشْتَكَّرُ أن يأتي اللفظ مخالفا لما عليه المعنى<sup>(٤)</sup>، ويكون ذلك من العرب اتساعا، قال - سبحانه -: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، اللفظ لفظ الأمر، والمعنى - والله أعلم -: ونحمل خطاياكم. ويمكن أن يكون على هذا قوله - سبحانه -: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(٦)</sup>، والمعنى - والله أعلم - النفى، فوضع النهي موضعه<sup>(٧)</sup>، كما وضع ﴿ولنحمل﴾ موضع ﴿ونحمل﴾.

(١) الفتح ٢٨. وقَرَأَ ابن مالك بين الباء في «أفعل» والآية، من وجهين: أن الباء في الآية قد تُحذف ويرتفع مصحوبها، وباء «أفعل» لا تُحذف إلا إذا كان مصحوبها «أن» والفعل، وأن «كفى» قد تُشَدُّ إلى غير المجرور بالباء فيكون هو في موضع نصب، وليس ذلك في «أفعل». شرح التسهيل ٣/٣٤٤، ٣٥.

(٢) أبو علي: «فهذا - يشير إلى «أكرم يزيد» - معنى خبر، لأنك تحدث عن «زيد» بأنه قد كُرم وبالع، ولست في ذلك تأمر أحدا بإيقاع فعل عليه». (المسائل العسكرية ١٢٨). وقال في البغداديات (١٦٥): «و«أفعل» هذه من هذا الباب - باب الخبر - وليس بموضع أمر، ولا تدخل له هنا».

(٣) وصف ابن مالك هذا المذهب بأنه هو الصحيح، لسلامته مما يترد على الثاني من إشكالات، وعَدَّ أربعة إشكالات، انظرها في: شرح التسهيل ٣٣/٣ وما بعدها.

(٤) عرض أبو علي لهذا في سياق حديثه عن وقوع الجمل بعضها مقام بعض، وحشَدَ عليه شواهد من القرآن والشعر. انظر: المسائل العسكرية ١٢٥ وما بعدها، والبغداديات ١٦٦.

(٥) العنكبوت ١٢. وقال الفراء: «هو أمر فيه تأويل الجزء، وهو كثير في كلام العرب». وقال السمين: «أمر في معنى الخبر». انظر: معاني القرآن ٢/٣١٤، والدر المنصون ٥/٣٦١.

(٦) الأنفال ٢٥.

(٧) في الآية أقوال: ذهب بعضهم إلى أن ﴿لا تصيب﴾ نفي، في موضع الصفة لـ ﴿فتنة﴾ وهذا =

وأما مجيء اللفظ على الخبر، والمعنى على الاقتضاء<sup>(١)</sup>، فكثير، قال الله - تعالى -: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> فالمعنى - والله أعلم -: ليكن ذلك. ومن هذا: غفر الله لك ورحمك<sup>(٣)</sup>، اللفظ لفظ الخبر، والمعنى على الدعاء. ومن هذا قوله - سبحانه -: ﴿قَنَلَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يَوْفَكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، أي هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم هذا. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، اللفظ لفظ الخبر، والمعنى دعاء.

فورد على البصريين هنا اعتراض، وهو أن العرب قد تُحذف هذا المجرور الذي ادعيت فيه أنه فاعل، والفاعل لا يُحذف، وإن كان في الكلام دليل عليه، قال الله - تعالى -: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٦)</sup>، التقدير: وأبصر بهم،

= هو الظاهر. وذهب الجمهور إلى أن ﴿لا تصيب﴾ نهي، وهو قول الفراء والأخفش والمبرد وأبي علي. ثم اختلفوا: فقيل: هو نهي فيه طرف من الجزء. وقيل: هو جزء فيه طرف من النهي. والأول ثابت للفراء في معانيه (٤٠٧/١). والثاني منسوب إليه. ومن نسبة الباقولي (كشف المشكلات ٤٩٧/١، ٤٩٨). ورَدَّ أبو علي هذا الثاني بأن الجزء خير فحكمه أن يكون على ألفاظ الأخبار، وإنما عدلوا عن كونه نفيًا لأن تأكيد الفعل المنفي جاء في الشعر نادرا أو ضرورة. وذكر أبو حيان (الارتشاف ١/٣٠٤، ٣٠٥) أن ابن جني أجازه، وأن ابن مالك أثبتته. وفي الآية من بعد كلام، انظر: معاني الأخفش ٢/٣٢١، ومعاني الزجاج ٢/٤١٠، والدر المنصون ٣/٤١١، ٤١٢.

(١) على عكس الاتساع الذي ذكره أولا.

(٢) البقرة ٢٣٣.

(٣) المبرد: «فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا، ونحو ذلك، فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله، عز وجل، وإنما تسأله». المقتضب

١٣٠/٢.

(٤) التوبة ٣٠.

(٥) يوسف ٩٢.

(٦) مريم ٣٨.

فُحْذِفَ ؛ لدلالة الأول عليه . وهذا لا يكون في الفاعل .

الجواب : أن هذا الفاعل لما دخل عليه حرف الجر ؛ ليزول قُبْحُ اللفظ ؛ لِكُونِ صيغة الأمر لا تَرْفَعُ الظاهر ، ومتى وقع بعدها مجرور ، فلا يكون إلا في موضع منصوب ، صار هذا المجرور كالمفعول ، فصار : « أحسن بريد » في اللفظ ، بمنزلة : أجتت بالسيف ؟ ، فجرى عليه حكمه ، فُحْذِفَ لما فهم المعنى ، وكان مَعْنَا ما يدلُّ عليه .

ومما اعترضوا به أيضًا [٢٢٤] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ ، فإنهم قالوا : لو كان الأصل في « أحسن بريد » : أَحْسِنُ زَيْدٌ ، ثم دخل حرف الجر على الفاعل ، لَمَّا غُيِّرَتِ البنية ؛ ليزول قُبْحُ اللفظ ، لكان ينبغي ألا يكون هذا [إلا<sup>(١)</sup>] في الظاهر ، ولتقبل : أسمعوا ؛ لأنَّ الفاعل هنا ضميرٌ .

الجواب : أنهم أرادوا أن يكونَ البابُ واحدًا ، فلما أدخلوا على الظاهر حرفَ الجر ، أدخلوه على المضمَر ، فقالوا : أسمع بهم .

وأمر آخر ، وهو أن صيغة الأمر لا يكون فاعلها إلا ضميرًا مخاطبًا ، وهذا الضمير غائبٌ ، فأدخلوا الباء ؛ ليزول قُبْحُ اللفظ ، كما فعلوا إذا كان ظاهرًا . وهذا الانفصال الثاني أحسن . والله أعلم .

ومما اعترضوا به أنه قد سُمِعَ منصوبًا عند إسقاط حرف الجر في ضرورة الشعر ، فقالوا : « أَحْسِنُ زَيْدًا » في الشعر ، قال<sup>(٢)</sup> :

(١) زيادة ، بها يستقيم الكلام . ولعلها سقطت من الناسخ .  
(٢) عمرو بن أحرر الباهلي .

\* فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا<sup>(١)</sup> \*

الجواب : أنهم لما اضْطُرُّوا إلى إسقاط حرف الجر ، لم يجدوا بُدًّا من أحد وَجْهَيْنِ :

إمَّا أَنْ يَكُونَ مرفوعًا على أصله ، فيبقى قُبْحُ اللفظ .

وإمَّا أَنْ ينصبوه على تقدير ما يصلح في الموضع . فكان هذا أولى ، فتوهَّموا أنهم نطقوا بـ « ما أجدر » ، فنصبوا « مثل » ، والعربُ تفعل ذلك كثيرًا في الشعر ؛ ينطقون بالشيء ، ويحملون الكلام على ما يُرادفُ المنطوق ، لا على المنطوق نفسه ، قال :

\* فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا<sup>(٢)</sup> \*

فقال : أودى ؛ لأنَّ « الحوادث » ، و « الحداث » في معنى واحد . وكذلك قال :

(١) من الوافر . وصدره :

\* إِذَا مَا زَالَ مَرَجٌ عَنْ مَقَدٍّ \*

ويروى العجز :

\* وَأَجْدِرُ بِالْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَا \*

وعليه فلا شاهد . وتخرجه الشلوين على أن « أجدر » بمعنى « حَقَّقَ » ، و « أَنْ يَكُونَا » بدل اشتمال من « مثل » . كما تخرجه ابن مالك على أن « أجدر » أمر عاٍ من التعجب بمعنى : جعلت مثل ذلك جدًّا ، أو فعل تعجب مسند إلى « ذلك » ، ثم حذفت الباء اضطرارًا ، واستحقَّ مصحوبها الرفع بالفاعلية ، لكنه بني لإضافته إلى مبني . والبيت في : شعر عمرو ١٦١ ، والمتصف ١٩/٣ ، والمرزوقي ٣٥٣/١ و ٥٨٥/٢ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٩٢/٢ ، ٨٩٤ ، وشرح التسهيل ٣٥/٣ . واستشهد به في : الملخص ٤٥٣/١ .

(٢) تقدم غير مَرَّةٍ (ص ٣٥٤ ، ٤٠٢ ، ٤٢١) والتعليق في الموطن الأول . ويأتي بعد (ص ٨٥٧ ، ٨٥٩ ، ٩٣٢) .



... أَلَّتْ ... بنا الحدّثان<sup>(١)</sup> ...

لأنّ «الحوادث» و«الحدّثان» يترادفان. ومن هذا ما أنشد سيبويه<sup>(٢)</sup> :  
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(٣)</sup>  
فَحَمَلَهُ عَلَى شَيْءٍ؛ لَوْ نَطَقَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، لَكَانَ حَسَنًا، وَهُوَ: لَسْتُ  
بمُدْرِك. وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

- (١) تقدم في ص ٣٥٤. والتعليق عليه ثمة. ويأتي بعد (ص ٨٥٧، ٨٥٩، ٩٣٢).  
(٢) يتنازع الشاهد ثلاثة: زهير بن أبي سلمى. وصرومة بن أبي أنس الأنصاري. وعبد الله بن ربيعة  
الأنصاري. ونسبه سيبويه لزهير في: ١٦٥/١ و ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، ولصرومة في: ١/١  
٣٠٦ و ١٥٥/٢. ونسبه لزهير المؤلف في خمسة مواضع (من سبعة) استشهد به فيها في البسيط.  
ونسبه لزهير أيضًا: ابن السراج، والزجاجي، وابن يعيش، وابن هشام، والعيني، والسيوطي  
(الهمع ٢٧٨/٥). ودفع نسبه لزهير الأصمعي، فقد نقل الأعلام عنه أن البيت والقصيدة التي هو  
منها ليست لزهير ولا تشبه كلامه. ونسبه لصرومة أيضًا: الأنباري (الإنصاف ٥٦٥/٢). ونسبه  
لهذا أو ذاك: ابن السيرافي، وابن السيد، والأنباري (الإنصاف ١٩١/١) والبغداددي. وأشار إلى  
نسبه لابن ربيعة: ابن السيد. وانظر: مصادر ح التالية.  
(٣) من الطويل. يروى: ولا سابقًا، ولا سابقني شيء. وعليهما فلا شاهد. والشاهد: عطف «ولا  
سابق» بالجر على توهم إدخال حرف الجر على خبر «لست». ويستشهد بالبيت أيضًا على عمل  
اسم الفاعل «سابق» عمل فعله، إذ نصب «شيئًا». والبيت في: شرح ديوان زهير (صناعة ثعلب)  
٢٠٦، و (صناعة الأعلام) ١٦٧، والأصول ٢٥٢/١، والجمل ٨٦، وابن السيرافي ٧٢/١،  
والخصائص ٣٥٣/٢، ٢٤٢، والحلل ١١٠، وكشف المشكلات ٥٤٥/١، وأسرار العرية ١٥٤،  
والإنصاف ٣٩٥/١، وابن يعيش ٥٢/٢ و ٥٦/٧، و ٦٩/٨، وغاية الأمل ٦١/١، ٣٠٢،  
وتخليص الشواهد ٥١٢، والمغني ٤٣/١ (ومواضع أخرى)، وشرح شواهد ٢٨٢/١، ٢٨٤،  
وشرح أبيات ٢٤٢/٢، والخزانة ٥٨/١ و ٥٨٩/٣، ٦٦٥، ٦٦٦. ويستشهد المؤلف به بعد (ص  
٨٥٧)، كما استشهد به في: البسيط ٣٢٧/١، ٣٧٨، ٣٨١، ٦٤٥/٢، ٧٩٦، ٩١٧،  
١٠٢٦.  
(٤) رويشد بن ككيير الطائي. ولم أقف على ترجمة له.

يَا أَيُّهَا الْوَائِكِبُ الْمُزْجِي مَطِيئُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ: مَا هَذِهِ الصُّوْتُ<sup>(١)</sup> ؟

لأنّ «الصوت» في معنى الضُّجَّة.

وإذا تَبَعْتُ هذا وجدته كثيرًا، فقد صَحَّ بما ذكرته ما ذهب إليه البصريون.  
وذهب الكوفيون إلى أن: «أحسن يزيد»: أمر<sup>(٢)</sup>، وأن «يزيد» في موضع  
نصب. وهذا - بلا شك - مخالف للمعنى، فإن معنى «أحسن يزيد»، و«ما  
أحسن زيدًا» سواء.

(١) من البسيط. وفي المخطوطة: «حظياته» مكان «مطيئه». وأراه تحريفًا. يروى: بُلَغَ بَنِي أَسَدٍ.  
المزجي: السائق. المطية: ما يركبه الإنسان. والشاهد: الإشارة إلى الصوت - وهو مذكر - باسم  
الإشارة المؤنث «هذه» على توهم النطق بـ «الضجة» أو «الضوضاء»، أو «الصيحة» مكان  
«الصوت». وقال ابن جني: «وتذكير المؤنث واسع جدًا لأنه ردُّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر  
أذهب في التناكر والإغراب»، وأجاز المبرد (ضرورة الشعر ٢٠٨، ٢٠٩)، تأنيث المذكر في غير  
الشعر إذا كان مضافًا إلى مؤنث.

والبيت في: الخصائص ٤١٦/٢، وصر الصناعة ١١/١، وشرح الحامسة للأعلام ١٥٨/١،  
وللمرزوقي ١٦٦/١، وللتبريزي ١٦٤/١، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١٢٢/١، والإنصاف ٢/٢  
٧٧٣، وابن يعيش ٩٥/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٤/٢، وتخليص الشواهد ١٤٨،  
واللسان (صوت)، والهمع ٣٤٣/٥، والخزانة ٢٢١/٤. واستشهد به في: البسيط ٣٢٨/١،  
٣٧٨ و ٧٨٣/٢.

(٢) حقيقة. ونُسب إلى الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف، واحتجوا بأن الأصل موافقة المعنى  
للفظ (شرح العكبري ٤٣١/٢). ولم يشر المؤلف إلى الفاعل عندهم. وقد اختلفوا فقيل: هو  
ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: يا حُشَن أَخِيضَ يَزِيد، أي الزمه. وأفسده أبو علي من  
جهة اللفظ والمعنى بكلام يطول. وقيل: هو ضمير مخاطب، ولم يبرز في الشبهة والجمع، لأن  
التركيب جرى مجرى المثل. وأفسده أبو علي أيضًا. انظر: البغداديات ١٧١ - ١٧٣ و ١٦٥،  
١٦٦، وشرح التسهيل ٣٠/٣، ٣٧، ٣٨، والارتشاف ٣٥/٣.

## فصل

قال: «ولا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أَنَّ الْأَفْعَالَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

أحدها: الثلاثي الذي لم يَجْرِ مَجْرَى الزائِد.

الثاني: الثلاثي الذي أُجْرِيَ مَجْرَى الزائِد.

الثالث: الزائِد على ثلاثة أَحْرَفٍ، وأُجْرِيَ مَجْرَى الثلاثي.

الرابع: الزائِد على ثلاثة أَحْرَفٍ، ولم يَجْرِ مَجْرَى الثلاثي، وهو على وزن

«أفعل».

الخامس: ما كان على غير وزن «أفعل» بما لم يَجْرِ مَجْرَى الثلاثي من

الزائِد.

اثنان منها يُتَعَجَّبُ مِنْهُمَا بِاتِّفَاقٍ بِالانتِقَالِ إِلَى اللَّفْظَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ<sup>(٢)</sup>،

وهما: الثلاثي الذي لم يَجْرِ مَجْرَى الزائِد، والزائِد الذي جَرَى مَجْرَى

الثلاثي<sup>(٣)</sup>.

فالثلاثي الذي لم يَجْرِ مَجْرَى الزائِد كُلُّ فِعْلٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وليس من

(١) الإيضاح ٩٢. وسقطت من أصل المقتصد (٣٧٧/١) وشرح العكبري (٤٣٦/٢) كلمتا «من الأفعال».

(٢) يريد: ما أفعله وأُفعل به.

(٣) جعل الجرجاني مقياسه في البناء على «ما أفعله» و«أفعل به» أن يكون الفعل على «فعل» أو على صيغة يتأني فيها مثل «فعل» من غير حذف. انظر: المقتصد ٣٧٨/١.

الألوان، ولا من الصفات [٢٢٥] الظاهرة، نحو: الزَّرَقُ<sup>(١)</sup> والكَحْلُ والعَرَجُ والعَمَى، وذلك نحو: عَليم، وفَهم، وكَرَمَ وظَرْف، وما جرى مَجْرَى ذلك بما ليس من النوعين المذكورين.

وأما الزائِد على الثلاثي - وهو مع ذلك جَارٍ مَجْرَى الثلاثي - فنحو: اشْتَدَّ، فإنه على وزن «افعل»، وكلُّ ما هو على هذا الوزن، فلا يَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَى الْبَنِيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. وإنما قيل: ما اشْتَدَّ<sup>(٢)</sup> زيدًا؛ لأن «اشتد» قيل منها: شديد، و«فَعِيل» إنما هو من فَعَلَ، نحو: كَرَّمَ فهو كريم، وبَثَلَ فهو نبيل. فلما أُجْرِيَ «اشتد» مَجْرَى «كرم» في أن قيل منه: فَعِيل، تعَجَّبُوا مِنْهُ، كما تعجبوا من «كرم» فقالوا: ما اشْتَدَّ زيدًا، كما قالوا: ما أكرم زيدًا.

وأمر آخر أن يقال: إن «شديدًا» جاء على «شَدَد»، وإن لم يُنْطَقْ بِهِ، استغنوا عنه بـ «اشتدَّ»، كما استغنوا عن «وذر» بـ «ترك». وكذلك «فقير» جاء على «فَقَّر»، لكنهم استغنوا عنه بـ «افتقر». فلما جاء «شديد» و«فقير» على «شدد» و«فقر»، جاء عليهما أيضًا: ما اشْتَدَّ وأفقره<sup>(٣)</sup>. ويكون هذا

(١) الزُّرْق: البياض حيشما كان. والزَّرَقَة: حُضْرَة في سواد العين، من زرقت عينه ترزق زَرْقًا. والكحل: أن يعلو منابت الأشجار سواد حلقه مثل الكحل. انظر: اللسان (زرق، كحل).

(٢) ومثله: اشتاق، قالوا: ما أشوقه، واختال: ما أخوله، واخْصِرَ: ما أخصره. قال ابن مالك: «وفي هذا شدود من وجهين: أحدهما: أنه مزيد فيه، والآخر: أنه من فعل المفعول». شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٣) الحق أن «ما أفقره» على: فَعَّلَ وفَقَّرَ، فهما فعلان مستعملان ثابتان لدى أئمة اللغة. ومثلهما: شهي الشيء بمعنى اشتهاه، وحبي بمعنى استحيا. ومن باب قريب: مَقَّتْ، يقال: مَقَّتَ الرجل، أي صار بغضًا، فهو فعل مبني للفاعل. وأشار ابن مالك إلى أن بعض النحويين اعتقدوا أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيا، وفعل الفاعل من «مقت»، غير مستعمل. وليس الأمر كما اعتقدوا. ومن خفي عليه استعمال «حبي» بمعنى «استحيا» أبو علي. ومن خفي عليه استعمال «فَقَّرَ» و«فَقِيرَ» و«مَقَّتَ» سيبويه. اهـ. بتصرف. (انظر: شرح التسهيل ٤٦/٣). وذكر أبو حيان أفعالاً أخرى =



نظير « مذاكير » و « ليال »<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

واثنان منها لا يُتَعَجَّبُ منهما إلا بـ « أشد » ونحوه ، وهما : الثلاثي الذي أُجْرِيَ مُجْرَى الزائد ، والزائد الذي لم يَجْرِ مَجْرَى الثلاثي ، وليس على وزن « أَفْعَل » .

فالثلاثي المُجْرَى مُجْرَى الزائد : الألوان<sup>(٢)</sup> والصفات الظاهرة ، نحو : الكَحْل ، والصَّلَع ، والحوَص<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك مما هو صفة ظاهرة ، وهي التي تُسَمَّى : جَلَى . والدليل على أن هذه - وإن كانت ثلاثية - قد حُكِمَ لها بحكم غير الثلاثي ، قولهم : غَوَرَ ، وَصِيد<sup>(٤)</sup> ، وَخَوَلَ ، ولم تُعَلَّ ، كما أُعِلَّ « خاف » ، و « هاب » ، الأصل : خَوْفٌ وَهَيْبٌ ، تحركت الياء والواو ، وقبلهما مفتوح ، فانقلبتا أَلْفًا ، فقالوا : خاف ، وهاب ، ولم يقولوا هنا : عار وصاد<sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ الأصل : اغَوَرَ ، وذلك أن الألوان والصفات الظاهرة ؛ قياسها أن تنبني على « أَفْعَل » ، فما جاء منها ثلاثيًا ، فهو على طريقته<sup>(٦)</sup> ، قالوا : سَمَرَ ، الأصل :

= من هذا النوع ، ونقل أن هشامًا حكى لها أفعالًا ثلاثية . انظر : الارتشاف ٤٢/٣ .

(١) استشهد باللفظين قبل ( ص ٧١٤ ) . وعلقت عليهما ثمة .

(٢) في حاشية المخطوطة : العبدى : أجاز الكوفيون في البياض والسواد « ما أفعله » ، وأَعْلَوْا ذلك بأنهما أصول الألوان ، وعنهما يتركب ما يتركب منها ، فلم يمتنع أن يُحْكَمَ للأصل بما لا يحكم للفرع من الاستعمال ، وأنشدوا على ذلك شواهد حملها البصريون على الشذوذ .

(٣) الحَوْص : ضيق في مؤخر العين حتى كأنها خِيَطَتْ ، وقيل : هو ضيق مشقها ، أو هو ضيق في إحدى العينين دون الأخرى . اللسان ( كحل ، حوص ) .

(٤) الصَّيْدُ في الأصل : داءٌ يصيب الإبل في رعوسها ، فتسيل أنوفها ، وترفع رعوسها ولا تقدر أن تلوي معه أعناقها . ويطلق مجازًا على من يرفع رأسه كبيرًا . اللسان ( صيد ) .

(٥) ورد « عار » و « صاد » مُتَعَلِّين . انظر : اللسان ( عور ، صيد ) .

(٦) هذا هو التعليل المشهور عند النحويين . وجاء ابن مالك بتعليل آخر مفاده أنه لما كان بناء الوصف =

اسْمَرٌ . وقد حُكِيَ : اسْمَارٌ . وكذلك « الأذمة »<sup>(١)</sup> ؛ لا يُتَعَجَّبُ منها ، وإن كانوا قد قالوا : آدم ، لما كان الأصل فيها أن تنبني على « أَفْعَل » ، كان ما وُجد منها ثلاثيًا جاريًا مُجْرَى غير الثلاثي .

ونظير ذلك : اجتوروا ، كان القياس أن يُقال : اجتاروا ؛ لأن الواو قد تَحَوَّكَتْ وقبلها فتحة ، فكان ينبغي أن تُقَلَّبَ أَلْفًا ، لكن لما كان « اجتوروا » في معنى « تجاوروا » ، والأصل في هذا المعنى<sup>(٢)</sup> بِنِيَّةٍ « تفاعَلَ » ، صَحَّحُوا الواو في « اجتوروا » ؛ لِصِحَّتِها في الأصل ، وَلِجَرِيِّ الفرْعِ مُجْرَى أصله ، ويكون التصحيح دليلًا على الفرعية .

وأما الخامس ، وهو ما كان على وزن « أَفْعَل »<sup>(٣)</sup> ، فاختلف النحويون فيه :

فمنهم من ذهب إلى أنه قياس .

ومنهم من ذهب إلى أنه سماع ، فلا يُقال منه إلا ما قالت العرب .

وَاتَّفَقَ النحويون على أنَّ التعجب من « أَفْعَل » مسموعٌ ، قالوا : ما أعطاه للدرهم ، وما أولاه للمعروف ، وهما من « أعطى » ، و « أولى » . فظاهر كلام

= من هذا النوع على « أَفْعَل » لم يُبَيِّنْ منه « أَفْعَل » التفضيل لئلا يلتبس ، فلما امتنع « أَفْعَل » التفضيل امتنع فعل التعجب لتساويهما وزنًا ومعنى ، وجريانهما مُجْرَى واحدًا في أمور كثيرة . انظر : شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(١) الأذمة : السعرة الشديدة ، والآدم من الناس : الأسمر . اللسان ( آدم ) .

(٢) معنى « المشاركة » في حدوث الفعل .

(٣) عَلَّلَ ابن مالك استحقاق « أَفْعَل » دون غيره من المزيد فيه مساواة الثلاثي الخفض بشبهه به لفظًا ، إذ مضارعه واسم فاعله وزمانه ومكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي ، وكذلك بشبهه به معنى ، فـ « سَرَى » ، و « أَسْرَى » بمعنى واحد . وكذلك : طلع وأطلع ، وَغَطِشَ وأَغْطَشَ . انظر شرح التسهيل ٤٨/٣ .

سيبويه أن التعجب من «أفعل» قياس<sup>(١)</sup>. وظاهر كلام أبي علي أنه سماع<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قال: «فإذا زَادَ الْفِعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْزَفٍ فِي اللَّفْظِ، أَوْ مَا كَانَ فِي حُكْمِ اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ».

وقَوَّى ابنُ جني [٢٢٦] ما ذهب إليه سيبويه من أنه قياس؛ لأنه قال: إنما لم تَبَيَّنْ العرب من الزائد على الثلاثة؛ لما في ذلك من التَّقْصِص. و«أفعل» إذا بُنِيَ منه بناءُ التعجب، فَبَقْدَرٍ ما نَقَصَتْ رَدَدَتْ<sup>(٣)</sup>، فكأن اللفظ لم يَتَغَيَّرْ، وإن كان قد تَغَيَّرَ في التقدير. هذا مع أنه قد كَثُرَ مجيء فِعْلِي التعجب من «أفعل».

وإذا صَحَّحَ أن «أفعل» الذي للتعجب هو منقولٌ بالهمزة التي يصير الفاعلُ

(١) قال (٧٢/١): وبنائه - يريد فعل التعجب - أبداً من: قَتَلَ وَقَتَلَ وَقَتَلَ وَأَقْتَلَ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يَنْصَرَفَ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه. اهـ. ونقل هذا المذهب عن الأخفش. وصرَّحه ابن هشام الحضراوي. وقال ابن مالك: هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه. وأقول: إن ما قاله ابن مالك غير صحيح، فجمهور البصريين على منع القياس، إلا ما نسبته ابن يعيش والرضي للمبرد من الجواز، مخالفاً بذلك ما هو ثابت في المختضب (١٨١/٤). ونسب أبو حيان المنع إلى الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وابن السراج وأبي علي في الأغفال. وأزيد: وفي الإيضاح. وانظر: الأصول ٦١/١، وابن يعيش ٤٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١، والارتشاف ٤٢/٣. وانظر أيضاً: الملخص ٤٥٠/١.

(٢) وهو قول جمهور (انظر: ح السالفة). ولم يشر المؤلف إلى ما نقله ابن عصفور من التفصيل، فقد منع فريق إذا كانت الهمزة للنقل، إذ هي حرف معنى، وأجاز فريق إذا كانت لغير نقل، لأنها لا معنى لها. ونقل أبو حيان عن ابن الحاج أن هذا التفصيل الذي فضَّله ابن عصفور شيء لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نخوي. وأقول: إن ابن عصفور نقل التفصيل ولم ينسبه إلى نفسه، ففعل ابن الحاج لم يطلع على ما ذكره ابن عصفور، أو وهم أنَّ هذا رأيه. والحق أن رأيه هو الاختصار على السماع متابياً للجمهور. انظر: شرح الجمل ٥٨٠/١، والارتشاف ٤٢/٣، ٤٥. (٣) في المخطوطة: ردت، وهو تحريف. والصواب ما أثبتته.

معها مفعولاً، دَلَّ على أن فعل التعجب لا يكون من الفعل المبني للمفعول<sup>(١)</sup>، فلا يقال: ما أضرب زيداً، إذا كان زيدٌ مضروباً. وكذلك لا يقال: ما أركب الفرس، إنما يقال: ما أكثر ركوب الفرس.

فإن أردت أن تتعجب من ركوب «زيد» له قلت: ما أركب زيداً للفرس، وأدخلت اللام، ولم تحيَّ بالمفعول منصوباً، وإن كانت هذه الهمزة يزيد معها منصوب، على حسب ما تقدَّم في «أضربتُ الفحلَ الثاقَّة»<sup>(٢)</sup>؛ لأن فعل التعجب ضعيف؛ لما ذكرته من عدم التصريف، ومن التصغير، والتصحيح<sup>(٣)</sup>، والفعل إذا صَغَفَ عُذِّي بحرف الجر؛ ألا ترى أنك تقول: ليزيد ضربتُ، ولا يقال: ضربتُ لزيد. وسيعود الكلام في هذا في باب الحال<sup>(٤)</sup>.

إلا أن العرب سَدَّتْ في ألفاظ تُحْفَظ ولا يُقاس عليها، قالوا: ما أَرْهَى

(١) منع العكبري التعجب من الفعل المبني للمفعول لثلاثة أوجه: اللبس إذ ليس في اللفظ ما يفصل بين كونه الفاعل والمفعول. وأن فعل التعجب في الأصل غريزة، وما يُنسَب إلى المفعول ليس بغريزة له، بل هو للفاعل. وأن فعل التعجب في الأصل لازم، والفعل المبني للمفعول فاعله محذوف، والمفعول لم يَمَّ بالحدث، بل قام به غيره فيه. انظر عبارته في: شرح الإيضاح (٤٤٧/٢). وانظر أيضاً: شرح الجمل لابن عصفور (٥٧٧/١). وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل (٤٥/٣) البناء من فعل المفعول إذا أمن اللبس بفعل الفاعل. وأكثر من ذلك أنه قاسه، لعدم الضائر وكثرة النظائر. وانظر: الارتشاف ٤٥/٣.

(٢) انظر: ص ٦٣٧.

(٣) انظر: ص ٧١٩.

(٤) انظر: ٦٦/٢ (الحزائوية)، وقال ثمة في سياق كلامه عن ضعف العامل إذا تأخر: «ورأيت بعض الناس قد استدلَّ بدليل آخر، وهو أن العامل المتعدي لا يجوز إدخال حرف الجر على مفعوله إلا بالسمع، فتقول: ضربتُ زيداً.. ولا يجوز: ضربتُ لزيد.. فإنَّ تقدُّم المفعول على الفعل، وهو يتعدى بنفسه، جاز إدخال حرف الجر، فتقول: لزيد ضربتُ».



زيدًا ، وهو من : « زُهِيتَ علينا يارجلُ »<sup>(١)</sup> . ويمكن أن يُقال : جاء « ما أزهى » على « زها » ، وإن لم يُنطَق به ، كما قالوا : « مذاكير »<sup>(٢)</sup> .

وجميع ما لا يكون منه فعلا التعجب ، فلا يكون منه « هو أفعل من كذا » ، فلا يقال : « أفعل » إلا من الثلاثي الذي لم يجر مجرى الزائد ، أو من الزائد الذي أجري مجرى الثلاثي ، أو من « أفعل » ، على الخلاف المذكور<sup>(٣)</sup> ، بشرط أن يكون الفعل مبنيا للفاعل ، إلا ما شذَّ ، قالوا : « هو أزهى من غراب »<sup>(٤)</sup> . ويمكن أن يكون من شيء لم يُنطَق به ، كأنه : « زها » ، ويكون بمنزلة « مذاكير » . وقالوا : « والعود أحمد »<sup>(٥)</sup> ، فظاهره أنه من « حَمِدَ » . ويمكن أن يكون من « حَمِدَ » ، كأنه قال : « العود أمدح » ، فجعل العود مادحا لما كان سبب المدح . وإذا أمكن أن يبقى على الأصل والقياس ، فلا سبيل إلى غيره .

وكذلك أبنية المبالغة لا توجد إلا من الثلاثي المبني للفاعل ، على حسب ما ذكرته .

### مسألة

لا يُفصل بين « ما » و « أفعل » الذي للتعجب إلا بـ « كان » خاصة ؛ لأنها

(١) زُهِِي : مبني للمفعول . ولهذا حكم بشذوذه .

(٢) وهو جمع « مذاكر » ولم ينطق به ، استثناء بـ « ذكر » . وانظر : ص ٧١٤ ، ٧٣٤ .

(٣) انظر : ص ٧٣٢ وما بعدها .

(٤) مثل ، انظره في : الأمثال لابن سلام ٣٦٠ ، ومجمع الأمثال ٣٢٧/١ ، والمستقصى ٣٣٥/١ .

(٥) انظر : الأمثال ١٦٩ ، ومجمع الأمثال ٣٤/٢ . وساق العكبري قولاً قريناً ، هو : « هو أحمد من غيره » ، وقال : « والوجه فيه أنه إذا كثر خُفُّ الناس له ، فقد دلَّ ذلك على خصال محمودة فيه ، فكان أصله :

خُفُّ زيد ، مثل : خُشِنَ » . شرح الإيضاح ٤٤٨/٢ .

أصلُ الأفعال ؛ ألا ترى أن كَلَّ فعل يُثَحَّلُ إليها ، فتقول : قام زيد ، وتقول : كان من زيد قيام . وكذلك جميع الأفعال .

ويمكن أن يقال : إن الأصل إذا أردت أن تخبر عن « زيد » بالقيام أن تقول : كان من زيد قيام ، فعدلوا إلى « قام » اختصاراً . وكذلك إذا أردت أن تُخبر بالقعود ، وبغيرها من الأفعال ، فالأصل على هذا أن تأتي بـ « كان » عند الإخبار مطلقاً .

واختلف التَّحْوِثُونَ فيها إذا وقعت بين « ما » وفعل التعجب :

فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة<sup>(١)</sup> .

ومنهم من ذهب إلى أنها ناقصة<sup>(٢)</sup> .

والذي يظهر لي أنها زائدة ؛ لأنك إن جعلتها ناقصة ، ففيها ثلاثة أمور ، كلها شذوذٌ وخروجٌ عن القياس :

أحدها : أنك<sup>(٣)</sup> جعلت خبر « ما » غير « أفعل » . و « ما » التي للتعجب لا

(١) أكثر البصريين والكوفيين ، ومنهم ابن السراج . وهو اختيار أبي علي . ويرون أن « كان » زائدة هنا ، لا اسم لها ، ولا خبر . واستدل أبو علي بأن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة . وذهب السيرافي وتبعه خطاب الماردي إلى أنها زائدة أيضاً ، لكنها تامة ، وفاعلها عند السيرافي والصَّيْغَرِي ضمير المصدر الدال عليه « كان » ، وعند خطاب ضمير عائد على مجهول ، تقديره : كان الأمر . وعُغِّل ابن مالك زيادة « كان » بأنه لما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى ، وكان المتعجب منه صالحاً للمضى أجازوا زيادة « كان » . انظر : الأصول ١٠٦/١ ، وابن يعيش ١٥٢/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٤٢/٣ ، والارتشاف ٣٩/٣ ، والهمع ١٠١/٢ .

(٢) عُزِّي إلى بعض البصريين ، وبه قال الجوزي ، فـ « كان » عنده ناقصة ، واسمها ضمير « ما » وخبرها « أفعل » . انظر : الارتشاف ٣٩/٣ .

(٣) في المخطوطة : أن جعلت ( كذا ) . ولعل الصحيح ما أثبت .

يُخْتَبَرُ عنها إلا ببنية التعجب .

الثاني : [٢٢٧] أنك جعلت بنية التعجب خبرًا عن « كان » ، وهي لا تكون إلا خبرًا عن « ما » .

الثالث : الفصل بين « ما » وفعل التعجب .

وإذا جعلتها زائدة ، فليس فيها إلا الفصل خاصة . ومهما أمكن تقليل الشذوذ فهو أولى . وجيء بـ « كان » ؛ لِيُقْلَمَ أَنَّ التعجب من حُسْنِ كَانٍ ، ووقع في ما مضى .

ولك أن تقول في هذا المعنى : ما أحسن ما كان زيدٌ ، فيكون « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، و « كان » تامة<sup>(١)</sup> . والتقدير : ما أحسن كون زيد . وهذا أحسن .

ولك أن تقول : ما أحسن ما كان زيدًا ، وتكون « كان » ناقصة<sup>(٢)</sup> . والتقدير : ما أحسن الذي كان زيدًا ، لما تَغَيَّرَ عن حاله التي كان عليها ، فكأنه غَيَّرَ من كان ، كما تقول على جهة الاتساع : زيدٌ الآن ليس مَنْ تعرف ، هو الآن آخرٌ ، إذا اختلفت حاله ، وتباينت صفاته . وفي هذا ضَعْفٌ ؛ لمكان هذا الاتساع . والأوَّلُ أَقْوَى وَأَيُّنَ . والله أعلم .

ولك أن تقول : ما كان أحسن ما كان زيدٌ وزيدًا . فـ « كان » الأولى على التفسير الأول . وفيها من الخلاف ما في تلك . وتكون الثانية على التفسير الثاني

(١) و « زيد » فاعلها .

(٢) واسمها ضمير يعود على « ما » . هذا مذهب الزجاجي وأجازه على بُعْدٍ ، لأن « ما » لغير العاقل . انظر : المقتضب ١٨٥/٤ ، والجمل ١٠٣ .

في الرفع والنصب .

فإن أردت أن الحُسْنَ سيكون ، فتقول : ما أحسن ما يكون زيدٌ ، وزيدًا . والرفُّع أقرب . وتكون تامة ؛ لما في النَّصْبِ من الاتساع ، وجعل الشخص إذا تَغَيَّرَ كأنه آخرٌ . والله أعلم .

وحكى الأخفش : « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها ، وما أَمْسَى أَذْفَاها »<sup>(١)</sup> . ففصل بـ « أصبح » و « أمسى » ، وأجراهما مُجْرَى « كان » . وهذا لا يكاد يُعْرَفُ ، قال أبو عمر الجزمي<sup>(٢)</sup> : هذا خطأ<sup>(٣)</sup> . ولو جاء هذا على القياس لكان : ما أبرد ما أصبَحَتْ ، وما أذفا ما أَمْسَيْتَ ، كما تقول : ما أحسن ما كان زيد . وإن أردت الاستقبال ، قلت : ما أبرد ما تصبح ، وما أذفا ما تُمسي . والله أعلم .

\*\*\*\*\*

(١) استشهد المؤلف بهذا القول في البسيط (٧٥٤/٢) . ونسبه أبو حيان إلى الأخفش والقراء والكسائي . ونص ابن يعيش على أن هذا حكاية الأخفش ، ولم يحكه سيبويه . ونقل ابن السراج هذا القول عن قوم من النحويين ، يريد الكوفيين ، فالبصريون لا يريدون في هذا الباب من الأفعال إلا « كان » . أما الكوفيون فقد قاسوا على « كان » سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب . ونقل ابن عصفور أن بعضهم أجاز زيادة كل فعل لا يتعدى ، نحو : ما قام أحسن زيدًا ، وقال : « وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه » . وأقول : هذا المنسوب للكوفيين ولبعضهم من القياس على « كان » سائر أخواتها ، وجواز زيادة كل فعل لازم هو مذهب القراء ، كما صرح السيوطي . وعزا أبو حيان إليه جواز الزيادة في كل فعل يحتاج إلى اسم وغيره . انظر : الأصول ١/١٠٦ ، وابن يعيش ١٥١/٧ ، وشرح الجمل ٥٨٦/١ ، والارتشاف ٣٩/٣ .

(٢) صالح بن إسحاق . أخذ عن الأخفش . واختصر كتاب سيبويه ، ولم يلقه . وله « كتاب في التصريف » قال عنه المبرد : « كان أغوص نظرًا من المازني ، وكان المازني أحد منه » لقب بـ « النجاج » لكثرة مناظرته في النحو ، ورفع صوته فيها ، كما لقب بـ « الكلب » لجلده واحمرار عينيه . توفي ٢٢٥ هـ . انظر : طبقات الزبيدي ٧٤ ، ٧٥ ، وتاريخ العلماء النحويين ٧٢ ، ٧٣ .

(٣) حكى المؤلف قول الجزمي في : البسيط (٧٥٤/٢) أيضًا .



## باب

### العوامل الداخلة على الابتداء والخبر<sup>(١)</sup>

اعلم أن المبتدأ والخبر مرفوعان، كما تقدّم؛ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو:  
التَّعْرِيفُ والإِسْنَادُ، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فإذا دخل عليهما ما دخل لمعناه لم يغيرهما، وبقياً على حالهما مرفوعين  
بما كانا مرفوعين قبل دخولها؛ لأنّ الجمل لا تؤثر فيها العوامل، إلا ثلاثة  
أبواب:

«كان» وأخواتها، وما جرى مجرى «ليس».

و«إن» وأخواتها، وما جرى مجرى «إن».

و«ظننت» وأخواتها، وما جرى مجراها.

والذي جرى مجرى «ليس»: «ما» في لغة الحجاز بشروط ثلاثة<sup>(٢)</sup>، على  
حسب ما يُذكره إن شاء الله، و: «لا» في قولهم<sup>(٣)</sup>:

«فأنا ابن قيس لا براخ»<sup>(٤)</sup>.

(١) الإيضاح ٩٥. وفي المقتصد (٣٩٧/١): التي تدخل على المبتدأ والخبر. وفي شرح العكبري (٢/٢):  
٤٥٠: الداخلة على المبتدأ والخبر.

(٢) يأتي ذكرها في «باب ما». أما «ما» التميمية فلا يعملونها في شيء، قال سيبويه (٥٧/١): «وهو  
القياس، لأنه ليس بفعل، وليس «ما» كـ «ليس»، ولا يكون فيها إضمار».

(٣) القائل: سعد بن مالك القيسي، سيد شاعر من سادات بكر بن وائل وفرسانها. وهو جدّ طرفة بن  
العبد. له أشعار جياذ. وقتل في حرب البسوس. انظر: الأغاني ٤٦/٥، والمؤتلف ١٣٥، والخزانة  
٤٧٤/١.

(٤) من مجزوء الكامل. وصدره:

و: «لات»<sup>(١)</sup> في قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَجِدْ مَنَّا﴾<sup>(٢)</sup>. وأذكر  
ذلك في «باب لا»<sup>(٣)</sup>، إن شاء الله.

والذي جرى مجرى إن: «لا» في قولهم: لا خيراً من زيد في الدار، ولا  
غلام رجل عندك<sup>(٤)</sup>.

= \* من صدّ عن نيرانها \*

يروي: من قَرَّ، نيرانها: نيران الحرب. لا براخ: لا أزول من مكاني. يصف نفسه بالشجاعة والإقدام  
عند اشتداد الحرب وصدود الشجعان. والشاهد: رفع «براخ» على تشبيه «لا» بـ «ليس»، والخبر  
محذوف، التقدير: لا براخ لي. والوجه في «لا» إذا وليتها النكرة، ولم تنكّر أن تبقى معها، على ما  
ذكر سيبويه، فرفعها «براخ» يجري مجرى الضرورة في القلة. وقال ابن هشام: «وإنما لم يقدروها  
مهملة، والرفع على الابتداء، لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر».

والبيت في: الكتاب ٥٨/١ و ٢٩٦/٢، ٣٠٤، والمقتضب ٣٦٠/٤، والمسائل المشورة ٨٥، وابن  
السيرافي ٨/٢، وما يجوز للشاعر ١٣٦، وتحصيل عين الذهب ٨٥، ٣٥٠، والحلل ٣٢٥، وأما ابن  
الشجري ١/٣٦٤، ٣٦٦، ٤٣١ و ٢/٦٦، ٥٣٠، والإنصاف ٣٦٧/١، وابن يعيش ١/١٠٨،  
١٠٩، وشرح التمهيد ١/٣٧٦، والإرشاد ١٦٢، ووصف المباني ٢٦٦، وتخليص الشواهد ٢٩٣،  
والمغني ١/٣١٥ و ٢/٨٢٥، وشرح شواهد ٢/٥٨٣، وشرح آياته ٤/٣١٣، ٣٧٩، ٣١٩/٧،  
والمغني ٢/١٥٠، والتصريح ١/١٩٩، والأشباه والنظائر ٤/٤٤١، والهمع ٢/١١٩، والخزانة ١/  
٤٦٧، ٤٧٣. ويستشهد به المؤلف بعد (ص ٨٣١). كما استشهد به في: البسيط ١/٥٤٣،  
والمخلص ١/٤٩٨.

(١) يأتي الكلام مفصلاً في «لات» بعد. وفي «لات». خلافاً، فهي عند سيبويه والجمهور مُشَبَّهَةٌ  
بـ «ليس»، ومعمولها المرفوع مضمّر فيها، وخبرها «حين». ويرى الأخفش أنها مهملة، وفي قول  
آخر له أنها تعمل عمل «إن». انظر: الكتاب ٥٧/١، والمغني ١/٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) سورة ص ٣.

(٣) اسم الباب «باب النفي بلا». انظر: ١٦٢/٢ (الحمزاوية).

(٤) إنما أتى بهذين المثالين، لأن عمل «لا» يظهر إذا كان اسمها عاملاً في ما بعده، أو مضاعفاً إليه. أما  
إذا كان اسمها غير عامل فإنه يبقى. وذكر ابن هشام سبعة أوجه تخالف فيها «لا» «إن». انظر:  
المغني ١/٣١٣ وما بعدها.

والذي جرى مجرى «ظننت»: «قال»<sup>(١)</sup>، على حسب ما أئنه<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله، وأقْصَل فيه اللغات.

ويُشَال هنا، فيقال: لِمَ غَيَّرْتَ هذه العواملُ المبتدأ والخبر، ونسخت حكمَ الابتداء والمبتدأ، فأزالت عملهما، وقد قلْتم: إن الجمل [٢٢٨] ليست محلًّا لتأثير العوامل، إنما تحدث العوامل ما تحدّثه في المفردات السالم أوأخبرها من الحركات، نحو: زيد وعمر، وما أشبه ذلك؟

الجواب: أنَّ «كان» وأخواتها وإن كانت داخلّة على المبتدأ والخبر، فلها شَبّة بالفعل المتعدّي، نحو: «ضرب»<sup>(٣)</sup>، وما أشبه ذلك. ووجه الشبه أن «كان» وأخواتها، إنما دخلت لمعنى في الخبر<sup>(٤)</sup>؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، ثم قلت: كان زيد قائمًا، أعطتُك «كان» القيام في ما مضى من الزمان. فلما كانت تطلب قيامًا مخصوصًا، لم تدْخُلْ لتدُلَّ على أنَّ حقيقة

(١) يُجري بنو سليم القول مجرى الظن مطلقًا في نصب المبتدأ والخبر، وفتح «أن» الواقعة بعده. ويقيد غيرهم ذلك بالمضارع المسند إلى مخاطب، مقصودًا به الحال، بعد استفهام متصل. انظر: الكتاب ١/١٢٤، وشرح التسهيل ٢/٩٥، ٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٢ وما بعدها، وكلام المؤلف في: البسيط ٢/٨١٨، ٨١٩.

(٢) انظر: ص ٩١٨، ٩١٩.

(٣) في البسيط (٢/٦٦٢) شبه المؤلف «كان» بـ «ظن» في أنها جاءت تدل على أنَّ الخبر مُقَيَّد بالزمان الماضي، كما أن «ظن» تدل على أن الخبر مَظنون. ثم قال: فصارت لذلك طالبة بالمبتدأ من وجهين، فأشبهت الفعل المتعدي الذي يطلب فاعلًا ومفعولًا.

(٤) العكبري: «وإنما أدخلت عليهما - المبتدأ والخبر - لتحديث في الخبر معنى لم يكن؛ ألا ترى أن قولك: زيد منطلق، يفيد أنه الآن منطلق، وأنه غير مؤكد، وأنه غير مُحَقَّق عَيْنًا، ولا مَظنون عَيْنًا، بل يَحْتَمِل كُلَّ واحد منها، فـ «كان» تدل على زمن الخبر، و «إن» تدل على توكيده، و «ظننت» تدل على أنك قلت ذلك عن ظن لا عن يقين». شرح الإيضاح ٢/٤٥١.

القيام في ما مضى؛ هذا لا يمكن، فصارت بذلك طالبة مَنْ له الخبر، وهو «زيد» مثلاً، فصارت طالبة «زيدًا» و «قائمًا» من جهتين، كما أن «ضرب» طالب الفاعل والمفعول من جهتين، و «ضرب» يرفع الفاعل، وينصب المفعول، فجعلوا «كان» كذلك؛ ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، فقالوا: كان زيد قائمًا.

وكذلك الكلام في «أصبح» و «أمسى» و «ظل» و «بات» وما أشبه ذلك. فإذا قلت: أمسى زيد غنيًا، دَلَّت «أمسى» على أن «زيدًا» دخل في المساء، وهو غني. وكذلك: ظَلَّ زيد قائمًا، أي فعل ذلك نهارًا، و: بات قائمًا؛ فعل ذلك ليلاً، فهي كلها دخلت لمعانٍ في الخبر، فهي بذلك طالبة الخبر، وطالبة مَنْ له الخبر بطلِّبه.

## فصل

قال: «وهي: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، و «ظننت» و «حسبت» ونحوهما»<sup>(١)</sup>.

قال: «وهي»<sup>(٢)</sup> كان وأخواتها؛ لأن معانيها مختلفة، فـ «كان» معناها خلاف معنى «أمسى». ومعنى «أمسى» خلاف معنى «أصبح». ومعنى «ظل» خلاف معنى «بات». و «ليس» كذلك أيضًا؛ معناها مخالف لمعاني أخواتها. وكذلك «ما دام»، على حسب ما أئنه. وكذلك «إنَّ» وأخواتها،

(١) الإيضاح ٩٥. وفي شرح العكبري (٢/٤٥٠): وظننت وأخواتها. وضبط محقق المقتصد (١/٣٩٧): «ونحوهما» بالخبر، خطأ.

(٢) في المخطوطة: في. وهو تحريف من الناسخ، فأبو علي قال: وهي، ولم يقل: في.



معانيها مختلفة .

فإن قُلْتُ : «إِنَّ» و«أَنَّ» معناهما واحد، وهو التوكيد، قلتُ : «أَنَّ» المفتوحة تَرُدُّ الجملة في تأويل المصدر، و«إِنَّ» المكسورة ليست كذلك<sup>(١)</sup>. وهذا كله يَتَبَيَّنُ<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله .

وأما أخوات «ظننت» فلا تخلو معانيها من أن تكون كمعنى «ظننت» أو «حسبت» ؛ لأنَّ «ظننت» لها معنيان :

أحدهما : العلم<sup>(٣)</sup>، قال الله - تعالى - : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِعُوهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ لأن هذا وقت رفع الشكوك . وكذلك : ﴿ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ هذا في صفة المؤمنين .

الثاني : أن يكون الشيء في الخاطر مُتَرَدِّدًا بين الإثبات والنفي ، وتَغَلَّبَ على الخاطر أحدهما غَلَبَةً قَوِيَّةً . وفي «حسبت» بعض ذلك<sup>(٦)</sup>، وليست كـ «ظننت» في هذا .

(١) انظر : باب إِنَّ وَأَنَّ (ص ٩١٧ - ٩٤٦) . وعرض في البسيط (٨١٣/٢ - ٨٣٥) للفروق بين «إِنَّ» و«أَنَّ» بإفاضة . وهي كلها فروق في الصنعة . أما في المعنى فهما واحد . وانظر أيضًا : شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ - ٤٦٧ .

(٢) انظر : ص ٩١٧ .

(٣) في المخطوطة : «و» . والصحيح ما أثبت .

(٤) ابن مالك : «تستعمل «ظن» في التيقن كثيرًا .. ويقال ذلك في «حسب» و«خال» . شرح التسهيل ٨٠/٢ .

(٥) الكهف ٥٣ .

(٦) التوبة ١١٨ .

(٧) لعل الإشارة إلى «التردد» بين الإثبات والنفي ، مع ترجيح يسير ، في حين أن المعنى الثاني لـ «ظننت» هو التردد مع غلبة قوية .

فإذا نظرت إلى غير «ظننت» و«حسبت» من أخواتهما، لم يَخُلْ من أن يكون كـ «ظننت» التي بمعنى «علمت» من الجزم والقطع، أو بمعنى «حسبت» من التردد . مع يسير ترجيح، فلأجل هذا - والله أعلم - قال : «وَنَحْوُهُمَا» .

## فصل

قال : «فأما «كَانَ» و«أَصْبَحَ» و«أَمْسَى» و«صَارَ»<sup>(١)</sup> .

اعلم أنه ذكر «صار» [٢٢٩] ، ولم يذكر ما هو في معنى «صار» . والذي في معنى صار : «غدا» و«راح» و«أَصَّ» و«عاد»<sup>(٢)</sup> ، قال الله - تعالى - : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال الشاعر - وهو طَرْفَةٌ - :

لَهُ شَرِبَتَانِ بِالنَّهَارِ وَأَزْبَعَ مِنْ اللَّيْلِ حَتَّىٰ أَصَّ سُخْدًا مُورَمًا<sup>(٤)</sup>  
وقال زهير :

فَاضَ كَأَنَّهُ رَجُلٌ سَلِيلٌ عَلَىٰ عُلْيَاءَ لَيْسَ لَهُ رِدَاءٌ<sup>(٥)</sup>

(١) الإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ٣٩٧/١ ، وشرح العكبري (٤٥٠/٢) : فأما كان وصار .

(٢) قال في البسيط (٦٦٨/٢) : فهذه الأربعة مطردة . وزاد ابن مالك : آل ، ورجع ، وحرار ، واستحال ، وتحول ، وارتد . شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

(٣) سورة يس ٣٩ .

(٤) من الطويل . يهجو عبد عمرو بن بشر . قال الأعلام : «شرب حتى انتفخ وصار مثل الشخذ ، وهو ماء الرحم الذي يخرج مع الولد . شَبَّهَ جسده في نعمته وتزجيجه به . والورم : من الورم ، أي كثر لحمه حتى كأنه ورم» . والبيت في : الديوان (بشرح الأعلام) ٩٩ . واستشهد به في : البسيط ٦٦٨/٢ .

(٥) من الوافر . يصف حمار الوحش ، يقول : صار كأنه رجل عريان واقف على شرف من الأرض ، لارداء عليه . والبيت في : الديوان ٧٠ .

وجاءت «قعد» في معنى «صار» في لفظة واحدة، قالوا: «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ»<sup>(١)</sup>، المعنى: حتى صار. ولم يأت «قعد» في معنى «صار» إلا في هذا الموضع<sup>(٢)</sup>. وقال الزمخشري في قوله - سبحانه -: ﴿فَنَقَعَدُ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾<sup>(٣)</sup>: إن «قعد» هنا بمعنى «صار»<sup>(٤)</sup>، والمعنى: ولا تَبْسُطُهَا كل البسط فتصير ملومًا محسورًا. ولم أر غيره قال هذه المقالة في «قعد» هنا.

ويمكن عندي ألا يكون «قعد» هنا بمعنى «صار»، فيكون المعنى: ولا تَبْسُطُهَا كل البسط فتقعد، أي لا تستطيع القيام، كما يقال: فلان قد قعد بالأرض، إذا افتقر، ويكون «ملومًا» حالًا، ويكون المعنى: ولا تبسطها كُلَّ البسط فيذهب مالك<sup>(٥)</sup>. والله أعلم. وكذلك في قوله - تعالى -: ﴿فَنَقَعَدُ

(١) قول كالمثل، استشهد به في: البسيط (٢/٦٦٨، ٦٦٩)، ونسب حكايته إلى سيبويه. وقال محقق البسيط: ليس في الكتاب المطبوع. وهو حقًا ليس فيه. وحكاية ابن الأعرابي: شَحَذَ شَفْرَتَهُ. وقال ابن مالك: أرهف شفرته. انظر: التهذيب ١/٢٠١، واللسان والتاج، (قعد) وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٦، ٣٨٣، وغاية الأمل ١/٢١٠، وشرح التسهيل ١/٣٤٧، والإرشاد ١٤٦، والهمع ٢/٧٠.

(٢) الفراء يرى استعمال «قعد» بمعنى «صار» مطردًا. وتابعه الزمخشري. وحكى الكسائي: قعد لا يُسأل حاجة إلا قضاه، بمعنى «صار». وجعل ابن ملكون «قعد» في قولهم: «قعد زيد يتهمكم بعرض فلان» بمعنى «صار». وابن جني جعلها زائدة. وقال ابن عصفور: «ولا يتصور أن يكون «قعد» هنا بمعنى «صار» لأنها لا تستعمل كذلك إلا في «قعدت كأنها حربة»، وهو كالمثل، فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره». انظر: شرح الجمل ١/٣٨٣، وشرح التسهيل ١/٣٤٧، ٣٤٨.

(٣) الإسراء ٢٩.

(٤) الكشف ٢/٦٦٢.

(٥) قال مثل ذلك في البسيط ٢/٦٦٩.

مَذْمُومًا مَحْدُولًا»<sup>(١)</sup>.

وحكى سيبويه أنه قد جاءت «جاء» بمعنى «صار» في لفظة واحدة، قالوا: ما جاءت حاجتك، المعنى: ما صارت حاجتك<sup>(٢)</sup>، وفي «جاءت» ضمير يعود إلى «ما»، وهو اسم «جاء» وعاد على المعنى؛ لأن «ما» في المعنى هي الحاجة<sup>(٣)</sup>، كما قال - سبحانه -: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٤)</sup> في من قرأه بالتاء في ﴿تَكُنْ﴾، وينصب «فتنة»؛ لأن الاسم ﴿قَالُوا﴾، وأنت الفعل - وإن كان<sup>(٥)</sup> مذكرا -؛ لأنه الفتنة في المعنى.

(١) الإسراء ٢٢.

(٢) من أمثلة سيبويه (١/٥٠، ٥١ و ٢/١٧٩ و ٣/٢٤٨). والأصل في «جاء» أن يكون فعلًا متعديًا وغير متعد، لكنهم أجروه في هذا المثل وحده مجرى «صار»، وجعلوا له اسمًا وخبرًا، لأن في جاء من الانتقال مثل ما في «صار»، وأثروا «جاءت» لتأنيث معنى «ما»، فكأنه: آية حاجة حاجتك، ولم يقولوا: ما جاء حاجتك، لأنه بمنزلة المثل. ونقل سيبويه عن يونس أنه سمع رؤية يقول: ما جاءت حاجتك، فيرفع، فتكون «الحاجة» هي الاسم و«ما» نصب. وقال الأعلم: «إن أول ما شهدت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قبل علي بن أبي طالب». والقول أو المثل دائر في كتب النحو، استشهد به أبو علي في: المسائل المشورة ١٣٦، والمؤلف في: البسيط ٢/٦٦٨، ٦٦٩. وانظره أيضًا في: النكت ١/١٨٧، وكشف المشكلات ٢/٦٨٥، وابن يعيش ٧/٩١، ٩٢، وغاية الأمل ١/٢١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٣، والإرشاد ١٤٦، والهمع ٢/٧٠.

(٣) كذا علل سيبويه. الكتاب ١/٥١.

(٤) الأنعام ٢٣. والقراءة بالتاء ﴿تَكُنْ﴾ ونصب ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ هي قراءة غير حمزة والكسائي اللذين قرآ بالياء ﴿يَكُنْ﴾ وغير ابن كثير وابن عامر وحفص الذين قرأوا برفع ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾. (السبعة ٢٥٤، ٢٥٥، والتيسير ١٠١، ١٠٢، والنشر ٢/٢٥٧). وانظر فضل بيان في: الدر المنصون ٥/٣٠، والبسيط ٢/٧١٤، ٧١٥، وكلام المؤلف على الآية بعد (ص ٧٦١، ٨٩٥، ١٠٨٩).

(٥) الضمير لـ «أن قالوا»، إذ هو في التقدير: قولهم. وقال ابن السجري (الأمالي ١/١٩٦): وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى. وهذا تعليل سيبويه وأبي علي والمؤلف. وعُلِّلَ الزجاج بأنهم =



وكذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا﴾<sup>(١)</sup> ، فالضمير في «تعمل» عائد إلى «مَنْ» ؛ لأن «مَنْ» مؤنثة في المعنى .

ورواه<sup>(٢)</sup> أيضًا : ما جاءت حاجتك ، على أن «ما» هي الخبر ، و«الحاجة» الاسم .

ثم قال : «وَمَا بَرِحَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا فَتَى» . وفي بعض النسخ : وما أَنْفَكَ<sup>(٣)</sup> .

اعلم أن هذه الأربعة بمعنى واحد ، والمعنى فيها أنه لم يزل على هذه الصفة من الوقت الذي أمكنه الأنصاف بها ، فإذا قلت : ما زال زيدًا عالمًا ، أي لم يزل كذلك من وقت أمكنه الأنصاف بالعلم .

فإن قلت : فلم لَمْ يستغنِ بواحد منها عن الآخر ؟

قلت : ذكر : ما زال وما برح وما فتى ؛ لأنها ، وإن كانت على معنى واحد ، فيها خلاف من جهة ما . أمّا «زال» فإنها منقولة من «زال يزول»<sup>(٤)</sup> ؛

= أرادوا بـ «القول» المقالة ، والمقالة مؤنثة . وانظر : كشف المشكلات ١/ ٣٩١ ، والبحر ٤/ ٩٩ ،

والدر المصون ٣/ ٣٠ ، ٣١ . وانظر أيضًا كلام المؤلف بعد (ص ٨٩٥) .

(١) الأحزاب ٣١ . وسلف الاستشهاد بالآية (ص ٥٥٠ ، ٥٦٩) .

(٢) الضمير لسبويه : قال : «ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك ، كثير . وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ؛ فيرفع» . اهـ بتصرف . الكتاب ١/ ٥١ .

(٣) «ما انفك» في الإيضاح ٩٥ ، وليست في المقتصد ١/ ٣٩٥ ، ولا في شرح العكبري ٢/ ٤٥٠ .

(٤) زال الشيء يزول زوالًا ، إذا فارق ولم يثبت ، وهو فعل تام غير متعد . فإذا نُقل بالهمزة تعدى . قال يعقوب : «أزاله من مكانه يُزيله إزالة» ، وأزال الله زواله ، وزال زواله ، إذا دعا له بالبلاء والهلاك ، قال أبو علي : فهذا الذي حكاه من «أزال» يدل على أن «زال يزول» فعل غير متعد . فإذا نقل بالهمزة تعدى . انظر : الإصلاص ٢٧٢ ، والخلييات ٢٧١ .

هذا أصلها ، ثم جُرِدَتْ ؛ لما جُرِدَتْ له «كان» من الدلالة على معنى في الجملة . فلمَّا فُعِلَ فيها ذلك ، نُقِلَتْ إلى «فَعِلَ»<sup>(١)</sup> ، فقليل : زال يزال ، وإن كانت في الأصل : «زال يزول» ، على أن أبا علي ذكر في «الخلييات»<sup>(٢)</sup> أن العين في «ما زال» هذه ياءٌ ، وأن الأصل : «زَيْلٌ» ، وجعله مأخوذًا من «زَيْلٌ» ، إذا فَرَقَ<sup>(٣)</sup> ، قال الله - تعالى - : [٢٣٠] ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> و«زَيْلٌ» هنا : فَعَلَ ؛ لأن المصدر : التزليل . ولو كان «فيعل» لكان المصدر «زَيْلَةً» ، بمنزلة : يبطر يبطرة . ولأنه لحَقَّ . والأول<sup>(٥)</sup> مذهب . وكيفما كان فهي مخالفة لـ «برح»<sup>(٦)</sup> .

وأما «برح» فإنها منقولة من «برح الحفاء»<sup>(٧)</sup> ، إذا انكشف الأمر ، وذهب

(١) فحركات الواو ، وقبلها ضمة ، فانقلبت ألفًا ، شأنها شأن «خاف» ، فقد كانت : خَوِفَ .

(٢) عقد أبو علي في الخلييات (٢٧١ - ٢٨٣) مسألة خاصة بـ «ما زال» وأخواتها ، بلغ فيها الغاية .

(٣) انظر : الخلييات ٢٧١ ، ٢٧٢ . وكلام أبي علي ثمة يفيد أنه يرى أن «ما زال» عينها ياء ، وأن «زال» : برح ، فإذا أدخل حرف التنفي نفى البراح ، فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال . و«زال» هذه عنده ليست من «زال يزول» ، ولا من «زال يزيل» ، لأنها لو كانت من واحد منهما ، لقليل : «لم يزل» ، و«لم يزل» ، ولكن ما يقال : لم يزل . فكان أبا علي يرى أن «زال» ثلاثة ، كل منها أصل : «زال يزول» ، إذا فارق ولم يثبت . وهذا لازمة وعينها واو . و«زال يزيل» إذا ماز ، وهذه متعدية وعينها ياء . و«زال ويزال» ، وهذه غير متعدية ، وعينها ياء أيضًا . (وانظر : الهمع ٢/ ٦٧) . وأرى أن قول المؤلف أن «ما زال» منقولة من «زال يزول» ، كما ذكر قريبًا ، وإن كان قد أشار إلى قول أبي علي .

(٤) يونس ٢٨ .

(٥) انظر كلام المؤلف في المسألة عينها في : البسيط ٢/ ٧٥١ ، ٧٥٢ .

(٦) مخالفة «زال» لـ «برح» في أصل المعنى . أما بعد النقل إلى المعنى الجديد في التقصان فإنهما بمعنى واحد .

(٧) مثَّل ، انظره في : الأمثال ٦٠ ، ومجمع الأمثال ١/ ٩٥ ، والمستقصى ٢/ ٧ .

السُّرُّ<sup>(١)</sup>، فَتَقِلَّتْ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي نُقِلَتْ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> « زال »، وَلَمْ تُعَيَّرْ، كَمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ « كَانَ » حِينَ جُرِّدَتْ؛ لَمَّا جُرِّدَتْ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا « فَتَى »، فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ قَطُّ إِلَّا نَاقِصَةً دَاخِلَةً عَلَى الْجُمْلَةِ لِلْمَعْنَى الَّذِي جُرِّدَتْ لَهُ « زال » و« برح ».

وَأَمَّا « انْفَكَّ »، فَلَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُسَاوِيَةً لِوَاحِدَةٍ مِنْ أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثِ<sup>(٤)</sup>. وَأَمَّا مَنْ رَوَاهَا مُثَبَّتَةً، فَلَمَّا لَمْ يَتَيَقَّنْ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ إِلَّا هِيَ ذَكَرَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

و« ما » فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَافِيَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَسْتَعْمِلْهَا نَاقِصَةً إِلَّا بِحَرْفِ النَّفْيِ، فَتَكُونُ « ما » مَعَ الْمَاضِي الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الدَّعَاءِ. فَإِنْ أَرَدْتَ فِيهِ مَعْنَى الدَّعَاءِ كَانَتْ « لا »، فَتَقُولُ: لَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا. وَلَا تَكُونُ « لا » لغير الدَّعَاءِ مَعَ الْمَاضِي إِلَّا بِالتَّكْرَارِ، كَمَا تَقُولُ: لَا قَامَ وَلَا قَعَدَ.

وَتَكُونُ « لا » مَعَ الْمُضَارِعِ، فَتَقُولُ: لَا يَزَالُ زَيْدٌ جَالِسًا. وَتَقُولُ: لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ هَذَا، قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - ﴿ تَأَلَّلَوْا تَفْتَوًا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾<sup>(٥)</sup> الْمَعْنَى: تَأَلَّلَ لَا تَفْتَأُ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: لَا يَنْفَكُ

(١) أَوْ: كَانَ فِي الْبِرَاحِ، وَهُوَ: الْمُتَّعَمُّعُ مِنَ الْأَرْضِ، فَيَرْجِعُ إِلَى: الْإِنْكَشَافِ، لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ فِي الْبِرَاحِ، وَلَا شَيْءَ يَسْتَرُهُ الْإِنْكَشَافُ وَظَهَرَ لِلرَّائِي إِذْ لَا يَسْتَرُهُ شَيْءٌ. ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (أَدَبُ الْكَاتِبِ ٥٥). وَحَكَاهُ عَنْهُ الْمَوْلَفُ فِي: الْبَسِيطِ ٧٥٢/٢.

(٢) ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ النَّظَرِ يَفْصِلُ بَيْنَ « مَازَالَ » وَ« مَا بَرَحَ »، فَيَخْصُصُ « بَرَحَ » بِالْبِرَاحِ مِنَ الْمَكَانِ، فَيَذْكُرُ الْمَكَانَ أَوْ الْوَقْعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَدَّاهُ. انْظُرْ: الْحَلِيبَاتِ ٢٧٤.

(٣) انْظُرْ: ص ٥٠٩، ح ٦.

(٤) الْأَرْبَعَةُ بَعْدَ النُّقْلِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ بِاتِّفَاقِ النُّحَوِيِّينَ. الْهَمْعُ ٦٥/٢.

(٥) يُوسُفَ ٨٥.

زَيْدٌ جَالِسًا، وَلَمْ يَنْفَكْ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا، وَلَمْ يَبْرَحْ زَيْدٌ عَالِمًا. فَلَا تَسْتَعْمَلُ هَذِهِ إِلَّا مَقْرُونَةً بِحَرْفٍ مِنَ حُرُوفِ النَّفْيِ. وَتَقُولُ: لَنْ يَزَالَ زَيْدٌ عَالِمًا<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: « وَمَا دَامَ »<sup>(٢)</sup>.

اعْلَمْ أَنَّ « ما » مَعَ دَامَ مُصَدَّرِيَّةٌ، وَالْمُصَدَّرُ فِي مَوْضِعِ الظَّرْفِ، كَمَا تَقُولُ: لَا أَكُلُّهُ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. فَعَلَى هَذَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَقْرُونَةً بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ مُتَعَلِّقًا، فَتَقُولُ: لَا أَكْمَلُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا، وَالتَّقْدِيرُ: مَدَّةَ دَوَامِ زَيْدٍ جَالِسًا، وَالْمَعْنَى: مَدَّةَ جُلُوسِ زَيْدٍ. فَكَمَا أَنَّهُ لَا تَذْكُرُ « مَدَّةَ جُلُوسِ زَيْدٍ » وَحْدَهُ إِلَّا مَعَ لَفْظٍ قَبْلَهُ، كَذَلِكَ لَا تَذْكُرُ « مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا » وَحْدَهُ.

ثُمَّ قَالَ: « فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ »<sup>(٣)</sup>.

يُرِيدُ: عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

ثُمَّ قَالَ: « وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ، فَالَّذِي يُجْعَلُ اسْمًا « كَانَ » مِنْهُمَا الْمَعْرِفَةُ، كَمَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ الْمَعْرِفَةُ »<sup>(٤)</sup>.

اعْلَمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا كَانَ فِيهِ بَعْضُ تَخْصِيصٍ، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً، وَحَكَى سِيبَوِيهٌ: إِنَّ خَيْرًا مِنْكَ زَيْدٌ<sup>(٥)</sup>. فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: كَانَ خَيْرٌ مِنْكَ

(١) مَازَالَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا فَتَى، وَمَا انْفَكَّ شَرْطُهَا: تَقْدُمُ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ، وَهُوَ النَّهْيُ وَالْدَّعَاءُ، سِوَاهُ كَانَ النَّفْيِ بِحَرْفٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ، مَلْفُوظًا بِهِ أَوْ مَقْدَرًا، مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ أَوْ مُفْصَلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. انْظُرْ: الْهَمْعُ ٦٥/٢، ٦٦.

(٢) الْإِبْضَاحُ ٩٥، وَالْمُقْتَصَدُ ٣٩٧/١، وَشَرْحُ الْعَكْبَرِيِّ ٤٥٠/٢.

(٣) الْإِبْضَاحُ ٩٥. وَفِي الْمُقْتَصَدِ ٣٩٧/١، وَشَرْحُ الْعَكْبَرِيِّ (٤٥٠/٢): الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

(٤) الْإِبْضَاحُ ٩٧، وَالْمُقْتَصَدُ ٤٠٣/١. وَفِي شَرْحِ الْعَكْبَرِيِّ (٤٦٦/٢): « فِي الْكَلَامِ » مَكَانٌ « فِي هَذَا الْبَابِ ».

(٥) سِيبَوِيهٌ (١٤٢/٣): « تَقُولُ: إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا، إِذَا جَعَلْتَ « قَرِيبًا مِنْكَ » مَوْضِعَهُ. وَإِذَا =



زيداً<sup>(١)</sup>. وقد مضى الكلام في هذا حين تكلّمتُ على قولهم: «سواء عليّ أقمت أم قعدت»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «فألذي شُغِلْتُ به» «كان» المعرفة<sup>(٣)</sup>.

لما كان المبتدأ شبيهاً بالفاعل، والفاعل هو الذي اشتغل به الفعل، صارت «كان» كأن هذا المرفوع قد اشتغلت به.

ثم قال: «وقد يجيء في الشُّغْرِ للاضطراب الاسم نكرةً والخبر/ معرفة»<sup>(٤)</sup>.

يريد إذا كانت النكرة غير مُخصَّصة، نحو: كان قائم زيداً، وكان خارج عمراً. وأما إذا كانت النكرة قد اختصت، فهي بذلك قريبة من المعرفة، فيجوز أن تُجَعَلَ المبتدأ، على حسب ما ذكرته.

ثم قال: «ولا يجوز هذا حيث لا يضطرُّ إليه تصحيح وزن، ولا إقامة قافية»<sup>(٥)</sup>.

= جعلت الأول هو الآخر، قلت: إن قريباً منك زيد، وتقول: إن بعيداً منك زيد. والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفة ونكرة.  
(١) سيبويه (١٤٣/٢): وأعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا - يريد في باب «إن» - مثله في باب «كان».

(٢) انظر: ص ٣٤٧ وما بعدها.

(٣) الإيضاح ٩٨، والمقتصد ٤٠٣/١.

(٤) الإيضاح ٩٨، والمقتصد ٤٠٣/١.

(٥) الإيضاح ٩٨، والمقتصد ٤٠٣/١.

أما إقامة القافية فبيّن<sup>(١)</sup>؛ لأن العرب لا يكون الإقواء<sup>(٢)</sup> عندهم في الشعر يثنى المرفوع والمنصوب، إنما يقع بين المرفوع والمنصوب خاصة، فقد يضطرُّ الشاعر لذلك، نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

\* وَلَا يَلِكُ مَوْقِفٌ مِثْلِكَ الْوَدَاعَا<sup>(٤)</sup> \*

القوافي منصوبة: فلو نصب «موقفاً»؛ لأنه نكرة، ورفع «الوداع»؛ لأنه معرفة، لكان إقواء بين المرفوع والمنصوب، ولا يكون هذا في الشعر، فلذلك نصب «الوداع» ورفع «موقفاً منك»، على أن هذا ليس مثل الذي لا يجوز

(١) قال في البسيط (٧١١/٢): «فأما ما يرجع إلى القافية، فيكون في الأسماء كلها إلا الأسماء المنقوصة والمقصورة». وأقول: إنما أخرج الأسماء المنقوصة لأن الحركات لا تظهر على آخرها.

(٢) الإقواء: مصطلح عروضي، معناه: اختلاف حركة الروي بين كسر وضم، وهو من عيوب القافية. وعده القزاز من أقبح العيوب، وأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط. (ما يجوز للشاعر ١٤٨). وانظر أيضاً: الكافي للبريزي ١٦٠، ١٦١.

(٣) القطامي.

(٤) من الوافر. وصدده:

\* بَقِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا \*

يروي: ولايك موقفي. وعليه فلا شاهد. ضباعة، هي ابنة زفر بن الحارث؛ ممدوح الشاعر. ويُستشهد بالبيت أيضاً على ترخيم «ضباعة»، والوقف على الألف بدلاً من الهاء. والبيت في: الديوان ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، والمقتصد ٩٤/٤، والأصول ٨٣/١، والإيضاح ٩٩، وابن السيرافي ١/٤٤٤، وما يجوز للشاعر ٢٣١، وابن برهان ١/٢٩١، وتحصيل عين الذهب ٣٢٩، والحلل ٥١، وشرح العكبري ٢/٤٦٨، وابن عيش ٧/٩١، واللسان (صنع، ودع)، والارتشاف ٢/٩٢، والمغني ٢/٥٩١، وشرح شواهد ٢/٨٤٩، وشرح أبياته ٦/٣٤٥، ٨/١٢١، والهمع ٢/٩٦، والخزانة ٢/٣٦٧، ٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣. واستشهد به في: البسيط ١/٥٣٧، ٢/٧٢١، والملخص ١/٤٧٧.

إلا في الشعر؛ قد يأتي مثل هذا في الكلام؛ لأنَّ النكرة هنا مُخَصَّصَةٌ<sup>(١)</sup>، كما جاء: إن خيرًا منك زيد.

وأما تصحيح الوزن فلا يُتَصَوَّرُ إلا في المنقوص. وأما غير المنقوص فلا يُتَصَوَّرُ فيه ذلك؛ ألا ترى أن الرفع والنصب والخفض لا فَرْقَ بينها في الوزن، والمنقوص هو الذي يَتَغَيَّرُ في الرفع والنصب تَغْيِيرًا يَتَغَيَّرُ به الوزن؛ ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قاضيًا، ونصبت «قاضيًا»، كان بعد الضاد متحركًا وساكن. فإذا نصبت «زيدًا»، ورفعت «قاضيًا» لم يكن بعد الضاد إلا ساكنًا فقد نقص متحركًا، والشَّعْرُ قد ينكسر بمثل هذا.

وفي رفع النكرة ونصب المعرفة عند الضرورة طريقتان:

أحدهما: أنَّ الاسم في هذا الباب شبيهٌ بالفاعل والخبر شبيهٌ بالمفعول. والعرب إذا اضطرت نصبت الفاعل ورفعت المفعول، قال:

مِثْلُ الْقَتَاذِ هَذَا جَوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرًا<sup>(٢)</sup>

و«السَّوَاتِ» هي التي تبلغ «هجر»، وهذا عندهم من المقلوب.

ونظير هذا كله قولُ العرب: «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي»<sup>(٣)</sup>، وإنما المعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة. فلمَّا فُهِمَ المعنى، وعُلمَ أن الرأس هو الذي

يدخل في القلنسوة قُلب، فقبل: أدخلت القلنسوة في رأسي. فكذلك هذا، لما فُهِمَ أنَّ «السَّوَاتِ» هي التي تبلغ «هجر» لم يُبَالِ بالإعراب، وجعل إعراب الفاعل في المفعول، وإعراب المفعول في الفاعل. وهذا كله اتِّسَاعٌ في اللفظ، والمعنى مع هذا القلب على حسب ما كان بغير قَلْبٍ. فكذلك رَفَعْتَ العَرَبَ النُّكْرَةَ، ونصبت المعرفة، وإن كان المعرفة هو المبتدأ، والنكرة الخبر.

الثاني: أنه لما كان الخبر والمُخْبِرُ عنه شيئًا واحدًا، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، ف«زيد» هو «القائم»، و«القائم» هو «زيد» = صار إخبارك ب«زيد» عن «القائم» كإخبارك ب«القائم» عن «زيد»، فجاز أن يُغْدَلَ [٢٣٢] عن أحدهما إلى الآخر للضرورة. ولا يكون هذا في الفاعل حين يُنْصَبُ، ولا في المفعول حين يُرْفَعُ؛ لأنهما شيان، وجعل أحدهما فاعلاً يُعْطِي من المعنى غَيْرَ ما يعطيه الآخر، فلا يُقَالُ في هذا إلا القلبُ خاصة. والله أعلم.

قال: «فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعْرِفَتَانِ كَانَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أُيْهُمَا شَيْئًا اسْمًا»<sup>(١)</sup>. أعلم أنَّ المعرفتين يجوز أن يُخْبَرَ بإحدهما عن الأخرى<sup>(٢)</sup>. فمن

(١) الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١): «وإذا»، «مُعْرُوفَانِ».

(٢) قال في الملخص (٢١٢/١): وجعل الأعراف اسمًا أعرف. وفي هذا خلاف. وكذلك إن كان أحدهما «أُن» والفعل، فجعل الاسم «أُن» والفعل «أحسن. اهـ. وظاهر كلام سيبويه وأبي علي والزجاجي أن المتكلم بالخيار. وإلى هذا ذهب المتقدمون. ومن ذهب من المتأخرين إلى ذلك: ابن مضاء وابن طاهر والشلوين في إقراءه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير. وتأول النحويون كلام سيبويه وأبي علي، فقالوا: إذا كانت إحدهما قائمة مقام الأخرى ومشبَّهةً به فالخير ما تريد إثباته. وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطبُ يعرفها، والنسبة مجهولةٌ تجعَلُ أُيْهُمَا شَيْئًا اسْمًا والآخر الخبر، إلا إن كان أحدهما «أُن» أو «أَنْ» المصدريتين فالاختيار جعلهما الاسم. وإن لم يَشْتَوِيا في رتبة التعريف لجعل الأعراف منهما الاسم. وقال بعض =

(١) يريد أن «منك» جاءت نعتًا لـ «موقف» فتخصصت. والنكرة إذا تخصصت جاز وقوعها مبتدأ في الكلام، بله في الشعر. وزاد المكبري: «وجوز ذلك أن المعنى مَقْهُومٌ، وأن الموقف والوداع مصدران. وتنكير الجنس قريب من تعريفه». شرح الإيضاح ٤٦٨/٢، ٤٦٩.

(٢) تقدم غير مرة (ص ٥٧٥، ٦١٤) والتعليق عليه في الوطن الأول.

(٣) تقدّم غير مرة (ص ٥٣٦، ٥٧٧).



مسائلهما : ما يكون المعنى فيها واحداً . ومنها ما يكون بمعنيين .

فما يكون المعنى فيه واحداً قولهم : كان زيد هذا ، وكان هذا زيداً<sup>(١)</sup> .

وما يختلف المعنى<sup>(٢)</sup> قولهم : كان زيدٌ عمروا ، إذا أردت أن تُشَبِّهَ زيداً

بعمره . وكذلك : كان عمرو زيداً ، إذا أردت أن تُشَبِّهَ عمروا بزيد .

وأما قول العرب : كان زيدٌ صديقي ، وكان صديقي زيداً<sup>(٣)</sup> ، فاختلف

النحويون في هذا<sup>(٤)</sup> :

فمنهم من قال : المعنى واحد ، وأجراه مُجْزَى : كان هذا زيداً ، وكان زيدٌ هذا .

= النحويين : إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر فالأعم هو الخير . وزعم ابن الطراوة أن الذي لا تريد إثباته يجعله الاسم . وانظر مزيداً من التفصيل في : الارتشاف ٨٩/٢ وما بعدها ، والهمع ٩٣-٩٥ . وانظر أيضاً : البسيط ٧١٤/٢ وما بعدها .

(١) المختار عند المؤلف جعل الأعراف هو الاسم . انظر : البسيط ٧١٤/٢ ، ٧١٥ .

(٢) نص المؤلف في البسيط (٧١٥/٢) على أنه إذا اختلف المعنى فليست بالخيار ، لأن المعنى يتغير .

(٣) يمنع بعض النحويين هذا التركيب ، لأن « صديق » عندهم أعم من « زيد » فيجب أن يكون الخير .

(انظر : ح التالية) . وواضح من كلام المؤلف أنه يجيز التركيب إلا أن له عنده معنى قصر ما في

المقدم من صفة على المؤخر - الخير .

وأقول : إن منع هذا التركيب لا معنى له ، فاللغة واسعة ، وفي اختلاف المعنى الذي أشار إليه المؤلف

ما يتوافق مع روح اللغة وبلاغتها وتصرفها .

(٤) ذكر ابن السيد أن رجلاً من أهل الأدب - يريد ابن الصائغ - أخبره أن قومًا من نحويي سرقسطة

اختلفوا في قول كُتِبَ :

عَنَيْتُ قصيرات الحجال ولم أُرِدْ  
قصار الخطى شَرَّ النساءِ البحائر

فقال بعضهم : « البحائر » مبتدأ ، و « شر النساء » خبره . وقال بعضهم : يجوز أن يكون « شر

النساء » هو المبتدأ ، و « البحائر » خبره . وقد أنكر ابن الصائغ ما أجازوه . وقال ابن السيد له : الذي

قلت هو الوجه المختار ، وما قالوه جائز غير ممتنع . وقد حكى ابن السيد الخلاف وما رآه بأدلتها في

« المسائل والأجوبة » ٨٨ ، ونقل السيوطي المسألة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧١- ١٧٩ . وانظر :

الارتشاف ٩٠/٢ .

ومنهم من قال : المعنيان مختلفان<sup>(١)</sup> ، فقال : كان زيد صديقي ، يعطي أن

« زيداً » له هذه الصفة ، وليس في اللفظ تعرض لِنَفْيِهَا عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره .

وإذا قلت : كان صديقي زيداً ، يعطي أن لا صديق لك إلا زيد ، بظاهر الكلام<sup>(٢)</sup> .

وهذا عندي هو الأظهر . والله أعلم ، وقد تقدّم الكلام في هذا<sup>(٣)</sup> .

وكذلك إذا كان معك نكرتان ، فتقيم أيهما شئت ، إذا كان في ذلك

فائدة ، ولم يكن في الكلام إحالة وإخلال . ومثل ذلك قول العرب : ما كان أحدٌ

مثلك ، وما كان أحدٌ خيراً منك<sup>(٤)</sup> . فإذا قلت : ما كان مثلك أحدًا ، كان

محالاً من الكلام ، إلا أن تُريد الاتساع . ووجه الإحالة أنك إذا قلت : ما كان

مثلك أحدًا ، برفع « مثل » ، فقد أثبت له مماثلاً ؛ لأنك إنما تُخَيِّرُ عن حقيقة

متصورة ثابتة ، فكيف تُثَبِّتُ له مماثلاً ، وتنفي أن يكون من الأحدين ؟ هذا

مُحالٌ ، إلا أن تُحَقِّرَ شأنه ، فتقول : ليس أمثاله من الناس ، إنما أمثاله من البهائم .

وقال أبو القاسم - رحمه الله - : إن هذا يقال على جهة التعظيم<sup>(٥)</sup> . وَحَمَلَهُ على

ذلك أن « أحدًا » عنده بمنزلة « إنسان » ، فإذا قال : ما كان المماثل له إنسانًا ، فقد

(١) في المخطوطة : « المعنيين مختلفين » وهو خطأ إعراباً ، فالجملة محكية .

(٢) وقال في البسيط (٧١٥/٢) : « لأن المقصود هو الإخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلًا قال لك : أعلم

أن لك صاحباً خاصاً فثبته لي ، فقلت : صاحبي زيد » .

(٣) انظر : ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) عرض سيبويه للقولين في « هذا باب تخير فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقال (٥٤/١) : « وإنما حسن

الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوجه ، لأن المخاطب قد

يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا » . وانظر أيضاً : البسيط ٧٢٥/٢ وما بعدها .

(٥) لفظه : « إلا أن يُراد به - يريد : ما كان مثلك أحدًا - المثل على التعظيم لشأنه أو الوضوح منه » .

انظر : الجمل ٤٧ ، والبسيط ٧٢٨/٢ .

نفى عَمَّنْ يُشَبِّهه الإنسانية، وبقي محتملاً لأن<sup>(١)</sup> يكون ما هو أعلى من الإنسان أو أحط منه. و «أحد» عند غيره بمعنى «عاقِل»، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أحطَّ منهم؛ إذ لا يوجد في العالم أرفع من العقلاء.

وهذان الإطلاقان عندي صحيحان؛ يوجد «أحد» بمنزلة إنسان، ويوجد «أحد» بمنزلة عاقل<sup>(٢)</sup>. وعلى حسب هذا الإطلاق يكون المدح والذم. والله أعلم. ولم يذكر سيبويه في هذه المسألة إلا الذم<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «وكذلك قرئ: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>. لم يُقرأ في السبع إلا بنصب «الجواب»<sup>(٦)</sup>. والذي قرئ بالوجهين قوله -

(١) في المخطوطة: محتملاً لا.. وهو تحريف، والعبارة مستقيمة بما أثبت.

(٢) إذا كانت «أحد» بمنزلة «إنسان» احتملت المدح والذم. وإذا كانت بمنزلة «عاقل» تعين الكلام على جهة الذم، فلو قلت: ما أمثالك العقلاء، لكان المعنى: أمثالك البهائم. وقال في البسيط: «فأما المدح فأن تقول: ما كان مثلك إنساناً، وأما أمثالك الملائكة، كما قال الله - سبحانه -: ﴿ما هذا بشراً إن هذا إلا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.. وأما الذم فأن تقول: ما كان مثلك إنساناً، وأنت تريد: إنما أمثالك الشياطين، وأمثالك البهائم، وأمثالك الجمادات، على حسب ما تريد». وقد أفاض المؤلف في المسألة والخلاف فيها في: البسيط ٢/٧٢٥ - ٧٣١.

(٣) انظر: الكتاب ٥٥/١.

(٤) النمل ٥٦، والعنكبوت ٢٤، ٢٩. وانظر: الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١) ذكرت الآية مرة واحدة، وبعبارة: «بالرفع والنصب». والعبارة أيضاً في الإيضاح زيادة من نسخة (ب). (٥) الأعراف ٨٢. وأفرد المؤلف، لأنها تختلف عن آيات النمل والعنكبوت بأن فيها ﴿وما﴾، وفيهن ﴿فما﴾. وقال السمين: «والفاء هي الأصل في هذا الباب، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته». والقراءة فيها جميعاً ﴿جواب﴾ بالنصب في السبعة. وانظر: الدر المصون ٢٩٨/٣.

(٦) قرأ بالرفع: الحسن. ويكون ﴿جواب﴾ هو الاسم، و﴿أن قالوا﴾ الخبر. والنصب أفصح، لأن الأعراف ينبغي أن يكون هو الاسم. انظر: الإتخاف ٣٣١، والدر المصون ٢٩٨/٥.

سبحانه -: [٢٣٣] ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>، قرئ بنصب «الفتنة» ورفعها.

قال: «ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم، فتقول: كان أخاك زيداً»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن خبر هذه الأفعال يتقدم<sup>(٣)</sup> على أسمائها باتفاق<sup>(٤)</sup> ما لم يكن هناك ما يلزم التأخير<sup>(٥)</sup>. وقد يكون هناك ما يلزم التوسيط<sup>(٦)</sup>، فتقول: ما كان زيداً إلا شاخصاً، فلا يجوز تقديم الخبر هنا. وتقول: ما كان شاخصاً إلا زيداً، فيلزم هنا التوسيط؛ لأنهما معنيان: إذا قلت: ما كان زيد إلا شاخصاً، فالمعنى أنه لم يتصف بصفة غير الشخص. وإذا قلت: ما كان شاخصاً إلا زيد، فالمعنى

(١) الأنعام ٢٣. وانظر: ص ٧٤٩، وما غلقته ثمة في ح ٤. ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٩٥، ١٠٨٩).

(٢) الإيضاح ١٠٠، والمقتصد ٤٠٥/١، وشرح العكبري ٤٧٠/٢.

(٣) في المخطوطة: تتقدم. وهو تصحيف، إلا أن يكون أعاد الضمير على «خبر»، على أن المعنى أو المقصود «أخبار».

(٤) إذا انصرفت «باتفاق» إلى البصريين فلا شيء في كلامه. أما إذا انصرفت إلى النحويين جميعاً، فهناك شيء، وذلك أن الكوفيين يمنعون نحو: «كان قائماً زيد». وأجازه الكسائي على أن في «كان» ضمير الشأن، و«قائماً» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع بـ «قائم». ومنع ابن معط توسيط خبر «مادام». وقال ابن مالك: وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمعيار والمسموع. انظر: شرح التسهيل ١/٣٤٨، ٣٤٩، والارتشاف ٢/٨٦، والهمع ٢/٨٧.

(٥) كما إذا كان الخبر مقصوداً بحصر، وقد مثَّل له. أو كان توسيطه يؤدي إلى اللبس، نحو: كان فذاك مولاك، أو صار عدوي صديقي، أو كان الخير مشتملاً على ضمير ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بعل هند حبيبها. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٠.

(٦) كما إذا كان الاسم مقصوداً بحصر، وقد مثَّل له. أو اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريك هند أخوها، إذ لو تقدم الاسم لعاد الضمير على مُفسِّر مؤنثٍ لفظاً ورتبة. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٠.



أنه لم يتصف بالشخص إلا زيد، من غير أن تتعرض لإثبات صفة أخرى لـ «زيد» أو نفيها. وكذلك تقول: ليس زيد إلا شاخصاً، وليس شاخصاً إلا زيد، بالمعنيين المذكورين<sup>(١)</sup>.

وكذلك تقدم أخبارها عليها جائز فيها كلها، ما لم يمتنع مانع من ذلك. والمانع في «مادم» لازم؛ لأن «ما» مع الفعل في تأويل المصدر، فتقول: لا أكلمك مادمت جالساً، ولا تقول: لا أكلمك جالساً مادمت؛ لأن ما هو من صلة المصدر لا يتقدم على المصدر. وسيأتي هذا في المصدر مكملاً<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله. وأما «مازال» وأخواتها، فلا تتقدم أخبارها عليها<sup>(٣)</sup>؛ لأن «ما» فيها نافية، و«ما» النافية من حروف الصدور، فلا تقول: قائماً مازال زيد، كما لا تقول: قائماً ما كان زيد. وتقول<sup>(٤)</sup>: لا يزال زيد عالماً، وعالماً لا يزال زيد؛ لأن «لا» ليست من حروف الصدور<sup>(٥)</sup>؛ ألا ترى أنك تقول: لا يضرب زيد

(١) توسط خبر «ليس» فيه خلاف أيضاً. قال أبو حيان: ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» ليست صحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه، تشبيهاً بـ «ما». انظر: الارتشاف ٨٦/٢، وأيضاً شرح التسهيل ٣٤٩/١، والهمع ٨٨/٢.

(٢) يريد: «باب المصادر التي عملت عمل الفعل». انظر: ص ١٠٦٦.

(٣) هذا مذهب البصريين والفراء. وأجاز الكوفيون وابن كيسان التقديم. وحجج كل في: الإنصاف ١٥٥/١ - ١٦٠ (المسألة ١٧)، وأسرار العربية ١٣٩، واللباب ١٦٧/١ - ١٦٩، والنبين ٣٠٢ - ٣٠٧، وابن عيمش ١٢٤/٢، والهمع ٨٨/٢، ٨٩. وانظر أيضاً: التوطئة ٢٢٨، وشرح التسهيل ٣٥١/١، والبسيط ٦٧٤/٢ - ٦٧٧.

(٤) في المخطوطة: ولا تقول. وفي أعلى «لا» شطب. وعلى يمينها «صح» صغيرة. ويبدو أن الناسخ اختلط عليه الأمر. والصحيح حذفها كما فعلت.

(٥) هذا مذهب الجمهور. ويرى الفراء أن اقتران «زال» بأي حرف من حروف النفي يجعل تقدم الخبر ممنوعاً، في حين يرى ابن كيسان جواز التقديم مطلقاً، اقترنت «زال» بـ «ما» أو غيرها من حروف النفي. وفي المسألة تفصيل، انظره في: الارتشاف ٨٧/٢.

عمراً، وتقول: عمراً لا يضرب زيد. فإن قلت: والله لا يزال زيد عالماً، فلا تقول: والله عالماً لا يزال زيد؛ لأن «لا» إذا كانت جواب القسم فهي حرف صدر. وكذلك تقول: لن يزال زيد عالماً، وعالماً لن يزال زيد. وكذلك تقول: لم يزل زيد عالماً، وعالماً لم يزل زيد. وكذلك تقول: ما برح زيد عالماً، ولا تقول: عالماً ما برح زيد. وكذلك تقول: عالماً لا يبرح زيد، وما أشبه ذلك. وقد تطرأ طوارئ تُلزِمُ تقديم الخبر، وذلك: أيهم كان زيد؟، وأيهم كان عمرو؟ وتقول: «كان على التمرة مثلها زُبْداً»<sup>(١)</sup>، و«على التمرة كان مثلها زُبْداً»، ولا تقول: كان مثلها زبداً على التمرة؛ لأن الضمير لا يتقدم لفظاً ومرتباً.

ثم جاء بقوله - عز وجل -: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال - تعالى -: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

«أن مع الفعل» بتأويل المصدر، وهو اسم «كان»، و﴿عجبا﴾ خبر «كان»<sup>(٤)</sup>، و﴿عجبا﴾ هنا بمعنى «مُعْجِب»، والتقدير - والله أعلم -: أكان للناس ذا عجب لإيحائنا. و«ذو عجب» بمعنى «معجب»، والتقدير: أكان للناس معجباً أن أوحينا؟.

(١) من الأمثلة النحوية السائرة، أورده المؤلف في: البسيط ٥٨٨/١، وهو في: اللباب ٢٩٨/١، وشرح المقدمة الجزولية ٧٥٧/٢، ٧٧٣، وغاية الأمل ١٩٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ١٧٢.

(٢) الروم ٤٧.

(٣) يونس ٢. وانظر الآية وسابقتها في: الإيضاح ١٠٠، ١٠١، والمقتصد ٤٥٠/١.

(٤) كذا أعرب الفراء في معانيه (٤٥٧/١)، وقال: «وكذلك أكثر ما جاء في القرآن إذا كانت «أن» ومعها فعل... ولو جعلوا «أن» منصوبة، ورفعوا الفعل كان صواباً». وانظر: كشف المشكلات ٥٣٠/١.

ثم قال: «وهكذا خبرُ «ليس» في قول المتقدمين من البصريين»<sup>(١)</sup>.  
يريد بقوله «المتقدمين»: سيبويه، وأبا عمرو، وغيرهم<sup>(٢)</sup>. ولا أعرف من  
خالف في تقدّم خبر «ليس» عليها إلا المبرد<sup>(٣)</sup>، حكى عنه أنه منع أن تقول:  
[٢٣٤] قائماً ليس زيد، وقال: «ليس» فعل غَيْرُ متصرف، فلما لم يتصرف في

(١) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ٤٠٧/١.

(٢) ما نسب المؤلف لسيبويه ليس مُتعلّقاً، فقد نفى الجرجاني أن يكون له في ذلك نص. وزعم بعضهم،  
ومنهم ابن يعيش، أن مذهبه منع تقديم خبر «ليس» عليها. وقال الأنباري: «وليس بصحيح»  
والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.

وأقول: راجعت فهرس هارون وعزيمة، فلم أقف على نص، وعليه فإني أميل إلى ما ذهب إليه  
الجرجاني والأنباري. ويقوّي هذا أن معظم النحويين لم يثبتوه له (المقتصد ٤٠٩/١)، وابن يعيش  
١١٤/٧، والإنصاف ١٦٠/١). ونسب أبو علي في الحلييات (٢٨٠) الجواز إلى أبي الحسن،  
والمنع إلى الكوفيين والمبرد. ونسب ابن جني في الخصائص (١٨٧/١) الجواز إلى «سبويه وأبي  
الحسن وكافة أصحابنا. والكوفيون أيضاً معنا». ونسب الأنباري في الإنصاف (٧٣/١) المنع إلى  
الكوفيين والمبرد، والجواز إلى البصريين. ونسب أبو حيان في الارتشاف (٨٧/٢) المنع إلى جمهور  
الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلييات وابن عبد الوارث والجرجاني  
والسهيلي وأكثر المتأخرين، والجواز إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان  
والزمخشري والأستاذ أبي علي، وقال: «واختاره ابن عصفور، وزوي أيضاً عن السيرافي».

وأقول: رجعت إلى الحلييات فلم أجد أبا علي يمنع، بل اقتصر على ذكر الخلاف، واستدلّ  
للمذهبين، ولم يقطع برأي. ومن عجب أن محقق شرح الإيضاح للعكبري تابع ما ذكره القدماء  
من نسبة المنع لأبي علي في الحلييات، وعزا إلى ص ٢٢٤ من (ط. هنداي)، وليس في الصفحة  
ولا غيرها من الحلييات منْع. ولعل المنع في كتب آخر، قال العكبري: «وقد خالف - أبو علي -  
ذلك - الجواز - في كتب آخر». وزد على ما ذكرته من المصادر في تضاعيف هذه الحاشية  
وسالفتها: اللباب ١/١٦٨، ١٦٩، والهمع ٢/٨٨، ٨٩.

(٣) كيف؟ وأبو علي في بعض كتبه يمنع. ونسب العكبري (شرح الإيضاح ٤٧٣/٢، ٤٧٤) المنع إلى  
«الآخرين» بعد أن نسب الجواز إلى «بعض النحويين البصريين». ويدعو لي أن المؤلف يتابع ابن  
جني. انظر: ح السالفة.

نفسه لم يتصرف في معموله<sup>(١)</sup>.

استدلّ أبو علي على بطلان قوله بأمرين:

أحدهما: ما ذكره في هذا الكتاب، وهو أن تقديم الخبر على الاسم جائز  
باتفاق من النحويين، وتسليم منه في ذلك. فكما يتقدّم الخبر على الاسم يتقدّم  
الخبر عليها<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فكيف يتقدم الخبر على الاسم أو عليها، وهي غير مُتَصَرِّفَةٍ في  
نفسها، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله؟

قلت: هي، وإن لم تتصرف، فقد عُوضَ من تصرفها تقييد خبرها  
بالزمان، فقالوا: ليس زيد قائماً أمس، وليس زيد قائماً الآن، وليس زيد قائماً  
غداً. ولو تصرفت لم تدلّ إلا على الأزمنة، فأغنى تقييد خبرها بالأزمنة عن  
ذلك. فلما كان فيها ما يقوم مقام التصرف، صارت كأنها مُتَصَرِّفَةٌ، وما  
يتصرف في نفسه يتصرف في معموله.

الثاني: أنه نقل عن أبي علي أنه استدلّ لجواز تقديم خبرها عليها بتقدّم  
معمول خبرها عليها، قال الله - سبحانه - : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

(١) للجرجاني رأي خاص، أخذه عن شيخه أبي الحسين، وعُدّه النهاية في الشُّدَاد، مفاده أن «ليس»  
أضعف تصرفاً من «كان» وأقوى أمراً من «ما». لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فقويت عن  
«ما» بتقديم خبرها على اسمها، وضعفت عن «كان» بعدم جواز تقديم خبرها عليها. انظر:  
المقتصد ١/٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) انظر: الإيضاح ١٠١. وقال المؤلف في البسيط (٦٧٨/٢): «فجاز لذلك - لما فيها من بعض  
التصرف - تقدّم الخبر على الاسم، فبذلك أيضاً يجوز تقدّم الخبر، ولا يُقَدِّرُ أبو العباس أن يُنكر  
تقدّم الخبر على الاسم، لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق».



عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>، فـ ﴿يَوْمٌ﴾ ظرف متعلق بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾، وـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ خبر ليس<sup>(٢)</sup>. ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أن يتقدم الشيء، إلا ما شذ من تقدم معمول خبر «إن» على اسمها، إذا كان ظرفاً أو مجروراً، قالوا: إن في الدار زيداً جالساً، وإن أمامك عمراً قائماً<sup>(٣)</sup>، وما أشبه ذلك. وسيأتي الكلام في هذا في «باب إن»<sup>(٤)</sup> إن شاء الله.

والشدوذ خروج عن القياس، فحيثما سُمع قُصر، ويَتَقَى في غيره على ما يقتضيه القياس؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: في الدار إن زيداً قائماً، وتقيسه على: إن في الدار زيداً قائماً. فإذا لم يَجُزْ أن يقاس بعض أحوال «إن» على بَعْضِهَا، فكيف يُقاس غيرها عليها؟

### مسألة

هذه الأفعال لا تُبَيَّنُ للمفعول؛ لأنها إن بُيِّنَتْ للمفعول، لزم حذف الفاعل

(١) هود ٨. والآية ليست حجة عند ابن مالك، إذ له عليها ثلاثة أجوبة: أن معمول قد يقع حيث لا يقع العامل، وأن يكون «يوم» منصوباً بفعل مضمر، و«ليس مصروفًا» جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، وأن يكون «يوم» مبتدأ، لكنه مبني لإضافته إلى الجملة. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٤). وذكر العكبري بأنه قد أجيب على الآية من وجهين: أحدهما: أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر، والثاني: أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل. الباب ١/ ١٦٩.

(٢) علَّله في البسيط (٦٧٧/٢) بأنه اتساع من العرب في الظروف والمجرورات. وأورد اعتراضاً على الآية المستشهد بها: «فإن قلت: فلا يقوم بالآية دليل على صحة تقدم خبر «ليس» على «ليس»، لأن «يوم يأتيهم» ظرف. وقد يُشعَّر في الظروف والمجرور ما لا يُشعَّر في غيرهما، فلعل هذا من الاتساع». وأجاب: «القياس: البقاء مع الأصل، ولا يُدْعَى الاتساع إلا بدليل، ولا دليل قام هنا، وإتباع الدليل في تقدم خبر «إن» على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً».

(٣) انظر: ص ٨٤٧، ٨٤٨.

وإقامة المفعول مُقَامَهُ، ولا يُحذف المبتدأ، وَيَتَقَى خبره إلا أن يكون على المبتدأ دليل حتى كأنه موجود، فنقول: كان زيد قائماً. ولا يجوز أن يُقال: كين قائم، كما يُقال: بيع الفرس؛ لأن «قائماً» خبر المبتدأ، فلا بُدَّ من ذكره، وإذا ذُكر لم يَجُزْ شَغْلُ الفعل إلا به.

وكذلك الكلام في «أصبح» و«أضحى» و«أمسى». وما بقي بعد ما ذكرْتُ لا يجوز أن يُبَيَّنَ شيء مما ذكرْتُه للمفعول<sup>(١)</sup>؛ لما ذكرْتُه.

فعلى هذا لا يصح أن يُقال: «مكون»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يُقال اسم المفعول إلا من الفعل المبني له، كما لا يُقال اسم الفاعل إلا من الفعل المبني للفاعل.

ويقال: كان ويكون وكائن؛ لأن «كائناً» في معنى «يكون»، فإذا قلت: زيد كائن منطلقاً، فمعناه: زيد يكون منطلقاً في ما يستقبل. والله أعلم. ويُراد بـ «يكون» و«كائن» استمرار الحال. وإلا فلا يكون لـ «كائن» هنا معنى.

(١) تبع المؤلف في ذلك أبا علي وجماعة، وحجتهم أن ذلك يستلزم حذف المرفوع، كما يُحذف الفاعل، ويُقام مقامه الخبر المنصوب، كما يُقام المفعول. وهذا يؤدي إلى بقاء ما أصله الخبر بدون مبتدأ، لا في اللفظ، ولا في التقدير. ويرى فريق آخر، ومنهم سيبويه (انظر: ح التالية) والفرء والسيرافي جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥.

(٢) الكلمة مستخدمة، استخدمها سيبويه، في سياق يدل على أنه يريد بها نقصان، قال (٤٦/١): «وتقول: كُتِّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم... فهو كائن وممكن، كما تقول: ضارب ومضروب. وقد يكون لـ «كان» موضع آخر يُقتَضَرُّ على الفاعل فيه». اهد بتصرف. والعبارة الأخيرة: وقد يكون.. إلخ تدل على أن ما سبق المقصود به نقصان. وقال ابن عصفور - وهو من المانعين -: «وأما سيبويه فأجاز أن يقال: مكون، ولم يُبيِّن على أي وجه ذلك، لكنه يخرج ذلك عندي على أن يُحذف الخبر عنه، ويُحذف بحذفه الخبر، ثم يُقام ظرف أو مجرور - إن كان في الكلام - مُقَامَ المحذوف، فنقول على هذا: كن في الدار، والدار مكون فيها، أي مكون فيها أمر أو قصة، أي واقع». انظر: شرح الجمل ١/ ٣٨٥.

وكذلك : أعجبني كون زيد منطلقاً ، وأنت تريد الماضي ؛ لأنه في معنى :  
أن كان زيد منطلقاً . ولولا [٢٣٥] هذا لما صحَّ أن يُقال : كائن ولا كَوْن ؛ لأن  
« كان » مجردة من الحدث . ومعنى التجريد أنها لم يُؤْت بها للدلالة عليه ؛ إذ  
كان مفهوماً قبل دخولها ، وإنما جيء بها ؛ للدلالة على الزمان <sup>(١)</sup> .

قال : « وتَقُولُ : زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ مُنْطَلِقًا » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق ، فـ « زيد » اسم « كان » ،  
و « أبوه » رفع بالابتداء ، و « منطلق » خبره ، والجملة خبر « كان » . فإن قَدُمَتْ  
« زيداً » صار مبتدأ ، وصار في مكانه ضمير يعود إليه ، ويكون اسماً لـ « كان » ،  
وتكون الجملة خبراً لـ « كان » ، ويكون الضمير من « أبوه » عائداً إلى الضمير  
الذي في « كان » ، ويكون الضمير الذي في « كان » عائداً إلى « زيد » .

ويجوز أن تجعل « زيداً » مبتدأ ، وأبوه اسم « كان » ، و « منطلقاً » خبر  
« كان » ، وتكون الجملة خبراً للمبتدأ ، والضمير الذي في « أبوه » عائداً إلى  
« زيد » ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق . وعلى الوجه  
الأول يكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد هو أبوه منطلق .

(١) عزأ أبو حيان هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني والجرجاني وابن بَرّهان والأستاذ  
أبي علي . وقال : هو ظاهر مذهب سيبويه (انظر : ح السالفة ، فقد يفهم منها عكس ما قاله أبو  
حيان) . ولأنها لا تدل على الحدث سميت « نواقص » . وصحَّح ابن عصفور القول بأنها تدل على  
الحدث والزمان معاً . ونحو ذلك قال أبو حيان . وأبطل ابن مالك دعوى الفريق الأول من عشرة  
أوجه ، ووصف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث بأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي ، وقال :  
« لِيُعْلَمَ أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَتِهَا نَوَاقِصٌ لِأَنَّهَا هِيَ عَدَمُ اكْتِفَائِهَا بِمَرْقُوعٍ » . انظر : الارتشاف ٢ / ٧٥ ، وشرح  
الجمل ١ / ٣٨٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٨ - ٣٤١ .

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١ / ٤١٠ ، وشرح العكبري ٣ / ٤٧٦ .

ولك في هذا وجه ثالث ، وهو أن تجعلَ في « كان » ضميرَ الأمر  
والشأن <sup>(١)</sup> .

ثم أتى بالحديث المَرْوِي : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ  
هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، ولا أشار إليه العكبري ولا الجرجاني . وفي المخطوطة فوق عبارة :  
« ولك في هذا وجه ثالث » : أجازته السيرافي . وقال ابن بريزة : « وهو غير ممتنع ولا خارج عن  
مقتضى كلام سيبويه » .

وأقول : يحتمل وجه رابع ، هو أن تكون « كان » زائدة و « زيد » مبتدأ ، والجملة بعده خبر . ومعلوم أن  
« كان » تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين أكثر من متلازمين ، منهما : المسند والمُسند إليه .  
انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، وغاية الأمل ٢ / ٣٩٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) الإيضاح (١٠١) ، والمقتصد (٤١٠ / ١) : وينصرانه . وللحديث روايات وطرق كثيرة استقصاها  
محقق شرح العكبري (٤٧٧ / ٢) ، وليس في أي منها موطن الشاهد « حتى يكون أبواه هما اللذان /  
اللذين » . وما ورد في كتب الحديث : « حتى يُعَيَّرَ عنه لسانه » ، و « حتى يعرب عنه لسانه » . انظر  
الحديث مثلاً في : صحيح البخاري في مواطن متعددة ، منها : كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي  
فمات ، هل يُصَلَّى عليه (٧٩) - حديث رقم ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ومسلم في مواطن أيضاً ، منها :  
كتاب القدر (٤٦) - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨) ومالك في  
موطئه ، كتاب الجنائز (١٦) ، باب جامع الجنائز (١٦) حديث رقم (٥٢) .

والشك في رواية الحديث باللفظ الذي استشهد به المؤلف قديم . فقد نقل ابن بريزة عن أبي ذر الحشني  
قوله : « لم نعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه » وعُلّق : « وسيبويه لم يَشْفِه حديثاً في هذا  
الباب ، فلعل الأستاذ أبا ذر أخذه من موضع آخر . وقد صَحَّح أن سيبويه كان صاحب حديث . فإن صَحَّح  
أنه أسنده حديثاً فلعله رواه من طريق حماد أو غيره ممن كان يحمل عنه الحديث » .

وأقول : سيبويه لم يَثْبُق الحديث في كتابه إلا في هذا الموطن . وحماد هو حماد بن سلمة بن دينار .  
وقد استشهد أبو علي بلفظ سيبويه على أنه حديث . وكذا فعل المؤلف هنا ، وفي الملخص (١ /  
٢١٥) ، وذكره في البسيط (٧٠١ / ٢) بعد أن قال : وفي الخبر .

والنحويون استشهدوا به بلفظ سيبويه . انظر : شرح العكبري ٢ / ٤٧٧ ، وغاية الأمل ٢ / ٣٩٨ ،  
والتبصرة والتذكرة ١ / ٥١٤ ، والإرشاد ١٥٧ ، والمغني ١ / ١٧٠ ، ١٧٠ / ٢ ، ٦٤٦ ، ٦٨٨ ، وتناجج  
التحصيل . ج ١ ، مج ٢ / ٦٦٤ . ويبدو لي أن سيبويه فتح الباب ، فالرواية غير موجودة إلا في =



«يولد» في موضع الصفة لـ «مولود»، والخبر «على الفطرة»، وكان الكلام - والله أعلم -: كُلُّ مولود على الفطرة، و«يولد» صفة مؤكدة، كما قال - سبحانه -: ﴿وَلَا طَغَرَ طَبِئَرٌ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>، وكما قال - تعالى -: ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>. و«حتى» متعلقة بقوله: «على الفطرة»؛ لِإِنْيَاتِهِ مَنَاب «مستقر» وما أَشَبَّهُهُ.

ولا يكون الخبر «يولد»، وتكون «حتى» متعلقة بـ «يولد»؛ لأنه يصير المعنى: يولد حتى يكون. وهذا لا يمكن، وهو أن يَتَقَيَّ على تلك الصفة من الولادة إلى أن يهوّده أبواه، إلا أن تُقَدَّر محذوفًا، وهو: ويقي على ذلك حتى يكون أبواه<sup>(٣)</sup>. وهذا تكلف لا يُحتاج إليه مع ما ذكرته.

فإن قلت: أجعل «على الفطرة» يتعلّق بمحذوف، ويكون حالًا، و«حتى» متعلقة بقوله «على الفطرة».

قلت: إذا جعلت «على الفطرة» حالًا، فلا بد أن يكون العامل في هذه الحال «يولد»، وتكون الحال وما يتعلق بها قيدًا للولادة، فيكون فيه من الإحالة ما كان قبل ذلك، فلم يبق إلا ما ذكرته أولًا من أن يكون «يولد» صفة

= كتب النحويين، حتى إن العكبري - وهو نحوي - واستشهد به بلفظ سيويه في شرح الإيضاح - قد أورده في كتابه الآخر «إعراب الحديث النبوي» (١٣٣) بلفظ: «حتى يعرب عنه لسانه».

(١) الأنعام ٣٨.

(٢) النحل ٥١. وسلف أن استشهد بالآية (ص ١١٠). وانظر ما علقته ثمة (ح ٤، ٥).

(٣) نسب ابن بريزة إجازة هذا إلى «بعضهم»، ثم قال: «وضمّفه بعضهم، لأنه يلزم منه استمرار الولادة إلى تلك الغاية». (غاية الأمل ٤٠٠/٢). وانظر أيضًا: المغني ١٧٠/١ و٦٨٨/٢.

مؤكدة، و«على الفطرة» خبرًا<sup>(١)</sup> لـ «كل»، و«حتى» متعلقة بالجرور. والله أعلم.

ثم قال: «وَهُمَا اللَّذَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

من نصب «اللذين»، فليس في الحديث إلا إعراب واحد، وهو: أن يكون «أبوا» اسمًا لـ «يكون»، و«هما» فصل أو بدل من «الأبوين»، و«اللذين» خبر «يكون»<sup>(٣)</sup>.

فإن رفعت «اللذين» يوجّد فيه وجوه:

فمنها: أن يكون «أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، و«اللذان» خبر، والجملة خبر «يكون».

ومنها: [٢٣٦] أن يكون في «يكون» ضمير يعود إلى «كل»، ويكون «أبواه»، مبتدأ، و«هما» فصل أو بدل من «أبواه» أو مبتدأ ثان: فإن جعلت «هما» فصلًا، أو بدلًا، كان «اللذان» خبر «أبويه»، وإن جعلت «هما» مبتدأ ثانيًا، فيكون «اللذان» خبرًا لـ «هما»، والجملة خبرًا لأبوين، والجملة كلها خبر لـ «يكون». وكذلك إذا جعلت في «يكون» ضمير الأمر والشأن<sup>(٤)</sup>، يَتَوَجَّه في «هما» الأوجه الثلاثة، على حسب ما ذكرته.

(١) في المخطوطة: خبر، بالرفع.

(٢) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ٤١٠/١. وفي شرح العكبري (٤٧٧/٢): واللذين.

(٣) ذكر هذا الإعراب سيويه (٣٩٤/٢).

(٤) زاد الكيشي وجهًا آخر، لم يذكره المؤلف، ولا العكبري، ولا الجرجاني، وهو أن تكون «يكون» تامة، و«أبواه» وما بعدها منصوب على الحال من الضمير في «يكون»، و«والحال محذوفة»، انظر: الإرشاد ١٥٧.

ثم أتى<sup>(١)</sup> بيت حبيب<sup>(٢)</sup> :

مَنْ كَانَ مَرْغَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضَ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا<sup>(٣)</sup>

يجوز في « روض » الرفع والنصب :

فإذا رَفَعْتَ، كان « مرعى » مبتدأ، و « روض » خبر<sup>(٤)</sup>، والجملة خبر

« كان »، وفي « كان » ضمير يعود إلى « مَنْ ».

وإن نصبت « روضًا » كان « مرعى » اسم « كان »، و « روض » خبر<sup>(٥)</sup>،

والجملة خبر « مَنْ »<sup>(٦)</sup>.

وكأنه [أتى<sup>(٧)</sup>] بيت حبيب، وإن لم يكن مما يُستشهد به؛ لأن النحويين

(١) الضمير لأبي علي. وانظر البيت في: الإيضاح ١٠٢، والمقتصد ٤١١/١، وشرح العكبري ٤٧٨/٢.

(٢) حبيب بن أوس، أبو تمام الطائي، أوجد عصره في ديباجة لفظه، ونصاعة شعره، وحسن أسلوبه. أخباره كثيرة. وله «ديوان الحماسة». قدّمه المتصم على شعراء وقته. توفي ٢٣١ هـ. انظر: طبقات ابن المعتز ٢٨٧، ووفيات الأعيان ١١/٢، والأعلام ١٦٥/٢.

(٣) من الكامل، من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو بن حوَيّ الشكشكي. والبيت في: الديوان ٢١٦، وشرحه للتبريزي ٦٧/٣، وشرح السقط ١٣٩٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١٣٥/١. واستشهد به في: البسيط ٧٠٣/٢.

(٤) في المخطوطة: «خبر» بالرفع، وهو خطأ إعرابًا. وذكر في البسيط (٧٠٤/٢) وجهًا آخر لرفع «روض»، هو عكس الوجه المذكور هنا، كما ذكر ثمة وجهًا ثالثًا للرفع، وهو: أن يكون «روض» اسم «كان»، و «مرعى» خبرًا مقدّمًا، والجملة خبر «من»، والضمير الرابط للجملة الخبر: الهاء في «عزمه».

(٥) في المخطوطة: «خبر» بالرفع، وهو خطأ إعرابًا.

(٦) والضمير العائد على «مَنْ» الهاء في «عزمه». و«مَنْ» شرط، خبره جملة «كان مرعى...» وهي جملة الشرط. وأبطل في البسيط (٧٠٤/٢) كون «لم يزل مهزولًا» خبر «مَنْ» لأن المبتدأ إذا كان شرطًا لا يكون خبره إلا جملة الشرط، كما أبطل قول من قال: إن الخبر جملة الشرط والجزاء لأيهما لا يكونان إلا جملتين.

(٧) زيادة لتستقيم العبارة. ولعل هذه الكلمة أو نحوها سقطت من الناسخ.

لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية، فرأى أن يأتي بهذا البيت عوضًا عن مثال من عنده؛ استحسانًا لمعناه ولفظه<sup>(١)</sup> وكأنه قال: لو قلت: من كان همه بطنه لم يزل ممقوتًا، لجاز لك في «بطنه» الرفع والنصب.

ثم قال: «وتَقُولُ: مَنْ كَانَ أَخْوَكُ، وَمَنْ كَانَ أَخَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنه إذا تقدّم اسم «كان» عليها ارتفع بالابتداء. وقد يكون التقديم اختياريًا أو اضطراريًا. فمثال التقديم اختياريًا قولك: زيد كان قائمًا، ومثاله اضطراريًا أن يتَّصَّنَ الاسم ما يُوجب تقديمه، وهو الاستفهام والشرط، فتقول: أيُّهم كان قائمًا؟ وأيُّهم كان أخاك أكرمه؟ فالاسم في هذا كلّه مرتفع بالابتداء، وفي «كان» ضمير يعود إليه، وهو اسم «كان»، والجملة كلُّها خبرٌ المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

(١) في هذا إشارة إلى أن المولدين حجة في المعاني لأنها مشتركة، لا في الإعراب. ونص على ذلك ابن جني في الخصائص (٢٤/١)، وهو أحد وجوه الاعتذار لأبي علي عن إيراد بيت أبي تمام، وهو ممن لا يحتج أبو علي بشعرهم في الإعراب. ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين اعتذارًا آخر، هو أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريبًا، فألحق ذلك بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود. فأما أن يكون أبو علي قد دَوّنه فبعيد. وهو اعتذار وجهه. وقيل: إن أبا علي لم يَشُق البيت للاحتجاج، وإنما للتمثيل وتقريب المسلك. وقيل: إنما ذكره لأن عُثْبَد الدولة كان معجبًا بهذه القصيدة، والبيت من أحسنها. ونقل القيسي اعتذارًا بأنه استشهد بالبيت لمكان حبيب من الأدب والعلم. انظر: المقتصد ٤١٢/١، ٤١٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١٣٦/١، وشرح العكبري ٤٧٩/٢، ٤٨٠.

(٢) الإيضاح (١٠٣)، والمقتصد (٤١٨/١): من كان أخاك، ومن كان أخوك. وفي شرح العكبري (٤٨٢/٢)، كما في المخطوطة.

(٣) يجوز في المثال الثاني: «أيُّهم كان أخاك أكرمه» رفع «أخوك» على أنه اسم «كان» ونصب «أيُّهم» خبرها. ولا يجوز ذلك في المثال الأول؛ لأن «قائمًا» نكرة فلا يكون اسمًا لـ «كان».



فإن تقدّم الخبر بقي خبراً<sup>(١)</sup>، وسواء أطرأ عليه ما يوجب تقديمه أم لم يطرأ؛ لأنّ الخبر يجوز أن يتقدّم؛ لأنه مشبّه بالمفعول، والمفعول يتقدّم، ويبقى مفعولاً، وجميع ما تقدّم في المفعول يجري في الخبر، فكما أن المفعول يكون على سبعة أوجه<sup>(٢)</sup>، فكذلك الخبر يكون على سبعة أوجه، والله أعلم.

### مسألة<sup>(٣)</sup>

تقول: كان زيد أبوه منطلق. لا يجوز في «الأب» إلا الرفع بالابتداء، فيلزم أن يكون «منطلق» خبراً عن «الأب»، وتكون الجملة خبراً عن «زيد». ويجوز لك في «زيد» وجهان:

أحدهما: أن يكون اسم «كان». وهو الأحسن. وكان الكلام قبل دخول «كان»: زيد أبوه منطلق، ثم دخلت «كان» فرفعت الاسم، ولم تؤثر في الخبر؛ لأنه جملة.

الثاني: أن يكون «زيد» مبتدأ، ويكون في «كان» ضمير الأمر والشأن، ويكون الكلام قبل دخول «كان»: هو زيد أبوه منطلق. فلما دخلت «كان» رفعت ضمير الأمر والشأن، فاستتر؛ لأن الفاعل إذا كان ضميراً مفرداً غائباً،

(١) عليه تكون «من» في المثال: «من كان أخوك» خبراً مقدّماً. ولا حاجة إلى ضمير في الخبر يعود إلى المبتدأ، لأنّه مفرد.

(٢) يريد أن المفعول يأتي على سبعة أقسام: مفعول يلزم التقديم، ومفعول يلزم التوسط، ومفعول يلزم التأخير، ومفعول يلزم ألا يتقدم، ومفعول يلزم ألا يتوسط، ومفعول يلزم ألا يتأخر، ومفعول يجوز أن يتقدّم ويتوسط ويتأخر. وهو الأصل. انظر التفصيل والتمثيل في: البسيط ١/٢٧٦ - ٢٧٨.

(٣) عرض المؤلف للمسألة في: البسيط ٢/٦٩٢.

فإنه يستتر، وتكون الجملة في موضع نصب؛ لأنها خبر «كان». ولا يجوز في «الأب» أن يكون [٢٣٧] بدلاً؛ لأنه ليس من الأبدال الأربعة<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: كان زيد وجهه حسن، جاز لك في «الوجه» وجهان: أن يكون بدلاً. وأن يكون مبتدأ:

فإن جعلته بدلاً نصبت «حسنًا» على أنه خبر «كان»، ويكون التقدير: كان وجه زيد حسنًا.

فإن جعلته مبتدأ رفعت «حسنًا». بأنه خبره، وكانت الجملة خبر «كان». وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدل بعض من كل، نحو: كان زيد ظهره مضروب ومضروبًا. وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدل اشتغال، نحو: كان زيد عذره واضح وواضحًا، وكان زيد خلقه حسن وخلقّه حسنًا، وكان زيد ماله كثير وكثيرًا. وعلى هذا بيت عبيدة<sup>(٢)</sup>:

(١) يريد: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتغال، وبدل الغلط. وبعضهم يجعل الأبدال خمسة، فيزيد: بدل الإضراب أو البداء، ومن هؤلاء ابن مالك.

أما المؤلف فيجعل الأبدال أربعة، ويطلق على «الغلط» بدل الإضراب، ويجعله على ثلاثة أوجه: الغلط، والنسيان، والبداء. (انظر: البسيط ١/٣٩٠ وما بعدها، ٤٠٨، وشرح التسهيل ٣/٣٢٩ وما بعدها). وذكر في البسيط (٢/٦٩٢) أنه يجوز أن يكون بدل نسيان. وعليه يكون في «منطق» النصب لا غير.

(٢) عبيدة بن يزيد السعدي، واشتهر بـ «عبد بن الطبيب». والطبيب لقب أبيه. وهو شاعر مخضرم، مجيد، من اللصوص، أسلم، وشارك في فتوحات فارس. انظر: الشعر والشعراء ٢/٧٣١، والأغاني ٢٤/٢٨ - ٢٨. وفي الأغاني (٨٦/١٤): مرداس بن عبيدة.

فما كان قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاجِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٍ تَهَدَّمَا<sup>(١)</sup>

يجوز في «هلك» الرفع والنصب.

ومذهب سيبويه أنه إذا أمكن البذل والابتداء، فالابتداء أحسن؛ لأنَّ البذل على تقدير تكرار العامل، وليس في الابتداء ذلك<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: كان زيد أخوك جالساً، لم يكن في «الأخ» إلا البذل، ويكون بدلَ شيء من شيء، فلا يكون في «جالس» إلا النصب. وكذلك كُلُّ اسم يقع بعد اسم «كان»، والأوَّلُ الثاني في المعنى<sup>(٣)</sup>؛ لا يكون فيه إلا البذل، ولا يكون فيه الابتداء.

وكذلك الكلام في ما يُتَصَوَّرُ فيه بدلُ الإضراب<sup>(٤)</sup>، نحو: كان زيد عمرو

(١) من الطويل. وهو مع أبيات في رثاء قيس بن عاصم المقرئ. يُروى: وما. والشاهد: رفع «هلكه» على البذل من «قيس» أو على الابتداء. وعلى الوجه الأول ينصب «هلك» خبراً لـ «كان»، وعلى الوجه الثاني يرفع خبراً لـ «هلكه»؛ وتكون الجملة خبراً لـ «كان». والبيت في: الديوان ٨٨، والحامسة ٣٨٧/١، وشرحها للمرزوقي ٧٩٢، وللأعلم ٥٦٨/١، وديوان المعاني ١٧٥/٢، والأغاني ٧٨/١٤ و٢٩/٢١، والحلل ٤٣، وابن يعيش ٦٥/٣ و٥٥/٨، وشرح التسهيل ٣/٣٣٨. واستشهد به في: البسيط ٦٩٨/٢.

(٢) سيبويه (١٥٤/١): «والرفع في هذا - يريد: رأيت متاعك بعضه فوق بعض - أعرف، لأنهم شبهوه بقولك: رأيت زيدا أبوه أفضل منه، لأنه اسم؛ هو للأول ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخر هو المبتدأ الأول، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول. وإن نصبت فهو عربي جيد». وما أرادته المؤلف بعدم تقدير العامل في الابتداء هو مراد سيبويه من قوله: لأنه اسم، هو للأول ومن سببه.. إلخ.

(٣) هذا ما يعبر عنه النحويون بـ «بدل الكل من الكل».

(٤) قال في البسيط (٤٠٨/١): «ويكون على ثلاثة أوجه: الغلط، والنسيان، والبداء». وعُرف الأخير بـ «أن تذكر الأول، ثم يبدو لك أن تثقل إلى غيره، فتجبد منه».

ضاحكاً، أردت أن تقول: كان عمرو، فغلطت، فقلت: كان زيد، ثم أبدلت عمراً، ثم جئت بالخبر منصوباً.

فإن قَدُمْتُ «منطلقاً» أو «حسناً» أو «واضحاً»، أو مايجوز تقديمه، فما يكون خبراً للمبتدأ، أو فما يجوز أن يكون خبراً له، فإنَّ لك فيه وجهين:

أحدهما: أن تجعله خبر «كان» ويرتفع ما بعده به، فتقول: كان زيد منطلقاً أبوه، وكان زيد حسناً وجهه، وكان عبد الله واضحاً عذره. فإذا فعلت هذا، فالاختيارُ ألا يُنْتَى ولا يُجْمَع<sup>(١)</sup>، فتقول في الثانية: كان الزيدان منطلقاً أبواهما، وفي الجميع: كان الزيدون منطلقاً آبائهم. وكذلك كان الزيدان حسناً وجوههما، وكان الزيدون حسناً وجوههم. ويجوز أن يُنْتَى ويُجْمَع على لغة من قال: «أكلوني البراغيث»<sup>(٢)</sup>، و:

\* يَغْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ \*<sup>(٣)</sup>

وهذا كله في جمع السلامة. أما جمع التكسير، فيَجْزِي مَجْزَى المفرد، فتقول: كان الزيدون حسناً وجوههم.

والثاني: أن تجعله مقدماً من تأخير، فتقول: كان زيد منطلقاً أبوه، وكان

(١) لأنه يَنْتَزِل منزلة الفعل، والفعل إذا رفع الظاهر يبقى على حالة واحدة.

(٢) هذا - بلا شك - لم يقله النحويون إلا بالسماح من العرب، وليس بمثال وضعوه، إذ لو كان كذلك لوضعوه على القياس، فقالوا: أكلتني البراغيث، لأن الواو لا تكون إلا للمذكر العاقل. البسيط ٦٩٢/٢، ٦٩٣.

(٣) تقدّم غير مرة (ص ٤٠٠، ٤٠٤، ٥٨٣). والتعليق عليه في الموطن الأول. ويأتي بعد (ص ١٠٣٢).



زيد حسن وجهه . ويكون « منطلق » خبراً مقدماً ، وكذلك « حسن »<sup>(١)</sup> .  
ويُنْتَبِهُ على هذا الوجه ويجمع ، كما تُثْبِتُهُ وتجمعه إذا كان مؤخرًا . والأوّل  
أحسن ؛ لأن الاختيار في الصفة ، إذا أمكن أن تُجْعَلَ معتمدة ، أن تجري مجرى  
الفعل ، فيزفع ما بعدها ، فيلزم عن هذا في قوله - سبحانه - : ﴿ فَإِنَّهُ عَنِكُمْ  
قُلُوبُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> في الاختيار أن يكون ﴿ قلبه ﴾ فاعلاً بـ ﴿ آثم ﴾ و ﴿ آثم ﴾ خبر  
﴿ إن ﴾ . [٢٣٨] ويجوز أن يكون ﴿ آثم ﴾ خبراً مقدماً<sup>(٣)</sup> . والأوّل أحسن<sup>(٤)</sup> .  
والله أعلم .

## فصل

قال : « وَقَدْ أَجَازُوا فِي الْإِبْتِدَاءِ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »<sup>(٥)</sup> .

- (١) قال في البسيط (٢/٦٩٤) : « ولا يجوز أن يكون « منطلق » خبراً ، وه الأَب « فاعلاً به سدّ مسدّ  
الخبر ، والجملة خبر « كان » على مذهب أبي الحسن ، لأن أبا الحسن لا أذكره أجاز هذا النوع ، إلا  
إذا قلت : منطلق زيد . وأما إذا تقدمت « كان » فلا يجيز ذلك ، لأن « كان » عامل لفظي ، والابتداء  
عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي » .  
(٢) البقرة ٢٨٣ . واستشهد بالآية قبل ( ص ٣٦٨ ) .  
(٣) ذكر ابن هشام أنه يعين كون ﴿ آثم ﴾ خبراً مقدماً ، إذا قُدِّرَ ضمير « إنه » للشأن . انظر : المغني ٢/٧٥٦ .  
وهو محقّ ، فمن المعلوم أن ضمير الشأن لا بد من جملة بعده . وأشار المؤلف في البسيط  
(٢/٦٩٤) إلى نحو هذا الوجه في حديثه عن : « كان زيد منطلق أبوه » ، لكن تركيب الآية والمثال  
مختلف ، فما تعين في الآية ، ليس يلزم في المثال .  
(٤) أحسن ، لأن العامل المتقدم - وهو هنا « إن » - أقوى من العامل المتأخر ، وهو هنا « قلبه » ، ولأن  
الصفة إذا اعتمدت وجاء بعدها ما يطلبه من جهة المعنى ، أو تعمل فيه ، فالاختيار أن لا تُقْطَعَ عنه .  
انظر : البسيط ٢/٦٩٤ .  
(٥) الإيضاح ١٠٣ ، والمقتصد ١/٤١٩ ، وشرح العكبري ٢/٤٨٤ .

اعلم أن العرب تأتي بهذا الضمير في كلّ جملة خبرية ، اسميّة كانت أو  
فعلية ، فتقول : هو زيد منطلق ، وهو قائم زيد ، وهو إن يكرمني أكرمه ، قال  
الله - تعالى - : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال - تعالى - في موضع آخر :  
﴿ لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَحِيّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد يأتي هذا الضمير مؤنثاً ، فتقول : هي هند قائمة ، وهي قامت هند .  
والاختيار في هذا الضمير أن يكون مؤنثاً ، إذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، وأن  
يكون مذكراً إذا كان المخبر عنه مذكراً .

وقد يأتي بالعكس قليلاً ، فتقول : هي زيد قائم ، وهو هند ضاحكة<sup>(٣)</sup> .  
وحكى سيبويه : إنه أَمَةُ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ<sup>(٤)</sup> . وقرأ ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ  
يَعْلَمُوا عِلْمًا بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾<sup>(٥)</sup> . وسيأتي الكلام في الآية<sup>(٦)</sup> بعد هذا ، ولكن

- (١) الإخلاص (١) . وانظر كلام المؤلف على الآية في : البسيط ٢/٧٤٦ .  
(٢) الكهف ٣٨ . وانظر كلام المؤلف على الآية في : البسيط ٢/٧٤٦ ، ٧٤٧ . وقُصِّلَ ابن مالك ،  
فقال : « وإفراده لازم ، وكذا تذكيره ، ما لم يُلْهِ مؤنث ، أو مذكر شُبِّه به مؤنث ، أو فعل بعلامة  
تأنيث ، فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن » . شرح التسهيل ١/١٦٤ .  
(٣) تريد : القصة زيد قائم ، أي القصة التي يُعْمَلُ عليها زيد قائم . والخبر الذي يُعْمَلُ عليه : هند قائمة .  
(٤) البسيط ٢/٧٤٥ ، ٧٤٦ . وهذا مذهب أهل البصرة . وزعم أهل الكوفة أن الخبر عنه إذا كان  
مذكراً فالضمير ضمير أمر ، وإلا فهو ضمير قصة ، ولا يجوز العكس . وما منعه مسموع وجائز في  
القياس . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١١ .  
(٥) الكتاب ١/١٤٧ . واستشهد به المؤلف في : البسيط ٢/٧٤٦ .  
(٦) الشعراء ١٩٧ . وقرأ بقية السبعة : ﴿ أو لم يكن ﴾ بالياء ، ونصب ﴿ آية ﴾ . انظر : السبعة ٢/٢٧٣ .  
وقال في البسيط (٢/٧٤٧ ، ٧٤٨) : « ولقائل أن يقول : جاء مؤنثاً وإن كان المخبر عنه العلم ، وهو  
مذكر لأنه آية في المعنى » .  
(٧) انظر : ص ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، وثم فضل بيان وتفصيل في كلام المؤلف ، والخواشي . وانظر أيضاً ص :  
١٠٨٩ .

المختار ما ذكرته، طلباً للمشاكلة.

وَاتَّفَقَ التَّحْوِيُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ مَذْكُورًا، فَهُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ. وَإِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا، فَهُوَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَالْمَعْنَى: الْخَبَرُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ ﴿اللَّهُ أَحْكَدٌ﴾، وَالْخَبَرُ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ: ﴿اللَّهُ رَئِي﴾.

وَأَضْمَرَ وَلَا يَظْهَرُ تَعْظِيمًا لِلْخَبَرِ، كَمَا جَعَلْتَ «مَا» مَكَانَ «شَيْءٍ» فِي التَّعْجُّبِ طَلَبًا لِلتَّعْظِيمِ.

وهذه الجملة التي بعد هذا الضمير مفسرة له، وخبر عنه من جهتين: هي من جهة الجنس تفسير، وهي من جهة التعيين خبر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فهو من جنس الإخبار، ففيه حقيقة الخبر، فيما فيه من حقيقة الخبر، كان تفسيراً للضمير، حتى صيرت كأنك قلت بَدَلِ الضمير: الخبر، ومن حيث أفادك خبراً معيناً، وأن ذلك الخبر هو: زيد قائم، كان خبراً. ولا يُسْتَكْرَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّيْءِ أَمْرَانِ مِنْ جِهَتَيْنِ. فهذه طريقة. وأظنُّها ذكرها أبو علي في الحلييات<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يُقال: هي تفسير وخبر: تفسير بالحقيقة، وخبر بالشَّبه، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد قائم، فـ «هو» جئت به أولاً إضماراً للخبر تعظيماً له،

(١) قال في البسيط: وأظنها البغداديات! وعُفِّبَ مُحَقِّقُ الْبَسِيطِ: في الكافي (٢٣٨/١): وأظنها الحلييات. وأحال إلى ص ١٩٨ - ٢٠١. ورجعت إلى الحلييات، فوجدت أبا علي تحدث في ص ٢٤٧ وما بعدها عن «ما أضمر قبل الذكر وتُفَسِّرُ بِالْجُمْلَةِ» لكنه لم يتحدث عما أشار إليه المؤلف من أنَّ في الجملة المفسرة أمرين من جهتين، وهذا ما يفسر قوله: «أظنها». ورجعت أيضاً إلى البغداديات والعُضْدِيَّاتِ وَ«الشَّعْر» فلم أجِدْ ما قاله! والموضع الذي أحال إليه محقق البسيط ليس فيه أيضاً كلام لأبي علي يفيد المعنى المذكور!

ثم فَسَّرْتَ ذَلِكَ الْمَضْمَرَ، كَمَا فَسَّرْتَ الْمَضْمَرَ فِي «نعم» حين قلت: نعم رجلاً زيد، فقولك: «هو»، أولاً، هو قولك: زيد قائم، آخراً، فمن هذه الجهة هي تفسير. وقيل فيها: خبر، من جهة الشَّبه بالخبر، وذلك أنك إذا قلت: زيد ضربته، فقد تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا مَا تَحَصَّلَ مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، إِلَّا أَنَّهُ تَحَصَّلَ بِتَأْكِيدٍ. وكذلك إذا قلت: هو زيد قائم، فهو بمنزلة قولك: زيد قائم، إلا أنَّه مؤكَّد، فصار لهذا «هو» بمنزلة «زيد»، وما بعده بمنزلة الجملة التي بعد «زيد»؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمٌ جَاءَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ، فَتَحَصَّلَ مِنَ الْاسْمِ وَالْجُمْلَةِ كَلَامٌ مُؤَكَّدٌ. فالجملة من جهة حقيقتها تفسير، ومن جهة الشَّبه بما ذكرته خبر، كما تقول في رجل شجاع [٢٣٩]: هذا ابنُ آدمَ وَأَسَدٌ، فَأُطْلِقْتَ عَلَيْهِ: «ابن آدم» من جهة حقيقته، وَأُطْلِقْتَ عَلَيْهِ: «أسداً» من جهة أن إقدامه إقدام الأسد. فتفطن لهذا فإنه حسن. وهذا الوجه الآخر هو الذي يظهر من كلام سيبويه في «نعم وبئس»<sup>(١)</sup>.

وجاء بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> بمن لم يفهم عن النحويين ما قصدوا، فقال: أخطأوا؛ لأنهم قالوا في «هو» من قوله - سبحانه - ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

(١) تحدث سيبويه عن «نعم وبئس» تحت عنوان «هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا» (الكتاب ١٧٥/٢ - ١٨٢).

(٢) يريد: ابن الطراوة. صرح بذلك في البسيط (٧٥٥/٢)، وذكر ثمة مذهب ابن الطراوة الذي ينكر ضمير الشأن والقصة، ويجعل ما ورد منه كافياً بمنزلة «ما» في: إنما زيد قائم. وقد ردّه بالمؤلف بأن العرب لا تجعل الأسماء كافة. وأشار محقق البسيط إلى أن أبا حيان وضع في التذييل والتكميل (مخطوطة الإسكوريال ١/ ١٧٩٩ فما بعدها) مذهب ابن الطراوة، وذكر الردود عليها، ورَدَّها. وأقول: إن ما قاله ابن الطراوة ليس في «الإفصاح» وأظنه في «المقدمات». وانظر: ابن الطراوة النحوي ٢٦٢.



أَحَدُكُمْ: ضمير الخبر. وهذا لا منقول ولا معقول. أما كونه غير منقول، فإن العرب لم يُسَمَّعَ منها في هذا الموضع: الخبر زيد قائم. وأما كونه غير معقول، فمن جهتين:

إحداهما: أنك إذا جعلت «هو» ضمير الخبر، فيكون التقدير: الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم، وإنما الواقع: قيام زيد.

الثانية: أنهم قالوا: الجملة التي بعد الضمير هي تفسير، وهي خبر. وهذا متناقض؛ لأن الجملة إذا كانت تفسيراً للضمير، فكأنها تَنْزُلُ منزلة الضمير لو ظهر؛ ألا ترى أن «نعم رجلاً» بمنزلة «نعم الرجل»؛ لأن «رجلاً» تفسير للضمير، ولو ظهر الضمير لم تكن فائدة؛ ألا ترى أنك لو قلت مكان «هو»: الخبر، وسكت، لم يُفِدَ، ولا يُفِيد تفسير الضمير أكثر مما يُفِيد ظهور الضمير، ومن سَرَطَ الخبر أن يكون يُفِيد غير ما يُفِيدُه المبتدأ، فكيف يُجْمَعُ في الشيء الواحد أن يفيد وألاً يفيد؟

أما قوله<sup>(١)</sup>: «فيكون التقدير: الخبر الواقع في الوجود» فأوقعه في هذا اشتراك اللفظ؛ لأنَّ المراد هنا: الخبر الذي هو أحد أقسام الكلام، الذي هو مقابل للاستخبار والاقتضاء<sup>(٢)</sup>. وبلاشك أن «زيد قائم» من نوع الخبر، كما أن قولك: «هل قام زيد؟» من آحاد الاستخبار، فـ«هو» ضمير الخبر الذي ذكرته، فكأنه قال: الخبر الذي ينبغي أن يُتَحَدَّثَ به ويُخَبَّرَ به: «زيد قائم». وأما قوله: التفسير يُضَادُّ الخبر، فيكون هذا الاعتراض صحيحاً، إذا كانا

(١) الضمير يعود إلى «بعض المتأخرين» المذكور قريباً، ويريد به: ابن الطراوة، كما أشرت قبل.  
(٢) هذا الرد، هو ما انفصل به أبو علي الشلوين. صرح بذلك في البسيط (٧٥٦/٢)، وقال: «وهو صحيح».

من جهة واحدة، وإنما هما من جهتين<sup>(١)</sup>، على حسب ما ذكرته. والله أعلم. فإذا صَحَّ أنَّ العرب تقول: هو زيد منطلق، وهي هند منطلقة، ويكون الضمير ضمير الخبر إذا كان مُذَكَّرًا، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، وهو لا يظهر؛ لما في ذلك من التعظيم = صَحَّ أنه يدخل عليه جميع ما يدخل على المبتدأ والخبر، وذلك: «كان» وأخواتها، و«إن» وأخواتها، و«ظننت» وأخواتها.

فإذا أدخلت «كان وأخواتها» رفعت الضمير رَفَعَ الفاعل، كما ترفع كلَّ مبتدأ، وكانت الجملة التي كانت بعد الضمير خبراً عن المبتدأ قبل دخول «كان» خبراً عن «كان» وأخواتها، ولا تؤثر في الجمل، لكنَّها تكون الجملة في موضع نصب، ويستتر ذلك الضمير في «كان»؛ لأنَّ الفاعل وما ارتفع رَفَعَه؛ إذا كانا ضميرين مفردين غائبين، فإنهما يَشْتَرِان، فتقول في: «هو زيد منطلق»، إذا أدخلت «كان»: كان زيد منطلق، فيستتر ذلك الضمير؛ لأنه ارتفع تشبيهاً بالفاعل، فيستتر كما يستتر الفاعل إذا كان مفرداً غائباً، كما تقول: زيد ضرب عمرو [٢٤٠]. وكذلك تقول: أصبح عمرو شاخص، الأصل: هو عمرو شاخص. وكذلك تقول: ليس زيد منطلق، الأصل: هو زيد منطلق. فلَمَّا دخلت «ليس» ارتفع ذلك الضمير الذي كان مرتفعاً بالابتداء قبل دخولها بها، كارتفاع الفاعل بفعله، فلَزِمَ بذلك أن يستتر. وكذلك تقول: ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله<sup>(٢)</sup>. الأصل: هو خَلَقَ اللَّهُ مثله،

(١) جهة الجنس، وجهة التعيين، فمن الجهة الأولى يفيد التفسير، ومن الجهة الثانية يفيد الخبر. انظر: ص ٧٨٠.

(٢) نسبة سيبويه (٧٠/١) لبعض العرب، وقال: «فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تُذَكَّرَ الفعل، ولم =

إلا في الشعر؛ قد يأتي مثل هذا في الكلام؛ لأن النكرة هنا مُخَصَّصَةٌ<sup>(١)</sup>، كما جاء: إن خيرًا منك زيدٌ.

وأما تصحيح الوزن فلا يُتَصَوَّرُ إلا في المنقوص. وأما غير المنقوص فلا يُتَصَوَّرُ فيه ذلك؛ ألا ترى أن الرفع والنصب والحذف لا فَرْقَ بينها في الوزن، والمنقوص هو الذي يَتَغَيَّرُ في الرفع والنصب تَغْيِيرًا يَتَغَيَّرُ به الوزن؛ ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ قاضيًا، ونصبت «قاضيًا»، كان بعد الضاد متحركًا وساكنًا. فإذا نصبت «زيدًا»، ورفعت «قاضيًا» لم يكن بعد الضاد إلا ساكنًا فقد نقص متحركًا، والشعر قد ينكسر بمثل هذا.

وفي رفع النكرة ونصب المعرفة عند الضرورة طريقتان:

أحدهما: أن الاسم في هذا الباب شبيهٌ بالفاعل والخبر شبيهٌ بالمفعول. والعرب إذا اضطرت نصبت الفاعل ورفعت المفعول، قال:

مِثْلُ الْقَتَايِدِ هَذَا جَوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاطِيَهُمْ هَجْرًا<sup>(٢)</sup>

و«السوات» هي التي تبلغ «هجر»، وهذا عندهم من المقلوب.

ونظير هذا كله قول العرب: «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي»<sup>(٣)</sup>، وإنما المعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة. فلمَّا فُهِمَ المعنى، وعُلم أن الرأس هو الذي

(١) يريد أن «منك» جاءت نعتًا لـ «موقف» فتخصصت. والنكرة إذا تخصصت جاز وقوعها مبتدأ في الكلام، بله في الشعر. وزاد العكبري: «وجوّز ذلك أن المعنى مفهومٌ، وأن الموقف والوداع مصدران. وتذكير الجنس قريب من تعريفه». شرح الإيضاح ٤٦٨/٢، ٤٦٩.

(٢) تقدم غير مرة (ص ٥٧٥، ٦١٤) والتعليق عليه في الموطن الأول.

(٣) تقدم غير مرة (ص ٥٣٦، ٥٧٧).

يدخل في القلنسوة قلب، فقيل: أدخلت القلنسوة في رأسي. فكذلك هذا، لما فُهِمَ أنَّ «السوات» هي التي تبلغ «هجر» لم يُيَالِ بالإعراب، وجعل إعراب الفاعل في المفعول، وإعراب المفعول في الفاعل. وهذا كله اتِّسَاعٌ في اللفظ، والمعنى مع هذا القلب على حسب ما كان بغير قلب. فكذلك رَفَعَتِ العربُ النكرة، ونصبت المعرفة، وإن كان المعرفة هو المبتدأ، والنكرة الخبر.

الثاني: أنه لما كان الخبرُ والمُخْبِرُ عنه شيئًا واحدًا، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، فـ «زيد» هو «القائم»، و«القائم» هو «زيد» = صار إخبارك بـ «زيد» عن «القائم» كإخبارك بـ «القائم» عن «زيد»، فجاز أن يُعَدَّلَ [٢٣٢] عن أحدهما إلى الآخر للضرورة. ولا يكون هذا في الفاعل حين يُنْصَبُ، ولا في المفعول حين يُرْفَعُ؛ لأنهما شيان، وجعل أحدهما فاعلاً يُغْطِي من المعنى غَيْرَ ما يعطيه الآخر، فلا يُقال في هذا إلا القلب خاصة. والله أعلم.

قال: «فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعْرِفَتَانِ كَانَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أَيُّهُمَا شِئْتَ الاسم»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن المعرفتين يجوز أن يُخْتَبَرَ بإحداهما عن الأخرى<sup>(٢)</sup>. فمن

(١) الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١): «وإذا»، «مُعْرُوفَانِ».

(٢) قال في الملخص (٢١٢/١): وجعل الأعراف استأعرف. وفي هذا خلاف. وكذلك إن كان أحدهما «أن والفعل»، فجعل الاسم «أن والفعل» أحسن. اهـ. وظاهر كلام سيبويه وأبي علي والزجاجي أن المتكلم بالخيار. وإلى هذا ذهب المتقدمون. ومن ذهب من المتأخرين إلى ذلك: ابن مضاء وابن طاهر والشلوين في إقراءه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير. وتأول النحويون كلام سيبويه وأبي علي، فقالوا: إذا كانت إحداها قائمة مقام الأخرى ومشبّهة به فالخير ما تريد إثباته. وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطب يعرفها، والنسبة مجهولة جَعَلْتَ أَيُّهُمَا شِئْتَ الاسم والآخر الخبر، إلا إن كان أحدهما «أن» أو «أن» المصدريتين فالاختيار جعلهما الاسم. وإن لم يَشْتَوِيا في رتبة التعريف فجعل الأعراف منهما الاسم. وقال بعض =



مسائلهما : ما يكون المعنى فيها واحدًا . ومنها ما يكون بمعنيين .

فما يكون المعنى فيه واحدًا قولهم : كان زيد هذا ، وكان هذا زيدًا<sup>(١)</sup> .  
وما يختلف المعنى<sup>(٢)</sup> قولهم : كان زيد عمرًا ، إذا أردت أن تُشَبَّهَ زيدًا  
بعمرو . وكذلك : كان عمرو زيدًا ، إذا أردت أن تُشَبَّهَ عمرو بزيد .  
وأما قول العرب : كان زيدٌ صديقي ، وكان صديقي زيدًا<sup>(٣)</sup> ، فاختلف  
النحويون في هذا<sup>(٤)</sup> :

فمنهم من قال : المعنى واحدٌ ، وأجراه مُجَرِّى : كان هذا زيدًا ، وكان زيدٌ هذا .

= النحوين : إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر فالأعم هو الخبر . وزعم ابن الطراوة أنَّ الذي لا  
تريد إثباته يجعله الاسم . وانظر مزيدًا من التفصيل في : الارتشاف ٨٩/٢ وما بعدها ، والهمع ٩٣-  
٩٥ . وانظر أيضًا : البسيط ٧١٤/٢ وما بعدها .

(١) المختار عند المؤلف جعل الأعراف هو الاسم . انظر : البسيط ٧١٤/٢ ، ٧١٥ .  
(٢) نصَّ المؤلف في البسيط (٧١٥/٢) على أنه إذا اختلف المعنى فلست بالخيار ، لأن المعنى يتغير .  
(٣) يمنع بعض النحوين هذا التركيب ، لأن « صديق » عندهم أعم من « زيد » فيجب أن يكون الخبر .  
(انظر : ح التالية) . وواضح من كلام المؤلف أنه يجيز التركيب إلا أن له عنده معنى قصر ما في  
المقدم من صفة على المؤخر - الخبر .

وأقول : إن منع هذا التركيب لا معنى له ، فاللغة واسعة ، وفي اختلاف المعنى الذى أشار إليه المؤلف  
ما يتوافق مع روح اللغة وبلاغتها وتصرفها .  
(٤) ذكر ابن السيد أن رجلًا من أهل الأدب - يريد ابن الصائغ - أخبره أن قومًا من نحويي سَرَشَطَةَ  
اختلفوا في قول كُتِبَ :

كُتِبَ قصيرات الحجال ولم أرَ قصار الخطى شرَّ النساءِ البحائر

فقال بعضهم : « البحائر » مبتدأ ، و « شر النساء » خبره . وقال بعضهم : يجوز أن يكون « شر  
النساء » هو المبتدأ ، و « البحائر » خبره . وقد أنكر ابن الصائغ ما أجازوه . وقال ابن السيد له : الذى  
قلت هو الوجه المختار ، وما قاله جائر غير ممتنع . وقد حكى ابن السيد الخلاف وما رآه بأدله في  
« المسائل والأجوبة » ٨٨ ، ونقل السيوطي المسألة في الأشباه والنظائر ١٧١/٣ - ١٧٩ . وانظر :  
الارتشاف ٩٠/٢ .

ومنهم من قال : المعنيان مختلفان<sup>(١)</sup> ، فقال : كان زيد صديقي ، يعطي أنَّ  
« زيدًا » له هذه الصفة ، وليس في اللفظ تعرضٌ لِنَقِيها عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره .  
وإذا قلت : كان صديقي زيدًا ، يعطي أنَّ لا صديق لك إلا زيد ، بظاهر الكلام<sup>(٢)</sup> .  
وهذا عندي هو الأظهر . والله أعلم ، وقد تقدَّم الكلام في هذا<sup>(٣)</sup> .

وكذلك إذا كان معك نكرتان ، فتقيم أيهما شئت ، إذا كان في ذلك  
فائدة ، ولم يكن في الكلام إحالة وإخلال . ومثل ذلك قول العرب : ما كان أحدٌ  
مثلك ، وما كان أحدٌ خيرًا منك<sup>(٤)</sup> . فإذا قلت : ما كان مثلك أحدًا ، كان  
محالًا من الكلام ، إلا أن تُريد الاتساع . ووجه الإحالة أنك إذا قلت : ما كان  
مثلك أحدًا ، برفع « مثل » ، فقد أثبت له مائلاً ؛ لأنك إنما تُخبر عن حقيقة  
متصورة ثابتة ، فكيف تُثبت له مائلاً ، وتنفي أن يكون من الأحدين ؟ هذا  
مُحالٌ ، إلا أن تُخفِّر شأنه ، فتقول : ليس أمثاله من الناس ، إنما أمثاله من البهائم .  
وقال أبو القاسم - رحمه الله - : إن هذا يقال على جهة التعظيم<sup>(٥)</sup> . وَحَمَلَهُ على  
ذلك أن « أحدًا » عنده بمنزلة « إنسان » ، فإذا قال : ما كان المماثل له إنسانًا ، فقد

(١) في المخطوطة : « المعنيين مختلفين » وهو خطأ إعرابًا ، فالجملة محكية .  
(٢) وقال في البسيط (٧١٥/٢) : « لأن المقصود هو الإخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلًا قال لك : أعلم  
أن لك صاحبًا خاصًا فَعَيَّنْهُ لي ، فقلت : صاحبي زيد » .

(٣) انظر : ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) عرض سيبويه للقولين في « هذا باب تخير فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقال (٥٤/١) : « وإنما حسن  
الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد  
يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا » . وانظر أيضًا : البسيط ٧٢٥/٣ وما بعدها .

(٥) لفظه : « إلا أن يُراد به - يريد : ما كان مثلك أحدًا - المثل على التعظيم لشأنه أو الوَضْع منه » .  
انظر : الجمل ٤٧ ، والبسيط ٧٢٨/٢ .

نفى عَمَّنْ يُشَبِّهه الإنسانية، وبقي محتملاً لأن<sup>(١)</sup> يكون ما هو أعلى من الإنسان أو أخط منه. و «أحد» عند غيره بمعنى «عاقل»، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أخط منهم؛ إذ لا يوجد في العالم أرفع من العقلاء.

وهذان الإطلاقان عندي صحيحان؛ يوجد «أحد» بمنزلة إنسان، ويوجد «أحد» بمنزلة عاقل<sup>(٢)</sup>. وعلى حسب هذا الإطلاق يكون المدح والذم. والله أعلم. ولم يذكر سيبويه في هذه المسألة إلا الذم<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «وكذلك قرئ: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

لم يُقرأ في السبع إلا بنصب «الجواب»<sup>(٦)</sup>. والذي قرئ بالوجهين قوله -

(١) في المخطوطة: محتملاً إلا...، وهو تحريف، والعبارة مستقيمة بما أثبت.

(٢) إذا كانت «أحد» بمنزلة «إنسان» احتملت المدح والذم. وإذا كانت بمنزلة «عاقل» تعين الكلام على جهة الذم، فلو قلت: ما أمثالك العقلاء، لكان المعنى: أمثالك البهائم. وقال في البسيط: «فأما المدح فأن تقول: ما كان مثلك إنساناً، وإما أمثالك الملائكة، كما قال الله - سبحانه -: ﴿ما هذا بشراً إن هذا إلا مَثَلٌ كَرِيمٌ﴾.. وأما الذم فأن تقول: ما كان مثلك إنساناً، وأنت تريد: إياها أمثالك الشياطين، وأمثالك البهائم، وأمثالك الجمادات، على حسب ما تريد». وقد أفاض المؤلف في المسألة والخلاف فيها في: البسيط ٢/٧٢٥ - ٧٣١.

(٣) انظر: الكتاب ١/٥٥.

(٤) النمل ٥٦، والعنكبوت ٢٤، ٢٩. وانظر: الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١) ذكرت الآية مرة واحدة، وبعدها عبارة: «بالرفع والنصب». والعبارة أيضاً في الإيضاح زيادة من نسخة (ب). (٥) الأعراف ٨٢. وأفرد المؤلف، لأنها تختلف عن آيات النمل والعنكبوت بأن فيها ﴿وما﴾، وفيهين ﴿فما﴾. وقال السمين: «والفاء هي الأصل في هذا الباب، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته». والقراءة فيها جميعاً ﴿جواب﴾ بالنصب في السبعة. وانظر: الدرر المصون ٣/٢٩٨.

(٦) قرأ بالرفع: الحسن. ويكون ﴿جواب﴾ هو الاسم، و﴿أن قالوا﴾ الخبر. والنصب أفصح، لأن الأعراف ينبغي أن يكون هو الاسم. انظر: الإنعاف ٣٣١، والدرر المصون ٥/٢٩٨.

سبحانه -: [٢٣٣] ﴿ثُمَّ لَرَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>، قرئ بنصب «الفتنة» ورفعها.

قال: «ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم، فتقول: كَانَ أَخَاكَ زَيْدٌ»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن خبر هذه الأفعال يتقدم<sup>(٣)</sup> على أسمائها باتفاق<sup>(٤)</sup> ما لم يكن هناك ما يلزم التأخير<sup>(٥)</sup>. وقد يكون هناك ما يلزم التوسيط<sup>(٦)</sup>، فتقول: ما كان زيد إلا شاخصاً، فلا يجوز تقديم الخبر هنا. وتقول: ما كان شاخصاً إلا زيد، فيلزم هنا التوسيط؛ لأنهما معنيان: إذا قلت: ما كان زيد إلا شاخصاً، فالمعنى أنه لم يتصف بصفة غير الشخص. وإذا قلت: ما كان شاخصاً إلا زيد، فالمعنى

(١) الأنعام ٢٣. وانظر: ص ٧٤٩، وما علقته ثمة في ح ٤. ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٩٥، ١٠٨٩).

(٢) الإيضاح ١٠٠، والمقتصد ١/٤٠٥، وشرح العكبري ٢/٤٧٠.

(٣) في المخطوطة: تتقدم. وهو تصحيف، إلا أن يكون أعاد الضمير على «خبر»، على أن المعنى أو المقصود «أخبار».

(٤) إذا انصرفت «باتفاق» إلى البصريين فلا شيء في كلامه. أما إذا انصرفت إلى النحويين جميعاً، فهناك شيء، وذلك أن الكوفيين يمنعون نحو: «كان قائماً زيد». وأجازه الكسائي على أن في «كان» ضمير الشأن، و«قائماً» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع بـ «قائم». ومنع ابن معط توسيط خبر «مادام». وقال ابن مالك: وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمعنى والمسموع. انظر: شرح التسهيل ١/٣٤٨، ٣٤٩، والارتشاف ٢/٨٦، والهمع ٢/٨٧.

(٥) كما إذا كان الخبر مقصوداً بحصر، وقد مثل له. أو كان توسيطه يؤدي إلى اللبس، نحو: كان فتاك مولاك، أو صار عدوي صديقي، أو كان الخير مشتغلاً على ضمير ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بعل هند حبيبها. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٠.

(٦) كما إذا كان الاسم مقصوداً بحصر، وقد مثل له. أو اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريك هند أخوها، إذ لو تقدم الاسم لعاد الضمير على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٠.



أنه لم يتصف بالشخص إلا زيد، من غير أن تتعرض لإثبات صفة أخرى لـ «زيد» أو نفيها. وكذلك تقول: ليس زيد إلا شاخصاً، وليس شاخصاً إلا زيد، بالمُعْتَبَرَيْنِ المذكورين<sup>(١)</sup>.

وكذلك تَقَدَّم أخبارها عليها جائز فيها كلها، ما لم يَمْتَنِع مانع من ذلك. والمانع في «مادام» لازم؛ لأن «ما» مع الفعل في تأويل المصدر، فتقول: لا أكلمك مادمت جالسا، ولا تقول: لا أكلمك جالسا مادمت؛ لأن ما هو من صلة المصدر لا يتقدم على المصدر. وسيأتي هذا في المصدر مكملاً<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله. وأما «مازال» وأخواتها، فلا تتقدم أخبارها عليها<sup>(٣)</sup>؛ لأن «ما» فيها نافية، و«ما» النافية من حروف الصدور، فلا تقول: قائماً ما زال زيد، كما لا تقول: قائماً ما كان زيد. وتقول<sup>(٤)</sup>: لا يزال زيد عالماً، وعالماً لا يزال زيد؛ لأن «لا» ليست من حروف الصدور<sup>(٥)</sup>؛ ألا ترى أنك تقول: لا يضرب زيد

(١) توسط خبر «ليس» فيه خلاف أيضاً. قال أبو حيان: ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» ليست صحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه، تشبيهاً بـ «ما». انظر: الارتشاف ٨٦/٢، وأيضاً شرح التسهيل ٣٤٩/١، والهمع ٨٨/٢.

(٢) يريد: «باب المصادر التي أعملت عمل الفعل». انظر: ص ١٠٦٦.

(٣) هذا مذهب البصريين والقراء. وأجاز الكوفيون وابن كيسان التقديم. وحجج كل في: الإنصاف ١٥٥-١٦٠ (المسألة ١٧)، وأسرار العربية ١٣٩، واللباب ١٦٧/١-١٦٩، والتبيين ٣٠٢-٣٠٧، وابن يعيش ١٢٤/٢، والهمع ٨٨/٢، ٨٩. وانظر أيضاً: التوطئة ٢٢٨، وشرح التسهيل ٣٥١/١، والبسيط ٦٧٤-٦٧٧.

(٤) في المخطوطة: ولا تقول. وفي أعلى «لا» شَطْبٌ. وعلى يمينها «صح» صغيرة. ويدو أن الناسخ اختلط عليه الأمر. والصحيح حذفها كما فعلت.

(٥) هذا مذهب الجمهور. ويرى القراء أن اقتران «زال» بأي حرف من حروف النفي يجعل تقدم الخبر ممنوعاً، في حين يرى ابن كيسان جواز التقديم مطلقاً، اقترنت «زال» بـ «ما» أو غيرها من حروف النفي. وفي المسألة تفصيل، انظره في: الارتشاف ٨٧/٢.

عمراً، وتقول: عمراً لا يضرب زيد. فإن قلت: واللّه لا يزال زيد عالماً، فلا تقول: واللّه عالماً لا يزال زيد؛ لأن «لا» إذا كانت جواب القسم فهي حرف صدر. وكذلك تقول: لن يزال زيد عالماً، وعالماً لن يزال زيد. وكذلك تقول: لم يَزَلْ زيد عالماً، وعالماً لم يَزَلْ زيد. وكذلك تقول: ما برح زيد عالماً، ولا تقول: عالماً ما برح زيد. وكذلك تقول: عالماً لا يبرح زيد، وما أشبه ذلك. وقد تطرأ طوارئ تُلْزِمُ تقديم الخبر، وذلك: أيهم كان زيد؟، وأيهم كان عمرو؟ وتقول: «كان على التمرة مثلها زُبْداً»<sup>(١)</sup>، و«على التمرة كان مثلها زُبْداً»، ولا تقول: كان مثلها زبداً على التمرة؛ لأن الضمير لا يتقدم لفظاً ومرتبة.

ثم جاء بقوله - عز وجل -: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال - تعالى -: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

«أن مع الفعل» بتأويل المصدر، وهو اسم «كان»، و﴿عجبت﴾ خبر «كان»<sup>(٤)</sup>، و﴿عجبت﴾ هنا بمعنى «مُعْجَب»، والتقدير - واللّه أعلم -: أكان للناس ذا عجب إيحائنا. و«ذو عجب» بمعنى «معجب»، والتقدير: أكان للناس معجباً أن أوحينا؟.

(١) من الأمثلة النحوية السيارة، أورده المؤلف في: البسيط ٥٨٨/١، وهو في: اللباب ٢٩٨/١، وشرح المقدمة الجزولية ٧٥٧/٢، ٧٧٣، وغاية الأمل ١٩٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ١٧٢.

(٢) الروم ٤٧.

(٣) يونس ٢. وانظر الآية وسابقتها في: الإيضاح ١٠٠، ١٠١، والمقتصد ١/٤٥٠.

(٤) كذا أعرب القراء في معانيه (٤٥٧/١)، وقال: «وكذلك أكثر ما جاء في القرآن إذا كانت «أن» ومعها فعل... ولو جعلوا «أن» منصوبة، ورفعوا الفعل كان صواباً». وانظر: كشف المشكلات ١/٥٣٠.

ثم قال: «وهكذا خبرٌ «ليس» في قول المتقدمين من البصريين»<sup>(١)</sup>.  
يريد بقوله «المتقدمين»: سيبويه، وأبا عمرو، وغيرهم<sup>(٢)</sup>. ولا أعرف من  
خالف في تقدّم خبر «ليس» عليها إلا المبرد<sup>(٣)</sup>، حكى عنه أنه منع أن تقول:  
[٢٣٤] قائماً ليس زيد، وقال: «ليس» فعل غير متصرف، فلما لم يتصرف في

(١) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ٤٠٧/١.

(٢) ما نسب المؤلف لسيبويه ليس مُسلّماً، فقد نفى الجرجاني أن يكون له في ذلك نص. وزعم بعضهم،  
ومنهم ابن عيش، أن مذهبه منع تقديم خبر «ليس» عليها. وقال الأنباري: «وليس بصحيح»  
والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.

وأقول: راجعت فهرس هارون وعضية، فلم أقف على نص، وعليه فإني أميل إلى ما ذهب إليه  
الجرجاني والأنباري. ويقوّي هذا أن معظم النحويين لم يثبتوه له (المقتصد ٤٠٩/١)، وابن عيش  
١١٤/٧، والإنصاف ١٦٠/١). ونسب أبو علي في الحلييات (٢٨٠) الجواز إلى أبي الحسن،  
والمنع إلى الكوفيين والمبرد. ونسب ابن جني في الخصائص (١٨٧/١) الجواز إلى «سبويه وأبي  
الحسن وكافة أصحابنا. والكوفيون أيضاً معنا». ونسب الأنباري في الإنصاف (٧٣/١) المنع إلى  
الكوفيين والمبرد، والجواز إلى البصريين. ونسب أبو حيان في الارتشاف (٨٧/٢) المنع إلى جمهور  
الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلييات وابن عبد الوارث والجرجاني  
والسهيلي وأكثر المتأخرين، والجواز إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان  
والزمخشري والأستاذ أبي علي، وقال: «واختاره ابن عصفور، وزوّي أيضاً عن السيرافي».

وأقول: رجعت إلى الحلييات فلم أجد أبا علي يمنع، بل اقتصر على ذكر الخلاف، واستدلّ  
للمذهبين، ولم يقطع برأي. ومن عجب أن محقق شرح الإيضاح للعكبري تابع ما ذكره القدماء  
من نسبة المنع لأبي علي في الحلييات، وعزا إلى ص ٢٢٤ من (ط. هنداوي)، وليس في الصفحة  
ولا غيرها من الحلييات مننّج. ولعل المنع في كتب آخر، قال العكبري: «وقد خالف - أبو علي -  
ذلك - الجواز - في كتب آخر». وزد على ما ذكرته من المصادر في تضاعيف هذه الحاشية  
وسالقتها: الباب ١/١٦٨، ١٦٩، والهمع ٨٨/٢، ٨٩.

(٣) كيف؟ وأبو علي في بعض كتبه يمنع. ونسب العكبري (شرح الإيضاح ٤٧٣/٢، ٤٧٤) المنع إلى  
«الآخرين» بعد أن نسب الجواز إلى «بعض النحويين البصريين». ويبدو لي أن المؤلف يتابع ابن  
جني. انظر: ح السالفة.

نفسه لم يتصرف في معموله<sup>(١)</sup>.

استدلّ أبو علي على بطلان قوله بأمرين:

أحدهما: ما ذكره في هذا الكتاب، وهو أن تقديم الخبر على الاسم جائز  
باتفاق من النحويين، وتسليم منه في ذلك. فكما يتقدّم الخبر على الاسم يتقدّم  
الخبر عليها<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فكيف يتقدم الخبر على الاسم أو عليها، وهي غير متصرفية في  
نفسها، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله؟

قلت: هي، وإن لم تتصرف، فقد غوّض من تصرّفها تقييد خبرها  
بالزمان، فقالوا: ليس زيد قائماً أمس، وليس زيد قائماً الآن، وليس زيد قائماً  
غداً. ولو تصرّفت لم تدلّ إلا على الأزمنة، فأغنى تقييد خبرها بالأزمنة عن  
ذلك. فلما كان فيها ما يقوم مقام التصرف، صارت كأنها متصرفة، وما  
يتصرف في نفسه يتصرف في معموله.

الثاني: أنه نقل عن أبي علي أنه استدلّ لجواز تقديم خبرها عليها بتقدّم  
معمول خبرها عليها، قال الله - سبحانه -: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

(١) للجرجاني رأي خاص، أخذه عن شيخه أبي الحسين، وعُدّه النهاية في الشدّاد، مفاده أن «ليس»  
أضعف تصرفاً من «كان» وأقوى أمراً من «ما». لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فقويت عن  
«ما» بتقديم خبرها على اسمها، وضعفت عن «كان» بعدم جواز تقديم خبرها عليها. انظر:  
المقتصد ٤٠٨/١، ٤٠٩.

(٢) انظر: الإيضاح ١٠١. وقال المؤلف في البسيط (٦٧٨/٢): «فجاز لذلك - لما فيها من بعض  
التصرف - تقدّم الخبر على الاسم، فبذلك أيضاً يجوز تقدّم الخبر، ولا يُقدّر أبو العباس أن يُنكر  
تقدّم الخبر على الاسم، لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق».



عَنَّهُمْ<sup>(١)</sup>، فـ ﴿يوم﴾ ظرف متعلق بـ ﴿مصرفاً﴾، وـ ﴿مصرفاً﴾ خبر ﴿ليس﴾. ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أن يتقدم الشيء، إلا ما شُدَّ من تقدم معمول خبر ﴿إنَّ﴾ على اسمها، إذا كان ظرفاً أو مجروراً، قالوا: إنَّ في الدار زيدا جالساً، وإن أمامك عمراً قائماً<sup>(٢)</sup>، وما أشبه ذلك. وسيأتي الكلام في هذا في «باب إنَّ»<sup>(٣)</sup> إن شاء الله.

والشدوذ خروج عن القياس، فحيثما سُمع قُصر، ويتقَي في غيره على ما يقتضيه القياس؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: في الدار إنَّ زيدا قائماً، وتقيسه على: إن في الدار زيدا قائماً. فإذا لم يُجْز أن يقاس بعض أحوال «إنَّ» على بعضها، فكيف يُقاس غيرها عليها؟

### مسألة

هذه الأفعال لا يُتَيَّن للمفعول؛ لأنها إن بُيِّنَت للمفعول، لزم حذف الفاعل

(١) هود ٨. والآية ليست حجة عند ابن مالك، إذ له عليها ثلاثة أجوبة: أن معمول قد يقع حيث لا يقع العامل، وأن يكون «يوم» منصوباً بفعل مضمر، و«ليس مصرفاً» جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، وأن يكون «يوم» مبتدأ، لكنه مبني لإضافته إلى الجملة. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٤). وذكر العكبري بأنه قد أُجيب على الآية من وجهين: أحدهما: أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر، والثاني: أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل. اللباب ١/ ١٦٩.

(٢) غلَّه في البسيط (٦٧٧/٢) بأنه اتَّسع من العرب في الظروف والمجرورات. وأورد اعتراضاً على الآية المستشهد بها: «فإن قلت: فلا يقوم بالآية دليل على صحة تقدم خبر «ليس» على «ليس»، لأن «يوم يأتيهم» ظرف. وقد يُتَّسع في الظروف والمجرور ما لا يُتَّسع في غيرها، فلعل هذا من الاتساع». وأجاب: «القياس: البقاء مع الأصل، ولا يُدعى الاتساع إلا بدليل، ولا دليل قام هنا؛ وإنما جاء الدليل في تقدم خبر «إن» على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً».

(٣) انظر: ص ٨٤٧، ٨٤٨.

وإقامة المفعول مقامه، ولا يُحذف المبتدأ، ويتقَي خبره إلا أن يكون على المبتدأ دليل حتى كأنه موجود، فتقول: كان زيد قائماً. ولا يجوز أن يُقال: كين قائماً، كما يُقال: بيع الفرس؛ لأن «قائماً» خبر المبتدأ، فلا بُدَّ من ذكره، وإذا ذُكر لم يجز شغل الفعل إلا به.

وكذلك الكلام في «أصبح» و«أضحى» و«أمسى». وما بقي بعد ما ذكرْتُ لا يجوز أن يُتَيَّن شيء مما ذكرْتُ للمفعول<sup>(١)</sup>؛ لما ذكرْتُه.

فعلى هذا لا يصح أن يُقال: «مكون»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يُقال اسم المفعول إلا من الفعل المبني له، كما لا يُقال اسم الفاعل إلا من الفعل المبني للفاعل. ويقال: كان ويكون وكائن؛ لأنَّ «كائناً» في معنى «يكون»، فإذا قلت: زيد كائن منطلقاً، فمعناه: زيد يكون منطلقاً في ما يستقبل. والله أعلم. ويُراد بـ «يكون» و«كائن» استمرار الحال. وإلا فلا يكون لـ «كائن» هنا معنى.

(١) تبع المؤلف في ذلك أبا علي وجماعة، وحجتهم أن ذلك يستلزم حذف المرفوع، كما يُحذف الفاعل، ويُقام مقامه الخبر المنصوب، كما يُقام المفعول. وهذا يؤدي إلى بقاء ما أصله الخبر بدون مبتدأ، لا في اللفظ، ولا في التقدير. ويرى فريق آخر، ومنهم سيبويه (انظر: ح التالية) والفرء والسيرافي جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥.

(٢) الكلمة مستخدمة، استخدمها سيبويه، في سياق يدل على أنه يريد بها نقصان، قال (٤٦/١): «وتقول: كُتِّهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم... فهو كائن ومكون، كما تقول: ضارب ومضروب. وقد يكون لـ «كان» موضع آخر يُقتَصَر على الفاعل فيه». اهـ. بتصرف. والعبارة الأخيرة: وقد يكون.. إلخ تدل على أن ما سبق المقصود به النقصان. وقال ابن عصفور - وهو من المانعين - : «وأما سيبويه فأجاز أن يقال: مكون، ولم يُبيِّن على أي وجه ذلك، لكنه يخرج ذلك عندي على أن يُحذف الخبر عنه، ويُحذف بحذفه الخبر، ثم يُقام ظرف أو مجرور - إن كان في الكلام - مقام المحذوف، فتقول على هذا: كن في الدار، والدار مكون فيها، أي مكون فيها أمر أو قصة، أي واقع». انظر: شرح الجمل ١/ ٣٨٥.

وكذلك : أعجبني كون زيد منطلقاً ، وأنت تريد الماضي ؛ لأنه في معنى :  
أن كَانَ زيد منطلقاً . ولولا [٢٣٥] هذا لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ : كائن ولا كَوْن ؛ لأن  
« كان » مجردة من الحدث . ومعنى التَّجْرِيدِ أنها لم يُؤْتَ بها للدلالة عليه ؛ إذ  
كان مفهوماً قبل دخولها ، وإِنَّمَا جِيءَ بها ؛ للدلالة على الزمان <sup>(١)</sup> .

قال : « وَتَقُولُ : زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ مُنْطَلِقًا » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق ، فـ « زيد » اسم « كان » ،  
و « أبوه » رفع بالابتداء ، و « منطلق » خبره ، والجملة خبر « كان » . فَإِنْ قَدَّمْتَ  
« زيداً » صار مبتدأ ، وصار في مكانه ضمير يعود إليه ، ويكون اسماً لـ « كان » ،  
وتكون الجملة خبراً لـ « كان » ، ويكون الضمير من « أبوه » عائداً إلى الضمير  
الذي في « كان » ، ويكون الضمير الذي في « كان » عائداً إلى « زيد » .

ويجوز أن تجعل « زيداً » مبتدأ ، وأبوه اسم « كان » ، و « منطلقاً » خبر  
« كان » ، وتكون الجملة خبراً للمبتدأ ، والضمير الذي في « أبوه » عائداً إلى  
« زيد » ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق . وعلى الوجه  
الأول يكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد هو أبوه منطلق .

(١) عزأ أبو حيان هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني والجرجاني وابن بزوهان والأستاذ  
أبي علي . وقال : هو ظاهر مذهب سيبويه ( انظر : ح السالفة ، فقد يفهم منها عكس ما قاله أبو  
حيان ) . ولأنها لا تدل على الحدث سميت « نواقص » . وصحح ابن عصفور القول بأنها تدل على  
الحدث والزمان معاً . ونحو ذلك قال أبو حيان . وأبطل ابن مالك دعوى الفريق الأول من عشرة  
أوجه ، ووصف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث بأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي ، وقال :  
« لِيَعْلَمَ أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَتِهَا نَوَاقِصَ أَنَّهَا هِيَ عَدَمُ اكْتِفَائِهَا بِمَرْفُوعٍ » . انظر : الارتشاف ٢ / ٧٥ ، وشرح  
الجمل ١ / ٣٨٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٨ - ٣٤١ .

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ٤١٠ / ١ ، وشرح العكبري ٤٧٦ / ٢ .

ولك في هذا وجه ثالث ، وهو أن تَجْعَلَ في « كان » ضمير الأمر  
والشأن <sup>(١)</sup> .

ثم أتى بالحديث المَرْوِي : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ  
هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، ولا أشار إليه العكبري ولا الجرجاني . وفي المخطوطة فوق عبارة :  
« ولك في هذا وجه ثالث » : أجازته السيرافي . وقال ابن بزيعة : « وهو غير ممتنع ولا خارج عن  
مقتضى كلام سيبويه » .

وأقول : يحتمل وجه رابع ، هو أن تكون « كان » زائدة و « زيد » مبتدأ ، والجملة بعده خبر . ومعلوم أن  
« كان » تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين أكثر من متلازمين ، منهما : المسند والمُسند إليه .  
انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، وغاية الأمل ٢ / ٣٩٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) الإيضاح (١٠١) ، والمقتصد (٤١٠ / ١) : وينصرانه . وللحديث روايات وطرق كثيرة استقصاها  
محقق شرح العكبري (٤٧٧ / ٢) ، وليس في أي منها موطن الشاهد « حتى يكون أبواه هما اللذان /  
اللذين » . وما ورد في كتب الحديث : « حتى يُعَيَّرَ عنه لسانه » ، و « حتى يعرب عنه لسانه » . انظر  
الحديث مثلاً في : صحيح البخاري في مواطن متعددة ، منها : كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي  
فمات ، هل يُصَلَّى عليه (٧٩) - حديث رقم ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ومسلم في مواطن أيضاً ، منها :  
كتاب القدر (٤٦) - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨) ومالك في  
موطئه ، كتاب الجنائز (١٦) ، باب جامع الجنائز (١٦) حديث رقم (٥٢) .

والشك في رواية الحديث باللفظ الذي استشهد به المؤلف قديم . فقد نقل ابن بزيعة عن أبي ذر الحشاشي  
قوله : « لم تعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه » وعلّق : « وسيبويه لم يُشَقِّهِ حديثاً في هذا  
الباب ، فلعل الأستاذ أبا ذر أخذه من موضع آخر . وقد صَحَّحَ أن سيبويه كان صاحب حديث . فإن صَحَّحَ  
أنه أسنده حديثاً فلعله رواه من طريق حماد أو غيره ممن كان يحمل عنه الحديث » .

وأقول : سيبويه لم يُشَقِّقِ الحديث في كتابه إلا في هذا الموطن . وحماد هو حماد بن سلمة بن دينار .  
وقد استشهد أبو علي بلفظ سيبويه على أنه حديث . وكذا فعل المؤلف هنا ، وفي الملخص (١ /  
٢١٥) ، وذكره في البسيط (٧٠١ / ٢) بعد أن قال : وفي الخبر .

والتحويون استشهدوا به بلفظ سيبويه . انظر : شرح العكبري ٤٧٧ / ٢ ، وغاية الأمل ٢ / ٣٩٨ ،  
والتبصرة والتذكرة ١ / ٥١٤ ، والإرشاد ١٥٧ ، والمغني ١ / ١٧٠ ، ٢ / ٦٤٦ ، ٦٨٨ ، ونتائج  
التحصيل . ج ١ ، مج ٢ / ٦٦٤ . ويدعو لي أن سيبويه فتح الباب ، فالرواية غير موجودة إلا في =



«يولد» في موضع الصفة لـ «مولود»، والخبر «على الفطرة»، وكان الكلام - والله أعلم - : كُلُّ مولود على الفطرة، و«يولد» صفة مؤكدة، كما قال - سبحانه - : ﴿وَلَا طَغَرَ طِطِيرٌ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>، وكما قال - تعالى - : ﴿إِلَهُينِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>. و«حتى» متعلقة بقوله : «على الفطرة» ؛ لِإِيَابَتِهِ مَنَاب «مستقر» وما أَشَبَّهُهُ.

ولا يكون الخبر «يولد»، وتكون «حتى» متعلقة بـ «يولد» ؛ لأنه يصير المعنى : يولد حتى يكون . وهذا لا يمكن، وهو أن يَتَقَيَّ على تلك الصفة من الولادة إلى أن يَهُودَهُ أبواه، إلا أن تُقَدَّرَ محذوفًا، وهو : ويبقى على ذلك حتى يكون أبواه<sup>(٣)</sup>. وهذا تكلف لا يُحتاج إليه مع ما ذكرته.

فإن قلت : أجعل «على الفطرة» يتعلّق بمحذوف، ويكون حالًا، و«حتى» متعلقة بقوله «على الفطرة» .

قلت : إذا جعلت «على الفطرة» حالًا، فلا بد أن يكون العامل في هذه الحال «يولد»، وتكون الحال وما يتعلق بها قيدًا للولادة، فيكون فيه من الإحالة ما كان قبل ذلك، فلم يبق إلا ما ذكرته أولًا من أن يكون «يولد» صفة

= كتب التحوين، حتى إن المكبري - وهو نحوي - واستشهد به بلفظ سبويه في شرح الإيضاح - قد أورده في كتابه الآخر «إعراب الحديث النبوي» (١٣٣) بلفظ : «حتى يعرب عنه لسانه» .

(١) الأنعام ٣٨ .

(٢) النحل ٥١ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١١٠) . وانظر ما علقته ثمة (ح ٤، ٥) .

(٣) نسب ابن بريزة إجازة هذا إلى «بعضهم»، ثم قال : «وضّعه بعضهم، لأنه يلزم منه استمرار الولادة إلى تلك الغاية» . (غاية الأمل ٢/٤٠٠) . وانظر أيضًا : المغني ١/١٧٠ ٢/٦٨٨ .

مؤكدّة، و«على الفطرة» خبرًا<sup>(١)</sup> لـ «كل»، و«حتى» متعلّقة بالمجرور . والله أعلم .

ثم قال : «وَهُمَا اللَّذَيْنِ»<sup>(٢)</sup> .

من نصب «الذين»، فليس في الحديث إلا إعراب واحد، وهو : أن يكون «أبوا» اسمًا لـ «يكون»، و«هما» فصل أو بدل من «الأبوين»، و«الذين» خبر «يكون»<sup>(٣)</sup> .

فإن رفعت «الَّذَيْنِ» يوجّد فيه وجوه :

فمنها : أن يكون «أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، و«الَّذان» خبر، والجملة خبر «يكون» .

ومنها : [٢٣٦] أن يكون في «يكون» ضمير يعود إلى «كل»، ويكون «أبواه»، مبتدأ، و«هما» فصل أو بدل من «أبواه» أو مبتدأ ثان : فإن جعلت «هما» فصلًا، أو بدلًا، كان «الَّذان» خبر «أبويه»، وإن جعلت «هما» مبتدأ ثانيًا، فيكون «الَّذان» خبرًا لـ «هما»، والجملة خبرًا لأبوين، والجملة كلّها خبر لـ «يكون» . وكذلك إذا جعلت في «يكون» ضمير الأمر والشأن<sup>(٤)</sup>، يَتَوَجَّه في «هما» الأَوْجُه الثلاثة، على حسب ما ذكرته .

(١) في المخطوطة : خبرٌ، بالرفع .

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١/٤١٠ . وفي شرح المكبري (٤٧٧/٢) : والذين .

(٣) ذكر هذا الإعراب سبويه (٣٩٤/٢) .

(٤) زاد الكيشي وجهًا آخر، لم يذكره المؤلف، ولا المكبري، ولا الجرجاني، وهو أن تكون «يكون» تامة، و«أبواه» وما بعدها منصوب على الحال من الضمير في «يكون»، وواو الحال محذوفة، انظر : الإرشاد ١٥٧ .

ثم أتى <sup>(١)</sup> بيت حبيب <sup>(٢)</sup> :

مَنْ كَانَ مَرْعَى غَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضَ الْأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا <sup>(٣)</sup>

يجوز في « روض » الرفع والنصب :

فإذا رَفَعْتَ ، كان « مرعى » مبتدأ ، و « روض » خبراً <sup>(٤)</sup> ، والجملة خبر « كان » ، وفي « كان » ضمير يعود إلى « مَنْ » .

وإن نصبت « روضاً » كان « مرعى » اسم « كان » ، و « روض » خبراً <sup>(٥)</sup> ، والجملة خبر « مَنْ » <sup>(٦)</sup> .

وكأنه [أتى] <sup>(٧)</sup> بيت حبيب ، وإن لم يكن مما يُشْتَشْهَد به ؛ لأن النحويين

(١) الضمير لأبي علي . وانظر البيت في : الإيضاح ١٠٢ ، والمقتصد ٤١١/١ ، وشرح العكبري ٤٧٨/٢ .

(٢) حبيب بن أوس ، أبو تمام الطائي ، أوجد عصره في دياجة لفظه ، ونصاعة شعره ، وحسن أسلوبه . أختاره كثيرة . وله « ديوان الحماسة » . قدّمه المتصم على شعراء وقته . توفي ٢٣١ هـ . انظر : طبقات ابن المعتز ٢٨٧ ، ووفيات الأعيان ١١/٢ ، والأعلام ١٦٥/٢ .

(٣) من الكامل ، من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو بن حُويّ الشكشكي . والبيت في : الديوان ٢١٦ ، وشرحه للتبريزي ٦٧/٣ ، وشرح السقط ١٣٩٣ ، وابن بري ١١٢ ، وإيضاح القيسي ١/١٣٥ . واستشهد به في : البسيط ٧٠٣/٢ .

(٤) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعراباً . وذكر في البسيط (٧٠٤/٢) وجهاً آخر لرفع « روض » ، هو عكس الوجه المذكور هنا ، كما ذكر ثمة وجهاً ثالثاً للرفع ، وهو : أن يكون « روض » اسم « كان » ، و « مرعى » خبراً مقدّماً ، والجملة خبر « مَنْ » ، والضمير الرابط لجملة الخبر : الهاء في « عزمه » .

(٥) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعراباً .

(٦) والضمير العائد على « مَنْ » الهاء في « عزمه » . و « مَنْ » شرط ، خبره جملة « كان مرعى ... » وهي جملة الشرط . وأبطل في البسيط (٧٠٤/٢) كون « لم يزل مهزولاً » خبر « مَنْ » لأن المبتدأ إذا كان شرطاً لا يكون خبره إلا جملة الشرط ، كما أبطل قول من قال : إن الخبر جملة الشرط والخبر لأنهما لا يكونان إلا جملتين .

(٧) زيادة لتستقيم العبارة . ولعل هذه الكلمة أو نحوها سقطت من الناسخ .

لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم ؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية ، فرأى أن يأتي بهذا البيت عوضاً عن مثال من عنده ؛ استحساناً لمعناه ولفظه <sup>(١)</sup> وكأنه قال : لو قلت : من كان همه بطنه لم يزل ممقوتاً ، لجاز لك في « بطنه » الرفع والنصب .

ثم قال : « وَتَقُولُ : مَنْ كَانَ أَخْوَكَ ، وَمَنْ كَانَ أَخَاكَ » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أنه إذا تقدّم اسم « كان » عليها ارتفع بالابتداء . وقد يكون التقديم اختياراً أو اضطراراً . فمثال التقديم اختياراً قولك : زيد كان قائماً ، ومثاله اضطراراً أن يتّصّن الاسم ما يُوجب تقديمه ، وهو الاستفهام والشرط ، فنقول : أيّهم كان قائماً ؟ وأيّهم كان أخاك أكرمته ؟ فالاسم في هذا كلّ مرتفع بالابتداء ، وفي « كان » ضمير يعود إليه ، وهو اسم « كان » ، والجملة كلّها خبر المبتدأ <sup>(٣)</sup> .

(١) في هذا إشارة إلى أن المولدين حجة في المعاني لأنها مشتركة ، لا في الإعراب . ونص على ذلك ابن جني في الخصائص (٢٤/١) ، وهو أحد وجوه الاعتذار لأبي علي عن إيراد بيت أبي تمام ، وهو ممن لا يحتج أبو علي بشعرهم في الإعراب . ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين اعتذاراً آخر ، هو أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلان تقريباً ، فألحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود . فأما أن يكون أبو علي قد دَوّنَه فبعيد . وهو اعتذار وجيه . وقيل : إن أبا علي لم يشق البيت للاحتجاج ، وإنما للتمثيل وتقريب المسلك . وقيل : إنما ذكره لأن عُضد الدولة كان معجباً بهذه القصيدة ، والبيت من أحسنها . ونقل القيسي اعتذاراً بأنه استشهد بالبيت لمكان حبيب من الأدب والعلم . انظر : المقتصد ٤١٢/١ ، ٤١٣ ، وابن بري ١١٢ ، وإيضاح القيسي ١٣٦/١ ، وشرح العكبري ٤٧٩/٢ ، ٤٨٠ .

(٢) الإيضاح (١٠٣) ، والمقتصد (٤١٨/١) : من كان أخاك ، ومن كان أخوك . وفي شرح العكبري (٤٨٣/٢) ، كما في المخطوطة .

(٣) يجوز في المثال الثاني : « أيّهم كان أخاك أكرمته » رفع « أخوك » على أنه اسم « كان » ونصب « أيّهم » خبرها . ولا يجوز ذلك في المثال الأول ؛ لأن « قائماً » نكرة فلا يكون اسماً لـ « كان » .



إلا في الشعر؛ قد يأتي مثل هذا في الكلام؛ لأن النكرة هنا مُخَصَّصَةٌ<sup>(١)</sup>، كما جاء: إن خيرًا منك زيدٌ.

وأما تصحيح الوزن فلا يُتَصَوَّرُ إلا في المنقوص. وأما غير المنقوص فلا يُتَصَوَّرُ فيه ذلك؛ ألا ترى أن الرفع والنصب والخفض لا فَرْقَ بينها في الوزن، والمنقوص هو الذي يَتَغَيَّرُ في الرفع والنصب تَغْيِيرًا يتغير به الوزن؛ ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ قاضيًا، ونصبت «قاضيًا»، كان بعد الضاد متحركًا وساكن. فإذا نصبت «زيدًا»، ورفعت «قاضيًا» لم يكن بعد الضاد إلا ساكنًا فقد نقص متحركًا، والشعر قد ينكسر بمثل هذا.

وفي رفع النكرة ونصب المعرفة عند الضرورة طريقتان:

أحدهما: أن الاسم في هذا الباب شبيهة بالفاعل والخبر شبيهة بالمفعول. والعرب إذا اضطرت نصبت الفاعل ورفعت المفعول، قال:

مِثْلُ الْقَتَاذِ هَذَا جَوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرًا<sup>(٢)</sup>

و«السوات» هي التي تبلغ «هجر»، وهذا عندهم من المقلوب.

ونظير هذا كله قول العرب: «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي»<sup>(٣)</sup>، وإنما المعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة. فلمَّا فهم المعنى، وعلم أن الرأس هو الذي

(١) يريد أن «منك» جاءت نعتًا لـ «موقف» فتخصصت. والنكرة إذا تخصصت جاز وقوعها مبتدأ في الكلام، بله في الشعر. وزاد العكبري: «وجوز ذلك أن المعنى مفهوم، وأن الموقف والوداع مصدران. وتذكير الجنس قريب من تعريفه». شرح الإيضاح ٢/٤٦٨، ٤٦٩.

(٢) تقدم غير مرة (ص ٥٧٥، ٦١٤) والتعليق عليه في الموطن الأول.

(٣) تقدم غير مرة (ص ٥٣٦، ٥٧٧).

يدخل في القلنسوة قلب، فقيل: أدخلت القلنسوة في رأسي. فكذلك هذا، لما فهم أن «السوات» هي التي تبلغ «هجر» لم يُبالِ بالإعراب، وجعل إعراب الفاعل في المفعول، وإعراب المفعول في الفاعل. وهذا كله اتساع في اللفظ، والمعنى مع هذا القلب على حسب ما كان بغير قلب. فكذلك رَفَعَتِ الْعَرَبُ النُّكْرَةَ، ونصبت المعرفة، وإن كان المعرفة هو المبتدأ، والنكرة الخبر.

الثاني: أنه لما كان الخبر والمُخْبِرُ عنه شيئًا واحدًا، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، ف«زيد» هو «القائم»، و«القائم» هو «زيد» = صار إخبارك بـ «زيد» عن «القائم» كإخبارك بـ «القائم» عن «زيد»، فجاز أن يُعَدَلَ [٢٣٢] عن أحدهما إلى الآخر للضرورة. ولا يكون هذا في الفاعل حين يُنْصَبُ، ولا في المفعول حين يُرْفَعُ؛ لأنهما شيان، وجعل أحدهما فاعلاً يُعْطِي من المعنى غَيْرَ ما يعطيه الآخر، فلا يُقال في هذا إلا القلب خاصة. والله أعلم.

قال: «فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعْرِفَتَانِ كَانَتْ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أُيْهُمَا شَيْئًا اِلْاِسْمَ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن المعرفتين يجوز أن يُخْبَرَ بإحدهما عن الأخرى<sup>(٢)</sup>. فمن

(١) الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١): «وإذا»، «مُتَوَفَان».

(٢) قال في الملخص (٢١٢/١): وجعل الأعراف اسمًا أعرف. وفي هذا خلاف. وكذلك إن كان أحدهما «أن والفعل»، فجعل الاسم «أن والفعل» أحسن. اهـ. وظاهر كلام سيويه وأبي علي والزجاجي أن المتكلم بالخيار. وإلى هذا ذهب المتقدمون. ومن ذهب من المتأخرين إلى ذلك: ابن مضاء وابن طاهر والشلوبين في إقرائه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير. وتأول النحويون كلام سيويه وأبي علي، فقالوا: إذا كانت إحداها قائمة مقام الأخرى ومشبهة به فالخبر ما تريد إثباته. وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطب يعرفها، والنسبة مجهولة جمعت أَيْهُمَا شَيْئًا اِلْاِسْمَ والآخر الخبر، إلا إن كان أحدهما «أن» أو «أَنْ» المصدريتين فالاختيار جعلهما الاسم. وإن لم يشتويا في رتبة التعريف جعل الأعراف منهما الاسم. وقال بعض =

مسائلهما : ما يكون المعنى فيها واحداً . ومنها ما يكون بمعتيين .

فما يكون المعنى فيه واحداً قولهم : كان زيد هذا ، وكان هذا زيداً<sup>(١)</sup> .

وما يختلف المعنى<sup>(٢)</sup> قولهم : كان زيد عمراً ، إذا أردت أن تُشَبَّهَ زيداً

بعمرو . وكذلك : كان عمرو زيداً ، إذا أردت أن تُشَبَّهَ عمراً بزيد .

وأما قول العرب : كان زيدٌ صديقي ، وكان صديقي زيداً<sup>(٣)</sup> ، فاختلف

النحوين في هذا<sup>(٤)</sup> :

فمنهم من قال : المعنى واحد ، وأجراه مُجَرَّي : كان هذا زيداً ، وكان زيدٌ هذا .

= النحوين : إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر فالأعم هو الخبر . وزعم ابن الطراوة أن الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم . وانظر مزيداً من التفصيل في : الارتشاف ٨٩/٢ وما بعدها ، والهمع ٩٣ - ٩٥ . وانظر أيضاً : البسيط ٧١٤/٢ وما بعدها .

(١) المختار عند المؤلف جعل الأعراف هو الاسم . انظر : البسيط ٧١٤/٢ ، ٧١٥ .

(٢) نص المؤلف في البسيط (٧١٥/٢) على أنه إذا اختلف المعنى فلست بالخيار ، لأن المعنى يتغير .

(٣) يمنع بعض النحويين هذا التركيب ، لأن « صديق » عندهم أعم من « زيد » فيجب أن يكون الخبر . ( انظر : ح التالية ) . وواضح من كلام المؤلف أنه يجيز التركيب إلا أن له عنده معنى قصر ما في المقدم من صفة على المؤخر - الخبر .

وأقول : إن منع هذا التركيب لا معنى له ، فاللغة واسعة ، وفي اختلاف المعنى الذي أشار إليه المؤلف ما يتوافق مع روح اللغة وبلاغتها وتصرفها .

(٤) ذكر ابن السيد أن رجلاً من أهل الأدب - يريد ابن الصائغ - أخبره أن قوماً من نحويي سرقسطة اختلفوا في قول كُتِبَ :

عُتِبَ قصيراتِ الجبال ولم أرُ قصارَ الخطى شَرُّ النساءِ البحائرِ

فقال بعضهم : « البحائر » مبتدأ ، و « شر النساء » خبره . وقال بعضهم : يجوز أن يكون « شر النساء » هو المبتدأ ، و « البحائر » خبره . وقد أنكر ابن الصائغ ما أجازوه . وقال ابن السيد له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قالوه جائز غير ممتنع . وقد حكى ابن السيد الخلاف وما رآه بأدلة في « المسائل والأجوبة » ٨٨ ، ونقل السيوطي المسألة في الأشياء والنظائر ٣/ ١٧١ - ١٧٩ . وانظر : الارتشاف ٩٠/٢ .

ومنهم من قال : المعنيان مختلفان<sup>(١)</sup> ، فقال : كان زيد صديقي ، يعطي أن « زيداً » له هذه الصفة ، وليس في اللفظ تعرض لِنَقْيِها عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره . وإذا قلت : كان صديقي زيداً ، يعطي أن لا صديق لك إلا زيد ، بظاهر الكلام<sup>(٢)</sup> . وهذا عندي هو الأظهر . والله أعلم ، وقد تقدّم الكلام في هذا<sup>(٣)</sup> .

وكذلك إذا كان معك نكرتان ، فتقيم أيهما شئت ، إذا كان في ذلك فائدة ، ولم يكن في الكلام إحالة وإخلال . ومثل ذلك قول العرب : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ خيراً منك<sup>(٤)</sup> . فإذا قلت : ما كان مثلك أحدًا ، كان محالاً من الكلام ، إلا أن تُريد الاتساع . ووجه الإحالة أنك إذا قلت : ما كان مثلك أحدًا ، برفع « مثل » ، فقد أثبت له مائلاً ؛ لأنك إنما تُخَيِّرُ عن حقيقة متصورة ثابتة ، فكيف تُثَبِّتُ له مائلاً ، وتنفي أن يكون من الأحدين ؟ هذا مُحالٌ ، إلا أن تُحَقِّرَ شأنه ، فتقول : ليس أمثاله من الناس ، إنما أمثاله من البهائم . وقال أبو القاسم - رحمه الله - : إن هذا يقال على جهة التعظيم<sup>(٥)</sup> . وَحَمَلَهُ على ذلك أن « أحدًا » عنده بمنزلة « إنسان » ، فإذا قال : ما كان المماثل له إنساناً ، فقد

(١) في المخطوطة : « المعنيين مختلفين » وهو خطأ إعراباً ، فالجملة محكية .

(٢) وقال في البسيط (٧١٥/٢) : « لأن المقصود هو الإخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلًا قال لك : أعلم أن لك صاحباً خاصاً فتعيّنه لي ، فقلت : صاحبي زيد » .

(٣) انظر : ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) عرض سيبويه للقولين في « هذا باب تخير فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقال (٥٤/١) : « وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا » . وانظر أيضاً : البسيط ٧٢٥/٢ وما بعدها .

(٥) لفظه : « إلا أن يُراد به - يريد : ما كان مثلك أحدًا - المثل على التعظيم لشأنه أو الوضوح منه » . انظر : الجمل ٤٧ ، والبسيط ٧٢٨/٢ .



نفى عَمَّنْ يُشَبِّهه الإنسانية، وبقي محتملاً لأن<sup>(١)</sup> يكون ما هو أعلى من الإنسان أو أخط منه . و «أحد» عند غيره بمعنى «عقل»، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أخط منهم؛ إذ لا يوجد في العالم أرفع من العقلاء.

وهذان الإطلاقان عندي صحيحان؛ يوجد «أحد» بمنزلة إنسان، ويوجد «أحد» بمنزلة عاقل<sup>(٢)</sup>. وعلى حسب هذا الإطلاق يكون المدح والذم. والله أعلم. ولم يذكر سيبويه في هذه المسألة إلا الذم<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «وكذلك قرئ: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٤)</sup>». «وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>».

لم يُقرأ في السبع إلا بنصب «الجواب»<sup>(٦)</sup>. والذي قرئ بالوجهين قوله -

(١) في المخطوطة: محتملاً لا.. وهو تحريف، والعبارة مستقيمة بما أثبت.

(٢) إذا كانت «أحد» بمنزلة «إنسان» احتملت المدح والذم. وإذا كانت بمنزلة «عاقل» تعين الكلام على جهة الذم، فلو قلت: ما أمثالك العقلاء، لكان المعنى: أمثالك البهائم. وقال في البسيط: «فأما المدح فأن تقول: ما كان مثلك إنساناً، وإنما أمثالك الملائكة، كما قال الله - سبحانه -: ﴿ما هذا بشراً إن هذا إلا مَثَلٌ كَرِيمٌ﴾.. وأما الذم فأن تقول: ما كان مثلك إنساناً، وأنت تريد: إنما أمثالك الشياطين، وأمثالك البهائم، وأمثالك الجمادات، على حسب ما تريد». وقد أفاض المؤلف في المسألة والخلاف فيها في: البسيط ٢/٧٢٥ - ٧٣١.

(٣) انظر: الكتاب ٥٥/١.

(٤) النمل ٥٦، والعنكبوت ٢٤، ٢٩. وانظر: الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١) ذكرت الآية مرة واحدة، وبعدها عبارة: «بالرفع والنصب». والعبارة أيضاً في الإيضاح زيادة من نسخة (ب). (٥) الأعراف ٨٢. وأفردا المؤلف، لأنها تختلف عن آيات النمل والعنكبوت بأن فيها ﴿وما﴾، وفيهن ﴿فما﴾. وقال السمين: «والفاء هي الأصل في هذا الباب، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته». والقراءة فيها جميعاً ﴿جواب﴾ بالنصب في النسخة. وانظر: الدر المصون ٢٩٨/٣.

(٦) قرأ بالرفع: الحسن. ويكون ﴿جواب﴾ هو الاسم، و﴿أن قالوا﴾ الخبر. والنصب أنصح، لأن الأعرف ينبغي أن يكون هو الاسم. انظر: الإتحاف ٣٣١، والدر المصون ٥/٢٩٨.

سبحانه -: [٢٣٣] ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>، قرئ بنصب «الفتنة» ورفعها.

قال: «ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم، فتقول: كان أخاك زيداً»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن خبر هذه الأفعال يتقدم<sup>(٣)</sup> على أسمائها باتفاق<sup>(٤)</sup> ما لم يكن هناك ما يلزم التأخير<sup>(٥)</sup>. وقد يكون هناك ما يلزم التوسيط<sup>(٦)</sup>، فتقول: ما كان زيداً إلا شاخصاً، فلا يجوز تقديم الخبر هنا. وتقول: ما كان شاخصاً إلا زيداً، فيلزم هنا التوسيط؛ لأنهما معنيان: إذا قلت: ما كان زيداً إلا شاخصاً، فالمعنى أنه لم يتصف بصفة غير الشخص. وإذا قلت: ما كان شاخصاً إلا زيد، فالمعنى

(١) الأنعام ٢٣. وانظر: ص ٧٤٩، وما علقته ثمة في ح ٤. ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٩٥، ١٠٨٩).

(٢) الإيضاح ١٠٠، والمقتصد ٤٠٥/١، وشرح العكبري ٤٧٠/٢.

(٣) في المخطوطة: تتقدم. وهو تصحيف، إلا أن يكون أعاد الضمير على «خبر»، على أن المعنى أو المقصود «أخبار».

(٤) إذا انصرفت «باتفاق» إلى البصريين فلا شيء في كلامه. أما إذا انصرفت إلى النحويين جميعاً، فهناك شيء، وذلك أن الكوفيين يمنعون نحو: «كان قائماً زيد». وأجازة الكسائي على أن في «كان» ضمير الشأن، و«قائماً» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع به «قائم». ومنع ابن معط توسيط خبر «مادام». وقال ابن مالك: وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع. انظر: شرح التسهيل ١/٣٤٨، ٣٤٩، والارتشاف ٢/٨٦، والهمع ٢/٨٧.

(٥) كما إذا كان الخبر مقصوداً بحصر، وقد مثل له. أو كان توسيطه يؤدي إلى اللبس، نحو: كان فتاك مولاك، أو صار عدوي صديقي، أو كان الخير مشتغلاً على ضمير ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بعل هند حبيبها. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٠.

(٦) كما إذا كان الاسم مقصوداً بحصر، وقد مثل له. أو اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريك هند أخوها، إذ لو تقدم الاسم لعاد الضمير على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٠.

أنه لم يتصف بالشخص إلا زيد، من غير أن تتعرض لإثبات صفة أخرى لـ «زيد» أو نفيها. وكذلك تقول: ليس زيد إلا شاخصاً، وليس شاخصاً إلا زيد، بالمعنيين المذكورين<sup>(١)</sup>.

وكذلك تقدم أخبارها عليها جائز فيها كلها، ما لم يمتنع مانع من ذلك. والمانع في «مادام» لازم؛ لأن «ما» مع الفعل في تأويل المصدر، فتقول: لا أكلمك مادمت جالساً، ولا تقول: لا أكلمك جالساً مادمت؛ لأن ما هو من صلة المصدر لا يتقدم على المصدر. وسيأتي هذا في المصدر مكملاً<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله. وأما «مازال» وأخواتها، فلا تتقدم أخبارها عليها<sup>(٣)</sup>؛ لأن «ما» فيها نافية، و«ما» النافية من حروف الصدور، فلا تقول: قائماً مازال زيد، كما لا تقول: قائماً ما كان زيد. وتقول<sup>(٤)</sup>: لا يزال زيد عالماً، وعالماً لا يزال زيد؛ لأن «لا» ليست من حروف الصدور<sup>(٥)</sup>؛ ألا ترى أنك تقول: لا يضرب زيد

(١) توسيط خبر «ليس» فيه خلاف أيضاً. قال أبو حيان: ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر «ليس» ليست صحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه، تشبيهاً بـ «ما». انظر: الارتشاف ٨٦/٢، وأيضاً شرح التسهيل ١/٣٤٩، والهمع ٢/٨٨.

(٢) يريد: «باب المصادر التي أعملت عمل الفعل». انظر: ص ١٠٦٦.

(٣) هذا مذهب البصريين والفراء. وأجاز الكوفيون وابن كيسان التقديم. وحجج كل في: الإنصاف ١٥٥/١ - ١٦٠ (المسألة ١٧)، وأسرار العربية ١٣٩، واللباب ١/١٦٧ - ١٦٩، والتبيين ٣٠٢ - ٣٠٧، وابن يعيش ٢/١٢٤، والهمع ٢/٨٨، ٨٩. وانظر أيضاً: التوطئة ٢٢٨، وشرح التسهيل ١/٣٥١، والبسيط ٢/٦٧٤ - ٦٧٧.

(٤) في المخطوطة: ولا تقول. وفي أعلى «لا» شطبت. وعلى يمينها «صح» صغيرة. ويبدو أن الناسخ اختلط عليه الأمر. والصحيح حذفها كما فعلت.

(٥) هذا مذهب الجمهور. ويرى الفراء أن اقتران «زال» بأي حرف من حروف النفي يجعل تقدم الخبر ممنوعاً، في حين يرى ابن كيسان جواز التقديم مطلقاً، اقترنت «زال» بـ «ما» أو غيرها من حروف النفي. وفي المسألة تفصيل، انظره في: الارتشاف ٨٧/٢.

عمراً، وتقول: عمراً لا يضرب زيد. فإن قلت: والله لا يزال زيد عالماً، فلا تقول: والله عالماً لا يزال زيد؛ لأن «لا» إذا كانت جواب القسم فهي حرف صدر. وكذلك تقول: لن يزال زيد عالماً، وعالماً لن يزال زيد. وكذلك تقول: لم يزال زيد عالماً، وعالماً لم يزال زيد. وكذلك تقول: ما برح زيد عالماً، ولا تقول: عالماً ما برح زيد. وكذلك تقول: عالماً لا يبرح زيد، وما أشبه ذلك. وقد تطرأ طوارئ تلزم تقديم الخبر، وذلك: أيهم كان زيد؟، وأيهم كان عمرو؟ وتقول: «كان على التمرة مثلها زُبداً»<sup>(١)</sup>، و«على التمرة كان مثلها زُبداً»، ولا تقول: كان مثلها زُبداً على التمرة؛ لأن الضمير لا يتقدم لفظاً ومرتبة.

ثم جاء بقوله - عز وجل -: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال - تعالى -: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

«أن مع الفعل» بتأويل المصدر، وهو اسم «كان»، و﴿عجباً﴾ خبر «كان»<sup>(٤)</sup>، و﴿عجباً﴾ هنا بمعنى «مُعْجِب» ، والتقدير - والله أعلم -: أَكَانَ للناس ذا عجب إيحاًؤنا. و«ذو عجب» بمعنى «معجب»، والتقدير: أَكَانَ للناس معجباً أن أوحينا؟.

(١) من الأمثلة النحوية السائرة، أورده المؤلف في: البسيط ١/٥٨٨، وهو في: اللباب ١/٢٩٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٧٥٧، ٧٧٣، وغاية الأمل ١/١٩٨، وشرح عمدة الحافظ ١٧٢.

(٢) الروم ٤٧.

(٣) يونس ٢. وانظر الآية وسابقتها في: الإيضاح ١٠٠، ١٠١، والمقتصد ١/٤٥٠.

(٤) كذا أعرب الفراء في معانيه (١/٤٥٧)، وقال: «وكذلك أكثر ما جاء في القرآن إذا كانت «أن» ومعها فعل... ولو جعلوا «أن» منصوبة، ورفعوا الفعل كان صواباً». وانظر: كشف المشكلات ١/٥٣٠.



ثم قال: «وهكذا خبر «ليس» في قول المتقدمين من البصريين»<sup>(١)</sup>.  
يريد بقوله «المتقدمين»: سبويه، وأبا عمرو، وغيرهم<sup>(٢)</sup>. ولا أعرف من  
خالف في تقدم خبر «ليس» عليها إلا المبرد<sup>(٣)</sup>، حكى عنه أنه منع أن تقول:  
[٢٣٤] قائماً ليس زيد، وقال: «ليس» فعل غير متصرف، فلما لم يتصرف في

(١) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ٤٠٧/١.

(٢) ما نسب المؤلف لسبويه ليس مُثَلَّمًا، فقد نفى الجرجاني أن يكون له في ذلك نص. وزعم بعضهم،  
ومنهم ابن يعيش، أن مذهبه منع تقديم خبر «ليس» عليها. وقال الأنباري: «وليس بصحيح»  
والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.

وأقول: راجعت فهرس هارون وعزيمة، فلم أقف على نص، وعليه فإني أميل إلى ما ذهب إليه  
الجرجاني والأنباري. ويقوي هذا أن معظم النحويين لم يشتهوا له (المقتصد ٤٠٩/١)، وابن يعيش  
١١٤/٧، والإنصاف ١٦٠/١). ونسب أبو علي في الحلييات (٢٨٠) الجواز إلى أبي الحسن،  
والمنع إلى الكوفيين والمبرد. ونسب ابن جني في الخصائص (١٨٧/١) الجواز إلى «سبويه وأبي  
الحسن وكافة أصحابنا. والكوفيون أيضًا معنا». ونسب الأنباري في الإنصاف (٧٣/١) المنع إلى  
الكوفيين والمبرد، والجواز إلى البصريين. ونسب أبو حيان في الارتشاف (٨٧/٢) المنع إلى جمهور  
الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلييات وابن عبد الوارث والجرجاني  
والسهيلي وأكثر المتأخرين، والجواز إلى قدماء البصريين والفراف وأبي علي في المشهور وابن برهان  
والزمخشري والأستاذ أبي علي، وقال: «واختاره ابن عصفور، وزوي أيضًا عن السيرافي».

وأقول: رجعت إلى الحلييات فلم أجد أبا علي يمنع، بل اقتصر على ذكر الخلاف، واستدل  
للمذهبين، ولم يقطع برأي. ومن عجب أن محقق شرح الإيضاح للعكبري تابع ما ذكره القدماء  
من نسبة المنع لأبي علي في الحلييات، وعزا إلى ص ٢٢٤ من (ط. هندائي)، وليس في الصفحة  
ولا غيرها من الحلييات مثنى. ولعل المنع في كتب آخر، قال العكبري: «وقد خالف - أبو علي -  
ذلك - الجواز - في كتب آخر». وزد على ما ذكرته من المصادر في تضعيف هذه الحاشية  
وسالفتها: الباب ١/١٦٨، ١٦٩، والهمع ٨٨/٢، ٨٩.

(٣) كيف؟ وأبو علي في بعض كتبه يمنع. ونسب العكبري (شرح الإيضاح ٤٧٣/٢، ٤٧٤) المنع إلى  
«الآخرين» بعد أن نسب الجواز إلى «بعض النحويين البصريين». ويبدو لي أن المؤلف يتابع ابن  
جني. انظر: ح السالفة.

نفسه لم يتصرف في معموله<sup>(١)</sup>.

استدل أبو علي على بطلان قوله بأمرين:

أحدهما: ما ذكره في هذا الكتاب، وهو أن تقديم الخبر على الاسم جائز  
باتفاق من النحويين، وتسليم منه في ذلك. فكما يتقدم الخبر على الاسم يتقدم  
الخبر عليها<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فكيف يتقدم الخبر على الاسم أو عليها، وهي غير متصرفية في  
نفسها، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله؟

قلت: هي، وإن لم تتصرف، فقد عوّض من تصرفها تقييد خبرها  
بالزمان، فقالوا: ليس زيد قائماً أمس، وليس زيد قائماً الآن، وليس زيد قائماً  
غداً. ولو تصرفت لم تدل إلا على الأزمنة، فأغنى تقييد خبرها بالأزمنة عن  
ذلك. فلما كان فيها ما يقوم مقام التصرف، صارت كأنها متصرفة، وما  
يتصرف في نفسه يتصرف في معموله.

الثاني: أنه نقل عن أبي علي أنه استدل لجواز تقديم خبرها عليها بتقدم  
معمول خبرها عليها، قال الله - سبحانه -: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

(١) للجرجاني رأي خاص، أخذه عن شيخه أبي الحسين، وعُدّه النهاية في الشداد، مفاده أن «ليس»  
أضعف تصرفاً من «كان» وأقوى أمراً من «ما». لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فقويت عن  
«ما» بتقديم خبرها على اسمها، وضعفت عن «كان» بعدم جواز تقديم خبرها عليها. انظر:  
المقتصد ٤٠٨/١، ٤٠٩.

(٢) انظر: الإيضاح ١٠١. وقال المؤلف في البسيط (٦٧٨/٢): «فجاز لذلك - لما فيها من بعض  
التصرف - تقدم الخبر على الاسم، فبذلك أيضًا يجوز تقدم الخبر، ولا يُقْدِرُ أبو العباس أن يُنْكَرَ  
تقدم الخبر على الاسم، لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق».

عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>، فـ ﴿يَوْمٌ﴾ ظرف متعلق بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾، وـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ خبر ليس<sup>(٢)</sup>. ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أن يتقدم الشيء، إلا ما سَدَّ من تقدم معمول خبر «إِنَّ» على اسمها، إذا كان ظرفاً أو مجروراً، قالوا: إِنَّ فِي الدار زيدا جالساً، وإن أمامك عمراً قائماً<sup>(٣)</sup>، وما أشبه ذلك. وسيأتي الكلام في هذا في «باب إِنَّ»<sup>(٤)</sup> إِنَّ شاء الله.

والشدوذ خروج عن القياس، فحيثما سُمع قُصر، وَيَتَقَى في غيره على ما يقتضيه القياس؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: في الدار إِنَّ زيدا قائماً، وتقيسه على: إن في الدار زيدا قائماً. فإذا لم يَجُزْ أن يقاس بعض أحوال «إِنَّ» على بَعْضِها، فكيف يُقاس غيرها عليها؟

### مسألة

هذه الأفعال لا تُبَيَّنُ للمفعول؛ لأنها إن بُيِّنَتْ للمفعول، لزم حذف الفاعل

(١) هود ٨. والآية ليست حجة عند ابن مالك، إذ له عليها ثلاثة أجوبة: أن المفعول قد يقع حيث لا يقع العامل، وأن يكون «يوم» منصوباً بفعل مضمر، و«ليس مصروفًا» جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، وأن يكون «يوم» مبتدأ، لكنه مبني لإضافته إلى الجملة. (انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٤). وذكر العكبري بأنه قد أجيب على الآية من وجهين: أحدهما: أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر، والثاني: أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل. الباب ١/١٦٩.

(٢) غلَّه في البسيط (٦٧٧/٢) بأنه اتساع من العرب في الظروف والمجرورات. وأورد اعتراضاً على الآية المستشهد بها: «فإن قلت: فلا يقوم بالآية دليل على صحة تقدم خبر «ليس» على «ليس»، لأن «يوم يأتيهم» ظرف. وقد يُتَّسَع في الظروف والمجرور ما لا يُتَّسَع في غيرهما، ففعل هذا من الاتساع». وأجاب: «القياس: البقاء مع الأصل، ولا يُدْعَى الاتساع إلا بدليل، ولا دليل قام هنا؛ وإنما جاء الدليل في تقدم خبر «إن» على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً».

(٣) انظر: ص ٨٤٧، ٨٤٨.

ورقامة المفعول مُقَامَه، ولا يُحذف المبتدأ، وَيَتَقَى خَبْرُهُ إلا أن يكون على المبتدأ دليل حتى كأنه موجود، فتقول: كان زيد قائماً. ولا يجوز أن يُقال: كين قائم، كما يُقال: بيع الفرس؛ لأن «قائماً» خبر المبتدأ، فلا بُدَّ من ذكره، وإذا ذكر لم يجز شغل الفعل إلا به.

وكذلك الكلام في «أصبح» و«أضحى» و«أمسى». وما بقي بعد ما ذكرت لا يجوز أن يُبَيَّنَ شيء مما ذكرته للمفعول<sup>(١)</sup>؛ لما ذكرته.

فعلى هذا لا يصح أن يُقال: «مكون»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يُقال اسم المفعول إلا من الفعل المبني له، كما لا يُقال اسم الفاعل إلا من الفعل المبني للفاعل. ويقال: كان ويكون وكائن؛ لأن «كائناً» في معنى «يكون»، فإذا قلت: زيد كائن منطلقاً، فمعناه: زيد يكون منطلقاً في ما يستقبل. والله أعلم. ويُراد بـ «يكون» و«كائن» استمرار الحال. وإلا فلا يكون لـ «كائن» هنا معنى.

(١) تبع المؤلف في ذلك أبا علي وجماعة، وحجتهم أن ذلك يستلزم حذف المرفوع، كما يُحذف الفاعل، ويُقام مقامه الخبر المنصوب، كما يُقام المفعول. وهذا يؤدي إلى بقاء ما أصله الخبر بدون مبتدأ، لا في اللفظ، ولا في التقدير. ويرى فريق آخر، ومنهم سيبويه (انظر: ح التالية) والفراء والسيрани جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥.

(٢) الكلمة مستخدمة، استخدمها سيبويه، في سياق يدل على أنه يريد بها النقصان، قال (٤٦/١): «وتقول: كُتِّبَ، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمَنْ ذا يكونهم... فهو كائن ومكون، كما تقول: ضارب ومضروب. وقد يكون لـ «كان» موضع آخر يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه». أهد بتصرف. والعبارة الأخيرة: وقد يكون.. إلخ تدل على أن ما سبق المقصود به النقصان. وقال ابن عصفور - وهو من المانعين -: «وأما سيبويه فأجاز أن يقال: مكون، ولم يُبَيَّن على أي وجه ذلك، لكنه يتخرج ذلك عندي على أن يُحذف الخبر عنه، ويُحذف بحذفه الخبر، ثم يُقام ظرف أو مجرور - إن كان في الكلام - مقام المحذوف، فتقول على هذا: كن في الدار، والدار مكون فيها، أي مكون فيها أمر أو قصة، أي واقع». انظر: شرح الجمل ١/٣٨٥.



وكذلك : أعجبني كون زيد منطلقاً ، وأنت تريد الماضي ؛ لأنه في معنى :  
 أَنَّ كَانَ زيد منطلقاً . ولولا [٢٣٥] هذا لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ : كائن ولا كَوْن ؛ لأن  
 « كان » مجردة من الحدث . ومعنى التَّجْرِيد أنها لم يُؤْت بها للدلالة عليه ؛ إذ  
 كان مفهوماً قبل دخولها ، وإنما جيء بها ؛ للدلالة على الزمان<sup>(١)</sup> .

قال : « وَتَقُولُ : زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ مُنْطَلِقًا »<sup>(٢)</sup> .

اعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق ، فـ « زيد » اسم « كان » ،  
 و « أبوه » رفع بالابتداء ، و « منطلق » خبره ، والجملة خبر « كان » . فَإِنْ قَدَّمْتَ  
 « زيدًا » صار مبتدأ ، وصار في مكانه ضمير يعود إليه ، ويكون اسمًا لـ « كان » ،  
 وتكون الجملة خبرًا لـ « كان » ، ويكون الضمير من « أبوه » عائداً إلى الضمير  
 الذي في « كان » ، ويكون الضمير الذي في « كان » عائداً إلى « زيد » .

ويجوز أن تجعل « زيدًا » مبتدأ ، وأبوه اسم « كان » ، و « منطلقًا » خبر  
 « كان » ، وتكون الجملة خبرًا للمبتدأ ، والضمير الذي في « أبوه » عائداً إلى  
 « زيد » ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق . وعلى الوجه  
 الأول يكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد هو أبوه منطلق .

(١) عزا أبو حيان هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني والجرجاني وابن بزهران والأستاذ  
 أبي علي . وقال : هو ظاهر مذهب سيبويه ( انظر : ح السالفة ، فقد يفهم منها عكس ما قاله أبو  
 حيان ) . ولأنها لا تدل على الحدث سميت « نواقص » . وصحح ابن عصفور القول بأنها تدل على  
 الحدث والزمان معاً . ونحو ذلك قال أبو حيان . وأبطل ابن مالك دعوى الفريق الأول من عشرة  
 أوجه ، ووصف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث بأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي ، وقال :  
 « لِئَلَّا يُعْلَمَ أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَتِهَا نَوَاقِصٌ إِثْمًا هُوَ عَدَمُ اكْتِفَائِهَا بِمَرْفُوعٍ » . انظر : الارتشاف ٧٥/٢ ، وشرح  
 الحمل ٣٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/١ - ٣٤١ .

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ٤١٠/١ ، وشرح المعكبري ٤٧٦/٢ .

ولك في هذا وجه ثالث ، وهو أن تجعل في « كان » ضمير الأمر  
 والشأن<sup>(١)</sup> .

ثم أتى بالحديث المروي : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ  
 هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ »<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، ولا أشار إليه المعكبري ولا الجرجاني . وفي المخطوطة فوق عبارة :  
 « ولك في هذا وجه ثالث » : أجازة السيرافي . وقال ابن بزيرة : « وهو غير ممتنع ولا خارج عن  
 مقتضى كلام سيبويه » .

وأقول : يحتمل وجه رابع ، هو أن تكون « كان » زائدة و « زيد » مبتدأ ، والجملة بعده خبر . ومعلوم أن  
 « كان » تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين أكثر من متلازمين ، منهما : المسند والمُسند إليه .  
 انظر : الكتاب ٣٩٣/٢ ، ٣٩٤ ، وغاية الأمل ٣٩٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .

(٢) الإيضاح (١٠١) ، والمقتصد (٤١٠/١) : وينصرانه . وللحديث روايات وطرق كثيرة استقصاها  
 محقق شرح المعكبري (٤٧٧/٢) ، وليس في أي منها موطن الشاهد « حتى يكون أبواه هما اللذان /  
 اللذين » . وما ورد في كتب الحديث : « حتى يُثَبَّرَ عنه لسانه » ، و « حتى يعرب عنه لسانه » . انظر  
 الحديث مثلاً في : صحيح البخاري في مواطن متعددة ، منها : كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي  
 فمات ، هل يُصَلَّى عليه (٧٩) - حديث رقم ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ومسلم في مواطن أيضاً ، منها :  
 كتاب القدر (٤٦) - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨) ومالك في  
 موطئه ، كتاب الجنائز (١٦) ، باب جامع الجنائز (١٦) حديث رقم (٥٢) .

والشك في رواية الحديث باللفظ الذي استشهد به المؤلف قديم . فقد نقل ابن بزيرة عن أبي ذر الحسني  
 قوله : « لم تعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه » وعُلِّق : « وسيبويه لم يُشَفِّهِ حديثاً في هذا  
 الباب ، فلعل الأستاذ أبا ذر أخذه من موضع آخر . وقد صَحَّح أن سيبويه كان صاحب حديث . فإن صَحَّح  
 أنه أسنده حديثاً فلعله رواه من طريق حَمَّاد أو غيره ممن كان يحمل عنه الحديث » .

وأقول : سيبويه لم يُشَفِّح الحديث في كتابه إلا في هذا الموضع . وحمام هو حماد بن سلمة بن دينار .  
 وقد استشهد أبو علي بلفظ سيبويه على أنه حديث . وكذا فعل المؤلف هنا ، وفي الملخص (١/  
 ٢١٥) ، وذكره في البسيط (٧٠١/٢) بعد أن قال : وفي الخبر .

والنحويون استشهدوا به بلفظ سيبويه . انظر : شرح المعكبري ٤٧٧/٢ ، وغاية الأمل ٣٩٨/٢ ،  
 والنقص والتذكرة ٥١٤/١ ، والإرشاد ١٥٧ ، والمغني ١٧٠/١ ، ٦٦٦/٢ ، ٦٨٨ ، وتنازع  
 التحصيل . ج ١ ، مج ٢/٦٦٤ . ويبدو لي أن سيبويه فتح الباب ، فالرواية غير موجودة إلا في =

«يولد» في موضع الصفة لـ «مولود»، والخبر «على الفطرة»، وكان الكلام - والله أعلم - : كُلُّ مولود على الفطرة، و«يولد» صفة مؤكدة، كما قال - سبحانه - : ﴿وَلَا طَغِرْ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>، وكما قال - تعالى - : ﴿إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>. و«حتى» متعلقة بقوله : «على الفطرة» ؛ لِنَبَاتِهِ مَنَاب «مستقر» وما أَشَبَّهُهُ .

ولا يكون الخبر «يولد»، وتكون «حتى» متعلقة بـ «يولد» ؛ لأنه يصير المعنى : يولد حتى يكون . وهذا لا يمكن، وهو أن يَتَقَى على تلك الصفة من الولادة إلى أن يَهْوَده أبواه، إلا أن تُقَدَّرَ محذوفًا، وهو : ويقتى على ذلك حتى يكون أبواه<sup>(٣)</sup> . وهذا تكلف لا يُحتاج إليه مع ما ذكرته .

فإن قلت : أجعل «على الفطرة» يتعلّق بمحذوف، ويكون حالًا، و«حتى» متعلقة بقوله «على الفطرة» .

قلت : إذا جعلت «على الفطرة» حالًا، فلا بد أن يكون العامل في هذه الحال «يولد»، وتكون الحال وما يتعلّق بها قيدًا للولادة، فيكون فيه من الإحالة ما كان قبل ذلك، فلم يبق إلا ما ذكرته أولًا من أن يكون «يولد» صفة

= كتب النحويين، حتى إن العكبري - وهو نحوي - واستشهد به بلفظ سيبويه في شرح الإيضاح - قد أورده في كتابه الآخر «إعراب الحديث النبوي» (١٣٣) بلفظ : «حتى يعرب عنه لسانه» .

(١) الأنعام ٣٨ .

(٢) النحل ٥١ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١١٠) . وانظر ما علقته ثمة (ح ٤، ٥) .

(٣) نسب ابن بريدة إجازة هذا إلى «بعضهم»، ثم قال : «وضَعْفُهُ بعضهم، لأنه يلزم منه استمرار الولادة إلى تلك الغاية» . (غاية الأمل ٢/٤٠٠) . وانظر أيضًا : المغني ١/١٧٠ ٢/٦٨٨ .

مؤكدة، و«على الفطرة» خبرًا<sup>(١)</sup> لـ «كل»، و«حتى» متعلقة بالجرور . والله أعلم .

ثم قال : «وَهُمَا اللَّذَيْنِ»<sup>(٢)</sup> .

من نصب «اللذين»، فليس في الحديث إلا إعراب واحد، وهو : أن يكون «أبوا» اسمًا لـ «يكون»، و«هما» فصل أو بدل من «الأبوين»، و«اللذين» خبر «يكون»<sup>(٣)</sup> .

فإن رفعت «اللذين» يوجد فيه وجوه :

فمنها : أن يكون «أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، و«اللذان» خبر، والجملة خبر «يكون» .

ومنها : [٢٣٦] أن يكون في «يكون» ضمير يعود إلى «كل»، ويكون «أبواه»، مبتدأ، و«هما» فصل أو بدل من «أبواه» أو مبتدأ ثان : فإن جعلت «هما» فصلًا، أو بدلًا، كان «اللذان» خبر «أبويه»، وإن جعلت «هما» مبتدأ ثانيًا، فيكون «اللذان» خبرًا لـ «هما»، والجملة خبرًا لأبوين، والجملة كلها خبر لـ «يكون» . وكذلك إذا جعلت في «يكون» ضمير الأمر والشأن<sup>(٤)</sup>، يَتَوَجَّه في «هما» الأوجه الثلاثة، على حسب ما ذكرته .

(١) في المخطوطة : خبر، بالرفع .

(٢) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ١٠/١٠٤١ . وفي شرح العكبري (٤٧٧/٢) : واللذين .

(٣) ذكر هذا الإعراب سيبويه (٣٩٤/٢) .

(٤) زاد الكشي وجهًا آخر، لم يذكره المؤلف، ولا العكبري، ولا الجرجاني، وهو أن تكون «يكون» تامة، و«أبواه» وما بعدها منصوب على الحال من الضمير في «يكون»، و«والحال محذوفة»، انظر : الإرشاد ١٥٧ .



ثم أتى<sup>(١)</sup> بيت حبيب<sup>(٢)</sup>:

مَنْ كَانَ مَرْغَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضَ الْأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا<sup>(٣)</sup>

يجوز في «روض» الرفع والنصب:

فإذا رَفَعْتَ، كان «مرعى» مبتدأ، و«روض» خبراً<sup>(٤)</sup>، والجملة خبر «كان»، وفي «كان» ضميرٌ يعود إلى «مَنْ».

وإن نصبت «روضاً» كان «مرعى» اسم «كان»، و«روض» خبراً<sup>(٥)</sup>، والجملة خبر «مَنْ»<sup>(٦)</sup>.

وكأنه [أتى]<sup>(٧)</sup> بيت حبيب، وإن لم يكن مما يُستشهد به؛ لأن النحويين

(١) الضمير لأبي علي. وانظر البيت في: الإيضاح ١٠٢، والمقتصد ٤١١/١، وشرح العكبري ٤٧٨/٢.

(٢) حبيب بن أوس، أبو تمام الطائي، أوجد عصره في دياجة لفظه، ونصاعة شعره، وحسن أسلوبه. أخباره كثيرة. وله «ديوان الحماسة». قدّمه المتصم على شعراء وقته. توفي ٢٣١ هـ. انظر: طبقات ابن المعتز ٢٨٧، ووفيات الأعيان ١١/٢، والأعلام ١٦٥/٢.

(٣) من الكامل، من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو بن محوّي الشكشكي. والبيت في: الديوان ٢١٦، وشرحه للتبريزي ٦٧/٣، وشروح السقط ١٣٩٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/١٣٥. واستشهد به في: البسيط ٧٠٣/٢.

(٤) في المخطوطة: «خبر» بالرفع، وهو خطأ إعراباً. وذكر في البسيط (٧٠٤/٢) وجهاً آخر لرفع «روض»، هو عكس الوجه المذكور هنا، كما ذكر ثمة وجهاً ثالثاً للرفع، وهو: أن يكون «روض» اسم «كان»، و«مرعى» خبراً مقدّماً، والجملة خبر «من»، والضمير الرابط للجملة الخبر: الهاء في «عزمه».

(٥) في المخطوطة: «خبر» بالرفع، وهو خطأ إعراباً.

(٦) والضمير العائد على «مَنْ» الهاء في «عزمه». و«مَنْ» شرط، خبره جملة «كان مرعى...» وهي جملة الشرط. وأبطل في البسيط (٧٠٤/٢) كون «لم يزل مهزولاً» خبر «مَنْ» لأن المبتدأ إذا كان شرطاً لا يكون خبره إلا جملة الشرط، كما أبطل قول من قال: إن الخبر جملة الشرط والخبر لأنهما لا يكونان إلا جملتين.

(٧) زيادة لتستقيم العبارة. ولعل هذه الكلمة أو نحوها سقطت من الناسخ.

لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية، فرأى أن يأتي بهذا البيت عوضاً عن مثال من عنده؛ استحساناً لمعناه ولفظه<sup>(١)</sup> وكأنه قال: لو قلت: من كان همه بطنه لم يزل ممقوتاً، لجاز لك في «بطنه» الرفع والنصب.

ثم قال: «وَتَقُولُ: مَنْ كَانَ أَخْوَكُ، وَمَنْ كَانَ أَخَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنه إذا تقدّم اسم «كان» عليها ارتفع بالابتداء. وقد يكون التقديم اختياراً أو اضطراراً. فمثال التقديم اختياراً قولك: زيد كان قائماً، ومثاله اضطراراً أن يتضمّن الاسم ما يُوجب تقديمه، وهو الاستفهام والشرط، فتقول: أيّهم كان قائماً؟ وأيّهم كان أخاك أكرمه؟ فالاسم في هذا كلّ مرتفع بالابتداء، وفي «كان» ضميرٌ يعود إليه، وهو اسم «كان»، والجملة كلّها خبرٌ المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

(١) في هذا إشارة إلى أن المولدين حجة في المعاني لأنها مشتركة، لا في الإعراب. ونص على ذلك ابن جني في الخصائص (٢٤/١)، وهو أحد وجوه الاعتذار لأبي علي عن إيراد بيت أبي تمام، وهو ممن لا يحتج أبو علي بشعرهم في الإعراب. ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين اعتذاراً آخر، هو أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريباً، فألحق ذلك بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود. فأما أن يكون أبو علي قد دَوّنه فيعيد. وهو اعتذار وجيه. وقيل: إن أبا علي لم يشق البيت للاحتجاج، وإنما للتمثيل وتقريب المسلك. وقيل: إنما ذكره لأن عُصْد الدولة كان معجباً بهذه القصيدة، والبيت من أحسنها. ونقل القيسي اعتذاراً بأنه استشهد بالبيت لمكان حبيب من الأدب والعلم. انظر: المقتصد ٤١٢/١، ٤١٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/١٣٦، وشرح العكبري ٤٧٩/٢، ٤٨٠.

(٢) الإيضاح (١٠٣)، والمقتصد (٤١٨/١): من كان أخاك، ومن كان أخوك. وفي شرح العكبري (٤٨٣/٢)، كما في المخطوطة.

(٣) يجوز في المثال الثاني: «أيّهم كان أخاك أكرمه» رفع «أخوك» على أنه اسم «كان» ونصب «أيّهم» خبرها. ولا يجوز ذلك في المثال الأول؛ لأن «قائماً» نكرة فلا يكون اسماً لـ «كان».

فإن تقدّم الخبر بقي خبراً<sup>(١)</sup>، وسواء أطرأ عليه ما يوجب تقديمه أم لم يطرأ؛ لأنّ الخبر يجوز أن يتقدّم؛ لأنه مشبّه بالمفعول، والمفعول يتقدّم، ويبقى مفعولاً، وجميع ما تقدّم في المفعول يجري في الخبر، فكما أن المفعول يكون على سبعة أوجه<sup>(٢)</sup>، فكذلك الخبر يكون على سبعة أوجه، واللّه أعلم.

### مسألة<sup>(٣)</sup>

تقول: كان زيد أبوه منطلق. لا يجوز في «الأب» إلا الرفع بالابتداء، فيلزم أن يكون «منطلق» خبراً عن «الأب»، وتكون الجملة خبراً عن «زيد». ويجوز لك في «زيد» وجهان:

أحدهما: أن يكون اسم «كان». وهو الأحسن. وكان الكلام قبل دخول «كان»: زيد أبوه منطلق، ثم دخلت «كان» فرفعت الاسم، ولم تؤثر في الخبر؛ لأنه جملة.

الثاني: أن يكون «زيد» مبتدأ، ويكون في «كان» ضمير الأمر والشأن، ويكون الكلام قبل دخول «كان»: هو زيد أبوه منطلق. فلما دخلت «كان» رفعت ضمير الأمر والشأن، فاستتر؛ لأن الفاعل إذا كان ضميراً مفعولاً غائباً،

(١) عليه تكون «مَنْ» في المثال: «من كان أخوك» خبراً مقدّماً. ولا حاجة إلى ضمير في الخبر يعود إلى المبتدأ، لأنّه مفعول.

(٢) يريد أن المفعول يأتي على سبعة أقسام: مفعول يلزم التقديم، ومفعول يلزم التوسط، ومفعول يلزم التأخير، ومفعول يلزم ألا يتقدم، ومفعول يلزم ألا يتأخر، ومفعول يجوز أن يتقدّم ويتوسط ويتأخر. وهو الأصل. انظر التفصيل والتمثيل في: البسيط ٢٧٦/١ - ٢٧٨.

(٣) عرض المؤلف للمسألة في: البسيط ٦٩٢/٢.

فإنه يستتر، وتكون الجملة في موضع نصب؛ لأنها خبر «كان». ولا يجوز في «الأب» أن يكون [٢٣٧] بدلاً؛ لأنه ليس من الأبدال الأربعة<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: كان زيد وجهه حسن، جاز لك في «الوجه» وجهان: أن يكون بدلاً. وأن يكون مبتدأ:

فإن جعلته بدلاً نصبت «حسنًا» على أنه خبر «كان»، ويكون التقدير: كان وجه زيد حسنًا.

فإن جعلته مبتدأ رفعت «حسنًا». بأنه خبره، وكانت الجملة خبر «كان». وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدل بعض من كل، نحو: كان زيد ظهره مضروبًا ومضروبًا. وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدل اشتمال، نحو: كان زيد عذره واضحًا وواضحًا، وكان زيد خلقه حسن وخلقته حسنًا، وكان زيد ماله كثير وكثيرًا. وعلى هذا بيت عبيدة<sup>(٢)</sup>:

(١) يريد: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط. وبعضهم يجعل الأبدال خمسة، فزيد: بدل الإضراب أو البداء، ومن هؤلاء ابن مالك.

أما المؤلف فيجعل الأبدال أربعة، ويطلق على «الغلط» بدل الإضراب، ويجعله على ثلاثة أوجه: الغلط، والنسيان، والبداء. (انظر: البسيط ٣٩٠/١ وما بعدها، ٤٠٨، وشرح التسهيل ٣٢٩/٣ وما بعدها). وذكر في البسيط (٦٩٢/٢) أنه يجوز أن يكون بدل نسيان. وعليه يكون في «منطلق» النصب لا غير.

(٢) عبيدة بن يزيد الشعلبي، واشتهر بـ«عبد بن الطيب». والطبيب لقب أبيه. وهو شاعر مخضرم، مجيد، من اللصوص، أسلم، وشارك في فتوحات فارس. انظر: الشعر والشعراء ٧٣١/٢، والأغاني ٢٤/٢١ - ٢٨. وفي الأغاني (٨٦/١٤): مرداس بن عبدة.



فما كان قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٍ تَهْدَمُ<sup>(١)</sup>

يجوز في «هلك» الرفع والنصب .

ومذهب سيبويه أنه إذا أمكن البذل والابتداء، فالابتداء أحسن؛ لأنَّ البذل على تقدير تكرار العامل، وليس في الابتداء ذلك<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: كان زيد أخوك جالسًا، لم يكن في «الأخ» إلا البذل، ويكون بدلَ شيء من شيء، فلا يكون في «جالس» إلا النصب. وكذلك كُلُّ اسم يقع بعد اسم «كان»، والأوَّلُ الثاني في المعنى<sup>(٣)</sup>؛ لا يكون فيه إلا البذل، ولا يكون فيه الابتداء.

وكذلك الكلام في ما يَتَصَوَّرُ فيه بدلُ الإضراب<sup>(٤)</sup>، نحو: كان زيد عمرو

(١) من الطويل . وهو مع أبيات في رثاء قيس بن عاصم المنقري . يروى : وما . والشاهد : رفع «هلكه» على البذل من «قيس» أو على الابتداء . وعلى الوجه الأول ينصب «هلك» خبرًا لـ «كان»، وعلى الوجه الثاني يرفع خبرًا لـ «هلكه»؛ وتكون الجملة خبرًا لـ «كان». والبيت في: الديوان ٨٨، والحماسة ٣٨٧/١، وشرحها للمرزوقي ٧٩٢، وللأعلم ٥٦٨/١، وديوان المعاني ١٧٥/٢، والأغاني ٧٨/١٤ و٢٩/٢١، والحلل ٤٣، وابن يعيش ٦٥/٣ و٥٥/٨، وشرح التسهيل ٣/٣٣٨. واستشهد به في: البسيط ٦٩٨/٢.

(٢) سيبويه (١٥٤/١): «والرفع في هذا - يريد: رأيت متاعك بعضه فوق بعض - أعرف، لأنهم شبهوه بقولك: رأيت زيدًا أبوه أفضل منه، لأنه اسم؛ هو للأول ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخر هو المبتدأ الأول، كما أن الآخر هنا هو المبتدأ الأول. وإن نصبت فهو عربي جيد». وما أرادته المؤلف بعدم تقدير العامل في الابتداء هو مراد سيبويه من قوله: لأنه اسم، هو للأول ومن سببه.. إلخ.

(٣) هذا ما يعبر عنه النحويون بـ «بدل الكل من الكل».

(٤) قال في البسيط (٤٠٨/١): «ويكون على ثلاثة أوجه: الغلط، والنسيان، والبداء». وعرف الأخير بـ «أن تذكر الأول، ثم يبدو لك أن تثقل إلى غيره، فتبدل منه».

ضاحكًا، أردت أن تقول: كان عمرو، فغلطت، فقلت: كان زيد، ثم أبدلت عمرا، ثم جئت بالخبر منصوبًا.

فإن قَدَّمْتَ «منطلقًا» أو «حسنًا» أو «واضحًا»، أو مايجوز تقديمه، فما يكون خبرًا للمبتدأ، أو فما يجوز أن يكون خبرًا له، فإنَّ لك فيه وجهين:

أحدهما: أن تجعله خبر «كان» ويرتفع مابعده به، فتقول: كان زيد منطلقًا أبوه، وكان زيد حسنًا وجهه، وكان عبد الله واضحًا عذره. فإذا فعلت هذا، فالاختيارُ ألا يُنْتَى ولا يُجْمَع<sup>(١)</sup>، فتقول في الثنية: كان الزيدان منطلقًا أبوهما، وفي الجميع: كان الزيدون منطلقًا آبأؤهم. وكذلك كان الزيدان حسنًا وجوههما، وكان الزيدون حسنًا وجوهمهم. ويجوز أن يُنْتَى ويُجْمَع على لغة من قال: «أكلوني البراغيث»<sup>(٢)</sup>، و:

\* يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ<sup>(٣)</sup>

وهذا كله في جمع السلامة. أما جمع التكسير، فيَجْزِي مَجْزَى المفرد، فتقول: كان الزيدون حسنًا وجوهمهم.

والثاني: أن تجعله مقدمًا من تأخير، فتقول: كان زيدٌ منطلقٌ أبوه، وكان

(١) لأنه يَنْتَزِلُ منزلة الفعل، والفعل إذا رفع الظاهر يبقى على حالة واحدة.

(٢) هذا - بلا شك - لم يقله النحويون إلا بالسماع من العرب، وليس بمثال وضعوه، إذ لو كان كذلك لوضعوه على القياس، فقالوا: أكلتني البراغيث، لأن الواو لا تكون إلا للمذكر العاقل. البسيط ٦٩٢/٢، ٦٩٣.

(٣) تقدّم غير مرة (ص ٤٠٠، ٤٠٤، ٥٨٣). والتعليق عليه في الموطن الأول. ويأتي بعد (ص ١٠٣٢).

زيد حسن وجهه . ويكون « منطلق » خبراً مقدّماً ، وكذلك « حسن »<sup>(١)</sup> .  
ويُنسَى على هذا الوجه ويجمع ، كما تُثَنِّيهِ وتجمعه إذا كان مؤخّراً . والأوّل  
أحسن ؛ لأن الاختيار في الصفة ، إذا أمكن أن تُجَعَلَ معتمدة ، أن تجري مجرى  
الفعل ، فيزفع ما بعدها ، فيلزم عن هذا في قوله - سبحانه - : ﴿ فَإِنَّهُ ءَاتَمُّ  
قَلْبُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> في الاختيار أن يكون ﴿ قلبه ﴾ فاعلاً بـ ﴿ آثم ﴾ و ﴿ آثم ﴾ خبر  
« إن » . [٢٣٨] ويجوز أن يكون ﴿ آثم ﴾ خبراً مقدّماً<sup>(٣)</sup> . والأوّل أحسن<sup>(٤)</sup> .  
والله أعلم .

## فصل

قال : « وَقَدْ أَجَازُوا فِي الْإِبْتِدَاءِ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »<sup>(٥)</sup> .

- (١) قال في البسيط (٢/٦٩٤) : « ولا يجوز أن يكون « منطلق » خبراً ، والأب « فاعلاً به سدّ مسدّد  
الخبر ، والجملة خبر « كان » على مذهب أبي الحسن ، لأن أبا الحسن لا أذكره أجاز هذا النوع ، إلا  
إذا قلت : منطلق زيد . وأما إذا تقدمت « كان » فلا يجوز ذلك ، لأن « كان » عامل لفظي ، والابتداء  
عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي » .  
(٢) البقرة ٢٨٣ . واستشهد بالآية قبل ( ص ٣٦٨ ) .  
(٣) ذكر ابن هشام أنه يتعين كون ﴿ آثم ﴾ خبراً مقدّماً ، إذا قُدِّرَ ضمير « إنه » للشأن . انظر : المغني ٢/  
٧٥٦ . وهو محقّ ، فمن المعلوم أن ضمير الشأن لا بد من جملة بعده . وأشار المؤلف في البسيط  
(٢/٦٩٤) إلى نحو هذا الوجه في حديثه عن : « كان زيد منطلق أبوه » ، لكن تركيب الآية والمثال  
مختلف ، فما تعين في الآية ، ليس بلام في المثال .  
(٤) أحسن ، لأن العامل المتقدم - وهو هنا « إن » - أقوى من العامل المتأخر ، وهو هنا « قلبه » ، ولأن  
الصفة إذا اعتمدت وجاء بعدها ما تطلبه من جهة المعنى ، أو تعمل فيه ، فالاختيار أن لا تُقَطَّع عنه .  
انظر : البسيط ٢/٦٩٤ .  
(٥) الإيضاح ١٠٣ ، والمقتصد ١/٤١٩ ، وشرح العكبري ٢/٤٨٤ .

اعلم أن العرب تأتي بهذا الضمير في كلّ جملة خبرية ، اسميّة كانت أو  
فعليّة ، فتقول : هو زيد منطلق ، وهو قائم زيد ، وهو إن يكرمني أكرمه ، قال  
الله - تعالى - : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال - تعالى - في موضع آخر :  
﴿ لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد يأتي هذا الضمير مؤنثاً ، فتقول : هي هند قائمة ، وهي قامت هند .  
والاختيار في هذا الضمير أن يكون مؤنثاً ، إذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، وأن  
يكون مذكراً إذا كان المخبر عنه مذكراً .

وقد يأتي بالعكس قليلاً ، فتقول : هي زيد قائم ، وهو هند ضاحكة<sup>(٣)</sup> .  
وحكى سيبويه : إنه أمّة الله ذاهبة<sup>(٤)</sup> . وقرأ ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ تَرَ كُنْ هُمْ ءَايَةً أَنْ  
يَعْلَمُهُ عُلَمَآؤُنَا بَنَىٰ إِسْرَءِيلَ ﴾<sup>(٥)</sup> . وسيأتي الكلام في الآية<sup>(٦)</sup> بعد هذا ، ولكن

- (١) الإخلاص (١) . وانظر كلام المؤلف على الآية في : البسيط ٢/٧٤٦ .  
(٢) الكهف ٣٨ . وانظر كلام المؤلف على الآية في : البسيط ٢/٧٤٦ ، ٧٤٧ . وقُصِّلَ ابن مالك ،  
فقال : « وإفراده لازم ، وكذا تذكيره ، ما لم يَلِهْ مؤنث ، أو مذكر تُثَنِّي به مؤنث ، أو فعل بعلامة  
تأنيث ، فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن » . شرح التسهيل ١/١٦٤ .  
(٣) تريد : القصة زيد قائم ، أي القصة التي يُعَوَّل عليها زيد قائم . والخبر الذي يُعَوَّل عليه : هند قائمة .  
(٤) البسيط ٢/٧٤٥ ، ٧٤٦ . وهذا مذهب أهل البصرة . وزعم أهل الكوفة أنّ المخبر عنه إذا كان  
مذكراً فالضمير ضمير أمر ، وإلا فهو ضمير قصة ، ولا يجوز العكس . وما منعه مسموع وجائز في  
القياس . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١١ .  
(٥) الكتاب ١٤٧/١ . واستشهد به المؤلف في : البسيط ٢/٧٤٦ .  
(٦) الشعراء ١٩٧ . وقرأ بقية السبعة : ﴿ أو لم يكن ﴾ بالياء ، ونصب ﴿ آية ﴾ . انظر : السبعة ٢٧٣ .  
وقال في البسيط (٢/٧٤٧ ، ٧٤٨) : « ولقاتل أن يقول : جاء مؤنثاً وإن كان المخبر عنه العِلْمُ ، وهو  
مذكر لأنه آية في المعنى » .  
(٦) انظر : ص ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، وثم فضل بيان وتفصيل في كلام المؤلف ، والخواشي . وانظر أيضاً ص :  
١٠٨٩ .



المختار ما ذكرته، طلبًا للمشاكلة.

وَاتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ مَذْكُورًا، فَهُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ. وَإِذَا كَانَ مَوْثِقًا، فَهُوَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَالْمَعْنَى: الْخَبَرُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالْخَبَرُ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ: ﴿اللَّهُ رَئِي﴾.

وَأَضْمَرَ وَلَا يَظْهَرُ تَعْظِيمًا لِلْخَبَرِ، كَمَا جَعَلْتَ «مَا» مَكَانَ «شَيْءٍ» فِي التَّعْجِبِ طَلِبًا لِلتَّعْظِيمِ.

وهذه الجملة التي بعد هذا الضمير مفسرة له، وخبر عنه من جهتين: هي من جهة الجنس تفسير، وهي من جهة التعيين خبر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فهو من جنس الإخبار، ففيه حقيقة الخبر، فيما فيه من حقيقة الخبر، كان تفسيرًا للضمير، حتى صرّحت كأنك قلت: بَدَلُ الضمير: الخبر، ومن حيث أفادك خبرًا معيّنًا، وأن ذلك الخبر هو: زيد قائم، كان خبرًا. ولا يُشْتَكَّرُ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّيْءِ أَمْرَانِ مِنْ جِهَتَيْنِ. فهذه طريقة. وأظنّها ذكرها أبو علي في الحليّات<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يُقال: هي تفسير وخبر: تفسير بالحقيقة، وخبر بالشَّيْءِ، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد قائم، فـ «هو» جئت به أولًا إضمارًا للخبر تعظيمًا له،

(١) قال في البسيط: وأظنها البغداديات! وغُفِّبَ مُحَقِّقُ الْبَسِيطِ: فِي الْكَافِي (٢٣٨/١): وَأَظْهَرَهَا الْحَلِيَّاتُ. وَأَحَالَ إِلَى ص ١٩٨ - ٢٠١. وَرَجَعْتُ إِلَى الْحَلِيَّاتِ، فَوَجَدْتُ أَبَا عَلِيٍّ تَحَدَّثَ فِي ص ٢٤٧ وَمَا بَعْدَهَا عَنْ «مَا أَضْمَرَ قَبْلَ الذِّكْرِ وَقُفِّرَ بِالْجُمْلَةِ» لَكِنَّهُ لَمْ يَتَحَدَّثْ عَمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَنَّ فِي الْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ أَمْرَيْنِ مِنْ جِهَتَيْنِ، وَهَذَا مَا يَفْسِرُ قَوْلَهُ: «أَظْهَرَهَا». وَرَجَعْتُ أَيْضًا إِلَى الْبَغْدَادِيَّاتِ وَالْعَضْدِيَّاتِ وَالشُّعْرِ فَلَمْ أَجِدْ مَا قَالَهُ! وَالْمَوْضِعُ الَّذِي أَحَالَ إِلَيْهِ مُحَقِّقُ الْبَسِيطِ لَيْسَ فِيهِ أَيْضًا كَلَامٌ لَأَبِي عَلِيٍّ يَفِيدُ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ!

ثم فَسَّرْتَ ذَلِكَ الْمَضْمَرَ، كَمَا فَسَّرْتَ الْمَضْمَرَ فِي «نَعَمْ» حِينَ قُلْتَ: نَعَمْ رَجُلًا زِيدَ، فَقَوْلُكَ: «هُوَ»، أَوَّلًا، هُوَ قَوْلُكَ: زِيدَ قَائِمٌ، آخِرًا، فَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ هِيَ تَفْسِيرٌ. وَقِيلَ فِيهَا: خَبَرٌ، مِنْ جِهَةِ الشَّبْهِ بِالْخَبَرِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زِيدَ ضَرَبْتَهُ، فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا مَا تَحَصَّلَ مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتَ زِيدًا، إِلَّا أَنَّهُ تَحَصَّلَ بِتَأْكِيدٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ زِيدَ قَائِمٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: زِيدَ قَائِمٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ، فَصَارَ لِهَذَا «هُوَ» بِمَنْزِلَةِ «زِيدَ»، وَمَا بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَ «زِيدَ»؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمٌ جَاءَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ، فَتَحَصَّلَ مِنَ الْأَسْمِ وَالْجُمْلَةِ كَلَامٌ مُؤَكَّدٌ. فَالْجُمْلَةُ مِنْ جِهَةِ حَقِيقَتِهَا تَفْسِيرٌ، وَمِنْ جِهَةِ الشَّبْهِ بِمَا ذَكَرْتَهُ خَبَرٌ، كَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ شَجَاعٍ [٢٣٩]: هَذَا ابْنُ آدَمَ وَأَسَدٌ، فَأُطْلِقْتَ عَلَيْهِ: «ابْنَ آدَمَ» مِنْ جِهَةِ حَقِيقَتِهِ، وَأُطْلِقْتَ عَلَيْهِ: «أَسَدًا» مِنْ جِهَةِ أَنْ إِقْدَامَهُ إِقْدَامُ الْأَسَدِ. فَتَفَطَّنَ لِهَذَا فَإِنَّهُ حَسَنٌ. وَهَذَا الْوَجْهُ الْآخَرُ هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ فِي «نَعَمْ وَبِئْسَ»<sup>(١)</sup>.

وجاء بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> يَمُنُّ لَمْ يَفْهَمُوا عَنْ النَّحْوِيِّينَ مَا قَصَدُوا، فَقَالَ: أَخْطَأُوا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي «هُوَ» مِنْ قَوْلِهِ - سَبْحَانَهُ - : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

(١) تَحَدَّثَ سَيَبَوِيهِ عَنْ «نَعَمْ وَبِئْسَ» تَحْتَ عُنْوَانٍ «هَذَا بَابُ مَا لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مَضْمَرًا» (الْكِتَابُ ١٧٥/٢ - ١٨٢).

(٢) يَرِيدُ: ابْنَ الطَّرَاوَةِ. صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَسِيطِ (٧٥٥/٢)، وَذَكَرَ ثَمَّةَ مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ الَّذِي يَنْكُرُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، وَيَجْعَلُ مَا وَرَدَ مِنْهُ كَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ «مَا» فِي: إِنَّمَا زِيدَ قَائِمٌ. وَقَدْ رَوَّاهُ بِالْمُؤَلَّفِ بِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَجْعَلُ الْأَسْمَاءَ كَافَةً. وَأَشَارَ مُحَقِّقُ الْبَسِيطِ إِلَى أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ وَضَحَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ (مَخْطُوطَةُ الْإِسْكُورِيَّالِ ١/ ١٧٩ لِمَا بَعْدَهَا) مَذْهَبَ ابْنِ الطَّرَاوَةِ، وَذَكَرَ الرَّدُودَ عَلَيْهَا، وَزَدَهَا. وَأَقُولُ: إِنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ لَيْسَ فِي «الْإِنْصَاحِ» وَأَظْهَرُ فِي «الْمَقْدَمَاتِ». وَانْظُرْ: ابْنَ الطَّرَاوَةِ النُّحْوِيَّ ٢٦٢.

أَحَدُكُمْ: ضمير الخبر. وهذا لا منقول ولا معقول. أما كونه غير منقول، فإن العرب لم يُسَمَّعَ منها في هذا الموضع: الخبر زيد قائم. وأما كونه غير معقول، فمن جهتين:

إحداهما: أنك إذا جعلت «هو» ضمير الخبر، فيكون التقدير: الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم، وإنما الواقع: قيام زيد.

الثانية: أنهم قالوا: الجملة التي بعد الضمير هي تفسير، وهي خبر. وهذا متناقض؛ لأن الجملة إذا كانت تفسيراً للضمير، فكأنها تَنْزَلُ منزلة الضمير لو ظهر؛ ألا ترى أن «نعم رجلاً» بمنزلة «نعم الرجل»؛ لأن «رجلاً» تفسير للضمير، ولو ظهر الضمير لم تكن فائدة؛ ألا ترى أنك لو قلت مكان «هو»: الخبر، وسكت، لم يُفِدَ، ولا يُفِيد تفسير الضمير أكثر مما يُفِيد ظهور الضمير، ومن شَرَطَ الخبر أن يكون يُفِيد غير ما يُفِيدُه المبتدأ، فكيف يُجْمَعُ في الشيء الواحد أن يفيد وألاً يفيد؟

أما قوله<sup>(١)</sup>: «فيكون التقدير: الخبر الواقع في الوجود» فأوقعه في هذا اشتراك اللفظ؛ لأنَّ المراد هنا: الخبر الذي هو أحد أقسام الكلام، الذي هو مقابل للاستخبار والاقتضاء<sup>(٢)</sup>. وبلا شك أن «زيد قائم» من نوع الخبر، كما أن قولك: «هل قام زيد؟» من آحاد الاستخبار، فـ«هو» ضمير الخبر الذي ذكرته، فكأنه قال: الخبر الذي ينبغي أن يُتَحَدَّثَ به ويُخَبَّرَ به: «زيد قائم». وأما قوله: التفسير يُضَادُّ الخبر، فيكون هذا الاعتراض صحيحاً، إذا كانا

(١) الضمير يعود إلى «بعض المتأخرين» المذكور قريباً، ويريد به: ابن الطراوة، كما أشرت قبل.

(٢) هذا الرد، هو ما انفصل به أبو علي الشلوين. صرح بذلك في البسيط (٧٥٦/٢)، وقال: «وهو

من جهة واحدة، وإنما هما من جهتين<sup>(١)</sup>، على حسب ما ذكرته. والله أعلم. فإذا صَحَّ أَنَّ العرب تقول: هو زيد منطلق، وهي هند منطلقة، ويكون الضمير ضمير الخبر إذا كان مُذَكَّرًا، وضمير القصبة إذا كان مؤنثًا، وهو لا يظهر؛ لما في ذلك من التعظيم = صَحَّ أنه يدخل عليه جميع ما يدخل على المبتدأ والخبر، وذلك: «كان» وأخواتها، و«إن» وأخواتها، و«ظننت» وأخواتها.

فإذا أدخلت «كان وأخواتها» رفعت الضمير رَفَعَ الفاعل، كما ترفع كل مبتدأ، وكانت الجملة التي كانت بعد الضمير خبراً عن المبتدأ قبل دخول «كان» خبراً عن «كان» وأخواتها، ولا تؤثر في الجمل، لكنها تكون الجملة في موضع نصب، ويستتر ذلك الضمير في «كان»؛ لأن الفاعل وما ارتفع رَفَعَهُ؛ إذا كانا ضميرين مفردين غائبين، فإنهما يَسْتَتِرَانِ، فتقول في: «هو زيد منطلق»، إذا أدخلت «كان»: كان زيد منطلق، فيستتر ذلك الضمير؛ لأنه ارتفع تشبيهاً بالفاعل، فيستتر كما يستتر الفاعل إذا كان مفرداً غائباً، كما تقول: زيد ضرب عمرو [٢٤٠١] وكذلك تقول: أصبح عمرو شاخص، الأصل: هو عمرو شاخص. وكذلك تقول: ليس زيد منطلق، الأصل: هو زيد منطلق. فلَمَّا دخلت «ليس» ارتفع ذلك الضمير الذي كان مرتفعاً بالابتداء قبل دخولها بها، كارتفاع الفاعل بفعله، فَلَزِمَ بذلك أن يستتر.

وكذلك تقول: ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله<sup>(٢)</sup>. الأصل: هو خَلَقَ اللَّهُ مثله،

(١) جهة الجنس، وجهة التعيين، فمن الجهة الأولى يفيد التفسير، ومن الجهة الثانية يفيد الخبر. انظر:

(٢) نسبته سيبويه (٧٠/١) لبعض العرب، وقال: «فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تَذَكَّرَ الفعل، ولم =



فأدخلت « ليس » ، فارتفع به الضمير ، فاستتر فيه . وكذلك بيت هشام ؛ أخي  
ذي الرمة<sup>(١)</sup> :

هي الشفاء لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا      وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ<sup>(٢)</sup>

وتقول إذا جئت بضمير القصة : كانت هند منطلقة ، الأصل : هي هند  
منطلقة . فلما دخلت « كان » ورفعت الضمير تشبيهاً بالفاعل ، استتر الضمير ؛  
لأنه مفرد غائب ، فلزمت تاء التانيث ، كما لزمت في قولك : الشمس طلعت .  
ولا تسقط العلامة إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً<sup>(٣)</sup> . وإنما تكون بالخيار إذا كان  
الفاعل ظاهراً ، نحو : طلعت الشمس ، وطلع الشمس<sup>(٤)</sup> . وسيأتي هذا في

= عمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في « إنه » . وانظر القول في : شرح الكافية للرضي  
ق ١ ، مج ١ / ٥٤٦ ، والهمع ٨٠ / ٢ . واستشهد به في : البسيط ٧٤٨ / ٢ .  
(١) كذا نسبه سيويه : وتردّد السيوطي ( شرح شواهد المغني ) : ففي ( ٧٠٤ / ٢ ) وافق سيويه  
والمؤلف . وفي ( ٢٤٠ / ١ ) نسبه إلى كعب بن زهير ، وجعل البيت من برده . ونسبه ابن  
السيرافي إلى ذي الرمة نفسه . أما الهروي وأبو حيان والسيوطي فنسبوه إلى هشام بن عتبة .  
وانظر : مصادر ح التالية .

(٢) من البسيط . والشاهد : إضمار ضمير الشأن في « ليس » ، بدليل مجيء الاسمين بعدها « شفاء الداء »  
وه « مبدول » مرفوعين . والبيت في : الكتاب ٧١ / ١ ، ١٤٧ ، والمقتضب ١٠١ / ٤ ، والحليبات ٢٥٥ ،  
والأزهية ١٩١ ، وابن السيرافي ١ / ٤٢١ ، وابن يعيش ٣ / ١١٦ ، ووصف المباني ٣٠٢ ، وتذكرة النحاة  
١٤١ ، ١٦٦ ، والمغني ١ / ٣٨٩ ، وشرح شواهد ١ / ٢٤٠ و ٧٠٤ / ٢ ، والهمع ٢ / ١٦٤ .

(٣) بعد « مستتراً » في المخطوطة : وإنما تكون بالخيار إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً . وهو انتقال نظر من  
الناسخ ، فقد كرر كلمات ، وغلط الكلام .

(٤) إلحاق التاء الفعل لازم على اللغة المشهورة إذا كان الفاعل ضميراً متصلًا حقيقي التانيث أو مجازيّه ،  
أو كان ظاهراً متصلًا حقيقي التانيث ، مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمع تصحيح . وإسناد « كان »  
إلى ضمير الشأن من النوع الأول « الضمير المتصل » . انظر : باب الفاعل في كتب النحو ، ومنها :  
شرح التسهيل ١١٠ / ٢ - ١١٢ .

« باب التانيث »<sup>(١)</sup> مبيّنًا ، إن شاء الله .

وكذلك تقول : ليست هند ضاحكة ، الأصل : هي هند ضاحكة . فلما  
دخلت « ليس » ، واستتر الضمير فيها ، لزمها علامة التانيث . وعلى هذا قرأ ابن  
عامر : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمُ عُلَمَتُونَا بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾<sup>(٢)</sup> ف ﴿ أَنْ يَعْلَمُ ﴾ هو  
المبتدأ ، و ﴿ آيَةً ﴾ هو الخبر ، والجملة خبر ل ﴿ تَكُنْ ﴾ واسم ﴿ تَكُنْ ﴾ مضمّر  
فيها ، وهو ضمير القصة .

فإن قلت : فلم لا يكون ﴿ آيَةً ﴾ اسم ﴿ تَكُنْ ﴾ ، ﴿ أَنْ يَعْلَمُ ﴾ في  
موضع نصب خبر ﴿ تَكُنْ ﴾<sup>(٣)</sup> ؟

قلت : المصدر المقدّر بـ « أن والفعل » لا بد أن يكون معرفة . ولا يُخْبَرُ عن

(١) حقه أن يقول : باب لحاق علامة التانيث للأسماء ( انظر : التكملة ٣٠٣ ) ، وهو من أبواب الجزء  
الثالث المفقودة ( نسخة الحمزاوية ) . أما « باب التانيث » فهو معقود ضمن « باب ما لا ينصرف » ،  
وهو في : ٣٤٠ / ٢ ( الحمزاوية ) .

(٢) الشعراء ١٩٧ . وقد قرأ ابن عامر ، ومعه ابن أبي عبله ﴿ تَكُنْ ﴾ بالناء ، و ﴿ آيَةً ﴾ بالرفع . انظر :  
السبعة ٤٣٣ ، والنشر ٣٦٦ / ٢ ، والإتحاف ٣٣٤ . وسلف أن استشهد المؤلف بها قريبًا .

(٣) هذا ما اعترضه أبو علي ، وزّده . وحذا المؤلف حذوه . ونقل الجرجاني في المقتصد ( ٤٢٣ / ١ ) أن  
تأكيد أبي علي القول في هذه الآية زّد على الزجاج الذي قال : إن ﴿ آيَةً ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ ، وقال :  
« وذلك سهو منه بلا شبهة ، وليس أبو إسحاق ممن يعتقد ذلك مذهبيًا ، كيف وقد تبين استحالة جعل  
النكرة مخبرًا عنه ، والمعرفة خيرًا . ولا خلاف في فساد ذلك » . ولم يسلم العكبري في التبيان ( ٢ /  
١٠٠١ ) ، ودفع الاعتراض بأنه جاز أن يكون الخبر معرفة ، لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء ، وقد  
تخصصت ﴿ آيَةً ﴾ بـ ﴿ لهم ﴾ ، ولأن علم بني إسرائيل لم يُقصد به معين .

وأقول إن ﴿ آيَةً ﴾ لم تخصص ، كيف تخصص ، وقد تقدمت « لهم » فلم تمد وصفًا ، بل أصبحت  
حالًا كما أنَّ المستقر لدى الجمهور أنَّ المصدر المؤول معرفة . وفي الآية من بعد كلام ، انظره في :  
كشف المشكلات ٢ / ٩٩٤ ، ٩٩٥ .

النكرة بالمعرفة إلا للضرورة، على حسب ما تقدّم<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: فلم لزم أن يكون هذا المصدر معرفة؟

قلت: لأن الموصولات كلها لا بُدَّ أن تكون معرفة؛ لأن الصلة تُعرّف، و«أن» هنا وُصلت بالفعل، فيلزم أن يكون المصدر المقدّر بها معرفة.

وأما على قراءة الجماعة: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمُوا عُلْمُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ بالياء ونصب ﴿آيَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فليس في ﴿يَكُنْ﴾ ضمير القصة، ولا الأمر، و﴿أَنْ يَعْلَمُوا﴾ الاسم، و﴿آيَةٌ﴾ الخبر<sup>(٣)</sup>.

فإن أدخلت على هذه الجملة «ما» النافية في لغة أهل الحجاز، لزم أن يظهر الضمير، فتقول: ما هو زيد قائم؛ لأن «ما» حرف، والحرف لا يستتر فيه الضمير<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: أخطئه.

قلت: هذا لا يصح من وجهين:

أحدهما: أن اسم «ما» مشبّه باسم «ليس»، واسم «ليس» إنما ارتفع تشبيهاً بالفاعل، فكأنه الفاعل، والفاعل لا يحذف.

الثاني: أن هذا الضمير؛ إنما قصد به التوكيد والتعظيم، وكل ما يؤتى به

(١) انظر: ص ٧٥٣. وانظر أيضًا: ص ١٠٨٩.

(٢) قرأ بذلك ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي. انظر: السبعة ٤٧٣.

(٣) انظر الكلام على الآية في: معاني الفراء ٢/٢٨٣، وحجة ابن زنجلة ٥٢١، والكشف ٢/١٥٢، وكشف المشكلات ٢/٩٩٤، والدر المصون ٥/٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) سيبويه (١/٧١): «ولا يجوز ذا - يريد ضمير الشأن - في «ما» في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار».

للتوكيد، فلا يصح حذفه؛ لما في ذلك من تقيض الغرض. والله أعلم.

فإن أدخلت على هذا الضمير «إن» وأخواتها، انتصب؛ لأنها [٢٤١] تنصب ما كان مبتدأ، فتقول: إنه زيد منطلق، وإنها هند ضاحكة، وإنه من يكرمني أكرمه، وإنها إن تكرمني هند أكرمها، قال الله - عز وجل - : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ بِحَسَنَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقال - تعالى - : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال - تعالى - : ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فِرْعَوْنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿قُلُوبُ﴾ فاعل بـ ﴿تزيغ﴾، والجملة خبر ﴿كاد﴾، وفي ﴿كاد﴾ ضمير الأمر والشأن<sup>(٤)</sup>. ولا يُحذف هذا الضمير المنصوب إلا في الشعر، قال<sup>(٥)</sup>:  
إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً<sup>(٦)</sup>

(١) طه ٧٤.

(٢) الحج ٤٦.

(٣) التوبة ١١٧. والقراءة بالتاء في ﴿تزيغ﴾ هي قراءة جمهور القراء. وقرأ حمزة وحفص ﴿تزيغ﴾ بالياء. انظر: السبعة ٣١٩، والنشر ٢/٢٨١، والإقناع ٢/٦٥٩، والإتحاف ٢٤٥.

(٤) هذا قول سيبويه (الكتاب ١/٧١). وبه قال أبو علي في الحلييات (٢٥٠)، والمسائل العسكرية (١٤٧). وفي الآية من بعد أوجه أخرى، انظرها في: معاني الأخفش ١/٣٣٨، ومعاني الفراء ١/٤٥٤، وكشف المشكلات ١/٥٢٧، ٥٢٨، والدر المصون ٣/٥٠٩، ٥١٠.

(٥) الأخطل. كذا في الحل ٢٨٧. وقد شكك الأقدمون في نسبه إليه، فذكر محقق البسيط أن ابن هشام قال (الفصول والجمال ١٩٣): لم أجده في ديوان شعره. وعقب البغدادي: وأنا أيضًا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أظفر به فيه، ولعله ثابت في رواية أخرى. (الخرانة ١٠/٤٥٨)، وما قاله حق فليس في الديوان المطبوع بشرح السكري. وألحق البيت بالديوان في طبعة أنطون صالحاني (بيروت ١٨٩١).

(٦) من الخفيف. الجاذر، جمع مجوذر: أولاد البقر، والمراد: أولاد النصارى. الظباء: نساء النصارى. وقيل: يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة. والشاهد: حذف ضمير الشأن الذي دخلت عليه «إن»، وهو قاصر على الشعر. انظر البيت في: مصادر ح ٣، وكذلك في: الجمل ٢١٥ =



الأصل : إنه من يدخل . ولا يجوز أن تجعل « مَنْ » اسم « إِنَّ » ؛ لأنها شرطٌ بدليل جزم الفعل بعدها ، وأسماء الشرط لا ينصبها ما قبلها . وعلى هذا قوله <sup>(١)</sup> :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ لَهُمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَلَّيْتُ نَاعِمِي بِالِ <sup>(٢)</sup>  
الأصل : فليته ، أو فليتك <sup>(٣)</sup> . وسيأتي الكلام في هذا في « باب إِنَّ » <sup>(٤)</sup> ، إن شاء الله .

وكذلك إذا دخلت على هذا الضمير « ظننت وأخواتها » ، فإنه ينتصب ، فتقول : ظننته زيدٌ قائمٌ ، الأصل : هو زيد قائم ، ثم أدخلت « ظننت » ، فانصبب الضمير ؛ لأنها تنصب ما كان مبتدأ . ويجوز حذف هذا الضمير في الشعر ، فتقول : ظننت زيدٌ قائمٌ ، قال <sup>(٥)</sup> :

= وشرحه لابن عصفور ١/٤٤٢ ، وما يجوز للشاعر ١٨١ ، وشرح الحماسة للأعلم ١/١٣٣ ، وأما ابن السجري ٢/١٩ ، وإيضاح القيسي ١/١٤٠ ، وابن يعيش ٣/١١٥ ، والمقرب ١/١٠٩ ، ٢/٢٧٧ ، والمغني ١/٥٦ و ٢/٧٦٦ ، وشرح شواهد ٢/٩١٨ ، ووصف المباني ١١٩ ، والهمع ٢/١٦٤ ، والخزانة ١/٤٥٧ و ٥/٤٢٠ و ٩/١٥٥ و ١٠/٤٨٨ . واستشهد به في : البسيط ١/٤٣٥ و ٢/٩١٣ ، والمخلص ١/٢٥٤ .

(١) عدي بن زيد العبادي .

(٢) من الطويل . وبعض النحويين يجعل الشاهد حذف اسم « ليت » وقدره ضمير خطاب . والبيت في : الديوان ١٦٢ ، والنوادر ٢٥ ، والمقتصد ١/٤٢٤ ، والإنصاف ١/١٨٣ ، وشواهد التوضيح ١٤٨ ، والمغني ١/٣٨١ ، وشرح شواهد ٢/٦٩٧ ، والهمع ٢/١٦٣ ، ١٩٠ ، والخزانة ١٠/٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٧٤ .

(٣) لأن « ليت » لا تدخل إلا على الجملة الاسمية . وأجاز الفراء في ما نقله أبو حيان أن تليها الجملة الفعلية ، بل ذكر أن الصقار نقله عن البصريين . انظر : الهمع ٢/١٩٠ .

(٤) انظر : ص ٩٠٦ .

(٥) نسبه أبو تمام إلى بعض الفزارين . وكذا فعل البغدادي . انظر : ح التالية .

كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ : مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ <sup>(١)</sup>  
الأصل : رأيته ، فحذف للضرورة .

ويمكن أن يتأوّل هذا إذا جاء في الشعر على حذف لام الابتداء ، والتقدير : ظننت لَزَيْدٌ قائمٌ . وهذه اللام تمنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها ، فحذفت ، وهي مُراداة <sup>(٢)</sup> . والوجهان سواء ؛ لأن ضمير الأمر والشأن ، إنما جيء به ؛ لتعظيم الأمر وتأكيده ، على حسب ما تقدّم ، وكذلك اللام ؛ إنما جيء بها ؛ للتوكيد . والأوّل عندي أَوْجَهُ وأقرب . وما سبق للتوكيد يَضْعُفُ حذفه . والله أعلم .  
ثم أنشد <sup>(٣)</sup> :

(١) من البسيط . وقيله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالشُّوْأَةُ الْقُفْبُ

يروي : اللقا ، الأدبا ، بالنصب . وعليه فلا شاهد . ورواهما كذلك أبو تمام . وأشار البغدادي إلى أن ابن جني والطبرسي ذكرا الروايتين . وخروج البيت على رواية الرفع على ثلاثة أوجه : الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة ، كأنه رأيت لَمَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ . وهو ما حمل عليه سيبويه (١٥١/٣) نحو : علمت عمرو خير منك ، فجعله على إرادة اللام على ضعف . الثاني : أن المفعول الأول ضمير شأن محذوفاً ، والجملة الاسمية مفعول ثان . الثالث : أنه من باب الإلغاء ، والسبب أن الفعل لم يقع في أول الكلام ، فقد سبقته « أني » . والبيت في : الحماسة ١/٥٤٧ ، وشرحها للمرزوقي ٣/١١٤٦ ، وللأعلم ٢/٦٢٧ ، وللتبريزي ٣/٨٧ ، والحماسة البصرية ٢/٧ ، وشرح المقدمة الجردية ٢/٧٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤ ، والمقرب ١/١١٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢/٤٤٩ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، والعيني ٢/٤١١ و ٣/٨٩ ، والهمع ٢/٢٢٩ ، والخزانة ٩/١٣٩ ، ١٤٣ و ١٠/٣٣٥ .

(٢) الكتاب ٣/١٥١ .

(٣) أي أبو علي . (الإيضاح ١٠٥) . والقائل : عبد قيس بن خفاف البصري ، تقدمت ترجمته (ص ٤٤٥) .

وَلَا أُتْبَانُ أَنَّ وَجْهَكَ شَانَهُ خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ<sup>(١)</sup>

الخُمُوشُ: التخديش. وشانه: عابه. ومعنى لا أُتْبَانُ، أي لا أُخْبِرَنَّ. و«لا»: نَهْيٌ. وهذا مما أقيم فيه السبب مُقام المُسَبَّب، والتقدير: لا تَفْعَلْ فَأُخْبِرَ، كما قالوا: لا أُرِيكَ<sup>(٢)</sup> ها هنا، المعنى: لا تَحْضُرْ فَأَرَاكَ، فَعَلَّقَ بِالسَّبَبِ النهي، وهو بالحقيقة متعلِّقٌ بالسَّبَبِ.

ونظيرُ هذا قولُ امرئ القيس:

\* عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى بِنَارِهِ<sup>(٣)</sup> \*

(١) من الطويل. وفي الإيضاح: وَلَأُتْبِنَنَّ. وفي المقتصد: لَأُتْبَانُ. ويروى: «فلا» مكان «ولا». وفي معاني الفراء (١٨٥/١): بَأَنَّ وَجْهَكَ. الحاتمة: القرابة. وهو المراد هنا. يحضُّ الشاعر زوجه على الصبر، وإن فُجعت بقربى كريم. وقال العكبري: فَرَفَعَ الحَمِيمِينَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِارِ اسْمِ «كَانَ» فِيهَا، وَلَيْسَ ثَمَّ ظَاهِرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الشَّانِ.

وأرى أَنَّ الرواية الصحيحة هي: «وَلَا أُتْبَانُ»، إذ المعنى مُتَّجِهٌ بِهَا، وَيُؤَكِّدُهَا كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ، وَقَوْلُ الْقَيْسِيِّ: «وَلَا أُتْبَانُ» مِثْلُ قَوْلِهِمْ: لَا أُرِيكَ هَاهُنَا، فَالْهِيَ فِي الْفِظِ لِلْمُتَكَلِّمِ، كَأَنَّهُ يَنْهَى نَفْسَهُ، وَهُوَ لِلْمُخَاطَبِ فِي الْمَعْنَى، وَتَأْوِيلُهُ: لَا يُبَيِّنُنِي أَحَدٌ أَنَّكَ خَمَشْتَ وَجْهَكَ، أَيْ لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ، فَأَبْأُ بِهِ». وَحُكْمُ مُحَقِّقِ الْمَقْتَصِدِ بَأَنَّ «وَلَا أُتْبَانُ» تَصْحِيفُ!

والبيت في: النوادر ٢٢٦، والحلييات ٢٥٦، وابن بري ١١٣، والمقتصد ٤٢٤/١، وأما ابن الشجري ١١٦/٣، وشرح العكبري ٤٨٦/٢. واستشهد به في: البسيط ٧٤٠/٢، ٧٤٥، والملخص ٢٢٠/١.

(٢) من الأمثلة النحوية الشَّيْثَاءُ، انظره في: الأصول ٧٤/١، والمحتسب ٨٦/٢، وكشف المشكلات ٤٩٨/١، وإيضاح القيسي ١٣٨/١.

(٣) من الطويل. وعجزه:

\* إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَزَجْرًا \*

اللاحب: الطريق الواضح. المنار: العلامة توضع على الطريق لإرشاد المسافرين. سافَهُ: شَغَّهُ. الْعَوْدُ النَّبَاطِيُّ: الْجَمَلُ الْمُسَيَّنُ الضَّمْحَم. جرجر: رغا وضَجَّ. يصف أنه طريق غير مسلوک، فلم يُجْتَمَلْ فِيهِ عِلْمٌ. والبيت في: الديوان ٦٦.

أي ليس له منارٌ فيُهْتَدَى به، فكان الأصل أن يقول: على لاحب، وهو الطريق البين، ليس له منار فيُهْتَدَى به.

وكما يُقام المُسَبَّبُ مُقام السَّبَبِ يُقام السَّبَبُ مُقام المُسَبَّبِ، تقول العرب: أعددت الخشبة أن يَحْمِلَ الحائِطُ فَادْعَمَهُ<sup>(١)</sup>، الأصل: أعددت الخشبة أن أدعم الحائِطَ إِذَا مَالَ. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>، لم تُجْعَلِ المرأتان للضلال، إنما جُعِلتا؛ للتذكير عند الضلال. وهذا إِذَا تَبَيَّنَتْهُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَجَدْتَهُ كَثِيرًا.

والشاهد في قوله:

\* وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ<sup>(٣)</sup> \*

كان الأصل قبل دخول «كان»: هو الحميم حميم. فلما دخلت «كان» ارتفع الضمير بالفاعلية فاستتر. وقوله: [٢٤٢] «الحميم حميم»، هو كما قال<sup>(٤)</sup>:

\* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي<sup>(٥)</sup> \*

(١) سيبويه (٥٣/٣): «كما يقول الرجل: أَعْدَدْتُ أَنْ يَحْمِلَ الحائِطُ فَادْعَمَهُ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك مِيلَانِ الحائِطِ، ولكنه أخير بعلة الدعم وبسببه». وسلف للمؤلف أن استشهد به (ص ٣٥٣) كما استشهد به في البسيط مرتين: ٢٣٧/١، ٣٣٧.

(٢) البقرة ٢٨٢. وقال في البسيط (٣٣٧/١): «فلما كان الضلال سببا في التذكير أقيم مقامه». وانظر: الكتاب ٥٣/٣، وفضل بيان في: كشف المشكلات ١٩٩/١، ٢٠٠.

(٣) تقدم بتمامه في ص السالفة.

(٤) أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة، راجز إسلامي متقدم في الطبقة الأولى، أبلغ من العجاج في النعت. توفي ١٣٠هـ. ترجمته وأخباره في: الخزائن ١٠٣/١، ١٠٤. وانظر: الأعلام ١٥١/٥.

(٥) من الرجز. والشاهد: الإخبار عن «شعري» الأول بـ «شعري» الثانية. ومعنى الثانية ليس معنى =



أي شعري الذي كان يَتَلَعَّكُ وتَعَلَّمَ. وكذلك «الحميم حميم»، أي الحميم على ما تَقَرَّرَ منه وعلم. وتقول: كيف أُرِدُّ عليك وأنت أنت وأنا أنا؟ وهذا أيضًا كثيرٌ في كلام العرب<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «ولا يَجُوزُ: كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ»<sup>(٢)</sup>.

يريد أنه لا يجوز على أن تكون «الحمى» اسم «كانت»، ويكون التانيث في «كانت» لـ «الحمى»، ويكون «تأخذ» خبر «كانت»، و«زيد» مفعول بـ «تأخذ». وسمي «تأخذ» مفعولًا؛ لأنَّ خبر «كان» مُشَبَّهٌ بالمفعول، واسمها مُشَبَّهٌ بالفاعل. وقد تقدَّم هذا<sup>(٣)</sup>.

ثم علَّلَ منع هذا بأن قال: «لِفَضْلِكَ بَيْنَ «كَانَ» وَاسْمِهَا بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ «زَيْدٌ» الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ مَفْعُولِهَا»<sup>(٤)</sup>.

= الأولى. وقد قال النحويون إن النكرة إذا أعيدت معرفة، أو المعرفة أعيدت معرفة أو نكرة، كان الثاني عين الأول. ونقض ذلك ابن هشام وجعله من الأمور التي اشتهرت بين المعريين، والصواب خلافها. ويستشهد بالبيت أيضًا على إثبات ألف «أنا» في الوصل، كما في الوقف، على لغة تميم. والبيت في: الديوان ٩٩، والكمال ٤٤/١، والخصائص ٣٣٧/٣، والمنصف ١٠/١، وكتاب الشعر ٣٢٠/١، والمرزوقي ١٠٣/١، ٢٩٠، والكشاف ٥٢/٤، وأمثالي ابن السجري ١/٣٧٣، وابن يعيش ٩٨/١، ٨٣/٩، والمغني ٤٣٤/١، ٥٧١/٢، ٨٦٣، وشرح شواهد ٢/٩٤٧، والهمع ٢٠٧/١، ٣٢٦/٤، والخزانة ٤٣٩/١، ٣٠٧/٨، ٤١٢/٩.

(١) ساق ابن هشام عددًا من الآيات، وبعض أبيات الشعر من هذا القبيل. انظر: المغني ٢/٨٦١-٨٦٥.

(٢) الإيضاح ١٠٦، والمقتصد ٤٢٥/١. وفي شرح العكبري (٤٨٨/٢): ولو قلت: كانت زيدًا... والمثال من أمثلة سيبويه ٧٠/١. وانظره في: الأصول ٨٦/١، وكتاب الشعر ٢٤٠/١، ٢٧٠، ٢٧٤، والمقتصد ٤٢٦/١، ٤٢٧، وشرح العكبري ٤٨٨/٢.

(٣) انظر: ص ٧٤٤.

(٤) الإيضاح (١٠٧)، والمقتصد (٤٢٥/١): بأجنيبي منها.

لا أعلم في هذه المسألة خلافًا أنها لا تجوز<sup>(١)</sup> على هذا الوجه. ومثل ذلك قولهم: كان طعامك زيدًا آكلًا، وكان الفرس زيدًا راكبًا.

ثم إنَّ النحويين اختلفوا في هذا المنع:

فقال سيبويه - رحمه الله -: لأنك أَوْلَيْتَ «كان» ما ليس معمولًا لها<sup>(٢)</sup>. وكذلك أيضًا علَّلَ أبو القاسم فقال: لأنك أَوْلَيْتَ «كان» ما ليس باسم لها، ولا خبر<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو علي في منع هذا: لفصلك بين «كان» واسمها بأجنبي منهما<sup>(٤)</sup>. وجرى على طريقته جماعة. [و]<sup>(٥)</sup> يَنْبَغِي على هذا الخلاف في جواز

(١) في المخطوطة: لا يجوز. وأثبتها بالتاء لأن الضمير عائد على «المسألة». وأقول: الكوفيون يجيزون، ويحتجون بقول الفرزدق:

• بما كان إياهم عطية عودًا •

فعله أراد: لا أعلم خلافًا بين نحويي البصرة، الذين خرجوا البيت على الإضمار في «كان»، أو زيادتها، أو جعله من ضرورة الشعر. انظر: إصلاح الخلل ١٧٢، وشرح التسهيل ١/٣٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٣، والارتشاف ٨٨/٢، والخزانة ٢٦٨/٩ وما بعدها.

(٢) لفظ سيبويه (٧٠/١): «ولا يجوز أن تحمل «المساكين» - يريد في قول حميد الأرقط:

• وليس كل النوى تلقي المساكين •

على «ليس» وقد قدمت، فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخير، يلي الأول. وهذا لا يحسن. لو قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحًا.

(٣) قال: «ولو قلت: «كان طعامك زيدًا آكلًا» لم يجز، لأنك أوليت الطعام «كان»، وليس باسم لها ولا خبر، فلم يجز لذلك. وكذلك إن قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ، لم يجز». الجمل ٤٥.

(٤) في المخطوطة: منها، وكذا في الإيضاح ١٠٧. وقد أثبت «منهما» لأن المراد أن المفعول أجنبي من «كان» واسمها ومن «كان» وخبرها، وهو ما يتضح من كلام المؤلف بعد. كما أن «منهما» رُسِمت واضحة في المخطوطة قبل قليل. ولعل هناك تحريفًا.

(٥) زيادة مني.

قولك : كان طعامك آكلًا زيدٌ .

فمن غلّل بأنك أوليت « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر<sup>(١)</sup> ، فيقتضي ألا يُجيزَ هذا ؛ لأنك أيضًا هنا أوليت « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر .

ومن غلّل بأنك فصلت بين « كان » واسمها بأجنبي منهما<sup>(٢)</sup> ، فإن كلامه يقتضي أن هذا جائز ؛ لأن « الطعام » ليس بأجنبي عن « أكل » ، وإن كان أجنبيًا من « كان » . وهذه المسألة الخلاف فيها مشهور<sup>(٣)</sup> .

فإن كان ظرفًا أو مجرورًا ، فلا أعلم خلافاً في الجواز ؛ لأن العرب اتسعت فيهما ما لم تتيسع في غيرهما ، فيقال : كان اليوم زيدٌ قائماً ، وكان بك عمرو مأخوذاً ، وإن كنت قد أوليت « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر ، وأوقعت الظرف والمجرور بين أجنبيين ؛ لما ذكرت لك من الاتساع .

وسبب الخلاف أن « كان » داخلة على المبتدأ والخبر :

فمن أجزاها مجرى ما يدخل على المبتدأ والخبر ، ولا يُعجز ، فيجيز هنا أن تقول : كان طعامك آكلًا زيدٌ ؛ لأنه يجوز قبل دخول « كان » : طعامك أكل زيدٌ ، فدخلت « كان » على هذا ، فرفعت المبتدأ ، ونصبت الخبر ، وبقي معمول الخبر على حاله ، كما تقول : هل طعامك أكل زيدٌ ؟

(١) هما سيبويه والراجحي . وقد نص سيبويه على أنه قبيح . انظر : ح ٢ ، ٣ من ص السالفة .

(٢) أبو علي . وفي المخطوطة : « منها » . وأثبت « منهما » انظر : ح ٣ . وأزيد : إن المؤلف عجز عن ذلك في البسيط (٧٠٦/٢) : « فمن غلّل امتناع تلك بأنك أوقعت الطعام بين أجنبيين أجاز هذه المسألة » . ونحو هذا يأتي بعد قليل .

(٣) ذكر الخلاف ابن السكيت (إصلاح الخلل ١٧٠ - ١٧٢) وعرض له المؤلف (البسيط ٧٠٦/٢) . وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١ ، ومصادر الحواشي السالفة .

فإن قلت : ينبغي على هذا أن يُجيز : كان طعامك زيدٌ آكلًا ؛ لأنه يجوز : هل طعامك زيدٌ أكلٌ ؟

قلت : كذلك ينبغي أن يكون من جهة القياس ، إلا أن « كان » لما أثرت ، ورفعت المبتدأ ، ونصبت الخبر ، صارت بذلك طالبة كطلب « ضرب » وما أشبه « ضرب » من الأفعال المتعدية إلى واحد ، فالقياس أن تأتي لها بمرفوعها أو منصوبها ، فتقول : كان زيدٌ آكلًا طعامك ، وكان آكلًا طعامك زيد ، فكما أنك حين قلت : كان طعامك آكلًا زيد ، قد قلت : كان آكلًا [٢٤٣] طعامك زيد ، ثم قدم « الطعام » على « أكل » ؛ لأنه معموله ، فكان ذلك أمراً قريباً ، بخلاف إذا أوقعت « طعامك » بين أجنبيين ، فكأنك حين قلت : كان طعامك زيدٌ آكلًا ، قلت : كان زيدٌ آكلًا طعامك ، ثم أخرت « طعامك » وقدمته على معموله ولم توله إياه ، وجعلته بين شيئين ، أحدهما طالب للآخر ، وهو أجنبي منهما . وفي الأول قصدت إلى أن تولي « كان » خبرها ، ومن تمام خبرها معموله ، فقد صار « الطعام » من هذه الجملة له حط في الخبر ، وأنت قد قصدت إلى أن تولي « كان » الخبر ، فلم تكن ولاية « كان » « الطعام » عند هذا المقصد بمنافرة . وإذا قصدت أن توليها اسمها ، فولاية « الطعام » هنا منافرة مستنكرة ، وعدم اعتدال في الكلام .

وأما من منع<sup>(١)</sup> : كان طعامك آكلًا زيد ، فتقول : « كان » صارت ترفع وتنصب بمنزلة : ضرب زيدًا آكلًا طعامك ، أي ضرب زيد رجلاً آكلًا طعامك . فكما أنه لا يقال : ضرب طعامك آكلًا زيد ، فلا يجوز هذا . ولأول

(١) سيبويه والراجحي ، كما سلف قريباً .



وَجْهٌ، إِلَّا أَنْ مَنَعَ<sup>(١)</sup> هذا هو الأظهر - والله أعلم - إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ، فيضع الشيء في غير موضعه .

وأما الظرفُ والمجرور، فجاز ذلك فيهما؛ لأنهما مما يُتَّسَعُ فيهما في الكلام؛ لكثرتهما في الكلام .

فإن قلت: «ضرب» وما أشبهها مما شُبِّهَتْ به «كان»؛ لا يجوز ذلك فيها، وإن كان ظرفاً أو مجروراً .

قلت: إنما لم يَجِئْ ذلك في «ضرب» وما أشبهها؛ لأنَّ ذلك يُوهم أنَّ الظرف والمجرور متعلّقان بالفعل الأول، ويصير معنى آخر، و«كان» لا يتعلّق بها ظرفٌ، ولا مجرور، ولا تعملُ إِلَّا في اسمها وخبرها، فجاز لذلك أن يُتَّسَعَ في الظرف والمجرور كما اتَّسَعَ فيهما في باب «إنَّ» . والسماع يُتَّبَعُ في هذا كله، ثم يُؤْتَى بما يناسبه من التعليل . والله الموفق بفضله .

ثم قال: «فإنَّ جَعَلْتَ التَّأْنِيثَ في «كَانَتْ» لِلْقِصَّةِ، وَرَفَعْتَ «الْحُمَى» بِالْإِيتِدَاءِ، وَجَعَلْتَ «تَأْخُذُ» خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ جَارَتْ الْمَسْأَلَةُ»<sup>(٢)</sup> .

هذا أيضًا لا أعلم في جوازه خلافًا؛ لأن الضمير هو الذي يلي «كان» في النية والأصل، فلا مراعاة باللفظ . وهذا بمنزلة: «ليس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الفعل لا يلي الفعل، وإنما أوليته إياه في اللفظ؛ لأنَّ الضمير في النية فاصلٌ بين

(١) في المخطوطة: مع . وهو تحريف . ووصف المؤلف المنع في البسيط (٧٠٦/٢) بأنه: «الأحسن»، وأشار إلى أن ما جاء من ذلك في الشعر فيُقْصَرُ في موضعه، ولا يُتَمَدَّى، ويُضَبَّطُ ليكون نظيرًا لما يَرِدُ .

(٢) الإيضاح ١٠٧، والمقتصد ٤٢٥/١ .

(٣) تقدّم في ص ٧٨٣ . والتعليق عليه ثمة .

الفعلين؛ ألا ترى أن الأصل قبل دخول «ليس»: «هو خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ» ثم أدخلت «ليس»، فاتصل بها الضمير . والله أعلم .

\*\*\*

## باب « ما »<sup>(١)</sup>

كلامه في « ما » التافية إذا دخلت على المبتدأ والخبر، فإنها إذا دخلت على الفعل والفاعل، فلا تُؤثّر فيها، إلا أنّ الفعل إذا كان مضارعاً، فإنها تُخلّصه للحال في الأكثر<sup>(٢)</sup>، فتقول: ما يقوم زيد، تريد بذلك الحال. فإن قلت: لا يقوم زيد، كان مستقبلاً. هذا هو الأكثر<sup>(٣)</sup>. وقد توضع « لا » موضع « ما »، و « ما » موضع « لا »، إلا أنّ الأصل والأكثر ما ذكرته أولاً.

فإذا دخلت « ما » التافية على المبتدأ والخبر، فبنو تميم يتركون المبتدأ والخبر على ما كانا، ولا يعملونها فيها، ويجعلونها بمنزلة [٢٤٤] « هل » و « أما »، وما أشبههما من الحروف التي لا تُؤثّر في الجمل. وهو القياس؛ لأن « ما » ليست من الحروف التي لها اختصاص بإحدى الجملتين<sup>(٤)</sup>، فيلزم أن تُؤثّر في ما

(١) الإيضاح ١٠٩، والمقتصد ٤٢٩/١.

(٢) مثل « ما » في إخلاص المضارع للحال: « ليس » و « إن ». ونسب ابن مالك كون هذه الأدوات قرائن مخصصة للحال مانعة للاستقبال إلى الأكثرين، ثم قال: « وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفي بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً »، واستشهد بعدد من أبيات الشعر، وبقوله - تعالى -: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يَوْحَى إِلَيَّ ﴾ [يونس: ١٥]، فالمنفي بـ « ما » و « إن » مستقبل. انظر: شرح التسهيل ٢٢/١، ٢٣.

(٣) هذا مذهب جمهور النحويين. وبه قال سيبويه في غير موطن. وكذا المبرد. وخالف ابن السجري وابن مالك، فالمضارع المنفي بـ « لا » عندهما صالح للحال والاستقبال. ولم يستبعد ذلك الرضي. وذكر الشيخ عضيمة أننا نجد « لا » في آيات كثيرة في القرآن ليست متعينة لنفي المستقبل. انظر كلامه في « لا » التافية المضارع في: « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » ق ١، ج ٢/٥٥٤ وما بعدها.

(٤) هي عبارة سيبويه بتصريف، قال (٥٧/١): « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى «أنا» و «هل»، أي لا يعملونها في شيء. وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس « ما » كـ « ليس »، ولا يكون فيها إضمار. »

تختص به.

وأما أهل الحجاز<sup>(١)</sup> فيشبهونها<sup>(٢)</sup> بـ « ليس »، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر؛ ترفع المبتدأ رفع الفاعل، وتنصب الخبر نصب المفعول<sup>(٣)</sup>، كما كان ذلك في « ليس ». ووجه الشبه من ثلاثة أوجه<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أن كل واحدة منهما نفى لما تدخل عليه.

الثاني: أن كل واحدة منهما بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

الثالث: أن منفي كل واحدة منهما يُحمّل على الحال، ما لم يتقيد بزمان ماضٍ أو مستقبل. فإذا قلت: ما زيد قائماً، حمّل على الحال. فإن أردت الماضي أو المستقبل، قلت: ما زيد قائماً أمس، أو: ما زيد قائماً غداً. أو تأتي بما يفيد مثل ذلك، أو يكون في الكلام أو الحال ما يقتضي ذلك. فإن تعرّى الكلام عما يقتضي الماضي أو المستقبل حمّل على الحال. وكذلك إذا قلت: ليس زيد قائماً؛ إنما يُحمّل على الحال، ولا يحمل على غيره، إلا بدليل، على حسب ما ذكرته في « ما »، فهذا معنى قوله:

« جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ « لَيْسَ » بِمِشَابَهَتِهَا لَهَا فِي نَفْيِ مَا فِي الْحَالِ، وَالدُّخُولِ عَلَى

(١) قال المرادي: وأهل تهامة. وقال المالقي: وأهل نجد. انظر: الجني ٣٢٥، ووصف المباني ٣١٠.

(٢) في المخطوطة: فيشبهوها، بحذف النون. ولعله سيقى قلم، أو خطأ نسخ.

(٣) انظر: الكتاب ٥٧/١.

(٤) ذكر العكبري (المتبع ٢٠٨) الوجهين: الثاني والثالث، ولم يذكر الأول، ربما لأنه يمكن دخوله في الثالث. وزاد وجهاً، هو: أن الباء تزداد في خبرها، كما تزداد في خبر « ليس ». وهو ما عقد له ابن أبي الربيع فصلاً بعد. وفي التبيين (٣٢٤) ذكر العكبري الوجوه الأربعة. وانظر: ص التالية.



ثم إن «ما» لما كانت في الدرجة الثالثة؛ لأنها مُشَبَّهَةٌ بـ «ليس» و«ليس» مشبَّهة بالفعل المتعدي، جعلوا عملها مقيَّدًا، فلم تعمل عندهم إلا بشروط ثلاثة<sup>(٢)</sup>.

أحدها: أن يكون الخبر مؤخرًا<sup>(٣)</sup>.  
الثاني: أن يكون الخبر منفياً<sup>(٤)</sup>.

الثالث: ألا يقع بعد «ما» «إن» فـ «إن» تكفُّها عن العمل<sup>(١)</sup>، كما تكفُّ «ما» «إن» عن العمل.

ونظير هذا الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لم تعمل في جميع ما يعمل فيه اسم الفاعل، وإنما عملت في ما كان من سبب الأول مَعْرُوفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلى ما تَعَرَّفَ بهما، أو نكرة<sup>(٢)</sup>. وكذلك التاء في القسم؛ هي بدلٌ من الواو، والواو بدلٌ من الباء<sup>(٣)</sup>، فخصَّوها بالدخول على اسم الله، تعالى. وكذلك «أستوا»<sup>(٤)</sup> خصَّوه بالجدب. وإذا تَبَيَّنَتْ هذا النوع في كلام العرب وجدته كثيرًا.

= وقول الآخر:

وما حقُّ الذي يَغْتُو نهارًا ويسرق لَيْلَه إلا نُكالا

وفي البيتين توجيهات متكلِّفة لا حاجة إليها، كما قال ابن مالك، فالأولى أن يجعل «منجنونًا» ومعدَّبًا» خبرين منصوبين، إلحاقًا لـ «ما» بـ «ليس» في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقص. وقال المرادي: ووافق ابن مالك يونس على إجازة ذلك، أي النصب. وأقول: الحق أن ابن مالك لم يجز النصب، وإنما قال: إن في البيت الأول بالنصب، خروجًا من التكلف في التأويل. (شرح التسهيل ١/٣٧٣، ٣٧٤)، وانظر أيضًا: الجني ٣٢٥، والهمع ١١١/٢.

(١) وإنما أبطلت «إن» عمل «ما»، لأنها لا تقع بعد «ليس»، فإذا وَلَّيْتُهَا تباينًا، وبطل الإعمال، قال ابن مالك: دون خلاف. ونقل المرادي أن الكوفيين أجازوا النصب. انظر: شرح التسهيل ١/٣٦٩، والجني ٣٢٧.

(٢) انظر في إعمال الصفة المشبهة وشروطه: ص ٦٩٠ وما بعدها، وباب الصفة المشبهة في كتب النحو، ومنها: شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٥ وما بعدها.

(٣) الباء أم حروف القسم، لأنها تفضلها بعدم وجوب حذف الفعل معها، ودخولها على المضمر، واستعمالها في الطلب وغيره. انظر: الجني ٤٥.

(٤) أشتوا، أبدلوا التاء من الباء أو الواو، لأنهم أرادوا حرقًا أخفَّ عليهم منها وأجلد. وكان ينبغي أن يقال: أَسْتُوا، إلا أنهم أبدلوا فرقًا بين معنيين: معنى إتيان الحول - السنة عليهم، ومعنى إصابتهم بالسنة الشديدة. انظر: الكتاب ٤/٢٣٩، ٤٢٤.

(١) الإيضاح (١١٠): لمشايعتها. والمقتصد (٤٢٩/١): له.

(٢) ذكر ابن مالك أربعة، بزيادة: أن يكون معمول الخبر متأخرًا أيضًا، إلا إذا كان ظرفًا أو جازًا ومجرورًا. (شرح التسهيل ١/٣٦٩، ٣٧٠). وعقد أبو علي في البغداديات (٥٩٥، ٥٩٦) مسألة (رقم ٨٠) للأوجه التي أشبهت «ما» بها «ليس»، وكونها فرعًا عنها في العمل.

(٣) هذا مذهب الجمهور. وحكى الجرمي نصب الخبر مقدمًا. واستشهد له أبو علي في كتاب الشعر (٤٤٣/٢) بشعر أنشده الفراء، وقال في الإيضاح (١١١): والأعرف الأكثر غير ذلك. وكلام سيويه (٥٩/١، ٦٠) نص في منع النصب مع تقدُّم الخبر، قال: «وزعموا أن بعضهم - وهو الفرزدق - قال:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما ملَّهم بُشُرُ

وهذا لا يكاد يعرف. وقال المرادي: ونسبه - أي جواز نصب الخبر مع تقدُّمه - ابن مالك إلى سيويه. وفي نسبه إليه نظر. والحق أن ابن مالك لم ينسبه إلى سيويه، وإنما قال: أشار إلى ذلك سيويه. فعبارة دقيقة وملائمة. واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه الجواز والمنع. وفصل بعضهم: فأجاز النصب إن كان الخبر ظرفًا أو جازًا أو مجرورًا. وصحَّحه ابن عصفور. انظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٥٩/١، ٦٠، وشرح التسهيل ١/٣٧٢، والجني ٣٢٥، ٣٢٦.

(٤) روي النصب مع انتقاض الخبر بـ «إلا» عن يونس من غير طريق سيويه. واستشهد بعض النحويين على ذلك بقول الشاعر:

وما الدُّفْرُ إلا منجنونًا بأمله وما صاحب الحاجات إلا مُعَدَّبًا =

## فصل

قال: «وَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى خَبَرِهَا الْبَاءُ، كَمَا دَخَلْتُ عَلَى خَبَرِ (ليس)»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن النحويين اختلفوا في هذه الباء:

فمنهم من جعلها توكيداً للثني، فأدخلوها مع الحجازية، ومع التميمية، فإذا قلت: ما زيد بقائم، احتمل أن تكون تميمية، واحتمل أن تكون حجازية: فإن كانت حجازية، كان «بقائم» في موضع نصب. وإن كانت تميمية كان «بقائم» في موضع رفع؛ لأن المقصود بالباء توكيد النفي، ولا يُنظر في ذلك إلى العمل. وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه أجاز: «ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به»<sup>(٢)</sup>، بالرفع على البدل، ولا يُبدل المرفوع إلا من مثله لفظاً، أو موضعاً.

ومنهم من قال: إن «ما» لَمَّا شُبِّهَتْ بـ «ليس»، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، لحِقَتْ خَبَرُهَا الْبَاءُ، كما لحقت خبر «ليس». وأما عند بني تميم، فهي حرف ابتداء لم تُؤثِّرْ في الجمل، فلا تَلَحُّقُ الْبَاءُ فِي الْخَبَرِ.

(١) الإيضاح ١١٠، والمقتصد ٤٢٩/١. ويجوز الخبر بالباء بعدها لغة أهل نجد، كما ذكر الفراء. انظر: شرح التسهيل ٣٦٩/١.

(٢) جعل سيبويه هنا إهمال «ما» أقيس الوجهين، لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به، فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يُعْبَأُ به. انظر: الكتاب ٣١٦/٢.

وَيُظْهِرُ هَذَا بَعْضَ ظُهُورِ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(١)</sup>؛ لِأَن تَفْرِيعَهُ [٢٤٥] كُلَّهُ عَلَى أَنَّهَا حَجَازِيَّةٌ. وَيُظْهِرُ أَيْضًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي «الْأُصُولِ»<sup>(٢)</sup>.

والأول عندي هو الأظهر، وأن الباء إنما دخلت توكيداً للنفي؛ تُوجَدُ بِوُجُودِهِ، وَتُقَدِّمُ بَعْدَهُ، وَلَا يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَمَلِ. فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، يَرْفَعُ «قَائِمٌ» كَانَتْ تَمِيمِيَّةً لِأَخِيرِ. وَإِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، يَنْصَبُ «قَائِمٌ» كَانَتْ حَجَازِيَّةً لِأَخِيرِ. وَإِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ بَقَائِمٌ، أَمَكُنَ أَنْ تَكُونَ حَجَازِيَّةً، وَأَمَكُنَ أَنْ تَكُونَ تَمِيمِيَّةً. وَيُزَوِّى بَيْتُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِيَنِي بِحُرٍّ<sup>(٣)</sup>  
يرفع «مقصر» وخفضه ونصبه:

فَمَنْ رَوَاهُ بِالنَّصْبِ كَانَتْ حَجَازِيَّةً، وَيَكُونُ «بِحُرٍّ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ.

(١) غاب عن المؤلف ما في «البغداديات» فقد عثرت على نص صريح (ص ٢٤٨) بالمنع؛ قال أبو علي فيه: «ومن رفع لم يُجْزِ دخول الباء فيه؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ. فلما لم يُطْرَدْ دخولُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، كَذَلِكَ لَمْ يَطْرَدْ دُخُولُهُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «مَا» فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ». ونص المرادي على أن الفارسي والزمخشري منعا، وقال: الصحيح الجواز لسماحه في أشعار تميم. (الجنى ١١٥). كما نص ابن مالك على منعهما، وزدّه بثلاثة أمور: ما ذكره المرادي، وأن الباء دخلت على الخبر لكونه منفيًا، لا لكونه منصوبًا، وأن دخولها ثابت بعد بطلان العمل. انظر: شرح التسهيل ٣٨٣/١، ٣٨٤.

(٢) الأصول ٩٣/١، وقال ابن السراج ثمة: «وتقول: ما زيد بقائم، فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر «ليس»، فيكون موضع «بقائم» نصيبًا».

(٣) من الطويل. مطلع قصيدة له يمدح بها سعد بن الضباب الإبادي، ويهجو هاني بن مسعود. لعمرك: بحياتك. بحُرٍّ: بمطيق الصبر. ولا مقصر: ولا نازع عما هو عليه من الجزع. القُرُ: الاستقرار، ويكون كناية عن الراحة. والمعنى أن قلبه ينبو عن أهله، ويصبو إلى غير أهله، فليس هو بصابر صبر الأحرار. والبيت في: الديوان ١٠٩، ووصف المياني ١٢٢، واللسان (حرر، قرر).



ومن رواه بالرفع أمكن أن تكون تميمية ، ويكون « يَحْزُ » في موضع رفع على خبر الابتداء ؛ لأنَّ « ما » لا تؤثر شيئاً عندهم . وأمکن أن تكون حجازية ، ويكون « بحر » في موضع نصب ، ويكون « مقصر » خبر مبتدأ محذوف ؛ تقديره : ولا هو مقصر فيأتيني بقر .

ومن رواه بالخفض أمكن أن تكون حجازية ، وأن تكون تميمية أيضاً . والله أعلم .

قال : « فَإِنْ نَقَضْتَ النَّفْيَ ، فَقُلْتَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا الرَّفْعُ »<sup>(١)</sup> .

قد تقدّم أنها لا تعمل عند أهل الحجاز إلا بشروط ثلاثة : منها أن يكون الخبر منفياً لا موجباً . وقد تقدّم تعليل ذلك ، وأن الأصل فيها ألا تعمل شيئاً ؛ لأنها ليس لها اختصاص بإحدى الجملتين ، ولا يعمل من الحروف إلا ماله اختصاص ، لكن عملت بالشبهة بـ « ليس » ، و « ليس » إنما عملت ؛ لشبهها بالفعل ، فهي في الدرجة الثالثة ، وما هو في الدرجة الثالثة ، فعمله يكون مختصاً<sup>(٢)</sup> . وقد تقدّم لهذا نظائر<sup>(٣)</sup> .

ثم قال : « وَمَا يَجْرِي مَجْرَى نَقْضِ النَّفْيِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا بِلِ قَاعِدٍ »<sup>(٤)</sup> .

اعلم أن « بل » بعد النفي تختلف النحويون فيها :

فمنهم من ذهب إلى أنها لا تكون إلا على معنى « لكن » ، ثوجب للثاني

(١) الإيضاح ١١٠ ، والمقتصد ٤٣٠/١ .

(٢) مختصاً ، أي مُقَيِّداً بشروط ، يزول العمل بفقدائها .

(٣) انظر مثلاً : ص ٣١٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ .

(٤) الإيضاح ١١٠ ، والمقتصد ٤٣٠/١ .

ما نفي عن الأول<sup>(١)</sup> ، فإذا قلت : ما قام زيد بل عمرو ، ف « عمرو » أوجب له القيام الذي نفي عن « زيد » ، كما تقول : ما قام زيد لكن عمرو .

ومنهم من قال : إنها تكون على وجهين :

أحدهما : ما تقدّم ذكره ، وهو أن تُوجب للثاني ما نفي عن الأول .

الثاني : أن تكون بعد النفي على حذوها بعد الإيجاب<sup>(٢)</sup> ، وهي بعد الإيجاب ؛ لزوال الغلط والنسيان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد بل عمرو ، فكأنك أردت أن تقول : قام عمرو ، فغلطت ، فقلت : قام زيد ، ثم أضربت ، فقلت : بل عمرو ، أي عمرو هو<sup>(٣)</sup> الذي قام . ويجري هذا مجرى بدل الغلط ، فكذلك تقول : ما قام زيد بل عمرو ، كأنك أردت أن تقول : ما قام عمرو ، فغلطت ، فعلقت النفي بـ « زيد » ، ثم أضربت فقلت : بل عمرو ، أي عمرو هو<sup>(٤)</sup> الذي ما قام . ويجري مجرى قولك : ما قام زيد عمرو ، على البديل .

والذين قالوا : إنها لا تأتي إلا على معنى واحد ، وهو الإيجاب للثاني ما

(١) على هذا أكثر النحويين . وهو ظاهر كلام أبي علي . وإليه ذهب الجرجاني . انظر : الأصول ٩٤/١ ، والمقتصد ٤٣٠/١ - ٤٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩/١ ، وكلام المؤلف في : البسيط ١/٣٤٠ ، ٣٤٢ .

(٢) فتقل حكم النفي أو النهي إلى ما بعدها . وهو ما نسبته النحويون إلى المبرد الذي أجاز الوجهين ، في حين نسبوا الوجه الأول إلى سيبويه . ويدل على أن نسبة هذا الرأي وحده إلى سيبويه مخالفة للحقيقة ، فقد ظفرت بنص في الكتاب ، (٤٣٩/١) : « ومن ذلك : ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار ، أبدلت الآخر من الأول ، وجعلته مكانه . وقد يكون فيه الرفع » . وهو صريح في إجازته الوجه الثاني . ولعل الوهم في ذلك ، عائد إلى متابعة قائل ، لم يحالفه التوفيق . وانظر في المسألة : الجنى ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، والارتشاف ١٠٦ ، ١٠٧ ، وزد عليهما : مصادر ح السالفة .

(٣) المخطوطة : « وهو » ، تحريف .

(٤) المخطوطة : « وهو » ، تحريف .

نُفِي عن الأول ، قالوا : هذا المعنى لا يُعَبَّر عنه إلا بالبدل ، ولا يُؤْتَى فيه بـ « بل » . وعلى هذا المذهب أكثر النحويين . وعليه جاء كلام أبي علي .  
وأنا أَفْرَع [٢٤٦] على المذهبين ، إن شاء الله :

فإذا قلت : ما زيد قائماً بل قاعد ، على معنى الإيجاب للثاني ، فلا يجوز أن يكون منصوباً ؛ لأنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . فلو نصبت قاعداً ، فقلت : ما زيد قائماً بل قاعداً ، كانت « ما » ناصبة لـ « قائم » و « قاعد » ، والقعود موجب ، و « ما » لا تعمل في الواجب ، إنما تعمل في النفي ، فلا بُدَّ لك هنا أن تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائماً بل قاعد ، ويكون « قاعد » خَبَرٌ مبتدأً محذوف ، كأنك قلت : بل هو قاعد ، كما قال الله - تعالى - : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أي : بل هم عباد مكرمون .

ويجوز أن يقول : ما زيد قائم بل قاعد ، على اللغة التميمية .

وأما على المذهب الثاني ، وهو الذي يُجَرِّيها بعد النفي مُجَرِّها بعد الواجب ، فيجوز أن تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائماً بل قاعداً ، كأنه أراد أن يقول : ما زيد قاعداً ، فَعَلِطَ أو نسي ، فقال : ما زيد قائماً ، ثم أَضْرَبَ ، فقال : بل قاعداً ، أي بل ما هو قاعداً ، فالقعود مَنفِيٌّ ، فيجوز أن تَعْمَلَ فيه « ما » ، كما تقول : ما زيد قائماً ، على بدل الغلط . والله أعلم .  
ثم قال : « وقياس » لكن « أن تكونَ مِثْلَ « بل » ، تقولُ : ما زَيْدٌ قَاعِدًا

(١) الأنبياء ٢٦ .

لكن قائم»<sup>(١)</sup> .

لا أعلم خلافاً في « لكن » أنها على وجه واحد ، وهو أن تُوجب للثاني ما نُفِي عن الأول<sup>(٢)</sup> ، فليس في « لكن » إلا وَجْهٌ واحد ، وهو أن تقول : ما زيد قائماً لكن قاعد ، إن أردت الحجازية ، ويكون « قاعد » عندهم خَبَرٌ مبتدأً محذوف . وتقول : ما زيد قائم لكن قاعد ، على العطف على « قائم » ، إن أردت التميمية . والله أعلم .

قال : « وكذلك إن قَدَّمْتَ الخَبَرَ »<sup>(٣)</sup> .

قد تقدّم أنها لا تعمل إلا بشروط ثلاثة ، ومن جملتها : تأخير الخبر ، وأن الخبر إذا تقدّم بطل العمل . وقد مضى تعليل ذلك بما يغني عن الإعادة<sup>(٤)</sup> .  
ثم قال : « وَزَعَمُوا أَنَّ قَوْمًا يَنْصِبُونَ هَذَا ، وَالْأَكْثَرُ وَالْأَعْرَفُ غَيْرُ ذَلِكَ »<sup>(٥)</sup> .

ذكر سيبويه أنَّ مِنَ العرب مَنْ ينصب الخبر ، وهو مُقَدَّم ، واستدل على ذلك<sup>(٦)</sup> بقول الفرزدق :

(١) الإيضاح (١١٠ ، ١١١) ، والمقتصد (٤٣٠/١) : وقياس « لكن » الخفيفة . وفي المقتصد وحده : ما زيد قائماً لكن قاعد .

(٢) فَوَقَّ البصريون بين « بل » و « لكن » بأنَّ « لكن » لا يجوز العطف بها إلا بعد نفي . أما الكوفيون فلم يشترطوا ذلك . (انظر : الجني ٥٩٠ ، ٥٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠ ، ٢٤١) . وابن أبي الربيع على مذهب البصريين .

(٣) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ٤٣٢/١ .

(٤) انظر : ص ٨٠٠ .

(٥) الإيضاح ١١١ . وفي المقتصد (٤٣٢/١) : وقد زعموا ، والأعرف الأكثر .

(٦) في عبارة ابن أبي الربيع مسامحة ، فسيبويه قال : « وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق : =



فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>

فنصب « مثلهم » ، ورفع « بشرًا » ، فاختلف الناس في ذلك :

فمنهم من قال : إن الأصل : ما بشر مثلهم<sup>(٢)</sup> ، فلما اضطر الشاعر فقدم الخبر ، احتاج إلى رفعه ، وإبطال عمل « ما » ؛ لأنه لا يكون عمل « ما » مع التقديم . ولا يمكن الرفع ؛ لأنه لو رفع لالتبس بالذم ، وصار اللفظ مشتركًا بين المدح والذم . وَوَجَّهَ ذلك أنه لو قال : ما مثلهم بشر ، فَرَفَعَ ، لاحتمال أن يكون « مثل » خبرًا مقدمًا ، فيكون مَدْحًا ، واحتمال أن يكون مبتدأ ، و« بشر » خبر عنه . وعلى هذا الوجه يكون مدحًا وذمًا ؛ لأنه يكون التقدير : ما مثلهم بشر ، إنما أمثالهم غير ذلك ، فيكون ذمًا إن قُصِدَ الأدنى ، وإن قُصِدَ الأعلى كان

= « البيت » . وهذا لا يكاد يعرف . وواضح ما في العبارة من توهين للمسألة ، حتى إن ابن عصفور قال : « فمَنهم من جعله شاذًا ، وهو مذهب سيبويه » . انظر : الكتاب ٦٠ / ١ ، وشرح الجمل ٥٩٣ / ١ . (١) من البسيط ، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . والشاهد يثن . وليس البيت في ديوانه ( ط . الصاوي ) ، وهو في : الكتاب ٦٠ / ١ ، والمقتضب ١٩١ / ٤ ، ومجالس ثعلب ١١٣ ، والبغداديات ٥٩٦ ، والنكت ١٩٥ / ١ ، وغاية الأمل ٣٣١ / ١ ، ورصف المباني ٣١٢ ، والجنى ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، وتخليص الشواهد ٢٨١ ، والمغني ١١٤ / ١ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ / ٢ ، ٧٨٣ ، وشرح شواهد ١ / ٢٣٧ و ٧٨٢ / ٢ ، والهمع ١١٣ / ٢ و ٢٣٣ / ٣ . ويستشهد المؤلف به بعد ( ص ٨١٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ) ، كما استشهد به في : الملخص ٢٦٦ / ١ .

(٢) هذا رأي الأعلام ، ولفظه : « والذي حملة عليه سيبويه أصبح عندي وإن كان الفرزدق تيمعًا ، لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك ، فلم يبال إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحسينه ، وذلك أنه لو قال : « وإذ ما مثلهم بشر » بالرفع ، لجاز أن يتوهم أنه من باب : ما مثلك أحد ، إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة ، فإذا قال : ما مثلهم بشر ، بالنصب ، لم يتوهم ذلك ، وتخلص المعنى للمدح دون توهم الذم .. والشعر موضع ضرورة .. وسيبويه يأخذ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ .. » ( تحصيل عين الذهب ٨٥ ، ٨٦ ) . وأبطل ابن عصفور قول الأعلام بأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح . ( شرح الجمل ٥٩٣ / ١ ) . كما رجع ابن أبي الربيع بقول الأعلام إلى قول سيبويه .

مدحًا . وإن جعلت « مثلهم » خبرًا عن « بشر » كان مدحًا في الأظهر . فلما كان الرفع يُوهم الذم عدل عنه إلى النصب ، فنصب مع التقديم للضرورة ، وتخليص اللفظ للمدح . وإذا حَقَّقَ [ ٢٤٧ ] هذا الوجه رجع لقول سيبويه ؛ لأنه لو لم يكن من لغته أن ينصب مع تقديم الخبر على ضَعْف ، ما تَوَجَّه له ذلك النصب بتلك الملاحظة ؛ لأنه يكون لَحْنًا ، والشاعر لا يَلْحَنُ للضرورة ، ولا لزوال الاشتراك<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من قال : إن « مثلهم » هنا انتصب انتصاب الظرف<sup>(٤)</sup> ، فكأنه قال : إذ ما مكانهم بشر ، أي : ما في منزلتهم بشر ، فيكون على هذا « بشر » مبتدأ ، و« مثلهم » ظرف خبر عنه . وهذا لا نظير له ؛ لأن « مثلًا » لم يوجد قط ظرفًا ، والظرف أضعف من الاسم ، فيَتَصَوَّرُ في الظرف أن يجري مجرى الاسم ، ويبعد في الاسم أن يجري مجرى الظرف ؛ لأنهم يَنْقُلُونَ الأضعف إلى حكم الأقوى ، ولا ينقلون الأقوى إلى حكم الأضعف ؛ ألا ترى أن من الحروف ما ضَيَّرَ اسمًا نحو : كاف التشبيه ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومنذ<sup>(٥)</sup> ، ولا تجد اسمًا قد أُخْرِجَ إلى

(١) السيراني : « وليس في شيء من ذلك - يريد الضرورة - رفع منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحقًا . ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطًا مُطَرِّحًا ، ولم يدخل في ضرورة الشعر » . ( ضرورة الشعر ٣٤ ) . وانظر أيضًا في مفهوم الضرورة وأنواع الضرائر الجائزة : ما يجوز للشاعر ٩٩ وما بعدها ، واللباب ٩٦ / ٢ وما بعدها .

(٢) ينسب هذا إلى الكوفيين ، وهم في ذلك فريقان : فريق يرى أن « مثل » ظرف بمنزلة بدل ، وفريق يرى أن « مثل » صفة لظرف ، تقديره قبل الحذف : إذ ما مكانًا مثل مكانهم بشر ، ثم يحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه ، فأعربت بإعرابه . وقدّر ابن أبي الربيع تقديرًا ثالثًا ، فجعل « مثل » بمنزلة « مكان » رأسًا ، ورَّده . ورَّده التقديرين الأولين ابن عصفور . ( شرح الجمل ٥٩٣ / ١ ، ٥٩٤ ) ، وانظر : الخزانة ١٣٣ / ٤ وما بعدها .

(٣) انظر استعمال هذه الألفاظ أسماء في : باب « حروف الجر » من كتب النحو ، وفي مواطنها من =

حكم الحرف ؛ لما في ذلك من التضعيف للكلم .

وقد قال الخليل - رحمه الله - في ضمائر الرفع المنفصلة : « وعظيم - والله - جعلهم إياها فُضُولاً ؛ لما في ذلك من التَّضْعِيفِ <sup>(١)</sup> » . واخْتَلَفَ النَّاسُ فيها <sup>(٢)</sup> إذا كانت فُضُولاً :

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنها حروف <sup>(٣)</sup> ، وقال : ذاك الذي استعظم الخليل . ومنهم من أبقاها أسماء <sup>(٤)</sup> ، وقال : إنما استعظم الخليل أن جاءت ، ولم تُؤثَر في الكلام ، وبقي الكلام معها على حاله قبل دخولها . فأما نقل الاسم إلى الحرف فشيء لم يوجد . وسيأتي الكلام في هذا في موضعه ، إن شاء الله . ومن النَّاس مَنْ ذهب في البيت - ويُعزَى إلى المبرد <sup>(٥)</sup> - إلى أن « مثلهم » حال <sup>(٦)</sup> ، وأن الأصل : ما بشر مثلهم ، و« مثلهم » صفة ، والخبر محذوف ، تقديره : وإذا ما في الوجود بشر مثلهم ، ثم حُذِفَ « في الوجود » ؛ لاقتضاء

= كتب الأدوات وحروف المعاني ، كالأزمية ، والجنى ، ووصف المباني ، والمغني .

(١) لفظ الخليل في الكتاب (٣٩٧/٢) : والله إنه لعظيم جعلهم « هو » فصلاً في المعرفة ، وتصييرهم إياها بمنزلة « ما » إذا كانت لغواً ، لأن « هو » بمنزلة « أبوه » . اهـ .

(٢) أي في الضمائر المنفصلة .

(٣) في معنى الضمائر تخلصت للحرفية . وهذا قول أكثر النحويين ، مثلها مثل الكاف في « ذلك » . وهو مذهب البصريين الذين يرون أنها لا إعراب لها . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٥ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ (المسألة ١٠٠) .

(٤) نسب ابن عصفور للخليل أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ، ولا موضع لها من الإعراب . وهو قول الأخفش ، عزاه إليه ابن هشام . ورَّده ابن عصفور بأن أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم . انظر : شرح الجمل ١/٦٥ ، والمغني ١/٤٦٣ .

(٥) وإلى المازني . انظر : المقتضب ١٩١/٣ ، والمغني ٢/٧٨٣ .

(٦) ساق الجرجاني هذا الوجه ، ولم يَرُدِّه . انظر : المقتصد ١/٤٣٣ ، ٤٣٤ .

الكلام إياه ، فصار : وإذا ما بشر مثلهم ، ثم قُدِّمت صفة النكرة ، فانتصبت على الحال ، فجاء :

« وإذا ما مثلهم بشر »

ورَّدَّ هذا ابنُ أبي العافية وغيره <sup>(١)</sup> ، فقالوا : الحال لا بد لها من عامل ، والعامل إذا كان معنى ، فلا يعمل فيها إلا أن يكون ظاهراً مقدِّماً ، لا يعمل المعنى في الحال محذوفاً ، ولا يعمل المعنى في الحال مؤخراً ؛ ألا ترى أنك لا تقول : قائماً في الدار زيدٌ . وقد نصَّ على هذا أبو علي في باب الحال <sup>(٢)</sup> . فإذا كان المعنى لا يعمل في الحال مؤخراً ، فكيف يعمل فيها محذوفاً ؟ هذا أبعد . ومنهم من قال : إن « مثلهم » مبني لإضافته إلى المبني <sup>(٣)</sup> . وهذا بعيد ؛ لأنه يلزم عن هذا أن تقول : جاءني مثلك ، بالفتح . وإنما يُبنى الاسم إذا أُضيف إلى الحرف الذي هو في تأويل الاسم ، نحو قوله - سبحانه - : ﴿ مَثَلُ مَا أَنْكُم تَطِفُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> في مَنْ قرأه بفتح « أن » <sup>(٥)</sup> ، أو إذا أُضيف إلى الفعل الماضي بشرط أن يكون ظرفاً . واختلفوا إذا أُضيف إلى الفعل المضارع والمبتدأ والخبر .

(١) رَّده ابن مالك أيضاً بطريقة أخرى ، قال : « الحال فضلة ، فحقَّ الكلام أن يتم بدونها ، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون « مثلهم » ، فلا يكون حالاً . وإذا انتفت الحالية تعيَّنت الخبرية » . شرح التسهيل ١/٣٧٣ .

وأقول : قوله : إذا انتفت الحالية .. غير دقيق ، ففي البيت وجوة أخرى .

(٢) الإيضاح ٩٩ . وانظر : الكافي ٦٤/٢ (الحمزاوية) ، والمقتصد ١/٦٧٢ .

(٣) ضحَّح هذا الوجه ابن عصفور . وقال به ابن هشام . انظر : شرح الجمل ١/٥٩٤ ، والمغني ٢/٦٧١ .

(٤) الذاريات ٢٣ . وسلف أن استشهد بها (ص ١٤٥) .

(٥) قراءة رفع ﴿ مَثَل ﴾ هي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر وابن أبي إسحاق والأعمش ، بخلاف عن ثلاثهم ، وقرأ باقي السبعة بالنصب . انظر : السبعة ٦٠٩ ، والنشر ٢/٣٧٧ .



فقد صَحَّ من هذا كُلُّهُ أَنَّ الْأَقْرَبَ فِي الْبَيْتِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ مِنْ أَنَّهُ  
أَعْمَلُ «مَا» وَالْخَبَرُ مُقَدَّمٌ ، كَمَا أَعْمَلُ «مَا» وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرٌ<sup>(١)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
قال : «وَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ بِأَكْلِ طَعَامِكَ ، وَمَا زَيْدٌ طَعَامَكَ بِأَكْلِ . فَإِنْ  
قُلْتَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ بِأَكْلِ ، لَمْ يَجُزْ»<sup>(٢)</sup> .

هذا كُلُّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ مَتَى دَخَلَتْ فِي «مَا» حِجَازِيَّةٌ . وَقَدْ [٢٤٨]  
مَضَى الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ، وَأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبَاءَ تَدْخُلُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ  
الْحِجَازِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، فَأَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّ «مَا» فِيهَا  
تَمِيمِيَّةٌ ، ثُمَّ أَتَكَلَّمُ عَلَى أَنَّ «مَا» فِيهَا حِجَازِيَّةٌ .

اعلم أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زَيْدٌ بِأَكْلِ طَعَامِكَ ، وَ«مَا» تَمِيمِيَّةٌ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ  
أَنْ تَوَقَّعَ «طَعَامَكَ» حَيْثُ شِئْتَ مَا لَمْ تُقَدِّمَهُ عَلَى «مَا» ، فَلَا تَقُولُ :  
طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ بِأَكْلِ ؛ لِأَنَّ «مَا» حَرْفٌ صَدْرٌ ، وَتَقُولُ مَا عَدَا ذَلِكَ ،  
فَتَقُولُ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ بِأَكْلِ ، كَمَا تَقُولُ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ ؛ لِأَنَّ  
«مَا» لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا تَطْلُبُ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا ، فَقَدِّمُ مِنْهَا مَا شِئْتَ مَا  
حَافِظْتُ عَلَى أَلَّا تُقَدِّمَ عَلَيْهَا مَا هُوَ مِنْ جُمْلَتِهَا .

فَإِذَا كَانَتْ حِجَازِيَّةً كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ «لَيْسَ» ، تَزَوَّقَ الْأَسْمَ ، وَتَنْصَبُ

(١) اسْتَقْصَى ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ وَجْهَهُ تَخْرِيجَ «مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ» ، وَنَدَّ عَنْهُ وَجْهٌ ، هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْفَرَزْدَقَ  
اسْتَعْمَلَ لُغَةَ غَيْرِهِ ، فَغَلَطَ ، لِأَنَّهُ قَاسَ النَّصْبَ مَعَ التَّقْدِيمِ عَلَى النَّصْبِ مَعَ التَّأْخِيرِ . وَأَبْطَلَ هَذَا ابْنُ  
عَصْفُورٍ بِأَنَّ الْعَرَبِيَّ إِذَا جَازَ لَهُ الْقِيَاسُ عَلَى لُغَةِ غَيْرِهِ ، جَازَ لَهُ الْقِيَاسُ فِي لُغَتِهِ ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى فُسَادِ  
لُغَتِهِ . انْظُرْ : شَرْحُ الْجُمْلَةِ ١/٥٩٣ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٣٧٣ .

(٢) الْإِبْضَاحُ ١١١ ، وَالْمُقْتَصِدُ ٤٣٤/١ .

(٣) انْظُرْ : ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ .

الْخَبَرُ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَوَلِيهَا مَا لَيْسَ بِاسْمٍ لَهَا وَلَا خَبَرٌ ، فَلَا تَقُولُ : مَا  
طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا ، كَمَا لَا تَقُولُ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا .

وَأَمَّا آخِرُ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ ، وَالْعَامِلُ هُوَ الْخَبَرُ ،  
وَالْخَبَرُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْأَسْمِ ، فَكَمَا لَا تَقُولُ : مَا قَائِمًا زَيْدٌ ،  
لَا تَقُولُ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا .

ثُمَّ قَالَ : «وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بِأَكْلِ [وَلَيْسَ طَعَامَكَ  
زَيْدٌ أَكَلًا] ، لَمْ يَجُزْ»<sup>(١)</sup> .

هَذَا بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّكَ أَوَّلَيْتَ «لَيْسَ» مَا لَيْسَ بِاسْمٍ لَهَا وَلَا خَبَرٌ<sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّكَ  
أَوَّقَعْتَ «الطَّعَامَ» بَيْنَ أَجْنَبِيَيْنِ<sup>(٣)</sup> .

وَعَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ يَنْبَغِي جَوَازُ «مَا طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدٌ» وَمَنْعُهُ : فَمَنْ غَلَّلَ  
الْمُتَّفَقَ عَلَى مَنَعِهَا<sup>(٤)</sup> بِأَنَّكَ أَوَّلَيْتَ «لَيْسَ» مَا لَيْسَ بِاسْمٍ لَهَا وَلَا خَبَرٌ ، لَمْ يُجِزْ  
هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ . وَمَنْ غَلَّلَ تِلْكَ بِأَنَّكَ أَوَّقَعْتَ «الطَّعَامَ» بَيْنَ أَجْنَبِيَيْنِ ، أَجَازَ هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةَ ، عَلَى قَوْلِهِ :

\* وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ<sup>(٥)</sup> \*

وَهَذَا ضَعِيفٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّعَ عَلَيْهِ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي «بَابِ

(١) الْإِبْضَاحُ ١١١ . وَفِي الْمُقْتَصِدِ ٤٣٤/١ : «لَوْ قُلْتَ «مَكَانَ» إِنْ قُلْتَ» . وَمَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ  
الْمَخْطُوطَةِ ، وَزِدْتَهُ مِنَ الْإِبْضَاحِ وَالْمُقْتَصِدِ .

(٢) هَذَا تَعْلِيلُ سَبِيوِيهِ . الْكِتَابُ ١/٧٠ .

(٣) وَهَذَا تَعْلِيلُ أَبِي عَلِيٍّ . الْإِبْضَاحُ ١/١٠٧ .

(٤) يُرِيدُ : كَانَتْ زَيْدًا الْحَمَى تَأْخُذُ . وَكَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا : انْظُرْ : ص ٥٣٧ وَمَا بَعْدَهَا .

(٥) بَعْضُ عَجَزٍ مِنْ بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ ، تُقَدِّمُ قَرِيبًا (ص ٨١١) . وَيَأْتِي بَعْدَ (ص ٨٢٤ ، ٨٢٥) .

كان<sup>(١)</sup> .

وهذا كله إذا كان معمول الخبر غير ظرف ، ولا مجرور . فإن كان ظرفاً أو مجروراً ، فإنه يجوز فيه ولاية « ما » ، وهو متعلق بالخبر ، فتقول : ما بك زيد مأخوذاً . وأما أن تُقدّم على « ما » شيئاً ، فلا يجوز ، كان ظرفاً أو غير ظرف ؛ لأنها حرف صدر .

ثم قال : « فإن أضمرت في « ليس » جازت المسألة »<sup>(٢)</sup> .

يريد بذلك ضمير الأمر والشأن . وقد مضى الكلام في هذا في مسألة : كانت زيداً الحمى تأخذ<sup>(٣)</sup> « إلا أنه يقرض<sup>(٤)</sup> هنا سؤال ، وهو : كيف دخلت الباء في « بأكل » ، وليس الخبر « بأكل » ، إنما الخبر الجملة كلها ، والباء إنما تدخل في خبر « ليس »<sup>(٥)</sup> ؟

الجواب : أنه لما كان قولك : هو زيد قائم ، لا يعطي من المعنى إلا ما يعطي قولك : زيد قائم ، وإنما جيء بهذا الضمير تعظيماً للأمر ، فكان دخوله كخروجه ، فصار منطوقاً به ، وكأنه لم يُنطق به ، صار قولك : ليس زيد بأكل طعامك ، بمنزلة : « ليس زيد أكلاً طعامك » فكما تدخل الباء في هذا على

(١) انظر : ص ٧٩٢ .

(٢) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ٤٣٥/١ .

(٣) انظر : ص ٧٩٢ .

(٤) يريد في مسألة « ليس طعامك زيد بأكل » ، على أن في « ليس » ضمير الشأن ، وجملة « طعامك زيد بأكل » خبر « ليس » .

(٥) السؤال فرضه الأخذ بظاهر كلام أبي علي . ويمكن أن يكون في عبارته مسامحة ، ومقصوده : فإن أضمرت في « ليس » جاز التقديم على الإطلاق ، لا أنك تترك الباء بحاله مع الإضمار . وهذا ما قاله الجرجاني ، وحالفة التوفيق فيه ، دون احتياج إلى ما تكلفه ابن أبي الربيع . انظر : المقتصد ٤٣٦/١ .

« آكل » دخلت هناك .

وبهذا يُفصل عن قولهم : ليس الطيب إلا المسك<sup>(١)</sup> ، إذا جعلت في « ليس » ضمير الأمر والشأن ، ورفعت « المسك » ؛ لأن « إلا » لا تدخل على بعض الخبر<sup>(٢)</sup> ، فتقول : ليس زيد إلا أبوه قائم ، ولا تقول : ليس زيد أبوه إلا قائم ، لكن [٢٤٩] لما كان قولك : هو زيد قائم ، بمنزلة : « زيد قائم » لا يُعطي من المعنى إلا ذلك مؤكداً ، صرّت كأنك إذا نطقت بضمير الأمر والشأن ، كأنك لم تنطق به ، فجرى اللفظ مع النطق به كجريانه مع عدمه ، إلا أن الظاهر من كلام سيبويه<sup>(٣)</sup> أن « ليس » في قولهم : ليس الطيب إلا المسك ، بالرفع ، أُجريت مجزئ « ما » فارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولم تؤثر ،

(١) المسك ، بالرفع : لغة تميم ، وبالنصب : لغة الحجاز . والقول موضوع مجلس حكاة الزجاجي في مجالسه ، على أنه من مواضع الخلاف بين عيسى بن عمر الفقفي وأبي عمرو بن العلاء ، كما أنه من المسائل العشر المتعبات إلى الحشر لملك النخاعة أبي نزار . والكلام حوله كثير . انظر : الكتاب ١/ ١٤٧ ، والأصول ١/ ٩٠ ، ومجالس الزجاجي ١/ ٥٠٣ . ونخصه الفارسي بمسألة في الحلبيات ٢١٠ وما بعدها . وانظر أيضاً : البغداديات ٣٨٣ ، وكتاب الشعر ١/ ٧ ، ١١ ، والأزهية ٢٠٤ ، والنكت ١/ ٢٧٠ ، وأمالى ابن الشجري ١/ ٣٠٢ ، وشرح العكبري ٢/ ٤٦٤ ، والتبيين ٣١٠ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والارتشاف ٢/ ٩٣ . وعرض المؤلف للقول في : البسيط ٢/ ٧٠٨ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٨٠٠ .

(٢) اعترض بهذا أبو علي في البغداديات (٣٨٤) على عدم تأول سيبويه ضمير القصة في « ليس » . ونقل ابن أبي الربيع في البسيط (٧٤٩/٢) انفصلاً لابن جني مُفاده أن « إلا » أُخرت من تقدّم إصلاحاً للفظ . وقال العكبري في التبيين (٣١٢) : « إن دخول « إلا » بين المبتدأ والخبر محتمل في الشعر والشذوذ » .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٤٧ . وإنما قال المؤلف : « الظاهر » لأن سيبويه بعد أن جعل الوجه الإضمار ، قال : إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطيب إلا المسك » ، وما كان الطيب إلا المسك . يريد الحمل على « ما » بتجردها للنفي وعدم إعمالها .



فكانه قال : ما الطَّيِّبُ إلا المسكُ . وَحَمَلَهُ على ذلك أن العريَّ الذي نطق بهذا  
لَمَّا سُئِلَ عن « ما كان الطيب إلا المسك » نَصَبَ « المسك » ، ولو كان على  
إضمام الأمر والشأن ؛ لأضمر في « كان » . والله أعلم .

ثم قال : « وَلَا يَجُوزُ مَعَ « ما » <sup>(١)</sup> .

يريد أن تُضْمِرَ في « ما » كما تَضْمُرُ في « ليس » . فَإِنْ أَرَدْتَ في « ما » أن  
تأتي بضمير الأمر والشأن ، قلت : ما هو زيد بقائمه . والله أعلم .

قال : « وَتَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلَا ذَاهِبٌ أَخُوهُ » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أنه يجوز في « ذاهب » الرفع والنصب والخفض :

فإذا رَفَعْتَ كان « ذاهب » خبراً مقدماً ، و « أخوه » مبتدأ ، و « لا » نافية ،  
وَعَطَفْتَ جملة على جملة ، فكانك قلت : ولا أخوه ذاهب . ويجوز أن يكون  
« أخوه » فاعلاً ب « ذاهب » ، وَيَشُدُّ مَسَدَ الخبر .

وإن نَصَبْتَ كان على وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أن تعطف « ذاهباً » على « بخارج » على الموضع ، لأنه في  
موضع نصب ب « ليس » ، ويكون « أخوه » فاعلاً ب « ذاهب » ، وأخبرت عن  
« زيد » بخبرين : أحدهما « خارج » ، والآخر « ذاهب أخوه » ، فتحتاج إلى  
ضميرين : أحدهما مستتر في « خارج » ، والآخر الهاء في « الأخ » .

الثاني : أن تعطف « أخوه » على زيد ، « ذاهباً » على « خارج » ، ويكون  
الأصل : ليس زيد بخارج ، ولا أخوه ذاهباً ، فعطفْتَ اسماً على اسم ، وخبراً

(١) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ٤٣٦/١ .

(٢) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ٤٣٧/١ .

على خبر ، كما تقول : كان عمرو منطلقاً وزيدٌ خارجاً ، وتكون « لا » زائدة ؛  
لتوكيد النفي ، ثم قَدَّمْتَ الاسم على الخبر ، فقلت : ليس زيد بخارج ولا ذاهباً  
أخوه .

والأوَّلُ أحسن ؛ لأن الصفة إذا أمكن أن تجعل معتمدة ، ويرفع ما بعدها ،  
فهو أحسن ، ولأنها إذا رَفَعْتَ ما بعدها وَقَعْتَ مَوْقِعَهَا . وإذا لم تَرَفَعْ ما بعدها  
أَوْقَعْتَهَا غَيْرَ مَوْقِعَهَا .

فإن خَفَضْتَ لم يكن إلا على وجه واحد ، وهو أن تعطف « ذاهباً » على  
« خارج » ، ويكون « الأخ » فاعلاً ب « ذاهب » . ولا يجوز أن تعطف اسماً على  
اسم ، وخبراً على خبر ؛ لأنه يؤدي إلى العطف على عاملين ؛ لأن « زيداً »  
مرفوع ب « ليس » و « خارج » مخفوض بالباء ، فتكون قد شَرَكْتَ بين « خارج »  
و « ذاهب » في الباء ، وَشَرَكْتَ بين « الأخ » و « زيد » في « ليس » . وهذا لا  
يجوز عند أكثر النحويين <sup>(١)</sup> . وَنَصَّ سيبويه على منعه <sup>(٢)</sup> . وذهب أبو الحسن إلى  
جواز العطف على عاملين <sup>(٣)</sup> ، فعلى مذهبه يكون الخفض في هذه المسألة من

(١) انظر : المقتضب ١٩٥/٤ ، والأصول ٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٧/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٦ ، والبسيط ٣٥٣/١ ، والمخلص ٥٧٧/١ وما بعدها .

(٢) انظر : الكتاب ٦٤/١ - ٦٦ ، وتحصيل عين الذهب ٨٨ - ٩٢ ، والنكت ٢٠١/١ .

(٣) انظر مذهب أبي الحسن في ما علقه هارون من حاشية الأصل (الكتاب ٦٥/١ ح ٣) . والعطف  
على معمولي عاملين فيه سبعة أقوال ذكرها السيوطي (الهمع ٥/٢٧٠ ، ٢٧١) ، ومنها : نسبة  
الجواز مطلقاً للأخفش ، ونسبة الجواز إليه إن تقدم المجرور والمعطوف . ومعه في هذا الأخير  
الكسائي والفراء والزجاج وابن مضاء . وقال المؤلف في المخلص (٥٧٧/١ ، ٥٧٨) : « لا أعلم  
أحدًا من النحويين أجازه غير الأخفش » . ونسب الأعلام الإجازة لبعض البصريين ، وذكر كلانا  
نفيًا في المسألة (النكت ٢٠١/١ - ٢٠٥ ، وتحصيل عين الذهب ٨٨ - ٩٢) . وقال =

وَجَهَيْنِ .

فإن قلت : ولم لا يكون على حذف حرف الجر ، وحذف من الثاني ؛ لدلالة الأول عليه ؟

قلت : لا يُحذف مثل هذا ؛ لأنه زيد للتوكيد ، وما زيد للتوكيد لا يُحذف ؛ لأنه نَقَضُ الغرض .

ثم قال : « وَلَوْ وَضَعْتَ مَكَانَ «الْأَخ» أَجْنَبِيًّا<sup>(١)</sup> » .

اعلم أنك إذا قلت : ليس زيد بخارج ، ولا ذاهبا [٢٥٠] عمرو ، جاز الرفع والنصب . ولم يجز الخفض إلا على مذهب أبي الحسن الذي يُجيز العطف على عاملين . وأنا أثبت ذلك إن شاء الله .

اعلم أنك إذا قلت : ليس زيد بخارج ، ولا ذاهب عمرو ، فَحَقَّقْتُ ، فأنت بين أمور ثلاثة :

أحدها : أن تجعل « ذاهبا » معطوفاً على « خارج » ، ويكون « عمرو » فاعلاً به . فهذا لا يجوز ؛ لأنَّ الاسم لا يعمل حتى يَغْتَمِدَ ، ولا يمكن اعتماده هنا إلا بأن تجعله خبراً عن « زيد » ، فتكون قد أخبرت عن « زيد » بخبرين : أحدهما « خارج » والآخر « ذاهب » ، فتحتاج إلى ضميرين : ضمير في « خارج » ، وضمير في « ذاهب » ، ولا ضمير في « ذاهب » ، فلا يجوز هذا . الثاني : أن تجعل « ذاهبا » مخفوضاً على إسقاط حرف الجر ، وكأنك

= الجرجاني : حكى أن أبا الحسن كان يُجَوِّزُ هذا ثم رجع عنه . (المقتصد ٤٣٩/١) . وانظر

أيضاً : المقتضب ١٩٥/٤ ، والأصول ٧٣/٢ .

(١) الإيضاح ١١٢ ، والمقتصد ٤٣٧/١ .

قلت : ليس زيد بخارج ، ولا بذاهب عمرو . وأنت لو قلت هذا لجازت المسألة ، على أن تكون عَطَفْتَ اسماً على اسم وخبراً على خبر ، ثم قَدَّمْتَ الخبر ، على حسب ما يتبين في حالة النصب ، هذا أيضاً ممتنع من جهة أنَّ الباء إنما زيدت ؛ للتوكيد ، ولا معنى لها غَيْرُ ذلك ، وما زيد للتوكيد يبعد حذفه ؛ لأنه نَقَضُ الغرض .

الثالث : أن تجعل « عمراً » معطوفاً على « زيد » ، وتجعل « ذاهبا » [معطوفاً]<sup>(١)</sup> على « خارج » ، فتكون الواو قد شَرَكْتَ بين الخبرين في الباء ، وبين الاسمين في « ليس » ، فتكون قد عطفْتَ اثنين على اثنين ، وشَرَكْتَهُمَا معهما في عاملين . فهذا أجازهُ أبو الحسن ، ومنعه سيبويه ، وتبع الناس سيبويه في المنع ، وقالوا : لم يوجد في العوامل ما يعمل الخفض والرفع ، والواو كأنها العامل ؛ من حيث شَرَكْتَ في العامل ، ولم يصل العامل إلَّا بها ، فإذا لم يوجد في العوامل القوية ما يعمل رفعا وخفضاً ، فكيف يوجد ذلك في ما هو كالعامل ، وإن لم يكن عاملاً حقيقة ؟ ولأن الواو موصلة ، والحروف الموصلة لا توصل إلَّا عاملاً واحداً كحروف الجر ، وما جرى مجراها .

واستدلَّ أبو الحسن على العطف على عاملين بأشياء :

منها قوله - سبحانه - : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّةٍ مَّا يَكُنَّ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَتَخْلُفُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَآخَا بِهِ الْأَرْضُ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ

(١) زيادة لازمة ، مني .



يَعْلُونَ<sup>(١)</sup> في قراءة حمزة والكسائي<sup>(٢)</sup>، فإنهما قرآها بنصب ﴿آيات﴾، فقد عطفًا ﴿اختلاف﴾ على ﴿السموات﴾ وشركا بينهما في حرف الجر بالواو، وعطفًا ﴿آيات﴾ [على ﴿آيات﴾]<sup>(٣)</sup>، وشركا بينهما في ﴿إن﴾ بالواو، فهذا عطفٌ على عاملين<sup>(٤)</sup>.

ومنها قول العرب في مثل: «ما كلُّ سوداءٍ تمرَّةٌ ولا بيضاءٍ شحمةٌ»<sup>(٥)</sup> فـ «بيضاء» معطوف على «سوداء»، وشركت بينهما بالواو في «كل»، وعطفت «شحمة» على «تمرَّة»، وشركت بينهما الواو في «ما»، فالواو شرَّكت بين «بيضاء» و«شحمة» و«سوداء» و«تمرَّة» في «كل» و«ما»، فهذا عطفٌ على عاملين.  
ومنها قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

(١) الجاثية ٣، ٤، ٥.

(٢) انظر: السبعة ٥٩٤، والنشر ٣٧١/٢.

(٣) زيادة ينطليها السياق، ولعلها سقطت من الناسخ بسبب انتقال النظر.

(٤) ذكر استدلال الأخفش بالآية الباقولي في كشف المشكلات (١٢٢٥/٢، ١٢٢٦) وزَّده: «ولا حجة له في الآية؛ لأن الله، تعالى، لو قال: إن في السماوات والأرض آيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة واختلاف الليل والنهار - إلى قوله: وتصريف الرياح، ولم يذكر ﴿آيات﴾ لكان الكلام تامًّا، وإنما ذكر ﴿آيات﴾ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار».

(٥) مثل دائر في كتب النحو، استشهد به سيبويه. وهو في: جمهرة الأمثال ٢٨٧/٢، والمستقصى ٢/٣٢٨. والاستشهاد به هنا بنصب «شحمة» حتى تكون معطوفة على «تمرَّة»، وتكون «بيضاء» معطوفة على «سوداء»، فيتحق العطف على عاملين. وروي برفع «شحمة». وعليه فلا شاهد، إذ تكون المسألة من قبيل عطف الجمل. انظر الكلام على المثل في: الكتاب ١/٦٥، والنكت ١/٢٠٣، وتحصيل عين الذهب ٩١، والملخص ٥٧٩/١، والبيضا ٣٥٥/١، ٣٥٦.

(٦) أبو ذؤاد الإيادي، شاعر جاهلي، اسمه جارية بن الحجاج، من وُصِّف الخيل المجيدين =

أَكُلْ امرئٌ تحسِينِ امرأً وناِرٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً<sup>(١)</sup>

فـ «نار» مخفوضٌ بالعطف على «امرئ»، وشركت الواو بينهما في «كُل»، و«نارًا» منصوب بالعطف على «امرئ»<sup>(٢)</sup>، وشركت بينهما الواو في «تحسين». .

[٢٥١] انفصل الناس عن الآية بوجهين:

أحدهما: أنها على حذف حرف الجر<sup>(٣)</sup> من ﴿اختلاف﴾، وأن الأصل: وفي اختلاف الليل والنهار، ثم لحذف حرف الجر؛ لدلالة الأول عليه، قالوا: وعلى هذا إنما عَطَفَت الخبر على الخبر، والاسم على الاسم، كما تقول: إنَّ زيدًا في الدار وعمرًا في السوق، ثم تُقدِّم «في السوق»، و«في الدار»، فتقول: إن في الدار زيدًا، وفي السوق عمرًا، الاختيار في هذا أن يتقدَّم الخبر في الثاني إذا تقدَّم في الأول، ويتأخر إذا تأخَّر في الأول. ويجوز العكس، فتقول: إن زيدًا في الدار، وفي السوق عمرًا. ويجوز: إن في الدار زيدًا وعمرًا

= (ترجمته في: الخزانة ٥٩٥/٩، والأعلام ١٠٦/٢). وقال المبرد: عدي بن زيد العبادي، انظر: الكامل ٢٨٧/١.

(١) من المتقارب. وهو في: ديوان أبي ذؤاد ٣٥٣، وديوان عدي ١٩٩، والكتاب ١/٦٦، والأصول ٢/٧١، ٧٥، وكتاب الشعر ١/٤٤، ٢/٤٣٩، ٥٢٦، والتكملة ٢٤٠، والمختب ١/٢٨١، والنكت ١/٢٠٤، وتحصيل عين الذهب ٩٢، وأمالى ابن الشجري ٢/٢١، والإنصاف ٢/٤٧٣، وإيضاح القيسي ١/٤٢٤، والمغني ١/٣٨٢، وشرح أبياته ٥/١٩٠، والخزانة ٩/٥٩٢. واستشهد به في: البسيط ١/٣٥٥، والملخص ١/٥٧٩.

(٢) كذا. ولو كانت «امرأ» على الحكاية لكان أحسن.

(٣) تُسب هذا الوجه في البسيط (٣٥٥/١) إلى سيبويه. و«الكتاب» المطبوع ينلُّ من الآية. ولعل هذه النسبة على سبيل المسامحة، قياسًا على تخريج سيبويه للبيت.. أكل امرئ.

في السوق، إلا أنَّ الاختيار ما ذكرته أولاً؛ لتناسُب الكلام.

ومن قرأ بالرفع<sup>(١)</sup> فلا بُدَّ أن يُقدَّر حرف الجر محذوفاً؛ لأنَّ ﴿آيات﴾ مرفوعة بالابتداء، وما قبلها خبرها، فلا بُدَّ أن يكون الأصل: وفي اختلاف الليل والنهار. وكما جاز حذف حرف الجر في قراءة الرفع؛ لتقدُّم ذكره، كذلك أيضاً يُحذف حرف الجر مع النصب؛ لتقدُّم ذكره، والله أعلم، وهو فيه<sup>(٢)</sup> «أيسر»؛ لأنهما مشتركان في «إن»، وإذا رفعت فلم يُشتركا في عامل واحد.

الثاني: أن ﴿آيات﴾ جيء بها على جهة التوكيد. وهذا كما تقول: إن زيدا في الدار والسوق، فتعطف «السوق» على «الدار» وتُشركه معه في حرف الجر، ثم تُقدِّم الدار، فتقول: إن في الدار زيدا والسوق، ثم تكرر «زيدا» على جهة التأكيد<sup>(٣)</sup>. والأول أقرب. والله أعلم.

وأما الانفصال عن المثل، وعن البيت، وعن كل ما جاء على طريقتهما، فيكون من وجه واحد، وهو حذف حرف الجر<sup>(٤)</sup>، والتقدير: ولا كل بيضاء شحمة. وكذلك: وكل نار توقد بالليل نارا. ثم حذف «كلا». وهذه نبذة من الكلام على العطف على عاملين، وتأم الكلام فيه

(١) قرأ بالرفع السبعة، عدا حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٥٩٤، والنشر ٣٧١/٢.

(٢) أي في النصب.

(٣) بهذا قال ابن السراج، وغلط من خرج الآية على العطف على عاملين. انظر كلامه مفصلاً في: الأصول ٧٤/٢، ٧٥.

(٤) يريد بـ «حرف الجر»: «كل». وهي في البيت والمثال: مضاف. وحذف «كل» هو ما قال به سيبويه خروجاً من العطف على عاملين. انظر: الكتاب ٣٣/١.

في الكتاب، إن شاء الله.

وأما النَّصْبُ في قوله<sup>(١)</sup>: «لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلَا ذَاهِبًا عَمْرُو»<sup>(٢)</sup>.

فيجوز من وجه واحد، وهو أن تجعل «ذاهبا» معطوفاً على «بخارج» على الموضع؛ لأنَّ الأصل: ليس زيد خارجاً، وتَجْعَل «عمرو»<sup>(٣)</sup> معطوفاً على «زيد»، فتكون قد عطفت اسماً على اسم، وخبراً على خبر، وكلاهما معمول «ليس»، وكان الأصل: ليس زيد خارجاً ولا عمرو ذاهباً، ثم قدِّم «ذاهب» على «عمرو»، فجاء: ليس زيد خارجاً ولا ذاهباً عمرو، ثم أدخلت الباء على «خارج»؛ لتوكيد النفي، وأبقيت «ذاهباً» على حاله مُشترِكا مع خارج في «ليس».

ولو خفَضت بالتشريك في الباء لكان عطفاً على عاملين. وقد مضى الكلام فيه.

ولا يجوز أن يكون «عمرو» فاعلاً، بـ «ذاهب»؛ لأنه يكون إذ ذاك خبراً عن «زيد»، ولا ضمير فيه يعود إلى «زيد»، على حسب ما تقدَّم في الخفض.

فإن رفعت فقلت: ليس زيد بخارج ولا ذاهب عمرو، جاز على أن يكون «عمرو» مبتدأ، و«ذاهب» خبره، وعطفت جملة على جملة، وتكون «لا» للنفي. وهي في النَّصْب؛ لتوكيد النفي المتقدِّم بمنزلة: ليس زيد ولا عمرو ذاهبين.

(١) أي أبو علي. انظر: الإيضاح ١١٢، والمقتصد ٤٤٠/١.

(٢) الإيضاح ١١٣، والمقتصد ٤٤١/١.

(٣) في المخطوطة: عمر، وهو وهم.



ثم قال : « وَلَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ «لَيْسَ» «ما» ، فَقُلْتَ : ما زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلَا ذَاهِبًا عَمْرُو ، لم يَجُزْ<sup>(١)</sup> » .

هذه المسألة [٢٥٢] يظهر لي أنها لا تجوز عند أحد من النحويين ، خففت « ذاهبًا » ، أو نصبته .

فأما الخفضُ فلأنَّ « ما » إن جعلتها حجازية ، فيكون التقدير : ما زيد خارجًا ولا ذاهبًا عمرو ، ثم أدخلت الباء في خبرها ، كما تدخلها في خبر « ليس » ، فقلت : ما زيد بخارج ، ثم شَرَكْتُ « ذاهبًا » مع « خارج » في الباء . فمن لا يُجيز العطفَ على عاملين - وهم الأكثرون - فلا يجيز هذه المسألة ؛ لأمرين :

أحدهما : عمل « ما » والخبر مُقَدَّم ، فكما لا تقول : ما خارجًا زيد ، لا تقول ذلك في المعطوف ؛ لأنه يلزم في المعطوف ما يلزم في المعطوف عليه . وأما قول الفرزدق :

« وإذ ما مثلهم بشرٌ »

فشيء لا يُعَوَّلُ عليه ؛ لشذوذه في الاستعمال .

الثاني : العطف على عاملين ؛ لأن « عمرا » مُشَرَكٌ مع « زيد » في « ما » ، و« ذاهب » مُشَرَكٌ مع « خارج » في الباء ، والتشريكان وقعا بالواو .

ومن يجيز العطف على عاملين - وهو أبو الحسن - يمنع هذا من وجه

(١) الإيضاح ١١٣ ، والمقتصد ٤١١/١ .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٨٠٨ ، ٨١١ ، ٨١٣) . والتعليق في الموطن الأول .

واحد ، وهو تَقَدُّم الخبر .

فإن جعلت « ما » في هذه المسألة تيمية ، فيكون التقدير : ما زيد خارج ، ولا ذاهب عمرو . وقولك : ولا ذاهب عمرو ، جملةٌ عطفَت على الجملة الأولى ، ثم إنَّكَ أدخلت على « خارج » الباء ؛ للتوكيد ، فلا يصحَّ تشريك « ذاهب » مع « خارج » فيها ؛ لأنهما جملتان ، ولا يجوز في عطف الجمل أن تُشَرَكَ اسمًا في الجملة الأخيرة مع اسم في الجملة الأولى ، هذا لا يمكن ؛ ألا ترى أنك لو قلت : ذهبْتُ إلى عمرو وإلى خالد مشيتُ ، لم يَجُزْ أن تقول : ذهبْتُ إلى عمرو وخالد مشيتُ ، على أن تُشَرَكَ « خالد » مع « عمرو » في « إلى » ، هذا بما لا أعرف لأحد من النحويين له جوازًا ، ولا يصحُّ . والله أعلم .

وأما النَّصْبُ فلا يجوز في ذلك من أجل عمل « ما » ، والخبر مُقَدَّم ؛ لأنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه ، إلَّا على قول الفرزدق :

« وإذ ما مثلهم بشرٌ »

فينصب بها والخبر مُقَدَّم . وهذا شيء لا يكاد يُعْرَفُ<sup>(١)</sup> .

وأما الرفع فيجوز على أن تجعل « ذاهبًا » خبرًا مُقَدَّمًا ، و« عمرو » مبتدأ ، و« لا » نافية ، وعطفَت جملةً على جملة ، وتكون « ما » حجازية ، ودخلت الباء في الخبر ، كما دخلت في خبر « ليس » .

ويجوز أن تكون تيمية على من يرى دخول الباء معها . وقد مضى الكلام

(١) تقدَّم قريبًا .

(٢) « لا يكاد يعرف » ، هي عبارة سيبويه . انظر : الكتاب ٦٠/١ .

في هذا<sup>(١)</sup>.

### مسألة

اعلم أنّ «إن» تكون نفياً، وتنفّي الجملة الفعلية والاسمية، فتقول: إنّ زيد قائم، وإن قام<sup>(٢)</sup> زيد، تريد: ما قام زيد، و: إنّ يقوم زيد، تريد: ما يقوم زيد، قال الله - تعالى -: ﴿وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(٣)</sup> المعنى - والله أعلم -: ما يمسكهما أحد من بعده. وتقول: إنّ كان زيد قائماً، إذا أردت معنى: ما كان زيد قائماً. فإن أردت المخففة أدخلت اللام، فقلت: إنّ زيد لقائماً، وإن كان زيد لقائماً<sup>(٤)</sup>.

ثم إنّ النحويين اختلفوا في «إن» إذا دخلت على المبتدأ والخبر:

فمنهم من قال: إنّ «إن» تعمل كعمل «ما»<sup>(٥)</sup>؛ لأن الشبهة الذي عملت به «ما» موجود في «إن»، وهو أنّها تنفي الحال، وبعدها المبتدأ والخبر.

(١) انظر: ص ٨٠٢، ٨٠٣.

(٢) في المخطوطة: قائم، تحريف. والصحيح ما أثبت.

(٣) فاطر ٤١.

(٤) «إن» في المثاليين مخففة من الثقيلة. وأورد المؤلف المثاليين، مهملاً لها في الأول، وهو الأشهر فيها، ومدخلاً لها على الفعل الناسخ في الثاني، وهو قول البصريين. أما الأخفش وتبعه ابن مالك فأجازوا دخولها على جميع الأفعال. واللام هي الفارقة حتى لا تلتبس بـ «إن النافية». وإن هذه عند الكوفيين نافية لا مخففة، واللام بمعنى «إلا». انظر: الجني ٢٢٨، ٢٢٩، والأزهية ٤٦ - ٥٠.

(٥) أجاز عملها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج وأبو علي وابن جني. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. وضح جواز إعمالها المرادى لثبوته نظماً ونثراً. وحكى بعض النحويين أنّ إعمالها لغة أهل العالية. انظر: الجني ٢٠٩، ٢١٠، والأزهية ٤٦ - ٥٠، والهمع ١١٦/٢.

ومنهم من لا يُعْمَلُهَا<sup>(١)</sup>، ويقول: إنّ العمل في «ما» لم يكن [٢٥٣] على القياس؛ القياس فيها ما جاء به بنو تميم؛ لأن «ما» ليس لها اختصاص، على حسب ما تقدّم. فإذا لم يكن عمل «ما» على القياس، فكيف يجوز ذلك في «إن»؟ فَمَنْ يُعْمَلُهَا وَيُجْرَها مُجْرَى «ما» في لغة أهل الحجاز، فلا يُعْمَلُهَا إِلَّا والخبر مؤخّر منفي<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر لي أنّ «إن» لا تعمل بالقياس على «ما»، إنما تعمل بالسمع، كما أنّ «ما» لو لم يُسَمَّعْ فيها العمل ما أُعْمِلَتْ، ولم يُنْظَرْ إلى شبهها بـ «ليس». والله أعلم.

### مسألة<sup>(٣)</sup>

«لات» لا تكون إلا مع «الحين»<sup>(٤)</sup>، فيكون «الحين» معها منصوباً. ويكون مرفوعاً. والأكثر أن يكون منصوباً، قال الله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) إلى هذا ذهب أكثر البصريين. وعزه الهروي إلى سيبويه والفراء. ولم أجد في الكتاب ما يقطع برأي سيبويه في المسألة. انظر: الأزهية ٤٥، ٤٦، والهمع ١١٦/٢.

(٢) انظر: الأزهية ٤٥، ٤٦، فما قاله ابن أبي الربيع هنا لا يخرج عما فيها.

(٣) عقد ابن أبي الربيع فصلاً لـ «لات» في الملخص (٢٧٢/١ - ٢٧٤)، لكنه هنا أفاض. وانظر في «لات»: الكتاب ٥٧/١، ٥٨، والأصول ٩٥/١، ٩٦، وسر الصناعة ٥١١/٢، والمسائل المثورة ١٠٦، ١٠٧، والخلييات ٢٦٣، والإرشاد ١٦٣، والمغني ٣٣٤/١ - ٣٣٧.

(٤) اقتصر «لات» على العمل في لفظة «الحين» هو قول الفراء، وظاهر قول سيبويه. وعُزِيَ إلى أبي علي وجماعة، منهم ابن مالك أنها تعمل في «الحين»، وفي ما رادقه. انظر: المغني ٣٣٦/١، والهمع ١٢٢/٢، والارتشاف ١١١/٢.

(٥) سورة ص ٣. وقراءة نصب ﴿حِينَ﴾ هي قراءة الجمهور. وقراءة الرفع هي قراءة أبي السّمّال. انظر: إعراب النحاس ٤٥١/٣، والبحر المحيط ٣٦٧/٧.



واختلف النحويون في نصب «الحين» :

فمنهم من قال : إنه منصوب بأنه خبر «لات» ، واسم «لات» مُضْمَرٌ فيها ، وهو مضمر لا يظهر ، بمنزلة «ليس» في باب الاستثناء ، فإنهم قالوا : قام القوم ليس زيدًا ، على ذلك استعملت في باب الاستثناء ، ولا توجد فيه على غير ذلك ، فكذلك «لات» إنما وجدت مضمرًا فيها ، وما بعدها خبرها . وهذا هو ظاهر كلام سيبويه<sup>(١)</sup> . والتقدير : ولات الحين حين مناص ، أي حين مَخْلَصٍ .

ومن رفع «الحين» بعدها جعله اسم «لات» ، وجعل الخبر محذوفًا<sup>(٢)</sup> . ومنهم من قال : اسمها محذوفٌ إذا كان ما بعدها منصوبًا ، وليس بمضمر ، و«حين مناص» خبرها . وخالف هذا في الإضمار ، وقال : إنها لا يضم فيها ؛ لأنها حرف<sup>(٣)</sup> ، وإطلاق سيبويه «الإضمار» مسامحة . ويُعْتَرَضُ هذا بأن اسمها مُشَبَّهٌ بالفاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه ، فكذلك ما شُبَّه به ؛ ألا ترى أن اسم «ما» لم يأت قط محذوفًا ، وإنما جاء ظاهرًا ؛ ألا

(١) سيبويه (٥٧/١) : «كما شبهوا بها - يريد ليس - «لات» في بعض المواضع ، وذلك مع «الحين» خاصة ؛ لا تكون «لات» إلا مع الحين ، تضر فيها مرفوعًا ، وتنصب «الحين» لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكنها ، ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها ، لأنها ليست كـ «ليس» في المخاطبة والإخبار عن الغائب ... ونظير «لات» في أنه لا يكون إلا مضمرًا فيه : «ليس» و«لا يكون» في الاستثناء» . وانظر كلام أبي علي في «ليس» و«لات» و«لا يكون» في : الحليبات ٢٦٣ .

(٢) هذا قول الجمهور ، فهي عندهم تعمل عمل «ليس» ، فإن كان ما بعدها مرفوعًا فالخبر محذوف . وإن كان منصوبًا ، فالاسم محذوف . انظر : المغني ٣٣٦/١ ، والارتشاف ١١١/٢ ، والهمع ١٢٢/٢ .

(٣) لم أقف على هذا الخالف في الإضمار .

ترى أنه لا يجوز أن تقول : زيد ما ذاهبًا ، على تقدير : زيد ما هو ذاهبًا<sup>(١)</sup> . ولا أعلم في منع هذا خلافا . والإضمار لا يُشْتَكَرُ في الحرف الذي أجري مجرى الفعل متى<sup>(٢)</sup> رَفَعَ رَفْعَهُ ، وَعَمِلَ عَمَلَهُ .

ومنهم من قال : إن «لات» لا تعمل شيئًا ، وما بعدها منصوبٌ على الظرف ، وهو خبرٌ مبتدأ محذوف ، تقديره : ولات النداء حين مناص ، أي ليس في حين مناص . وإذا كان «الحين» مرفوعًا كان عنده مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناص هناك . وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> .

اعترض هذا القول بأن «لات» مختصة بـ «الحين» ، والمختصات وجدناها تُؤَثِّرُ في ما تَحْتَصُّ به ؛ ألا ترى أن التاء في القسم تَحْتَصُّ باسم الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، وهي تُؤَثِّرُ فيه .

ومنهم من ذهب إلى أن «لات حين مناص» ، بمنزلة «لا غلام رجل»

(١) ردُّ أبو حيان القول بالحذف من باب آخر ، فـ «ليس» لا يجوز حذف اسمها ، و«لات» محمولة عليها ، فلو حذف اسمها لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل . انظر : الهمع ١٢٤/٢ .

(٢) المخطوطة : حتى . والصحيح ما أثبتته .

(٣) في أحد أقواله . وقوله الآخر أنها تعمل عمل «إن» ، فجعل «ولات حين مناص» بالنصب اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم . أو يكون المنصوب مفعولًا لفعل محذوف ، والتقدير : ولات أرى حين مناص . (انظر : ابن يعيش ١٠٩/١ ، والمغني ٣٣٥/١ ، والمصادر المذكورة في الحواشي السالفة) . ويرى القراء أيضًا أنها تعمل عمل «إن» ، وخبرها محذوف ، تقديره : حاصل . (معاني القرآن ٣٩٧/٢) . ونسب المرادي للسيرافي القول بأن «الحين» بعد «لات» منصوبٌ بفعل مضمر . انظر : الجني ٤٥٤ .

وأنها لا تنصب [إلا] <sup>(١)</sup> النكرة الشائعة <sup>(٢)</sup>، ثم أُدْخِلَت التاء عليها، كما قيل : «تُمَّت <sup>(٣)</sup>»، قال طَرْفَة :

تَلَقَّى الْجِفَانُ بِكُلِّ صَادِقَةٍ تُمَّتْ تُرَدَّدُ بَيْنَهُمْ حَيْرَةٌ <sup>(٤)</sup>  
وَإِذَا رُفِعَتْ «الْحَيْنُ» بَعْدَهَا كَانَتْ عِنْدَهُ <sup>(٥)</sup> بِمَنْزِلَةِ «لَا» إِذَا شُبِّهَتْ  
بِـ«لَيْسَ»، كما قال <sup>(٦)</sup> :

فَرَطُنَ فَلَا رَدًّا لِمَا بُتَّ وَأَنْقَضَى وَلَكِنْ بَعُوضٌ أَنْ يُقَالَ : عَدِيمٌ <sup>(٧)</sup>

(١) زيادة، بها يستقيم الكلام.

(٢) هو قول الأخفش، فقد غُزِيَ إليه أن «لات» تعمل عمل «إن»، وهي للنفي العام و«حين» اسمها، والخبر محذوف. انظر: ح ٣ من ص السالفة، والهمع ١٢٤/٢.

(٣) أي أن التاء زائدة لتأنيث الكلمة. وهو قول الجمهور. والأخفش يتفق معهم هنا، وإن كانت «لا» عنده تعمل عنده عمل «إن»، في حين تعمل عمل «ليس» عند الجمهور. ولابن أبي الربيع في «التاء» قول سيأتي. انظر: الهمع ١٢١/٢ - ١٢٤.

(٤) من الكامل. الجفان: القصاع، بكل صادقة: بكل ناقة ذات لحم وشحم. تمت: هناك. تُرَدَّدُ: تتردد. حيره: دَسَمَه. يقول: جفاننا ممثلة بأطيب اللحم. والشاهد في «تمت». والبيت في: الديوان (بشرح الأعم) ١٢٦. وتخريجه وتخريجه قصيدته مستقصى في الديوان ٢٣٠.

(٥) الضمير يعود إلى صاحب الرأي الأخير، القائل بأن «لات» نافية للجنس، وهو الأخفش. وخلاصة أقوال الأخفش في «لات»: الإهمال. والإعمال عمل «ليس». والإعمال عمل «إن». وهو في الثاني يوافق سيبويه. وقد أثبت هذا الرأي في معاني القرآن (٤٥٣/٢). ونسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل (٣٧٥/١). وانظر: ح ٣ من ص السالفة.

(٦) مزاحم بن الحارث القُتَيْلِي، شاعر إسلامي، كان في زمن جرير والفرزدق، وكان جرير يُقَدِّمُه. ترجمته وأخباره في: الخزانة ٢٧٣/٦ - ٢٧٥، والأعلام ٢١١/٧.

(٧) من الطويل. فَرَطُنَ: ذَهَبَ، والضمير للشباب والفتوة. بُتَّ: قُطِعَ. بَعُوضٌ: مبالغة في البغض. وَيُرْوَى: تَعَوَّضٌ، أي تَعَوَّضَ من شبابك جُلُمًا، مخافة أن يقال: عديم شباب وحلم. والشاهد: رفع «رد» تشبيهاً لـ«لا» بـ«ليس». والبيت في: شعره (مجلة معهد المخطوطات مج ٢٢، ج ١/ ١٢٤)، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٥١، واللسان (بغض). واستشهد به في: الملخص ٢٧٤/١، ٤٩٨.

أنشده سيبويه، وكما قال سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ زَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخ <sup>(١)</sup>  
وعلى [٢٥٤] الجملة: هي «لا» فتعمل عملها، إلا أنها حَقَّتْهَا التاء <sup>(٢)</sup>، ولم تَلَحَّظْهَا إلا مع «الحين». وهذا القول فيه بُعْدٌ؛ لأن تاء التأنيث اللاحقة للحروف إنما تكون ساكنة، كما قال <sup>(٣)</sup> :

\* مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ <sup>(٤)</sup> \*

فلو كان كما ادعى لكانت: لَتْ. وقد تأتي متحركة قليلاً. ومع هذا لحاق تاء التأنيث للحروف قليل جداً، والاختصاص أكثر ما يوجد في إبدال الحرف من الحرف، ووضع الكلمة موضع الكلمة، نحو: تاء القسم، أُبدلت من الواو، ولا يكون ذلك إلا مع اسم الله عز وجل، وكذلك الواو في القسم؛

(١) تقدم في ص ٧٤٣. والتعليق عليه ثمة.

(٢) تاء التأنيث، وهذا قول الجمهور والأخفش. وللمؤلف رأي يأتي بعد. وذهب ابن الطراوة إلى أنها زائدة، وأنها متصلة بـ«الحين» الذي بعدها لا بها. ونقل أبو حيان أنه اتَّبَعَ في ذلك أبا عبيدة. انظر: الجنى ٤٥٢، والارتشاف ١١١/٢، والهمع ١٢١/٢، ١٢٢.

(٣) هو أبو النجم العجلي. إليه نسبة ثعلب، وابن منظور، وخالد الأزهرى. ولم يعرف القائل كثير، منهم العيني والبغدادى. انظر: مصادر ح التالية.

(٤) من الرجز. وقيله:

\* وَاللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُنِيلَتْ \*

والشاهد: إبدال التاء ساكنة من الألف في «بعدا». أما في «مسلمت» فقد أبقي التاء على حالها، ولم يبدلها في الوقف هاء. والبيت في: الديوان ٧٦، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١، والخصائص ١/ ٣٠٤، وسر الصناعة ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٥٦٣/٢، وابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٧، وشرح الشافعية ٢/ ٢٨٩، ووصف المباني ١٦٢، والعيني ٤/ ٥٥٩، والتصريح ٢/ ٣٤٤، والهمع ٥/ ٣٤١، ٦/ ٢١٦، والخزانة ٤/ ١٧٧ و ٧/ ٣٣٣.



هي بدلٌ من الباء، فلم تُبدَل إلا مع المظهر، ونحو قولهم: أَسْتَوَا<sup>(١)</sup>. ومِمَّا وَضَعُوا فِيهِ الشَّيْءَ موضعَ الشَّيْءِ، فحَصَوَهُ: الكاف، وَضَعْتُ مَوْضِعَ «مِثْلٍ»، وَ«حَتَّى» وَضَعْتُ مَوْضِعَ «إِلَى»، فلم يفعلوا ذلك إلا مع الظاهر، فيمكن أن تكون «لات» وضعت مَوْضِعَ «ليس» مع «الحين» خاصة.

ويمكن أن يُدَّعى أن التاء عوضٌ من السين في «ليس»<sup>(٢)</sup>، وكرهوا أن يقولوا في «ليس»: «ليت»؛ لما فيها من اللَّبْسِ في اللفظ بـ «ليت» التي للتمني. والأصل في «ليس»: «لَيْسَ» بكسر الياء، وكان القياس أن يقال: لاس، كما جاء «هاب»<sup>(٣)</sup>، لكنهم قالوا: «ليس»؛ لأنها فعلٌ غير مُتَصَرِّفٍ في اللفظ، وإن جرى مَجْزَى المتصرف في أحكامه - وقد ذكرت ذلك في باب «كان»<sup>(٤)</sup> - فلمَّا أبدلوا التاء مكان السين، ولزم ذلك اللَّبْسُ المذكور رجوعاً إلى الأصل، فقالوا: «لات». ويلزم عن هذا القول أن يُضمَر فيها؛ لأنها «ليس».

(١) تَقَدَّمَ الكلام في «أَسْتَوَا» في ص ٨٠١، ح ٤.

(٢) وهم كثيرون، فظنوا هذا قولاً خاصاً لابن أبي الربيع، فنسبوه إليه، ومن هؤلاء المرادي، والسيوطي. وذكر الرأي غُفْلًا الكيشي، وأبو حيان. وقد ظفرت بنصٍّ متقدم، ساقه الباقولي (ت ٥٤٣) في كشف المشكلات (١١٤٠/٢) ينسب القول إلى قوم. وقد قَوَّى المرادي قول المؤلف بما ذهب إليه سيبويه من أن اسمها مضمر فيها، ولا يُضمر إلا في الأفعال. وشُعِفَ قوله. بأمرين: أن فيه جمعاً بين إعلالين: قلب الياء ألفاً، وقلب السين تاء. وهذا قليل، وأن قلب الياء الساكنة ألفاً، وقلب السين تاء شاذان. وفي بناء «لات» أقوال أخرى. انظر: الإرشاد ١٦٣، والجنى ٤٥٢، والارتشاف ١١١/٢، والهمع ١٢١/٢. وانظر أيضاً: الملخص ٢٧٣/١ وحواشيها.

(٣) فأصله: هَيْبٌ، بكسر ثانيه، بدليل فتح عين مضارعه، ولا تكسر إلا في حلقه العين أو اللام، وقد تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً على القياس، ولم يفعلوا ذلك الإعلال في «ليس» لما ذكر. انظر: المنع ١٧٣/١، ١٧٦، والجنى ٤٥٩.

(٤) انظر: ص ٧٦٤.

ووقفوا عليها بالتاء<sup>(١)</sup>. وروي الوقف عليها بالهاء<sup>(٢)</sup>. وهذا قليلٌ عند العرب؛ فقد يكون هذا من تغيير الوقف، ولا يُنْكَرُ هذا في الوقف؛ كثير ما يبدل الحرف من الحرف في الوقف. وهذه<sup>(٣)</sup> الطريقة عندني أحسنُ ما يقال في «لات». وعليها يجري عندي كلامُ سيبويه<sup>(٤)</sup>. وهذا هو الظاهر من كلامه. والله أعلم.

وقد جاء:

\* ولات ساعة مندم<sup>(٥)</sup> \*

أُجريت «الساعة» مُجْزَى «الحين»؛ لأن المعنى واحدٌ، وقد جاء<sup>(٦)</sup>:

(١) ذلك عند البصريين وسيبويه، والفراء، وابن كيسان، والزجاج، وأكثر القراء. وهم يحملونها على التاء في الفعل، لأن الحرف إلى الفعل أقرب منه إلى الاسم. انظر: كشف المشكلات ١١٤١/٢، والجنى ٤٩٠.

(٢) ذلك عند الكوفيين والمبرد والكسائي. وبه قرأ الأخير. وهم يقولون: هي بمنزلتها في قائمة، وقائمة. انظر: كشف المشكلات ١١٤١/٢، والجنى ٤٥٦.

(٣) الإشارة إلى ما ادَّعاه من إبدال التاء من السين.

(٤) لأنه أضمر فيها، ولا يضر في الحروف. قال المؤلف هذا، على الرغم من أنه سبق أن اعتذر عن الإضمار بأن ذلك غير مستنكر في الحرف إذا أُجري مجرى الفعل، فزَعَّ رَفَعَهُ، وعمل عمله. انظر: ص ٨٢٩.

(٥) بعض صدر، والبيت كاملاً:

تَدِمُ البَغَاةُ لَوَاتٍ سَاعَةً مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَيَجِيءُ

وهو من الكامل. وقائله: محمد بن عيسى بن طلحة، أو مهلهل بن مالك الكناني، أو رجل من طيئ. والشاهد: إعمال «لات» في غير لفظ «الحين». شرح التسهيل ٣٧٧/١، وابن الناظم ١٥١، والأشوموني ٢٥٥/١، والهمع ١٢٢/٢، والخزانة ١٧٥/٤، ١٨٧.

(٦) في القائل خلاف: أبو تمام التميمي (أو التيمي). والتبريزي عن أبي هلال: هو عبد الله بن أيوب، عربي من أهل اليمامة، فصيح، كلامي. اهـ. عاش في العصر العباسي، وتُعت بالجون =

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرٌ<sup>(١)</sup>

فيكون هذا على حذف مضاف - والله أعلم - والتقدير : لات حين مجير ، فَحَذَفَ المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه . وحكى بعض الكوفيين<sup>(٢)</sup> :  
\* وَلَا تَ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ<sup>(٣)</sup> \*

فخفض ساعة ، وكأنه - والله أعلم - حذف الحرف الجار ، وأبقى عمله .

\*\*\*\*\*

= والسيوطي : الشمردل بن شريك اليربوعي ، وهو أموي ، مقصد راجز ، اختار له أبو تمام .  
والشريف المرتضى : حارثة بن بدر الغواني . انظر : شرح الحماسة للأعلم ٥٠٨/١ ، وللمرزوقي ١/٩٥٠ ، وللتبريزي ٢٨/٣ ، والشرح المنسوب للمعري ٥٧٦/١ . وانظر : مصادر ح التالية .  
(١) من الكامل . من قصيدة له في منصور بن زياد أحد وجوه الدولة الأموية . يُرْوَى : لَهْفَا . يبغي . حين ليس .  
وعليه فلا شاهد . يقول : قد كنت تُغِيثُ الملهوف حتى لا يتلف ، فلهفي عليك لِقْدَ ذلك منك .  
والشاهد : إعمال « لات » في غير « الحين » . والبيت في : آمالي المرتضى ٣٨٧/١ ، والمغني ٢/٨٢٥ ،  
وشرح شواهد ٢/٩٢٧ ، وشرح أبياته ٣١٨/٧ ، والأشمونى ٥٢٦/١ ، والهمع ٢/٨٤ .  
(٢) ذلك القراء ، فقد حكى أن من العرب من يخفف بـ « لات » أسماء الزمان ، وأنشد :  
\* طَلَبُوا ضَلَحْنَا وَلَا تَ أَوَانٌ \*

وخرجه الزمخشري بأنه زمان قُطِعَ منه المضاف إليه وعُوِضَ التنوين ، والأصل : ولات أَوَانٌ صلح .  
وفي نحو : « ولات حين مناص » حيث المضاف إليه قائم ذكر الزمخشري أن قطع المضاف إليه من  
« مناص » نُزِلَ منزلة قطعه من « حين » لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، والأصل : مناصهم ، وجعل  
التنوين عوضاً من الضمير المحذوف ، ثم بني « الحين » لكونه مضافاً إلى غير متمكن . وخرج أبو حيان  
البيت والآية على إضمار « من » . وخرج الأخفش « ولات أَوَانٌ » على إضمار « حين » ، فحذف  
« حين » وأبقى « أَوَانٌ » على تجزئه . ويلاحظ أن تخريج أبي حيان هو ما قال به ابن أبي الربيع ، فلعله  
أخذه منه . وأقرب التخريجات وأسلمها أن العرب تجر بـ « لات » ، لبعده عن كل هذه الافتراضات .  
انظر : شرح التسهيل ١/٣٧٧ - ٣٧٩ ، والارتشاف ٢/١١٢ ، والجنى ٤٥٧ ، والهمع ٢/١٢٤ .  
(٣) تقدم في ص السالفة .

## باب

### إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا<sup>(١)</sup>

قال : « وهي إِنَّ »<sup>(٢)</sup> .

هذا الضمير ظاهره أنه يعود على أخوات « إِنَّ » . وَرَدَّ النَّاسُ هذا بأن قالوا :  
التقدير : وأخوات إن : إِنَّ وَأَنَّ ، وهذا لا يصح . وإنما<sup>(٣)</sup> يعود الضمير إلى  
الجميع ، فكأنه قال : وهذه الحروف التي يُوْثِّتُ لها هذا الباب : إِنَّ ، وَأَنَّ .  
وكان الأستاذ أبو علي - رحمه الله - يذهب إلى أنه يعود إلى الحروف ؛ لأنه  
جرت عادة النحويين أن يقولوا : باب الحروف التي تُؤَثَّرُ في المبتدأ والخبر ،  
وتُنَسَّخُ حكمهما ، فقال : [٢٥٥] وهي : إِنَّ ، أي هذه الحروف ، فقد صَحَّحَ من  
هذا أن الضمير لم يُعَدَّ إلى الأخوات ، وأنه أعاده إلى شيء يفهم من الكلام ،  
أو مما جرت العادة بذكره .

## فصل

قال : « وَهِيَ إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ »<sup>(٤)</sup> .

في « لعل » لغات : لعل ، وَعَلَّ ، وَلَأَنَّ ، وَأَنَّ . وهذه مشاهير جاءت في  
القرآن ، وفي فصيح كلام العرب ، قال الله - سبحانه - : ﴿ لَعَلَّيْ أَتْلُغُ

(١) الإيضاح ١١٥ ، والمقتصد ١/٤٤٣ .

(٢) الإيضاح ١١٥ ، والمقتصد ١/٤٤٣ .

(٣) بهذا يرد المؤلف اعتراض الناس على عبارة أبي علي .

(٤) الإيضاح ١١٥ ، والمقتصد ١/٤٤٣ .



الْأَسْبَبَ ﴿٣٦﴾ أَتَبَنَبَ السَّمَكُوتَ ﴿١﴾ ، وقال - تعالى - : ﴿لَعَلَّيْ أَطْلُعُ إِلَيْكَ إِلَهُ مُوسَى﴾ ﴿٢﴾ ، وقال - سبحانه - : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَلَّتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٣﴾ المعنى : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . وحكى سيبويه : « أت الشوق أنك تشتري سويقاً » ﴿٤﴾ ، أي لعلك تشتري سويقاً . وقال امرؤ القيس :  
عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْحَيْلِ لَأَنَّا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ جِذَامٍ ﴿٥﴾  
أي لعلنا . وقال العَدْلِيلُ ﴿٦﴾ :

وَعَلَّ النَّوَى فِي الدَّارِ تَجَمُّعُ بَيْنَا وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيَحْكُ فِي غَمْلٍ ﴿٧﴾

(١) غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) القصص ٣٨ .

(٣) الأنعام ١٠٩ . والاستشهاد بقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ، فقد قرأ ، ومعهما عاصم والأعشى واليزيدي ، بكسر ﴿إنها﴾ . انظر : السبعة ٢٦٥ ، والمبسوط ١٧٣ .

(٤) حكاة سيبويه (١٢٣/٣) عن الخليل الذي قال : « هي - يريد : ﴿أنها﴾ في ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ - بمنزلة قول العرب : «أت الشوق أنك تشتري لنا شيقاً» ، أي لعلك ، فكانه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون » .

(٥) من الكامل . عوجا : اعطفا رواحلكما . القديم مكان « المحيل » . لعلنا مكان « لَأَنَّا » . وعليه فلا شاهد . ابن خيادم ، ابن خيادم ، ابن حمام ، مكان « ابن جِذَام » . وابن جِذَام رجلٌ من طيٍّ ، لم يُشَقَّ شعره الذي بكى فيه ، ولم يذكره الشعراء في بيت غير بيت امرئ القيس هذا . والبيت في : الديوان (نح . أبو الفضل إبراهيم) ١١٤ ، والتوطئة ٢٣٦ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، وشرح التسهيل ٤٦/٢ ، وتذكرة النحاة ١٩ ، واللسان « خذم » ، والهمع ٢/١٥٤ ، ولزهر ٤٧٦/٢ . واستشهد به في : البسيط ٧٦٤/٢ ، والمخلص ٢٢٦/١ .

(٦) العَدْلِيلُ بن الفُزَيْخِ العَجْلِي ، لَقَّبَهُ الْعَيَّابُ ، شاعر أمويٌّ هجا الحجاج ، ثم اعتذر إليه ، فعفا عنه . ترجمته في : الخزنة ١٩٠/٥ ، ١٩١ ، والأعلام ٢٢٢/٤ .

(٧) من الطويل . ولأبي ذؤيب بيت من البحر نفسه ، يُثَبِّقُ مع هذا في العجز ، وصدوره :  
= تريدين كيما تجمعي وخالداً \*

وفيهما لغاتٌ آخر ليست بمشاهير ، وهي : لَعَنَّ وَعَنَّ ، وَلَعَنَّ وَعَنَّ ﴿١﴾ ، بغين معجمة . وأنشد أبو علي ﴿٢﴾ في « الأمالي » :  
\* لَعَنَّا فِي الرُّهَانِ نُوسِلُهُ ﴿٣﴾ \*

ومعناه : التَّزَجُّي والتوقع ﴿٤﴾ ، قال سيبويه : عسى ولعل : طمع وإشفاق ﴿٥﴾ الطمع هو التَّزَجُّي ، والإشفاق هو التوقع . والتزجي في المحبوبات ، والتوقع في المحذورات ، تقول : لعل الله يغفر لي ، فهذا تَزَجٌّ وطمع ، وتقول :

= ويستشهد به على الفصل بين « كي » ومعمولها بـ « ما » . واستشهد ابن أبي الريح بالبيت : وَعَلَّ النَّوَى ... في الملخص (٢٢٦/١) منسوطاً للعدل ، وكذا في البسيط (٧٦٣/٢) . وأورد المزدودي في شرحه للحماسة (٧٢٩/٢) قصيدة للعدل من بحر البيت وقافيته . وقال التبريزي في شرحه للحماسة (٢٤٩/٢) : إن القصيدة لأبي الأخيل العجلي .  
(١) زاد عليها المرادي : رَعَلٌ وَرَعَنَّ وَرَعَنَّ وَلَعَلَّتْ . (الجنى ٥٢٩) . وانظر : شرح التسهيل ٤٦/٢ .  
(٢) أبو علي القالي ، إسماعيل بن القاسم ، حافظ للغة والشعر والأدب ، أشهر كتبه « الأمالي » ، توفي ٣٥٦ هـ . ترجمته في إنباء الرواة ٢٠٤/١ .  
(٣) من الرجز . وهو كاملاً :

\* اغْدُ لَعَنَّا فِي الرُّهَانِ نُوسِلُهُ \*

وقائله : أبو النجم العجلي . وفي الأمالي المطبوع (١٠٨/١) : لَعَنَّا ، مخالفاً لما رواه ابن أبي الريح عن أبي علي . ويروى أيضاً : لَعَنَّا . وعليه فلا شاهد . ورواية « لَعَنَّا » في البسيط أيضاً (٧٦٤/٢) ، ورصف المباني (٣٧٦) والهمع (١٥٤/٢) . وانظر أيضاً : التوطئة ٢٣٦ ، وشرح الجمل للزجاجي ٤٤٦/١ ، والعقد الفريد ١٧٢/١ . والضمير في « نرسله » يعود إلى فرس أراد أن يراهن عليه .  
(٤) هذه عبارة الزجاجي ، قال : « ولعل » ترح وتوقع (البسيط ٧٦٦/٢) . والتزجي والتوقع معناها ، إلا في القرآن ، فهو على الإيجاب بمعنى « كي » لاستحالة الشك في إخبار الله ، سبحانه . وانظر : ابن يعيش ٨٦/٨ .

(٥) الكتاب ٢٣٣/٤ . وذكر المرادي أن « لَعَلَّ » لها ثمانية معان ، وعدَّ الهروي أربعة . وقال الزمخشري : « لعل » هي لتوقع مرجو أو مخوف . وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ : ﴿فَاطْلَعْ﴾ بالنصب . اهـ . انظر : الأزهية ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، والمفصل ١٤٠ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، والجنى ٥٢٧ .

لعل الأمير يصلبني ، فهذا توقُّع وإشفاق .

وليت : تمنٍّ . والفرق بين التَّرجي والتَّمني ، أن التَّرجي لا يتعلق إلا بالممكن ، فلا تقول : أرجو أن أصعد إلى السماء ، ولا : أن أطير ؛ لأن هذا مُحالٌ في العادة . وقد يتمنى الإنسان ما لا يُدركه ، ويَعْلَم أنه لا يناله . الإنسان يتمنى ألا يموت ، ولا يرجو ذلك<sup>(١)</sup> .

وكأن : تشبيه<sup>(٢)</sup> ، تقول : كأن زيدًا الأسد ، وكأن عبد الله حاتمٌ ، فالمعنى كمعنى : عبد الله كحاتم ، وزيد كالأسد ، وتقول : كأن زيدًا قائم ، فوجه التشبيه هنا أنك لا تقول هذا حتى يصير عندك شبيهاً برجل قائم ، إذ تراه على صفة تشبيه صفة القيام ، ولا تقول هذا وأنت قاطع بأنه قائم ، إنما تقوله إذا غلب على ظنك ذلك ، إذ هو قائم ، أو على صفة تشبيه القيام .

وضَعَب هذا على بعض المتأخرين ، فقالوا : « كأن » تكون للتشبيه ، وتكون للظن<sup>(٣)</sup> . ومنهم من قال : تكون لليقين<sup>(٤)</sup> ، وأتى بقوله - سبحانه - :

(١) ابن يعيش (٨/٨٦) : « والفرق بينهما - يريد الترجي والتمني - أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول » .

(٢) لم يثبت لها أكثر البصريين غيره . وهو قول أبي علي ، والجرجاني . وضَّحَّه المرادي . وزاد ابن مالك أن التشبيه فيها مؤكد . انظر : المقتصد ١/٤٤٤ - ٤٤٦ ، والجنى ٥١٩ - ٥٢١ .

(٣) يريد بـ « بعض المتأخرين » ابن الطراوة وابن السيد اللذين يريان أنها تكون للشك بمنزلة « ظننت » . وسبقهما إلى هذا المعنى الكوفيون والزجاجي ، وقَوْفوا : إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه ، وإن كان مشتقاً كانت للشك ، وقال ابن السيد : إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان . انظر : الجنى ٥٢٠ ، ٥٢١ ، والمغني ١/٢٥٣ ، والهمع ٢/١٥١ .

(٤) ذهب الكوفيون والزجاجي إلى أن « كأن » تكون للتحقيق دون تشبيه . انظر : الجنى ٥١٩ ، والمغني ٢/١٥١ ، والهمع ٢/١٥١ .

﴿ وَيَكُنَّكَ اللَّهُ يَسْطُرُ الرَّزْفَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(١)</sup> . وسيبويه قد تكلم على الآية ، وأخرجها على التشبيه<sup>(٢)</sup> . وكذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَيَكُنَّكَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

فقد تَقَرَّر بما ذكرته أن « كأن » إنما تكون للتشبيه ، ويَصْحَبُها في بعض المواضع معنى الظن . ولا يُنْكَرُ في الحرف أن يوضع لمعنى ، ويصحبه في بعض مواضعه معنى آخر ، يكون فيه بحكم العَرَض ؛ لم يوضع له في أصل وضعه ؛ ألا ترى أن الباء وُضعت للإلصاق ، ويصحبها في بعض المواضع الاستعانة ، والمصاحبة وغير ذلك [٢٥٦] بما يعدُّه بعض المتأخرين في معانيها<sup>(٤)</sup> . وستأتي نظائر هذا ، إن شاء الله .

و« كأن » مركبة من « إن » والكاف . ولذلك كان فيها التوكيد والتشبيه . واختلف الناس في هذا :

فمنهم من ذهب إلى أن الكاف رُكِبَتْ مع « إن » المكسورة<sup>(٥)</sup> ؛ ليحصل

(١) القصص ٨٢ .

(٢) سيبويه (٢/١٥٤) : « وسألت الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله : ﴿ وَيَكُنَّكَ لَا يُفْلِحُ ﴾ وعن قوله - تعالى - جُذِهْ - : ﴿ وَيَكُنَّكَ اللَّهُ ﴾ ، فزعم أنها : زَيٌّ مفصولة من « كأن » ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نَبَّهوا ، فقبل لهم : أما يُشبهه أن يكون هذا عندهم هكذا » .

(٣) القصص ٨٢ .

(٤) انظر : الجنى ١٠٢ وما بعدها ، والمغني ١/١٣٧ ، وما بعدها .

(٥) قال بذلك الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء . وقال ابن عصفور : والذي حملهم على ادِّعاء التركيب أنه قد تقرر التشبيه بالكاف ... ولم يتقرر بـ « أن » . وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تَقَرَّر ذلك فيه كان أولى . انظر : الكتاب ٣/١٥١ ، وشرح الجمل ١/٤٤٩ ، والجنى ٥٦٨ .



التشبيه والتوكيد، فقالوا: «كَيْانٌ»، فاستقبحوا اللفظ؛ لأن الكاف أصلها أن تكون جازة، ولذلك وُضعت في أصل وضعها، وحرفُ الجر لا<sup>(١)</sup> يدخل على «إن» المكسورة، وإنما يدخل على «أن» المفتوحة، ففتحوا «إن» وإن لم يكن موضع فتحها؛ ليزول قبْح اللفظ في دخول حرف الجر على «إن»، وكان الأصل في: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»: إن زَيْدًا كَأَسَدٍ، ثم فُعل ما ذكرته اعتناءً بالتشبيه<sup>(٢)</sup>. وما يُفَعَّل؛ ليزول قبْح اللفظ كثيرًا؛ ألا ترى أنهم يقولون: أما زَيْدًا فاضرب، فيقْدُمون «زَيْدًا» على الفاء التي هي جواب الشرط، وهذه الفاء لا يعمل ما بعدها في ما قبلها؛ لا تقول: إن جئتني عمرًا فأنا ضارب، تريد: فأنا ضارب عمرًا، لكنه جاز هنا أن يقال: أما زَيْدًا فاضرب، ويعمل «اضرب» في «زيد»، وإن كانت الفاء جواب الشرط؛ ليزول قبْح اللفظ في ولاية حرف الشرط الحرف الذي يربط الشرط بالجواب. وإذا تَبَيَّعَتْ هذا النوع في كلام العرب وَجَدْتَهُ كثيرًا.

ومنهم من ذهب إلى أن الكاف رُكِبَتْ مع «أَنَّ» المفتوحة<sup>(٣)</sup>، وحدث بالتركيب ما لم يكن<sup>(٤)</sup>، وذلك أَنَّ «أَنَّ» المفتوحة تَزُدُّ الجملة في تأويل المفرد، فلما رُكِبَتْ مع الكاف زال ذلك عنها، وبقيت الجملة معها على حالها؛ لم

(١) في المخطوطة: على. ولعل ورودها مكان «لا» سببه انتقال نظر الناسخ، فقد جاءت «على» بعد «يدخل».

(٢) انظر كلامًا نفيسًا في المسألة لابن جني في: مر الصناعة ٣٠٤/١، ٣٠٥.

(٣) ابن عصفور: «ولا يُتصور أن تكون الكاف دخلت على «أَنَّ» المفتوحة، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر، وليس كذلك: كأن زَيْدًا قائمًا». شرح الجمل ٤٤٩/١.

(٤) في هذا خروج عن اعتراض ابن عصفور في ح السالفة.

ترجع في تأويل المفرد. وإلى القول الأول كان الأستاذ أبو علي يميل. وكلاهما عندي وجه<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

و «لَكِنَّ» للاستدراك، وفيها توكيد<sup>(٢)</sup>. والأصل: لكنْ إن، ثم حُذفت الهمزة<sup>(٣)</sup>، فاجتمعت ثلاث نونات، فحُذفت واحدة، فصار: لكنْ<sup>(٤)</sup>.

و «إِنَّ» معناها التوكيد، و «أَنَّ» كذلك للتوكيد. وبينهما فَرْقٌ، يُذكر بعد هذا الباب، إن شاء الله.

### مسألة

إذا دخلت هذه الحروف على ضمير المتكلم أَحَقَّتْهَا نون الوقاية<sup>(٥)</sup>؛ لأنها شبيهة بالفعل الماضي<sup>(٦)</sup>. وهي مبنية على الفتح كما يُبْنَى الفعل الماضي، فتقول: إِنَّنِي وَأَنَّنِي وَلَكَنَّنِي وَكَأَنَّنِي وَلِيَتْنِي وَلِلْعَنِي.

(١) غَلَّل في البسيط (٧٦٢/٢، ٧٦٣) ميل الأستاذ أبي علي إلى التركيب مع «إِنَّ» بأنه يرى أن الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الحكم.

(٢) بعضهم يرى أن «لكن» للاستدراك فحسب. والاستدراك أن تنسب حكمًا لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها. انظر: الجني ٥٥٥.

(٣) طلبًا للتخفيف. البسيط ٧٦٢/٢.

(٤) المؤلف يتابع الفراء. أما البصريون فيرون أنها بسيطة. ويرى الكوفيون أنها مركبة من «لا» و«إِنَّ» والكاف زائدة والهمزة محذوفة. ويرى السهيلي أنها مركبة من «لا» و«كَانَ»، والكاف للتشبيه و«أَنَّ» على أصلها. وأقول: القول ببساطتها هو الأقرب. انظر: نتائج الفكر ٢٥٥، والجني ٥٥٦.

(٥) إنما ألحقوا هذه النون الفعل لعله هي «أنهم عجزوا أواخر الأفعال من دخول كسرة عليها لتباعد الأفعال من الجر، فلما كرهوا كسر الفعل أدخلوا قبل الياء نونًا تقع عليها الكسرة». انظر: النكت ٦٦٢/١.

(٦) شَبَّهَهَا من أربعة أوجه ستأتي. وقد ذكر هذه الأوجه في: البسيط ٧٦٩/٢.

ومن العرب من يحذف نون الوقاية في: **إِنَّ** و**أَنَّ** و**لَكِنَّ** و**كَأَنَّ**، كراهية اجتماع النونات<sup>(١)</sup>، فيقول: **إني** و**أني** و**لكني** و**كأنني**، ويحذف النون من «لعل»؛ لأن اللام قريبة من النون في المخرج<sup>(٢)</sup>؛ ألا ترى أن النون يدغم في اللام، فتقول: من لك؟ وتُدغم اللام فيها<sup>(٣)</sup>، قرأ الكسائي «هل نرى»<sup>(٤)</sup>. وحذف نون الوقاية في «لعلي» دليل على أنها المحذوفة من «إني» و«أني» و«لكني».

وأما «ليتني»، فيقبح حذف هذه النون؛ لأنه لا موجب لحذفها<sup>(٥)</sup>. وقد حذفت في الشعر. وكأنهم لما حذفوها من أخواتها كلها، حذفوها منها، وهو

(١) سيبويه (٣٦٩/٢): «هذه الحروف - يريد إن وأخواتها - اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف».

(٢) هما من حروف الجهر، وبين الشدة والرخاوة. انظر: سر الصناعة ٣٢١/١ و٤٣٥/٢، والبسيط ٧٦٥/٢.

(٣) إلا أن إدغام اللام في النون ليس بالفصيح. انظر: البسيط ٧٦٥/٢.

(٤) ليس في القرآن «هل نرى» حتى يقرأ الكسائي «هَئِئِرى». وقال سيبويه (٤٥٦/٤): «وأما اللام فقد تُدغم فيها - يعني في النون - وذلك قولك: «هَئِئِرى» فتدغم في النون، والبيان أحسن، لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أُدغم فيه سوى اللام، فكانهم يستوحشون من الإدغام فيها».

وأقول: لعل المؤلف قصد أن الكسائي يدغم في قراءته اللام في النون، من مثل «هل نرى»؛ فقد قرأ حقاً: ﴿هل نَقْذِفُ﴾ [الأنبياء: ١٨] (الإتحاف ٢/٢٦٢)، كما قرأ: ﴿هل نحن﴾ [الشعراء: ٢٠٣]، ووافق ابن محيصن في هذه الأخيرة (الإتحاف ٢/٣٢١). ومهما يكن فإن القراء اختلفوا في إظهار لام «هل» و«بل» وإدغامها عند ثمانية أحرف، هي: التاء والتاء والزاي والضاد والطاء والظاء والسين والنون. انظر: الكشف ١/١٥٣، ١٥٤، والإتحاف ١/١٣٤، ١٣٥.

(٥) من اجتماع أمثال أو مقاربات، كما في أخواتها. وزعم الفراء أن عدم الحذف من «ليت» لأنها على مثال من أمثلة الفعل «عَلِمَ» فقوي شبهها به. وردّه ابن عصفور بـ «أَنَّ» التي على وزن «رَدَّ»؛ لم تلتزمها النون. انظر: شرح الجمل ١/٤٣٥، ٤٣٦.

قليل، لا يكاد يكون إلا في الشعر، أنشد سيبويه<sup>(١)</sup>:

كُمُتِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَتَلَفُّ بَعْضُ مَالِي<sup>(٢)</sup>

## فصل

[٢٥٨] قال<sup>(٣)</sup>: «وهذه الحُرُوفُ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ<sup>(٤)</sup>، فَيَتَصَبُّ

بِهَا مَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَيَرْتَفِعُ بِهَا مَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ».

اعلم أن هذه لم يُخْتَلَفْ في أنها حروف<sup>(٥)</sup>، وأن معانيها معاني الأفعال المتعدية، فمعنى «إِنَّ»: أكد، ومعنى «كَأَنَّ»: شبه، ومعنى «لَكِنَّ»: استدراك، ومعنى «لَيْتَ»: تمنى، ومعنى «لعل»: ترجى وتوقع. فلما كان معناها كمعنى الأفعال، وبيّنت أواخرها على الفتح، كما بُنيت الأفعال المتعدية

(١) لزيد بن مهلهل الطائي، فارس مشهور من طيء. عُرف في الجاهلية بـ «زيد الخيل» لأفراس له. وسماه النبي ﷺ بعد أن أسلم: «زيد الخير». وتوفي في سنة تسع للهجرة؛ العام الذي أسلم فيه. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٨٦ - ٢٨٨، والخزانة ٥/٣٧٩.

(٢) من الوافر: يروى: «ويذهب»، «وأقذ» و«أُتلف» مكان «ويتلف»، «جُلَّ» مكان «بعض». والبيت في: الديوان ٨٧، والنوادر ٦٨، والكتاب ٢/٣٧٠، والمقتضب ١/٢٥٠، ومجالس ثعلب ١٢٩، وابن السيرافي ٢/٩٧، وسر الصناعة ٢/٥٥٠، وقرحة الأديب ١٠٥، والنكت ١/٦٦٣، وابن عيمش ٣/١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥، وتخليص الشواهد ١٠٠ والخزانة ٥/٣٧٥، ٣٧٧. واستشهد به في: البسيط ٢/٧٦٥.

(٣) هذه بداية ص ٢٥٨ في المخطوطة. والحق أنها بداية ص ٢٥٧. ويبدو أن ذلك خطأ من رقم. وقد أثبت الرقم كما هو في المخطوطة.

(٤) الإيضاح ١١٥. والمقتصد (٤٤٣/١): «الابتداء» مكان «المبتدأ والخبر».

(٥) قال هذا احترازاً من «كان» وأخواتها التي يطلق عليها حروف من باب الانساع، إذ يراد بالحروف الكلم. وإنما لم يختلف في حرفية «إن» وأخواتها لأنه ليس فيها من أحكام الأفعال شيء: لا تنصرف، ولا تتصل بها علامة التأنيث، ولا ضمائر الرفع. انظر: البسيط ٢/٦٦١، ٦٦٢.



الماضية، وعَدَّها كعدد الأفعال، ألزموها الدخول على المبتدأ والخبر، فيُوجب لها بذلك أَنْ تَعْمَلَ للاختصاص. ولما كانت بمنزلة الفعل المتعدي في المعنى، والأواخر، والعدد، وتطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي، عملت عملَه، فنَصَبَتْ وَرَفَعَتْ.

ولَمَّا كانت «كان» وأخواتها تُشَبَّه في الأصل بالفعل الذي يُقَدَّم فيه الفاعل على المفعول، فَرَفَعَتْ المبتدأ، وَنَصَبَتْ الخبر، ثم قُدِّم خبرها على اسمها اتِّسَاعًا، كما قُدِّم المفعول على الفاعل، جُعِلَتْ هذه بمنزلة الفعل المتعدي الذي تَقَدَّم فيه المفعول على الفاعل، فنَصَبَتْ المبتدأ، وَرَفَعَتْ الخبر؛ ليكون ذلك فرقًا بين البابين.

فقد تَحَصَّلَ من هذا كُلُّه أنها عملت بالاختصاص، وأنها نَصَبَتْ وَرَفَعَتْ؛ لشبهها بالفعل المتعدي من أربعة أوجه: معناها كمعناها، وأخرها كأخرها، عددها كعددها، طلبها كطلبها، وجُعِلَتْ تَنْصِبُ ثم ترفع؛ لِتُفَرِّقَ بينها وبين باب «كان» وأخواتها. والله أعلم.

قوله: «وَيَرْفَعُ بِهَا مَا كَانَ يَرْفَعُ بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ»<sup>(١)</sup>.

يريد - والله أعلم - أنه لا يرتفع بها الخبر حتى يكون مفردًا. فإذا كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا، فلا تُؤَثَّرُ فيه هذه الحروف، كما لم يُؤَثَّرْ فيه المبتدأ. وجميع ما يكون خبرًا للمبتدأ يكون خبرًا لهذه الحروف، فيكون خبرها مفردًا، وظرفًا، ومجرورًا، وجملة بشرط أن تكون خبرية، فلا تقع جملة

(١) الإيضاح ١١٥، والمقتصد ٤٤٣/١.

الاعتضاء<sup>(١)</sup> خبرًا عن هذه الحروف. وكذلك جملة الاستفهام، وغير ذلك من الجمل التي لا تكون خبرية<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

إذا اجتمعت «إِنَّ» و«كان» جعلت «كان» خبرًا لـ «إِنَّ»، أو جعلتها ملغاة، ولا تَجْعَلُ «إِنَّ» خبرًا لـ «كان»، فتقول: إِنَّ زَيْدًا كَانَ قَائِمًا، قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، وتقول: إِنَّ زَيْدًا كَانَ قَائِمًا، فتجعل «قَائِمًا» خبرًا لـ «إِنَّ»، وتكون «كان» ملغاة. ولا تجعل «إِنَّ» خبرًا لـ «كان»، وذلك؛ لأمرين:

أحدهما: أَنَّ «إِنَّ» من حروف الصدور، و«كان» ليست كذلك؛ ألا ترى أن خبر «كان» يتقدَّم على «كان»، ولا يتقدَّم خبر «إِنَّ» على «إِنَّ». والثاني<sup>(٤)</sup>: أَنَّ «كان» إنما جيء بها؛ لِتَذَلُّ على الزمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، ثم قلت: إِنَّ زَيْدًا كَانَ قَائِمًا، لم يفدك «كان» إلا الدلالة على أن متضمَّن الجملة في ما مضى، فقد صارت بذلك «كان» بمنزلة ظرف الزمان، وكأنك حين قلت: إِنَّ زَيْدًا كَانَ قَائِمًا، قد قلت: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا في ما مضى [٢٥٩]، فكما لا يَتَقَدَّمُ الظرف على «إِنَّ» كذلك لا يتقدم «كان» عليها. والله أعلم.

(١) الاعتضاء هو طلب الفعل مع المنع عن الترك أو بدونه، أو طلب الترك مع المنع عن الفعل أو بدونه (التعريفات للجرجاني ٣٣). فالمقصود بجملة الاعتضاء هنا هو جملة الطلب.

(٢) انظر: البسيط ٧٧٧/٢، ٧٧٨.

(٣) النساء ١١. وسقطت «كان» من المخطوطة فأثبتها.

(٤) هذا السبب (الثاني) لم يذكره في الملخص ٢٤٩/١.

وتقول: إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ، قال الله - تعالى - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْمُجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(١)</sup>، ووقعت «إِنَّ» خبرًا لـ «إِنَّ»، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لأبوه قائم، وإن كانت اللام للتوكيد «وإنَّ» للتوكيد<sup>(٢)</sup>، وتقول: إِنَّ زَيْدًا كأنه أسد كما تقول: إِنَّ زَيْدًا كالأسد.

## فصل

قال: «وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ، كَمَا جَازَ فِي «كَانَ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن هذه لا تَنْصَرَفُ، فلا تنصرف في معمولاتها بالتقديم ولا بالتأخير، فيمتنع على هذا تقديم اسمها عليها من وجهتين: أحدهما: أنها غير متصرفة في نفسها، وما لا يَنْصَرَفُ في نفسه لا يَنْصَرَفُ في معموله.

(١) الحج ١٧. وواضح أن ابن أبي الربيع يوافق النحويين في جواز وقوع «إِنَّ» خبرًا لـ «إِنَّ» في الكلام، وخالف في ذلك الفراء، فمنع، وخرج الآية على معنى المجازة، فكانه قال: من آمنوا والذين هادوا.. فحسابهم على الله. وقدر العكبري الخبر: مفترقون يوم القيامة. انظر في إعراب الآية: معاني الفراء ٢/٢١٨، وكشف المشكلات ٢/٨٩٧، ٨٩٨، والكشاف ٣/٨، والدر المنصور ٥/١٣٢، ١٣٣.

(٢) ساق هذا المثال ليؤيد كلامه في تكرار «إِنَّ»، ومعلوم أن مذهبه في «كَانَ» أنها مركبة من كاف التشبيه و«أَنَّ» و«أَنْ» للتوكيد. (انظر: ص ٨٣٨). وفي الملخص (٢٤٩/١). أورد مثالًا آخر: إِنَّ زَيْدًا والله لأكرمته، وإنَّ للتوكيد، والقسم للتوكيد.

(٣) الإيضاح ١١٦، والمقتصد ٤٤٦/١.

الثاني: أنها من حروف الصدور، فلا يتقدم عليها ما كان في خبرها<sup>(١)</sup>.

ولا يَتَقَدَّم خبرها عليها؛ لأمر ثلاثة:

أحدها: أنها غير متصرفة في نفسها، فلا تنصرف في معمولاتها.

الثاني: أنها من حروف الصدور.

الثالث: أنه مُشَبَّهٌ بالفاعل، ولا يَتَقَدَّمُ الفاعل على الفعل.

ويمنع من تقدم خبرها على اسمها وجه واحد، وهو أنها غير مُتَصَرِّفَةٌ في نفسها، فلا تَنْصَرَفُ في معمولاتها.

فلما كان المانع من تقدم خبرها على اسمها أمرًا واحدًا، جاز إذا كان ظرفًا أو مجرورًا. ولما كان المانع من تقدم أخبارها عليها ثلاثة أمور، لم يجز أن تتقدم [معمولات]<sup>(٢)</sup> الأخبار عليها، وإن كانت ظروفًا أو مجروريات، فلا تقول: اليومُ إِنَّ زَيْدًا قائم، ولا يوم الجمعة إِنَّ عمرًا شاخص. ولك أن تقول: إن في الدار زَيْدًا، وإن عندك عمرًا.

وكذلك يجوز أن يَتَقَدَّمُ معمولُ الخبر على الاسم إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، فتقول: إن اليوم زَيْدًا شاخص، وإن عندك بكرًا مقيم. ولا تُقَدِّمه إذا كان غير ظرف ولا مجرور، فلا تقول: إن طعامك زَيْدًا أكل، كما لا تُقَدِّمُ الخبر إذا كان غَيْرَ ظرف ولا مجرور، فلا تقول: إن قائم زَيْدًا.

(١) في المخطوطة: خبرها! والصحيح ما أثبتته. وفي البسيط (٧٧١/٢) في السياق نفسه: خبرها أيضًا! ولم يتنبه المحقق لذلك.

(٢) زيادة مني، بها يصح الكلام، فتقدم الأخبار عليها ممنوع أصلًا، والكلام على معمولات هذه الأخبار. ويؤكد ذلك الأمثلة التالية. ولو أراد تقديم الأخبار حقًا، لقال: فلا يجوز أن تقول: قائمُ إِنَّ زَيْدًا.



وأما تَقَدُّمُ معمول الخبر على الخبر، فجائز مطلقاً، فنقول: إن زيداً طعامك أكل، وإن عمراً اليوم شاخص، فيشتوي في هذا الظرف وغيره.  
ثم قال: «لِأَنَّ الظَّرْفَ قَدْ اتَّسَعَ فِيهَا»<sup>(١)</sup>.

يريد: والمجرورات. وَلَمَّا كَانَ حَكْمُهُمَا وَاحِدًا اسْتَعْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ. ومما اتَّسَعَ فِيهِ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ بَابُ «مَا»، فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ شَاخِصًا، وَتَقَدُّمُ معمولٍ خَبَرَهَا عَلَى اسْمِهَا. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، فَلَا تَقُولُ: مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا؛ لِأَنَّهُ [لَا]<sup>(٢)</sup> يَتَقَدَّمُ المَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ، وَخَبَرُهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا، إِلَّا الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ فَقَدْ اتَّسَعَ فِيهِمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَجَازَ فِيهِمَا مَا لَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِهِمَا.

ومما<sup>(٣)</sup> [٢٦٠] اتَّسَعَ فِيهِ فِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ: كَانَ الْيَوْمَ زَيْدٌ شَاخِصًا، وَلَا تَقُولُ: كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: لَيْسَ الْيَوْمَ زَيْدٌ شَاخِصًا، وَلَا تَقُولُ: لَيْسَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا. وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا<sup>(٤)</sup>.

ومما اتَّسَعَ فِيهِ فِيهِمَا قَوْلُكَ: أَنْتَ<sup>(٥)</sup> تَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ؟ وَلَا تَقُولُ: زَيْدًا مُنْطَلَقًا، إِلَّا فِي لُغَةٍ مِنْ يَنْصَبُ بِالْقَوْلِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلِ بِ«أَنْتَ». وَلَوْ فَصَلْتَ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، فَقُلْتَ: أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا

(١) الإيضاح (١١٦): الظرف. ويبدو أنه تحريف، فقد أعاد الضمير بقَدُّ «فيها» مؤنثًا. وفي المقتصد (٤٤٦/١) كما في المخطوطة.

(٢) زيادة مني، بها تصح العبارة. وأراها سقطت من الناسخ.

(٣) «ومما» «ومما» (كذا) في المخطوطة، وهم نسخ.

(٤) انظر: ص ٧٩٣، ٧٩٤.

(٥) المخطوطة: أنت. والصحيح ما أثبتته.

منطلقًا؟، لنصبت ولم تَعْتَدْ بذلك الفعل. وكذلك تقول: آليوم تقول زيدًا منطلقًا؟ ومما اتَّسَعَ فِيهِ فِيهِمَا أَنَّهُمَا فَصَلَ بِهِمَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ، وَلَا يُفْصَلُ بغيرهما بينهما، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

\* طَبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ<sup>(٢)</sup> \*

وقال<sup>(٣)</sup>:

(١) مجتار بن جَزْءِ بْنِ ضَرَارٍ، ابْنُ أَخِي الشُّمَّاحِ. وقال سيبويه: الشُّمَّاحُ. وَصَحَّحَ هَارُونُ نَسَبُهُ لَجِبَارٍ، لِأَنَّ ابْنَ عَمِّ سُلَيْمٍ هُوَ الشُّمَّاحُ زَوْجُهَا، عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ مَنْسُوبٌ لَجِبَارٍ فِي الدِّيَّانِ، كَمَا نَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ لَهُ، وَسَبَقَهُ ابْنُ السَّيْرَانِيِّ وَابْنُ بَرِيٍّ. انظر: مصادر ح التالفة.  
(٢) من الرجز. وقبلة.

\* رَبُّ ابْنِ عَمِّ لَسَلَيْتِي مُشْتَعِلٌ \*

يُرْوَى: زَادَ الْكَسِيلُ، بِخَفَضِ «زَادَ». فَ«سَاعَاتِ» ظَرْفٌ خَالِصٌ فَصَلَ بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَعَلَيْهِ فَلَا شَاكٍ. الْمُشْتَعِلُ: الْحَاذِي فِي الْأَمْرِ، الشَّرِيعُ إِلَيْهِ. الْكَرَى: الثَّعَّاسُ. الْكَسِيلُ: الْكَسْلَانُ. يَصِفُهُ بِالنَّشَاطِ، فَهُوَ إِذَا كَتَلَ أَصْحَابَهُ عَنْ طَبِخِ زَادِهِمْ وَقَتَ نَزْوِلِهِمْ، وَغَلَبَةُ الْكَرَى عَلَيْهِمْ، تَشْتَرُ لِحَدَمَتِهِمْ. وَالْعَرَبُ تَفْخَرُ بِهَذَا. وَالشَّاهِدُ: نَصَبُ «زَادَ» مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَإِضَافَةُ «طَبَّاحٌ» إِلَى «سَاعَاتِ» عَلَى تَشْبِيهِهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، لَا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، قَالَ فِي الْبَسِيطِ (٤٨٠/١): وَإِضَافَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، لِأَنَّ الظَّرْفَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَنَيْتُهُ تَمْنَعُ مِنَ الْإِضَافَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِضَافَةِ مَلْقُوظًا بِهِ. وَنَقَلَ مُحَقِّقُ الْبَسِيطِ (٤٨٠/١ - هَامِشُ ١) عَنِ الرَّعِينِيِّ فِي شَرْحِهِ أَلْفِيَةَ ابْنِ مَعْطِي (٧٧/٢) أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِضَافَةِ فِي كُلِّ إِضَافَةٍ سِوَى بَابِ «الْحَسَنِ الْوَجْهِ»، فَ«غَلَامُ زَيْدٍ» عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ، وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْإِضَافَةَ. وَذَكَرَ الْقَيْسِيُّ فِي نَصَبِ «زَادَ» وَجْهَيْنِ: أَنَّ يَنْصَبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ذَلَّ عَلَيْهِ «طَبَّاحٌ»، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوَّلًا وَ«سَاعَاتِ» مَفْعُولًا ثَانِيًا. وَالْبَيْتُ فِي: دِيَّانِ الشُّمَّاحِ ٣٨٩، وَالْكِتَابُ ١٧٧/١، وَالْكَامِلُ ٢٤٩/٢، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ١٥٢/١، وَالْإِيضَاحُ ١٨٦، وَابْنُ السَّيْرَانِيِّ ١٣/١، وَالنَّكْتُ ٢٨٨/١، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١٩٠/٢، وَابْنُ بَرِيٍّ ١٦٧، وَإِيضَاحُ الْقَيْسِيِّ ٢٢٩/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٤٦/٢، وَاللَّسَانُ (عَسَل)، وَالْخَزَانَةُ ٤٧٤/٣. وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي: الْبَسِيطِ ٤٧٩/١ وَ٨٨٩/٢.

(٣) ذُو الرُّمَّةِ.

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِيَهْنَ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ<sup>(١)</sup>  
يريد: كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفرائج. وإذا تَبَعَتْ هذا في  
كلام العرب وَجَدْتَهُ مُتَّبِعًا.

## فصل

قال: «فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى «إِنْ» وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ اسْمًا»<sup>(٢)</sup>.

العطف إنما هو على اسم «إِنْ». وأما العطف على «إِنْ» فلا يصح إلا  
بجهة التَّشْرِيكِ فيه<sup>(٣)</sup>. وقوله: فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسم «إِنْ»، أي إِنْ جِئْتَ  
باسمٍ يَكُونُ معطوفًا على اسم «إِنْ». وإلا فقد ذَكَرَ أَنَّكَ تعطف على  
الضمير الذي في الخبر<sup>(٤)</sup>.

اعلم أنك إذا جِئْتَ باسمٍ يكون في المعنى شريك الاسم الأول، فإنه يجوز

(١) من البسيط. الإيغال: الدخول في الأمر بسرعة. والضمير في «إيغالهن» للإبل التي ذكرت في بيت  
قبله. الأواخر: الأعواد، جمع آخرة، وهي العود في آخر الوحل يستند إليه الراكب. الميس: شجر  
يتخذ منه الرحال. الفرائج: صغار الدجاج. والمعنى أن أصوات رحالهم، وقد طال سيرهم، تشبه  
أصوات الفرائج من شدة السير واضطراب الرحل. والشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه  
للضرورة. والبيت: في الديوان ٩٩٦/٢، والكتاب ١٧٩/١ و١٦٦/٢، ٢٨٠، والمقتضب ٤/  
٣٧٦، والخصائص ٤٠٤/٢، وسر الصناعة ١٠/١، وابن السيرافي ٩٢/١، وشرح الحماسة  
للأعلم ٤٩١/١، وللمرزوقي ١٠٨٣/٣، والإنصاف ٤٣٣/٢، وابن يعيش ١٠٣/١ و٧٧/٣ و  
١٣٢/٤، واللسان (نقض) والخزانة ١٠٨/٤، ٤١٣، ٤١٩.

(٢) الإيضاح ١١٦، والمقتصد ٤٤٨/١.

(٣) يريد أن العطف على «إِنْ» يصبح من عطف الجمل، وتكون «إِنْ» منوثة في الجملة الثانية.

(٤) الإيضاح ١١٦، قال: «وَالْآخَرُ - من وجوه الرفع في العطف - أن تعطفه - أي الاسم - على  
الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل... فيقال: إِنْ زَيْدًا منطلق هو وعمرو».

لك فيه الرفع والنصب<sup>(١)</sup>: النصب من وجه واحد، وهو العطف على اسم  
«إِنْ»، فتقول: إِنْ زَيْدًا شاخص وعمرو، فـ «عمرو» معطوف على «زيد»،  
وخبر «زيد»: «شاخص»، وخبر «عمرو» محذوف، تقديره: إِنْ زَيْدًا  
شاخص، وعمرو شاخص، ثم حَذَفْتَ «شاخصًا»؛ لدلالة الأول عليه. ولو  
اختلف الخبر لما جاز حذفه، لو قلت: إِنْ زَيْدًا شاخص وعمرو ضاحكٌ لِلزِّمِ  
إظهاره.

ويجوز لك في ما اتَّفَقَ فيه الخبر أن يظهر، لكن الاختيار والأحسن أن  
تحذفه طلبًا للاختصار. فَلَمَّا كان الحذف هذا كثيرًا؛ لدلالة خبر الأول عليه،  
فكان الثاني والأول قد اشتركا في الخبر المذكور، فقد صار بذلك من قبيل  
العطف على المفردات، وكأنك قلت: ضحك زيد وعمرو. ولذلك جاز  
العطف هنا بـ «لا» فقالوا: إِنْ زَيْدًا شاخص لا عمرو، كما تقول: شَخَصَ زيد  
لا عمرو، ولا يعطف بـ «لا» إلا المفردات، ولا يعطف بها الجمل. وهذا -  
وإن كان من قبيل عطف الجمل - قد صار بما ذكرته كأنه من عطف المفردات.

## والرُّفْعُ من وجهين:

أحدهما: أَنْ تَعْطِفَ عَلَى تَوْهُمِ إِسْقَاطِ «إِنْ»<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ

(١) وجه النصب، ووجوه الرفع التي سترد جميعًا يجيزها أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة، منهم  
سيبويه والمبرد والفراء، وأبو علي. ولا يجيز منها «العطف على الموضع» المحققون من البصريين، ولا  
يقيسونه إلا بشرطين سيذكرهما ابن أبي الربيع بعد قليل. انظر: الكتاب ١٤٤/٢، والمقتضب ٤/  
١١١، ومعاني القراء ٣٠٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١.

(٢) هذا الوجه موضع خلاف، أنافذ المؤلف في تفصيله هنا وفي البسيط (٢/٧٩٣ - ٨٠٠). والإجازة  
المذهب الأقوى عنده. وهو مذهب أبي علي (الإيضاح ١١٦). واختلف الفهم عن سيبويه، فَنَسَبَ  
إليه ابن أبي العاقبة المنع، وصحح ابن أبي الربيع إجازته المسألة.



[إِنَّ] <sup>(١)</sup> لو سقطت لكان الاسم مرفوعاً، وهي حين دخلت لم تُفِدْ مَعْنَى غير ما كان قبل دخولها، وإنما دخلت؛ لتوكيده، وكأنك قلت: زيد قائم وعمرو. وأنت لو قلت هذا لكان الأصل: زيد قائم وعمرو قائم، ثم حذفت «قائماً»؛ لدلالة الأول عليه، فصار بذلك كأنَّ التَّشْرِيكَ وقع في الأول، فكأنه [٢٦١] من قبيل عطف المفرد على المفرد، ولذلك جاز: زيد قائم لا عمرو، على حسب ما تقدّم في النصب.

الثاني: أن تَعْطِفَ على الضمير المستتر في «قائم»، والاختيار ألا يُعْطِفَ على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد بالضمير المنفصل، أو يُفْضَلَ بينهما <sup>(٢)</sup>، فتقول: قمتُ أنا وزيد، وقمت اليوم وعمرو. ويقبح: قمت وزيد. وقد جاء قليلاً، فعلى هذا القليل يجوز: إنَّ زيداً قائم وعمرو. والاختيار أن تقول: إن زيداً قائم هو وعمرو، أو تقول: إن زيداً قائم اليوم وعمرو. [و] <sup>(٣)</sup> هذا من قبيل عطف المفردات؛ لأنك قد شَرَّكَتَ الظَّاهِرَ مع الضمير في «قائم». وسوى هذا مع الأول أن الأول كأنه من قبيل عطف المفردات بما ذكرته.

وجاء أبو القاسم، فقال: ويجوز وَجْهٌ ثالث في الرفع، وهو أن ترفعه بالابتداء والخبر محذوف <sup>(٤)</sup>، ويكون من قبيل عطف الجمل. وهذا هو الأصل،

= وأقول: إن سيبويه صريح في الإجازة في المسألة عنها. (الكتاب ٢/٤٤٤). وما اعتمده ابن أبي العافية من كلام سيبويه في باب اسم الفاعل، وموضع آخر، وجهه ابن أبي الريح. انظر: البسيط ٢/٧٩٤ وما بعدها.

(١) زيادة مني.

(٢) ما اختاره المؤلف مذهب البصريين. أما الكوفيون فيقولون بالجواز دون قيد. انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٥.

(٣) زيادة مني.

(٤) الجمل ٥٥، والبسيط ٢/٨٠١.

على حسب ما ذكرته، لكنه لما كان لا يظهر في الأكثر [صار] <sup>(١)</sup> كأنه من عطف المفردات، فكأن أبا القاسم - رحمه الله - قال: يكون العطف من وجهين: فمَنْ نظر إلى الأصل فهو من عطف الجمل. ومن حيث كان الخبر يَقِلُّ ظهوره، ويكثر حذفه حتى عطفوا بـ «لا» صار كأنه من عطف المفردات. فبهذا جعل أبو القاسم الرفع من ثلاثة أوجه. والوجه الثالث: العطف على الضمير.

وأبو علي لم ينظر إلا إلى عطف المفردات حقيقةً ومسامحةً. فالحقيقة العطف على الضمير الذي في الخبر. والمسامحة العطف على «زيد» على توهم إسقاط «إن»، والله أعلم، فلا يكون هنا خلافاً بين الرجلين <sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «و(لكن) في هذا الباب بِمَنْزِلَةِ (إن)» <sup>(٣)</sup>.

يريد أنك إذا قلت: لكنَّ زيداً قائم وعمرو، فالرفع من وَجْهَيْنِ:

أحدهما مُسْتَحْسَنٌ، وهو العطف على الموضع <sup>(٤)</sup>، وكأنَّهم عطفوا على توهم تخفيف «لكن». ولا يصحُّ توهم تخفيفها إلا بتوهم إسقاط «إن»؛ لأنَّ الأصل: لكنَّ إنَّ، كما تقدّم.

(١) زيادة مني.

(٢) هذا التوفيق بين كلام أبي علي والزجاجي جاء ردّاً على بعض المتأخرين الذين ضَحَّوْا ما ذهب إليه الأول من أن الرفع من وجهين، لا من ثلاثة أوجه، كما ذكر الزجاجي، وذلك لأن الوجهين: العطف على الموضع، والابتداء متداخلان. وقد ردّ ابن أبي الريح في البسيط (٢/٨٠١ - ٨٠٣) بمثل ما ردّ به هنا.

(٣) الإيضاح ١١٦، والمقتصد ١/٤٥١.

(٤) إنما جاز العطف على الموضع من «لكن»، لأنها تفيد الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء، كما لا ينافي التوكيد. انظر: المقتصد ١/٤٥١.

والآخر غير مستحسن، وهو العطفُ على الضمير الذي في الخبر؛ لأن الضمير المرفوع يقبح العطف عليه حتى يُؤكَّد أو يُفَصَّل. فإن أُكِّدَتْ، فقلت: لكنَّ زيدًا قائم هو وعمرو، كان العطف على الضمير أحسنَّ من العطف على الموضع. وكذلك في «إنَّ»؛ لأنك إذا عطفت على الضمير المرفوع عَطَفْتَ مرفوعًا على مرفوع، وإذا عَطَفْتَ على الموضع عطفتَ مرفوعًا على منصوب في اللفظ بملاحظة الأصل.

ويُنْتَزَلُ هذا منزلة «ليس زيد بجبان ولا بخيل»، إن عطفت على اللفظ<sup>(١)</sup>. وإن عطفت على الموضع<sup>(٢)</sup> قلت: ليس زيد بجبان ولا بخيلًا، قال سيبويه: الحمل على اللفظ أحسن<sup>(٣)</sup>. فالأحسن أن تقول: ليس زيد بجبان ولا بخيل، بالخفض. وهو أحسن؛ لأمر أربعة<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أن المعطوف ينبغي أن يُشَاكِلَ المعطوف عليه، والأول مخفوض، فينبغي أن يكون الثاني مخفوضًا.

الثاني: أنَّ الأول مؤكَّد بالباء، فينبغي أن يكون الثاني كذلك. فإذا [٢٦٢] نصبتَ جَرَدَتَهُ عن الباء ووقع التَّشْريك في «ليس»، وليس فيها غيرُ النفي مُجَرَّدًا عن التوكيد.

(١) وَشَرَّكَتْ في الباء.

(٢) وَشَرَّكَتْ في «ليس».

(٣) سيبويه (٦٧/١): «والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قرينه منه».

(٤) الأول والثالث والرابع منتزعة من كلام سيبويه. انظر: ح السالفة.

الثالث: أنَّ الحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد، والباء أقرب من «ليس»، فالتَّشْريك فيها أولى من التشريك في «ليس».

الرابع: أنهما كانا قبل دخول الباء منصوبين مُتَّفَقَيْنِ في اللفظ، فينبغي أن يكونا بعد دخول الباء مُتَّفَقَيْنِ في اللفظ. وعلى هذا أكثر النحويين، وهو أنَّ التسوية بين «إن زيدًا قائم وعمرو»، وبين «ليس زيد بجبان ولا بخيل»، في العطف على اللفظ، وعلى الموضع: فمن قال: ليس زيد بجبان ولا بخيل، قال هنا: إن زيدًا قائم وعمرو. ومن قال: ليس زيد بجبان ولا بخيلًا، فنصَّبَ على الموضع، وشَرَّكَ في «ليس»، قال هنا: إن زيدًا قائم وعمرو، فَرَفَعَ «عمرو» بالعطف على الموضع.

وجاء بعض المتأخرين<sup>(١)</sup>، فقال: إن العطف على الموضع لا يكون إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الطالب بالموضع موجودًا.

الثاني: أن يكون الموضع بمًّا يجوز أن يظهر، فالشرطان موجودان في «ليس زيد بجبان ولا بخيل» لأن «ليس» هنا طالبةٌ بالموضع. ويجوز لك أن تسقط الباء فتنصب «جبانًا»؛ وكذلك: ما زيد بجبان ولا بخيل؛ لأنَّ الطالب بالموضع موجودٌ أوَّلَ الكلام، وهو «ما». ويجوز أن تُسْقِطَ الباء فيكون الخبر منصوبًا.

(١) يريد: ابن أبي العافية، كما صرح في البسيط (٧٩٣/٢). وعُلِّقَ محقق البسيط من كلام ابن الفخار (شرح الجمل ٩٩) أن أبا عبد الله بن عبد المنعم - وهو من أشياخ ابن الفخار - سلك مسلك ابن أبي العافية.



وأما «إنَّ زيدا قائم وعمرو» فلا يجوز العطف على الموضع؛ لأن الطالب بالموضع قد زال ونُسِخ - وهو الابتداء - فلم يبق، إلا أنه يجوز أن يَظْهَر، فيقال: زيد قائم.

وكذلك لا يجوز العطف في مثل قولك: مررت بزيد وعمرا؛ لأن الباء لا يصح إسقاطها، فالموضع لا يجوز ظهوره. وأما الطالب بالموضع فموجود، وهو «مررت»<sup>(١)</sup>.

وأجاز ابن جني العطف في «مررت بزيد وعمرا» على الموضع<sup>(٢)</sup>، وإن كان الموضع مما لا يجوز ظهوره؛ لأنَّ طالبه موجود، وهو الفعل.

والذي يظهر لي أنَّ «مررت بزيد وعمرا» لا يجوز العطف فيه على الموضع؛ لأنَّ «مررت» هو العامل في الموضع، فينبغي أن يكون هو العامل في المعطوف عليه، و«مررت» لا يصل إلا بحرف الجر. وإنما يجوز هذا على أن تنصب «عمرا» بفعل يُفسِّره «مررت»، تقديره - والله أعلم - : ولقيت عمرا، كما كان ذلك في حين<sup>(٣)</sup> تقول: زيدا مررت به، فإنك تقدر: لقيت زيدا مررت به.

ومن الناس من قال: إنما يكون «عمرو» منصوبا بالعطف على المفعول بعدما يُقدَّرُ الفعلُ يصل إليه بنفسه؛ لأنَّك حين قلت: مررت بزيد، كأنك

(١) يبدو لي أن كلام بعض المتأخرين الذي يحكيه ابن أبي الربيع ينتهي هنا. وسيعود إلى مناقشته بعد أن يعرض المسألة التي أجازها ابن جني، ويذكر الأوجه التي يمكن تخريبها عليها.

(٢) لفظ ابن جني في الخصائص (٣٤٢/١): «ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت زيدا وعمرا، وذلك قولك: مررت بزيد وعمرا».

(٣) في جين (كذا) في المخطوطة. وأرى أن العبارة بدون «في» أشد، والمعنى أئين.

قلت: لقيت زيدا، وتعطف «عمرا» على «زيد» بعدما تُقدَّرُ منصوبا. وينظر هذا إلى قوله:

«أَلَمْتُ بنا الحَدَثَانِ»<sup>(١)</sup>.

لأن «الحديثان» يرادف «الحوادث»، فجاز أن يُنطَقَ بالواحد، ويُحْمَلَ الكلامُ على الآخر. وكذلك قوله:

«فإنَّ الحوادثِ أودى بها»<sup>(٢)</sup>.

حملة على «الحديثان». فكذلك يُحْمَلُ «عمرو» على منصوب معدى إليه الفعل بنفسه لَمَّا كان الفعل الواصل بنفسه يُرادفُ ما نطق به. وأشدُّ [٢٦٣] من هذا ما أنشده سيبويه:

بدا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(٣)</sup>

فخفف «سابقا» بالعطف على «مدرِك» على توهم الباء التي تزداد لتوكيد النفي. وهذا مذهب، إلا أن الأقرب النَّصْبُ بإضمار فعل؛ لدلالة ما تقدَّم عليه؛ لأنَّ هذا كثير.

ولقول ابن جني وَجْهٌ، وهو أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ف«مررت» يصل إلى المعطوف بغير حرف جر، وإن كان لا يصل إلى المعطوف عليه إلا بحرف الجر.

(١) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤، ٧٢٩). والتعليق في الموطن الأول.

(٢) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤، ٤٠٢، ٤٢١، ٧٢٩)، ويأتي بعد (ص ٨٥٩، ٩٣٢). والتعليق عليه في الموطن الأول.

(٣) تقدم (ص ٧٣٠). والتعليق عليه ثمة

والنَّصْب بإضمار فعل أَقْرَبُ عندي من هذا كُلُّهُ ؛ لأنَّ القياسَ في المعطوف أن يساوي ما عُطِفَ عليه . وأما أن يجوزَ في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فيُحْفَظُ في بابه ولا يُقاس عليه .

فنرجع إلى المسألة : هذا الذي قال : لا يُعْطَفُ على الموضع إلا بشرطَين ، وليساً موجودين في مثل « إن زيدا قائم وعمرو » ، يُتَكَلَّمُ معه على طريقتين : إحداهما : أن يُسَلَّمْ له ما قال<sup>(١)</sup> ، ويُدَّعى أنَّ الشرطين موجودان في ما أنكره ، وذلك أن الابتداء هو الإتيان بالاسم ؛ لِيُسْتَدَّ إليه شيء ، لم يطلبه ذلك الشيء بالبنية ، ويتقدَّم عليه نحو : زيد قائم ، فإن « زيدا » جيء به ؛ لیسند إليه « قائم » ، وليس « قائم » طالبا له بينته . وأما التَّعْرِي فهو شرط ظهور عمل الابتداء<sup>(٢)</sup> ، كما كان « ليس زيد بقائم » ؛ من شرط ظهور عمل « ليس » ألا يدخل على خبرها الباء . فإذا قلت : إن زيدا قائم وعمرو ، فالابتداء موجود ، وهو الإسناد ، على حسب ما تقدَّم . ويجوز أن تسقط « إن » ويظهر عمل الابتداء . وإنما زال عمل الابتداء من اللفظ ؛ لدخول نواسخه ، كما زال عمل « ليس » من اللفظ ؛ لدخول باء الجر .

**الطريقة الثانية :** أن يقال : إنما يُراعى هنا شرط واحد ، وهو أن يكون مما يجوز ظهوره خاصة . والدليل على ذلك أنهم قالوا :

(١) من أنه لا بد من وجود الشرطين .

(٢) هذا مذهب ابن أبي الربيع في الابتداء ، عامل الرفع عنده الإسناد . والتعريف شرط لظهور الرفع لا أكثر ، لأنه عدم ، وعدم لا يؤثر . وعليه فدخول « إن » أزال الرفع ، لكنه لم يزل الابتداء . وانظر : البسيط ١/٥٣٥ ، والمخلص ١/١٥٨ .

\* فإنَّ الحوادثَ أودى بها<sup>(١)</sup> \*

وقال :

\* ... أَلَّتْ بنا الحدَّان<sup>(٢)</sup> ... \*

وقال<sup>(٣)</sup> :

\* ما هذه الصُّوت<sup>(٤)</sup> \*

لأنَّ الصُّوتَ الضَّجَّةَ في المعنى . وإذا تَبَيَّعَتْه عَدَدَتْ منه جملة<sup>(٥)</sup> .

فإذا جاز أن يحملوا على ما يُقَدَّر ، ويتركوا ما لُفِظ ؛ لأنه يُرادفه ، وليس المقْدَرُ أصلاً للملفوظ به ، فكيف لا يُحْمَلُ على ما هو أصلٌ لهذا المنطوق ؟ لأنَّ دخول « إن » إنما هو ؛ للتوكيد ، فأصلُ الكلام أن يقع دون « إن » ، ثم تَدْخُلُ « إن » ، فكيف لا يجوز أن يُعْطَفَ « عمرو » ، ويُحْمَلَ على الأصل ؟ وإذا قالوا :

\* ... ولا سابق<sup>(٦)</sup> \*

(١) تقدم في ص قبل السالفة .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٧٣٠ ، ٨٥٧) . والتعليق في الموضع الأول . ويأتي بعد (ص ٩٣٢) .

(٣) رويشد بن كثير الطائي .

(٤) تقدَّم (ص ٧٣١) .

والشاهد الإشارة إلى الصوت - وهو مذكر - بـ « هذه » لأن معنى الصوت هنا : الضجة ، أو كما قال ابن جني : الاستغاثة . وخُرجه ابن جني أيضا تخريجا آخر ، فقال : إنه أراد الأصوات ، أخرجه مخرج الجنس لأنه مصدر ، والمصادر قلما تُجمع .

(٥) انظر : سر الصناعة ١١/١ - ١٣ ، والخصائص ٤١٣/٢ وما بعدها .

(٦) تقدم غير مرة (ص ٧٣١ ، ٨٥٨) .



فحملوه على تقدير الباء في «مدرك»، والباء زائدة، والأصل إسقاطها، فحملوا على تقدير الفرع، فكيف لا يجري آخر الكلام على ما هو أصل الكلام المتقدم، وهو مما يجوز ظهوره؟

فقد تحصل من هذا كله أن العطف على الموضع في «إن زيدًا قائم وعمرو»، وفي «لكنَّ عمرًا قائمًا ومحمدٌ» جائز. وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(١)</sup>. ويتكرَّر الكلام في هذا في «باب اسم الفاعل»<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله.

ثم قال: «فأما سائر الحُرُوفِ فلا يجوزُ أن يُحمَلَ العَطفُ مَعَهَا على مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

ظاهر هذا الكلام أن [٢٦٤] «أَنَّ» المفتوحة لا يجوز العطف فيها على الموضع، فلا تقول: ظننت أن زيدًا قائم وعمرو، بالعطف على الموضع، إنما يجوز الرفع بالعطف على الضمير المستتر في «قائم». والاختيار أن يؤكَّد، على حسب ما تقدَّم؛ لأنَّ «أَنَّ» المفتوحة ليست كـ «إِنَّ».

وفي هذا خلاف: ظاهر كلام أبي القاسم<sup>(٤)</sup> أن «أَنَّ» المفتوحة كـ «إِنَّ» المكسورة، فأجاز: ظننت أنَّ زيدًا قائم وعمرو، بالعطف على موضع «أَنَّ»؛ لأنه أتى بقوله - سبحانه - ﴿وَإِذْ نُنَزِّلُ آلِهَةً مِّنَ السَّمَاءِ إِلَى الْوَادِيِّ نَزَلَ إِلَهُ الْكَافِرِينَ﴾

(١) الكتاب ١٤٤/٢، ١٤٥.

(٢) اسم الباب بحروفه: باب أسماء الفاعلين والمفعولين. والإحالة على ص ١٠١٣. وانظر: الإيضاح ١٤١.

(٣) الإيضاح ١١٦. وفي «المقتصد» (٤٥٢/١): يُجْعَلُ مكان «يُخْتَل» . ولعله تصحيف وتحريف، فـ «يُخْتَل» أثبت.

(٤) الجمل ٥٥، ٥٦.

الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ»<sup>(١)</sup>، وأجاز فيه ما أجاز في «إن زيدًا قائم وعمرو». ووافقه ابن جني على مذهبه، وسوى بين المفتوحة والمكسورة<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف في غيرها<sup>(٣)</sup> أن الرفع فيها من وجه واحد، وهو أن تعطف على الضمير. فقد تحصل من هذا أنها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز العطف فيه على الموضع باتفاق<sup>(٤)</sup>، وذلك «إن» المكسورة، و«لكنَّ».

الثاني: «أَنَّ» المفتوحة، اختلف النحويون فيها<sup>(٥)</sup>، على حسب ما ذكرته.

(١) التوبة ٣. وسوى سيبويه قبل الزجاجي بين «إن» و«أَنَّ»، واستدل بالآية. وقال ابن أبي الربيع في البسيط (٨٠٤/٢) ما معناه: إن الآية قرئت بفتح «إن» وكسرها، في السبع بالفتح، وفي غير السبع بالكسر، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة من كسرها فلا إشكال. وإن أتيا بها بالفتح ففيها إشكال، لأن العطف على الموضع إنما هو على توهم الإسقاط، والإسقاط يتعذر في «أَنَّ» المفتوحة، إذ الجملة بعدها في تأويل مصدر. ورؤ ابن مالك احتمال لإيراد سيبويه الآية بالكسر، بأن ذلك بعيد من عادته، فإنه إذا استدلل بقراءة تخالف المشهور، لا يستغني عما يشعر بذلك. انظر: شرح التسهيل ٥٠/٢، ٥١.

(٢) مر الصناعة ٣٧٢/١.

(٣) يريد بقية أخوات إن وَأَنَّ ولكنَّ.

(٤) كيف يكون باتفاق وقد أدار كلامًا كثيرًا قبل قليل في الرد على أناس متعوا العطف على الموضع في نحو: إن زيدًا قائم وعمرو؟

(٥) ابن عصفور: «فإن كان العطف على سائر أخوات «إِنَّ» و«لكنَّ» فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف، باتفاق من أهل البصرة والكوفة». شرح الجمل ٤٥٧/١.

وأقول: كأن ابن عصفور لم يعرف رأي ابن جني، ولم يدِر ما قيل في كلام سيبويه. وأضيف: =

والذي يظهر لي أنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا وقعت في موضع يجوز أن تقع فيه «إِنَّ» المكسورة على وجه ما، جاز أن تُقَدَّر «إِنَّ» المكسورة في موضعها، فتُعْطِفُ على الموضع؛ على ذلك التقدير، نحو: ظننت أن زيدًا قائم وعمرو، فيجوز أن ترفع «عمرو» بالعطف على الموضع؛ لأن «ظننت» داخلة على الجمل. ويصح أن تقع الجملة بعدها على حالها، فتقول: ظننت لزيد قائم. وتقول: ظننت إنَّ زيدًا لقائم، فكأنه يُتَوَهَّمُ هذا. فقد رجع هذا إلى العطف على موضع «إن» بهذا النَّظَر. وإذا وقعت في موضع المفردات، وكانت في تأويلها، ولم يَصِحَّ أن تقع موقعها جملة على وجه، فلا يعطف على الموضع، ولا يكون الرفع فيها إلا من وجه واحد، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر لا غير<sup>(١)</sup>.

وأما<sup>(٢)</sup> «كَأَنَّ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، فلا يكون الرفع معها إلا من وجه واحد، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر لا غير. فإذا قلت: كأن زيدًا قائم وعمرو، فيكون معطوفًا على الضمير الذي في «قائم» على قبحه، ولا يكون معطوفًا على الموضع على تَوَهَّمِ إسقاط «كَأَنَّ»؛ لأن «كَأَنَّ» أفادت التشبيه، وكان الكلام قبل دخولها خبرًا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون «عمرو» مبتدأ والخبر محذوفًا<sup>(٣)</sup>، ويكون

= إن أبا حيان نقل عن قوم الإجازة مطلقًا في العطف على موضع اسم «أَنَّ». انظر: الارتشاف ١/ ١٦٠.  
(١) لعل هذا التفصيل مما انفرد به ابن أبي الربيع. وهو تفصيل وجيه، ويدخل في باب توهم وجود «إِنَّ» المكسورة، من حيث كانت صالحة في الموضع.

(٢) هذا هو القسم الثالث.

(٣) في المخطوطة: محذوف، بالرفع.

التقدير: كأن زيدًا قائم وعمرو قائم؟

قلت: هذا لا يجوز؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ الجملة لا تُعْطَفُ على الجملة حتى تُساويها في المعنى، أو يكون بينهما ارتباط، والأولى هنا تشبيه، والثانية خبر؛ لخروج الجملة الثانية عن حكم «كَأَنَّ» بالرفع بالابتداء؛ إذ لو دخلت في حكم «كَأَنَّ» لوجب أن تنصب الاسم من الجملة الثانية، ولقلت: كأن زيدًا قائم وعمرو، تُريد: وكأن عمرو قائم.

الثاني: أن خبر «عمرو» قد حُذِفَ؛ لدلالة الأول عليه، وليس مثله؛ لأن الأول مُشَبَّهٌ به، والثاني غير مشبه به، فقد اختلف مساق اللَّفْظَيْنِ، ولا يُحْذَفُ [٢٦٥] أحدهما؛ لدلالة الثاني عليه، حتى يستوي لفظُهما ومساقُهما. والله أعلم.

وكذلك الكلام في: لَيْتَ<sup>(١)</sup> زيدًا قائم وعمرو، ولعل عمرو خارج ومحمد، لا يكون العطف إلا على الضمير الذي في الخبر، ولا يجوز العطف على الموضع؛ لأن الموضع قد زال؛ لأنه الآن على غير ما كان من المعنى. ولا يجوز الرفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ للأمرين المذكورين<sup>(٢)</sup>.

(١) «لَيْتَ» تفيد التمني، و«لَعَلَّ» تفيد الترجي، وهما من معاني الفعل، فيبطل معنى الابتداء بدخولهما. انظر: المقتصد ١/ ٤٥٢، واليسيط ٢/ ٨٠٦.

(٢) في «كَأَنَّ» قبل قليل.



## مسألة

اعلم أنه يجوز أن تقول: إن زيدًا وعمرو قائم، ويكون مقدمًا، والنتيجة به التأخير، وتقدّر: إن زيدًا قائم وعمرو، ويكون معطوفًا على الموضع. ولا يجوز أن يكون معطوفًا على الضمير الذي في «قائم»، وهو مُتَقَدِّم عليه.

فعلى هذا لا يجوز أن يُقال: كأنَّ زيدًا وعمرو قائم، ولا: ليت زيدًا وعمرو قائم، ولا: لعل زيدًا وعمرو قائم؛ لأنَّ الرفع في هذه الثلاثة إنما يكون بالعطف على الضمير، لا يكون بالعطف على الموضع، على حسب ما تقدّم، فلا يجوزُ التشريك؛ ألا ترى أنك لا تقول: وعمرو قام زيد، وتقدّم «وعمرو» على الفعل الذي وقع فيه التشريك، وإن كان «قام وعمرو زيد» يجوز في الشعر، كما قال<sup>(١)</sup>:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ      عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل مجهول، أو الأحوص الأنصاري. وانظر ما علّقته على النسبة في: ص ٤٩١، ح ٤.  
(٢) تقدم (ص ٤٩٢). ويأتي بعد (ص ٨٩٤). والوافر. يروى العجز:

• بَرُوذُ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ •

وعليه فلا شاهد. و«نحلة» كناية عن المرأة. ذات عرق: موضع بالحجاز. وما ذكره المؤلف من تقديم المعطوف هو مذهب الأَخْفَشِ وجمهور النحويين. ولبيت وجه آخر، لا تقدم فيه ولا تأخير من قِبَلِ العطف، قاله ابن جني: (انظر: ح ١، ص ٤٩٢). والبيت في: مجالس ثعلب ٢٣٩، وفعلت وأفعلت ٢٤، والأصول ٣٢٦/١ و٢٢٦/٢، والجمال ١٥٩، وأمالى الزجاجي ٥٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والمرزوقي ٨٠٥/٢، والخلل ١٨٩، وأمالى ابن السجري ٢٧٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١ و٨٤/٢، والمغني ٣٥٦/٢، و٦٥٩، وشرح شواهد ٢/٧٧٧، واللسان (شيع)، والهمع ٣/٣٩، و٢٤٠ و٤٠٨/٤ و٢٢٨/٥، و٢٧٥، والخزانة ٣٩٣/١ و١٩٢/٢ و١٣١/٣.

ولنما جاز «قام وعمرو زيد»، ولم يَجُزْ «وعمرو قام زيد»؛ لأنَّ «قام» إذا جيء به، فقد عُلم أنه لا بُدَّ من مسند إليه، فقد صار ذلك المُسند إليه كأنه قد جاء إذ جاء الطالب به، فجاز أن يُؤْتَى بالمعطوف عليه. ومع هذا لا يكون إلا في الضرورة؛ لأنَّ حَقَّ المعطوف أن يأتي بعد المعطوف عليه.

وكذلك تقول: ضربت زيدًا وعمرًا. ويجوز في الشعر: ضربت وعمرًا زيدًا؛ لأنَّك إذا قلت: «ضربت» فقد طلب مفعولًا، فيجوز أن تأتي بقولك: وعمرًا، ويكون معطوفًا على مطلوب «ضربت». وإذا قلت: وعمرًا ضربت زيدًا، فقد جئت بقولك: «وعمرًا» قبل المعطوف عليه، وقبل المقتضي المعطوف عليه، فلهذا جاء في الشعر: قام وعمرو زيد، ولم يَجِئْ: وعمرو قام زيد.

ولا يجوز أن تقول: إن زيدًا وعمرو قائمان، فتعطف على الموضع؛ لأنَّك جِئْتَ بالمعطوف قبل المسند إلى «زيد» لفظًا وتقديرًا، ولا تعطف على الموضع حتى تأتي بالمسند إلى الأول؛ لأنه به يُعلم أن الأول سيبق؛ لِيُسْنَدَ إليه، وأن الأصل مبتدأ<sup>(١)</sup>، فلا يجوز هنا إلا: إن زيدًا وعمرًا قائمان.

فإذا تبيّن لك هذا، تبيّن لك أن الاسم لا يُنْعَت ولا يُوكَد ولا يُعْطَفُ عليه عطفَ بيان إلا على اللفظ<sup>(٢)</sup>، ولا يجري في شيء من ذلك على الموضع؛ لأنَّ

(١) قال في البسيط (٨٠٨/٢): فإن قلت: دخول «إن» يدل على أنَّ «زيدًا» في الأصل مبتدأ، فليعطف على الموضع، قلت: إذا عطف على الموضع فأنت قد توهمت إسقاط «إن» فكيف يجعل دليلًا ما لا يصحُّ العطف إلا بعد توهم إسقاطه؟.

(٢) هذا مذهب المحققين من البصريين، ولا يجوز عندهم غيره، إلا أن يُشتع من ذلك شيء، فيحفظ ولا يُقاس عليه. أما أهل الكوفة وبعض البصريين فإن الإتيان عندهم في ما عدا «إن» و«لكن» على =

حق هذه الأشياء أن تأتي قبل الخبر؛ لأنها لتخصيص الخبر عنه، ولا يؤتى بالخبر حتى يُعلم من يُشند إليه، فمتى جاءت هذه الأشياء متأخرة عن الخبر، فهي متأخرة في اللفظ متقدمة في التقدير، وما يأتي بعد الخبر وحقه أن يأتي قبل الخبر، فحقه أن يجري على اللفظ.

فإن قلت: فكيف جاء: «إنهم أجمعون ذاهبون»<sup>(١)</sup>، فيلزم على هذا أن يقال: إن القوم أجمعون ذاهبون، ويكون التوكيد كالعطف يجري على اللفظ، وعلى الموضع. [٢٦٦] وإذا كان هذا في التوكيد لزم أن يجري في النعت وعطف البيان؟

قلت: إنما جاز في ما ذكرته؛ لأن «إن» لم يظهر لها عمل، ولم تغير في المعنى، فكأنها غير موجودة<sup>(٢)</sup>. وسيأتي لهذا نظائر، إن شاء الله.

= اللفظ ليس إلا، لأنها حروف غير معنى الابتداء والخبر وحكمه. وأما «إن» و«لكن» فإتباع الاسم قبل الخبر أو بعده، فبعده يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع، وقبله لا يجوز إلا النصب على اللفظ، إلا عند الكسائي. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١.

(١) حكاه سيبويه (١٥٥/١)، ولم يُجزه، بل نسبته إلى الغلط، فقال: «واعلم أن ناشأ من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان. وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم». ولم يرتض ابن مالك هذا التغليب من سيبويه، لأن المطبوع في العربية كرهير، الذي قاس سيبويه المثال على بيته:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا

لو جاز غلظه، لم يوثق بشيء من كلامه. وخرج للمثال على أنه: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فـ «هم» مبتدأ، و«أجمعون» توكيد، و«ذاهبون» خبر «هم» والجملة خبر «إن»، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع. انظر: شرح التسهيل ٥١/٢، ٥٢.

(٢) في البسيط (٨١٠/٢) أضاف شرطاً آخر لجواز الرفع، هو أن يكون الاسم ضميراً متصلاً، حتى يكون مع التناسخ كالشيء الواحد، فبهذين الشيتين: عدم ظهور الإعراب، والاتصال، يكون =

وذكر سيبويه أنهم يقولون: إنك وزيد ذاهبان<sup>(١)</sup>. وبلا شك أن الضمير كان قبل دخول «إن» على غير ما هو الآن عليه؛ كان قبل دخولها: أنت وزيد ذاهبان، فلما دخلت «إن» انتصب الاسم، فصار في مكان ضمير الرفع ضمير النصب، فصار هذا كظهور العمل.

ولما ينبغي أن يقال في تعليل قولهم «إنهم أجمعون ذاهبون» - وهو تعليل الشذوذ -: إن الضمير مُتَّصِل، فكروها تأكيداً بـ «أجمعين»؛ لأنه قد صار معه كالشيء الواحد. وكذلك «إنك وزيد ذاهبان»؛ الضمير قد اتَّصل بـ «إن»، فلما كرهوا العطف عليه للاتصال، عطفوا على ما يصلح في الموضع، فعطفوا في «إنك وزيد ذاهبان» على تَوْهُم: أنت وزيد ذاهبان، وكما جاء:

\* ولا سابق\*<sup>(٢)</sup>

فعطفوا على تَوْهُم «مدرك»؛ لأنه مما يَصْلُح أن يقع في الموضع.

وقال سيبويه في قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾<sup>(٣)</sup>: هو على التأخير<sup>(٤)</sup>. ولم يجعله معطوفاً على ﴿الَّذِينَ﴾ على حدّ «إنهم

= الرفع. وعليه فهو يجيز: إنك وزيد ذاهبان، ولا يجيز: «إن هذا وزيد ذاهبان». ويكتفي القراء بشرط واحد: أن يكون الاسم مبنياً، سواء كان متصلاً أم منفصلاً. أما الكسائي فيجيز مطلقاً. انظر: معاني الفراء ٣١٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١، وشرح التسهيل ٥١/٢، والأرتشاف ١٥٩/٢.

(١) الكتاب ١٥٥/٢.

(٢) تقدّم غير مرة (٧٣٠، ٨٥٧، ٨٥٩).

(٣) المائدة: ٦٩.

(٤) لفظ سيبويه (١٥٥/٢): «وأما قوله - عز وجل -: ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾، فعلى التقديم والتأخير، كأنه =



أجمعون ذاهبون»، وعلى حدّ «إنك وزيد ذاهبان». وهذا - والله أعلم - ؛ لأنّ ﴿الَّذِينَ﴾ من الأسماء الظاهرة، ولا يكون هذا<sup>(١)</sup> عنده في الأسماء الظاهرة. وقال سيبويه في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاة<sup>(٣)</sup> .....

هو على التأخير، ولم يجعله بمنزلة : إنك وزيد. فيظهر من هذا كله أنّ هذا النوع عنده لا يكون إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الحرف لا يغيّر من المعنى شيئاً .

و[الثاني]<sup>(٤)</sup> : أن يكون الأول مضمراً، تغيّر في اللفظ أو لم يغيّر، فمثال

= ابتدأ على قوله : ﴿والصائبون﴾ بعد ما مضى الخبر . يريد أن التقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ﴿من آمن بالله واليوم الآخر...﴾ و﴿والصائبون﴾ كذلك، فقدّم ﴿والصائبون﴾ وحذف خبره . وقال ابن مالك : «وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل : إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله... فإن حذف ما قبل العطف للدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب». (شرح التسهيل ٢/ ٥٠). وانظر الكلام على الآية في : كشف المشكلات ١/ ٣٦٤.

(١) أي العطف على الموضع قبل مجيء الخبر .  
(٢) بشر بن أبي خازم، من بني أسد، جاهلي قديم، شهد حرب أسد وطيئ. قال أبو عمرو بن العلاء : «فحلان من الشعراء كانا يُقويان : النابغة وبشر»، ثم قطننا فلم يعودا للإقواء. ترجمته وأخباره في : الشعر والشعراء ١/ ٢٧٠، ٢٧١، والخزانة ٤/ ٤٤٠ - ٤٤٥.

(٣) من الوافر . وتماهه :

• ما يتبين في شقاق •

بغاة : معتدون . الشقاق : الخلاف . وخرّج سيبويه البيت على أن التقدير : أنا بغاة وأنتم بغاة . وأجاز الأعمى أن يكون خبر «أنّ» محذوفاً يدل عليه ما بعده . وأجاز الفراء الأمر مطلقاً مع «إن» وأخواتها . والبيت في : الديوان ١٦٥، والكتاب ٢/ ١٥٦، وتحصيل عين الذهب ١/ ٥٢٥، وشرح التسهيل ٢/ ٥١.

(٤) زيادة مني .

ما لم يغيّر : إنهم أجمعون، ومثال ما تغيّر : إنك وزيد ذاهبان .

ويجوز على هذا أن يقال : لكنه وزيد ذاهبان، و : لكنك وعمرو وخارجان، كما جاز : إنك وزيد ذاهبان ؛ لأنّ «لكن» و «إن» في هذا سواء . والله أعلم .

## فصل

قال : «وَيَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَيْرِ «إِنَّ»» .

اعلم أنّ هذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ<sup>(١)</sup>، وتكون الجملة جواباً للقسم أو مُهَيَّأةً لذلك، فتقول : والله لَزَيْدٌ قائمٌ، فهذه جواب القسم، وتقول : لَزَيْدٌ قائمٌ، وإن لم يكن هناك قسم، قال الله - عز وجل - : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> . وقالوا : لَعَمْرُكَ لأفعلن<sup>(٣)</sup>، فدخلت اللام على

(١) الإيضاح ١١٧، والمقتصد ١/ ٤٥٤. واللام الداخلة على الخبر في «إن زيدا لقائم» لام الابتداء عند البصريين. وقال الكسائي : لام توكيد. والفراء : للفرق بين ما يكون جواباً للجمد وغيره . وهشام : جواب القسم. انظر : الارتشاف ٢/ ١٤٣.

(٢) في هذا التعبير مسامحة، فاللام تدخل على الخبر على أحد وجهين، كلاهما ضرورة، إلا أن إحدى الضرورتين مقيس عليها، والأخرى مقصورة على السماع، فالمقيس عليها، نحو : إن زيدا لقائم، والأخرى نحو : زيد لقائم. وانظر : سر الصناعة ١/ ٣٧٠ - ٣٧٨.

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) استشهد أبو علي بـ «لعمرك لأفعلن» للتدليل على أنّ «اللام» في هذا الباب، كونها للابتداء أعم من كونها للقسم، قال في البغداديات (٢٣٧) : «ألا تراها في هذا الموضع للابتداء، مجزئاً عن معنى القسم لأن القسم لا يجوز تقديره هاهنا، لامتناع دخول القسم على القسم، لأن القسم لا يُقسم عليه، إنما يذكر ليحقق به أمر غير القسم». وانظر أيضاً : سر الصناعة ١/ ٣٨٣. ويقهّم من هذا أن ابن أبي الربيع وأبا علي وابن جني يرون أن اللام في «لعمرك الله» للابتداء المعرى من القسم . ويرى ابن مالك أنها قسم لدخولها على المقسم به، والمقسم به لا يكون جواب قسم. انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٥، ٢٦.

«عَمْرُكَ»؛ لأنه مبتدأ، والخبر محذوف. ولا يمكن أن يُدعى أن هذه اللام جواب قسم؛ لأن ما دَخَلَتْ عليه؛ به وقع القسم، والقسم لا يكون جواباً للقسم.

فإن قلت: فأين التَّهَيُّؤُ لأن يكون جواب القسم؟

قلت: المقصود الأوَّل في هذا: الإخبار، وكان الأصل: لعمرِكَ يميني، وكان قولك: «لأفعلن»: جواباً لما هذا إخبارٌ عنه، فلو بقي على هذا لكان مُهَيَّئاً لأن يكون جواباً، لكنَّ العرب ضَمَّنَتْه القسم، وصَيَّرَتْه كأنه القسم، [٢٦٧] وَخَذَفَتِ الخبر، فامتنع لذلك أن يكون جواباً له؛ لأنه تَصَنَّنَ ما سيق توكيداً للخبر. وجواب القسم هو عينُ الخبر المذكور، وثبتت اللام بمراجعة الأصل. والله أعلم.

ولا يَتَقَدَّمُ الخبر على المبتدأ مع دخولها، لا تقول: قائم لزيد؛ لأنها من حروف الصدور؛ لأنه جواب القسم أو مَهَيَّئاً لذلك، وكلُّ حرف يُجَاب به القسم، فهو حرف صدر لا يعمل ما بعده في ما قبله، ولا ما قبله في ما بعده. ولا تقول: لقائم زيد؛ لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ، فيلزم لذلك تأخير الخبر. ومتى طرأ على الخبر ما يُلْزِمُه التقديم، فلا تدخل اللام؛ لأنها تطلب بالمبتدأ، ولا يمكن دخولها عليه؛ لما يُؤَدِّي من عمل ما بعدها في ما قبلها. فلو قلت: في الدار صاحبها، لم يجوز دخول لام الابتداء. وكذلك كلُّ موضع لزم تقديم الخبر فيه.

فإذا صَحَّ أن هذه اللام لا تدخل إلا على جملة اسمية خبرية صالحة أن تكون جواباً للقسم؛ صَحَّ لذلك أنها لا تدخل مع أخوات «إن»؛ لأن «ليت»

و«لعل» ينصرف الكلام معهما إلى غير الخبر<sup>(١)</sup>؛ لما فيهما من التَّخَنُّي والترجِّي والتوقع، على حسب ما تَقَدَّمَ، ولا يكونان جواباً للقسم؛ لأنَّ جواب القسم من شرطه أن يكون خبراً.

فأما «كأن» فهي للتشبيه، وتُنزَلُ قوله: كأن زيدا الأسد، منزلة قوله: زيد كالأسد، فكان ينبغي لذلك أن تدخل اللام على جملتها، كما تقول: لزيد كالأسد، إلا أن العرب لم تجعل «كأن» جواباً للقسم، فلم تقل: والله كأن زيدا أسد، كأنهم استغنوا عن ذلك بأن قالوا: والله لزيد كالأسد.

وأما «أن» المفتوحة، فلا تدخل اللام معها؛ لأنها لا تدخل إلا في مواضع المفردات، أو ما جرى مجرى المفردات، نحو: يعجبني أنك جالس، التقدير: يعجبني جلوسك، وتقول: ظننتُ أنَّ زيدا قائم، فتفتح «إن»؛ لأنها وقعت موقع ما عمل فيه عاملٌ؛ عمله في المفردات، وهذه اللام إنما هي طالبة بالجملة، فتناقرا، فلم يجتمعا.

وأما «لكن» فلا تكون جواباً للقسم<sup>(٢)</sup>، فلا تقول: والله لكن زيدا قائم؛

(١) غَلَّلَ ابن جني اختصاص «إن» بدخول اللام في خبرها تعليلاً آخر مفاده أنها لما كانت تشارك اللام في إجابة القسم، وفي أن كلياً منهما حرف توكيد أدخلوا اللام على خبرها مبالغة في التوكيد. ولما لم يكن في أخوات «إن» شيء يُجَاب به القسم لم تدخل اللام خبرها. انظر: سر الصناعة ١/٣٧٦.

وأقول: إنما لم يُجَبَّ بأخوات «إن» القسم، لأن جواب القسم خبر، و«ليت» و«لعل» ليست أخباراً، و«كأن» استغني عنها بالكاف، و«أن» في موضع المفرد. وبهذا يُوجَّع إلى تعليل ابن أبي الربيع.

(٢) وعليه منع البصريون دخول اللام في خبرها، بينما أجازوه الكوفيون اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها. وقد عقد الأنباري مسألة (٢٥) لزيادة اللام في خبر «لكن». (الإنصاف ١/٢٠٨ - ٢١٨). وانظر أيضاً: شرح التسهيل ٢/٢٩، والهمع ٢/١٧٥، ١٧٦.



لأنَّها استدراكٌ، فهي موجودةٌ على كلام قبلها، فكأنَّها بعضُ الجملة. فإذا أردتَ القسم فأَدْخِلْهُ على ما رَدَدْتَ عليه «لكنَّ»، فتقول: واللَّه ما خرج زيد لكنَّ عمرًا هو الذي خرج.

فإن قلت: «لكنَّ» مُرَكَّبَةٌ من «لكنَّ» و «إنَّ»، وأنت لو قلت: لكنَّ واللَّه إنَّ زيدًا لعاقِل، كان كلامًا، فيكون هذا كلامًا، فيقال: لكنَّ زيدًا لقائِم. قلت: حدث بالتركيب ما لم يكن؛ لأنَّهما قد صارا كحرف واحد، وأنت لو قلت: لكنَّ إنَّ زيدًا لعاقِل، فإن جواب القسم الكائِنُ بعد «لكنَّ»، وكان الأصل: لكنَّ واللَّه إنَّ زيدًا لقائِم. وهذا متعذِّر في «لكنَّ». ولا يُمكن أن يكونَ ما بعد «لكنَّ» جوابًا لِقَسَمٍ قبل «لكنَّ»؛ لما ذكرتُ لك<sup>(١)</sup>. فإذا تَرَكَّبْتَ «إنَّ» و «لكنَّ» حتى صارا كحرف واحد، تعذَّر أن تقع الجملة التي بعدها جوابًا لقسم مقدَّر<sup>(٢)</sup> بعد «لكنَّ»؛ لأنَّ القسم لا يقع بعد «إنَّ»، [٢٦٨] ولا يمكن أن يُقدَّر القسم بين «لكنَّ»، و «إنَّ»؛ لأنَّهما قد صارا كالشَّيْء الواحد، ولا يكون ما بعد «لكنَّ» جوابًا لقسم قبلها.

وبَسْطُ هذا أن تقول: الأصل في «لكنَّ»: «لكنَّ إنَّ» - وهذا لا يقال - إلا أنَّ العرب حذفَت الهمزة من «إنَّ»، ثم اجتمعت ثلاثُ نونات، فحذِفَتْ واحدةٌ منها، فقليل: «لكنَّ»، فلا يصحُّ أن يقال: لكنَّ زيدًا لقائِم؛ لأنك لا تقول: واللَّه لكنَّ زيدًا لقائِم، ولا تدخل اللام إلا على ما يجوز أن يكون جوابًا لقسم.

(١) من أنها استدراكٌ.

(٢) معذَّر (كذا) في المخطوطة. وهو تصحيف.

فإن قلت: يَصْلُحُ أن يُقدَّر: لكنَّ واللَّه إنَّ زيدًا لقائِم.

قلت: «إنَّ» التي هي جواب القسم، وتقع بعد «لكن» لا يجوز أن تُحذف منها الهمزة، وتحذف إحدى النونات؛ لأن القسم في النية فاصلٌ بين «لكنَّ» و «إنَّ». وإنما يُفَعَّلُ ما ذكرته إذا اتَّصَلَتْ «إنَّ» بـ «لكنَّ» لفظًا وتقديرًا حتى كأنهما صارا<sup>(١)</sup> كحرف واحد، فلا يصحُّ دخول اللام على خبر «لكنَّ»؛ لأن القسم لا يصلح أن يُقدَّر قبلها، ولا يصلح أن يُقدَّر بعدها. فقد تعذَّر دخول اللام مع «لكنَّ». وقد جاء في الشعر<sup>(٢)</sup> على تقدير فصل «لكنَّ» من «إنَّ»، وكأنَّك قلت: لكنَّ إنَّ. واللَّه أعلم.

فإذا تَقَرَّرَ أنَّ هذه اللام إنما تدخل على جملة اسمية خبرية صالحة أن تكون جوابًا للقسم، تبَيَّنَ لك أنها لا يجوز أن تدخل إلا مع «إنَّ» وحدها؛ لأن «إنَّ» تكون جوابًا للقسم، ولا تَرُدُّ الجملة في تأويل المفرد، ولا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، فتؤثر فيهما؛ لشبهها بالفعل المتعدي، على حسب ما تقدَّم، فكان الأصل أن تكون قبل «إنَّ»<sup>(٣)</sup>، فتقول: لِإنَّ زيدًا

(١) المخطوطة: صار.

(٢) كما في البيت:

بلوموني في حبِّ لَيْلى عواذلي      ولكشي من حُبِّها لَعْمِي

انظر: الإنصاف ٢٠٩/١.

(٣) استدلل ابن جني على ذلك بثلاثة أدلة: أنَّ العرب نطقت بها حقًا قبل «إن»، وأنَّ «إنَّ» وما عملت فيه في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فيجب أن تدخل عليهما جميعًا، وأنَّ «إنَّ» عاملة للت نصب، تقتضي الأسماء لتنصبها، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها، لأنَّ «إنَّ» لا تليها الحروف. (انظر: سر الصناعة ١/٣٧١، ٣٧٢). وأضاف ابن أبي الربيع أن وقوع اللام بعد «إن» يمنع «إنَّ» من العمل ويوجب لها التعليق، والحروف لا تعلّق. البسيط ٧٨١/٢.

قائم . وقد جاء في الشعر<sup>(١)</sup> :

\* لَهَيْتَكَ مِنْ بَرَقِي عَلَيَّ كَرِيمٌ \*

الهاء بدل من الهمزة<sup>(٢)</sup> ، والأصل : « لَإِنكَ » وكأنه سهّل وجود هذا لما تَغَيَّرَ لفظ « إِنَّ » . وسيأتي بَعْدُ الاستدلال على دعوى تقدير هذه اللام قبل « إِنَّ » ، ويتبيّن لِمَ لَمْ تَقْدَرْ بعدها<sup>(٣)</sup> ؟ ، وفي قوله : « لَهَيْتَكَ » دليل على ذلك<sup>(٤)</sup> ، فاستُخْبِحَ الجمع بين حرفين مؤكّدين ؛ لأن كُلَّ واحد منهما إنّما جيء به ؛ لتوكيد الجملة من المبتدأ والخبر ، فأخرت اللام كي يُفَصَّلَ في اللفظ بينهما ، وإن كانت في الأصل

(١) نُسِبَ لَغْلَامٍ مِنْ بَنِي كَلَابٍ . وقيل : لرجل من بني نعيم . وقيل : ل محمد بن سلمة . وفي سر الصناعة (٣٧١/١) أن محمداً رواه عن المبرد . انظر : مصادر ح التالية .

(٢) من الطويل . وصدره :

\* أَلَا يَا سَنَا بَرَقِي عَلَى قُلُلِ الْحَيْثَى \*

سنا : ضوء . قُلُلٌ ، جمع قُلَّةٍ : أعلى الرأس والسنام والجبل . الحى : الديار . والشاهد : مجيء اللام قبل « إِنَّ » على الأصل . كما يُستشهد به على إبدال الهمزة هاء . والبيت في : ديوان المعاني ٢ / ١٩٢ ، وأمثالي الزجاجي ٢٥٠ ، والخصائص ٣١٥/١ و ١٩٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٧١/١ وابن يعيش ٦٣/٨ و ٢٥/٩ و ٤٢/١٠ ، وغاية الأمل ٢٤٢/١ ، والمقرب ١٠٧/١ ، والممتع ٣٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، ورصف المباني ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ، والجنى ١٢٩ ، والمغني ٣٠١/١ ، وشرح شواهد ٦٠٢/٢ ، والهمع ١٧٩/٢ ، والخزانة ٣٣٨/١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ . واستشهد به في : البسيط ٧٨٥/٢ .

(٣) العرب تبدل الهمزة هاء ، فقد قالت : هراق ، في « أراق » ، كما تبدل الهاء همزة لخفائها . انظر : سر الصناعة ٣٧١/١ ، والبسيط ٧٨٥/٢ .

(٤) انظر : ص ٨٧٨ .

(٥) بالبيت نفسه استدلل أبو علي ( المسائل العسكرية ٢٥٧ ) . وتبعه ابن جني قائلاً : فهذا أقوى دليل على أن مرتبة اللام قبل « إِنَّ » وبه رأيت شيخنا أبا علي يستدل . انظر : سر الصناعة ٣٧٢/١ .

مُقَدَّرَةٌ قبلها<sup>(١)</sup> .

فإن كان الاسم قد فُصِّلَ بينه وبين « إِنَّ » بظرف أو مجرور ، دَخَلَتْ<sup>(٢)</sup> عليه ، وسواء في القياس أكان الظرف خبراً أم غير خبر ، فتقول : إِنَّ في الدار لزيداً ، وتقول : إن اليوم لزيداً شاخص ، قال الله - عز وجل - : ﴿ هَذَا وَابْنُ اللَّطِيفِينَ لَشَرِّ مَتَابٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال - تعالى - في موضع آخر : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَمِّينَ لِحُسْنَ مَتَابٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

فإن كان الاسم يلي « إِنَّ » دخلت على الخبر إن كان مفرداً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو فعلاً مضارعاً .

ولا تدخل هذه اللام على الخبر إذا كان فعلاً ماضياً ، أو شرطاً وجزاءً ، فتقول : إن زيداً لقائم ، وإن زيداً لفي الدار ، وإن زيداً لعندك ، وإن زيداً ليقوم ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وتقول : إن زيداً لأبوه قائم . ولا تقول : إن زيداً لقام ، ولا إن زيداً لإن يكرمني أكرمه ؛ لأنها لا تم الابتداء فلا تطلب إلا بالاسم [٢٦٩] المبتدأ .

فإذا تَعَدَّرَ دخولها على المبتدأ دخلت على الخبر إن كان اسماً أو فعلاً مُشَبَّهًا للاسم ، وهو الفعل المضارع ؛ ألا تراه هو الذي أعرب من الأفعال ؛ لشبه الاسم . وهذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع تُخْلِصُ للحال في الأكثر ؛

(١) هذا كلام ابن جني ، وإن لم يكن بلفظه . وثمة فضل بيان في : سر الصناعة ٣٧٠/٢ ، ٣٧٣ .

(٢) أي اللام عليه ، لأن العرب يُشيعون في الظرف والمجرور ، فهما مُقَدَّمَانِ كأنهما مؤخران .

(٣) سورة ص ٥٥ .

(٤) سورة ص ٤٩ . ويستشهد المؤلف بها بعد (ص ٨٨٠) .

(٥) النحل ١٢٤ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١٠٤) .



في مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>. وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> قوله - سبحانه - : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا مستقبل. وأبو علي يرى أن هذا لما كان مقطوعاً به جرى مجرى الماضي، فجاز أن يُحْكَمَ<sup>(٤)</sup>، كما قال في قوله - سبحانه - : ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

ويلزم على من قال: إن الفعل للحال، ولا بُدَّ، ألا يقول: إن زيّداً لسوف يقوم. وأما على قول من قال: قد يوجد قليلاً، فيمكن أن يُجِيزَ هذا على قَلْتِهِ. ويمكن أن يُفَرِّقَ بين الموضعين، وذلك أن السين وسوف يُخْلِصَانِ للاستقبال، واللام تخلص للحال في الأكثر، و[لا]<sup>(٦)</sup> يُجْمَعُ بين حرفين مُتَضَادَّيْنِ في الأصل، وإن كانت اللام قد تدخل على المستقبل. والله أعلم. فإن قلت: فكيف جاز: إن زيّداً لفي الدار<sup>(٧)</sup>؟

(١) سيبويه (١٠٩/٣): «وقد يستقيم في الكلام: إن زيّداً ليضرب وليذهب، ولم يقع ضرب. والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين».

(٢) أي على تقييد مذهبه بقوله: «في الأكثر».

(٣) النحل ١٢٤. وسلف أن استشهد بالآية (ص ١٠٤).

(٤) قال أبو علي (المسائل العسكرية ٢٥٣): «وهذه اللام التي تسمى لام الابتداء تختص بالدخول على فعل الحال عند النحويين، ولا تدخل على الآتي. وعلى هذا ما في التنزيل في قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، وهو فعل الحال، وإن كان متعلقاً بيوم القيامة».

ووصف ابن أبي الربيع مذهب أبي علي في البسيط (٧٨٧/٢) بأنه حسن، ويبقى مع الأكثر. ويرى ابن مالك أن اللام لا تختص بالحال، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالاً، وليس ذلك من أجل اللام، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل مضي واستقبال، أكثر ما يكون مضمونها مراداً به الحال. انظر: شرح التسهيل ٢٢/١ و ٣٢/٢.

(٥) الحجر ٢. وسلف أن استشهد بالآية (ص ١٠٥)، وانظر ما علقتة ثمة (ح ١، ٢).

(٦) زيادة، بها يصحح الكلام.

(٧) وجه الإشكال في دخول لام الابتداء على معمول الخير، لا عليه، وحققها ألا تدخل إلا على الاسم.

قلت: ينبغي أن يُدْعَى هنا أن المجرور مُتَعَلِّقٌ باسم تقديره: إن زيّداً لمستقر في الدار، ثم قُدِّمَ «في الدار» على «مستقر» فصار: إن زيّداً لفي الدار مستقر، كما جاء: إن بك<sup>(١)</sup> زيّداً مأخوذاً<sup>(٢)</sup>. ثم حُذِفَ «مستقر»؛ لدلالة المجرور عليه واقتضائه له. وكذلك الكلام في الظرف.

ثم قال: «وَإِذَا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن هذه اللام تمنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها، وما بعدها في ما قبلها؛ لأنها حرف صدر. وقد تقدّم ذلك<sup>(٤)</sup>. فإذا قلت: علمت زيّداً قائماً، عملت «علمت» تشبيهاً بـ «أعطيت»<sup>(٥)</sup>. وكذلك: ظننت عمرًا شاخصاً، وجميع ما يَدْخُلُ على الابتداء وَيَخْتَصُّ به، على حسب ما يَتَبَيَّنُ بَعْدُ<sup>(٦)</sup>، إن شاء الله.

فإذا وَقَعَتْ لام الابتداء بين «ظننت» والجملة، فَقُلْتُ: ظننت لزيّداً قائم، لم يكن بُدٌّ من إلغاء «ظننت». وكذلك أخواتها، فتقول: علمت لزيّداً قائم. فإذا تَقَرَّرَ أَنَّ هذه اللام تُعَلِّقُ الفعل الذي قبلها عن الاسم الذي بعدها فلا

(١) المخطوطة: لك. والصحيح ما أثبت.

(٢) يريد تقديم معمول الخبر على اسم «إن» - وهو من أمثلة سيبويه (١٣٢/٢، ١٣٤). وفي الموضع الثاني (١٣٤) روى الخليل المثال عن ناس برفع «زيد». وخووجه على إضمار ضمير الشأن. انظر لفظه ثمة.

(٣) الإيضاح (١١٨): فإذا. والمقتصد (٤٤٥/١): فإذا أَدْخَلْتُ.

(٤) انظر: ص ٨٦٩.

(٥) في أنها طلبت المبتدأ والخبر، كما طلبت «أعطيت» المفعولين. انظر كلام المؤلف في ذلك، في: البسيط ٤٣١/١، ٤٣٢.

(٦) انظر: ص ٩٥١.

تُوْزُّ فِيهِ ، ذَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ اللَّامِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ «إِنَّ» ، وَلَيْسَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ «إِنْ» ؛ لِأَنَّ «إِنَّ» قَدْ عَمِلَتْ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَاللَّامُ تَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِي مَا بَعْدَهَا ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْأَصْلُ أَنْ تُقَدَّمَ بَعْدَ «إِنَّ» ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ تُعْلَقَ «إِنَّ» عَنْ مَعْمُولِهَا . وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي الصَّنْعَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا تُعْلَقُ فِي الْقِيَاسِ ، وَإِنَّمَا تُعْلَقُ الْأَفْعَالُ وَالْأَسْمَاءُ قَلِيلًا . وَلِهَذَا أَتَى أَبُو عَلِيٍّ بِهَذَا الْفَصْلِ هُنَا ؛ لِيُبَيِّنَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ اللَّامِ أَنْ تَقَعَ قَبْلَ «إِنَّ» لَا بَعْدَهَا ؛ لِمَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ تَعْلِيْقِ «إِنَّ» وَهِيَ حَرْفٌ ، وَالْحُرُوفُ لَا يَكُونُ فِيهَا ذَلِكَ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

فَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ تُعْلَقُ مَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا ، فَيَجِبُ لَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ «إِنَّ» بَعْدَ «ظَنَنْتَ» بِغَيْرِ لَامٍ أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ كَلَامٍ غَمِيلٍ فِيهِ عَامِلٌ . [٢٧٠] فَإِذَا وَقَعَتْ «إِنَّ» بَعْدَ «ظَنَنْتَ» وَمَعَهَا اللَّامُ ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ جُمْلَةٍ لَمْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلٌ . وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي أَخَوَاتِ «ظَنَنْتَ» ، إِذَا قُلْتَ : عَلِمْتَ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ : عَلِمْتَ زَيْدًا قَائِمًا . فَإِذَا قُلْتَ : عَلِمْتَ أَنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ ، كَانَتْ مَكْسُورَةً لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ : عَلِمْتَ لَزَيْدٍ قَائِمٌ .

ثُمَّ قَالَ : «وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ «إِنَّ» أَوْ عَلَى خَبَرٍ ، أَوْ تَقَعُ قَبْلَ الْخَبَرِ»<sup>(١)</sup> .

(١) الإيضاح (١١٩) : وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ . وَالْمَقْتَصِدُ (٤٥٧/١) : اسْمٌ إِنْ وَخَبَرًا . وَأَقُولُ : التَّعْبِيرُ بِ«أَوْ» هُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ أَوْ عَلَى الْخَبَرِ ، لَا عَلَيْهِمَا مَعًا ، فَلَعَلَّهُ خَطَأٌ نَسَخَ ، أَوْ طَبَاعَةٌ .

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَلَّا تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى الْمَبْتَدَأِ . فَإِذَا تَعَدَّرَ دَخُولُهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، دَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ مَا لَمْ يَكُنْ فَعَلًا مَاضِيًا<sup>(١)</sup> ، أَوْ شَرْطًا وَجْزًا ، أَوْ قِسْمًا وَجَوَابًا ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، وَالْجُمْلَةُ إِنَّمَا قَامَتْ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ . فَإِذَا تَعَدَّرَ دَخُولُ اللَّامِ فِي الْوَاحِدِ دَخَلَتْ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمَبْتَدَأِ فِي أَنَّهُ عَمْدَةٌ .

وَأَمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَى فَضْلَةٍ وَشَيْءٍ مُسْتَغْنَى عَنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا طَالِبَةٌ بِالْعَمْدِ ، عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْتُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ زَيْدًا أَكَلَ لَطْعَامَكَ . فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا لَطْعَامَكَ أَكَلَ ، جَازٌ . وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهَا بِالْحَقِيقَةِ دَاخِلَةٌ عَلَى الْخَبَرِ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ : إِنْ زَيْدًا لَأَكَلَ طَعَامَكَ ، ثُمَّ قُدِّمَ الطَّعَامُ عَلَى «أَكَلَ» ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ كَالْفِعْلِ مُتَصَرِّفٌ فِي نَفْسِهِ ، فَيَتَصَرَّفُ فِي مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، فَيَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، فَلِزِمَ لَذَلِكَ وَلَايَةُ اللَّامِ مَعْمُولُ الْخَبَرِ بِحَكْمِ الْغَرَضِ لَا بِحَكْمِ الْأَصْلِ . وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تُقَدِّمَ الْمَعْمُولَ عَلَى اللَّامِ ، فَتَقُولَ : إِنْ زَيْدًا طَعَامَكَ لَأَكَلَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جَازَ هَذَا ، وَاللَّامُ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِي مَا قَبْلَهَا ، وَلَا مَا قَبْلَهَا فِي مَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الصَّدُورِ ، عَلَى حَسَبِ مَا ذُكِرَ ؟

قُلْتُ : لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ اللَّامِ ؛ دَخُولُ اللَّامِ هُنَا عَارِضٌ ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا أَنْ تَقَعَ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ ، فَهَنَّاكَ تَمْنَعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا . وَأَمَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَوُجُودُهَا كَلَامٌ وَجُودٌ ، وَلَا عِبْرَةَ بِهَا ، كَمَا لَا تُعْتَبَرُ الْعَوَارِضُ كُلُّهَا ، قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - : ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> ، «بِهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِ«خَبِيرٍ» ، وَلَمْ

(١) المخطوطة : «و» . وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) سُورَةُ الْعَادِيَّاتِ ١١ .



تمنع اللام من ذلك ؛ لما ذكرته . والله أعلم .

ولو منعت اللام « آكلًا » أن يعمل في « الطعام » مع تقديمه لمنعت « إن » من العمل في الخبر والاسم ، وهو - سبحانه - قد قال : ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

ثم قال : « وَإِنَّمَا فَصِلَ بَيْنَهُمَا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ فِي الْمَعْنَى »<sup>(٢)</sup> .

ظاهر هذا الكلام أن اللام دَخَلَتْ ؛ لتوكيد الجملة ، و [إن]<sup>(٣)</sup> دخلت ؛ لتوكيدها ، فهما قد أَكَّدا شَيْئًا واحدًا . وهو عندي أحسن من قول أبي القاسم ؛ لأنه قال : « إِنَّ » دخلت ؛ لتوكيد الجملة ، واللام دخلت ؛ لتوكيد الخبر<sup>(٤)</sup> ، فجعلهما مؤكدين لِشَيْئَيْنِ . وأبو علي سَوَّى بينهما . وهو الأصح . والله أعلم .  
وإنما قال أبو القاسم ما قال مسامحةً ومراعاة لما دخل كل واحد منهما عليه . والله أعلم .

## فصل

قال : « وَاَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ الذَّاهِبَةَ جَارِيَتُهُ [٢٧١] صَاحِبُهَا »<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة ص ٤٩ . وسلف أن استشهد بها بعد (ص ٨٧٥) .

(٢) الإيضاح (١١٩) ، والمقتصد (٤٥٧/١) : « كراهية » مكان « كراهة » .

(٣) المخطوطة : واللام . ولعله انتقل نظر من الناسخ .

(٤) الجمل ٥٤ ، ولفظه ثمة : « وَإِنَّمَا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ تَوْكِيدًا لِلْخَبَرِ ، كَمَا دَخَلَتْ « إِنَّ » تَوْكِيدًا لِلْجُمْلَةِ » .

(٥) الإيضاح ١٢٠ . وفي المقتصد (٤٥٨/١) : « إِنَّ الذَّاهِبَ » وأشار محققه في الحاشية إلى أن في =

اعلم أن المسند والمسند إليه لا بُدَّ أَنْ يفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر ، ولا يأتي أحدهما توكيدًا للآخر ؛ لأنه لو جاء توكيدًا لجاز أن يحذف ؛ لأنَّ التوكيد إنما المراد به تَثْبُتُ الأول ، ولو حُذِفَ لجاء لكلام من غير تركيب . وهذا لا يصح ولا يمكن ؛ ألا ترى أنَّ الاسم المفرد لا يكون كلاً . فعلى هذا قول امرئ القيس :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ بِشِقٌّ وَبِشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ<sup>(١)</sup>

الخبر « عندنا » ، « ولم يحول » بدل من « عندنا » . ولا يصح أن يكون « عندنا » صفةً لـ « بَشِقٌّ » ، ويكون الخبر « لم يحول » ؛ ألا ترى أنَّ ذلك مفهوم من قوله « عندنا » .

= نسخة ب ، والإيضاح المطبوع : « الذاهبة » . وهو تحريف . وهذا منه غريب ، فالجرجاني نفسه قال بعد قليل : والجيد أن تقول : إن الذاهبة جاريتي ، لأن المؤنث الحقيقي يلزم ما يُشَدُّ إليه علامة التأنيث .

(١) من الطويل . ويروى العجز :

• بِشِقٌّ وَتَحْتِي شِقُّهَا لَمْ يُحَوَّلِ •

وعليه فلا شاهد . والرواية التي أثبتها المؤلف هي رواية الأصمعي وأبي عبيدة . ويروى : « انصرفت » مكان « انحرفت » . الشق : شطر الجسم . واستشهد به على أن « شق » الثانية مبتدأ ، و « عندنا » الخبر ، و « لم يُحَوَّلِ » جملة خبر ثان في معنى الأول . ولا يجوز أن يكون « شق » مبتدأ ، و « عندنا » في موضع الصفة ، و « لم يحول » خبر ، لأن « لم يحول » لم يُعْطِ معنى غير المعنى المفهوم من « شق عندنا » . ويلاحظ هنا أن هذا الإعراب يؤدي إلى الابتداء بالنكرة . ونجوه ابن عصفور على أن الموضع موضع تفصيل - وهو ما عثر عنه المؤلف بـ « التنويع » - فكانه قيل : والشق الآخر . ويُستشهد بالبيت أيضًا على زيادة « ما » بعد « إذا » . والبيت في : الديوان ١٢ ، وشرح القصائد التسع ١/١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٢ ، ووصف المباني ٣١٦ . واستشهد به في : البسيط ١/٥٣٨ .

فإن قلت : فكيف ابتداء بالنكرة ؟

قلت : لأجل التنويع ؛ لأن التنويع ؛ إذا حُقق فهو من قبَل الموصوف بالحقيقة ، فكأنه قال : وشق منها .

فإذا تَحَقَّقَ هذا ، فَيُزَجَّعُ إلى كلامه .

اعلم أن المبتدأ هنا هو : الذاهبة جاريته ، والتقدير : الذي ذهبت جاريته . وبإضافة « الجارية » إلى الضمير قد عُلِمَ أنه صاحبها ومالكها ، فلا فائدة في قوله : « صاحبها » . فإن جَعَلْتَ « صاحبها » بمعنى غير الملك ، فيكون المعنى : إن الذي ذهبت جاريته عنه قد صارت ثريده وزال عنها صدها وإعراضها . أو يكون الإضافة في « الجارية » لغير الملك ، ويكون بمعنى : الذي ذهبت جاريته التي يحبها ، وتكون الإضافة لهذا المعنى ، ويكون صاحبها يفيد الملك . فتجوز المسألة على بُعْدٍ وخروج عن طريق الكلام وظاهره .

وأما إذا أخذنا ظاهر الكلام ، فلا يجوز ؛ لبقاء المسند بغير مسند إليه ؛ إذ كل ما يُقَدَّرُ زواله ، فكأنه زائلٌ ، على حسب ما ذكرته .

ثم قال : « ومن ثمَّ ضَعُفَ : سِيرَ بِهِ سَيْرٌ »<sup>(١)</sup> .

اختلف النحويون في هذا :

فمنهم من مَنَعَ رفع المصدر إلا أن يكون مفيداً<sup>(٢)</sup> . والإفادة تكون على

وجهين :

(١) الإيضاح ١٢٠ ، والمقتصد ٤٥٩/١ .

(٢) إلى هذا ذهب أبو علي . وعليه مُحَذِّقُ الصنعة . وقال في البسيط (٢/٩٦٣) : وهو المذهب الصحيح .

إمّا أن تُفِيدَ التَّوَع . وإمّا أن تُفِيدَ العدد . فمثال ما يفيد النوع قولك : سير سيرٌ شديدٌ . ومثال العدد قولك : سير يزيد سירתان ، ويُعِيدُ قعدتان .

فإذا لم يكن مفيداً ، فلا يجوز أن يقوم مقام الفاعل ، لا يجوز أن تقول : سير سير ؛ لأنه لم يُسْتَفَدَ من المسند إليه إلا ما استفيد من المسند ، فلك أن تُشَقِّطَهُ إذا جاء توكيداً . ولو أَسْقَطْتَهُ لكنت قد جئت بالفعل ، ولم تأتِ بما تُسْنِدُهُ إليه ، والكلام لا بُدَّ فيه من مسند ومسند إليه ، لا يَجِدُ المتكلم بأحدهما بُدّاً من الآخر .

وذكر أبو القاسم أن من النحويين من أجاز : « قُعيد » ، ويُضْمِرُ المصدر ، ويجعله المسند إليه ، وادَّعى<sup>(١)</sup> أنه مذهب سيويه . فعلى هذا يجوز : سير سيرٌ ، بل يكون أولى بالجواز ؛ لظهوره في اللفظ .

والذي يظهر لي أن ذلك لا يجوز ؛ لما ذكرته من أن الكلام لا بُدَّ أن يكون مركباً ، فلا بد أن يُفِيدَ كُلُّ جزءٍ مما رُكِّبَ منه ما لم يُفَيْدِ الآخرُ ، ولا يجيء أحدُ الجزأين توكيداً لما اقتضاه الآخر ؛ إذ لو كان كذلك لكانا<sup>(٢)</sup> شيئاً واحداً في المعنى ، وكأنك لم تأتِ إلا بلفظ واحد ، [٢٧٢] ولفظ واحد لا يكون منه كلامٌ . وأما الفضلات التي جاءت بعد المسند وبعدها رُكِّبَ الكلام ، فقد تكون توكيداً وغير توكيد . وكذلك التوابيع قد تأتي توكيداً ، على حسب ما يأتي

(١) الضمير عائد إلى الزجاجي ، قال : « وقد أجازوه - يريد نحو : « قُعيد » - بعضهم على إضمار المصدر . وهو مذهب سيويه » . (الجمال ٨٩) . والحق أن الذي أجاز : الكسائي وهشام ، على أن في الفعل مجهولاً من ضمير مصدر أو زمان أو مكان . كما أجاز الفراء نحو « قُعيد » على أن الفعل فارغ . انظر : الارتشاف ١٨٥/٢ .

(٢) المخطوطة : لكان . والصحيح ما أثبتّه .



بَعْدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وما ادَّعاه أبو القاسم أَنَّ سيبويه أجاز «سير» ، فلم يوافق على ذلك<sup>(١)</sup> . وهو الذي أَرْتَضِيهِ ، وإن كان في كلامه ما يُوهِم ذلك بظاهره<sup>(٢)</sup> . والله أعلم . هذا إذا جِئْتُ بالمصدر وحده . فإن جِئْتُ مع المصدر بمجرور ، نحو : سير يزيد سيّر ، فاختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ الذين منعوا : «سير سير» هنا على ثلاثة أوجه : فمنهم من ذهب إلى إجازة هذا ، وقال : لما أفاد بِقُضَلِيَّتِهِ ، وفهم مِمَّا بعد الفعل ما لم يُفْهَمْ من الفعل ، جاز ، وخالف «سير سيّر» ، وإن كان فيه بُعْدُ .

(١) لعله يريد بقوله : «فلم يوافق على ذلك» الإشارة إلى النحاس وابن خروف وابن السكيت . وقد نقل ابن مالك عن ابن خروف : «ثم ادَّعَاهُ - يعني الزجاجي - أنه مذهب سيبويه فاسدٌ ، لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكّد في هذا الباب . والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعد ، ولمتوقع السفر : قد سُفر ، أي قد قعد القعود ، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه فعل آخر» . قال ابن مالك : وهو الصحيح . انظر : شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، وإصلاح الخلل ١٩٦ . (٢) قال في البسيط (٩٦٣/٢) : «وهذا المذهب - يريد المنع - هو الذي يقتضيه كلام سيبويه ، لأنه قال : هذا باب المستند والمستند إليه ، ثم قال : وهو ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه ، ولا يجد المتكلم منه بُدًا . وبلا شك أن ما يأتي مؤكّدًا يُستغنى عنه ، ويجد المتكلم بُدًا منه» . وقال في (٩٦٨/٢) : لكن لسبويه كلام يقتضيه بظاهره . ولا بد من تأويله ، لأن الصنعة تخالفه .

وأقول : إنني رجعت إلى الكتاب في مظان حديثه عن المسألة ، فلم أجد ما ظاهره الإجازة إلا قوله : هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا ، فيرتفع كما ينتصب إذا شَقَلَتِ الفعل به ، وينصب إذا شغلت الفعل بغيره . وإنما يجيء ذلك على أن تُبين أي فعل فعلت ، أو توكيّدًا . (الكتاب ١/٢٢٨ ، ٢٢٩) . وأقول : أرى أن الظاهر الذي أوقع في الوهم قوله : أو توكيّدًا .

وأقول أيضًا : إن قوله : «توكيّدًا» ، جاءت لبيان أن المصدر يأتي تأكيدًا لفعله ، كما يأتي تبيينًا لنوعه ، ولم يُرد أن المصدر المؤكّد يكون نائب فاعل ، بدليل أن الأمثلة التي ساقها بعد ليس فيها مصدر مؤكّد .

والاختيار أن تنصب المصدر ، وتُقيم<sup>(١)</sup> المجرور ، فتقول : سير زيد سيرًا ، ويكون «سيرًا» منصوبًا بـ «سير» .

ومنهم من مَنَعَ أن يكون منصوبًا به ، وقال : إنَّ المصدر لا ينصبه الفعل المبني للمفعول ، وإنما ينصبه الفعل المبني للفاعل ، فاحتاج هنا أن يُقَدَّرَ فعلًا مبيّنًا لفاعله فينصبه ، فقال : تقديره : سار السائر ، كما جاء : رُكِبَ الفرسُ زيدٌ ، تقديره : ركبهُ زيد . وكما جاء :

\* لِيُنْكَ يَزِيدُ صَارِعٌ لِحُصُونَةٍ<sup>(٢)</sup> \*

وقرأ ابن عامر وأبو بكر : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾<sup>(٣)</sup> . وكما جاء<sup>(٤)</sup> :

فَكَرَّتْ تَبَتَّغِيهِ فَوَاقَقَتْهُ عَلَى ذِمِّهِ وَمَضَرَعِهِ السَّبَاعَا<sup>(٥)</sup>

(١) يريد بـ «تقيم» : تجعله نائب فاعل . واختلف النحويون في المسألة : فالبصريون يقيمون المجرور مقام الفاعل . ويرى الكسائي وهشام أن المقام في هذه المسألة هو ضمير مبهم مستتر في الفعل . ويرى الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع . ويرى ابن درستويه أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل . ويرى ابن مالك أن الجار والمجرور مقامان مقام الفاعل . انظر : الارتشاف ١٩٢/٢ ، ١٩٣ .

(٢) تقدّم (ص ٦٥٨) . والتعليق عليه ثمة .

(٣) النور ٣٦ . واستشهد بها قبل (ص ٦٥٦) .

(٤) للقطامي .

(٥) من الوافر . ورواية الديوان :

فَكَرَّتْ عِنْدَ قَبْقَبَتِهَا إِلَيَّ فَالَّقْتُ عِنْدَ مَرْيَضَةِ السَّبَاعَا

وكذا رواه أبو زيد . ويروى أيضًا :

فَكَرَّتْ ذَاتَ يَوْمٍ تَبَتَّغِيهِ فَالَّقْتُ قَوْقَ مَضَرَعِهِ السَّبَاعَا

وعليهما فلا شاهد . ورواية ابن أبي الربيع هي رواية سيبويه . وذكر أبو زيد أنها من تغيير النحويين . =

نَصَبَ « السباع » بإضممار فعل ؛ تقديره : صادفت السباع على دمه ومصرعه . وكما جاء<sup>(١)</sup> :

\* تَوَاهَقُ رَجُلَاهَا يَدَاهَا<sup>(٢)</sup> \*

فَرَفَعَ « يديها » بإضممار فعل . ومثل هذا كثير .

ولك أن تجعل « سيرا » من قبيل : إنما أنت سيرا ، أي إنما أنت تسمير سيرا ،

= ورَدُّ الأَعلَم بأن سيبويه أَوَّثَق من أن يُثَبِّم في ما نقله ورواه . يصف بقرة فقدت رضيعها فذهبت تطلبه ، فوجدت السباع تأكله . والشاهد : نصب « السباع » بفعل مضمر تقديره : « واقَّتْ » ، قال ابن جني : « فنصب « السباع » لأنها داخلة في الموافقة ، ألا تراها إذا وافقت السباع على دمه ، فقد دخلت السباع في الموافقة ، فيصير كأنه قال : وافقت السباع » . وقال النحاس : « لم يقل : السباع ، ولكنه حملة على الموافقة ، كأنه قال : فوافقت السباع » . وخطأ بعضهم سيبويه ، لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام . واعتذر له بأن الشعر موضع ضرورة ، وإذا جاز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام ، جاز مع النقصان في الشعر ضرورة . والبيت في : الديوان ٤١ ، والكتاب ٢٨٤/١ ، وشرح أبياته للنحاس ١١٧ ، وللسيرافي ١٧/١ ، والمختص ٢١٠/١ ، والخصائص ٤٢٦/٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٩٢ ، وابن بري ٣٣٠ ، وإيضاح القيسي ٤٨٢/١ .

(١) لأوس بن حجر .

(٢) من الطويل . بعض صدر ، وتمام البيت :

..... ورأسه لها قَتَبٌ تَخَلَّفَ الحَقِيبةَ رَادِفُ

يروى : يده . وقال هارون : وهو الأجود . وأقول : أرى المعنى مع « يداها » غير مستقيم . إذ لا معنى لموافقة رجلها يداها ، والكلام عن حمار وحشي يجري وراء أتان ، فيقودها ويرعجها ويضطرها إلى الوجه الذي يُريد ، فرجلاها توافقان يديه ، ورأسه صار حقيبة لأتان لأنه لا يفارقها . و« يداها » في الكتاب ، و« يده » في الديوان . ويروى : فوق الحقيبة . تواهق : توافق وتُسَاير . القَتَب : إكاف البعير على قَدَر الشَّام . الحقيبة : كالبرذعة تحت الحليس . وقال النحاس : « رَفَعَ الرجلين واليدين لأن كل واحد منهما قد وافق الآخر ، فهما الفاعلان ، ولولا ذلك لَنَصَبَهُمَا جَمِيعًا » .

والبيت في : الديوان ٧٣ ، والكتاب ٢٨٧/١ ، وشرح أبياته للنحاس ١١٩ ، والخصائص ٤٢٥/٢ ، ٤٢٨ ، ورسالة الغفران ٣٤١ ، واللسان (وهق) .

فحذف الفعل ؛ لأنك في حالة الفعل ، والفعل يُحذف ، ويُقام المصدر مُقامه في مثل هذا الموضع .

ولك أن تجعل « سيرا » حالاً من « زيد » ، ويكون بمنزلة : إنما أنت سيرا ، على جهة المبالغة ؛ لكثرة السير منه ، كأنه هو ، كما قال الله - تعالى - : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقالت الخنساء<sup>(٢)</sup> :  
\* فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ<sup>(٣)</sup> \*

جَعَلَتْهَا الإِقْبَالَ والإِدْبَار ؛ لكثرة ذينك منها . ولو كان في الكلام لجاز<sup>(٤)</sup> أن

(١) الأنبياء ٣٧ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٤١٩) . وقال في البسيط (٢/٧٩٥) : « لكثرة العجل منه ، وعدم انفكاكه عنه ، فكانه مخلوق منه . وهذا في كلام العرب كثير » .

(٢) الخنساء ، أشهر شاعرة العرب ، وأشعرهن ، أسلمت ، واستشهد أبنائها الأربعة ، وأجود شعرها في رثاء أخويها : صخر ومعاوية . ترجمتها وأخبارها في : الشعر والشعراء ١/٣٤٣ - ٣٤٧ ، والخزانة ١/٤٣٣ - ٤٣٨ ، والأعلام ٢/٨٦ .

(٣) من البسيط . وصدده :

\* تَزَوَّعَ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ \*

ويروى : تَزَوَّعَ ما غفلت . ترتع : ترعى . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلما غفلت عنه رتعت . فإذا ذكرته حثت إليه فأقبلت وأدبرت . وقد ضربته الخنساء مثلاً لفقدتها أحباها صخرًا . والشاهد : رفع إقبال وإدبار على السعة ، إذ المراد : ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

والبيت في : الديوان ٣٨٣ ، والكتاب ٣٣٧/١ ، والمقتضب ٤/٣٠٥ ، وابن السيرافي ١/٢٨٢ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والمختص ٢/٤٣ ، وتحصيل عين الذهب ٢١٤ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، واللسان (رهط ، قبل ، سوا) ، والخزانة ١/٤٣١ و ٢/٣٤ .

(٤) الأَعلَم : ولو نُصِبَ على معنى : فَإِنَّمَا هِيَ تَقْبَلُ إِقْبَالًا وتُدْبِرُ إِدْبَارًا ، ووُضِعَ المصدر موضع الفعل لكان أجود . (تحصيل عين الذهب ٢١٥) .



تنصب، فتقول: إنما هي إقبالاً وإدباراً، فتحذف الفعل؛ لأنها فيه<sup>(١)</sup>، ويكون بمنزلة: إنما أنت سيرا.

وهذا<sup>(٢)</sup> الذي قاله صحيح، إلا منعه نصب الفعل المبني للمفعول المصدر، فإنه لا وجه له؛ إذ الذي نَصَبَ به الفعلُ المبني للفاعل المصدر موجود في الفعل المبني للمفعول، وهو أنَّ الفعل يَقْتَضِيهِ بحروفه، فبالذي نَصَبَ «سار» السَّيْرُ، به ينصبه «سير» المبني للمفعول. والله أعلم.

فيأتي على هذا أن «سيرا» من قولك: سير زيد سيرا، ينتصب على أربعة أوجه: الثلاثة المذكورة<sup>(٣)</sup>، والرابع أن ينتصب بالفعل [٢٧٣] المبني للمفعول نفسه.

وهذا القول - وهو أنه لما أفاد بفضلته جاز - عندي غَيْرُ مرضي<sup>(٤)</sup>؛ لأن الفضلات يجوز إسقاطها، ولم تأت؛ لتركب الكلام منها، إنما جاءت بعد

= وأقول: أجود من جهة الصنعة. أما من جهة البلاغة فلا.

(١) الضمير في «لأنها» يعود على الثاقفة، وفي «فيه» يعود على الفعل، أي هي في حالة الفعل.  
(٢) الإشارة إلى إجازة أن يكون «سيرا» قد أقيم مقام الفعل، أو مجمل «حالاً» مبالغة، وذلك عند من منع أن يكون منصوباً بالمبني للمفعول.

(٣) الثلاثة: نصب «سيرا» بفعل مبني للفاعل مُقَدَّر، أو بإقامته مقام الفعل، أو على أنه حال.  
(٤) لم يرضه أيضاً في البسيط (٩٦٣/٢، ٩٦٤)، ورُدَّ على القائلين به الذين بنوا قولهم على أنه لا يُستنكر أن تكون الفائدة بوجود الفضلة، بدليل: أراد زيد الخير، إذ لا فائدة بدون «الخير» و«زيد» لا يخلو من إرادة. وقد فُوق المؤلف بين «سير يزيد سير» ونحو «أراد زيد الخير» والفضلة فيها: «زيد» و«الخير»، بأنك في المثال الأول قادر على بناء الفعل للمفعول وإسناده للمصدر، كما أن بإمكانك أن تحذف المصدر لأنه مفهوم من الفعل، فكيف يصح أن يُبنى الفعل له؟ في حين أنك في المثال الثاني لا تستطيع حذف الفاعل لأنه ليس في الكلام ما يقتضيه ويدل عليه، لأن مريدي الخير كثير، وأنت إنما تريد أن تخبر عن «زيد» بإرادة الخير.

تركيبه واستقلاله كلاماً، وإلا لم تكن فضلات. فإذا جاز إسقاطها فلتقدّرْها مُسَقَّطَةً، فإذا أسقطتها عاد الكلام كالكلام في المصدر المؤكّد، إذا جيء به وحده<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

ومنهم من قال: يجوز: سير يزيد سير، على أن يكون «زيد» مقدّماً من تأخير، وكان الأصل: سير سَيْرُ يزيد، فـ«زيد» في موضع الصفة للمصدر، فيتعلق بمحذوف، تقديره: سير سَيْرُ كائنُ يزيد، وإن كان لا يظهر ما يتعلّق به المجرور والظرف إذا كانا صفتين أو خبرين أو صلتين، ثم قدّم المجرور على الموصوف، فصار حالاً. والحق في مثل هذا أن يُدعى أنه نُصِبَ على الحال مؤخّراً على ضعف<sup>(٢)</sup>، ثم قدّم، وأما أن يُدعى أن الصفة قدّمت، فلا يجوز؛ لأنّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف. ويكون هذا بمنزلة ما أنشده سيبويه:

\* لَيْتَ مُوحِشًا طَلَّلُ<sup>(٣)</sup> \*

الأصل: لَيْتَ طَلَّلُ مُوحِشًا، ثم نُصِبَ على الحال من النكرة، ثم قدّم<sup>(٤)</sup>. ومن أبيات الحماسة<sup>(٥)</sup>:

(١) يريد أن رفع الفعل المبني للمفعول للمصدر ممنوع إذا لم يقد، سواء كان معه مجرور أو لم يكن.  
(٢) إنما قال: «على ضعف»، لأن هذا القول يجعل صاحب الحال «سَير» وهو نكرة، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة.

(٣) تقدّم قبل (ص ٧٠٣). والتعليق عليه ثمة.  
(٤) ويجوز أن يكون «موحشاً» حالاً من الضمير في الجار والمجرور، كأنه قال: طَلَّلُ كائنٌ لعزة موحشاً. انظر: الخصائص ٤٩٤/٢.

(٥) نسبه أبو تمام لـ«بعض بني قحس»، وقفّس: حي من أسد. وقال التبريزي: «قيل: هو ثمرة بن غداء الفقعسي». وهو جاهلي، هجاه لقيط بن مرة، بقصيدة بائنة، منها:  
وقد جفَلْتُ نفسي تُطِيبُ لِضَمَّةٍ لِضَمِّهِمَا يقرع العظم نائها =

\* وفي الأرض مَبْثُوثًا شَجَاعٌ وَعَقْرَبٌ <sup>(١)</sup> \*

وهو كثيرٌ في كلام العرب ؛ يجوز في ما يكون صفةً للنكرة إذا تقدّم عليها أن يُنصبَ على الحال .

وفي هذا القول عندي بُعْدٌ ؛ لأنَّ «سير» طالب «بزيد» مُهَيَّأً للعمل ، فتَقَطَّعَهُ عن العمل فيه . وَتَهَيَّأَ العامل للعمل وقطّعه غير جائز .

ومع ذلك ليس في وصف «السير» [بـ] <sup>(٢)</sup> «بزيد» معنى يَخْتَصُّ به عن أنواع السَّيْرِ ، ويفصلُ به عنها إلا وقوعه به . وهذا يُفْهَمُ من تعلّق الجرور بـ «سير» ، فتركه أن يتعلّق بـ «سير» وهو يليه ، وجعله <sup>(٣)</sup> يتعلّق بمحدوفٍ مُقَدَّرٍ بعيدٍ . ولو كان كذلك لم يكن في الكلام دليلٌ على أنَّ «السَّيْرَ» وقع بـ «زيد» ؛ إذ المعنى : أُوْقِعَ اليوم السَّيْرَ الذي من عادته أن يقع من زيد أو يُوقِع

= انظر : الخزانة ٣١٢/٥ ، ومصادر ح التالفة .

(١) من الطويل . وصدّره :

\* فَهَلَّا أَعْدُونِي يَلْتَلِي تَفَاقَدُوا \*

واستشهد المؤلف قبل بالبيت السابق له :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَحْدُلُونَنِي عَلَى خَدَّائِي الدُّهْرَ إِذْ يَتَقَلَّبُ

يروى : ميثوث ، بالرفع . وعليه فلا شاهد . أعدوني للثلي : أنصفوني وغولوا عليّ في مدافعة الأقران . تفاقدوا : دعاء عليهم ، أي فقد بعضهم بعضاً . الشجاع : ضروب من الحيات مُنْكَر . وقال الأعلام : «ضربه - الشجاع - مثلاً لانتشار أعدائه ويثّ شُرْهم في أرضه» . والشاهد : نصب «مَبْثُوثًا» على الحال لأنه نعت نكرة مُقَدَّم . والبيت في : الحماسة ١/١٢٤ ، وشرحا للأعلام ١/١٢٦ ، وللمعزوقي ١/٢١٤ ، وللتبريزي ١/١١٦ . واستشهد به في : البسيط ١/٣١٥ .

(٢) زيادة مني .

(٣) المخطوطة : ويجعله . ولعل الصحيح ما أثبتّه .

بزيد ، ويكون بمنزلة : سير اليوم سَيَّرَ شديد ، كأنَّ ذلك هو السَّيْر الذي يُوقع بزيد . والله أعلم .

ومع ذلك إن الحال إذا كانت من المجرور ، لا تتقدّم عند سيبويه ، لا تقول : مررت ضاحكةً بهند <sup>(١)</sup> . ويأتي ذلك في «باب الحال» <sup>(٢)</sup> ، إن شاء الله ، ومع ذلك إن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ، فهذه أربعة <sup>(٣)</sup> موانع .

ومنهم من منع «سير بزيد سَيَّرَ» على حَدْ مَنَعَ «سير سَيَّرَ» وقال : إذا بَطَلَ الوجهان صَحَّ الثالث ؛ إذ لا رابع ، وهو التَّسْوِيَةُ بين «سير بزيد سير» و «سير سَيَّرَ» وهو عندي القياس ، وأن المصدر لا يُقام مقام الفاعل ويُوقِع ، إلا أن يكون مفيداً . وقد مضى الكلام في هذا في بابهِ <sup>(٤)</sup> .

فقد صَحَّ أن أبا علي إنما يريد بقوله : «ومن ثمَّ ضَعُف» <sup>(٥)</sup> : لم يجز . والله أعلم .

(١) سيبويه (١٢٤/٢) : «ومن ثمَّ صار : مررت قائماً برجل ، لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء» . وقال في البسيط (٥٣٩/١) : «ولا أعلم من البصريين خلافاً في منعه» . وإنما منعه البصريون لأنهم لم يسمعه ، ولأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والفعل لم يعمل في صاحب الحال إلا بواسطة الباء ، فكأن لحرف الجر حظاً من العمل في الحال ، والحال لا تتقدم على المعنى فكيف تتقدم على الحرف ؟ وأجاز ذلك بعض الكوفيين وابن كيسان ، بل أجازهُ أبو علي أيضاً في التذكرة وابن تزهان وابن مالك . انظر : المقتضب ٤/١٧١ ، ٣٠٣ ، وأمالني ابن الشجري ٣/١٥ . وفي الارتشاف (١٤٨/٢) ، فضل بيان .

(٢) انظر : ٦٤/٢ (الجزاوية) .

(٣) المخطوطة : أربع . والصحيح ما أثبتّه .

(٤) انظر : ص ٦٣٣ ، ٦٥١ .

(٥) الإيضاح ١٢٠ ، والمقتصد ١/٤٥٩ . وبعد هذه العبارة قوله : سير به سَيَّرَ ، لأن قولك : سير به ، قد غلِمَ منه السير ، إلا أن تريد بقولك : «سَيَّرَ» ضرباً من السير ، أي سَيَّرَ واحد لا سَيَّرَان .



[٢٧٤] فَإِنْ قُلْتَ: وقد قال الله - تعالى -: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ولا تَجِدُ بُدًّا مِنْ أَنْ تَجْعَلَهُ مِثْلَ قَوْلِكَ: سير بزيد سَيَّرَ، وكذلك قول طَرْفَة:

«فِيَالِكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا»<sup>(٢)</sup>

قلت: ليست الآية مثل «سير بزيد سَيَّرَ» إنما هي مثل «سير سَيَّرَ بزيد»، و«سير سير بزيد»، يجوز على أن يكون «بزيد» في موضع الصفة لـ «سير»<sup>(٣)</sup>. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ يكون من حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه<sup>(٤)</sup>. وهذا أولى، وإن كان إقامة الصفة، وهي ظرف أو مجرور، مقام الموصوف، قليلًا في كلام العرب<sup>(٥)</sup>؛ لأن المسند والمسند إليه لا بُدَّ أن يفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر، ويصير بمنزلة: سير شديد، وإن كان الأكثر في كلام العرب أن يقال: سير سَيَّرَ شديد، ولا يُحذف المصدر هنا في الأكثر. والله أعلم.

(١) سبأ ٥٤. واستشهد بها قبل (ص ٦٥٣) للغرض نفسه، وقد علق عليها ثمة.

(٢) تقدّم في ص ٦٥٣. والتعليق عليه ثمة.

(٣) قال في البسيط (٩٦٦/٢، ٩٦٧): «وإذا وصف المصدر كان مفيدًا، فتكون إقامته جائزة، لأنه أفاد بصفته ما لم يفذه الفعل المسند إليه. وإذا أفاد الشيء بصفته فكأنه أفاد نفسه، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد».

(٤) قال بذلك العكبري، نسبة إليه أبو حيان في آية الأنعام [٩٤]، وردّه بأن الفاعل لا يُحذف. (انظر: البحر المحيط ١٨٦/٤).

وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مسألة فيها تخلف كبير، انظر مثلاً: الارتشاف ٦٠١/٢، ٦٠٢. (٥) أبو حيان: «وإن كان مجرورًا فلم يُشغغ حذف الموصوف وإبقاء ما هو صفة له... وإن كان ظرفًا فخرُج عليه على قول: ﴿ومنا دون ذلك﴾، أي قوم دون ذلك». الارتشاف ٦٠٢/٢.

وأمر آخر، وهو أنك إذا قلت: سير بزيد سَيَّرَ، فقد أقمت المصدر المؤكّد الذي لا يُفقد إلا ما أفاده الفعل من غير اضطرار؛ لأن إقامة المجرور جائزة. وإذا قلت: حيل بينك وبين زيد، فأنت مضطرٌّ إلى إقامة المصدر، وإن كان لا يُفقد إلا ما أفاده الفعل؛ لأن «بين» من الظروف التي لا تتصرّف، فلا يجوز أن يُرفع؛ لأنه لا يجوز أن يُنصب نصب المفعول به على الاتّساع.

ويُنزّل هذا منزلة «قام اليوم قائم»، و«ضرب زيدًا اليوم ضارب»؛ لأنك قد أشتدّت الفعل إلى «ضارب» ولا يفيد إلا ما أفاده الفعل؛ لأنه ليس معك ما يُنتجى له الفعل غَيْرُهُ. وهذا الانفصال الثاني عندي أقوى من الأول. والله أعلم. ومن الناس من ذهب إلى أن «بين» في الآية مبنية لإضافتها إلى المبنى<sup>(١)</sup>. وهذا عندي بعيد؛ لأنه يلزم أن تقول: جاءني غلامك، بالنصب<sup>(٢)</sup>. وهذا لم يُسمع له نظير. والله أعلم.

ثم قال: «إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بِقَوْلِكَ: «سَيَّرَ» ضَرْبًا مِنَ السَّيْرِ»<sup>(٣)</sup>.

هذا يبيّن أنه يجوز<sup>(٤)</sup>؛ لأن المصدر حينئذ يكون مفيدًا؛ لأنه في تقدير

(١) هذا قول الأخفش في آية الأنعام [٩٤]، نسبة إليه العكبري، وقال: «هذا المنصوب في موضع رفع، وهو معرب، وجاز ذلك حملًا على أكثر أحوال الظرف». انظر: التبيان ٥٢٣/١.

(٢) نقل أبو حيان عن الحوفي: «الظرف قائم مقام اسم ما لم يُشَمَّ فاعله»، وعلق: «ولو كان على ما ذكر لكان مرفوعًا ﴿بَيْنَهُمْ﴾ كقراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾» [الأنعام: ٩٤] في أحد المعنيين، لا يقال: لما أُضيف إلى مبني، وهو الضمير، بُني، فهو في موضع رفع، وإن كان مبنيا.. لأنه قول فاسد، يُجوز أن تقول: مررت بغلامك، وقام غلامك، بالفتح. وهذا لا يقوله أحد. والبناء لأجل الإضافة إلى المبنى ليس مطلقًا، بل له مواضع أحكمت في باب النحو. انظر: البحر المحيط ٢٨٠/٧.

(٣) الإيضاح ١٢٠، والمقتصد ٤٥٩/١.

(٤) المخطوطة: لا يجوز. والصحيح ما أثبتّه. ولعله وهم، أو سبق قلم من الناسخ.

الوصف . وهذا كما تقول : جاءني اليوم رجل ، تريد : في نفاذه وقوته ، كأنك قلت : رجل عظيم ، فكذلك تقول : جاءني اليوم رجل ، تريد واحداً ، أي لم يَجِئْ اثنان ، فكأنه في تقدير : جاءني اليوم رجل واحد . وكذلك يجوز أن تقول : سير بزيد سَيَّرَ ، أي سير عظيم ، فتحذف الصفة ؛ لدلالة الحال ، أو تريد : سير سَيَّرَ ، أي نوع من السير ، أي كان على صفة .

ثم قال : « وَإِنَّمَا جَاءَ فِي التَّزْيِيلِ : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ »<sup>(١)</sup> .

لَمَّا قَرَّرَ أَنَّ الْمُسْنَدَ وَالْمُسْنَدَ إِلَيْهِ لَا يُدَّ أَنْ يَفِيدَ أَحَدُهُمَا مَا لَا يَفِيدُهُ الْآخَرُ ، وَبَلَا شَكَّ أَنَّ « كَان » الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع ما كان مبتدأً ، وتنصب ما كان خبراً = تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يُدَّ أَنْ يُفِيدَ خَبَرُ « كَان » مَا لَمْ يُفِيدْهُ اسْمُهَا ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ مُشْتَرِطٌ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ، فَإِنَّ الْأَلْفَ اسْمُ « كَان » ، وَتَعْلَمُ مِنْهُ الثَّنِيَّةُ ، وَمِنْ عِلَامَةِ التَّائِيثِ تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ ، فَيَأْتِي « اثْنَتَيْنِ » تَوْكِيدًا ، وَهُوَ خَبَرٌ . فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُسْنَدَ وَالْمُسْنَدَ [٢٧٥] إِلَيْهِ قَدْ يَأْتِي أَحَدُهُمَا مُؤَكِّدًا لِلْآخَرِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ مَا مَنَعْتُمْ مِنْ : « سِيرَ سَيَّرَ » ، فَأَخَذَ يَنْفَصِلُ عَنْ هَذَا ، فَقَالَ<sup>(٢)</sup> : ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ هُنَا فِي الْمَعْنَى مَوْصُوفَةٌ ، فَكَانَ الْأَصْلُ : فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَيَّ اثْنَتَيْنِ كَانَتَا ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يُؤَرِّثُونَ بَنَاتِ الْحَرَّةِ ، وَلَا يُؤَرِّثُونَ بَنَاتِ الْأُمَّةِ ، وَكَانَ لَهُمْ فِي التَّوْرِيثِ طَرِيقٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا ، جَاءَ الشَّرْحُ بِإِبْطَالِهَا ، فَقَالَ - سُبْحَانَهُ - :

(١) النساء ١٧٦ . وانظر : الإيضاح ١٢١ ، والمقتصد ٤٦٠/١ .

(٢) ما بعد « فقال » ليس كلام أي علي ، لكنه شرح المؤلف لقوله : « لأنه يُفِيدُ العدد ، متجاوزًا من الصَّغَرِ والكِبَرِ » .

﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ أَيَّ اثْنَتَيْنِ كَانَتَا ، يَنْتَهِ حُرَّةٌ أَوْ بَنَتِي أُمَّةٌ ، أَوْ إِحْدَاهُمَا بَنْتُ أُمَّةٍ ، وَالْآخَرَى بَنْتُ حُرَّةٍ ، أَوْ كَانَتَا صَغِيرَتَيْنِ ، أَوْ كَبِيرَتَيْنِ ، أَوْ كَيْفَمَا كَانَتَا ، فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ ، فَأَعْنَى عَنْ هَذَا كُلَّهُ ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ ، فَأَقَادَ ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ أَنَّ الْمِيرَاثَ مَقْصُورٌ عَلَى مُجَرَّدِ الْعَدَدِ دُونَ صِفَةِ مَقْرُونَةٍ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup> . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ كَلَامٌ صَحِيحٌ وَحَسَنٌ فِي الْمَوْضِعِ .

وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ يَذْكُرُ أَنَّ الْأَخْفَشَ انفصل عن هذا بأن قال : كَانَ الْأَصْلُ : فَإِنْ كَانَ مِنْ يَرِثُ مِنَ الْأَخَوَاتِ اثْنَتَيْنِ ، فَأَضْمَرَ عَلَى الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup> ، كَمَا جَاءَ « مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ »<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ « مَا » هِيَ الْحَاجَةُ فِي الْمَعْنَى . وَكَذَلِكَ ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِتْنَةٌ فِي الْمَعْنَى .

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾<sup>(٥)</sup> ، قَالَ : ﴿ أُنْثَى ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، ثُمَّ أَخَذَ يُنْهِي لِلْحَالِ فَائِدَةً ، فَقَالَ : يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : وَضَعْتُ الَّذِي فِي بَطْنِي أُنْثَى ، ثُمَّ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمَعْنَى ، أَوْ

(١) هذا قول أبي عثمان المازني ، حكى ذلك الجرجاني . انظر : المقتصد ٤٦٠/١ .

(٢) حكى الجرجاني ( المقتصد ٤٦١/١ ) أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ عَنْهَا فَلَمْ يَأْتِ بِمَقْنَعٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الْمَعْنَى : فَإِنْ كَانَ مَنْ تَرَكَ اثْنَتَيْنِ . وَهَذَا حَمَلٌ لِلْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ » ، يُرِيدُ أَنَّهُ أَعَادَ الضَّمِيرَ بِالثَّنِيَّةِ عَلَى الْجَمْعِ ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا حَكَاهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ عَنِ الشُّلُوبِيِّ عَنِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا .

(٣) انظر ما علقته على هذا القول أو المثل في ص ٧٤٩ ، ح ٢ .

(٤) الأنعام ٢٣ . والشاهد : تَأْنِيثُ ﴿ تَكُنْ ﴾ ، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى الْقَوْلِ . وَقَدْ قَرَأَ ﴿ يَكُنْ ﴾ بِالْيَاءِ حَمَزَةً وَالْكَسَاةَ ، وَقَرَأَ ﴿ فَتَنَّهُمْ ﴾ بِالرَّفْعِ ابْنَ كَثِيرٍ وَابْنَ عَامَرَ وَحَفْصٌ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ . وَسَلَفَ لِلْمُؤَلِّفِ أَنْ اسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ . انظر : ص ٧٤٩ ، ح ٤ ، ٥ ، وَص ٧٦١ . وَيَسْتَشْهَدُ بِهَا بَعْدَ (ص ١٠٨٩) .

(٥) آل عمران ٣٦ .



يكون أعاد الضمير على الحيلة، أي وَصَعْتُ الحيلة<sup>(١)</sup> أنثى . وهذا عندي قريب في الحال ؛ لأنَّ الحال تأتي توكيداً . وأما إذا عمل هذا في الخبر، فيجزيء المسند إلى الأول لا يُفيد، ومن حَقَّهما أن يفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر .

### مسألة<sup>(٢)</sup>

إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن التاء من قولك : ضربتُ زيدًا ، فقل : الذي ضرب زيدًا أنا ، فتعيد الضمير على لفظ « الذي » .

واختلف التَّخَوُّيُّون في إعادة الضمير على معنى « الذي » : فمنهم من أجاز ذلك ، فقال : الذي ضربتُ زيدًا أنا ؛ لأنَّ « الذي » في المعنى هو المتكلم .

ومنهم من منع ، وقال : لا يُعادُ هنا إلا على اللفظ ؛ لما يلزم من أن يأتي الخبرُ مؤكِّدًا . وهذا هو ظاهر كلام أبي علي في « باب الإخبار »<sup>(٣)</sup> ، ونَصَّ على

(١) الحيلة ، بفتح الفاء والعين واللام : الولد الذي في البطن . وحيل الحيلة ، ولد الولد الذي في البطن . انظر : اللسان ( حبل ) . والمؤلف ينقل عن الرمخشري بتصرف . ولفظه ﴿ فلما وضعتها ﴾ الضمير لما في بطنها ، وإنما أنت حملاً على المعنى ، لأن ما في بطنها كان أنثى في علم الله ، أو على تأويل : الحيلة ، أو النفس أو النسمة . فإن قلت : كيف جاز انتصاب ﴿ أنثى ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ وضعتها ﴾ وهو كقولك : وضعت الأنثى أنثى ؟ قلت : الأصل وضعت أنثى ، وإنما أنت لتأنيث الحال لأن ذا الحال لشيء واحد .. ونظيره : ﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾ . الكشف ٤٢٥/١ .

(٢) عقد المؤلف فصلاً في الملخص ( ١٨٥/١ ) ، جاء فيه : « والضمير الذي يُجمل مكان الاسم المخبر عنه لا يكون إلا غائباً ، ويكون على حسبه ، مفرداً كان أو تشية أو جماعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، منصوباً كان أو مرفوعاً ، أو مخفوضاً ... » .

(٣) ذلك أنه أعاد الضمير على اللفظ ، قال : « وتقول : ضربتُ زيدًا . فإن أخبرت عن اسمك بالألف واللام ، قلت : الضارب زيدًا أنا ، وبـ « الذي » : الذي ضرب زيدًا أنا . ففي كل واحد من =

منعه في « التذكرة »<sup>(١)</sup> . وكان الأستاذ أبو علي يمنعه ، ولا يجيز إعادة الضمير على المعنى هنا ؛ لما ذكرته . وهو الصواب .

فإن قلت : أنا الذي ضربتُ زيدًا ، فيمكن أن يُعاد هنا على المعنى<sup>(٢)</sup> وإن كان غيره أحسن منه ؛ لأن الخبر قد أفاد . والله أعلم .

قال : « ولا يجوز : إنَّ المصطلح وأخاه مُختصم ؛ رفعت الأخ أو نصبتَه »<sup>(٣)</sup> .

اعلم أن « الاصطلاح » يطلب اسمين ، وكذلك الاختصام يطلب اسمين ؛ لأنهما لا يقعان إلا من اثنين فأكثر ، و« المصطلح » فيه ضمير يعود على « الذي » ؛ لأن الألف واللام في معنى « الذي » ، وكذلك « مختصم » ، فبقي لكل واحدٍ منهما اسم واحد .

فإن جعلت « وأخاه » مفعولاً معه ، وهو راجع لـ « المصطلح » ، ويكون التقدير : إن المصطلح مع أخيه مختصم ، بقي [ ٢٧٦ ] الاختصام من واحد .

وكذلك إن رفعت « وأخوه » وجعلته معطوفاً على الضمير في « المصطلح » . وفيه ضَعْفٌ ، إلا أن تؤكد الضمير ، فتقول : إن المصطلح هو وأخوه مختصم = بقي الاختصام كذلك من واحد .

= « ضرب » و« الضارب » ذَكَرَ مرفوعٌ يعود إلى « الذي » . الإيضاح ٥٨ . وانظر : المقتصد ٢ / ١١٤٨ ، ١١٤٩ .

(١) من كتب أبي علي ، وقد عَرَفَتْ بها قبل . انظر : ص ٤٣٠ ، ح ١ .

(٢) فتقول : أنا الذي ضربتُ زيدًا .

(٣) الإيضاح ١٢١ ، والمقتصد ٤٦١/١ .

وكذلك إن أُخِّرَت «وأخاه»<sup>(١)</sup>، وجعلته منصوبًا مفعولًا معه، لم يُجَزْ؛ لبقاء الاصطلاح من واحد، ويكون التقدير: إن المصطلح مختصم مع أخيه.

وكذلك إن رفعت «وأخاه»، وجعلته معطوفًا على الضمير في «مختصم»، والاختيار أن تؤكده = فلا يجوز أيضًا؛ لبقاء الاصطلاح من واحد<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: ولم لا يجوز أن يكون «وأخاه» مقدمًا على «مختصم»، ويتقدم، كما تتقدم الفضلات كلها؟

قلت: لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله<sup>(٣)</sup>، فلا تقول: والخشبة استوى الماء، وكذلك لا تقول: والطيارة جاء البرد. وهو في ذلك مخالف لجميع المفعولات؛ لأن المفعول معه لا يصل الفعل إليه إلا بالواو، والواو أصلها

(١) أي قلت: إن المصطلح مختصم وأخاه.

(٢) «إن المصطلح وأخوه أو أخاه مختصم» مسألة فاسدة عند أبي علي والمؤلف والجرجاني. وعرض الجرجاني لصورتين لم يعرض لهما أبو علي ولا المؤلف، وهما: إن المصطلح وأخاه مختصمان، وإن المصطلح هو وأخوه مختصمان. وهما أيضًا فاسدتان، بينما انفرد المؤلف بعرض صورة أخرى من المسألة، وهي: إن المصطلح وأخاه مختصم، وإن المصطلح مختصم وأخاه، وإن المصطلح مختصم وأخوه. واتفقوا جميعًا على أن صحة المسألة تكون بزيادة اسم وثنية الخبر، فتقول: إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان. وقُضِلَ المؤلف بأن الثنية تكون لازمة إذا كان الاسم مقدمًا، وإلا فلا بُدَّ من الأفراد. وأجاز بناء عليه: إن المصطلح وأخوه مختصم وزيد، وإن المصطلح وأخاه مختصم وزيدًا. كما أجاز مع تقديم الخبر نصب الأخ: إن المصطلح وأخاه وزيدًا مختصمان. انظر كلام المؤلف الآتي بعد، والمقتصد ١/٤٦١ - ٤٦٤.

(٣) أجاز ابن جني تقديم المفعول معه على مصاحبه، فيجوز عنده: جاء والطيارة البرد. وسائر النحويين في منع تقديمه على الفعل. (الخصائص ٢/٣٨٥). وضغنه ابن عصفور لأن ذلك ضعيف في المعطوف، فكيف في فروعه، وهو المفعول معه؟. شرح الجمل ٢/٤٥٤.

العطف<sup>(١)</sup>، ولا يتقدم المعطوف على الفعل؛ لا تقول في «قام زيد وعمرو»: وعمرو قام زيد، وإن كان يجوز في الشعر: قام وزيد عمرو، كما قال: عليك ورحمة الله السلام<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «فإن زيد في المسألة اسم وثني<sup>(٣)</sup> الخبر».

تلزم ثنية الخبر إذا كان الاسم مقدمًا. فإن كان الاسم مؤخرًا فلا بُدَّ من الأفراد<sup>(٤)</sup>، فتقول: إن المصطلح وأخوه مختصم وزيد، وتكون «وأخوه» معطوفًا على الضمير الذي في «مصطلح». والاختيار أن تؤكده. وكذلك «زيد» معطوف على الضمير الذي في «مختصم». والاختيار أن تؤكده، فتقول: إن المصطلح هو وأخوه مختصم هو وزيد.

ويجوز النصب في الاسمين<sup>(٥)</sup> على من يرى أن المفعول معه قياس<sup>(٦)</sup>. ومن

(١) قال في الملخص (١/٣٨١): «ومجئلت هنا - يريد الواو - اتساعًا لقرب المعنى وتساويه، فلم يُقَدِّموا محافظة على الأصل. ولذلك لم يخففوا بهذه الواو، وجعلوا ما بعدها منصوبًا، وإن كانت موصلة الفعل الذي قبلها، لأنها في أصلها لا تمنع العامل عمله وتوصله فبقيت على ذلك بعد النقل».

(٢) تقدم غير مرة (ص ٤٩٢، ٨٦٤). والتعليق في الموطن الأول.

(٣) الإيضاح (١٢٢)، والمقتصد (١/٤٦١): اسم آخر.

(٤) شرح الجرجاني المسألة، فقال: «فتقول: إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان، فتجعل «أخوه» شريك الضمير في «المصطلح»، وتجعل «زيدًا» معطوفًا على اسم «إن»، وهو المصطلح، حتى كأنك قلت: إن الرجل الذي صالحه أخوه وزيدًا مختصمان (المقتصد ١/٤٦٤)، لكنه لم يعرض للصور الفرعية الآتية، والتي أشرت إليها في: ح ٣ من ص السالفة.

(٥) يريد «أخاه» و«زيدًا».

(٦) المفعول معه قياس عند أبي علي ما دام الموضع صالحًا للعطف. وعلى هذا أكثر النحويين. وهو ظاهر الكتاب. وقال قوم: ينقاس في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازًا. وقال آخرون: قياس =



يراه<sup>(١)</sup> سماعاً<sup>(٢)</sup> لا يُقال منه إلا ما قالت العرب، فلا يجوز نصب في الاسمين.

فإن قَدِّمْتَ الاسم، فقلت: إن المصطلح وأخوه وزيدًا مختصمان، لزمت تشنية «مختصم»، فتقول: إن المصطلح وأخوه وزيدًا مختصمان، وترفع «الأخ» بالعطف على الضمير. والاختيار أن تؤكد فتقول: إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان.

ويجوز نصب في «الأخ» على من يرى أنَّ المفعول معه قياس.

ولما كان الخلاف في المفعول معه قويًا عدل أبو علي إلى الرفع الذي ليس فيه خلاف أنه يُقال بالقياس. والله أعلم.

## فصل

قال: «وتقول: إِنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»<sup>(٣)</sup>.

لَمَّا كانت «إِنَّ» داخلةً على المبتدأ والخبر، وكانت تنصب المبتدأ، وكانت العرب تقول: هو زيد منطلق، لَزِمَ إذا دخلت «إِنَّ» على هذا أَنْ

= في الجاز، سماع في العطف الحقيقي. وذهب الجرمي والمبرد والسيرافي إلى أنه مطرد في كل ما كان الثاني فيه مُسَبِّحاً عن الأول. واختلف النقل عن الأخفش، ولكن ابن مالك نقل عن أبي علي أن الأخفش قَوَّى قصره على السماع. انظر: الكتاب ٢٩٨/١، وابن يعيش ٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي ق ١، مج ٢/٦٣١، والارتشاف ٢/٢٩٢، والهمع ٣/٢٣٥-٢٣٧.

(١) المخطوطة: يره. ولعله تحريف، فـ«من» في السياق موصولة لا شرطية.

(٢) صرح ابن أبي الريح في الملخص (٣٧٧/١) بأن المفعول معه لا يقال منه إلا ما قالته العرب. وهو بذلك يخالف أبا علي. انظر: ح ٦ من ص السالفة.

(٣) الإيضاح ١٢٢، والمقتصد ١/٤٦٤.

تنصب الضمير، وتبقى الجملة على حالها؛ لأن «إِنَّ» وأخواتها لا تؤثر في الجمل. وَمَنْ يقل في الابتداء: هي هند منطلقة، يلزمه أن يقول، إذا دخلت «إِنَّ»: إنها هند منطلقة، قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَأْتِ رَبُّكُمْ بِخَبَرٍ مَا﴾<sup>(١)</sup>، وقال - تعالى - في موضع آخر: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(٢)</sup> [٢٧٧] فـ«إِنَّ» في هذا الموضع كأنها دخلت على: هي لا تعمي الأبصار، وفي الآية الأولى كأنها دخلت على: هو من يأت ربه مجرمًا. وقد مضى الكلام في هذا<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ هَذِهِ الْهَاءُ فِي الشَّعْرِ»<sup>(٤)</sup>.

يجوز حذف اسم «أَنْ» قليلًا. ويكثر في الشعر<sup>(٥)</sup>. أما إذا حُفِّقَتْ، فلا بُدَّ من حذفه<sup>(٦)</sup>، ويكون بعدها جملة خبرية. وعلى ذلك حُفِّقَتْ.

(١) طه ٧٤.

(٢) الحج ٤٦.

(٣) انظر مثلاً: ص ٧٧٤، ٧٧٨ وما بعدها.

(٤) الإيضاح ١٢٢، والمقتصد ١/٤٦٤.

(٥) بدأ بالحديث عن «أَنْ» المفتوحة، في حين ساق أبو علي قوله: إنه زيد منطلق، وهـ «إِنَّ» فيه مكسورة.

(٦) مذهب البصريين أن «إِنَّ» وأخواتها جميعًا في حذف ضمير الشأن سواء. أما الكوفيون فإنما ذكروا الحذف في «إِنَّ» بالكسر، ولم يُحذفوا ذلك إلى غيرها. والمسألة خلافية، فقد حكى سيبويه جواز الحذف عن الخليل في الكلام، مشيهاً له بالشعر (الكتاب ١٣٤/٢)، وحمل سيبويه عليه نحو «إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ»، فقال: إنما يريد: إنه إِيَّاكَ رَأَيْتُ، فترك الهاء (الكتاب ٣٥٧/٢). ومنع ابن عصفور إلا في الشعر. وذهب جمهور البصريين إلى أن حذفه في الشعر حسن، وفي الكلام قبيح، إلا أن يؤدي إلى أن يلي «إِنَّ» وأخواتها فعل فإنه يقيح في الكلام وفي الشعر. وفي المسألة تفصيلات أخرى، والخلاصة أنه في الشعر مقبول وفي الكلام قليل. انظر: شرح التسهيل ١٣/٢، ١٤، والارتشاف ٢/١٣٤.

(٧) لا يلزم أن يكون المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم كان أولى. انظر: شرح التسهيل ٢/٤١.

ويجوز قليلاً أن تُخَفَّفَ<sup>(١)</sup> ويظهر عملها، فنقول: علمتُ أن زيداً منطلقاً، وظننتُ أن عمراً خارجاً، لكن الأكثر إذا خُفِّفَتْ أن يُحْدَفَ<sup>(٢)</sup> اسمها، ويكون خبرها جملة فعلية أو اسمية.

فإن كانت الجملة فعلية، والفعل ماضٍ، لزمه «قد»، إلا أن يكون فيه معنى الدعاء، فلا تدخل «قد» على الفعل إذا كان فيه معنى الدعاء<sup>(٣)</sup>، قال الله - تعالى -: ﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. وكذلك لا تدخل «قد» على «ليس»، قال الله - سبحانه -: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٥)</sup>. وإنما تدخل على الفعل الماضي إذا كان واجباً، وكانت الجملة خبرية.

وإن كان الفعل مستقبلاً، ألزمته السين أو سوف، قال الله - سبحانه -: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ﴾<sup>(٦)</sup>. وهذا كله إذا كان واجباً. فإن كان نفياً ألزم الفعل «ما» في الماضي والحال، وألزم «لا» في المستقبل، قال الله - سبحانه -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٧)</sup>، وتقول: علمت أن ما قام

(١) المخطوطة: يخفف.

(٢) المخطوطة: يحذف.

(٣) لأن الدعاء يكون له اختصاص ليس لغيره. كشف المشكلات ٩٤١/٢.

(٤) النور ٩. والامتناع على قراءة نافع بتخفيف ﴿أَنْ﴾، و﴿غَضِبَ﴾ فعل ماضٍ، وقرأ الباقون: ﴿أَنْ غَضِبَ﴾ بتشديد ﴿أَنْ﴾ و﴿غَضِبَ﴾ مصدر. انظر: السبعة ٤٥٣، والكشف ٢/٢٣٤، والنشر ٢/٣٣١.

(٥) النجم ٣٩.

(٦) المزمل ٢٠. ويستشهد بالآية بعد (ص ٩٤٢).

(٧) طه ٨٩. ويستشهد بالآية بعد (ص ٩٤٢).

زيد.

فإن جئت بعد «أَنْ» الخفيفة بجملة اسمية مُوجِبَةٌ بَقِيَتْ على حالها<sup>(١)</sup>. وفيه بعضُ ضَعْفٍ، فيضعف أن تقول: علمتُ أن زيداً قائماً. وأضعف منه ألا تأتي بعوض مع إمكان العوض، وذلك في الماضي والمستقبل<sup>(٢)</sup>، على حسب ما تقدم.

وكذلك «كَأَنَّ» إذا خُفِّفَتْ تَجْرِي مَجْرَى «أَنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفَتْ، فيقبح: كأَنَّ زيداً قائماً. وأحسن منه: كأَنَّ زيداً قائماً. وفي هذا ما فيه مع «أَنَّ» إذا خُفِّفَتْ، وما بعدها مبتدأ وخبر<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: كَأَنَّ قد قام زيد، حُشِنَ؛ لمكان العوض.

وأما «إِنَّ» المكسورة؛ إذا خُفِّفَتْ، فثُلُغَتْ ولا تعمل، وتدخل على المبتدأ والخبر، وعلى نواسخ المبتدأ والخبر<sup>(٤)</sup>. ويلزم الخبر اللام، فرقاً<sup>(٥)</sup> بينها وبين

(١) أي الجملة الاسمية على حالها دون زيادة.

(٢) سيبويه (١٦٧/٣): واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك، ولا قد علمت أن فعل ذلك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي، فتدخل «لا»، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من «أَنَّهُ».

(٣) لم يُشر المؤلف إلى أن «كَأَنَّ» الخفيفة تفارق «أَنَّ» بأن خبرها إذا قُدِّرَ اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفرداً. وعلى ذلك يستشهد بقول الشاعر:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن طيبة تعطو إلى وارق السلم

أي: كأنها طيبة. (شرح الشهيل ٤٥/٢، ٤٦). ومنع الكوفيون إعمال «كَأَنَّ» إذا خُفِّفَتْ. انظر: الارتشاف ١٥٣/٢.

(٤) أي يبطئ اختصاصها بالاسم. فإذا وليها اسم جاز إعمالها. هذا مذهب البصريين.

(٥) إنما قال «فرقاً» لأن اللام في هذا الموضع عند لام أجلبت للفرق بين «إِنَّ» الخفيفة و«إن» =



«إن» النافية، فتقول: إن زيد لقائم، وإن كان زيداً لقائماً، وإن ظننت زيداً لقائماً، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسْقَيْنَ﴾<sup>(١)</sup>.

ومتى أسقطت اللام من الخبر كانت نفيًا. وقال - تعالى -: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾<sup>(٢)</sup>. وهذا مما يدل على أن «كاد» تدخل على المبتدأ والخبر. وقد جاء في الشعر دخولها<sup>(٣)</sup> على الأفعال، وإن لم تكن من نواسخ الابتداء، قال<sup>(٤)</sup>:

• سَلْتُ بِمِثْلِكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا<sup>(٥)</sup> •

= النافية، وليست لام الابتداء. وهو في هذا يتابع أبي علي والشلوين وابن أبي العافية. أما سيبويه والأخفشان وأكثر نحويي بغداد فاللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لزم للفرق بين إن المؤكدة وإن النافية.

وأقول: الخلاف كما يبدو لأول وهلة ظاهري، لكن ثمرة الخلاف تظهر في نحو: قد علمنا إن كنت لمؤمنًا: فإن كانت لام الابتداء وجب كسر همزة «إن». وإن كانت فارقة وجب الفتح. وقد أيد ابن مالك مذهب سيبويه، ورّد كلام أبي علي من وجهين. وأراني مع أبي علي ومن تابعه. فالقول بأنها للفرق بين «إن» المخففة و«إن» النافية أقرب لروح اللغة، ولا داعي للتأويلات التي ذهب إليها ابن مالك لإثبات أنها لام الابتداء. انظر: البغداديات ١٧٦ وما بعدها (المسألة ١٩)، وشرح التسهيل ٣٥/٢، ٣٦، والارتشاف ١٤٩/٢.

(١) الأعراف ١٠٢.

(٢) القلم ٥١. وسلف أن استشهد بها (ص ٣٤٨).

(٣) الضمير يعود على «إن» المخففة.

(٤) الفاتلة عائكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، بعد أن قتله عمرو بن ملحون المجاشعي. وقيل: أسماء بنت أبي بكر. انظر: العقد الفريد ٣/٢٧٧، ومصادر ح التالية.

(٥) من الكامل - وعجزه:

• حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ •

ويروى: بالله ربك، حَبَلَتْكَ أُمُّكَ مَكَانَ «شلت بميتك». لغارمنا مكان «لمسلمان». وجبت، =

فدخلت على غير نواسخ الابتداء. وهذا لا يكاد يُعرف<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يبقى عملها، فتقول: إن زيداً لقائم، وإن زيداً قائم، قال الله - سبحانه -: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما «لكن» فإذا حُفِّقَ بطل عملها<sup>(٣)</sup>، [٢٧٨]؛ لأنها إنما كانت تعمل؛ للتركيب مع «إن». وتدخل على الفعل والفاعل، وعلى المبتدأ والخبر، فتقول: لكن يقوم زيد، ولكن زيد قائم، ولكن قائم زيد.

ثم أنشد<sup>(٤)</sup> للأعشى:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَسْتٍ حَسَا نَ أَلَمُهُ وَأَغْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ<sup>(٥)</sup>

= كُتِبَ مكان «حلت». والشاهد: دخول «إن» المخففة على فعل ماضٍ غير ناسخ. واستشهد به أبو علي في البغداديات (١٧٨) لبُيْتِ اللام في خبر «إن» للفرق، إذ عمل الفعل «قتلت» في ما بعد اللام، ولو كانت للابتداء لما صُحَّ. وانظر البيت أيضًا في: الأغاني ١١/١٨، ومجالس ثعلب ٣٦٨، والمحتسب ٢/٢٥٥، وسر الصناعة ٢/٥٤٨، ٥٥٠، والمنصف ٣/١٢٧، والأزهية ٤٩، ووصف المباني ١٠٩، وابن يعيش ٨/٧١ و٩/٢٧، وشرح التسهيل ٢/٣٧، والإنصاف ٢/٦٤١، والجنى ٢٠٨، وتخليص الشواهد ٣٧٩، والارتشاف ٢/١٥٠، والهمع ٢/١٨٣، والخزانة ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨.

(١) قاسه الأخفش. وصححه ابن مالك. انظر: الارتشاف ٢/١٥٠، وشرح التسهيل ٢/٣٧.

(٢) هود ١١١. والاستشهاد بالآية على قراءة نافع وابن كثير. و﴿وَكَلَّا﴾ اسم ﴿إِنْ﴾ واللام من ﴿لَمَّا﴾ للتأكيد. و﴿مَا﴾ موصولة خبر. و﴿يُؤْفِقَنَّهُمْ﴾ جواب قسم (معاني الفراء ٢/٢٨، وحجة ابن زنجلة ٣٥٠، ٣٥١، والكشف ١/٥٣٧، ٥٣٨). ولا يجيز الكوفيون تخفيف «إن» البتة، لا لمعلة، ولا مهملة، لأن «إن» عندهم حرف ثانٍ الوضع، ناف، وليس مخففاً من «إن». والسماع يشهد للبصريين. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٥، والارتشاف ٢/١٤٩.

(٣) أجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على أخواتها. ولم يُشْتَعَمَّ عن العرب إعمالها. وَضَعَفَ رأيهما ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٨.

(٤) أي أبو علي. وانظر: الإيضاح ١٢٢، والمقتصد ١/٤٦٤.

(٥) من الخفيف. يمدح أبا الأشعث بن قيس الكندي. يروى:

«مَنْ» هنا شرطٌ بدليل جزم الجواب، وأسماء الشرط لا تنتصب إلا بما بعدها، ولا تنتصب بما قبلها، ولا ترتفع إلا بالابتداء، وتنخفض بما قبلها؛ اسمًا كان الخافض أو حرفًا؛ لأن الخافض والمخفوض كالشيء الواحد، فتقول: على ما تُعَوِّلُ أَعَوِّلُ عليه، ويَمَنْ تمرُّزْ أمرُّزْ به، وغلَام مَنْ تضربْ أضربْ. فـ«مَنْ» هنا اسم الشرط، وقد اكتسى المضاف إليها منها ذلك.

فإن قلت: فلم لم تدخل «إِنَّ» على ما كان من أسماء الشرط مبتدأ، وهي تدخل على المبتدأ والخبر؟

قلت: «إِنَّ» لتوكيد الجملة الاسمية الخبرية، وجملة الشرط ليست بخبر، فإنما تدخل على جملة الجواب إذا كانت اسمية؛ لأن الجواب خبر، فتقول: من يكرمني فإنني أحسنُ إليه. ويأتي الكلام في أسماء الشرط، وما يعمل فيها مُكَمَّلًا في بابهِ<sup>(١)</sup>، إن شاء الله.

\* مَنْ يُلْقِنِي عَلَى بَنِي حِثَّانَ \*

وهي رواية الديوان (٣٨٥). وعليها فلا شاهد. بنت حسان: كبشة بنت حسان، وهي جدة قيس لأمه. وحسان: أحد تبايعه اليمن. قال الأعمش: والتقدير: إنه من يلمني في تولي هؤلاء القوم والتمويل عليهم في الخطوب لله وأعص أمره في كل خطب يصيبني. والشاهد: حذف الهاء التي هي ضمير الشأن للضرورة، ولولا تقديرها ما جزم بـ«مَنْ». والبيت في: الكتاب ٧٢/٣، وابن السرياني ٨٦/٢، والحليبات ٢٦١، والمقتصد ٤٦٤/١، وتحصيل عين الذهب ٤١٣، والإنصاف ١٨٠/١، وابن بري ١١٤، وإيضاح القيسي ١٣٨/١، وابن يعيش ١١٥/٣، واللباب ٥٦/٢، والمغني ٧٨٩/١، وشرح شواهد ٩٢٤/٢، والخزانة ٧٥/٩، ١٣٩، ١٠/١، ٤٣٠، ٤٤٨، ٢٣٠/١١.

(١) عقد المؤلف مسألة أبان فيها أسباب عدم جواز دخول «إِنَّ» على المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ شرطًا. انظر: ٣٦/٣ (الحمزاوية).

فلَمَّا لم يصح لـ«إِنَّ» أَنْ تعمل في «من»؛ لأنها شرط، و«إِنَّ» لا تلغى، إنما يكون الإلغاء في الأفعال بشرط التأخير أو التوسيط، على حسب ما يتبين في «باب ظننت»<sup>(١)</sup>، إن شاء الله = قَدَّرُوا فيها ضميرًا محذوفًا، ويكون اسم «إِنَّ»، وتكون الجملة خبره.

ثم قال<sup>(٢)</sup>: «وَأُنْشِدُنِي عَلِيَّ بْنَ سَلَيْمَانَ»<sup>(٣)</sup>:

قَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرَكَ كُلُّهُ وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُزْتَوًى<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: ٣٥/٣ وما بعدها (الحمزاوية).

(٢) أبو علي. انظر: الإيضاح ١٢٣، والمقتصد ٤٦٦/١. وفيهما: وأنشدنا. وفي الأول، وأصلين من أصول الثاني: علي ابن سليمان الأخفش، بزيادة «الأخفش».

(٣) هو أبو الحسن الملقب بالأخفش الصغير، كان ثقة، إلا أنه لم يُصَنَّفَ شيئًا. أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي. وروى عنه علي بن هارون والمرزباني. توفي ٣١٥ هـ. ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٥-١٢٧، ونزهة الأئياء ٣١٢، ٣١٣، وإنباه الرواة ٢٧٦/٢-٢٧٨.

وقائل البيت: يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، شاعر إسلامي من أشراف ثقيف، إليه نسبة القيسي (١٤٢/١). ونُقل عن ابن الأعرابي أنه: يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص الثقفي. وصحح الأصبهاني (الأغاني ٣٨٦/١٢) القول الأول. وقال محقق إيضاح القيسي: ما معناه: لعل ورود عثمان بن عفان في قول غير ابن الأعرابي سبق قلم، لأن عثمان بن عفان قرشي، وعثمان المراد ثقفي، وهو عثمان بن بشر، صحابي جليل وشاعر فارس، ولآه الرسول ﷺ على الطائف، وعمر - رضي الله عنه - على عُمان والبحرين. انظر في ترجمة يزيد: الخزانة ٥٤/١، وفي ترجمة جده: معجم الشعراء ٨٩، والإصابة ٣٨٨/٦.

(٤) من الطويل. يروى: خيرك، بالرفع والنصب. وشرك، بالرفع والنصب. الماء، بالرفع والنصب. كفافًا: مصدر. ولهذا وقع موقع التثنية، بمعنى: مكفوفين. ما ارتوى: «ما» مصدرية، أي أبد الدهر. مرتو: مقلع أو مُثَمَّن. يخاطب الشاعر أخاه ويعاتبه، ويتمنى أن يطوي عنه شؤه، ويكفَّ أذاه. والشاهد: حذف ضمير الشأن من «ليت»، وهو اسمها، و«كان خيرك كله» خبرها. وجوز ابن الشجري، وتبعه ابن هشام أن يكون المحذوف ضمير المخاطب للضرورة، على أنه يجوز أن يكون «كفافًا» اسم «ليت»، وجملة «كان» خبرها، واسم «كان» ضمير عائذ على «كفافًا»، =



رواه أبو علي برفع «الماء»، وهو - والله أعلم - على حذف مضاف<sup>(١)</sup>، تقديره: ما ارتوى شارب الماء<sup>(٢)</sup>، ويكون التقدير: وشركك مُرتَوٍ عني ما ارتوى شارب الماء، ويُضَمَّن «مرتوٍ» معنى «مندفع» أو «زائل»؛ لأن المرتوي من الماء؛ هذا صفته.

ورواه بنصب «شرك» ورفع:

فمن رفعه جعله معطوفاً على «خيرك»، وجعل «مرتوياً» معطوفاً على «كفاف»، ويكون «كفاف» خبراً مقدماً، تقديره: كان خيرك كله كفافاً وشرك مرتوياً، فتعطف اسماً على اسم وخبراً على خبر، كما تقول: كان زيد قائماً وعمرو شاخصاً، ويكون اسم «ليت» ضميراً محذوفاً<sup>(٣)</sup> تقديره: فليتك كان خيرك كله كفافاً، أي أن تكف شرك عني، وتقول: عندي كفاف من العيش، أي عندي منه ما يكفيني عن السؤال. وكذلك: خيرك كفاف، أي أن تكف عني شرك، ويكون «مرتوي» في موضع نصب؛ لأنه معطوف على خبر «كان»، وشُكِّن؛ لأحد وجهين: إما للضرورة، كما قال النابغة:

= وخبرها «خيرك» بالنصب.

والبيت في: شعر يزيد ٢٢٤، والجليات ٢٦٠، والمسائل العسكرية ١٠٧، وأمالى ابن الشجري ١٧١/١، ٢٨٠، ٤/٢، ١٨، وابن بري ١١٥، والإنصاف ١٨٤/١، والمغني ٣٨١/١، وشرح شواهد ٢٣٧/١، وشرح أبياته ١٨٠/٥، والخزانة ٤٧٢/١٠.

(١) أجاز بعض المتأخرين أن يكون «الماء» فاعل «ارتوى» من غير تقدير مضاف، وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة. انظر: الخزانة ٤٧٩/١٠.

(٢) قَدَّر ابن الشجري «أهل الماء»، كما في «وإسأل القرية» [يوسف: ٨٢]. انظر: الأمالى ٢/٥٥٧، ٥٥٨.

(٣) نسب البغدادي هذا الوجه إلى ابن الشجري وابن هشام (انظر: ح ٤ من ص السالفة)، وقال: وحذف هذا التحريم مما تجوز به الضرورة. والمائد على اسم «ليت» الكاف من «خيرك» انظر: الخزانة ٤٧٤/١٠.

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِشْحَاةِ فِي الثَّأْدِ<sup>(١)</sup>  
وإما وَقَفَ على المنصب بالسكون، وأجراه مُجْرَى المرفوع والمخفوض، كما قال:

\* جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِيْرَ<sup>(٢)</sup> \*

ومن نصب «شرك» جعله معطوفاً على اسم «ليت» [٢٧٩] المقدر، وجعل «مرتوياً» معطوفاً على خبر «ليت»<sup>(٣)</sup>، وهو الجملة من «كان» واسمها وخبرها، ويكون بمنزلة: ليت زيدا قائم وعمراً خارج، فَعَطَفَ جملةً على جملة، وشَرَكَهَا في «ليت»، فعملت «ليت» في المبتدأ والخبر عملها في: زيد قائم.

ونظير هذا قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة حمزة؛ لأنه قرأها بنصب ﴿السَّاعَةَ﴾، فَعَطَفَ ﴿السَّاعَةَ﴾ على ﴿وَعْدَ﴾، وعطف ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ على ﴿حَقٌّ﴾ وإن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة. وكذلك البيت عَطَفَ اسماً على اسم، وخبراً على خبر، وإن كان أحدهما مفرداً والآخر جملة<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم في ص ٢٢٤. والتعليق عليه ثمة. ويستشهد المؤلف به بعد (٥٢٨/٥).

(٢) تقدم في ص ٢٢٠. والتعليق عليه ثمة.

(٣) في المخطوطة: «إِنْ». ولعل الصحيح ما أثبت.

(٤) الجاثية ٣٢. والنصب قراءة حمزة وحده. وقرأ باقي السبعة: بالرفع. انظر: السبعة ٥٩٥، والإقناع ٧٦٤/٢.

(٥) أجاز الجرجاني أن يكون «كفافاً» اسم «ليت» و«كان خيرك كله وشرك» في موضع خبر. وأخرجه بهذا عن إضمار الشأن. وزَّده القيسي بأمرين: الابتداء بالنكرة، وأن «كان خيرك» =

## فصل

قال: «وقد تدخل «ما» على «إن» فتكفها<sup>(١)</sup> عن عملها النصب<sup>(٢)</sup>». اعلم أن «ما» إذا لحقت «ليت»، فإنها تكون على ثلاثة، كلُّها سُمِعَتْ من العرب.

أحدها: أن تكون مُهَيَّئَةً، وذلك إذا وقع بعدها الفعل والفاعل، فتقول: ليَتما يقوم زيد، وذلك أن «ليت» قبل لحاق «ما» تدخل على المبتدأ والخبر، ولا تدخل على الجملة الفعلية؛ مضارعاً كان الفعل أو ماضياً. فإذا لحقتها «ما» صارت تدخل على الفعل والفاعل، فقد هيأتها للدخول على ما كانت قبل دخول «ما» لا تدخل عليه<sup>(٣)</sup>.

= ليس «هو» كفاً، ولا يعود منه ذكر إلى المبتدأ.

وأقول: أما الأول فصحيح. وأما الثاني فلا، لأنه يجوز أن يكون في «كان» ضمير يعود على «كفاف»، وكأنه: ليت كفافاً كان هو خيرك. وعليه فإن «خيرك» منصوب خير «كان»، ويكون المعنى: ليت الكفاف كان خيرك كله. فيجري مجرى: ليت خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني. وقال الجرجاني: الوجه الأول أوضح. وفي الثاني تعسف. ثم ختم حديثه عن البيت: وهذا بيان ما ذكر شيخنا أبو الحسن - كذا - فأما ما في الكتاب - يريد الإيضاح - من التفسير فلا اعتماد عليه لأنه مخلط. انظر: المقتصد ١/٤٦٦، ٤٦٧، وإيضاح القيسي ١/٤٥. وأقول أيضاً: إن الجرجاني لم يعرض إلا لتخريج رواية الرفع في «شرك»، والنصب في «الماء». ويبدو أنه لم يفتد بالروايات الأخرى، لأن فيها تخليطاً، كما قال. أما ابن أبي الربيع فمزج رواية رفع «الماء» ونصب «شرك». هذا وفي البيت بعد كلام كثير، انظره في: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٠ - ٢٨٥، والمصادر السالفة.

(١) المخطوطة: فيكفها، بالياء.

(٢) الإيضاح ١٢٧، والمقتصد ١/٤٦٧.

(٣) إلى هذا ذهب البصريون. أما القراء فقد زعم أن ذلك لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعلية بعد «ليتما» و«لعلماء» عنده. ووافقه المتأخرون في «ليت». انظر: الارتشاف ١٥٧/٢.

الثاني: أن تكون كافة، وذلك إذا وقع بعدها مبتدأ وخبر، وهما مرفوعان، وذلك أن «ليت» إذا دخلت على المبتدأ والخبر، نصبت المبتدأ ورفعت الخبر، تشبيهاً بالفعل المتعدي الذي يُقَدَّم فيه المفعول على الفاعل. فإذا لَحِقَتْها «ما» كَفَّتْها عن ذلك العمل، فَبَقِيَ المبتدأ مرفوعاً، والخبر كذلك؛ لأنَّ التشبيه قد زال بالتركيب؛ لأنَّ التركيب لا يكون في الأفعال.

الثالث: أن تكون زائدة<sup>(١)</sup>، وذلك إذا بقي عملها مع دخول «ما»، على حسب ما كان قبل دخولها، فتقول: ليَتما زيداً قائم، كما تقول: ليت زيداً قائم، قال النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ وَنِصْفُهُ فَقَدْ<sup>(٢)</sup>  
يروى برفع «الحمام»<sup>(٣)</sup> ونصبه:

فمن رفع «الحمام» جعل «ما» كافة، و«هذا» مبتدأ، و«الحمام» تابع

- (١) يجوز حيثئذ إعمالها وإعمالها لإجماع، كما قال ابن مالك. انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢.  
(٢) من البسيط. من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر. يروى: «فيا» مكان «ألا». والضمير في «قالت» لزرقاء اليمامة. فقيد: فحسي. ويستشهد بالبيت أيضاً على أن «أو» تأتي بمعنى الواو. والبيت في: الديوان ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، وابن السيراني ٣٣/١، والجليات ١٧٦، والأزهية ٨٩، والخصائص ٤٦٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٨، والمقتصد ٤٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢، ٥٦١، والإنصاف ٤٧٩/٢، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، وشرح المقدمة الجزولية ٧٨٦/٢، وغاية الأمل ٢٥٢/١، والمقرب ١١٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣، وشرح التسهيل ٣٨/٢، ورصف المبانى ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨، وتذكرة النحاة ٣٥٣، وتخليص الشواهد ٣٦٢، والمغني ٨٩/١، ٣٧٦، ٤٠٦، وشرح شواهد ٧٥/١، ٢٠٠، ٢/٢، وشرح أبياته ٤٦/٢، ٥١، والعيني ٢٥٤/٢، والأشموني ٢٨٤/١، والخزاعة ١٥٧/٦، و٢٥١/١٠، ٢٥٣. واستشهد به في: الملخص ٢٤٢/١.  
(٣) حكى سيبويه أن رؤية بن العجاج كان ينشد هذا البيت وفقاً. الكتاب ١٣٧/٢.



له، و«لنا» هو الخبر، ويرفع «نصفه» بالعطف على «هذا».

ويجوز أن يكون «ما» بمعنى الذي<sup>(١)</sup>، ويكون «هذا الحمام» خبر مبتدأ محذوف بمنزلة: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن نصب «الحمام» جعل «ما» زائدة<sup>(٣)</sup>، وجعل «هذا» اسم «ليت» و«لنا» خبر «ليت».

وأما «لعل» و«كأن» و«لكن» و«إن» مفتوحة ومكسورة، فلم توجد «ما» معها إلا على أحد وجهين:

أحدهما: أن تكون مهيئة.

والآخر: أن تكون كافة.

فإذا وقع بعدها الفعل والفاعل كانت مهيئة.

وإذا وقع بعدها المبتدأ والخبر كانت كافة، فتقول: لعلمًا زيدٌ قائمٌ، ولعلمًا قام زيد. وأنشد أبو علي<sup>(٤)</sup>:

(١) وجها الرفع هذان ذكرهما سيبويه. الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨.

(٢) الأنعام ١٥٤. والاستشهاد بقراءة الرفع ﴿أَحْسَنُ﴾ وهي قراءة يحيى بن يقطر والحسن والأعمش وابن أبي إسحاق. (معاني القرآن للقراء ١/٣٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٩٣، والمختص ١/٦٤، والإتحاف ٢٢٠). ولكن هذا الوجه ضعيف لأن حذف الضمير من صلة الموصولات ما عدا «أيًا» ضعيف. (المختص ١/٢٤٣). وقال ابن مالك: «وهي - ليت - حقيقة بذلك - أي بالعمل - لأن اتصال «ما» بها لم يزل اختصاصها بالأسماء». (شرح التسهيل ٢/٣٨). وأقول: إن ما ذهب إليه ابن مالك غير صحيح فـ «ما» أزال اختصاصها بالأسماء، فنحن نقول: لينما قام زيد.

(٣) غير مُتَعَدِّ بها، كما لم يُتَعَدَّ بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو: ﴿عَقًا قَلِيلٌ﴾، و﴿فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَتَأْتِيَنَّهُمْ﴾. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨.

(٤) للفردق. وانظر: الإيضاح ١٢٧، والمقتصد ١/٤٦٨.

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَصَابَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقْتِدَا<sup>(١)</sup>

وقال الله - تعالى - : ﴿وَلَيْمَّا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾<sup>(٣)</sup> وقال<sup>(٤)</sup> تعالى - : [٢٨٠] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَلَكِنَّمَا أَجْدَى وَأَمْتَعُ جَدُّهُ بِفِرْقٍ يُخَشِّيه بِهَجْجٍ نَاعِقُهُ<sup>(٧)</sup>

(١) من الطويل. يروى: يا عبد شمس. فربما (في الديوان ٢١٣، والنقائض ٤٩١)، فإنما (في طبقات ابن سلام ٣٩٩/١) مكان «لعلما». وعليهما فلا شاهد. يخاطب الفردق عبد قيس بن جعفر بن ثعلبة اليربوعي. وقيل: التبعث الشاعر المشهور، ويهزأ مشيرًا إلى أن ناره ضعيفة يسيرة، ليس لها من الضياء إلا مقدار ما يصير به حماره، إذا أنعم النظر. والشاهد: إلغاء «لعل» عن العمل، بسبب دخول «ما» التي وطأتها للجمل الفعلية، وأزالت اختصاصها بالحمل الاسمية. والبيت في: أمالي ابن الشجري ٢/٥٦١، وابن بري ١١٦، وإيضاح القيسي ١/١٤٦، ١٥٠، وابن عيش ٨/٥٧، والمغني ١/٣٧٨، ٣٨٠، وشرح شواهد ٢/٦٩٣، وشرح أبياته ٥/١٦٩، والهمع ٢/١٩٠. واستشهد به في: الملخص ١/٢٤٣.

(٢) الملك ٢٦.

(٣) النساء ١٧١.

(٤) وقال وقال (كذا) مكررة في المخطوطة.

(٥) الأنفال ٦.

(٦) الراعي النميري: شاعر قُبَاء، غَدَّه ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام، شتى راعي الإبل، لكثرة صفته للإبل وحسن نعتها لها. ترجمته وأخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، ٥٠٢ وما بعدها.

(٧) من الطويل: يروى: وَلَكِنَّمَا أَحْيَا. أَجْدَى، من الجدَى: العطاء. أمتع جدّه: أمتعته حظّه. فَوْقَ: قَطِيعٌ مِنَ الْغَنَمِ الْعَظِيمِ. يُخَشِّيه: يُفَزِّعُهُ. هَجْجٌ: زَجَرٌ لِلْغَنَمِ. النَّاقِ: الرَّاعِي الَّذِي يُصَوِّتُ لِلْغَنَمِ. يَهْجُو الشَّاعِرُ عَاصِمَ بْنَ قَيْسٍ التَّمِيمِيَّ الَّذِي غِيَرَهُ يَابِلُهُ، فيقول له: لِمَ تُغَيِّرُنِي بِبَابِلِي، وَأَنْتَ لَمْ تَمْلِكْ قَطْ إِلَّا قَطِيعًا مِنْ غَنَمٍ. والبيت في: الديوان ١٨١، وإصلاح النطق ٧، وشرح أبياته لابن السيرافي ٦٢، ٦١، والمشوف المعلم ١/٢٩٥، واللسان (ههههه). واستشهد به في: الملخص ١/٢٤٥.

ولم يسمع في «ما» مع أخوات «ليت» الزيادة، قال صاحب «الكراسة»: وموضع السماع «ليت»<sup>(١)</sup>. وقال أبو القاسم: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم<sup>(٢)</sup>. وهذا الذي ادّعى ما رأيت أحدًا يذكره عن العرب<sup>(٣)</sup>. فإن كان نسبه للعرب؛ لأنه قاسه على «ليت» وجعل ما قيس على كلام العرب من كلام العرب، فقال: ومن العرب، بهذه النسبة، مسامحة في العبارة، فيكون هذا مذهبه، فلا يلزم أحدًا أن يتبعه؛ لأنه لم يأت بنص عن العرب، فيكون حجة، لكن ظاهر قوله: ومن العرب، أنه نقل ذلك عن العرب.

ثم إن التَّحَوُّيِّين اختلفوا في القياس على مذاهب<sup>(٤)</sup>:

فمنهم من قاسها كلها على «ليت». وهو مذهب أبي القاسم<sup>(٥)</sup>، على حسب ما ذكرته، فأجاز إنما زيدًا قائم، وكأما عمرًا شاخص، ولكثما محمداً ذاهب.

ومنهم من قاس «لعل» و«كأن» خاصة<sup>(١)</sup>، فأجاز: كأتما زيدًا قائم، ولعلما عمرًا خارج. ولم يقس «إن» و«أن» و«لكن»؛ لبعد هذه الثلاثة من «ليت»، وقرب «كأن» و«لعل» من «ليت». ووجه القرب أنهما قد نقلتا الكلام من الخبر إلى غير الخبر، وذلك موجود في «ليت».

ومنهم من قاس «لعل» خاصة<sup>(٢)</sup>، فقال: إن الترجي والتمني متقاربان في المعنى؛ ألا ترى أن من النحوين<sup>(٣)</sup> من قال في قوله - سبحانه - ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ<sup>(٤)</sup> على قراءة حفص: إن «لعل» ضُمَّتْ معنى التمني<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من لم يقس منها شيئاً<sup>(٦)</sup>، وقال: لا تكون «ما» زائدة إلا مع «ليت» خاصة، ولا تكون مع غيرها من أخواتها؛ لأن الزيادة شيء تفعله العرب خارجاً عن القياس، فلا يقال منه إلا ما قالت العرب.

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٨٦/٢. وعلق محقق الملخص (٢٤٥/١) من «الكراسة»: «وإنما كان موضع السماع «ليت» لبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية دون أخواتها».

(٢) تمة عبارته: ولعلما بكراً مقيم، فيلغي «ما» ويتصّبب بـ«إن». وكذلك سائر أخواتها. الجمل ٣٠٤.

(٣) نقل ابن بزهان عن الأخفش روايته عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة «ما». كما عزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وقال يمثل ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨/٢.

(٤) انظر الخلاف في: شرح المقدمة الجزولية ٧٨٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، ٤٣٤، والارتشاف ١٥٧/٢، والهمع ١٩١/٢.

(٥) لعله تبع في ذلك ابن السراج (الأصول ٢٣٢/١). وقال ابن أبي الربيع: إن الشلوين كان يأخذ كلام أبي القاسم (الملخص ٢٤٦/١). ونسب أبو حيان إلى الزمخشري مثل ذلك (الارتشاف ١٥٧/٢).

ووافقهم ابن مالك (الهمع ١٩١/٢).

(١) قال بذلك الزجاج. وعزى إلى الأخفش. وهو اختيار المؤلف. انظر: الارتشاف ١٥٧/٢، وكلام المؤلف الآتي قريباً.

(٢) عزاه أبو حيان إلى الفراء. الارتشاف ١٥٧/٢.

(٣) يريد: الجزولي، صرح بذلك في: الملخص ٢٤٤/١.

(٤) غافر ٣٧. وقد قرأ بنصب: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ حفص عن عاصم وحده، على أن الفاء للمسيبة، و﴿لعلِّي﴾ أشربت معنى التمني. وقرأ الباقر: بالرفع، عطفًا على ﴿أَبْلُغُ﴾. انظر: السبعة ٥٧٠، والنشر ٣٦٥/٢، وكشف المشكلات ١١٧٨/٢، ١١٧٩.

(٥) إنما قال ذلك، لأنه ليس للترجي جواب منصوب عند البصريين. انظر: الجنى ١٢٩.

(٦) ذلك مذهب سيويه والأخفش والفراء. وصححه أكثر الثخوين البصريين. انظر: الكتاب ١٣٧/٢.

و١٢٩/٣، ومعاني الفراء ١٨٦/٢، والارتشاف ١٥٧/٢.



وَيَقْوَى عِنْدِي قِيَاسُ «لَعَلَّ» عَلَى «لَيْتَ»؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْقَرَبِ<sup>(١)</sup>.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\*\*

## بَابُ

«إِنَّ» وَ «أَنَّ»<sup>(٢)</sup>

هذا الباب موضوع؛ لتبيين مواضع كسرها ومواضع فتحها؛ لأنَّ معناهما واحد من التوكيد، وتدخلان على المبتدأ والخبر، وتؤثران فيهما، فقد اتَّفَقَا في هذا الذي ذكرته، واختلفا في غير ما ذكرته.

## فصل

قال: «وَمَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ اسْمِ»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أنَّ «إِنَّ» إذا وقعت في موضع يقع فيه المصدر مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، فإنَّها تكون مفتوحة. ويُعَبَّرُ عن هذا بأنَّ يقال: «أَنَّ» المفتوحة تقع في مواضع المفردات. ولا تكون المفردات إلا مصادر؛ لا تقع في موضع مفرد ليس بمصدر.

وكذلك إذا أدخلت «إِنَّ» على مبتدأ وخبر، قد عَمِلَ فيهما عامل، فنصبهما، نحو: «ظننت» وأخواتها، فتكون مفتوحة.

وتفتَّح بعد «لو» و«لولا».

وتكون في ما عدا ما ذكرته مكسورة. هذا [٢٨١] رَبُّطُ هذا الباب.

(١) جعل أبو حيان حمل «لعل» و«كأن» على «ليت» اختياراً ابن أبي الربيع. وفي ذلك بعض مسامحة، فاخياره هنا حمل «لعل» فحسب. وفي الملخص (٢٤٦/١) فاضل بين «لعل» و«كأن» فقال: فلا يُقَاسُ عليها - ليت - إلا ما قرب منها. والذي قَرَّبَ منها «لعل». و«كأن» فيها قَرَبٌ، وإنَّ كانت في ذلك دون «لعل». اهـ.

(١) الإيضاح ١٢٩، والمقتصد ٤٧١/١.

(٢) الإيضاح ١٢٩، والمقتصد ٤٧١/١.

وسأئین لم فُتحت بعد «لولا»، و«لو»، إن شاء الله.

### مسألة

مَنْ أعمل القول في المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>، فإنه يلزمه إذا أدخل «إنَّ» أن تُفتح، فتقول: قلت: أن زيدًا منطلق؛ لأنها قد دخلت على ما عمل فيه عاملٌ، كان الأصل: قلت: زيدًا منطلقًا، بمنزلة: ظننت زيدًا منطلقًا.

ومن ألغى بعد القول مطلقًا، فإنه يلزمه أن يكسر «إنَّ» مطلقًا<sup>(٢)</sup>، فتقول: قلت: إن زيدًا منطلق؛ لأن من لغته أن يقول: قلت: زيدٌ منطلقٌ، فقد دخلت على مبتدأ وخبر، لم يعمل فيهما عاملٌ عمله في المفردات.

ومن أعمل بشروط أربعة<sup>(٣)</sup>: أن يكون فعلًا مضارعًا، وأن يكون بقاء الخطاب، وأن يتقدم الفعل أدوات الاستفهام، وألا يُفصل بين أداة الاستفهام والفعل بفواصل أجنبيَّة، عدا الظرف والمجرور، فالفصل بهما كلا فصل، فإنَّ «إنَّ» إذا وقعت بعدها بالشروط الأربعة المذكورة، فتكون مفتوحة، فتقول:

(١) أولئك بنو سليم، فهم يُجرون القول مُجرى الظن مطلقًا. قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب - وسأئنه عنه غير مودة - أن ناسًا من العرب يُوثق بعريتهم - وهم بنو سليم - يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت». اهـ. (الكتاب ١/ ١٢٤). وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢١١.  
(٢) والجملة متحركة، قال ابن الناظم: «ولم يعمل فيها القول كما يعمل الظن، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها.. وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين.. ولا أن ينصبها مفعولًا واحدًا؛ لأن الجمل لا إعراب لها، فلم يبق إلا الحكاية». شرح الألفية ٢١١.

(٣) أولئك أكثر العرب. وإنما أعملوها بهذه الشروط لأنها متضمنة معنى «الظن». وفي المسألة بعد خلاف: فمنهم من قال: القول عندها بمنزلة الظن في العمل خاصة. ومنهم من قال: في العمل والمعنى. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١.

أتقول: أن زيدًا منطلق؟ كما تقول: أتظن أن زيدًا منطلق؟ وكما تقول: أتقول: زيدًا منطلقًا؟

فإن قلت: فلم فتحت «أنَّ» بعد «ظننت» وأخواتها، وما جرى مجراها، وهي قد وقعت موقع المسند والمسند إليه جميعًا؟

قلت: لأنها قد عملت فيهما عمل «أعطيت» في المفعولين، فجرت مجراها؛ إذ وقعت موقع المفردات؛ ألا ترى أن «ظننت»؛ إنما نصبت المبتدأ والخبر تشبيهاً بالمفعولين لـ «أعطيت»، فـ «إنَّ» الواقعة بعدها كأنها وقعت بعد الأفعال الطالبة بالمفردات. والله أعلم.

ومن العرب مَنْ يُعملها مطلقًا إذا كان القول يصحبه اعتقاد<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: فلم فتحت بعد «لو» و«لولا»، و«لو» إنما تدخل على الجملة الفعلية؟

قلت: هذه الجملة شبيهة بالمفرد؛ ألا ترى أنها لا يستقل بها الكلام وحدها، لو قلت: لو قام زيد، وتسكت، لم يكن كلامًا حتى تأتي بجملة أخرى، فقد تنزلت الأولى منزلة المبتدأ، والثانية منزلة الخبر في أن الأولى لا يستقل بها كلام حتى يُضاف إليها ما بعدها، فلزم لذلك أن تُفتح «أنَّ»؛ لأنها وقعت موقع ما جرى مجرى المفرد؛ لأنها لا يستقل بها كلام حتى يؤتى بعدها بما يُضَمُّ إليها، كما يُفعل ذلك بالمبتدأ. والله أعلم.

(١) أي دون الشروط الأربعة. فإذا كان القول باللسان مُجرَّدًا عن اعتقاد لم يجر فيه إلا الحكاية، ولا تكون «إنَّ» فيه إلا مكسورة. انظر: البسيط ٨٢٧/٢.



وكذلك الكلام في «لولا»<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يُقال: لما كانت «لولا» لا يقع بعدها إلا المفرد، ويكون مرفوعاً بالابتداء، ويكون الخبر محذوفاً، فقد وَقَعَتْ «إِنْ» موقع المفرد؛ إذ لو زالت لم يظهر في موضعها إلا المفرد؛ ألا ترى أنك إذا قلت: لولا أن زيداً قائم، فَأَرَدْتَ أن تُزيل «أَنْ» لم تَجِدْ بُدّاً من أَنْ تَجْعَلَ مكانها مفرداً، فكنت تقول: لولا قيام زيد، ثم أَجَرَيْتَ «لو» مُجَرَّاهَا. واللّه أعلم.

### فصل

قال: «وَأَمَّا الْمَكْسُورَةُ، فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَعاقَبُ عَلَيْهِ الْإِبْتِدَاءُ وَالْفِعْلُ»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن الناس أخذوا في ضبط مواضع «إِنْ»، ومواضع «أَنْ» طُرُقاً، فَأَقْرَبُهَا عندي [٢٨٢] ما ذكرته، وهو أن «أَنْ» المفتوحة تقع في مواضع المفردات، وإذا دخلت على مبتدأ وخبر قد عمل فيهما عامل فنصبهما، وإذا وقعت بعد «لو» و«لولا». وتُكسر في ما عدا ذلك.

ومن الناس من قال: تُكسر، ولا بُدُّ، في أربعة مواضع، ولا يجوز فيها الفتح. وتكسر وتفتح في أربعة مواضع أُخَر. وفي ما عدا هذه الثمانية تفتح لا غير؛ لا يجوز كسرها.

(١) هناك فارق بين «لو» و«لولا»: «لو» لا يقع بعدها إلا الجملة الفعلية، و«لولا» ضدها. فإذا وقعت «إِنْ» بعد هذه أو تلك، تكون قد وقعت في موضع يختص بإحدى الجملتين، فَتُفْتَحُ. وانظر: البسيط ٨٢٣/٢.

(٢) الإيضاح ١٣٠، والمقتصد ٤٧٤/١.

فأربعة المواضع التي تُكسر فيها ولا تفتح:

إذا وَقَعَتْ في أول الكلام<sup>(١)</sup>.

وإذا وقعت في خبرها اللام، أو في اسمها، أو في معمول خبرها، على حسب ما ذكرته<sup>(٢)</sup>.

وإذا وقعت بعد واو الحال<sup>(٣)</sup>.

وإذا وقعت بعد «حتى» التي هي حرف ابتداء<sup>(٤)</sup>.

والأربعة التي يجوز فيها الوجهان:

إذا وقعت بعد القسم<sup>(٥)</sup>.

(١) فلا يجوز أن تقول: أنك عاقلٌ عندي. ويجوز أن تقول: لأنك فاضل قصدتك. لأنها اعتمدت على حرف جر. كما يجوز أن تقول: أنك فاضل قصدتك؛ لأن المعنى: لأنك فاضل. وهذه الأخيرة موضع خلاف بين النحويين: هل في محل جر، والحرف حذف وبقي عمله، أم في موضع نصب. انظر الخلاف في: البسيط ٨١٣/٢، ٨١٤.

(٢) انظر: ص ٨٧٨.

(٣) مثل: جاء زيد وإنه يضحك. وإنما كُسرت؛ لأن واو الحال تدخل على الجمل لا المفردات، ولا تدخل على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، فلا يقال: جاء زيد ويضحك. انظر فضل بيان في: البسيط ٨١٥/٢، ٨١٦.

(٤) مثل: قام القوم حتى إن زيداً قائم. أما نحو: أعجبتني أفعالك حتى أنك تتكلم، فهي مفتوحة؛ لأن «حتى» هنا حرف جر. انظر: البسيط ٨١٤/٢، ٨١٥.

(٥) الكسر بعد القسم ولا يجوز غيره مذهب البصريين، وأبي علي، وابن عصفور. ويؤيده السماع. (المقتضب ١٠٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/١). والكسر أحسن ويجوز الفتح مذهب الزجاجي (الجمل ٥٧، ٥٨). والفتح أحسن ويجوز الكسر مذهب الكوفيين والكسائي (شرح عمدة الحفاظ ٢٣٠، والهمع ١٦٦/٢). وضَّيِّفه ابن أبي الربيع (البسيط ٨١٨/٢). والفتح لا غير مذهب الفراء (الهمع ١٦٦/٢). ويبدو لي أن ابن أبي الربيع مع البصريين فقد قدَّم رأيهما هنا، وفي البسيط.

وإذا وقعت بعد القول<sup>(١)</sup>.

وإذا وقعت [بعد] «إذا» التي للمفاجأة، تقول: بينما أنا أمشي، فإذا إنَّ زيدًا يفعل كذا، يجوز فتح «إن» وكسرها؛ لأن «إذا» التي للمفاجأة يجوز أن يقع بعدها المفرد، ويكون مرفوعًا بالابتداء، فتقول: بينما أنا أمشي فإذا زيد، والتقدير: فإذا بالحضرة زيد. وتقول: بينما أنا أمشي فإذا زيد قائم. فيقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر. فإذا قُدِّرَ وقوعها موقعَ المفرد فُتحت. وإذا قُدِّرَ أنها دخلت على الجملة من المبتدأ والخبر، كانت مكسورة.

والموضع الرابع: «أما»<sup>(٢)</sup>، فتقول: أما إنك عاقل؛ يجوز أن تُفْتَحَ، وأن تُكْسَرَ<sup>(٣)</sup>. والكسر يبين، كما يُكسر ما بعد «ألا»، فتقول: ألا إنك عاقل. وحكى سيبويه أنَّ العرب تقول: أما أنك عاقل، فتفتح «أن»، فجعلت «أما» بمنزلة «حقًا»، فكأنهم قالوا: حقًا أنك عاقل.

وربط أبو علي هذا<sup>(٤)</sup> بأن قال: إذا وقعت «إن» في موضع تتعاقب فيه الجملتان: الفعلية والاسمية، كانت مكسورة. وإذا كان الموضع يختص

(١) الذي يصحبه اعتقاد. أما القول باللسان فالكسر لا غير. والعرب في القول مصاحبة بالاعتقاد على ثلاث: الفتح مطلقًا ما لم تدخل اللام في الاسم أو الخبر أو المفعول. والفتح بشروط أربعة. وهذا أفصح اللغات. والكسر مطلقًا. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٢ - ٤٦٤، والبسيط ٢/٨١٨، ٨١٩.

(٢) إذا كانت بمعنى «حقًا». أما إذا كانت بمعنى «ألا» الاستفهامية فإنها تكسر.

(٣) الوجهان بعد «أما» حكاهما سيبويه عن الخليل. وتشبيه أما بـ «ألا» و«حقًا» منه. وإنما كُسرت بعد «ألا» لأنها استفتاح، وبعد «حقًا» لأنها مع معموليها مبتدأ، والخبر في «حقًا». انظر: الكتاب ٣/١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦١، والهمع ٢/١٦٧.

(٤) يريد فتح إن وكسرها.

بإحداهما، كانت مفتوحة.

وهذا الذي قاله مُطَرَّد إلا في «إذا» التي للمفاجأة، فإنها مما لا يقع بعدها الفعل والفاعل، ثم إنَّ العرب أجازت الكسر والفتح. فكان يُثْبِتِي، على ما قال، أن تكون مفتوحة؛ لا غير، على أنَّ في كلام سيبويه ما يَفْتَضِي بظهوره<sup>(١)</sup> أنَّ «إذا» التي للمفاجأة تقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية. ذكر ذلك في أبواب الاشتغال<sup>(٢)</sup>.

(١) الظهور: مصطلح أصولي، يأتي في مقابل «النص»، من جهة أن المراد يكون غير مقصود أصالة، ويحتمل التأويل. انظر ما حررته على المصطلحين في ص ٥، ح ١، وص ٤٧٦، ح ١.

(٢) لعل الإشارة هنا إلى موضعين في الكتاب:

الأول في «باب يُحمل فيه الاسم على اسم يُثْبِتِي عليه الفعل مرة، ويُحتمل مرة أخرى على اسم مبنٍ على الفعل» - (٩٥/١)، قال: «فإن قلت: لقيت زيدًا وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيدًا وإذا عبد الله يضربه عمرو، فالرفع، إلا في قول من قال: زيدًا رأيته وزيدًا مررت به، لأن «أما» و«إذا» يُقْطَعُ بها الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب». فقله: «إلا أن يدخل عليهما ما ينصب» أفاد بظهوره جواز وقوع الفعلية بعد «أما» و«إذا».

والثاني في «باب ما يُنْصَبُ في الألف» - (١٠٦/١)، قال: ولـ «إذا» موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه، تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسنت. انظر إلى قوله: «يحسن ابتداء..»، وإلى قوله: «فإذا زيد يذهب»، كأنه: فإذا يذهب زيد، إذ «زيد» فاعل لفعل محذوف.

وأقول: هناك خلاف في «إذا» الفجائية. وقد عُزِي إلى سيبويه أنها ظرفٌ مكان في الأصل دخله معنى المفاجأة، وهذه تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، إلا أنه لما دخلها معنى المفاجأة بُعِثَ من وقوع الفعل بعدها. وهذا أمر عارض. (انظر: النكت ٢/١١٣١، وابن يعيش ٨/٦١). كما أن مذهب أبا علي أن «إذا» الفجائية ظرفٌ في الأصل. وواضح من كلام ابن أبي الربيع أنه يتابعه هنا، في حين أنه في البسيط (٨٢٠/٢) يقول: لأن «إذا» التي للمفاجأة لا يقع بعدها إلا المفرد والجملة الاسمية! ويمكن التوفيق بأنه يريد في البسيط بأنها كذلك بعد دخول معنى المفاجأة عليها.



وإذا نظرت إلى هذا الموضع وجدته صالحاً للجمليتين، إلا أن العرب رفضت الفعلية، ولم تتكلم بها، فليس رفض العرب لما قياسه في كلامهم أن يُشْتَعْمَلَ بالخروج للموضع أن يكون صالحاً للجمليتين، ولا يُقال فيه: مُخْتَصٌّ؛ إلا من جهة الاستعمال، لا من جهة الأصل<sup>(١)</sup>.

وأمر آخر أنك إذا قلت: جلست في السوق فإذا زيد يأكل، فمعناه كمنى: جلست في السوق فكان بالحضرة زيد يأكل، فترى الموضع على هذا مما يَنْقَدِرُ بالفعل. والأوّل أحسن<sup>(٢)</sup>.

وأما «لو» فهي طالبة [٢٨٣] بالفعل، ألا ترى أنها ضِدُّ لـ «لَمَّا»، و«لَمَّا» لا يَقَعُ بعدها إلا الفعل<sup>(٣)</sup>، فتقول: لو جاء زيد جاء عمرو، ولو خرج زيد خرج عمرو، وتقول: لَمَّا جاء زيد جاء عمرو، ف«لو» تقتضي امتناع الثاني لامتناع الأول<sup>(٤)</sup>، و«لَمَّا» تَقْتَضِي<sup>(٥)</sup> وجود الثاني لوجود الأول<sup>(٦)</sup>، فيلزم لذلك أن يكون بعدها جملة فعلية.

(١) كلام ابن أبي الربيع هنا يقرب من كلام ابن يعيش (٦١/٨).

(٢) يريد التخيير الأول.

(٣) المقصود هنا «لَمَّا» التعليقية، كما يكشف المثال. ومن المعلوم أن هناك «لَمَّا» الجازمة للمضارع و«لَمَّا» التي بمعنى «إلا». و«لَمَّا» التعليقية يقع بعدها الفعل الماضي أو المضارع المنفي بـ «لم». وانظر المزيد في: الجنى ٥٩٥، ٥٩٦.

(٤) انظر الكلام على «لو» في: الأزهية ٢٠٦ - ٢٠٨، والجنى ٢٧٢ - ٢٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٠.

(٥) المخطوطة: يقتضي.

(٦) بعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. والمعنى قريب، كما قال المرادي. انظر: الجنى ٢٩٤.

وأما قولهم<sup>(١)</sup>: «لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي»<sup>(٢)</sup>، فهو محمول على فعل، تقديره: لو لطمتني ذات سوار، كما قال - سبحانه - : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٣)</sup>. وكذلك بيث امرئ القيس:  
وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدَقَعًا<sup>(٤)</sup>

(١) هو حاتم الطائي، مشهور، يضرب به المثل في الكرم، لم يدرك الإسلام على الأرجح، وله ديوان شعر وأخبار مطبوع، انظر: مقدمة الديوان الضافية التي كتبها د. عادل جمال (٩١ - ١٢٩).  
(٢) قاله حاتم عندما لطمته امرأة ذات سوار، وهو أسير. ومعناه: لو كانت ذات غنى وهبة كانت بليتي أخف. أو: لو كان الذي ظلمني نذًا لاحتلمته، ولكنه ليس كذلك فهو أشد. ورواه الأصمعي: لو غير ذات سوار لطمتني. وصحح المبرد هذه الرواية، وقال: وفيه خير لحاتم. ومعناه عليها: لا أقتص من النساء. وهو برواية ابن أبي الربيع في: جمهرة الأمثال ١٦٨/٢، ومجمع الأمثال ٨١/٢. وبالرواية الأخرى في: مجمع الأمثال ١٠٨/٢، وفرائد الآل ١٤٣/٢. وانظر المثل أيضًا في: فصل المقال ٣٠٣. وهو دائر في كتب النحو، يستشهد به على الخروج عن القاعدة في «لو»، إذ ينبغي أن يأتي بعدها فعل، ومما جاء فيه بعدها الاسم وبعده الفعل «لو ذات سوار لطمتني»، كما جاء بعدها الاسم وبعده الاسم أيضًا، في نحو:

• لو يغير الماء خلقي شرق •

انظر المثل أو القول في: المقتصد ١/٤٧٦، وتنقيح الأبواب ٢١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٠، وشرح التسهيل ٤/٩٨، والجنى ٢٧٩، والمغنى ١/٣٥٣ و٢/٨٢٧.

(٣) التوبة ٦. وانظر: ص ٣٠٩، وما علقته ثمة على الآية (٢٣).

(٤) من الطويل، يُروى: «فأقسم» مكان «وجدد». الجد: العظمة والحظ والغنى والاجتهاد في الشيء وأبو الأب. وكلها تناسب المعنى المراد هنا. شيء: أحد. والشاهد: تقدير فعل بعد «لو» إذ لا تأتي بعدها إلا الجملة الفعلية. ويستشهد بالبيت أيضًا على أن جواب «لو» يحذف كثيرًا في الشعر، والتقدير: لو أتانا رسول سواك لدفعناه. وقيل: الجواب في البيت بعده:

• إذن لردناه ولو طال مكثه •

ويستشهد به أيضًا على حذف المقسم به، على رواية: «وأقسم»، لنوع من التخفيف ولعلم المخاطب به. والبيت في: الديوان ٢٤٢، والصناعتين ١٨٢، وابن يعيش ٧/٩، ٩٤، واللسان (وحد)، والحزنة ٤/١٤٤ و ١٠/٨٤، ٨٥، ١١٧.

ثم إن العرب أوقعت بعدها «إن» ، كما أوقعت «إن» بعد «لولا» ، لقرب إحداهما من الأخرى ، فلزم أن تكون مفتوحة ، كما تكون «إن» مفتوحة بعد «لولا» . وقُتحت بعد «لولا» ؛ لأنها واقعة موقع المصدر ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لولا أنك عاقل لضربتك ، فقد وقعت «أن» هنا موقع : لولا عقلك لضربتك .

فإن قلت : ف «أن» بعد «لو» ، ما مؤضعها ؟

قلت : الرفع بالابتداء<sup>(١)</sup> ، ولا خبر لها<sup>(٢)</sup> ؛ لأن بعدها مسندًا [إليه]<sup>(٣)</sup> ومسندًا ؛ لأنك إذا قلت : لو أن زيدًا قائم لأكرمته ، فكأنك قلت : لو قام زيد لأكرمته .

ويكثر أن يكون خبر بعد «لو» فعلًا ، قال الله - سبحانه - : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال<sup>(٥)</sup> :

ولو أني أشاء كنت نفسي إلى بيضاء بهكنة شموع<sup>(٦)</sup>

(١) إلى هذا ذهب سيبويه ، وجعله من قبيل الشذوذ ، كما شذ نصيب «غداة» بعد «لن» . وذهب الكوفيون والأخفش والمبرد والزجاج وكثيرون إلى أن «أن» وصلتها فاعل بفعل مقدر ، تقديره : «ثبت» . وقال المرادي : وهو أقيس ، إبقاء للاختصاص . انظر : الكتاب ٣ / ١٢١ ، وشرح التسهيل ٤ / ٩٨ ، والجنى ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) نسب هذا إلى سيبويه ، وغُلل بأنها لا تحتاج إلى خبر لانتظام الخبر عنه والخبر بعد «أن» . ونسب إلى سيبويه أيضًا والبصريين أن الخبر محذوف . انظر : الجنى ٢٩٢ .

(٣) زيادة مني .

(٤) النساء ٦٤ .

(٥) الشماخ بن ضرار .

(٦) من الوافر . ويروى العجز :

وفعلوا ذلك محافظةً على أن يأتوا في الجملة التي بعدها بما يطلبه ، وهو الفعل<sup>(١)</sup> .

وقد جاء خبرها بعد «لو» غير فعل ، قال الله - سبحانه - : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

### فصل

قال : «وكذلك إذا وقعت بعد الاسم الموصول ، كقولك : أعطيتُه ما إن شره خيّر من جيد ما معك»<sup>(٣)</sup> .

الأسماء الموصولة تُوصَلُ بالجملة الاسمية ، وبالجملة الفعلية ، فينبغي إذا وقعت «إن» بعدها أن تكون مكسورة ؛ لأنها وقعت في موضع تتعاقب فيه الجملتان .

ثم أتى بقوله - سبحانه - : ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُورٍ بِالْعَصْبَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

\* إلى لِيَاتِ هَيْكَلَةِ شَمُوع \*

كُنْتُ : صنت . البهكة : المعتقة . هيكله : ضخمة . اللبات ، جمع لبة : موضع القلادة من الصدر . الشموع : اللُغوب . والمعنى : لو شئت لتركحت خلتي وترحالي وضمت نفسي إلى امرأة ، هذه صفتها . والشاهد : مجيء خبر «أن» بعد «لو» جملة «أشياء» . والبيت في : الديوان ٢٢٣ ، وأمالى المرتضى ١ / ٤٩٣ ، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٤١٣ ، والخصائص ١ / ٣٢ .

(١) زعم الزمخشري أن الخبر بعد «لو أن» ملتزم مجيئه فعلًا ، ليكون عوضًا عن ظهور الفعل المقدر بين «لو» و«أن» ، وعليه منع صحة : لو أن زيدًا حاضر لأكرمته ، ونقل نحو ذلك عن السيرافي . وما متعاه شائع في كلام العرب وورد في القرآن الكريم . انظر : شرح التسهيل ٤ / ٩٩ ، والجنى ٢٩٣ . (٢) لقمان ٢٧ .

(٣) الإيضاح ١٣٠ ، والمقتصد ١ / ٤٧٤ . والمثال من أمثلة سيبويه (١٤٦/٣) .

(٤) القصص ٧٦ . وصدر الآية : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُوزِ ﴾ . وسلف أن استشهد بها (ص ٥٣٦ ، ٦٤٢) . وانظر : الإيضاح ١٣٠ ، والمقتصد ١ / ٤٧٤ .



النَّوْءُ: النهوضُ بثقل. وقال أبو العباس المبرد: إن هذا على القلب،  
والتقدير: ما إن العصبنة لتنوء بالمفاتيح<sup>(١)</sup>. والعصبنة هنا: جماعة الإبل. وجاء  
هذا، كما جاء: أدخلت القلنسوة في رأسي<sup>(٢)</sup>، الأصل: أدخلت رأسي في  
القلنسوة.

وأخذ جمهورُ النَّحْوِيِّينَ هذا على أن الباء تكون بمنزلة الهمزة<sup>(٣)</sup>، فتقول:  
ذهب زيد بعمر، على معنى: أذهب، قال الله - تعالى -: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ  
لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> أي لأذهب سمعهم وأبصارهم.

وأثبت الباء على هذا المعنى البصريون والكوفيون. ولا أعلم خلافاً في هذا  
إلا لأبي العباس المبرد، قال ثعلب: دخلت به، وأدخلته على معنى واحد<sup>(٥)</sup>.  
وذكر ابن قتيبة هذا الباب، فذكر فيه: تكلم فلان فما سقط بحرف وما [٢٨٤]

(١) انظر قول المبرد في: الكامل (١/٣٧٠). وإنما حمّله على هذا أنه لا يرى التعدية بالباء، كما يأتي،  
ومعلوم أن المفاتيح لا تنهض بالعصبنة، وإنما العصبنة هي التي تنهض بالمفاتيح. وانظر: ص ٥٣٦،  
وما علقته في حواشيها.

(٢) سيبويه (١/١٨١): «أدخلت في رأسي القلنسوة. والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي». وسبق أن  
استشهد المؤلف بالقول غير مرة. انظر: ٥٣٦، ٥٧٧، ٦٥٠، ٧٥٦. كما يستشهد به بعد غير  
مرة.

(٣) في التعدية. وسبق أن عرض ابن أبي الربيع للمسألة (ص ٥٣٦ وما بعدها، وما علقته في حواشيها)،  
كما عرض لها في البسيط ٤١٧/١، ٤١٨ و ٧١٨/٢. وانظر أيضاً: الجنى ٣٨.

(٤) البقرة ٢٠. وبها رُدُّ على المبرد والسهيلي اللذين ذهبا إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل  
للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، قاله - تعالى - لا يوصف بالذهاب. وأجيب بأنه - محلّ  
شأنه - وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به، كما قال: ﴿وجاء ربك﴾. وابن أبي الربيع مع  
الجمهور، قال في البسيط (١/٤١٧): وهذا الذي ذهب إليه - يريد المبرد - لم يساغذ عليه، فإن  
لسان العرب مخالف له. انظر: الكامل ١/٣٧٠، والجنى ٣٨.

(٥) التلويع في شرح الفصيح ٢٧.

أسقط حرفاً<sup>(١)</sup>. وسيأتي الكلام في هذا<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله. ومنه ما قد مضى<sup>(٣)</sup>،  
فيكون التقدير: لثني العصبنة، أي لتجعلها تنهض بثقل، من ناء [به]<sup>(٤)</sup>  
وأناته.

ثم قال: «وَتَقُولُ: لولا أَنَّكَ جِئْتَنِي لَعَاقَبْتُ زَيْدًا»<sup>(٥)</sup>.

قد تقدّم الكلام في هذا، وأن «إن» هنا فُتِخَتْ؛ لأنها في موضع مصدر،  
وأن التقدير: لولا مجيئك لعاقبت زيدا.

وكذلك قد تقدّم الكلام في «لو»، وأنها محمولة على «لولا» بما يغني  
عن الإعادة، إن شاء الله.

## فصل

قال: «فإذا وَقَعَتِ الْمَكْسُورَةُ وَالْمَفْتُوحَةُ فِي مَوْضِعٍ، فَالْأَوَّلُ يَخْتَلِفُ،  
تَقُولُ: أَوَّلُ مَا أَقُولُ: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أدب الكاتب ٤٧١. وسلف الاستشهاد بالقول في (ص ٥٣٨، ٦٤٣).

(٢) انظر: ص ١٠٩١.

(٣) انظر: الإحالات في الحواشي السالفة.

(٤) زيادة، يستقيم بها الكلام، فهو يريد أن يُتَوَيَّرَ في المعنى بين المتعدي بالباء والمتعدي بالهمزة.

(٥) الإيضاح ١٣٠، والمقتصد ١/٤٧٤.

(٦) الإيضاح ١٣٠، والمقتصد (١/٤٧٩): فإذا وقع. والمثال من أمثلة سيبويه (٣/٤٣). وهو هكذا  
تترا في كتب النحو الأخرى. (انظر: الأصول ١/٢٧٢، وابن يعيش ٨/٦١، وشرح الجمل لابن  
عصفور ١/٤٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧١). وفي كتاب الشعر (١/٣٣١، ٣٣٢):  
\* أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ \*

هكذا رجّزاً.

اعلم أنَّك إذا كَسَرْتَ «إِنْ» في هذه المسألة، فأنت قد جِئْتَ باللفظ الذي به تَحْمَدُ، وتكون قد أَقَدَّتْ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أنك تحمد الله في أوَّل كلامك متى تكلمت .  
وأَنَّك تَحْمَدُهُ بهذا اللفظ، وهو: إني أحمد الله .

وإذا فتحت «إِنْ»، فَقُلْتَ: أول ما أقول أني أحمد الله، فأنت لم تأتِ باللفظ الذي به تَحْمَدُ، وإنما أخبرت بأنك تحمد الله قبل كلامك، فيمكن أن يكون لفظك الذي به تحمد مختلفاً، فتارة تقول: إني أحمد الله، وتارة تقول: أحمد الله، وتارة تقول: حمداً لله، وغير ذلك من الألفاظ التي بها يقع الحمد . ويمكن أن يكون لفظك واحداً .

ثم إن النحويين اختلفوا في الكسر:

فذهب سيبويه إلى أنَّ «أول» مبتدأ، و«ما» موصولة، بمعنى «الذي»، والصلة «أقول»، والضمير العائد على الموصول محذوف، وأنَّ التقدير: أول الذي أقوله: إني أحمد الله<sup>(١)</sup>، كما تقول: ذأبي لا إله إلا الله، وأكثر كلام زيد: سبحان الله، وأوَّل ما أقرأ في الصلاة: الحمد لله، ف«إني أحمد الله» خبر لـ «أول»، كأنك قلت: أول الذي أقوله هذا الكلام، وهو: إني أحمد الله، وكما تقول: مسموعي زيد قائم، أي: الذي سمعته الآن: زيد قائم . وهذا الذي أخذه عليه سيبويه حسنٌ ويُسِّن .

(١) جعل ابن عصفور هذا المعنى بعيداً، لأنه يلزم منه أن يكون المتكلم قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإن أوله: إني أحمد الله . وليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يقولوا: إني أحمد الله، ثم يأتوا بالكلام الذي يريدون . انظر: شرح الجمل ١/ ٤٦٥ .

ومنهج من قال: «إني أحمد الله» معمول لقول محذوف، تقديره: أول [ما أقول]<sup>(١)</sup> قولي: إني أحمد الله، وتكون «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، وصلتها الفعل، ولا يُحتاج إلى ضمير؛ لأن الحروف التي تكون مع الفعل بتأويل المصدر لا يُحتاج إلى ضمير يعود إليها من صلاتها، والعرب تحذف القول؛ لفهم المعنى كثيراً، قال الله - سبحانه -: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير: فأما الذين اسودت وجوههم فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟ . وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾<sup>(٣)</sup> أي قائلين لهم: أخرجوا أنفسكم . وإذا تَبَيَّنَتْ في القرآن وجدته كثيراً .

الثالث: أن يكون: «أول ما أقول» قد ضُمِّن معنى: «أقول قبل كل شيء» فيكون: «إني أحمد الله» مفعولاً بالقول على هذا التقدير، ويكون طول الكلام بالصلة [٢٨٥] سَدَّ مَسَدَ الخبر<sup>(٤)</sup> . وإذا حَقَّقْتَ هذا صار بمنزلة:

(١) زيادة، بها يصح الكلام . وقد نسب أبو علي هذا الوجه في كتاب الشعر (٣٣٢/١) إلى أحد أهل النظر، وقال محققه: لَعَلَّه أبو بكر بن السراج، فكلامه يؤول إلى هذا الذي ذكره أبو علي (الأصول ١/ ٢٧٢) . وأقول: ونقل ابن عصفور أن هذا الوجه نحكي عن سيف الدولة، وأفسده قائلًا: لأن المصدر من قبيل الموصولات، وإضمار الموصول وإبقاء صلتها لا يجوز إلا في الشعر . (شرح الجمل ١/ ٤٦٧) . وأقول أيضاً: إن اعتراض ابن عصفور سبق إلى رده أبو علي في كتاب الشعر (٣٣٢/١) بأنَّ حذف الموصول وإبقاء بعض الصلة جائز لدى البغداديين، وزاد بأنه ينبغي أن لا يمتنع على قول غيرهم لأن القول قد كثر إضماره في كلامهم وفي التنزيل حتى صار يجري مضمراً مجزأً مظهرًا . اهـ بتصرف .

(٢) آل عمران ١٠٦ .

(٣) الأنعام ٩٣ .

(٤) نسب هذا الوجه إلى أبي علي في البسيط (٨٣٤/٢) . والذي في الإيضاح (١٣١) غيره: «أول ما أقول: مبتدأ، محذوف الخبر، تقديره: أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود» .



\* فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا<sup>(١)</sup> \*

وبمنزلة :

\* أَلَّثَ بنا الحَدَثَانِ<sup>(٢)</sup> \*

وذلك أن « الحوادث » و « الحدَثان » يترادفان على معنى واحد ، فإذا نطقت بالواحد ، فكأنك نطقت بالآخر ، فتجري اللفظ على غير المنطوق به ؛ لأنه في معنى المنطوق به . وكذلك هذا ، إذا قُلْتَ : أول قولي ، فهو في معنى : قلت قبل كل كلام ، فأجريت : إني أحمد الله ، على « قلت قبل كل كلام » ، وسدَّ مسدَّ خبر « أول قولي » . ولو جاء آخر الكلام على المنطوق به ، لكان : أول قولي : قولي : إني أحمد الله ؛ لكنهم فعلوا ذلك طلباً للاختصار ؛ لأنه يسقط به « قولي » لفظاً وتقديراً . وإنه لمذهب حسن ، ومُتَرَجِّحٌ صحيح ، إن شاء الله .

ومن النَّاسِ من روى في الأدب : وأكثر ما يعتري ذلك السودان ، بالنصب ، فيكون على هذا كأنه ضَمَّنَ « وأكثر ما يعتري ذلك » : يعتري ذلك كثيراً السودان . وعلى هذا أخذه أبو علي ، رحمه الله .

ثم قال : « تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ قَوْلِي : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ »<sup>(٣)</sup> .

- (١) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٤٠٢ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩) . والتعليق في الموطن الأول .  
(٢) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩) . والتعليق في الموطن الأول .  
(٣) الإيضاح ١٣١ ، والمقتصد ١/٤٧٩ . وقبل ما اقتطعه المؤلف من عبارة أبي علي : « فإذا كسرتها - أي إن - كان قولك « أول ما أقول » مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : أول... إلخ . وهذا وجه رابع من وجوه الكسر .

جاء الناس<sup>(١)</sup> ورثوا هذا<sup>(٢)</sup> ، فقالوا : هذا خُلِفَ من الكلام ؛ لأنه يكون المعنى : أول قولي : إني أحمد الله ثابت ، وسائرُهُ غَيْرُ ذلك ؛ لأنَّ « إني أحمد الله » مفعولٌ بـ « قوله » ، فأولُهُ - بلا شك - بعضُهُ ، فكأنه قال : بعض قولي : إني أحمد الله ثابت . ولو قال هذا لكان خُلِفًا ، وما يُقَدَّرُ بالخلف خُلِفٌ ؛ لأنَّ التقدير في نية الوجود .

وكان الأستاذ أبو علي يقول : لم يُرَدَّ أَنَّ التقدير : أَوَّلُ ما أقول : إني أحمد الله ثابت ، على معنى أن خبر « أول » محذوف ، وإنما أراد : إن أول ما أقول في هذا الموضع ، بمنزلة في قولك : أول قولي : إني أحمد الله ثابت أو موجود ؛ لو كان هذا مما يقال .

ومعنى قوله : « محذوف الخبر »<sup>(٣)</sup> .

أي لا خبر له ؛ لأنَّ « إني أحمد الله » ، محمولٌ على المفهوم من هذا اللفظ المرادف له ، وأغنى عما يطلبه الملقوظ به ، على حسب ما ذكرته .  
وقوله : « تقديره » .

- (١) يريد : ابن الطراوة الذي قال : « أخبر مخاطبه أن قوله هذا الكلام ثابت ، وكان يظنه غير ثابت ، وأن آخره بخلاف ذلك . وقوله : « أو موجود » ، فخبر فيهما ، فكأنه أخبر مخاطبه أن قوله هذا الكلام موجود وآخره معدوم ، فدخل الآخر في العدم ، وقد أثبت بإضافته إلى ضمير الكلام الموجود . ثم قال : « وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيح المعنى ، معقول المغزى ، وإظهاره مُخِلٌّ به ، مخرج له عن معناه إلى ما لا يُثَقَّل ولا يُحْصَل . الإفصاح ٥٢ ، ٥٣ .  
(٢) رَدُّه ناس ، ورَدُّ على الناس آخرون ، ثم انفصل عن الرد... إلخ ، كل ذلك في « سفسطة » خارجة عن روح اللغة وطبيعة التراكيب . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٥ - ٤٦٧ .  
(٣) انظر : ح ٣ من ص السالفة .

أي هذا كُلُّهُ مُقَدَّرٌ بمفرد؛ لأن «أول» قد أضيف إلى «ما أقول»، و «إني أحمد الله» ليس بخبر، فصار بتقدير مفرد؛ ليس مقدرًا بجملة، بمنزلة: أول ما أقول: إني أحمد الله ثابت أو موجود؛ لو كان هذا مما يُقال<sup>(١)</sup>. وهذا عندي تأويل. ولا يُظنُّ بأيّ علي أنه قصّد ظاهر كلامه؛ إذ هو خُلف<sup>(٢)</sup>، على حسب ما ذكرته.

## فصل

قال: «وتقول: ما رأيته مُذَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن ظرف الزمان يُضاف إلى المفرد، ويُضاف إلى الجملة إلا «إذا» و «إذ» فإنهما لا يُضافان إلا إلى الجملة. أما «إذا» فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية، ومتى جاء بعدها اسم مرفوع أو منصوب، فإنه محمول على

(١) أظن قول الشلوين ينتهي هنا.

(٢) ليس خلفًا، وظاهر كلام أبي علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض عند ابن عصفور، قال: «يريد أن أول قوله إني أحمد الله قد ثبت واستقر منه قبل نطقه بهذا الكلام، كأنه قال: ليس قلبي الآن أحمد الله بأول حمد حمدته، بل قلبي: إني أحمد الله قد تقدّم قبل هذا، فليس يريد بقوله: إني أحمد الله هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن، وإنما يريد جنس قوله الألفاظ التي يُحمد بها الله، تعالى». (شرح الجمل ١/٤٦٧).

وأقول: إن فهم ابن عصفور فهم مباشر ومستقيم للمعنى الذي أراده أبو علي، وكلمة «أول» عليه منصرفة إلى الزمن، لا إلى صدر جملة: إني أحمد الله.

(٣) الإيضاح (١٣١)، والمقتصد (٤٨٠/١): مذ أن الله خلقتني. والمثال من أقوال العرب، أورده سيبويه (١٢٢/٣)، قال: «وسألت عن قول العرب: ما رأيته مذ أن الله خلقتني، فقال: «أن» في موضع اسم، كأنه قال: مذ ذاك».

فعل، نحو قوله - سبحانه - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(١)</sup> وهو في القرآن كثير، وفي لسان العرب. وعلى هذا أكثر النحويين<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من قال: يقع بعدها الفعل والفاعل، ويقع بعدها المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون الخبر جملة فعلية، ولا [٢٨٦] يقع بعدها المبتدأ والخبر مفرد ولا ظرف ولا مجرور، إلا إن اضطرَّ شاعر، فإنه قد يضع الجملة الاسمية مكان الفعلية، والفعلية مكان الاسمية. وهذا ظاهر كلام سيبويه في باب الاشتغال<sup>(٣)</sup>. وإليه ذهب أكثر المشتغلين بكتاب سيبويه من المتأخرين<sup>(٤)</sup>؛ لأنه ظاهر كلامه هناك، على حسب ما تقدم.

ويقتضي كلامه في الكتاب في غير موضع<sup>(٥)</sup> - عدا باب الاشتغال - ما ذكرته عن أكثر النحويين. وهو الصواب، إن شاء الله، فيجب أن يتأوّل لفظه في باب الاشتغال<sup>(٦)</sup>، والله اعلم.

(١) الانشقاق ١. ذ «السماء» مرفوع بفعل مقدر موافق للظاهر. والمنصوب نحو: إذا زيدًا تضربه اضربه. وإنما لم يحمل الاسم بعد «إذا» على الابتداء، لأنها شرط، والشرط طالب بالفعل.

(٢) وعليه سيبويه؛ في النقل المشهور عنه.

(٣) ليس في الكتاب «باب الاشتغال» بقول المؤلف مسامحة، وسيبويه قوّع الكلام في الاشتغال في عدة أبواب. وإنما قال المؤلف: «وهذا ظاهر كلام سيبويه»، لأنه يرى - كما يأتي بعد قليل - أن كلامه في هذا الموضع ينبغي أن يتأوّل. والموضع الذي أحال إليه هو قوله في: «باب ما ينصب على الألف» (١٠١/١): «والرفع بعدهما - يريد: «حيث» و «إذا» - جائز لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جالس».

(٤) منهم السهيلي. انظر: الجنى ٣٦٨.

(٥) انظر مثلاً: الكتاب ١١٩/٣، قال: «وإذا هذه لا تُضاف إلا إلى الأفعال».

(٦) لم يتأوّل المؤلف لفظ سيبويه في الاشتغال (انظر: ح السالفة). ويبدو لي أن كلام سيبويه لا يمكن تأويله، إلا على أن الرفع بعد «إذا» جائز، لكنه على قبح، بقرينة أنه قال قبل الإجازة: «وما =



وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يقع بعدها المبتدأ والخبر، والخبر غير فعل<sup>(١)</sup>، فأجاز: إذا زيد قائم، وإذا زيد في الدار. وقد مضى الكلام في هذا في «باب الابتداء».

وأما «إذ» فتضاف إلى الفعل والفاعل، والفعل ماضٍ، وغير ماضٍ، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لِمَرْيَمُ<sup>(٢)</sup>﴾. وهو كثير في القرآن، وقال - سبحانه -: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ<sup>(٣)</sup>﴾، وقال امرؤ القيس:

لِيَالِي سَلَمَى إِذْ تُرِيكَ مُنْصَبًا وَجِيْدًا كَجِيْدِ الرُّثَمِ لَيْسَ بِمُعْطَالٍ<sup>(٤)</sup>

وتضاف إلى المبتدأ والخبر، بشرط ألا يكون الخبر فعلًا ماضيًا، فتقول: إذا زيد قائم، وإذا زيد في الدار، وإذا زيد يقول. ويقبح: إذا زيد قام؛ لأنه لما وجد الماضي انبغى أن يضاف إليه؛ إذ هي لما مضى، ولا يليها غيره إذا

= يقع بعده ابتداء الاسماء، ويكون الاسم بعده إذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس «إذا»... (انظر: الكتاب ١٠٦/١). أو أنه يرى جواز الرفع والنصب حقًا، لأن الأمثلة التي ضربها للرفع، «إذا» فيها غير عاملة، فاكتفى بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل.. وهذا الأخير قاله الأعلم. وانظر في المسألة والخلاف فيها: المقتضب ٥٦/٢، ٧٦-٧٩، وكتاب الشعر ٢١٥، والبغداديات ٢١٥، والخصائص ١٠٥/١، ٣٨٠/٢، وأما ابن الشجري ٤٨/١، ٤٩، وابن عيش ٩٤/١.

(١) انظر: ص ٣١٣.

(٢) آل عمران ٤٢.

(٣) الأحزاب ٣٧. والمضارع بعد «إذ» من وضع المضارع موضع الماضي، لأن «إذ» لما مضى من الزمان. البسيط ٨٧٧/٢.

(٤) من الطويل. يروى: لِيَالِي سَلَمَى. مُنْصَبًا: تَقَرُّبًا مُتَقَبِّيًا. الجيد: العنق. الرثم: الظبي الصغير. ليس بمعطال: غير خال من القلائد والحلي. والشاهد يمين. والبيت في: الديوان (نق. أبو الفضل إبراهيم) ٢٨.

ووجد<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

وأما ظروف الزمان نحو «اليوم» و «الليلة» إذا كانت لما مضى، أضيفت إلى ما يضاف إليه «إذ»؛ لأنها بمعناها، فتقول: جئتك يوم زيد أمير، ويوم أَمَر زيد بكذا. وإذا كانت لما يستقبل أضيفت إلى ما تضاف إليه «إذا»، على حسب ما تقدّم من الخلاف، فتقول: سأتيك يوم يقوم زيد. وهذه الجملة التي تضاف إليها ظروف الزمان، على حسب ما ذكرته، هي في مواضع المصادر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: جئتك يوم زيد أمير، فالجملة كلها في موضع المصدر، التقدير: جئتك يوم إمرة زيد، وكذلك: سأتيك يوم يقوم زيد، التقدير: يوم قيام زيد، فالموضع موضع مفرد؛ إلا أن العرب وضعت الجمل موضعها. ولا تفعل العرب هذا إلا في ظروف الزمان.

ويوجد قليلًا في غيرها، قالوا في ظروف المكان: جلست حيث جلست، ف «حيث» لا تضاف إلا إلى الجملة، هي - وبلا شك - في موضع المفرد. وقالوا: «لا أفعلُ بذي تسلم<sup>(٢)</sup>»، وقالوا: «بأية أكلتُ

(١) الكلام مأخوذ من سيبويه (١٠٧/١): «وأما «إذا» فيحسن ابتداء الاسم بعدها، تقول: جئت إذ عبد الله قائم، وجئت إذ عبد الله يقوم، إلا أنها في «فعل» قبيحة، نحو قولك: جئت إذ عبد الله قام». وغُل في البسيط (٨٧٨/٢) القبح بأن «إذ» ظرف لما مضى، فإذا وقع بعدها الماضي فيطلب أن يليه، ويقبح الفصل بينه وبينه.

(٢) من أمثلة سيبويه، قال (١١٨/٣): «وما يضاف إلى الفعل أيضًا قوله: لا أفعلُ بذي تسلم، ولا أفعلُ بذي تسلمان، ولا أفعلُ بذي تسلمون، المعنى لا أفعلُ بسلامتك، ف «ذو» هنا: الأمر الذي يسلمك، وصاحب سلامتك». وشرحه المؤلف في البسيط (١٦٦/١): «أي لا أفعلُ بسلامتك، يريد: لا أفعلُ والله يسلمك». وقال يعقوب: «والتأويل: لا والله يسلمك ما كان كذا وكذا، لا وسلامتك ما كان كذا وكذا».

معكم حيثما<sup>(١)</sup>. فهذه كلها كان قياسها أن تُضاف إلى المصدر، ثم إنَّ العرب وضعت الجمل موضعه، وأخرجتها العرب عما جيء بالجمل له من الإفادة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: جئتكم يوم قام زيد، فلم تأت بـ «قام زيد»؛ لتخبر به، إنما جئت به تخصيصاً لليوم، وكأنك قلت: يوم قيام زيد.

فإذا صحَّ ما ذكرته [٢٨٧] فيرجع إلى «مذ» و «منذ».

اعلم أن «مذ» و «منذ» لا يقع بعدهما إلا الزمان<sup>(٢)</sup>. وهما في الزمان

= وعرض له ابن خروف: «وأما «ذو تسلم» فلا تُضاف إلا لما ذكر، ومعناها القسم، والمعنى: بصاحب سلامتك أفعل، فلما خرج عن بابه، جاء على حدِّ القسم، فقُدِّم جوابه. وقد يتأخر». وأقول: القول على هذا قسم. واستشهد به ابن هشام بلفظ «أذهب بذئ تسلم»، قال: «فالباء ظرفية و«ذي» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي ذاهب في وقت صاحب سلامة، أي في وقت هو مظنة السلامة. وقيل بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجمله صلة فلا محلَّ لها، والأصل: أذهب في الوقت الذي تسلم فيه. ويضغفه أن «ذي» موصولة مختص بطيء». وما قاله ابن هشام أخذه من السيراني. وأقول: ليس هنا قسم. انظر القول في: إصلاح المنطق ٢٩٢، وشرح الكتاب ٩٩/١، ونتائج الفكر ٩٣، ٩٥، وتنقيح الألباب ٢١١، والمغني ٥٤٩/٢، ٥٥٠.

(١) جزء من رسالة تحذير مؤرّاة، حقلها أسير من بني العبر، اسمه ناشب بن بشامة، بحضور أسريه (من بكر بن وائل)، لعبد، أراد أن يقول لقومه: إن أخلاقاً من الناس يستعدون لغزوكم، لأن «الحبس» يجمع التمر والسمن والأقط، ففطنوا لما يريد. (انظر القصة في: الأمالي ٦/١، ٧، والعقد الفريد ١٨٢/٥، والمزهر ٥٦٩/١). والعبارة بحروفها في: البسيط ١٦٥/١. وهي في المصادر السالفة، وفي تنقيح الألباب (٢١١): «بأية ما أكلت معكم حيثما». وبهذا اللفظ يتطرق التأويل، فيسقط الشاهد، إذ قد تكون «ما» مصدرية، فتؤول مع ما بعدها بمفرد.

(٢) ليس على إطلاقه، فالكوفيين يقدرون قبل المرفوع بعدهما فعلاً، كما قد تليهما الجملة، وساعتها يكونان مضافين إليها، لا إلى زمن محذوف عند سيبويه، يقول: «ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي ومذ جاءني». وقال ابن خروف: «وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف». والسيراني موافق له. (انظر: الكتاب ١١٧/٣، وتنقيح الألباب ٢١٠، وشرح التسهيل ٢١٦/٢، والجني ٤٦٥).

بمنزلة «من» في غير الزمان؛ فلا بُدَّ أن تُقدَّر هنا: مذ زمان أن الله خلقه<sup>(١)</sup>. فإن كانت «مذ» اسماً<sup>(٢)</sup> قدَّرت الزمان مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. وإن كانت حرفاً<sup>(٤)</sup> قدَّرتَه محذوفاً، ويكون «أنَّ الله خلقه»، قد أُضيف إليه الزمان.

وقد تقدَّم أن ظروف الزمان، إنما تُضاف إلى المفردات؛ لأن المقصود تخصيص الظرف بها. ولم يُقصد بمجيء الجملة بعدها الإخبار بها، وما وُضعت له بحق الأصل، فالموضع موضع المفردات، فينبغي لذلك أن تكون «إنَّ» مفتوحة. والله أعلم.

(١) في مثال أبي علي المتقدم: ما رأيته مذ أنَّ الله خلقه.

(٢) «مذ» و «منذ» لفظان مشتركان، يكونان حرفي جر، ويكونان اسمين. والمشهور أنهما حرفان إذا اجترأ ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وفي المسألة فضل بيان، انظر: ح ٤، والكتاب ٢١٧/١، وشرحه للسيراني ١٦٥/١ - ١٦٨، وشرح التسهيل ٢١٦/٢، ٢١٧، والجني ٣٠٩ و ٤٦٤.

(٣) على أنه خبر، و«مذ» أو «منذ» قبله مبتدأ. ويقدران في المعرفة بـ «أول الوقت»، وفي النكرة بـ «الأمد». فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان. هذا قول المبرد وابن السراج وأبي علي. ونقله ابن مالك عن البصريين.

وفيهما أقوال أخرى: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ. وأن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، تقديره «كان» وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكوفيين. وأنهما خبر مبتدأ محذوف، وهذا قول لبعض الكوفيين، والتقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. انظر مصادر ح ٢، وزد عليها: المغني ٤٤١/١، ٤٤٢، وكلام المؤلف في باب «مذ ومنذ» ٢٣٥/٢ (الحمزاوية).

(٤) هذا مذهب الجمهور. وقيل: «مذ» و «منذ» ظرفان مضافان، وهما في موضع نصب بالفعل قبلهما. وعليه فهما اسمان في كل موضع. انظر: شرح التسهيل ٢١٦/٢، ٢١٧، والجني ٤٦٥، والمغني ٤٤١/١.



## مسألة

«إِنَّ» إذا وقعت خبراً للمبتدأ، فإنها تكون مفتوحة، وتكون مكسورة.  
فإذا تَقَدَّرَت بالمصدر كانت مفتوحة، فتقول: مقصودي أنك تفعل كذا،  
فهذه [أَنَّ] <sup>(١)</sup>؛ لأن التقدير: مقصودي فعلك كذا. وكذلك: الحق أنك تقول  
هذا، التقدير: قولك هذا.

فإن لم تَقَدَّر بالمصدر، فلا بُدَّ أن تكون مكسورة، فتقول: زيد إن أباه  
جالس، وعمره إنه خارج.

فإن قلت: فلم تُسِرَت، وأصل الخبر أن يكون مفرداً؟ قلت: هذه  
الجملة، وإن وقعت موقعاً أصله للمفردات، لم تخرج عن أن جيء بها  
للإخبار، على حسب ما وُضِعَتْ في أصلها؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيد إن  
أباه جالس، فإعطيتك مثل ما يعطيك: إن أباه جالس، من الإخبار بأن أباه  
زيد جالس. وكذلك إذا قلت: عمرو إنه شاخص، فقولك: «إنه شاخص»،  
جملة جيء بها؛ ليُخْبَرَ عن «عمرو» بـ «الشخص»، كما تكون إذا جيء بها  
في أول الكلام. وإنما تُفْتَحُ «إِنَّ» إذا وقعت موقع المفردات، وجيء بها مجيء  
المفردات، نحو ما تَقَدَّم. وهو: الحق أنك قائل كذا، فليس قولك: «أنت قائل  
كذا» بمُفِيد وحده، وهو - كالمفرد - إذا جئت به بعد المفرد ينتظم من  
مجموعهما كلام. والله أعلم.

وكان أصل «زيد إن أباه قائم»: إن أباه زيد قائم، ثم قُدِّم «زيد»،

(١) زيادة مني.

وأُضْمِر؛ لما أرادوا من التأكيد، فقالوا: زيد إن أباه قائم، فبقيت مكسورة على  
ما كانت عليه.

ثم قال: «ولا بُدَّ أن تَقَدَّر حذف المضاف قَبْلَ «أَنَّ»؛ فجعلت «مذ»  
حرفاً أو اسماً» <sup>(١)</sup>.

اعلم أن «مذ» إذا دخلت على الزمان الماضي، فالاختيار أن تكون اسماً.  
وتكون حرفاً بخلاف «منذ»، فإنها إذا دخلت على الزمان الماضي، فالاختيار  
أن تكون حرفاً.

وأما إذا دخلتا على الزمان الحاضر، فلا يكونان إلا حرفين. وكذلك إذا  
دخلتا على «كم» نحو: منذ كم جئت؟. وسيأتي الكلام في هذا مكملًا <sup>(٢)</sup>،  
إن شاء الله. وهذا كله إذا قلت: ما رأيته منذ أن الله خلقني، ومنذ أن الله  
خلقني؛ لأن «أَنَّ» في تقدير المفرد.

فإن قلت: ما رأيته منذ جاءني زيد أو منذ جاءني زيد، فلا بُدَّ من تقدير  
«مذ زمان»، بالرفع، وكذلك في «منذ» ولا تقدر: مذ زمان، بالخفض؛  
لأنك إن قَدَّرت «زمان» بالخفض، فيكون [٢٨٨] «مذ» حرف جر، وحرف

(١) الإيضاح (١٣٢)، والمقتصد (٤٨٠/١): ولا بُدَّ من ضبط محقق الإيضاح «قبل» مقطوعة عن  
الإضافة، وإن «بسكون النون»

(٢) انظر «باب مذ ومنذ» في: ٢/٢٣٤ (الحمزاوية). وقال ثمة (ص ٢٣٥): «واعلم أن «مذ»  
و«منذ» يكونان حرفين في موضعين، ولا يجوز أن يكونا اسمين فيهما. ويكونان اسمين في موضع  
واحد، ولا يجوز أن يكونا حرفين فيه. وفي ما عدا ذلك يكونان اسمين وحرفين، إلا أن الاسميتين  
على «مذ» أكثر، والحرفيتين على «منذ» أكثر. فأما الموضعان اللذان لا يكونان فيهما إلا حرفين فأن  
تدخل على «كم» وأن تدخل على الحال.. وأما الموضع الذي لا يكونان فيه إلا اسمين فأن يقع  
بعدهما فعل ماضٍ».

الجر لا يدخل على الجمل.

## فصل

قال: «ولو قلت: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، فَتَصَبَّتِ الْفِعْلُ بِـ «أَنْ» لم يَجُزْ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن «أَنْ» الناصبة للفعل لا تدخل إلا على المستقبل غير المحقق، نحو: أطمع أن يقوم زيد، وأرجو أن يجلس.

وأما إذا دخلت على الفعل المستقبل المقطوع به، فلا تكون إلا مُحَقَّقَةً من الثقلية<sup>(٢)</sup>، فتقول: أعلم أن سيقوم زيد<sup>(٣)</sup>، كما تقول: أعلم أنك ستقوم؛ لأن «أَنْ» المشددة إنما جيء بها؛ للتوكيد، فيجب ألا تقع إلا بعد علم وتحقيق، فينبغي لما حَقَّقَ منها أن يكون كذلك، قال الله - سبحانه -: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْثَىٰ﴾<sup>(٤)</sup> وقال - تعالى -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٥)</sup>، التقدير: أنه لا يرجع إليهم قولاً.

(١) الإيضاح (١٣٢): «تنصب» بدل «نصب». والمقتصد ٤٨٢/١.

(٢) الجرجاني: «العلم من مواضع التقدير والتحقيق. والطمع والرجاء من مواضع الشك وغير الثبات. و«أَنْ» المشددة تفيد التوكيد، والمخففة لا تفيد. وإذا كان كذلك وجب أن تقرر المشددة بما كان تقريراً، والمخففة بما كان شكاً». المقتصد ٤٨٢/١.

(٣) لا تخفف «أَنْ» مع الفعل (ما لم يكن دعاء أو غير متصرف) إلا مع التعويض، الذي يكون بأربعة حروف: «قد» و«لا» و«السين» و«سوف». وجعلوا هذه الحروف عوضاً مما لحق «أَنْ» من الحذف ووقوع الفعل بعدها. وأضيف إلى الحروف الأربعة أيضاً حروف النفي، مثل «لم» و«لن». انظر: الكتاب ١٦٧/٣، والمقتصد ٤٨٥/١، ٤٨٦، وشرح التسهيل ٤١/٢، ٤٢.

(٤) المزمل ٢٠. وسلف أن استشهد بها (ص ٩٠٢).

(٥) طه ٨٩. وسلف أن استشهد بها (ص ٩٠٢).

وجاء بعض المفسرين في قوله - سبحانه -: ﴿فَخَشِيْنَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾<sup>(١)</sup>، فقال: إن «خشي» هنا بمعنى «علم»<sup>(٢)</sup>، والتقدير: فعلمنا أن يرهقهما، فجاء بعض النحاة، وزد هذا بأن «خشي» لو كانت بمعنى «علم» لم يقع بعدها «أَنْ»<sup>(٣)</sup> الناصبة؛ لأنها لم تقع في كلام العرب، إلا بعد التحقيق، ولا تدخل على مقطوع به. وعلى هذا جمهور النحويين<sup>(٤)</sup>.

وكلام المفسرين يصح عندي على وجه، وهو أن «الإرهاق» كان معلوماً عنده إن عاش «الغلام»، فلما كان «الإرهاق» مُقَيَّدًا بالعيش والحياة، صار «الإرهاق» ممكن الوجود، فدخلت عليه «أَنْ» الناصبة لذلك. والله أعلم. وقد تقدّم أن «أَنْ» إذا حُقِّقَتْ لم يظهر عملها في الأكثر، ويكون اسمها محذوفاً، وخبرها جملة؛ من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، ويلزمها العوض إذا أمكن<sup>(٥)</sup>. وكذلك «كأن»<sup>(٦)</sup>. وقد تقدّم الكلام في «إن» إذا حُقِّقَتْ<sup>(٧)</sup>، وفي

(١) الكهف ٨٠.

(٢) هو الفراء، قال في معانيه (١٥٧/٢): «وقوله: فخشيْنَا: فعلمنا. وهي في قراءة أبي، فخاف ربك أن يرهقهما» على معنى: علم ربك. وهي مثل قوله: «إلا أن يخافا» قال: إلا أن يعلما ويظنا. والخوف والظن يُذهب بهما مذهب العلم».

(٣) أن أن (كذا) مكررة في المخطوطة.

(٤) خالف الفراء وابن الأنباري، فجوزا أن تلي لفظ العلم وما في معناه، مستدلين بقراءة مجاهد: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] بالنصب. واستحسن ابن مالك مذهبهما لورود السماع به، ولأن القياس لا يأباه. وزد بأن «العلم» المراد هو الباقي على موضعه الأصلي. أما إذا أُوِّلَ بالظن واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك. وهو قول سيبويه والأخفش. ومنع المبرد النصب، حتى في المؤول بالظن أخذاً بظاهر اللفظ. انظر: شرح التسهيل ١١-١٣ واللمع ٨٨/٢، ٨٩.

(٥) انظر: ص ٩٠٢.

(٦) انظر: ص ٩٠٣.

(٧) انظر: ص ٩٠٣.



« لكن »<sup>(١)</sup> بما لا يُحتاج معه إلى الإعادة، إن شاء الله.

ثم قال: « فَأَمَّا « حَسِبْتُ » وأخواتها، فَتَقَعُ بَعْدَ « هَا »<sup>(٢)</sup> النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، وَالْخَفْفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ<sup>(٣)</sup> ».

يريد بـ « أخواتها »: خلت وظننت، إذا لم تُرَدِّ بها التحقيق، و « عدَّ » في مثل قوله:

« تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ »<sup>(٤)</sup>

أي تَحْسِبُونَ، وَكُلُّ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَيَنْصَبُهُمَا، وَهُوَ بِمَعْنَى « حَسِبْتُ ».

ثم قال: « فَتَقَعُ بَعْدَهَا النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، وَالْخَفْفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ».

أما النَّاصِبَةُ، فلا إشكال في وقوعها بعد هذه الأفعال؛ لأنها وقعت بعد غير التحقيق، وهو موضعها، وإنما الإشكال في وقوع الخفيفة من الثقلة بعدها، فإنها لا تقع إلا بعد أفعال التحقيق، ولا تقع بعد غيرها من أخوات « علمت » و « رأيت » و « ظننت ».

وسبب ذلك - والله أعلم - أنها حُمِلَتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا، فَقَالُوا: حَسِبْتُ أَنْكَ قَائِمٌ، كَمَا قَالُوا: عَلِمْتُ أَنْكَ قَائِمٌ. فعلى هذا: مَنْ أَوْقَعَ النَّاصِبَةَ بَعْدَهَا أَتَى بِالْقِيَاسِ. وَمَنْ أَوْقَعَ الْخَفْفَةَ، وَالشَّدِيدَةَ بَعْدَهَا، فَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ الْقِيَاسِ. وَإِنَّمَا

(١) انظر: ص ٩٠٥.

(٢) المخطوطة: بعد. والصحيح ما أثبتته. ويبدو أن « هَا » سقطت من الناسخ؛ بدليل ورودها بعد قليل.

(٣) الإيضاح ١٣٢. والمقتصد (٤٨٦/١): فيقع.

(٤) سلف الاستشهاد به (ص ٣٠٣)، وتخريجه والتعليق عليه ثمة. ويأتي بعد (ص ٩٤٩).

جاء ذلك بملاحظة الحمل على [٢٨٩] أخواتها؛ لِتَجْرِيَ كُلُّهَا مَجْرَى وَاحِدًا. ولم تجر « علمت » مجرى « حسبت »، فتقع بعدها الناصبة للفعل، على حسب ما تقدّم؛ لأنه إذا اتسّع في شيء وجيء فيه بغير القياس، فلا يلزم أن يُتَّسَعَ في غيره. والله أعلم.

ومنه من غلّل هذا بأن قال: إن هذه الأفعال إنما جيء بها؛ لبيان ما انبنى عليه الإخبار<sup>(١)</sup>؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم ظننت، فإنما جِئْتَ بـ « ظننت »؛ ليتبين إخبارك على ما انبنى عليه. وكذلك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، فأنت تُخَيِّرُ بأن مقتضى هذه الجملة مَظْنُونٌ، وأن كون زيد قائمًا في ظنك. وكذلك إذا قلت: علمت زيدًا قائمًا، فهذا الكلام يقتضي أن زيدًا قائم، وأن ذلك في علمك.

وكذلك: حسبت زيدًا عالمًا؛ يقتضي أن إخبارك عن حسيان. وكذلك: خِلْتُ عمروًا منطلقًا، فإخبارك عن « عمرو » بالانطلاق عن مَخِيلَةٍ. فقد تَحَقَّقَتْ أَنَّ مقتضى هذه الجمل في حسيانك وظنك وعلمك، فكأنك إذا قلت: حسبت أن زيدًا منطلق، قلت: أَتَحَقَّقُ كون زيد منطلقًا في حسياني أو في ظني أو في علمي.

وليست كذلك « أطمع » و « أرجو »؛ لأن هذه طالبة بالمفردات، فأنت مُنْشِئُ الْإِخْبَارِ عَنْ طَمَعِكَ وَرَجَائِكَ، لَسْتَ مُخَيِّرًا بِغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْفِعْلِ؛ لِتُبَيِّنَ أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ لِمَا أَخْبَرْتَ بِهِ. وهذا هو الذي يظهر من كلام سيويه<sup>(٢)</sup> في

(١) من غلّل هذا التعليل - كما يصرح المؤلف - بعد قليل: سيويه. انظر: ح ٢.

(٢) لفظه (١٦٦/٣): « وَإِنَّمَا حَسِبْتُ » أنه « ههنا لأنك قد أثبت هذا في ظنك، كما أثبتته ».

تعليل هذا الموضع . والله أعلم .

ثم أتى <sup>(١)</sup> بالآية : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قرأ النحويان <sup>(٣)</sup> وحمة : بالرفع ، والباقون : بالنصب . والكلام على حسب ما تقدم :

مَنْ قرأ بالرفع ، فالاسم محذوف <sup>(٤)</sup> ، و « لا » النافية عَوَضَ منه ، والجملة بعد « أَنْ » خبرها ، والتقدير : وحسبوا أَنَّهُ لا تكونُ فِتْنَةً ، و « كان » هنا تامة <sup>(٥)</sup> . ومن قرأ بالنصب ، فـ « أَنْ » مع الفعل بتأويل المصدر ، وسَدَّ مَسَدَ المفعولين ؛ لأن بعدها في اللفظ جملة ؛ من مسند ومسند إليه ، وهو مطلوب « حسبت » . وتقول : حسبت أن تقوم ، ولا تقول : حسبت قيامك ، وكذلك : ظننت أن تخرج . ولا تقول : ظننت خروجك . وسيأتي الكلام في هذا [ في ] <sup>(٦)</sup> الباب المذكور عقب هذا ، إن شاء الله .

- = في علمك ، وأنت أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن ، كما كان في العلم . ولولا ذلك لم يحسن « أنك » ههنا ولا « أنه » ، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين ، لأنه نفي .
- (١) الضمير يعود إلى أبي علي . وانظر : الإيضاح ١٣٢ . ويُذكر أن سيبويه استشهد بالآية نفسها أيضًا في الموضع نفسه . انظر : الكتاب ١٦٦/٣ .
- (٢) المائدة ٧١ .
- (٣) النحويان : أبو عمرو والكسائي . وانظر قراءتهما وقراءة الباقيين في : السبعة ٢٤٧ ، والكشف ١/٤١٦ ، والنشر ٢/٢٥٥ .
- (٤) يريد : اسم « أَنْ » ضمير الشأن المحذوف .
- (٥) و « حسب » هنا لليقين لا للشك ، لأن « أَنْ » المخففة لا تقع إلا بعد يقين .
- (٦) زيادة مني .

## باب

### ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا <sup>(١)</sup>

قال : « وهي ظننت » <sup>(٢)</sup> .

ليست « هي » عائدة على « أخواتها » ، وإنما هي عائدة على الألفاظ التي بَوَّبَ البابَ لذكرها ، فكأنه قال : وهذه الألفاظ التي أذكر هي : ظننت وحسبت . وهذا على حسب ما تقدم في « باب إن » <sup>(٣)</sup> .

## فصل

قال : « وهي : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ ، وَأَرَى ، وَعِلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ إذا لم تُرَدَّ إِذْ رَأَيْتَ البَصَرَ ، وزعمت ، [ وَنُبِّتُ ] » <sup>(٤)</sup> .

اعلم أنه لم يَقْصِدْ حَضَرَهَا . والدليل على ذلك أنه ذكر في « باب الابتداء » « جعل » وقال : « من أَقْسَامِهَا أَنْ تَكُونَ لِلتَّسْمِيَةِ » ، وقال هناك : « فهذا في الأفعال كـ » حسبت [ ٢٩٠ ] وخلت » <sup>(٥)</sup> . ولم يذكر هنا « جعل » . وذكر في « باب المفعول به » « سمع » ، وقال : « إنها إن دخلت على ما يُسْمَعُ

(١) الإيضاح (١٣٣) : وإخوتها . وهو تحريف . والمقتصد ٤٩٣/١ .

(٢) الإيضاح ١٣٣ ، والمقتصد ٤٩٣/١ .

(٣) انظر : ص ٨٣٥ .

(٤) الإيضاح : (١٣٣) : « وهي ظننت وحسبت وأرى وعلمت ورأيت ، إذا لم يُرد به ... » بإسقاط « دخلت » ، و « يرد » بالياء . والمقتصد ٤٩٣/١ . و « نبئت » زيادة من بعض نسخ الإيضاح والمقتصد .

(٥) انظر : الإيضاح ٣٢ . وفيه : « ظننت » مكان « خلت » .



وَجَبَّ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup> . فَقَدْ جَعَلَهَا مِنْ بَابِ « ظَنَنْتَ » . وَلَمْ يَذْكُرْهَا هُنَا .

وَكَانَ الْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ : إِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّ « اتَّخَذَ » فِي قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> أَنَّهَا مِنْ بَابِ « ظَنَنْتَ » ، تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَوَّلِ ، بِخِلَافِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مُفْرَدٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾<sup>(٣)</sup> . وَذَكَرَ سَبِيوِيهِ فِيهَا « وَجَدَ » ، إِذَا لَمْ تُرَدْ وَجِدَانِ الضَّالَّةَ<sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْهَا أَبُو عَلِيٍّ .

وَكذلك ذَكَرُوا مِنْ جَمَلَتِهَا « عَدَّ »<sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ :

(١) الإيضاح ١٧٠ . والنقل ليس بلفظ أبي عليٍّ ، فأنظر لفظه ثمة .  
(٢) النساء ١٢٥ . ونقل ابن تَوْهَانَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ جَعَلَ « اتَّخَذَ » فِي ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ [المجادلة ١٦] ، وَالْمُنَاقِقُونَ ٢] ، وَ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [المتحنة ١] مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَفِي ﴿ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ يَنَاقًا ﴾ [العنكبوت ٤١] وَ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ [الأنبياء ١٧] مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، قَالَ ابْنُ تَوْهَانَ : يُقَالُ لِأَبِي عَلِيٍّ : أَلَمْ تَقُلْ فِي : ﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [التقدير : اتَّخَذُوهُ إِلَهَا ، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ لِلدَّلِيلِ ، فَكَذَا التَّقْدِيرُ فِي ﴿ اتَّخَذَتْ يَنَاقًا ﴾ : اتَّخَذَتْ مِنْ نَسْجِهَا يَنَاقًا . (انظر : شرح اللمع ١١٦/١ - ١١٩) . وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَلَا أَعْلَمُ « اتَّخَذَ » إِلَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، الثَّانِي مِنْهَا بِمَعْنَى الْأَوَّلِ . شرح التسهيل ٨٣/٢ .

(٣) مريم ٨٨ .

(٤) يريد : « وَجَدَ » ، بِمَعْنَى « عَلِمَ » ، فَإِنَّهَا تَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ . أَمَا « وَجَدَ » مِنْ وَجِدَانِ الضَّالَّةِ ، فَهِيَ مِثْلُ ضَرْبٍ . وَانْظُرْ : الْكِتَابُ ٤٠/١ ، ٤٦ .

(٥) « عَدَّ » عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَخَوَاتِ « ظَنَّ » . وَاخْتَارَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ وَابْنُ مَالِكٍ . وَقِيلَ : هِيَ بِمَعْنَى « ظَنَّ » بِالْتَضْمِينِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، لَا لُغَةً وَلَا اسْتِعْمَالًا . وَ« عَدَّ » مِنَ الْبَابِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى « اعْتَقَدَ » ، أَوْ « خَسِبَ » بِمَعْنَى « ظَنَّ » . أَمَا « عَدَّ » بِمَعْنَى خَسِبَ يَخْسِبُ ، أَيْ =

\* تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ<sup>(١)</sup> \*

المعنى : تَحْسَبُونَ .

وَكذلك ذَكَرُوا مِنْ جَمَلَتِهَا « ضَرَبَ »<sup>(٢)</sup> فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَلْجَالًا ، وَضَرَبْتُ الذَّهَبَ سِوَارًا . وَعَلَيْهِ أَخَذَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ قَوْلَهُ - تَعَالَى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾<sup>(٣)</sup> =<sup>(٤)</sup> وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُشَاهِيرُهَا ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ : هِيَ هَذِهِ ، وَمَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا .

وَذَكَرَ فِيهَا : « أَرَى » ، وَهِيَ مَبْنِيَةٌ لِلْمَفْعُولِ ، وَبَعْدَهَا مَفْعُولَانِ ، فَهِيَ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ<sup>(٥)</sup> مَفْعُولَيْنِ مِنْ بَابِ « أَعْلَمْتُ » ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ لَا تُبْنَى لِلْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا تُبْنَى لِلْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ : زُهِيتْ عَلَيْنَا يَا

= أَحْصَى ، فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، أَوْ مَفْعُولَيْنِ ؛ الثَّانِي بِخَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : عَدَدْتُ لَكَ الْمَالَ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : يُقَالُ : عَدَدْتُكَ الْمَالَ . وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْبَيْتِ : « تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ ... » الْمَعْنَى . وَأَقُولُ : إِنَّ « تَعْدُونَ » فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى « تَحْصُونَ » ؛ لَا مَعْنَى لَهَا ، وَلَا تَسْتَقِيمُ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ عَدَّ عَرَقَةَ الْإِبِلِ ؟ وَأَرَاهُ مِنْ قَبِيلِ الْاِسْتِقْصَاءِ لِلأَوْجِهَةِ . وَانْظُرْ : إِيضَاحُ الْقِيَسِيِّ ٦٧/١ ، ٧٠ ، ٧٢ - ٧٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٧٧/٢ ، وَالْاِرْتِشَافُ ٥٧/٣ .

(١) تقدم غير مرة (ص ٣٠٣ ، ٩٤٤) . والتعليق في الموطن الأول .

(٢) قَيَّدَهَا قَوْمٌ بِالْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَثَلِ . وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : الصَّوَابُ أَلَّا تُلْخَقَ بِهَا . وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى « صَيَّرَ » مَعَ الْمَثَلِ . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ كَوْنَهَا بِمَعْنَى « صَيَّرَ » مَعَ غَيْرِ الْمَثَلِ ، كَمَا فِي : ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَاتَمًا . انْظُرْ : شرح التسهيل ٨٥/٢ ، وَالْاِرْتِشَافُ ٦٢/٣ ، ٦٣ .

(٣) البقرة ٢٦ . وَعَلَى أَنَّهَا نَاصِبَةٌ مَفْعُولَيْنِ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هُوَ ﴿ مَثَلًا ﴾ وَ﴿ بَعُوضَةً ﴾ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي . وَقِيلَ : ﴿ بَعُوضَةً ﴾ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ﴿ مَثَلًا ﴾ هُوَ الثَّانِي ، وَلَكِنَّهُ قَدْ قَامَ . انْظُرْ : الْبَحْرُ ١/ ٢٢٦ - ٢٦٨ ، وَالدر المصنوع ١٦٣/١ ، ١٦٤ .

(٤) هُنَا يَرْتَدُّ الْكَلَامُ إِلَى قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ : أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ حَصْرَهَا .

(٥) الْخَطُوطَةُ : ثَلَاثٌ . وَأَثْبَتَهَا بِالنَّاءِ حَتَّى يَخَالَفَ الْعَدَدُ الْمَعْدُودَ .

رجل، وكان معناها معنى «أظن»، فكانت إذا قلت: أرى زيدًا قائمًا، قد قلت: أظن زيدًا قائمًا.

و «أرى» هذه التي استعملتها العرب بمعنى «الظن» لا يُستعمل منها فعل ماضٍ، ولا مضارعٌ، إلا بالهمزة أو بالنون أو بتاء الخطاب، ولا تُستعمل إلا مبنية للمفعول به.

ولما كانت في الأصل من باب «أعلم»، وكانت في الاستعمال مبنية للمفعول، ولا تُبنى للفاعل، ويقع بعد أخذها عُمدتها جملة من مبتدأ وخبر، دُكرت في هذا الباب<sup>(١)</sup> بالملاحظة الأخيرة، ودُكرت في باب «أعلم» بالملاحظة الأولى<sup>(٢)</sup>. وهي صالحة للباين، على حسب ما ذكرته. والله أعلم. وقوله: «(رَأَيْتُ)، إذا لَمْ تُرِدْ إِذْرَاكَ الْبَصَرِ»<sup>(٣)</sup>.

يريد أنك إذا أردت معنى «أبصرت» يَتَعَدَّى إلى واحد<sup>(٤)</sup>، كما تقول: أبصرت زيدًا. وكان ينبغي له أن يقول في «ظننت»: إذا لم ترد معنى «اتهمت»، وفي «علمت»: إذا لم تُرِدْ بها معنى «عرفت»<sup>(٥)</sup>، فإن هذين إذا أُريد بهما ما ذكرته تَعَدَّى إلى واحد، تقول: ظننت زيدًا، كما تقول: اتهمت زيدًا، وتقول: علمت خبرك، كما تقول: عرفته، قال الله - تعالى -:

(١) باب «ظننت» بملاحظة أنها لا تُبنى للفاعل؛ فما بعدها مفعولان.

(٢) الملاحظة الأولى أنها تعدى إلى ثلاثة مفعولين، مثل «أعلم».

(٣) الإيضاح ١٣٣، والمقتصد ٤٩٣/١.

(٤) وكذا إذا أردت معنى «اعتقد»، ومعنى «ضرب»، يقال: رأيت رأي فلان، ورأيت الصيد، الأولى بمعنى اعتقدته، والثانية بمعنى أصبته في رثته.. انظر: شرح التسهيل ٧٦/٢، ٨١.

(٥) ولا معنى للعلمة، يقال: عَلمَ عُلْمَةً فهو أعلم، أي مشقوق الشفة العليا. انظر: شرح التسهيل ٧/٢.

﴿وَالْآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي لا تعرفونهم، لكن نبه بواحد منها على الثاني. والله أعلم.

## فصل

قال: «فهذه الأفعال تَدْخُلُ على الْمُبْتَدَأِ والخَبَرِ، فَتَنْصِبُ الاسمَ الَّذِي كَانَ مُبْتَدَأً»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن هذه الأفعال كان قياسها من حيث دخلت على الجمل ألا تؤثر فيها، لكن [٢٩١] لما شُبِّهَتْ بـ «أعطيت» في ما أذكره، إن شاء الله، أثرت فيها.

اعلم أن «ظننت» طالبة بالاسم الذي يُفْهَمُ منه الخبر؛ لأنها تدلُّ على أن ذلك الخبر مضمونٌ. وكذلك «حسبت» طالبة بالاسم الذي يقع به الإفادة؛ لأنها تدلُّ على أن ذلك في حسابك، وليس في علمك. ومما كان الخبر لا يأتي إلا بعد اسم يُسند إليه، وحيث يصح أن يُستفاد منه، ويقع خبرًا، ومهما جئت به غير مسند إليه لم يكن مستفادًا منه، صارت بذلك هذه الأفعال طالبة بالاسم الذي يُسند إليه ما تعلق به ظنُّك أو علمُك، أو غير ذلك مما تقتضيه هذه الأفعال، فصارت طالبة باسمين من جهتين: أحدهما: المسند إليه، والآخر: المسند؛ لأن أصل المسند أن يكون مفردًا، فـ «أعطيت» طالبة بمحلين: طالبة بالمعطي، وطالبة بالعطية، وتنصبهما؛ لأنهما فضلتان، فتقول:

(١) الأنفال ٦٠.

(٢) الإيضاح ١٣٣. والمقتصد (٤٩٣/١): «كان يرتفع» مكان «كان مبتدأ».



أعطيت زيدًا درهمًا، فنصبوا بهذه الأفعال المبتدأ والخبر، فقالوا: ظننت زيدًا قائمًا، وحسبت أخاك شاخصًا.

وكذلك الكلام في «كان» وأخواتها هي طالبة بالخبر، ولأجله سيق، ثم لما لم يمكن أن يكون «قائم» خبرًا مستفادًا منه إلا بأن يسند إلى غيره، صارت بذلك طالبة له، وأصل الخبر أن يكون مفردًا، فصارت بذلك طالبة باسمين بحق الأصل من جهتين، فأشبهت الفعل المتعدي، فقالوا: كان زيد قائمًا، كما قالوا: ضرب زيد عمرًا.

وليس كذلك ما يتخلل على الجمل سوى هذين البابين؛ ألا ترى أنك إذا قلت: سمعت زيدًا قائمًا، فالمسموع هذا الكلام كله؛ ليست «سمعت» طالبة «قائمًا» بجهة، وطالبة «زيدًا» بجهة أخرى، بل تطلب الجملة كلها من جهة واحدة.

وكما تقول: سمعت زيد قائم، تقول: سمعت يقوم زيد، أي سمعت هذا الكلام، وطلب «سمعت» الجملة الكلام طلب واحد.

وكذلك «قال»، إنما تطلب المقول، على حسب ما يكون، اسمية كانت الجملة أو فعلية، فتقول: قال زيد: عمرو منطلق، فجئت بالشيء الذي قاله، فهذه - وإن كانت جملة من اسمين - بمنزلة اسم واحد، وبمنزلة «حقًا» من قولك: قال زيد حقًا، وبمنزلة: قال زيد هذا الكلام.

فإن قلت: قد تقدم أن من العرب من ينصب بالقول المبتدأ والخبر؛ على تقسيم في ذلك، وعلى الإطلاق من بعضهم<sup>(١)</sup>. وهذا الذي قيل هنا، وفُرق به

(١) انظر: ص ٩١٨، ٩١٩.

بين «ظننت» وغيرها مما يطلب الجمل، يقتضي ألا ينصب القول أصلًا.

قلت: أما إذا كان القول مجردًا باللسان، لا يشوبه اعتقاد، فلا يكون له عمل، وهو الذي تكلمت فيه في هذا الموضع. وأما القول الذي اختلفت فيه العرب: فمنهم من ينصب به مطلقًا. ومنهم من يحكي بعده مطلقًا. ومنهم من يفرق، فينصب به بشروط، وهو الذي ذكرته في «باب إن»<sup>(٢)</sup> فهو بمعنى الظن؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أتقول زيدًا منطلقًا، فهو بمعنى «أتظن؟»، فمن [٢٩٢] العرب من يقي عليه حكم الأصل، ويُجره مجرى القول الذي لا يشوبه اعتقاد. ومنهم من يجريه مجرى ما شابه، وصار فيه من المعنى.

ولأجل ما ذكرته كان المبتدأ لا يعمل في الخبر إذا كان جملة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يطلبه من جهة واحدة، ويطلبه طلبًا واحدًا. فكذلك «كان» إذا كان خبرها جملة، فلا تعمل فيه. وكذلك «إن». وكذلك المفعول الثاني هنا، لا تعمل فيه هذه الأفعال؛ لأن طلبها للجملة كطلب «قال» و«سمع» للجملة؛ لم تطلب أحد الجزأين من جهة، والآخر من جهة ثانية، على حسب ما تقدم في طلب «ظننت» للخبر والمبتدأ. والله أعلم.

ويريد بقوله: «فتنصب الاسم الذي كان مُبتدأً».

أن المبتدأ لا يرفع الخبر حتى يكون مفردًا، فكذلك هذه الأفعال لا تنصب الخبر حتى يكون مفردًا. فإن كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا، فيبقى على حاله. وسببه ما ذكرته.

(١) انظر: ص ٩١٨.

(٢) يريد: عملًا ظاهرًا.

ومعنى قوله: «فموضع الجملة نصب»<sup>(١)</sup>.

يريد أنك لو وَضَعْتَ مفردًا مكان هذه الجملة، كان نصبًا. ثم أنشد<sup>(٢)</sup>:  
 فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ<sup>(٣)</sup>  
 «أجهل» جملة في موضع خبر «كان»، فيحتاج فيها إلى ضمير يعود إلى  
 اسم «كان». و«كان» وما بعدها في موضع المفعول الثاني لـ «زعم»،  
 فيحتاج إلى ضمير يعود إلى المفعول الأول. والذي يعود إلى اسم «كان» فاعل  
 «أجهل». والذي يعود إلى المفعول الأول هو اسم «كان».

### فصل

قال: «وإذا ابتدأت بهذه الأفعال، فَقُلْتُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، أَعْمَلْتُهَا

(١) الإيضاح ١٣٤، والمقتصد ٤٩٣/١. والقول في سياقه: «فموضع الجملة التي هي: أبوه منطلق، نصب، لوقوعها في موضع المفعول الثاني». وفي الإيضاح: «فموضوع» مكان «فموضع»، تحريف.

(٢) أي أبو علي. والقاتل: أبو ذؤيب الهذلي، شاعر فحل، فصيح، كثير الغريب، غده ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية، توفي زمن عثمان بن عفان. انظر: طبقات ابن سلام ١٢٣/١، ١٣١، ١٣٢، وشرح أشعار الهذليين ٤/١.

(٣) من الطويل. تزعمين: تظنين. شريت: اشتريت، وهي من الأضداد. شريت الحلم بعدك بالجهل: استبدلت الجهل حلقًا. يصف رجوعه عن الهوى بعد أن زجره الشيب. ويستشهد به على إعمال «تزعمين» في ما بعده لأنه مَقْدَم عليه، فلا يحسن إلغاؤه. والبيت في: شرح أشعار الهذليين ١/٨٨، والكتاب ١/١٢١، وأضداد ابن السكيت ١٨٦، وأضداد السجستاني ١٠٧، وابن السيرافي ٨٦/١، والمقتصد ٤٩٣/١، ٤٩٥، وتحصيل عين الذهب ١٢٠، وابن بري ١١٩، وإيضاح القيسي ١/١٥٦، والمغني ٢/٥٤٣، وشرح شواهد ٢/٨٣٤، واللسان (زعم)، والهمع ٢/٢١١، والتاج (زعم).

في المفعولين»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن العرب تأتي بهذه الأفعال على مَقْصِدَيْنِ:  
 أحدهما: أن تُريد أن تُخَيِّرَ عن «زيد» بالانطلاق، وتأتي بـ «ظننت»  
 بعد كمال إخبارك؛ لِتُبَيِّنَ مُشْتَبَدَهُ. فإذا قصدت هذا، فليس لك في «ظننت»  
 وأخواتها إلا الإلغاء<sup>(٢)</sup>. وتأتي بها متوسطة ومتأخرة، فتقول: زيد منطلق  
 ظننت، وتقول: زيد ظننت منطلق، ومنطلق ظننت زيد. والاختيار تأخيرها،  
 وأن تأتي بها بعد كمال مقصديك من الإخبار عن «زيد» بالانطلاق. وعلى  
 هذا المعنى جاء بيت زهير:

وما أدري وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقْوَمَ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً<sup>(٤)</sup>  
 أراد أن يقول: وسوف أدري في ما أحسب. ولم يُريد: وسوف أحسب،

(١) الإيضاح ١٣٤، والمقتصد ٤٩٥/١.

(٢) المخطوطة: يأتي.

(٣) الإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومحلًا على سبيل الجواز (شرح التسهيل ٨٨/٢). ونقل السيوطي: حقيقته ترك العمل مع التسلط. وجعل ابن يعيش (٧/١٥٠، ١٥١) الإلغاء ثلاثة أقسام: إلغاء في اللفظ والمعنى، والإلغاء في اللفظ دون المعنى، والعكس. وانظر: الأشباه والنظائر ١/١٩١ - ١٩٣.  
 (٤) من الوافر. يروي: «رجال» مكان «أقوم». يهجو به آل حصن بن كعب، وهم من بني كلب. والشاهد: اعتراض «إخال» بين «سوف» و«أدري»، فألغيت، ولو لم تكن ملغاة لفسد المعنى. واستشهد أبو علي بالبيت في الحلييات (١٦٠)، والبغداديات (٣٦٠) على أن «قوم» يقع على الرجال دون النساء، وأن دخول النساء فيه من قبيل التغليب لاختلاطهن بالرجال. ويستشهد به لأغراض أخرى. والبيت في: شرح الديوان (صنعة ثعلب) ٧٣، ومجاز القرآن ٢/١٥٨، والاشتقاق ١/٤٦، والجمهرة ٩٧٨، والصاحي ١٨٩، وأمالى ابن الشجري ١/٤٠٦ و ٣/١٠٧، وكشف المشكلات ٢/١٢٦١، وابن بري ٥٠٩، وشرح التسهيل ٦/٢٥٦ و ٢/٨٧، ٣٧٧، والمغني ١/٦١، ١٨٥ و ٢/٥١٣، ٥١٩، وشرح شواهد ١/١٣٠، ٤١٣، والهمع ٢/٢٣٠ و ٤/٥٤، ٣٧٦.



فإن هذا لا معنى له، ولا هو مما يُدرك إلا وهو حاصل في الوقت.

وإذا جئت بالظن بعد كمال الإخبار بالجملة، أو بعدما تبني على أن تخبر عن «زيد» بالانطلاق، ثم يقرض لك أن تُبين ما انبني عليه إخبارك فلك أن تحذفه، وتأتي بالمصدر عوضاً منه، فنقول: زيد منطلقاً ظناً، ويكون «ظن» هنا منصوباً بفعل لا يظهر؛ لأنَّ العرب أنابت المصدر هنا مُنابه، ولم تُظهره بعده حتى صاراً متعاقبين؛ إذا ظهر أحدهما زال الآخر، كما قالوا: سقياً لك، وحمداً لك<sup>(١)</sup>، فهذان المصدران [٢٩٣] منصوبان بفعل محذوف نابه مُنابه، ولا يجوزُ إظهاره معهما. فإذا ظهر الفعل، قلت: سقاك الله.

وكذلك: سبحان الله<sup>(٢)</sup>، منصوبٌ بفعل لا يظهر.

وكذلك: ضرباً زيداً؛ هو نائب مُناب الفعل، والتقدير: اضرب ضرباً زيداً، ولا يظهر. وإذا تبعَتْ هذا في كلام العرب وجدته كثيراً.

فعلى هذا لا يُقال: زيد منطلق ظننت ظناً، ولا: زيد ظننت ظناً منطلق<sup>(٣)</sup>، كما لا تقول: سقاك الله سقياً. ولا يكون الإلغاء أبداً إذا جئت بهذه الأفعال متعدية إلى مصادرها.

فإن لم تأت بالمصدر، وجئت بضميره أو بالإشارة إليه، فقلت: زيد

(١) «سقياً» و«حمداً» مصدران نابه عن فعليهما، فحذفاً وجوباً. والأول من أمثلة سيبويه (٣١١/١)، ٣١٢. وليس مقيماً عند سيبويه؛ على كثرتِه. وعند الفراء والأخفش مقيس بشرط إفراده وتنكيره. وانظر: شرح التسهيل ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٢) مصدر ملازم للإضافة، فأُهيّل فعله. انظر: شرح التسهيل ١٨٥/٢.

(٣) انظر في هذه المسألة: الهمع ٢/٢٣١. ويعرض المؤلف لها مرة أخرى (ص ٩٧٠).

منطلق ظننته، أو ظننت ذاك، جاز على ضعفه. ووجه ضعفه أنك لما جئت بضمير ما عاقب الفعل، أو بما هو إشارة إلى ما عاقب الفعل، فكأنك قد جئت بالمعاقب نفسه.

وجاز لأنك لم تأت بما عاقب الفعل. ويكون «زيد منطلق ظننته» في إضمارك المصدر، وجعلك الضمير عائداً على ما اقتضاه الفعل بحروفه، نظير قوله - سبحانه -: ﴿فِيهِدْيُهُمْ أَقْدَمَ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة ابن عامر، فإنه قرأه بهاء مكسورة<sup>(٢)</sup>، والتقدير: اقتد الاقتداء، ثم أَضَمَرَّ لما كان الفعل مقتضياً له، كما قال - سبحانه -: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ الهاء عائدة على الشكر المقتضى من الفعل. وهو كثير في كلام العرب.

ومتى جاءت «إن» مع هذه الأفعال على هذا القصد<sup>(٤)</sup>، فلا تكون إلا مكسورة، فنقول: إن زيداً منطلق ظننت، وإن زيداً ظننت منطلق. ولا يجوز فتحها، كما لا يجوز نصب المبتدأ والخبر بهذه الأفعال قبل دخولها، ولأن

(١) الأنعام ٩٠.

(٢) من غير أن تبلغ الياء. وقال ابن مجاهد: «وهذا غلط، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تُقرب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها». وما قال به المؤلف هو الوجه الذي حمل عليه أبو علي قراءة ابن عامر، فالهاء عنده كناية عن المصدر، أي اقتد اقتداء. (كتاب الشعر ٥٠١/٢). وقرأ الباقر: ﴿اقتده﴾ بحزم الهاء، إلا أن حمزة والكسائي ويعقوب وخلفاء يحدفونها في الوصل، ويُثبتونها في الوقف. (السبعة ٢٦٢، والمبسوط ١٧١، ١٧٢) وانظر الكلام على الآية في: مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٦، وإعراب النحاس ١/٥٦٤، والبغداديات ١٥٢، وكشف المشكلات ١/٤١٥، ٤١٦.

(٣) الزمر ٧.

(٤) قُصِدَ أن تجيء بالظن بعد كمال الإخبار بالجملة.

« ظننت » قد تَقَدَّمَ أنها متى أُلغيت، فتكون متوسطة ومتأخرة، ولا تكون متقدمة<sup>(١)</sup>، ولأن « إِنَّ » لا تفتح في أول الكلام.

الثاني: أن تأتي بهذه الأفعال؛ لتخبر بوقوعها منك، ثم تطلب متعلقها، وهو الخبر، وما يطلبه الخبر، وهو المبتدأ. فإذا قُصِدَ فيها هذا وَجِبَ أن تعمل في المسند والمسند إليه، وتكون مبتدأة ومتوسطة ومتأخرة، كما تفعل ذلك بـ « أعطيت »، فنقول: ظننت زيدًا منطلقًا، وزيدًا منطلقًا ظننت، وزيدًا ظننت منطلقًا، ومنطلقًا ظننت زيدًا، مقصودك في هذه الأشياء أن تخبر بالظن، ثم تُعَلِّقَه بالجملة، إلا أنك اتَّسَعْتَ بالتقديم والتأخير؛ لأن الفعل إذا تَصَرَّفَ في نفسه تصرف في معموله. وكذلك ما عمل من الأسماء عمل الأفعال، فإنه لا يَتَصَرَّفُ في معموله حتى يتصرف في نفسه.

فقد تَحَصَّلَ من هذا الذي ذكرته أَنَّ هذه الأفعال إذا ابتدأت بها لم يكن المبتدأ والخبر إلا منصوبين، كانت عاملة في مصدر أو ضميره أو الإشارة إليه، أو كانت غير عاملة في ذلك. وإذا كانت متوسطة أو متأخرة، فإن كان الكلام مبنياً [٢٩٤] عليها، فالإعمال أيضًا، لا يجوز غيره؛ لأنها - وإن كانت غير متقدمة - هي في نية التقديم، من حيث كان الكلام مبنياً عليها، فكأنها متقدمة، وهي لا تلغى مع التقديم، وسواء أكانت في هذه الحال عاملة في المصدر أم غير عاملة. فإن لم يكن الكلام مبنياً عليها، وإنما جيء بها بعد ما قُصِدَ الإخبار؛ ليُخْبَرَ بمسند الإخبار، فلا بُدَّ من الإلغاء، ولا يجوز الإعمال؛

(١) الجرجاني: لأن التقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجمع الإلغاء والتقديم. المقتصد ١/٤٩٦.

لأنها إنما جيء بها بعد ما عَمِلَ الابتداء، ورفع المبتدأ، وكذلك المبتدأ عَمِلَ في الخبر وَرَفَعَه كذلك. ولك إذ ذاك أن تأتي بها وحدها، وأن تأتي بها مع ضمير المصدر أو الإشارة إليه. ولا يجوز أن تأتي إذا أُلغيت بالمصدر نفسه؛ لما يكون فيه من الجمع بين الفعل والمصدر، في الموضع الذي جَعَلَتِ العربُ المصدرَ فيه معاقبة للفعل.

و « ظننت » هذه، إذا قَصَدْتَ أن تَبَيِّنَ عليها ما بعدها، ولم تأتِ بها بعد الإخبار، هي التي تقع بعدها « أَنَّ » المفتوحة، وتقع بعدها « أَنْ » الناصبة للفعل، و « أَنْ » المخففة من الثقيلة، فنقول: ظننت أَنْ زيدًا قائمًا، وظننت أَنْ يقوم زيد. ويجري مجرى « ظننت »: حسبت وِخِلْتُ، وما في معناهما.

فإن قلت: إذا جاءت بعدها « أَنْ » الناصبة للفعل، فقد جاء بعدها المفرد؛ لأنَّ « أَنْ » وما بعدها في تأويل المفرد؛ ألا ترى أنك إذا قلت: يعجبني أن تجلس، فهو في معنى: جلوسك، فكذلك إذا قلت: أحسب أن تقوم، هي في تأويل: أحسب قيامك، فكان ينبغي أن يُقال: أحسب قيامك، كما تقول: أحسب أن تقوم، أو لا يقال: أحسب أن تقوم، كما لا يقال: أحسب قيامك.

قلت: لا يقال: أحسب قيامك؛ لأن « قيامك » مفرد، وهي إنما وَضَعَتْهَا العرب مع المسند والمسند إليه. ويُقال: أحسب أن تقوم، وأظن أن يخرج عمرو؛ لأنَّ في اللفظ استنادًا.

وكذلك يُقال: أظن أن زيدًا قائمًا، وإن كان لا يُقال: أظن قيام زيد؛ لأن « قيام زيد » ليس فيه إسناد، و « أَنَّ » داخلة على المبتدأ والخبر، فبعدها ما يطلبه



« ظننت » وأخواتها من المسند والمُسند إليه .

فإن قلت : أليس المصدرُ يعمل عمل<sup>(١)</sup> « أن » والفعل ؛ لأنَّهما في تأويله ؟ قلت : لو أنَّ العرب تأتي هنا بالمصدر ، وتجعله في موضع « أن » والفعل ، لجاز ، لكن العرب لم تراعى المعنى خاصَّةً ، راعت اللَّفْظَ مع المعنى ، فلم تُدخل « ظننت » إلَّا على ما فيه إسنادٌ في اللفظ ، لا على المفرد ، وإن تَصَمَّنَ ذلك . والله أعلم .

### مسألة

قد تحَصَّلَ أنه لا يُلغى من الأفعال إلا ما دخل على المبتدأ والخبر ، وكان غَيْرَ مُقَدَّمٍ ، ولم يتعدَّ إلى مصدره ، وذلك نحو : زيد ظننت منطلق .  
وأما التعليق<sup>(٢)</sup> ، فيكون في هذه الأفعال ، وفي أسبابها<sup>(٣)</sup> ، فتقول : ظننت [٢٩٥] لزيد قائم ، وعلمت لعمرو شاخص . وكذلك تقول : علمت ما يقوم زيد ، وظننت ما زيد قائم . وكذلك تقول : ما علمت أزيد في الدار أم

(١) « يعمل عمل » (كذا) . وأراه تحريقًا ، لعل صوابه : يُعامل مُعاملة .

(٢) التعليق : إبطال العمل لفظًا لا محلًّا على سبيل الوجوب (شرح التسهيل ٢/٨٨) ، أو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير ، مانع (الهمع ٢/٢٣٣) . والممانعات هي : أن تدخل على المفعولين حمزة الاستفهام ، أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام ، أو مضافًا إليه اسم استفهام ، أو تدخل عليه لام الابتداء ، أو إن وفي خبرها اللام ، أو ما النافية . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩ .  
(٣) قال في البسيط (١/٤٤٦) : « وإنما وقع التعليق في هذه الأفعال . ومتى وُجد في غيرها فتضمنها ، وذلك بأن تكون سببًا ، ألا ترى أن الإبصار سبب في العلم » . وحدَّد ابن مالك ما يكون سببًا لأفعال القلوب بنحو : نظر ؛ بالعين أو القلب ، وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، وما واقفهن أو قاربهن ، من نحو : « رأى » بمعنى « أبصر » ، و« بلى » بمعنى « اختبر » . وعَلَّقَ بعضهم « نسي » لأنه ضد « علم » والضد قد يحمل على الضد . انظر : شرح التسهيل ٢/٩٠ ، والهمع ٢/٢٣٢ - ٢٣٧ .

عمرو ؟ لأنَّ هذه الحروف من حروف الصدور ، فلا يجوزُ أن يَعْمَلَ ما قبلها في ما بعدها ، ولا ما بعدها في ما قبلها . وكذلك هذه الأفعال ، إذا كانت بعدها أسماء الصدور لا تعمل فيها<sup>(١)</sup> ، فتقول : ظننت أيَّهم في الدار ، وكذلك تقول : أسأل أيَّهم في الدار ، وانظر أبو منَّ زيد .

فإن قلت : أعرف زيدًا أبو من هو ، فالاختيارُ أن تنصب « زيدًا » بـ « أعرف » ، ويكون « أعرف » قد ضُمِّنَ معنى « أعلم »<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لم يُحَلْ بين الفعل والاسم حرفٌ يمنع العمل<sup>(٣)</sup> .

وأجاز سيبويه رفع « زيد » ، فتقول : أعرف زيدًا أبو من هو<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ « زيدًا » في المعنى مستفهم عنه ، وكان الأصل : أعرف أبو من زيد ، ثم قُدِّم « زيد » ، وأُضْمِر<sup>(٥)</sup> ؛ ليكون ذلك توكيدًا ، فجرى الكلام عند إرادة التوكيد على حكم الأصل . وكذلك تقول على هذا : انظر زيدًا أبو من هو<sup>(٦)</sup> .

ومن قال : أعرف زيدًا أبو من هو - وهو الاختيار - قال هنا : انظر إلى زيد

(١) انظر : الكتاب ١/٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) لينصب مفعولين .

(٣) سيبويه (١/٢٣٧) : وتقول : « قد عرفت زيدًا أبو من هو ، وعلمت عمروًّا أبوك هو أم أبو غيرك ، فأغشَّيتُ الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك ، أو زيد أبو من هو ، فالعامل في هذا الابتداء ، ثم استفهمت بعده » .

(٤) الكتاب ١/٢٣٧ .

(٥) أي جعل في موضعه ضمير : « هو » .

(٦) يريد أن يحمل « انظر » الذي لا يتعدى على « أعرف » في : أعرف زيدًا أبو من هو . وقد قال سيبويه بعد المثالين : « ولا تقول : نظرت زيدًا ، واذهب فسل زيدًا أبو من هو ، وإنما المعنى : اذهب فسل عن زيد . ولو قلت : أسأل زيدًا ، على هذا الحد ، لم يجر » . الكتاب ١/٢٣٨ .

أبو مَنْ هو؟. ونظّره سيبويه بقولهم: إن زيدًا قائم وعمرو<sup>(١)</sup>، فهو معطوف على ما كان عليه الاسم قبل وجود الحرف المؤكّد. وهذا الذي قاله - رحمه الله - قد جاء، قال كُثَيِّر:

فوالله ما أدري غريمَ لَوَيْتِهِ أَيَشْتَدُّ إِنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ<sup>(٢)</sup>

رفع «غريمًا»، ولم يتقدّم قبله حرفٌ صدر، لكن لما كان هذا في تقدير: أَيَشْتَدُّ غريمَ لَوَيْتِهِ إن قاضاك أم يتضرع؟، قدّم<sup>(٣)</sup>؛ ليظهر الاسم، ويضمّر<sup>(٤)</sup> طلبًا للتوكيد.

وهذا الذي ذكرته أنه لا يُعْلَقُ إلا ما كان من أخوات «ظننت» أو ما كان سببًا في ذلك، هو مذهب البصريين.

وزاد الكوفيون: أو ما كان مُسَبِّبًا<sup>(٥)</sup>، وقالوا في قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ

(١) المثال في الكتاب (٢٣٨/١): إن زيدًا فيها وعمرو. وهما بيتان.

(٢) من الطويل، رواه في البسيط (٤٤٨/١): «لعمري» مكان «فوالله» موافقًا لما في الديوان (٤٠٥). وفي (٧٥٧/٢): «لعمرك ما يدري»، وكذا في (٧٩٩/٢). وفي الملخص (٤٧٦/١): «والله ما أدري». وفي الديوان: «لافاك» مكان «قاضاك». والشاهد: رفع «غريم» على الرغم من أنه لم يخل بينه وبين «يدري» شيء يمنع عمله فيه، وذلك لأنه في تقدير: لعمرك ما يدري أيشتد غريم أم يتضرع إذا لويته، فـ «غريم» في المعنى مستفهم عنه، ثم قدّم من تأخير طلبًا للاعتناء والتوكيد. والنصب اختيار سيبويه والمؤلف. والنصب والرفع عند ابن عصفور سيان في مثل هذا الموضع. واستشهد السيوطي بالبيت راءًا على ابن كيسان الذي منع مباشرة الفعل لأحد المفعولين بعد الاستفهام. والبيت في: شرح التسهيل ٩١/٢، والهمع ٢٣٧/٢. وانظر شرح الجمل ٣٢٠/١. (٣) في المخطوطة: ثم قدّم. وأسقطت «ثم» لتستقيم العبارة، فـ «قدّم» جواب «لما كان هذا». ولعل «ثم» زيادة من الناسخ، سببها الوهم.

(٤) في المخطوطة: ويظهر. وهو وهم. والصحيح ما أثبت.

(٥) عن العلم أو ما يتصل به، من معاني أفعال القلوب. ونسب سيبويه (٤٠٠/٢) إلى يونس القول =

لَنَزِعَ عَنْ مَنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَشَدُّ<sup>(١)</sup>: ﴿لَنَزِعَ عَنْ﴾ معلقة، والتقدير: لَنَعْلَمَنَّ أيهم أشد فننزعه.

وهذا الذي قالوه يلزم عنه أن يُقال: أَضْرِبُ أزيد في الدار أم عمرو، على تقدير: أَعْلَمُ أزيد في الدار أم عمرو فأضربه. وهذا بما لم يثبت بدليل لا يحتمل تأويلًا.

وأما الآية فقال سيبويه، إن ﴿أَيُّهُمْ﴾ مبنية<sup>(٢)</sup>. وثبتت؛ لأنها جاءت على خلاف أخواتها في استحسان حذف الضمير المرفوع بالابتداء<sup>(٣)</sup>، وهو لا يُسْتَحْسَنُ في غيرها، مع أن الأصل في ﴿أَيُّهُمْ﴾ أن تكون مبنية؛ لتضمنها حرف الاستفهام، لكن العرب أعربتها حملًا على نقيضتها، وهي «كُلٌّ»، ونظيرتها، وهي «بعض». فلما جاءت على غير قياس الموصولات رجعوا إلى الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه من البناء، ولم يُرَاعَ سَبَبُهُ «كل»

= بتعليق «أضرب» في نحو: «أضرب أيهم أفضل». وبذلك يكون قد أجاز تعليق ما لم يوافق ولم يقارب باب «ظن». وألحق بأفعال القلوب في التعليق: «أبصر» مع الاستفهام خاصة، و«تفكر»، و«سأل» و«نظر» و«نسي» و«رأى» البصرية. انظر: الهمع ٢/٢٣٥، ٢٣٦.

(١) مريم ٦٩. وفيها خلاف: الخليل يرى أن «أي» استفهامية معربة، وهي محكية، كأنه: لنقولن أيهم. وسيبويه يرى أنها موصولة مبنية تخالفها نظائرها، إذ لم توصل بجمله، وهي في موضع المفعول. ويرى يونس والكوفيون أن الفعل قبلها ملغى. واختار السهيلي قول الخليل، وقال عن قول يونس: حق. (انظر: الكتاب ٢/٣٩٩، ونتائج الفكر ١٩٧، ١٩٨) وسلف أن استشهد المؤلف بالآية (ص ٥٢١). وانظر كلام المؤلف على «أي» (ص ٥٢٠، ٥٢١) وما علقته في حواشيها. (٢) الكتاب ٢/٤٠٠. والتعليل الذي ساقه المؤلف، هو تعليل سيبويه. وقول سيبويه ببناؤها يخرجها من باب التعليق. و«أي» موصولة لا استفهامية وهي المفعول، و«أشد» خبر لـ «هو» محذوفة، والجملة صلة. وانظر: المغني ٢/٥٤٤.

(٣) بعدها.



و « بعض » . والله أعلم .

ومن<sup>(١)</sup> هذا قوله - سبحانه - : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ ﴾ . وهو في القرآن كثير .

ثم أنشد أبو علي<sup>(٢)</sup> لِلْعَيْنِ الْمُتَقَرِّي<sup>(٣)</sup> :

[٢٩٦] أبا الأراجيز يا ابن اللؤمِ تُوعِدُنِي وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤمَ وَالْحَوْرَ<sup>(٤)</sup>

(١) أي : ومن تعليق الفعل لكونه مسبباً عما يصح تعليقه عند الكوفيين ، مع ملاحظة التقدير السابق لسيبويه .

(٢) آل عمران ٤٤ . والاستشهاد بالآية على أن ﴿ أَيْهِمْ يَكْفُلُ مَرِيْمَ ﴾ ابتداء وخبر في موضع نصب بفعل مقدر دل عليه ﴿ يَقُولُونَ ﴾ ، أي ينظرون أَيْهِمْ يكفل مريم ، أو يقولون أَيْهِمْ ... ولا يعمل الفعل في لفظ ﴿ أَيْهِمْ ﴾ لأنها استفهام . انظر : معاني الزجاج ١ / ٤١١ ، وإعراب النحاس ١ / ٣٧٦ ، وغرائب القرآن ٣ / ١٩٢ ، والدر المصون ٢ / ٩٢ .

(٣) الإيضاح ١٣٥ ، والمقتصد ١ / ٤٩٦ .

(٤) شاعر إسلامي قجاء ، اسمه : مُنَازِلُ بْنُ ربيعة . وقيل : الحسين بن إبراهيم . يكنى أبا الأكيدر ، وينتهي نسبه إلى تميم . تعرض لجريز والفرزدق ، فلم يأبها له ، فسقط . ونسب ابن السيرافي البيت إلى جريز ! وكذا فعل ابن منظور . وليس في ديوانه . والصحيح أنه للعين . وكذا نسبه سيبويه . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٩٩ ، والخزانة ٣ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥) من البسيط . يروى العجز :

• وفي الأراجيز رأس الثوك والفشل •

كما يروى :

• وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل •

كما يروى :

• وفي الأراجيز جلب اللؤم والكسل •

وعلى الرواية الأولى القافية لام مكسورة ، ولا شاهد . وعلى الثانية القافية لام مضمومة ، والشاهد فيها . وعلى الثالثة : لام مكسورة ، ولا شاهد . ويروى : أبا الأراجيز ، أي يا صاحب =

« خِلْتُ » هنا متوسطة بين المبتدأ والخبر ، فلذلك ألغاه ، كأنه بنى الكلام على الإخبار بقوله : في الأراجيز اللؤم ، ثم أتى بـ « خِلْتُ » ؛ لِيُبَيِّنَ مُسْتَنَدَ إخباره . وهذا نظير : منطلق ظننت زيد . ولو بنى على « خلت » لجاز أن ينصب « اللؤم » ، ويرفع « الحور » على الإضمار ، كأنه قال : وكذلك الحور . والله أعلم .

ومما يجري مجرى التوسط أن يتقدم معمول الخبر على « ظننت » ، وذلك نحو : طعامك ظننت زيدا أكلاً ؛ لأن تقدم معمول يؤذن بتقدم العامل ، فكأنك قلت : أكلاً طعامك ظننت زيدا ، وأنت لو قلت هذا ، لجاز لك وجهان : الإلغاء<sup>(١)</sup> والإعمال ، فكذلك يجوز لك في ذلك وجهان . فإذا قلت : اليوم ظننت زيدا شاخصاً ، كان لك فيه معنيان :

أحدهما : أن تريد أن ظننك وقع في هذا اليوم ، وليس الشخص في هذا اليوم . فإذا قصدت هذا ، لم يكن في الظن إلا الإعمال ؛ لأنها متقدمة .

الثاني : أن تريد أن الشخص وقع في هذا اليوم ، وربما كان ظننك قبل هذا اليوم بزمان كثير . فإذا أردت هذا كان لك وجهان : الإلغاء والإعمال ؛ لأنها تكون بمنزلة « طعامك ظننت زيدا أكلاً » ؛ لأن تقدم معمول يؤذن بتقدم العامل .

= الأراجيز . وذكر ابن بري قبله بيتين على قافية اللام المكسورة ، ففيه إقواء . ورواية « الحور » بالضم هي رواية يونس . والشاعر يهجو رؤية أو العجاج ، ويقول : أنت راجز ، لا تحسن القصيد ، وهذا دليل على نقصانك ولؤم طبعك وضعفك . والبيت في : الكتاب ١ / ١٢٠ ، والوحيات ٦٣ ، والحيوان ٤ / ٢٦٧ ، والأصول ١ / ١٣٠ ، وابن السيرافي ١ / ٤٠٧ ، واللمع ١٣٧ ، وابن برهان ١ / ١١١ ، والمقتصد ١ / ٤٩٦ ، والنكت ١ / ٢٥٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٢٠ وابن بري ١٢٠ ، وإيضاح القيسي ١ / ١٥٩ ، وشرح السهيل ٢ / ٨٥ .

(١) وعلى الإلغاء تقول : طعامك ظننت زيداً أكلاً .

وتقول: متى ظننت زيدًا قائمًا، فيجوز لك وجهان: الإلغاء والإعمال، إذا جعلت الظرف متعلقًا بـ «قائم»<sup>(١)</sup>. فإن جعلته متعلقًا بـ «ظننت» لم يكن فيه إلا الإعمال؛ لأنَّ الظنَّ متقدم<sup>(٢)</sup>.

وإذا قُلْتُ: هل ظنَّنتَ زيدًا شاخصًا؟، فالاختيارُ الإعمالُ؛ لأنَّ «ظننت» متقدمة<sup>(٣)</sup>. ويظهر من كلام سيبويه<sup>(٤)</sup> أنه يجوزُ فيه الإلغاء. ووجه ذلك أن «هل» استفهام، وحيي بها للجملة التي بعدها، فهي بعض من الجملة، فقد تكون الجملة التي جيء بها لها: زيدٌ شاخصٌ، وليس في نَيْكِك إلا ذلك، ثم لما نطقت بـ «هل» على هذا المقصد حَطَرَ لك الظن، فجئت به بعد النطق بـ «هل»، وفي النفس البناء على الابتداء والخبر، فصار مجيئها كمجيئها بعد «زيد» من قولك: زيد ظننت منطلق؛ لأن المقصود البناء على الابتداء، إلا أن الاختيار متى كان ذلك أن تأتي بالظن آخرًا، قال سيبويه: فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ، كان قبيحًا، ولكن «متى تظنُّ عمرو منطلق» [أحسن]<sup>(٥)</sup>؛

(١) لأن تقدُّم المَعْمُول يؤدِّن تقدُّم العامل. وعليه فإن «ظننت» تكون كأنها قد تَوَسَّطت بين المبتدأ والخبر.

(٢) إذ «متى» متقدمة، وهي من جملة الظن، وما يحمل على الظن متقدم، وعليه مبنى الكلام.

(٣) كلام ابن أبي الربيع في البسيط (٤٣٨/١) أوضح وأدقُّ، فقد قال ما معناه: إذا كان الاستفهام عن الظن فالإعمال لا غير، لأن الكلام مبني عليه. وإذا كان الاستفهام عن الشخص، كأنك قلت: هل زيد شاخص في ما ظننت، جاز الإلغاء، على ضعف، لأنه كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، على حدِّ تعبير سيبويه. انظر: الكتاب ١/١١٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/١٢١.

(٥) زيادة، بها يستقيم الكلام. وأرى في عبارة سيبويه مقطعًا، وقد يكون مصدره نسخة الكتاب التي يعتمد عليها ابن أبي الربيع. ومهما يكن فإن العبارة في الكتاب (١/١٢٤- ط. هارون) فيها نحو من هذا السقط، ولذلك فقد أضاف هارون بين المعقوفين عبارة طويلة لم يكشف عن مصدرها =

لأنَّ قبله<sup>(١)</sup> كلامًا.

وأما إذا قلت: ظنَّا زيدًا شاخصًا، فليس لك إلا الإعمال؛ لأن التقدير: ظنَّ زيدًا شاخصًا، ثم جعل المصدر مكان الفعل نائبًا منابه. وهذا بمنزلة: ضربًا زيدًا، مما ينتصب على إضمار فعل متروك إظهاره.

فإن قَدَّمْتُ، فقلت: زيدًا ظنَّا شاخصًا، أو قلت: زيدًا شاخصًا ظنَّا، لم يكن إلا الإعمال؛ لأنَّ الكلام مَبْنِيٌّ على الظن<sup>(٢)</sup>، والمراد به التقديم. والله أعلم.

## فصل

قال: «وَتَقُولُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن الهاء يجوز أن [٢٩٧] تجعلها ضمير «زيد»، ويكون الكلام قبل دخول «ظننت» وسائر أخواتها: زيد هو منطلق، و«هو» مبتدأ، و«منطلق» خبره، والجملة خبرُ «زيد»، ثم دخلت «ظننت» على قولك: هو منطلق، فَصَبَّحْتُ المبتدأ والخبر، فَقُلْتُ: زيدٌ ظننته منطلقًا.

ولك أن تُدْخِلَهَا على الجملة الكبرى، فتقول: ظننتُ زيدًا هو منطلق، ولا

= والعبارة كما في الكتاب: «فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان قبيحًا، [لا يجوز البتة، كما ضعف: أظن زيد ذاهب. وهو في «متى» و«أين» أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ] ومتى تظن عمرو منطلق، لأن قبله كلامًا».

(١) في المخطوطة: ما قبله. وأراه وهما من الناسخ.

(٢) لأن المصدر هنا نائب عن فعله، وفعله دالٌّ على الأمر، والأمر له صدر الكلام، فكذلك ما ناب منابه، فكان تقدير المثاليين المذكورين: ظنَّا زيدًا شاخصًا، على معنى: ظنَّ زيدًا شاخصًا.

(٣) الإيضاح ١٣٦، والمقتصد ١/٥٠٠.



تؤثر «ظننت» في الخبر؛ لأنه جملة. وقد مضى الكلام في هذا<sup>(١)</sup>.

فإن جعلت «هو» بدلًا من «زيد»، و«منطلق» خبر لـ «زيد»، لم يجوز لك أن تدخل «ظننت» على «هو منطلق»؛ لأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه<sup>(٢)</sup>، لكن تدخلها على «زيد هو منطلق» كله، فتقول: ظننت زيدًا إياه قائمًا، كما تقول: ظننت زيدًا أبا عمرو منطلقًا.

ولا يجوز أن تجعل «هو» فصلًا؛ لأن الخبر ليس بمعرفة، ولا شبيهها بالمعرفة<sup>(٣)</sup>، على حسب ما يتبين، إن شاء الله.

فإن جعلت الضمير ضمير المصدر لم يجوز لك الإلغاء إلا على ضعف؛ لأنه ضمير ما جعلته العرب معاقبًا. وقد مضى الكلام في هذا مستوفى<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله.

(١) انظر: ص ٩٥٦، ٩٥٧.

(٢) وإدخال «ظننت» يكسر القاعدة، إذ يكون «زيد» مرفوعًا بالابتداء، وهو المبدل منه، و«هو» الذي جعلناه بدلًا معمول لـ «ظننت»!

(٣) هذا معلوم، فقد قال سيبويه (٣٩٢/٢): «واعلم أن «هو» لا يحسن أن تكون فصلًا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فزارع «زيدًا» و«عمرا» نحو: خير منك ومثلك وأفضل منك وشَرُّ منك. كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعا؛ كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعا. وظاهر كلام سيبويه أن أهل المدينة لا يشترطون ذلك. ولم يرتض السيرافي الحمل على الظاهر، وعده غلطًا وسهواً، لأن ما حكى عن أهل المدينة هو «هؤلاء بناتي هن أظهر لكم» و«هن» هنا بين معرفة و«أظهر لكم» وهو منزل منزلة المعرفة. والذي أنكره سيبويه أن يجعل: «ما أظن أحدًا هو خيرًا منك» فصلًا، والذي يريد نسبه إلى أهل المدينة هو نحو الآية. انظر: الكتاب ١/ ١٩٦، وما علقه هارون من السيرافي (في الحاشية)، والنكت ٢/ ٦٧٦، ٦٧٧.

(٤) انظر: ص ٩٥٧.

ثم قال: «وإن شئت نصبت «زيدًا» في قول من قال: زيدًا صرته»<sup>(١)</sup>.

هذا يدخل في باب الاشتغال، فتقول<sup>(٢)</sup>: زيدًا ظننته منطلقًا. فإن قيل لك: ما الناصب لـ «زيد»، فتقول: فعل يفسره هذا الظاهر، تقديره: ظننت زيدًا، فيقال لك: أين المفعول الثاني؟ فتقول: لو ظهر لزال هذا الظاهر المتعدي إلى ضميره؛ لأنه مفسره، فلا يوجد إلا مع عدمه، ولو زال لكان «ظننت» عاملًا في «منطلق» فـ «منطلق» هو المفعول الثاني للفعل المحذوف في الأصل، ثم لمّا حذف، وأقيم ما بعده مقامه حتى صار كأنه هو، وكأن ذلك لم يكن، تولى الثاني العمل في «منطلق»، فقد صار «منطلق» يعمل فيه المحذوف إن ظهر، وينصبه مفسره إن حذف، فليس هنا اقتصار على أحد المفعولين دون الآخر؛ لأنه يعمل فيه في حال دون حال. وإنما الاقتصار أن يذكر أحد المفعولين، ويحذف الآخر في كل الأحوال لغير دليل يدل عليه. ولو حذف للدليل، لكان اختصارًا<sup>(٣)</sup>.

وكذلك «عمرا ظننته شاخصًا»: يجوز لك الرفع والنصب. وهو من باب الاشتغال.

ثم قال: «وأفصح من هذا<sup>(٤)</sup> أن تقول: زيدًا ظننت ظنًا منطلقًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) الإيضاح ١٣٦. والمقتصد (٥٠٠/١): «على قول» مكان «في قول».

(٢) المخطوطة: فيقول.

(٣) انظر في الفرق بين الاختصار والاختصار: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧ - ٤٢٩.

(٤) الإشارة إلى قوله قبل: زيد ظننته منطلقًا، ألغيت «ظننت» لما عُدَّتْ إلى المصدر، كما تُلغى إذا لم تُعَدَّ. وانظر: الإيضاح ١٣٦.

(٥) الإيضاح ١٣٦، والمقتصد ٥٠١/١.

قد تقدّم من كلامي ما يقتضي مَنَعُهُ، ويثبت موجب ذلك بما يُغني عن الإعادة<sup>(١)</sup>، إن شاء الله.

وظاهر كلام أبي علي جوازُه على قبح. وليس يريد أبو علي ذلك - والله أعلم - إنما يريد أنَّ هذا أقبح من ذلك؛ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض<sup>(٢)</sup> منه. فإذا كان أقبح منه لذلك، فينبغي ألا يجوز. والله أعلم.

ومن الناس من أخذ كلام أبي علي على ظاهره، وقال: يجوز أن يقال: زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلقًا؛ لأنَّ الذي قُبِحَ الإلغاء، إنما هو أن الفعل قد عمل في المصدر، فلمّا عَمِلَ قَوِيَ في طلب العمل، فقُبِحَ إلغاؤه. ولو كان المقبّح هذا، لكان إلغاء «ظننت» [٢٩٨]، وهي عاملة في المصدر، كإلغائها، وهي عاملة في ضمير المصدر، ولم يكن في ذلك قُبْحٌ زائد. والله أعلم.

والذي يظهر لي ما ذكرته أولًا. وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٣)</sup>. والله الموفق بفضله.

## فصل

قال: «وإذا قلتُ: ظننتُ ذاك، كانَ «ذاك» إشارةً إلى المَصْدَرِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: ص ٩٥٦.

(٢) يريد: الفعل ومعاقبه - المصدر. وقال الجرجاني ما معناه: إن إلغاء الفعل عند تعديّه إلى صريح لفظ المصدر أقبح من إلغائه عند تعديّه إلى المصدر، لأن المصدر تكرير وتوكيد للفعل؛ لفظًا ومعنى، والضمير تأكيد معنى لا لفظًا، وكلما كان أذهب في التأكيد كان أبعد من الإلغاء، فالوجه أن يقال: زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلقًا. انظر: المقتصد ٥٠١/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٢٥/١.

(٤) الإيضاح ١٣٧، والمقتصد ٥٠٢/١. والمسألة خلافية، وخلاصة الخلاف فيها: أن الإشارة إلى =

هذا الذي ذهب إليه أبو علي، هو مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، وكأنه جواب لمن قال: ظننتُ زيدًا منطلقًا، فتقول: ظننتُ ذاك، أي ظننتُ ظنًا مثلَ ظَنِّكَ، كما تقول: ضربتُ ضربتك، وقمتُ قيامك، وقد كان ظنُّ ذلك متعلقًا بأنَّ زيدًا قائم، وهذا قد ظنَّ مثلَ ظَنِّه، فقد ظنَّ أن زيدًا قائم. والله أعلم.

ويُتَصَوَّرُ أن تقول هذا لمن قال: زيد منطلق، فتقول: ظننتُ ذاك، أي ظننتُ ظنًا، ووضع مكانه اسم إشارة، ويكون إشارة لما تضمنته الفعل من الحدث، ويكون بمنزلة لو قلت في مقابلة كلامه: ظننت، فيعلم بالحال أنك تريد: ظننتُ زيدًا منطلقًا، لكنك تحذفهما لما ذكرنا، وعَلِمَ مخاطبك ما تُعني، فيكون حذف اختصار، لا حذف اقتصار<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «ولو كان «ذاك» إشارةً إلى غيرِ المَصْدَرِ، لم يكن من المفعول الثاني بُدٌّ»<sup>(٣)</sup>.

ذهب الفراء<sup>(٤)</sup> في المسألة إلى أن الإشارة إلى الاسمين؛ إلى «زيد»، وإلى

= المصدر. أو إلى المفعولين. وهذا الأخير قول الفراء. وقيل: الإشارة إلى أحد المفعولين. وقيل: إلى المصدر، أجرته العرب مُجرى المفعولين. انظر: غايَةُ الأمل ١/ ١٧٣.

(١) الكتاب ١/ ١٢٥. وهو أيضًا مذهب الجرجاني. انظر: المقتصد ٥٠٣/١.

(٢) أشار المؤلف قبل (ص ٩٦٩) إلى الفرق بين حذف الاختصار وحذف الاقتصار، فالأول لدليل، والثاني لغير دليل.

(٣) الإيضاح (١٣٧)، والمقتصد (٥٠٣/١): «ولو كان إشارة»، بإسقاط «ذاك»، «إلى غيره» مكان «إلى غير المصدر».

(٤) ضرب الفراء مثالين: أظن زيدًا أخاك، وكان زيد أخاك، ثم قال: «ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذلك». (معاني القرآن ٤٥/١). وما قال به الفراء قال به المازني، نسبة إليه ابن عصفور، وقال: وهذا عندنا غير جائز. شرح الجمل ٣١٨/١.



« منطلق » ، وأنت لو ذَكَرْتَ بعد « ظننت » هنا : زيدًا منطلقًا ، لكان الكلام صحيحًا ، فكذلك إذا ذَكَرْتَ بعد الفعل ما هو إشارة إليهما . وشَبَّهه<sup>(١)</sup> بقوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَلِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فـ « ذلك » اسم إشارة إلى الاسمين ، وهما : « الفارض والبكر » ؛ لأن « العوان » المتوسِّطَةُ بينهما ، فكأنه قال - تعالى - : عوان بين الفارض والبكر ، ثم وضع موضع الاسمين اسم الإشارة<sup>(٣)</sup> ، فكذلك هذه المسألة وضع اسم الإشارة موضع « زيدًا منطلقًا » .

وهذا القول بعيد جدًا ؛ لأن الموضع موضع المسند والمسند إليه ، ولا يكونان من اسم واحد ؛ ظاهرًا كان أو مبهمًا ، أو غير ذلك .

ولو جاز هذا لجاز أن تقول لمن سمعته يقول : زيد قائم : ذلك أو ذاك<sup>(٤)</sup> . ومثل هذا لا يُقال في المسند والمسند إليه ؛ لأنهما يطلبان أن يكونا جزأين منفصلين ، ثم يُشَدُّ أحدهما إلى الآخر ، فلا بُدَّ أن يوجدًا مفترقين .

وليس هذا مثل الآية ؛ ألا ترى أنك لو جئت في الآية بلفظ الإشارة إلى الاثنين ، فقلت : عوانٌ بين ذينك<sup>(٥)</sup> ، لكان صحيحًا . ولا يمكن أن يُقال :

(١) قوله « شَبَّهه » فيه مسامحة ، لأن الفراء شبه الآية بالمثاليين ، لا العكس .

(٢) البقرة ٦٨ .

(٣) الفراء : ولو قال في الكلام : بين هاتين ، أو بين تينك ، يريد الفارض والبكر كان صوابًا . ولو أعيد ذكرهما ، لم يظهر إلا بثنية ، لأنهما ليسا بفعلين . معاني القرآن ٤٥ / ١ .

(٤) نسب ابن عصفور هذا الرد إلى أبي علي ، قال : وقد رَدَّ الفارسي أيضًا على المازني بأنه لو جاز أن يكون « ذاك » إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها ، فكتت تقول في جواب من قال :

هل زيد قائم ؟ ذاك ، أي زيد قائم . شرح الجمل ٣١٩ / ١ .

(٥) لو قال : « تينك » لكان أحسن ، فالإشارة إلى « فارض » و « بكر » وهما صفتان للبقرة .

ذالك ، ويكون مسندًا ومسندًا إليه ؛ لما ذكرته من أنهما لا بُدَّ أن يكونا شيئين ، و ﴿ بَيْنَكَ ﴾ لا تطلب إلا معنيين ، لا تطلب لفظين مسندًا أحدهما إلى الآخر . وقد تُعَبَّرُ عن المعنيين بلفظ واحد ؛ ألا ترى أنك تقول : جلست بين القوم<sup>(١)</sup> .

فإن قلت : فقد جاء ضمير الأمر والشأن ، وهو يعود إلى الجملة .

قلت : ليس « هو » في مثل قولك : هو زيد قائم ، يعود إلى الاسمين : المسند والمسند إليه ، وإنما جيء به إبهامًا للأمر وتعظيمًا له ، ثم جيء بالجملة [٢٩٩] بعد ذلك بيانًا للمقصود بالإخبار ، وما قصد تعظيمه بالإبهام ، وليس بضمير عائد على مقصود قصد قصده ، وإنما المراد به ما ذكرته من الإبهام . والله أعلم .

ومن المتأخرين من قال : « ذاك » إشارة لما تَضَمَّنَتْه : زيد منطلق . وليس هذا بصحيح ؛ لأنَّ العرب لم تُدْخِلْ هذه الأفعال إلا على المسند والمسند إليه . والله أعلم .

ثم قال : « إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ « الظَّنَّ » بمعنى التهمة »<sup>(٢)</sup> .

قد تَقَدَّمَ أن « ظننت » إذا كانت بمعنى « اتهمت » تعدَّتْ إلى واحد ، كما يتعدى « اتهمت » إلى واحد ، فتقول : ظننت زيدًا بالسرقة ، كما تقول : اتَّهَمْتُ زيدًا بها .

(١) مما يجوز أن يقع عليه « بين » ، وهو واحد في اللفظ ، « أحد » و « من » و « أي » لأنها جميعًا تكون للواحد والجمع في المعنى . انظر : معاني الفراء ٤٥ / ١ .

(٢) الإيضاح ١٣٧ ، والمقتصد ٥٠٣ / ١ .

فإن قلت هنا : ظننت ذاك ، وتجعل « ذاك » إشارة إلى « زيد » ، وتجعل « ظننت » بمعنى « اتهمت » ، كأنك قلت : اتهمت زيدا بما ذكرته من القيام ، كان صحيحا . والله أعلم .

والآية التي أتى<sup>(١)</sup> بها تُقرأ بالطاء والضاد : قرأ بالطاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي<sup>(٢)</sup> ، والباقون بالضاد :

فمن قرأ بالطاء جعل « فعلا » بمعنى « مفعول » .

ومن قرأ بالضاد ، فـ « فعيل » بمعنى « فاعل » .

فالضمير الذي في « ظنين » بمعنى « مظنون » مفعول لم يُسم فاعله<sup>(٣)</sup> ،

والضمير في « ضنين » بمعنى « ضان » فاعل .

ويتعلق ﴿ عَلَيَّ الْغَيْبِ ﴾ بـ « ظنين » . وهذا بين على مَنْ جعله بمعنى « متهم » ، التقدير : وما يُتَّهم على الغيب<sup>(٤)</sup> .

ومن قرأ ﴿ بِضَيْنٍ ﴾ بالضاد ، فيأتي المعنى : وما هو ببخيل على الغيب . وإنما يتعدى « بخيل » بالباء ، إنما يقال : بخل بكذا ، فيكون في هذا تضمين ،

(١) الضمير يعود على أبي علي . والآية هي ﴿ وما هو على الغيب بظنين ﴾ [التكوير ٢٤] . وانظر : الإيضاح ١٣٧ ، والمقتصد ٥٠٣/١ .

(٢) ويعقوب . والقراءة بالضاد هي المثبتة في جميع المصاحف . انظر : السبعة ٦٧٣ ، والمبسوط ٣٩٨ ، والكشف ٣٦٤/٢ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٣) والباء زائدة ، و « ظنين » خبر « ما » . ولا يتعلق المجزور بمحذوف ، لأن الباء زائدة للتوكيد ، والتقدير : وما هو على الغيب ظنيئا . وإنما يتعلق المجزور بمحذوف إذا وقع خبرا ، إذا كان حرف الجر غير زائد . البسيط ٤٤٤/١ .

(٤) لأنه معروف عندهم بالصدق والأمانة ، ولا يتهمون في ما يدعي ويقول ، وإنما يتركون أتباعه عنادا وطغيانا . و « ما » هنا حجازية ... لأن « ما » التيمية لم تقع في القرآن . البسيط ٤٤٥/١ .

والتقدير - والله أعلم - : وما يقعد على الغيب فيستره<sup>(١)</sup> ؛ لأن هذا فعل البخيل ، وفي إبراز هذه الصورة أبداً قُبِّح لصورة البخل .

### مسألة

قال الله - تعالى - : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال - تعالى - : ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ كُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . وحكى سيبويه أن العرب تقول : ظننت يزيد<sup>(٤)</sup> . وتأويله على أن الباء هنا بمنزلة الباء في قولك : نزلت بالبلد ، فكأن المعنى : أوقعت ظني يزيد<sup>(٥)</sup> ، ولا يُذكر الخبر<sup>(٦)</sup> الذي تعلق به ، ويكون هذا بمنزلة قولهم : « من يسمع يَحُلْ »<sup>(٧)</sup> ، والله أعلم ؛ ألا ترى أنك قد

(١) كما تقول : فلا يخل على هذا العلم ، أي لا يُعلمه أحدا ، وإنما تعدي « بخل » بـ « على » لأنه إذا بخل بالشيء فكأنه جلس عليه وغطاه . والمعنى : ما هو بـ ﴿ عَلَيَّ ﴾ ببخل بما يأتيه من الوحي ، فلا يعلمه أحدا إلا بخلوان ، كما تفعله الكهان . (البسيط ٤٤٥/١) . والكلام في « ما » وفي تعلق « على » الغيب ، وفي زيادة الباء ، كالقلام في قراءة الطاء .

(٢) الأحزاب ١٠ .

(٣) فصلت ٢٣ .

(٤) سيبويه (٤١/١) : « وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك ، كما قلت : نزلت به ، ونزلت عليه . ولو كانت الباء زائدة بمنزلة في قوله - عز وجل - : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت في الدار » .

(٥) يريد أن هذه الباء هي الباء المقدية ، بعد أن ضُعن « ظن » معنى « أوقع » . ولولا ذلك لما جاز اكتفاء « ظن » بمفعول واحد .

(٦) « الخبر » هنا ليس المسند ، ولكنه متعلق الظن ، كما يُبين من سياق كلامه .

(٧) مثل ، معناه : من يسمع أخبار الناس ومعاييرهم يقع في نفسه عليهم المكروه ، أي أن مجانبية الناس أسلم . وفي اللسان (خيل) : « يقال ذلك عند تحقيق الظن » كأنه : من يَشْمَعُ يَحُلْ مسموعه صادقا . و « يَحُلْ » مشتق من « تحيل إلي » . وروى المثل معكوثا : من يَحُلْ يَشْمَعُ . (انظر : =



تدري أن زيدًا يُسيء الظنَّ بك ، ويكثر منه أن يظنَّ فيك أشياء لعداوة وحسد ؛  
ولا تُعيِّن منها واحدًا ، فتريدُ أن تُخَيِّرَ بذلك ، وأن خاطره وظنه قد تَعَلَّقَا بك ،  
فتقول : زيد يظن بي . ولعلَّك حين قلت هذا ، لم يخطر بخاطرك تعيُّن شيء  
قال فيك ، فتخبر به . والله أعلم .

ومن جعل الباء من « ظننت بزيد » زائدة ، فيكون التقدير : ظننت زيدًا ،  
فتصير « ظننت » تتعدى إلى واحد ، فيُبيطَل هذا ما يُبيطَل الاقتصاد على أخذ  
المفعولين . والله أعلم .

\*\*\*

## باب

### الأسماء التي أعملت عملَ الفعل<sup>(١)</sup>

اعلم أن النَّصْبَ أصله ألا يكونَ إلا للأفعال ، فكلُّ حَرْفٍ تجده ناصبًا ، فإنَّما  
سَرَى له من الفعل . وكذلك الأسماء التي تَنْصِبُ إنَّما تَنْصِبُ بالحمل على  
الفعل ، وعلى ما حُمِلَ على الفعل . فعلى الجملة [٣٠٠] إنَّما سرى لها النَّصْبُ  
من الفعل .

وأما الرفع فيكون للفعل والاسم . فالمبتدأ يعمل الرفع في الخبر . وكذلك  
الفعلُ يعمل الرفع في ما يطلبه بالبنية . وكُلُّ رفع تجده بغير الابتداء والمبتدأ ، فإنَّما  
سرى له من الفعل ، فاسمُ الفاعل إنَّما رَفَعَ بالحمل على الفعل . وكذلك جميعُ  
ما يَعمَلُ الرفع سوى الابتداء والمبتدأ ، فإنَّما سرى له من الفعل . وكذلك الحرفُ  
إنَّما سرى له الرفع من الفعل .

وأما الجرُّ فيكون بالإضافة : فإن كانت الإضافة بالحرف - وذلك إضافة  
الأفعال إلى الأسماء - فيكون الخافضُ الحرف<sup>(٢)</sup> .

وإن كانت الإضافة بغير الحرف - وذلك إضافة الأسماء إلى ما بعدها -  
فيكون الخفضُ بالاسم<sup>(٣)</sup> نحو : غلام زيد وأمام عمرو .

(١) الإيضاح ١٤٠ ، والمقتصد ٥٠٥/١ .

(٢) ذكر بعد (١٩١/٢) الحزائنية الحروف التي تضيف الفعل إلى الاسم ، وجعل جملتها أربعة عشر  
حرفًا . وانظر أيضًا : البسيط ٨٤٠/٢ ، والملخص ٥١١/١ .

(٣) هذا ظاهر مذهب سيبويه . وهو الأولى ، وعليه المحققون من أهل الصنعة . انظر : الكتاب ٤١٩/١ ،  
وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢ ، وشرح الرضي للكافية ق ١ ، مج ١/٦٦ .

= الأمثال ٢٩٠ ، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢ ، والمستقصى ٣٦٢/٢ .  
والمثل دائر في كتب النحو ، استشهد به المؤلف في : الملخص ٣٦٢/١ ، وانظره أيضًا في : غاية  
الأمَل ١٧٢/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، والمغني ٧٩٧/٢ ، والهمع ٢٢٥/٢ .

ومن الناس من جعل الخفض كله بالحرف، وقال: الخافض في قولك «غلام زيد»: اللام المقدرة<sup>(١)</sup>؛ لأن الأصل: غلام لزيد. وليس هذا بصحيح، والصحيح ما ذكرته. وسيبين هذا كله في «باب الجر»<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله.

والذي يعمل من الأسماء عمل الأفعال سبعة أنواع: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأمثلة المبالغة، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والمصادر، وأسماء الأفعال، وأسماء العدد والمقادير، وما جرى مجراها، نحو: عشرين درهماً، وما في السماء موضع راحة سحاباً<sup>(٣)</sup>، ولي مثلك عالماً.

ولم يذكُر أبو علي أسماء العدد ولا ما جرى مجراها؛ لأنها لا ترفع، وإنما هي تنصب التمييز، وإنما يريد أن يذكر ما يعمل عمل الفعل، فيرفع وينصب، وحين تكلم في المنصوبات تكلم في أسماء العدد، والمقادير وما جرى مجراها،

(١) هذا مذهب بعضهم. وأبطل بأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام. ويرى الرضي أن عمل الحرف مقدراً وإن ضعف لا يترك هنا لقوة الدال عليه بالمضاف. كما نقل ابن أبي الربيع في البسيط (٨٨٦/٢) عن الشلوين رده بأن «غلام» في «غلام زيد» معرفة، وفي «غلام لزيد» نكرة، فكيف يكون «غلام زيد» مخفوضاً بحرف؛ لو ظهر ذلك الحرف لأتحل المعنى؟ اهـ بتصرف. وزعم الزجاج أن الجر هو بمعنى اللام. وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، قال الرضي: وليس بشيء. انظر: شرح الكافية ق ١، مج ١/٦٥، ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢، والارتشاف ٥٠١/٢. وانظر أيضاً: البسيط ٨٨٦/٢.

(٢) انظر: ١٩١/٢ (الحمزاوية).

(٣) قال (٢/٢) (الحمزاوية): ويجري مجراها - أي مجرى العدد - ... ما في السماء موضع راحة سحاباً، لأن «السحاب» تمييز لموضع، وتم الإضافة إلى «الراحة»، ولولا ذلك لكان مضافاً إليه، لإضافة الشيء إلى جنسه، بمنزلة: «ثوب خز» و«باب ساج». والمثال من أمثلة أبي علي، قال: «فما كان على معنى المساحة، فقولهم: «ما في السماء...» فقدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره، فإذا قال: سحاباً، يبين به ذلك المبهم». (الإيضاح ٢١٢، ٢١٤). وهو أيضاً في: شرح السيرافي ٢/٢٦٣.

على حسب ما يبين<sup>(١)</sup>، إن شاء الله.

ولم يذكر أمثلة المبالغة، وهي: «فَعُول» و«فَعَال» و«مِفْعَال» و«فَعِيل» و«فَعِل»، قال سيبويه: إنها تعمل عمل اسم الفاعل، فتَرَفَعُ وتنصب، ويتقدّم عليها ما تنصبه<sup>(٢)</sup>، فتقول: هذا ضروبٌ زيداً، وهذا زيداً ضروبٌ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ضُرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوَقٌ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَيُنْكَ عَاقِرٌ<sup>(٤)</sup>  
وتقول: هذا ضُرَابٌ زيداً، وهذا زيداً ضُرَابٌ، وأنشد سيبويه<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: ٢/٢ (الحمزاوية)، والإيضاح ٢١٢ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١١٠/١، وما بعدها. وعمل أمثلة المبالغة موضع خلف كبير: فقد أنكر الكوفيون إعمال الخمسة. ونسب السيوطي إنكار عمل «فَعِل» و«فَعِل» إلى أكثر البصريين. وأنكرها المبرد والمازني، وأنكر الجزمي «فَعِل». وقال أبو عمرو: يعمل «فَعِل» بضعف. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضية، وإن عُرِيت من «أل» لما فيها من المبالغة، فهي عندهما أقوى في العمل من اسم الفاعل. وأعمل ابن ولاد وابن خروف «فَعِيلًا». ثم اختلفوا في القياس: فالمؤلف والأكثر على أنها لا تقال إلا بالسماع. وظاهر الزجاجي أنه قياس في الجميع. وقال بعضهم: قياس في فَعُول وفَعَال. واستظهر المؤلف كونها سماعاً. وانظر المسألة مع فضل بيان في: المقتضب ١١٤/٢ - ١١٩، والهمع ٨٦/٥ - ٨٩. وانظر أيضاً: البسيط ١٠٥٤/٢ - ١٠٦٣.

(٣) أبو طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ.

(٤) من الطويل. نصل السيف: شفرته. سوق: جمع ساق. يرثي أبا أمية بن المغيرة، زوج أخته عاتكة. يقول: إنه كان كريماً يضرب سوق الإبل السينة، وينحرفها، إذا لم يجد الأضياف طعاماً. والشاهد: نصب «سوق» بـ «ضروب». والبيت في: الديوان ٣٦، والكتاب ١/١١١، والمقتضب ١١٤/٢، والجمل ٩٢، والأصول ١٢٤/١، وابن السيرافي ٧٠/١، وتحصيل عين الذهب ١١٣، والحلل ١٢٧، وأمالى ابن الشجري ٣٤٦/٢، وابن عيش ٦/٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٠، والهمع ٨٦/٥، والخزانة ٢٤٢/٤، ٢٤٤، ٢٤٤/٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧. واستشهد به في: البسيط ١٠٥٦/٢.

(٥) للفلاخ بن خزن الميترقي، شريف، راجز، شاعر. والفلاخ، من قلق البعير، إذا رَدَدَ هديره في =



\* أُنْحَا الْحَرْبَ لِنَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا <sup>(١)</sup> \*

وحكى - رحمه الله - : «أما العسل فأنا شَرَّابٌ» <sup>(٢)</sup> . وكذلك تقول : هذا مِنْحَارُ النوق .

وحكى سيبويه : إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا <sup>(٣)</sup> ، والبوائك : السَّمان من الإبل <sup>(٤)</sup> .

وأنشد سيبويه <sup>(٥)</sup> في «فَعِلَ» :

= حلقومه . وقيل : القَلْعُ : الضخم الهامة . انظر : الشعر والشعراء ٧٠٧/٢ ، والمؤتلف والمختلف ٢٥٣ ، والتصحيح والتحريف ٣٨٨ ، والتاج (قلخ) .

(١) من الطويل . وعجزه :

\* وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَغْفَلًا \*

أُنْحِرَ الحَرْبَ : المستعد لها . الجلال : جمع مجل ، وهو في الأصل : ما يليسه القرس . الولَّاج : كثير التردد على البيوت لضعف همته . الخوالف : جمع خالفة ، وهي عمود في مؤخر البيت . الأَغْفَلُ : الذي تَضَطُّكُ ركبته عند المشي . والشاهد : إعمال «لباس» في «جلالها» . والبيت في : الكتاب ١١١/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وابن السيرافي ٢٤٠/١ ، والنكت ٢٤٥/١ ، وتحصيل عين الذهب ١١٢ ، وابن يعيش ٧٠/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ ، واللسان (ثعل) ، والهمع ٥/٨٦ ، والخزانة ١٥٧/٨ . واستشهد به في : البسيط ١٠٥٧/٢ .

(٢) الكتاب ١١١/١ . وهو من أقوال العرب ، استشهد به سيبويه على إعمال صيغة المبالغة ، وجواز تقديم معمولها عليها . وفي التقديم هنا زيادة ، إذ تقدم معمول على الفاء ، وهي من حروف الصدور ، إذ هي الواقعة في جواب الشرط ، واغتنر لإصلاح اللفظ ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فأنا شراب العسل ، ثم وُضِعَتْ «أما» موضع «مهما يكن من شيء» ، فصار : أما فأنا شراب العسل ، فاستقبحوا ولاية الفاء الحرف الذي يفهم منه الشرط ، فقدموا شيئاً من الجملة . واستشهد المؤلف بالقول في : البسيط ٦٢٣/٢ ، ١٠٦٤ . وهو أيضاً : في المقتضب ١١٣/٢ ، والهمع ٥/٨٦ .

(٣) الكتاب ١١٢/١ .

(٤) اللسان ( بوك ) .

(٥) لم ينسبه سيبويه . ونُسب إلى أبي يحيى أبان بن عبد الحميد اللاهقي ، شاعر مطبوع ، بصري ، =

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ <sup>(١)</sup>

وأنشد سيبويه <sup>(٢)</sup> في «فَعِلَ» :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ <sup>(٣)</sup>

= عباسي ، طعن في دينه . ( ترجمته في : الأغاني ٢٣/٢٠ ، والخزانة ١٧٣/٨ ) وروى المازني أن اللاهقي أخبره أن سيبويه سأله شاهدًا في تعدي «فَعِلَ» فعمل له هذا البيت . وقال الأعلام : « وإن كان هذا صحيحًا فلا يضر ذلك سيبويه ، لأن القياس بعضده » . وقال ابن أبي الربيع : « اللاهقي أقرَّ على نفسه بالكذب فكيف يُقبل قوله ؟ ولعله كذب في قوله : سألتني سيبويه ، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يختص عليه اللاهقي ، ولا يستدل سيبويه على قوانين العرب إلا بما يؤثق بصحته » . ( البسيط ١٠٥٨/٢ ، ١٠٥٩ ) ، وقال ابن يعيش ( ٧٢/٦ ) : « ويروى أن البيت أيضًا لابن المقفع . وانظر مصادر ح التالية .

(١) من الكامل . يروى : « لا تُخَاف » مكان « لا تضر » . يصف إنسانًا بالجهل ، فهو يخشى الأمور السهلة ، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن . والشاهد : إعمال « حذر » في « أُمُورًا » . والبيت في : الكتاب ١١٣/١ ، والمقتضب ١١٦/٢ ، وابن السيرافي ٤٠٩/١ ، والجمل ٩٣ ، والنكت ٢٤٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ١١٥ ، والحلل ١٣١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٧١/٦ ، ٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ ، والخزانة ١٥٧/٨ ، ١٦٩ . واستشهد به في : البسيط ١٠٥٨/٢ ، ١٠٥٩ .

(٢) لساعدة بن مجوَّة ، شاعر مُحَيِّصٌ ، من المخضرمين ، من بني كعب بن كاهل ، من هَذَيْل . انظر : المؤلف والمختلف ١١٣ ، والخزانة ٨٦/٣ ، ٨٧ .

(٣) من البسيط . يروى : « ظمَاء » مكان « طِرَابًا » . شأها : ساقها وأزعجها . والضمير يعود إلى بقر الوحش . كاليل : مُكَلِّ . مَوْهِنًا : وقتًا من الليل . عَمِلٌ : كثير العمل . والمعنى كما يرى سيبويه : يصف حمارًا وأتًا نظرت إلى برق مستطير دالٌّ على الغيث يُكَلِّ اللَّيْلَ بروقه ولمعانه ، فساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق ، فباتت طَيرَةً متقلَّةً تُحَوِّه . والشاهد : نصب «موهن» بـ «كاليل» . وقد رَدَّ بأن «موهنا» ظرف . والظرف والمجرور تعمل فيهما المعاني ، ويكون قد جرى على غير الاتساع . وسيبويه أخذه على الاتساع ، وتَصَبَّ الظرف نصب المفعول به . وقيل : يمكن أن يكون « كاليلًا » : « ضعيفًا » . ورَدَّ بأنه لو كان بهذا المعنى ، لم يقل بعده : « عمل » ، وهو الكثير العمل ، ولما وُصِفَ بـ « بات الليل لم ينم » . واعتذر ابن أبي الربيع في =

ومن التَّحْوِينِ من خالف سيبويه في «فَعِلَ» و «فَعِيلَ»، وقال: إنَّهما لا يعملان<sup>(١)</sup>.

والقياس يقتضي ما قاله سيبويه؛ لأن هذه الأمثلة كان أصلها اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا ضَرْوبٌ زيدًا، فأصله: هذا ضاربٌ زيدًا، ثم عُذِلَ من «ضارب» إلى «ضروب»؛ لِيَتَصَّ عَلَى المبالغة والكثرة، فإن «ضاربًا» إنما يعطي أنه أوقع الضرب، [٣٠١] ولا يعطي كثرة ولا قلة، فإذا قلت: «ضروب» أَعْطَيْتَكَ الكثرة.

ونظير هذا: كَسَرَ وكَسَّر، فإنك تنتقل من «كَسَرَ» إلى «كَسَّر»؛

= البسيط (١٠٦٠/٢) عن سيبويه بأنه لم يأت بالبيت دليلًا على إعمال «فَعِيلَ»، وإنما جاء به على إمكان أن يكون من هذا. كما اعتذر عن سيبويه أيضًا بأنه استشهد بالبيت أيضًا على أن «فاعلًا» يعدل إلى «فَعِيلَ» مبالغة. وقيل: إنما ساقه دليلًا على إعمال «عمل» فهو متعد. أما «كَلِيلَ» فهو لازم. وفي البيت بعد كلام كثير. وانظره في: شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، والكتاب ١/١١٤، والنصف ٣/٧٦، وتحصيل عين الذهب ١١٦، والنكت ١/٢٤٨، وابن يعيش ٦/٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٢، والمقرب ١/١٢٨، والمغني ٢/٥٦٨. واستشهد به في: البسيط ١٠٥٨/٢، ١٠٦٠.

(١) يريد: المازني والمبرد (المقتضب ١١٤-١١٦، والبسيط ١٠٥٨/٢ وما بعدها) فقد جعل البيت اللاحقي السابق مصنوعًا كما سلف، كما قال: إن «موهنا» في بيت «ساعدة» ظرف، والظروف والمجرورات تعمل فيهما المعاني، ويكون قد جرى على غير الاتساع. وسيبويه أخذه على الاتساع ونصب الظرف نصب المفعول به، كما طعننا بأنه يمكن أن يكون «كَلِيلًا» بمعنى ضعيف، وليس من أمثلة المبالغة. وقال المؤلف (البسيط ١٠٦٠/٢): «وهذا الوجه الثاني يبعد، من جهة قوله بعد ذلك: عُذِلَ، لأن البرق إذا بقي الليل يبعد أن يكون كَلِيلًا. وأما قوله: إن «موهنا» ظرف فممكن. وسبق الأعلام ابن أبي الربيع في رد القول بكون «كَلِيلَ» بمعنى «ضعيف». انظر: ح السالفة ومصادرها، وانظر رد الأعلام في: تحصيل عين الذهب ١١٦، ١١٧. ولعله أخذه من السيرافي.

للإعلام بالمبالغة ف «ضَرْوب» وأخواتها من «ضارب»: نظائر «فَعِلَ» من «فَعِلَ»، فلما كان أصل «ضروب»: ضاربًا، كان<sup>(١)</sup> «ضارب» يعمل عمل «ضروب».

فإن قلت: إن «ضاربًا» لم يعمل إلا بالشَّبه من جهة التساوي في الحروف، والحركات والسكنات، على حسب ما يُبَيِّن في «باب اسم الفاعل»<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله، وإذا انتقل إلى «ضروب»، زال الجريان على الفعل، فيزول العمل. وكذلك جميع الأمثلة ليست جارية على الفعل في الحركات والسكنات، واسمُ الفاعل لم يعمل إلا بذلك.

قلت: لما استقر لاسم الفاعل بالعمل بالجريان، وثبت له، بقي العملُ له، وإن تَغَيَّرَ وزال عنه الجريان الذي به عمل؛ ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل إذا جُمع، فتقول: هؤلاء ضُرَابٌ زيدًا، وإن كان الجريان الذي به عمل المفرد قد زال في الجمع، فكذلك هذه الأمثلة تعمل، وإن كان الجريان قد زال منها؛ لأنَّ الأصل اسم الفاعل، وأنت إذا قلت: هذا ضُرَابٌ زيدًا، فكأنك قلت: هذا ضاربٌ زيدًا ضربًا كثيرًا، كما عمل «هؤلاء ضُرَابٌ زيدًا»؛ لأنه جمع: «هذا ضاربٌ زيدًا».

فإن قلت: هذا صحيح في ما عدا «فَعِيلًا»، فإن «فَعِيلًا» - وإن كان فيه ما في أخواته - فيه أمرٌ آخر يمنع عنه العمل، وهو أنه قد تَقَرَّرَ فيه وأُطْرِدَ أن يكون لـ «فَعِلَ»، بضم العين، و «فَعُلَ» لا يتعدى، فلما انتقل «عالم» إلى

(١) «وكان» (كذا) في المخطوطة، بزيادة الواو. وهو وهم.

(٢) انظر: ص ٩٨٩ وما بعدها.



« عليم » ، و « فعيل » قد اطرَد فيه ألا ينصب ، لم يَنْصِبْ ، وإن كان للمبالغة ، بخلاف « فَعَال » و « فَعُول »<sup>(١)</sup> .

قلتُ : هذا غَيْرُ مَرَعِي ، بدليل أَنَّ « قال » قد انتقل إلى « فَعَل » بدليل « قلت » ، ومع ذلك بقي ناصباً ، فتقول : قلتُ الحقَّ ، وقلتُ الباطل<sup>(٢)</sup> . فإذا كان النَّقْلُ إلى « فَعَل » نفسه ، لا يُؤَثِّرُ الانتقالُ في إبطال عمله ، فما ظَنُّكَ بالانتقال إلى « فعيل » ، فإنه سرى إليه عدم التعدي من « فَعَل » ، فتفطِنُ إليه ، فإنه صحيحٌ ، إن شاء الله .

ولما كانت هذه الأمثلة عند أبي علي كاسم الفاعل ، وجرت عنده مَجْرَى اسم الفاعل إذا جُمع ، لم يذكرها هنا ، كما لم يذكر ما جُمع من اسم الفاعل جمع التكسير ؛ لأنه معلومٌ أن الجمع يَجْرِي على حكم المفرد ؛ لأنه أصله ؛ ألا ترى أَنَّك إذا قلت : « زُيُودٌ » ، فأصله : زيد وزيد وزيد ، فاختصر ذلك ، فقل : زُيُودٌ ، فجرى الجمع مَجْرَى المفردات لو نُطِقَ بها معطوفات ، فكذلك تجري الأمثلة مَجْرَى اسم الفاعل ؛ لأن أصل « ضَرَّاب » : ضارب زيداً ضرباً كثيراً ، فكما أَنَّك لو نَطَقْتَ ، فَقُلْتَ : هذا ضارب زيداً ضرباً كثيراً ، لعمل في

(١) هذا قول المبرد ، انظره مَقْصُلاً بلفظه في : المقتضب ١١٤ / ٢ ، ١١٥ .

(٢) شرح أبو علي المسألة فقال ما معناه : قُلْتَ وَغَدْتَ ، تحركت الفاء بضمة ، ولا تخلو أن تكون حركة الفاء أو حركة العين نُقِلَتْ إليه ، ولا يجوز أن تكون حركة الفاء ، لأن الفاء لا تَحْرُكُ بالضم ، إلا إذا كان الفعل مَبْنِيًّا للمفعول ، فثبت أنها منقولة من العين ، وإذا كانت منقولة لم تخل أن تكون كالضمة في « حَسَن » أو يكون الفعل كان على « فَعَل » فثقل إلى « فَعَل » ، ولا يجوز الأول ؛ لأن الفعل متعدي و « حَسَن » غير متعدي ، فثبت أن « قلت » منقولة من « فَعَل » فتعدى إلى المفعول به من حيث كان أصله « فَعَل » . انظر : التكملة ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، وانظر أيضاً : البسيط ١٠٦١ / ٢ ، ١٠٦٢ .

« زيد » ، فكذلك هذا . ولم يَجْرِ لأبي علي في هذه الأمثلة ذِكْرٌ في هذا الكتاب ، فلذلك اعتنيتُ في هذا الموضع بما ذكرته منه ، وفيه كفاية في فهمها<sup>(١)</sup> ، إن شاء الله .

\*\*\*

(١) في المخطوطة : فهمها . وهو تحريف .

## باب

### أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ<sup>(١)</sup>

[٣٠٢] اعلم أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول حكمهما سواء، فكلُّ ما يُذكرُ في اسم الفاعل ويشترط فيه، يجري في اسم المفعول ويُشترط فيه، فلا يُحتاج إلى ذكر اسم المفعول؛ إذ أمرهما واحد.

اعلم أنَّ اسم الفاعل يجيء على ثلاثة أقسام: مضافاً، ومعرّفاً بالألف واللام، ومُنوَّناً. فأوَّلُ ما تكلم فيه أبو علي: المُنوَّن، ثم تكلم في المضاف، ثم تكلم في المعرّف بالألف واللام.

فاسم الفاعل إذا كان مُنوَّناً يعمل؛ يرفع وينصب بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال. فإن كان بمعنى الماضي، فلا يعمل. وخالف في هذا الكسائي<sup>(٢)</sup>، فقال: يعمل، وإن كان بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال، والاستقبال؛ لأنه إنما عمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال؛ لأن معناه معنى الفعل، فبذلك يعمل إذا كان بمعنى الماضي<sup>(٣)</sup>. وسيأتي الكلام معه بعد<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله.

(١) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ٥٠٥/١.

(٢) انظر: الجمل ٨٤، قال: «ولو قلت: هذا ضاربٌ زيداً أمس - بالتونين والنصب - لم يجر عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي فإنه كان يجيزه».

(٣) أي أن الكسائي جعل عمل اسم الفاعل بالمعنى، معنى الفعل، لا بالشبه، شبه الفعل.

(٤) انظر: ص ٩٩٠.

الثاني: الاعتماد. ومعنى الاعتماد أن يقع خبراً للمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو يتقدّم عليه أداة الاستفهام، أو حرفُ النَّقْي. فإن كان غير معتمد لم يعمل<sup>(١)</sup>. وخالف في هذا أبو الحسن، فقال: يعمل وإن لم يعتمد<sup>(٢)</sup>، وأجاز: قائم الزيدان، وقائم الزيدون. ولا يجوزُ هذا إلا على أن يكون «الزيدان» فاعلاً بـ «قائم»، و«الزيدون» كذلك<sup>(٣)</sup>. وأبى ذلك سيبويه<sup>(٤)</sup>. وسبب الخلاف اشتراط الاعتماد في العمل. وسيأتي الكلام في هذا<sup>(٥)</sup>، إن شاء الله.

ولم يذكر أبو علي هنا غير هذين الشرطين؛ لمكان الخلاف فيهما، وذكر الشرطين الآخرَين في «باب التصغير»، فقال: «تصغير الاسم بمنزلة وُصْفِه بالصَّغَر.. ويُدلُّ على ذلك أن مَنْ أَعْمَلَ اسمَ الفاعل مُكَبَّرًا، نحو: هذا ضارب

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين. انظر: الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٧/٤، والتعليقة ١/١.

٢٨٠ - ٢٨٣، وابن يعيش ٧٩/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٢/١، والبسيط ٥٨٣/١.

(٢) قال في البسيط (٩٩٩/٢): «وحمله - الأخفش - على ذلك مجيئه في الشعر، وليس الشعر بدليل قوي، لأن الشاعر قد يُضطرُّ فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه». وأقول: نسب السيوطي عدم

اشتراط الاعتماد إلى الكوفيين والأخفش، ولم يقصر الخلاف على الأخفش. كما نسب ابن

الحاجب القول بعمله غير معتمد إلى القراء. انظر: ابن يعيش ٧٩/٦، والإيضاح في شرح المفصل

١/٦٤١، والأشموني ٢/٢٩٤، ٢٩٥، والهمع ٨١/٥. وانظر أيضاً: البسيط ٥٨٣/١.

(٣) على مذهب سيبويه ينبغي أن يقال: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، فالأول خبر، والثاني مبتدأ.

ولا يجوز: قائم الزيدان ولا قائم الزيدون إلا على مذهب الأخفش، فإنه يجوز لأن اسم الفاعل

جرى مجرى الفعل، فلا يثنى ولا يُجمع. وعلى لغة «أكلوني البراغيث»، يقال: قائمان الزيدان،

على أن «الزيدين» فاعل.

(٤) الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) انظر: ص ٩٩٥.



زيدًا، إذا صَغُرَ، فقال: ضَوْرِبَ، لم يَسْتَحْسِنْ إعماله في المفعول به، كما لا يَسْتَحْسِنُ إذا وصفه، فقال: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا<sup>(١)</sup>.

ولا أعلم في هذين الشَّرْطَيْنِ خلافًا<sup>(٢)</sup>، فلا أعلم أحدًا قال: إن اسم الفاعل يعمل مُصَغَّرًا أو موصوفًا، إلَّا ضعيقًا. وأعني بالوصف: أن يَعْمَلَ بعد الوصف. وأما إذا وُصِفَ بعد العمل، فذلك جائزٌ<sup>(٣)</sup>، لو قلت: مررت بضاربٍ زيدًا قاتلٍ عمراً، لجاز. وإنما الذي لا يَجُوزُ أن تقول: مررت بضاربٍ عاقلٍ زيدًا، فتصفه، ثم تُعْمَلُ.

ويظهر من كلام سيبويه حين تكلم في الصفة أنها تعمل على صَغْفٍ؛ لأنه قال: ومن قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه، قال: مررت برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه<sup>(٤)</sup>.

## فصل

قال: «اسمُ الفاعِلِ على ثلاثة أَضْرِبٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكلمة ٤٨٦، ٤٨٧. وما نقله هو لفظ أبي علي مع تصوُّف يسير.

(٢) يعمل المصغر عند الكوفيين إلَّا الفراء. ووافقهم النحاس، وقاسه على التكسير. وقال ابن مالك: هو قوِّيٌ بدليل إعماله محوَّلًا للمبالغة، اعتبارًا بالمعنى دون الصورة. انظر: الهمع ٨١/٥.

(٣) لأنه يكون قد عمل قبل أن يُرِيلَ الوصف - وهو من خواص الأسماء - شبهه بالفعل.

(٤) الكتاب ٣٠/٢، ولفظه: «فإن قلت: مررت برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه، فهو رفع، لأن هذا، وإن كان صفة، فقد جعلته في هذا الموضع اسمًا بمنزلة: «أبي عشرة أبوه» يقبح فيه ما يقبح في «أبي عشرة». ومن قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه، قال: مررت برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه».

(٥) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ٥٠٥/١.

يريد: اسم الفاعل إذا كان منونًا.

ثم قال: «أحدها: أن يكونَ لما مضى. والآخر: أن يكونَ للحال. والثالث: أن يكونَ للمستقبل»<sup>(١)</sup>.

احتاج إلى بيان هذا؛ لأنَّ الصفات كُلَّها لا تُوجد إلَّا للحال، فتقول: زيد حسن، وزيد كريم، فمعناه الاتِّصاف في الحال بهذه الصفة. ولا يجوز أن يُقال: زيد حسن أمس ولا غدًا. وكذلك الكلام في جميع الصفات، إلَّا اسمُ الفاعل واسم المفعول، [٣٠٣] فإنهما جريا عند العرب مَجْرَى الفعل، فتقول: هذا ضاربٌ لزيدٍ أمس، وهذا ضاربٌ زيدٌ غدًا<sup>(٢)</sup>، وهذا ضاربٌ زيدًا الآن، كما تقول: ضرب زيد أمس، ويضرب زيد الآن، ويضرب زيد غدًا. وإنما كان ذلك في اسم الفاعل؛ لأنَّه يُنْبِئُ على الفعل، وأُجْرِيَ عليه في حركاته وسكناته.

ولا أعلم للمتقدِّمين في هذا خلافًا، قالوا: إنَّ اسم الفاعل مخالفٌ للصفات في ما ذكرته، لكنَّ بعض المتأخرين<sup>(٣)</sup> أنكر أن يكون اسم الفاعل للماضي أو للاستقبال، فقال: إنما هو للحال بمنزلة الصفات كُلَّها، ولم يجعل للجريان<sup>(٤)</sup> في ما ذكرته زيادةً على الصفات. وقال أيضًا: الصفات ترفع كما

(١) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ٥٠٥/١.

(٢) حكى الكسائي عن العرب: هذا ماؤٌ يزيدُ أمس. ومثَّل سيبويه: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا. انظر: الكتاب ٥٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠.

(٣) يريد: ابن الطراوة. وقد صرَّح باسمه في البسيط ٩٩٨/٢.

(٤) ابن الطراوة: «قد يتنا.. أن ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال ووجوب العمل والإعراب باطلٌ لا وَجْهَ له. وكذلك قولهم: ضاربٌ زيد أمس، محالٌ على =

يَزَوِّعُ اسْمَ الْفَاعِلِ ؛ لأنها عنده للحال ، فهي بذلك مُسْتَوِيَّةٌ ، وإنما الخلافُ في النصب ، فاسم الفاعل ينصبُّ بالحمل على الفعل . وما عدا اسمَ الفاعل من الصفات التي تُثْنَى ، وتُجْمَعُ ، وتُذَكَّرُ ، وتُؤَنَّثُ ، تنصبُّ بالتشبيه باسمِ الفاعل ، على حسب ما يَتَّبِعُنَ بَعْدُ<sup>(١)</sup> ، إن شاء الله . وسيأتي الكلام معه في « باب الصفة المشبهة باسمِ الفاعل »<sup>(٢)</sup> ، وَيَتَّبِعُنَ أَنْ رَفَعَهَا وَنَصَبَهَا ؛ إنما هو بالحمل على اسمِ الفاعل . وحكى الكسائي أن من العرب من يقول : هذا مارٌّ يزيدُ أمس<sup>(٣)</sup> ، فيتبين بهذا أنَّ اسمَ الفاعل ، وُضِعَ غير وضع الصفات . ففي هذا ردٌّ لما قاله هذا المتأخر وذهب إليه . والله أعلم .

ثم قال : « فَالَّذِي يَعْمَلُ مِنْهُ عَمَلُ الْفِعْلِ : ما كان للحال أو الاستقبال دون ما قَضَى »<sup>(٤)</sup> .

قد تقدَّم الكلامُ في هذا<sup>(٥)</sup> ، وأنَّ هذا من الشروط الأربعة .

= جهته لا يجوز التكلم به ، ولا تجده أبداً مستعملاً في الكلام ، ولا مألوفاً بين العوام ، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم ، فارتاضت به ألسنتهم ، وانقادت له طباعهم من غير سماع من العرب . (الإفصاح ٥٩) . وَرَدَّ ابنُ أبي الربيع عليه : « وما حكاه الكسائي ، ومثَّل به سيبويه حجة عليه ، فضلاً عن إجماع النحويين على إخراج اسمِ الفاعل واسمِ المفعول من الصفات كلها بتخصيصها باسم لا ينطلق على غيرهما من الصفات » . انظر : البسيط ٩٩٨/٢ .

(١) انظر : ص ١٠٢٨ .

(٢) عرض المؤلف للمسألة مرة أخرى (ص ١٠٢٨ وما بعدها) لكنه لم يذكر ولم يشر إلى خلاف بعض المتأخرين (ابن الطراوة) ثمة .

(٣) حكى القول في البسيط (٩٩٧/٢) منسوطاً إلى العرب . والقول في : شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠) منسوطاً إلى الكسائي .

(٤) الإيضاح (١٤١) ، والمقتصد (٥٠٥/١) : « فالذي يعمل عمل » بدون « منه » .

(٥) انظر ص ٩٨٦ ، وانظر أيضاً ص ٩٩٧ .

ثم قال : « وَأَمَّا أَعْمَلَ اسْمُ الْفَاعِلِ عَمَلَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ ، وَتَأْنِيثِهِ ، وَتَذَكِيرِهِ ، وَأَنَّهُ يُثْنَى ، وَيُجْمَعُ بِالرَّاءِ وَالثَّوْنِ ، أَوْ<sup>(١)</sup> بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ »<sup>(٢)</sup> .

اعلم أن ما يعملُ عَمَلَ الْفِعْلِ على قسمين :

منه ما يعملُ عَمَلَ الْفِعْلِ بنيابته مَنَابِ الْفِعْلِ ، وذلك : المصدرُ ، واسمُ الفعل ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، إذا كانا بالألف واللام ، على حسب ما يَتَّبِعُنَ<sup>(٣)</sup> ، إن شاء الله .

ومنه ما يعملُ عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ لِلشَّبهِ بِالْفِعْلِ ، وهو اسمُ الفاعل ، وما جرى مجراه إذا كانا بغير الألف واللام ، فيحتاج في هذا الذي يعملُ عملَ الفعل بالشَّبه أن يُنْظَرَ إِلَى الشَّبهِ الذي راعت العرب ، فوجدنا العرب قد أَعْمَلَتِ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال باتِّفاق ، وبما لم يقع فيه خلافٌ يَمُنُّ يُغْتَبَرُ خلافُه في هذه الصنعة<sup>(٤)</sup> ، فنظرنا في موجب العمل ، فَوَجَدْنَا شَبَهَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى : أما المعنى فمعناه معنى « يضرب » ، إذا كان للحال أو الاستقبال . وأما اللفظ فـ « ضارب » وجميع أسماء الفاعلين ، هي بمنزلة أفعالها التي معانيها كمعانيها في أربعة أشياء : الحركات واحدة ، والسكنات كذلك ،

(١) في المخطوطة : وبالألف . وما أثبتُّه الصواب . وأراه وهذا من الناسخ ، فقد ذكر المؤلف العبارة بعد (ص التالية) على الصواب : « أَوْ بِالْأَلِفِ ... » .

(٢) الإيضاح (١٤١) ، والمقتصد (٥٠٥/١) : وسكونه مكان « وسكناته » . أو الألف والتاء .

(٣) انظر : ص ١٠١٦ .

(٤) إشارة إلى ابن الطراوة ، الذي أنكر أن يكون اسمُ الفاعل أصلاً للماضي أو للاستقبال ، إنما هو عنده للحال ، شأنه شأن الصفات . انظر : ص ٩٨٩ ، وح ٤ فيها .



وعدد الحروف<sup>(١)</sup>، وتَلَحُّقُ كُلِّ واحدٍ منهما الألف والنون في التثنية، وإن كانت الألف والنون في الاسم لتثنية الاسم، وهي في الفعل لغير [٣٠٤] الفعل، إنما هي للفاعل، وكذلك الواو والنون للجمع، إلا أن الواو والنون في الاسم لجمع الاسم، وهي في الفعل للفاعل، فتقول: ضاربان ويضربان، وضاربون ويضربون.

وقوله: «أَوْ بِالْأَلِفِ والتَّاءِ»<sup>(٢)</sup>.

لأن الألف والتاء في المؤنث بمنزلة الواو والنون في المذكر، فقولك: «ضاربات» شبيه على هذا بـ «يضربون»؛ لأن الألف والتاء في المؤنث نظيرة الواو والنون، وأنت إذا قلت: «ضاربون»، فهو شبيه بـ «يضربون»، فـ «ضاربات» كأنه بمنزلة «يضربون»، فقالوا: لا يَعْمَلُ اسم الفاعل إلا بوجود الشبه من جهة اللفظ، والمعنى؛ لأنه الذي ثَبَتَ عن العرب عمل اسم الفاعل بهما.

فإن قُلْتَ: «ضارب»، ويكون معناه معنى الماضي فهو شبيه من جهة المعنى بـ «ضرب»، لا من جهة اللفظ؛ لأن «ضاربًا» ليس بمنزلة «ضرب» في اللفظ، وكذلك «مُضارب» ليس بمنزلة «ضارب» في اللفظ، فلا يَصِحُّ عمله بالقياس على ما له شَبَهٌ من جهة اللفظ والمعنى؛ لأنه أَقْوَى منه، ولم يَجِئْ من

(١) هذه المشاكلة التي أوجبت عمل اسم الفاعل عند أبي علي والتحويين، لم تعجب ابن الطراوة، فقال: «وينبغي له - يريد أبا علي - أن يعرض لـ «يَقْتُلُ» مثلاً يجري عليه، ليتقَلَ عمله، كأنه «فاعل» بوزن «كافل». فالكلام في مثل هذا تضييع للزمان وتحيير للأذهان». الإنصاح ٦٢.

(٢) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ٥٠٥/١.

كلام العرب ما يُوجب عمله بمعنى الماضي، فيعمل بالسمع.

وأما قوله - سبحانه -: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(١)</sup>، فقد انفصل عنه أبو علي، وقال: «حكاية حال»<sup>(٢)</sup>، ونظَّره بقوله - تعالى -: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

والإشارة لا تكون إلا بحاضر، لكنه قدَّر حضورهما؛ إذ كُلُّ ماضٍ لا بُدَّ أن يكون حالاً؛ ثم يصير ماضياً، فتَحْكِي حاله، وتَقْدُرُ موجوده، كما كانت. وهذا كثير في كلام العرب. ولا تقوم الحُجَّةُ من مُحْتَمَلٍ؛ لأنَّ إثبات اللغة بالمحتمل إثبات لها بالوهم.

ثم قال: «واسمُ المفعول في ذلك كاسمِ الفاعل»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكهف ١٨. والاستشهاد بالآية على أن ﴿باسط﴾ عمل في ﴿ذراعيه﴾، وهو معنى الماضي، كما هو ظاهر. لكن الجمهور وأبا علي والمؤلف يخرجون الآية على حكاية الحال. وقد جرت عادة العرب أنهم يعبرون عن الماضي والآتي، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد في حالة الإخبار، كما قال ابن هشام الذي عرض للآية قائلاً: «أي يسط ذراعيه، بدليل ﴿وتقليهم﴾»، ولم يقل: «وقلبناهم». وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل». (المغني ٩٠٦/٢). وانظر الكلام على الآية في: الكشف ٤٧٥/٢، وكشف المشكلات ٧٤٨/٢، والبيان ٨٤١/٢. وكذلك في: البسيط ١٠١٣، والمخلص ٢٩٦/١.

(٢) الإيضاح ١٤٢.

(٣) القصص ١٥. وسلف للمؤلف أن استشهد بها (ص ١٠٥). والتظهير بهذه الآية ليس في هذا الموطن من الإيضاح، ولكنه في ص ٢٥٤. واستشهد أبو علي بالآية في البدايات (١٠٧) على أنها حكاية حال، فأشير إليهما - الرجلين - كما يُشار إلى الحاضر لحكاية الحال، وإن كانت القصة في ما مضى. كما استشهد بها في كتاب الشعر (٢٣٦/١). وانظرها أيضاً في: البسيط ١٠١٣، والمخلص ٢٩٦/١.

(٤) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ٥٠٥/١.

اعلم أن اسم الفاعل كله - ما كان منه من الفعل الثلاثي ، وما كان منه من الفعل الزائد - جارٍ على الفعل في الحركات والسكنات .

وأما اسم المفعول من الزائد على ثلاثة أحرف ، فكله جارٍ على الفعل في الحركات والسكنات ، فـ « مُسْتَخْرَج » جارٍ على « يَسْتَخْرِج » . وكذلك جميع ما كان من أسماء المفعولين من الأفعال الزائدة على الثلاثة .

وأما اسم المفعول من الثلاثي ، فليس بجارٍ على الفعل المضارع ، لكنه يُعَلَّم بالصنعة أنه كان ينبغي أن يكون جارياً ؛ إذ قد وجدناه جارياً في جميع الأفعال ، لكنَّ العرب رَفَضَتْه ، فأقامت مُقَامَه « مفعولاً » فجرى مجرى الجاري ؛ لنيابته مناب الجاري<sup>(١)</sup> ، فهو على هذا في موضع ما كان قياشه أن يُسْتَعْمَلَ جارياً ، لكن رُفِضَ . وإذا تأملتَ هذا وجدته كثيراً في كلام العرب .

ومما يدلُّك على أنَّ اسم المفعول من الثلاثي هو بمنزلة الجاري : اعتلاله<sup>(٢)</sup> ، وذلك : مقول ومبيح<sup>(٣)</sup> . وسيأتي هذا في باب التصريف<sup>(٤)</sup> مُكَمَّلًا ، إن شاء

(١) فقد أعملته العرب ، كما أعملت اسم الفاعل ، واسم المفعول من غير الثلاثي . انظر : البسيط ٩٩٧/٢ .

(٢) لم يشر إلى هذا في البسيط (٩٩٧/٢) . وانظر : ح السالفة .

(٣) الفعلان : يقول ويبيع ، أُعِلَّا بنقل الحركة التي على حرف العلة إلى الحرف السابق ، استنفالاً لها ، فسكن حرف العلة . وإنما فعل ذلك لأن الفعل ثقيل . وأعل اسم المفعول حملاً على الفعل . وكان قياس اسم المفعول أن يكون « مفعلاً » على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل ، لكنهم لما أذاهم حذف الهزمة في « أفعل » إلى « مُفْعَل » قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه اسم الفاعل بزيادة الواو ، وفتح الميم ، وظل كأنه جارٍ على فعله . وإنما كان اسم الفاعل مغنياً ، وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات ، لأن الزيادة ليست في موضع الزيادة ، ولا الحركات في أكثرها مثل حركاته ، كما في : ينصر فهو ناصر . انظر : شرح الشافية ١٤٣/٣ وما بعدها .

(٤) انظر : ٣٢٥/٥ ، ٣٢٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، والتكملة ٥٨١ .

اللَّهُ . ولذلك نَبَّه عليه أبو علي . والله أعلم .

## فصل

قال : « وَإِنَّمَا يَفْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ إِذَا جَرَى وَضُفًّا [٣٠٥] عَلَى مَوْصُوفٍ ، أَوْ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ ، أَوْ حَالًا لِذِي حَالٍ »<sup>(١)</sup> .

لم يثبت عمل اسم الفاعل في الشَّعَةِ إلا أن يكون قد سبق لغيره ، كما سبق الفعل لغيره ، أو يتقدَّمه حرفٌ طالبٌ بالفعل ، وهو : أداة الاستفهام ، أو « ما » النافية ، أو « لا » النافية ، فينبغي ألا يعمل إلا في هذه المواضع ، ولا يقاس عليه غيره ؛ لأن جانب الفعل أقوى فيه في هذه المواضع ، فلعلَّ العرب لم تعمله إلا بمراعاتها .

فمن أعمله غير معتمد<sup>(٢)</sup> ، فقد أعمله بغير سماع ، ولا قياس صحيح ؛ لأنه قد ألغى من الأوصاف ما هو مناسبٌ ، ولم يُراعِه في الفرع ، وحقَّ الفرع أن يكون فيه أوصاف الأصل المناسبة كُلُّها ، وإن لم يُحافظ في القياس على هذا ، فيكون إثباتٌ بالوهم لا بالتحقيق . فإن جاء شيءٌ منه في الشعر ، فلا عبرة به ؛ لأنَّ الشعر موضعٌ ضرورة<sup>(٣)</sup> .

ثم قال : « وَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى قَوْلُكَ : أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ ، وَمَا ذَاهِبٌ غُلَامَاكَ »<sup>(٤)</sup> .

(١) الإيضاح ١٤١ ، والمقتصد ٥٠٨/١ .

(٢) ذلك الأخفش ، كما سبق ، انظر : ص ٩٨٧ ، وح ٢ فيها .

(٣) انظر فضل بيان وتفصيل في : البسيط ٩٩٩/٢ ، ١٠٠٠ .

(٤) الإيضاح ١٤٢ ، والمقتصد ٥٠٨/١ .



قال: «ومما يجري هذا المجرى»<sup>(١)</sup>؛ لأنّ هنا ما يطلب بالفعل، وهو الاستفهام؛ لأنّه بالفعل أولى، على حسب ما يبيّن في «باب الاشتغال»<sup>(٢)</sup>، كما أنّ هناك ما يطلب بالفعل، ويُقوِّيه، وهو أنّه سيق لغيره، كما سيق الفعل لغيره.

وقوله: «أقائم أخواك» يظهر منه أنّ الصفة متى تقدّمها حرف الاستفهام، فالاختيار أن يكون ما بعدها مرفوعاً بها، وإن كان يجوز أن يكون خبراً مقدّماً، وما بعده مبتدأ.

وكذلك الاختيار في مثل قولك: «هذا قائم أبوه» و«زيد ضارب أبوه» أن يكون ما بعد الصفة مرفوعاً بها، وإن كان يجوز أن تكون الصفة خبراً مقدّماً، وما بعدها مبتدأ، فينبغي على هذا في قوله - سبحانه - : ﴿فَإِنَّهُ ءَاتِيٌمْ قَلْبُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أن يكون ﴿قَلْبُكُمْ﴾ فاعلاً بـ ﴿ءَاتِيٌمْ﴾؛ لأنّ الصفة متى تهَيَّأت للرفع، وصَحَّ لها شروطها، فالاختيار أن تعمل، ولا تُقَطَّع عن العمل؛ لأنّه يكون تهيةً<sup>(٤)</sup> وقطعاً عن العمل، واللّه أعلم. ونصّ على هذا الذي ذكرته<sup>(٥)</sup>: أبو علي في «التذكرة» وابن أبي العافية، وغيرهما.

(١) يريد: مجرى اسم الفاعل وصفًا على موصوف، أو خبراً لمبتدأ، أو حالاً لذي حال.

(٢) ليس في الإيضاح باب للاشتغال، وقد عرض أبو علي للاشتغال في «باب الابتداء» (الإيضاح ٣١ - ٣٢)، وعقد المؤلف مسألة عرض فيها لطلب الاستفهام بالفعل (انظر: ص ٣١٥ - ٣١٧).

(٣) البقرة ٢٨٣. واستشهد المؤلف بالآية غير مرة. انظر: ص ٣٦٨، ٧٧٨.

(٤) تكون مهية (كذا) في المخطوطة. وهو تصحيف وتخريف.

(٥) من أن الاختيار عدم القطع عن العمل بعد التهية. وأقول: قال هنا: الاختيار، في حين ذكر في البسيط (٢/ ٧٤١، ٤٧٢) أن أبا علي منع في التذكرة أن يكون «لنا» خبر «كانوا» من قول الفرزدق:

## فصل

قال: «فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل»<sup>(١)</sup>.

قد تقدّم أنّ اسم الفاعل إنّما يعمل بالشبّه من جهة اللفظ والمعنى. فإذا كان «ضارب» بمعنى الحال أو الاستقبال، فهو بمعنى «يَضْرِب» ، وهو شبيه به في اللفظ؛ لأنّه أُجْرِيَ عليه في حركاته وسكناته. وإذا كان بمعنى الماضي فليس شبيهاً به في اللفظ، وإن كان مثله في المعنى، فلا يعمل.

فإن قلت: فلعلّ العرب لم تُراع إلا المعنى خاصة؟

قلت: هذا إعمال بالوهم، وتقول على العرب ما لم تقل. الذي ثبت إعماله في الأكثر: الذي بمعنى الحال والاستقبال، بشرط الاعتماد، وعدم الوصف والتصغير. فمن أعمله بغير ذلك فقد أعمله بالوهم، ولم يُعْمَلْ بالتحقيق؛ إذ لعلّ العرب إنّما راعت مجموعها [٣٠٦] كلّها. وقد مضى الكلام في الآية<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «فكما»<sup>(٣)</sup> أغرب الفعل المضارع.

= فكيف إذا مرت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

لأنّ «لنا» وقعت في موضع الصفة لـ «جيران»، و«جيران» طالب بذلك، فقد وقعت موقعها، فلا سبيل إلى أن تُقَطَّع، وتعمل خبراً عما بعدها. أهر يتصرف. كما نسب مثل ذلك إلى ابن أبي العافية في الآية ﴿فَإِنَّهُ ءَاتِيٌمْ قَلْبُكُمْ﴾.

(١) الإيضاح ١٤٢، والمقتصد ١/ ٥١٢.

(٢) يريد الآية ١٨ من الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَيْدِ﴾. انظر: ص ٩٩٣.

(٣) المخطوطة: «كما». والأوّل ما أثبتّه، موافقاً لما في الإيضاح ١٤٢، والمقتصد ١/ ٥١٤ =

هذا كلام حسن، يريد أن اسم الفاعل جعلته العرب جارياً على الفعل المضارع، في ما ذكرته، ومعناه كمعناه، فقرب منه قُرباً لا يكون للماضي، فوجب لذلك القرب أن يُعزَّب المضارع، ولا يعزَّب الماضي، فكذلك أيضاً اسم الفاعل لا يعمل حتى يكون بمعناه؛ ليكون كل واحد منهما محمولاً على صاحبه، ومعطى حكماً من أحكامه.

### فصل

قال: «وتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرٍو غَدَاً»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن الإضافة في كلام العرب إنما أصلها أن تكون؛ لتخصيص الأول، وتعريفه، وزوال اشتراكه. فإذا قلت: «غلام»، وقع على كل غلام. فإذا أضفت، وقلت: غلام زيد، تَخَصَّصَ<sup>(٢)</sup> بواحد مخصوص. وزوال اشتراكه بمنزلة إذا دخل عليه الألف واللام، فقولك: غلام زيد، معناه: الغلام المخصوص بزيد. وكذلك: صاحب عمرو.

وإذا قلت: غلام لزيد، فمعناه غلام من غلمان زيد، ففيه شياع. وكذلك: صاحب لزيد، فيه أيضاً شياع. وإنما يزول الشياع بأن يقول: غلام زيد وصاحب عمرو، فيكون ذلك بمنزلة: ميمون، ومسعود، وما أشبه ذلك.

= وفيهما سقطت كلمة «الفعل». وتمة عبارة أبي علي: «إذا كان للحال والاستقبال، كذلك أعمل اسم الفاعل. وكما لم يُعزَّب الفعل الماضي، كذلك لم يُعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي».

(١) الإيضاح ١٤٢، والمقتصد ١/٥١٥.

(٢) الأولى أن يقول: تَعْرِفُ، فهو مضاف إلى معرفة، والإضافة إلى المعرفة تُعْرِفُ، وإلى النكرة تُخَصِّصُ. ولعله تسامح.

هذا أصل الإضافة، ولهذا جيء بها، كما جيء بالألف واللام؛ لزوال الشياع. ثم إن العرب تُضيف لِغَيْرِ هذا المعنى، وإنما تقصدُ بها حِفْظَ اللَّفْظِ، فيكون المعنى كالمعنى قبل الإضافة؛ إذ<sup>(١)</sup> لم يُقصدُ بالإضافة تخصيص وزوال اشتراك. وهذا النوع من الإضافة إنما يكون في الصفات، ويكون في صفات مخصوصة، وهي أَرْبَعُ:

إحداها: ما ذكره أبو علي هنا، وهو: اسم الفاعل العامل<sup>(٢)</sup>. وأما اسم الفاعل الذي لا يعمل، فلا تكون إضافته إلا للتعريف<sup>(٣)</sup> وبمنزلة دخول الألف<sup>(٤)</sup> واللام عليه.

الثانية: الصِّفَةُ المشبَّهة، نحو: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه<sup>(٥)</sup>.

الثالثة: «أفعل»<sup>(٦)</sup> من، نحو: مررت برجلٍ أَفْضَلَ الناس، المعنى: أفضل

(١) المخطوطة: إذا. والصحيح ما أثبتته.

(٢) يريد: الذي بمعنى الحال أو الاستقبال، وفيه بقية الشروط التي سبقت، فهذا تكون إضافته للتخفيف، ويبقى نكرة حتى لو أُضيف إلى معرفة. فإذا قصد بإضافته التعريف والتخصيص جرى مجرى الأسماء، ولم يُنْهَ له أن يعمل، فتقول: أزيداً أنت ضاربه بنصب «زيد» إذا لم ترد التعريف، وتقول: أزيد أنت ضاربه، إذا لم ترده، لأن النصب على التفسير، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وانظر: البسيط ١٠٤٠/٢، ١٠٤١.

(٣) إذا أُضيف إلى معرفة نحو: رأيت طالب العلم أَمْسَ. أما إذا أُضيف إلى نكرة، فإنه يتخصص بعض تخصيص، ولا يتعرف نحو: رأيت طالب علم أَمْسَ، فهو بمنزلة قولك: غلام امرأة.

(٤) المخطوطة: اللام واللام، وَهَمْ.

(٥) وذلك لأن «الحسن» في المعنى هو الوجه، والشئ لا يَتَعَرَّفُ بنفسه. ومتى أرادوا التعريف لهذه الصفة أدخلوا الألف واللام، فقالوا: مررت بالرجل الحسن الوجه. انظر: البسيط ١٠٤٤/٢، ١٠٤٥.

(٦) أي أفعل التفضيل. والحق أن «أفعل من» يضاف لإضافتين: الأولى: إضافة التخفيف التي أشار=



مِنَ النَّاسِ . وَلَئِنَّمَا قُصِدَ بِالْإِضَافَةِ خَفَةُ اللَّفْظِ بِزَوَالِ « مِنْ » .

الرابعة : مثلك ، وشيْبُهك ، وضَرْبُك ، ونَحْوُك<sup>(١)</sup> ، وما جرى مجراها .  
ولا تُوجد إضافة التَّخْفِيفِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الْأَرْبَعَةِ خَاصَّةً مِنْ  
الصفات . ولا توجد في الأسماء إِلَّا فِي أَبْوَابِ : باب النفي بـ « لا » ، وباب  
« كُلُّ » ، وباب « رُبُّ » ، وباب « كم »<sup>(٢)</sup> ، فتقول : لا رجل وأخاه<sup>(٣)</sup> ، وتقول :  
كل شاةٍ وسَخَلْتِهَا بِدَرْهِمٍ<sup>(٤)</sup> ، وتقول : رب رجل وأخيه<sup>(٥)</sup> . ويجري مجرى

= إليها هنا ، ويكون الأصل : أفضل من الناس ، فأسقطوا « من » تخفيفاً . ولا يفعلون ذلك حتى  
يكون الأول بعض المضاف إليه . فإن لم يكن ، كما في : « ياقوت أفضل من الجهر » لم يجر  
إسقاط « من » . والثانية : إضافة التعريف ، فيكون المعنى : أفضل الناس المعلوم بذلك . وذكر هذه  
الأخيرة في : البسيط ١٠٤١/٢ ، ١٠٤٢ .

(١) هذه أيضًا تضاف إضافتين : تخفيف ، وتعريف ، فتقول : مررت برجل مثلك ، وتقول أيضًا : مررت  
بزيد مثلك ، أي : المعروف بمثلِكَ . وفي المسألة بعد فضل كلام ، انظره في : البسيط ١٠٤٣/٢ ، ١٠٤٤ .

(٢) ذكر هنا خمسة أبواب في الأسماء : باب لا ، وباب كل ، وباب رب ، وباب كم ، وباب أي .  
وذكر في البسيط (١٠٣٩/٢) ستة ، بإضافة : نحو قولهم : هذه ناقة وفصيلها راتعان ، فلا يصح أن  
يكون « راتعان » إلا صفة للناقة والفصيل ، ولا بُدُّ للفصيل أن تكون إضافته غير معروفة ، كأنه : هذه  
ناقة وفصيل لها راتعان .

(٣) و « أخاه » لم تعرف لأن « لا » لا تعمل إلا في نكرة ، والإضافة هنا في تقدير الانفصال ، كأنه قيل :  
لا رجل وأخًا له .

(٤) من أقوال العرب ، استشهد به سيبويه ، قال : « أي وسخلة لها . ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة ،  
فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه » . والسخلة : ولد الشاة ، ذكراً كان أم أنثى . وقال ابن أبي الربيع :  
« وهذه - سخلتها - توجد على وجهين : إن رفعت كان معرفة ، وإن خفضت كان نكرة ، لأن  
« كلاً » هنا لا تخفض إلا التكرات » . والوجه الرفع ، وهو الأكثر في كلامهم . والآخر قاله بعض  
العرب ( انظر : الكتاب ٥٥/٢ ، ٨٢ ، ٣٠٠ ، ٣٢١ ، والبسيط ٣١١/١ ، ٣١٢ ) . والقول في :  
كتاب الشعر ٥٣٢/٢ ، والخلييات ٢٤٦ ، والمغني ٩٠٨/٢ ، والهمع ٢٦٩/٥ .

(٥) إضافة « وأخيه » على تقدير الانفصال أيضًا ، لأن « رب » لا تخفض إلا التكرات .

هذا قولهم<sup>(١)</sup> :

« أَيُّ فَتَى هَيِجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا<sup>(٢)</sup> » .

المعنى : رُبُّ رجل وأخ له ، و : كل شاة وسخلة لها ، إلا أن العرب  
أضافت ، طلباً للتخفيف . وإنما يُفَعَّلُ هذا في الأسماء في المعطوف في هذه  
الأبواب<sup>(٣)</sup> . وسيأتي الكلام في هذا مكملاً<sup>(٤)</sup> ، إن شاء الله .

فإذا قلت : مررت برجل ضاربٍ عمرو ، فالأصل : مررت برجل  
ضاربٍ [٣٠٧] عمرو ، فطلبوا تخفيف اللفظ بزوال التنوين منه ، فأضافوا  
« ضاربًا » إلى عمرو ، فزالَ التَّنْوِينُ ، فحُفِّ اللفظ بذلك .

والدليل على أَنَّ الإضافة هنا ليست للتعريف : جريان اسم الفاعل صفة

(١) لم أقف على القائل .

(٢) من الطويل . وعجزه :

« إِذَا مَا رَجُلًا بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ \* »

ويروى : وأَيُّ . ورواية المؤلف : أَيُّ ، بالخرم ، موافقة لما في الكتاب ٥٥/٢ . الهيجاء : الحرب .  
وأراد بفتاها : القائم بها المثلي فيها ، وجارها : المحير منها الكافي لها . استقلت : تَهَضَّتْ .  
والشاهد : عطف « جارها » على « فتى » هيجاء ، والتقدير : أَيُّ فتى هيجاء وأي جارها أنت . ولم  
تتعرف « جار » بالإضافة إلى الضمير ، لأن « أي » إذا أضيف إلى واحد ، لم يكن إلا نكرة لأنه في  
معنى الجنس . ورَدُّ الأعلام رواية رفع « جارها » سواء كان بالعطف على « أَيُّ » أو على « أنت » .  
والبيت في : الكتاب ٥٥/٢ ، ١٨٧ ، والأصول ٣٩/٢ ، والنكت ٤٦٦/١ ، وتحصيل عين الذهب  
٢٥٩ ، وإصلاح الخلل ٣٥٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٤٨ ، ٦٦٦ ، والمغني ٩٠٨/٢ ، واستشهد به  
في : البسيط ٣١٢/١ و ١٠٠٤/٢ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٧ .

(٣) هذه المواضع ، ومعها أخرى ، عقد لها ابن هشام قاعدته الثامنة ، التي جعل عنوانها « كثيرًا ما يفتقر  
في الثواني ما لا يفتقر في الأوائل » ، ضمن الباب الثامن ، الذي خصصه لذكر أمور كلية يخرج  
عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية . انظر : المغني ٩٠٨/٢ .

(٤) انظر : ص ١٠١٩ .

على النكرة، ولو كانت الإضافة كإضافة الأسماء للتخصيص والتعريف لا ينبغي ألاَّ يتجرى إلا على المعارف، فنقول: مررت بزيد ضارب عمير.

ثم أتى بقوله - سبحانه -: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقِيلًا أَوْدَيْنَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.  
الأصل: «مستقبلاً أوديتهم»، ليس هنا شيء يُعتمدُ إليه، وإنما المراد وصف «العارض» بأن هذه صفته. والدليل على ذلك جريانه صفةً للنكرة<sup>(٢)</sup>.  
فإن قلت: ولم لا يكون بدلاً<sup>(٣)</sup>؟

قلت: لا يُبدل المشتق من الجامد إلا بحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه<sup>(٤)</sup>، [و] ليس يُضنع في كل موضع بالقياس، إنما هو قياس في مواضع مخصوصة<sup>(٥)</sup>،

(١) الأحقاف ٢٤، وتمة الآية: ﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطِيرٌ ﴾، وانظر: الإيضاح ١٤٣.  
واستشهد المؤلف بالآية في: البسيط ١٠٤٥/٢. وقال الزمخشري: «وإضافة ﴿مستقبل﴾  
و﴿مطر﴾ مجازية غير معروفة، بدليل وقوعهما وهما مضافان إلى معرفتين، وصفاً للنكرة». الكشف ٣٠٧/٤.

(٢) انظر: ص ١٠٠٦، ح ٣. وذكر في البسيط (١٠٤٥/٢ - ١٠٤٧) عشرة أدلة على أن اسم الفاعل العامل والصفة المشبهة.. وما ذكره من الصفات والأسماء تكرات، وهي: جريانها على النكرات، ووصفها بالنكرات، ودخول «رب»، و«لا»، و«ين»، و«كم»، و«أي»، عليها، والإخبار بها عن التكرات، والمعنى.

(٣) فيكون ﴿مستقبل﴾ معرفة و﴿عارضاً﴾ نكرة. والمعرفة تبدل من النكرة.

(٤) يريد: أن «عارض» جامد، ذلك أنه اسم السحاب الذي يعرض في السماء. و«مستقبل»، و«مطر» مشتقان، فلا يجوز البديل، لأن البديل على تقدير تكرار العامل، والمشتق لا يلي العوامل. انظر: البسيط ٣١٣/١.

(٥) زيادة مني.

(٦) هذه المواضع المخصوصة هي: الظروف، لأنها شبيهة بالأحوال، والحال أصلها أن تكون بالمشتق، وإذا وُصفت الصفة جرت مجرى الأسماء. وأن يتقدم الموصوف في الذكر، نحو: أعطني ماء ولو بارداً. أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو: مررت بكاتب. أو تكون الصفة قد =

أذكرها في «باب النعت»<sup>(١)</sup>، إن شاء الله.

فإن قلت: يكون هذا على القليل.

قلت: لا يصح أن يُحمَلَ مثل هذا على [ما]<sup>(٢)</sup> ذكرتموه؛ لأنه كثير. ولو كان كما قلمتموه لا ينبغي ألاَّ يكثر.

وقوله - تعالى -: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطِيرٌ ﴾، اختلف الناس في الضمير إذا اتصل باسم الفاعل:

فسيبويه - رحمه الله - يعتبره بالظاهر الذي ليس فيه ألف ولا م<sup>(٣)</sup>، ولا إضافةً إلى ما فيه ألف ولا م. فإن كان ذلك الظاهر يجوز فيه الحذف؛ ليس إلا، فالضمير في موضع خفض، وذلك نحو قولك: هذا ضاربك، وكل اسم فاعل ليس فيه ألف ولا م، نحو: ضاربك، وهذان ضاربك، وهؤلاء ضاربوك. ومن هذا قوله - تعالى -: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطِيرٌ ﴾.

فإن كان ذلك الظاهر لا يجوز فيه إلا النصب، فالضمير في موضع نصب، وذلك إذا كان اسم الفاعل بالألف واللام، وكان مفرداً، أو جمع

= استعملتها العرب استعمال الأسماء، نحو: الأبطح والأبرق، في صفة المكان، والأدهم للقيد، والأسود للحية، والأخيل للطائر. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٠، ٢٢١، والبسيط ٢/١٠٤٦.

وأقول: وليست الآية واحدة من هذه المواضع، فانتفى أن يصح البديل.

(١) انظر: ٢٨٢/٢، ٢٨٣ (الحمزاوية).

(٢) زيادة مني، بها يستقيم الكلام.

(٣) انظر: الكتاب ١٨٧/١، ١٨٨. وقال ابن أبي الربيع: وهذا الذي ذهب إليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة وأولاهما. (البسيط ١٠٤٩/٢). وقال ابن مالك: «وهو الصحيح؛ لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نابتة عنه، فلا يُنسب إلى شيء منها إعراب لا ينسب إليه». شرح التسهيل ٨٣/٣.



تكسير، أو جمعًا بالألف والتاء، وذلك نحو: الضاربه والضَّرابه والضراباته .  
فإن كان ذلك الظاهر يجوز فيه النَّصْبُ والخفض، فيُحْكَمُ على الضمير  
بالنصب والخفض، وذلك اسمُ الفاعل إذا كان فيه أَلْفٌ ولام، وكان مُثْنًى أو  
مجموعًا بالواو والنون، وذلك نحو: الضاربك والضاريوك<sup>(١)</sup>.

وأما أبو الحسن الأخفش<sup>(٢)</sup> فيذهب في الضمير المتصل باسم الفاعل إلى أنه  
في موضع نصب مطلقًا<sup>(٣)</sup>.  
وذهب الجرمي والمازني وأبو العباس إلى أنه في موضع خفض في كل حال<sup>(٤)</sup>.

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام، وكان مثنى أو مجموعًا بالواو والنون يجوز فيه ثلاثة  
أوجه: إثبات النون والنصب، وإسقاط النون والخفض، وإسقاط النون والنصب، سواء كان الثاني  
بالألف واللام، أم مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أم عاريًا منهما. وإنما جاز حذف النون والخفض؛  
لأن في الإضافة تخفيفًا بإسقاط النون. وإنما جاز إسقاط النون والنصب حملًا على «اللَّذَيْنِ»  
و«اللَّذِينَ». والعرب تحذف منهما النون لطول الكلام. انظر: البسيط ١٠٠٥/٢ - ١٠٠٨.

(٢) ومعه هشام الكوفي. ورجحتهما أن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجر الإضافة،  
وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف التوئين ونون التثنية والجمع، ولحذفها سبب غير  
الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلًا. وقال الأعلام: «وحجته - الأخفش - أن  
أصل الكناية قد عاقب النون والتوئين، فصار الاسم بمنزلة ما لا ينصرف، وهو يعمل من غير  
توئين، كقولك: هؤلاء ضواربٌ زيدًا». (النكت ٢٩٤/١). وزد ابن مالك الحجة. (شرح  
التسهيل ٨٣/٣، ٨٤). وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/١، والبسيط ١٠٤٨/٢.

(٣) نقل العكبري في التبيان (١٠٣٣/٢) عن الأخفش النصب والجر.

(٤) لأن الضمير يطلب الاتصال بما قبله، ولا يتصل الاسم بالاسم إلا على جهة الإضافة، وإذا صَحَّت  
الإضافة صحَّ الحذف. وليس رأي المبرد هذا في المقتضب، بل الموجود فيه أنه في موضع نصب.  
ونظره بـ «الضارب زيدًا». (المقتضب ٤٥/١، ٢٧٨، ٢٤٨/٤). والذي نقل عنه القول بالخفض  
دائمًا هو الأشموني (١٣٦/٢)، والشيخ خالد الأزهرى (التصريح ٣٠/٢). ونقل عنه النصب  
والخفض الرضي (شرح الكافية ٢٦٢/١). وانظر نسبة القول بالخفض إلى الجرمي والمازني في:  
التصريح. وزاد الأشموني: الرماني.

وما اعتبره سيبويه أقرب إلى القياس<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

ثم أتى بقوله - سبحانه -: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٢)</sup> الأصل: ذائقةُ  
الموت، ثم أضيف طلبًا للتخفيف، والمعنى يطلب بالتنكير؛ إذ لا عهد هنا؛  
ولأن مبتدأ نكرة، فلا يُخْبَرُ عنه بالمعرفة.

وكذلك الكلام في قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾<sup>(٣)</sup> الأصل:  
آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا، ثم [٣٠٨] أضيف طلبًا للتخفيف. والدليل على التنكير ما  
تقدم في ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾.

ثم أتى بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>.

سَلَّ الهمومَ بَكلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: ص ١٠٠٣، ح ٣.

(٢) آل عمران ١٨٥.

(٣) مريم ٩٣. والإضافة فيها أيضًا تخفيف، إذ المبتدأ أيضًا نكرة، ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة. وصدر  
الآية: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا...﴾.

(٤) المزار الأسدي.

(٥) من الكامل. وصحَّح الغندجاني: صُهْبَةٍ وَتَعَيِّسٍ، أي خلط الصهبة بالتعيس، فعطف المصدر على  
المصدر. معطى رأسه: ذليل منقاد. ناج: سريع. الصهبة: بياض مائل إلى الحمرة، وهي علامة الكرم  
والعشق. والمتعيس: الأبيض، وهو أفضل ألوان الإبل. والمعنى: سلَّ همومك وفراقك أحبابك  
وبعادهم عنك بكلِّ يعير مطيع سريع، كريم، ترحله للسفر. والشاهد: إضافة «معطى» إلى ما بعده  
إضافة تخفيف لا تعريف، بدليل إضافة «كل» إليه، وهي لا تضاف إلا إلى نكرة، وبدليل وصفه  
بـ «ناج» وما بعده. وهو نكرة. وليس البيت في شعر المزار المجموع. وهو في: الكتاب ١٦٨/١،  
٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٢، وابن السيرافي ١٠٣/١، والمختص ١٨٤/١، وفرجة  
الأديب ١٦٣، وتحصيل عين الذهب ١٣٩، والنكت ٢٨٨/١، والمقتصد ٥١٦/١، وابن بري  
١٢٣، وإيضاح القيسي ١٦٢/١، واللسان (عيس).

يريد : فرسًا مطبوعًا . والدليل على التنكير : دخول « كل » ، فإن « كلاً » ، إذا دخلت على المفرد ، فلا يكون إلا نكرة ، نحو : كل رجل . والأصل : كل الرجال ، ثم اختصروا ، فاكتفوا بالمفرد عن الجمع ، وبالتنكير عن التعريف ، وجريان النكرة صفةً عليه<sup>(١)</sup> .

والتي يُعَلَّم بها التنكير من التعريف عشرة أشياء : جريانها صفاتٍ على النكرات ، وجريان النكرات صفاتٍ عليها<sup>(٢)</sup> ، ودخول « رب » ، و « كم » ، و « كل » ، و « لا » ، و « أي » ، ووقوعها أحوالاً ، ووقوعها تمييزاً ، والمعنى<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

## فصل

قال : « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا »<sup>(٤)</sup> .

اعلم أنَّ اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى اثنين يتعدى إلى اثنين ، كما يتعدى فعله ، بالشروط المذكورة عند أبي علي ، وهي : أن يكون بمعنى الحال ، والاستقبال<sup>(٥)</sup> ، وأن يكون معتمداً ، وألاً يُصَغَّر ، وألاً يُوصَف ، فتقول : هذا

(١) يريد وصف « معطي » بـ « ناج » وما بعده .

(٢) نحو : مررت بمثلك عاقل .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع هنا عشرة ، وذكر في البسيط (٢/١٠٤٥ - ١٠٤٧) عشرة أيضاً ، لكنه لم يذكر من العشرة هنا : « من » ، والإخبار بها عن النكرات ، ولم يذكر من العشرة هناك : وقوعها أحوالاً ، ووقوعها تمييزاً .

(٤) الإيضاح (١٤٣) : فأما . والمقتصد ٥١٨/١ .

(٥) أما إذا كان بمعنى الماضي ، كما في المثال « هذا معطي زيد أمس درهماً » فإن « درهماً » منصوب عند أبي علي وابن السراج والجزمي والجمهور بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، والتقدير : أعطاه =

معطي زيداً الآن درهماً ، وهذا معطي زيداً غداً درهماً .

وَلَكَّ أَنْ تُضَيَّفَ تخفيفاً ، كما أَضَفْتُ في اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى واحد ، فتقول : هذا معطي زيد الآن درهماً ، ومعطي زيد غداً درهماً ، كما قُلْتُ : هذا ضارب زيد الآن ، وهذا ضارب زيد غداً .

وخالف السيرافي في هذا<sup>(١)</sup> ، وقال : اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى مفعولين يتعدى ، وينصب المفعول الثاني ، ويكون مضافاً إلى الأول ، وإن كان بمعنى الماضي ، فَرَجَعَ هنا إلى قول الكسائي<sup>(٢)</sup> الذي يُعْمَل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، فقال في مثل قولهم : « هذا معطي زيد أمس درهماً » : إنَّ « درهماً » منصوبٌ بـ « معط » ، وإن كان بمعنى الماضي . وكان النصب عنده لما تعدت الإضافة إلى « الدرهم » ؛ إذ هو مضافٌ إلى « زيد » . ولم يُجَزَّ تنوين « معط » ، ونصب « زيد » ، إنما أجاز<sup>(٣)</sup> هذا في الثاني ، على حسب ما ذكرته ، فجعل السيرافي اسم الفاعل المضاف يعمل بثلاثة شروط : الاعتماد ، وألاً يصغر ، وألاً يوصف .

= درهماً . انظر : الإيضاح ١٤٣ ، ١٤٤ ، والتعليق ١٣٥/١ ، ١٣٦ ، والأصول ١٢٧/١ ، ١٧٧ ، والارتشاف ١٨٤/٣ .

(١) انظر مذهب السيرافي في : شرح المقدمة الجزولية ٨٧٩/٢ . وصححه الشلوين . واختاره ابن عصفور (شرح الجمل ٥٥٢/١) . وذكره ابن أبي الربيع في البسيط (٢/١٠٠٨) ، ونسب أبو حيان المذهب أيضاً إلى الأعلام وابن أبي العافية وأبي جعفر بن مضاء وأكثر أصحابه . انظر : الارتشاف ١٨٤/٣ .

(٢) انظر : ص ٩٨٦ ، ٩٩٠ .

(٣) المخطوطة : « جاز » ، تحريف . والصحيح ما أثبتته .



قال ابن جني في كتاب «القد»<sup>(١)</sup>: سألت أبا علي عن قولهم «هذا معطي زيد أمس درهمًا»: ما الناصب لـ «درهم»، فقال: فعل مضمر، تقديره: أعطاه درهمًا، فقلت له: فإن قلت: هذا ظانٌ زيد شاخصًا [أمس]<sup>(٢)</sup>: ما الناصب لـ «شاخص»؟ فسكت<sup>(٣)</sup>. وسبب سكوته أنه إن قال بإضمار فعل، كما قال في «معطي زيد أمس درهمًا»، كان «ظان» قد ذكر له مفعوله الأول، ولم يُذكر الثاني، و«ظننت» لا يجوز فيها الاقتصار<sup>(٤)</sup>. وإن قال: إنه منصوب بـ «ظان»، فقد كسر قوله؛ لأنه بمعنى الماضي.

وكان الأستاذ أبو علي يأخذ في الانفصال عنه وجهين:

أحدهما: أن يفرق بين باب «ظننت»، وباب «أعطيت»، فينصب في باب «أعطيت» بإضمار فعل؛ لجواز الاقتصار، وينصب<sup>(٥)</sup> [٣٠٩] في باب «ظننت» باسم الفاعل؛ لعدم جواز الاقتصار. فإذا قلت: هذا كاسي زيد ثوبًا أمس، فـ «ثوب» منصوب بإضمار فعل؛ لأن «كسا» يجوز فيه الاقتصار. وكذلك إذا قلت: هذا أمرُ زيد الخير أمس، وهذا مستغفرُ ربِّه ذنبه أمس،

(١) جمع ابن جني هذا الكتاب من كلام شيخه أبي علي. ويُطلق على الكتاب أيضًا: «ذا القد».

وذكره المؤلف في البسيط (١٠٠٩/٢). وانظر: شرح أبيات المغني ١١٩/٢.

(٢) زيادة مني. ولعلها سقطت من الناسخ.

(٣) النقل عن ابن جني في البسيط أيضًا (١٠١٠/٢) بعبارة أخرى. وعقب ابن أبي الربيع هناك قائلاً: «فيظهر من هذا أنه عنده منقولٌ عن العرب، وإلا فلا معنى لسكوته، إذ له أن يقول: أثبت هذا عن العرب. فإن ثبت أنه منقولٌ عن العرب، فيكون الوجه المذهب الثاني». ثم قال: «وما رأيت أحدًا

نقل هذا عن العرب، فلا معنى لإثبات اللغة بالوهم».

(٤) الاقتصار: الحذف بنير دليل. وانظر: ص ٩٦٩.

(٥) وينصب وينصب (كذا) مكررة في المخطوطة.

المنصوب في هذا كله، وفي نظائره منصوبٌ بإضمار فعل؛ لجواز الاقتصار في هذا كله على المفعول الأول.

فإن قلت: هذا عالمٌ زيد قارئًا أمس، وهذا سامعٌ زيد قارئًا أمس، وهذا مُتَّخِذٌ زيد خليلًا أمس، فالمنصوب هنا منصوبٌ باسم الفاعل؛ لأنه مما لا يجوز فيه الاقتصار، فلا يمكن أن يُنصبَ بإضمار فعل؛ لأنَّك تكون قد اقتصرت حيث لا يكون الاقتصار.

الثاني: أن يُدعى أن العرب لا تقول: هذا ظانٌ زيد شاخصًا أمس، وإنما تقول: هذا الظانُ زيدًا شاخصًا أمس<sup>(١)</sup>؛ لأن «شاخصًا» يتعذر أن ينصب بـ «ظان»؛ لأنه بمعنى الماضي، واسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، ويتعذر أن ينصب بإضمار فعل؛ لما فيه من الاقتصار، حيث لا يُقتصر.

ويمكن عندي أن يُقال: هو بمنزلة: زيدًا ظننته قائمًا؛ ألا ترى أن «زيدًا» منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: ظننت زيدًا، ولم يُذكر له مفعول ثان، استغنيت عن ذكره بذكرك لما بعده مفعولًا ثانيًا؛ لأنه يفسره، فتنزّل منزلته، فكذلك إذا قلت: هذا ظانٌ زيد شاخصًا، ونصبت «شاخصًا» بإضمار فعل، تقديره: ظننته شاخصًا، فلم تذكر للأول مفعولًا ثانيًا؛ لذكرك إياه بعد ذلك لمفسره.

ويجوز في باب «ظننت» حذف الاختصار، وهو الحذف للدلالة<sup>(٢)</sup>، كما

(١) ولا إشكال، إذ اسم الفاعل مع «أل» يعمل؛ ماضيًا كان، أو حالًا، أو مستقبلًا.

(٢) سواء كان الحذف للمفعول الأول، أو للثاني، أو لهما معًا، مادام هناك دليل. بل إنهما قد يحذفان معًا، إذا كانت هناك فائدة، مثل قوله - تعالى -: ﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾. انظر: شرح

التسهيل ٧٢/٢ - ٧٥.

قال - تعالى - : ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ إِيمَانَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ، التقدير : البخل هو خيراً لهم . وهذا هو الذي يظهر لي من كلام أبي علي<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

ثم أتى بقوله - تعالى - : ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾<sup>(٣)</sup> .

الظاهر أنه أتى بالآية من أجل قوله - تعالى - : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ و ﴿جاعل﴾ هنا بمعنى الماضي<sup>(٤)</sup> .

فإن قلت : ولم لم يكن ﴿جاعل﴾ هنا بمعنى الحال ؛ لأنها حال مستمرة ؟ قلت : إنما جعلها بمعنى الماضي - والله أعلم - لأن الكوفيين<sup>(٥)</sup> قرأوا :

(١) آل عمران ١٨٠ . وتقرأ الآية بالياء والتاء في ﴿ولا يحسن﴾ (السبعة ٢٢٠) . والاستشهاد بها هنا على القراءة بالياء . وهي كما قال السيرافي : أجود القراءتين في تقدير النحو ، لأن إضمار البخل فيها بعد ذكر «يخولون» . أما قراءة التاء ، فالتقدير فيها : «ولا تحسن بخل الذين ..» فالبخل يضمير قبل أن يجري لفظ يدل عليه . انظر : الكتاب ٣٩١/٢ ، ح ٢ .

(٢) كلام أبي علي في الإيضاح (١٤٣ ، ١٤٤) لا يظهر منه شيء يدل على التوجيه الذي ذكره المؤلف . ولعله يريد كلامه في الحلييات (٦٦) ، فقد وقعت على نص ثمة قال فيه : «والمعنى : لا تحسن بخل الذين يخولون . حذف المفعول في الآية ، وأقيم المضاف إليه مقامه» . وهذا تخريج لقراءة ﴿ولا تحسن﴾ بالتاء . والقراءة بالياء لا يبعد تخريجها عن هذا .

(٣) الأنعام ٩٦ . وانظر : الإيضاح ١٤٤ ، والمقتصد ١٨/١ .

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ١٧٤/١) . وإليه يذهب المبرد وابن السراج والزجاجي وأبو علي وابن الحاجب والمؤلف وغيرهم . ويرى بعضهم أنه بمعنى الحال لأن جفَلَ الله - سبحانه - الليل سَكَنًا مستمراً . انظر كلامهم في الآية في : المقتضب ١٥٤/٤ ، والأصول ١٢٨/١ ، ١٢٩ ، والجمال ٨٥ ، وابن برهان ٥٨٨/٢ ، وكشف المشكلات ٤١٩/١ ، ٤٢٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠ ، ٦٤١ ، واليسيط ١٠١٨/٢ .

(٥) يريد : عاصم وحزمة والكسائي . (السبعة ٢٦٣ ، والإقناع ٦٤١/٢) . وعلى هذه القراءة لا شاهد .

﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ ، وتفسير القرآن بالقرآن أولى . وكذلك إذا كان الموضع يُقرأ بوجهين ، فتفسير أحد الوجهين بما يقتضي الآخر أولى . ويكون ﴿جاعل﴾ بمعنى «مصير» فيكون مما يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز فيه الاختصار ، ويكون الكلام على حسب ما تقدم<sup>(١)</sup> ، وتنصب ﴿الشمس﴾<sup>(٢)</sup> بإضمار فعل يفسره ما قبله ، كما تقول : هذا ضارب زيد أمس وعمراً ، تقديره : وضرب عمراً ، ويكون ﴿حسباناً﴾ مفعولاً ثانياً . هذا هو الظاهر عندي من كلام أبي علي .

ويمكن أن يكون ﴿جاعل﴾ هنا بمعنى «خالق» ، ويكون ﴿سكناً﴾ حالاً ، ويكون بمنزلة قول العرب : «مررت برجلٍ معه صقَرٌ صائداً [٣١٠] به غداً»<sup>(٣)</sup> ، تقديره : مُقَدِّراً الصيدَ به غداً .

فإن قلت : فكيف عمل اسم الفاعل ، وهو بمعنى الماضي ؟

قلت : لا خلاف أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي يعمل في الظروف والمجرورات والأحوال ؛ لأن هذه الأسماء تعمل فيها معاني الأفعال ، وحُكي<sup>(٤)</sup> :

(١) من النصب بإضمار فعل يفسره اسم الفاعل . وترد التوجيهات التي ذكرها في «هذا معطي زيد أمس درهما» .

(٢) من قوله - تعالى - : ﴿وجاعلُ الليل سَكَنًا والشمس والقمر حُسباناً﴾ ، في الآية نفسها [الأنعام : ٩٦] . ونصب ﴿الشمس﴾ هذه أحد أدلة الكسائي على أن اسم الفاعل للمضي يعمل ، إذ عطفها على ﴿سكناً﴾ . وردّه ابن الحاجب بجواز أن تكون منصوبة بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله ، وكلامهم لا يثبت بمحتمل . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠ .

(٣) وهو من أمثلة سيبويه (٤٩/٢) ، استشهد به على التسوية بين إجراء «صائد» على «رجل» وصفاً ، وحمله على الضمير في «معه» فيكون حالاً . واستشهد به المؤلف قبل (ص ٣٤٨) .

(٤) مما حكاه الكسائي عن العرب . انظر : ص ٩٩٠ .



هذا ما زُيد أَمَس. ويكون ﴿الشمس﴾ منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: وجعل الشمس والقمر حسابًا، على حسب ما تقدم.

### فصل

قال: «ولو قلت: هذا ضاربُ زيد اليومَ وغداَ عمرًا، لكان قبيحًا»<sup>(١)</sup>. اعلم أنَّ هذا يكون قبيحًا إذا أُخذ على ما ذكره أبو علي من الفصل بين حرف العطف والمعطوف؛ لأنه لا يُفصل بينهما بشيء، ولا بالظرف والمجرور، إلَّا في الشعر<sup>(٢)</sup>.

وإن جعلته منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: ويضرب غدًا عمرًا، كما تقول: مررت بزيد وعمرًا، تقديره: ولقيت عمرًا، فحذف؛ لدلالة ما تقدم عليه. وكذلك البيت<sup>(٣)</sup> الذي جاء به: إنَّ أخذته على إضمار فعل يدل عليه ما

(١) الإيضاح ١٤٤، والمقتصد ١/٥١٩.

(٢) هذا مذهب أبي علي. (الإيضاح ١٤٧، وإيضاح القيسي ١/١٦٣ وما بعدها). وأجاز ابن مالك الفصل في الكلام المنشور إن لم يكن المعطوف فعلًا، نحو: قام زيد وفي الدار قعد، وزيد يقوم ووالله قعد، أو اسمًا مجرورًا لم يُعَدَّ جره، نحو: مررت بزيد ومن بعده عمير. وأجاز هذا الأخير الفراء. وأقول: عبارة ابن أبي الربيع هنا غير دقيقة، فقد فرق النحويون في مسألة الفصل بين حرف العطف والمعطوف، بين حرف العطف الذي على حرف واحد، وحرف العطف الذي على أكثر من حرف. انظر فضل بيان في: الارتشاف ٢/٦٦٦.

(٣) يريد: بيت الأعشى:

يوماً تراها كشبه أردية ألـ غصْبَ ويوماً أدَيْمِها نَيْلَا

استشهد به على أن «أديمها» معطوف على الضمير في «تراها»، وقد فصل بينها وبين حرف العطف بالظرف «يوماً»، إذ أراد: ترى الأرض يوماً كمثّل أردية العصب وأديمها يوماً آخر نَيْلًا. وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون على إضمار فعل، كأنه: يرى الأرض كشبه... يوماً، وترى =

تقدّم، كان حسناً<sup>(١)</sup>. وإنَّ أخذته على العطف، كان قبيحًا؛ للفصل بين حرف العطف والمعطوف.

وأما الذي لا يكون إلا قبيحًا، ولا يجوز إلا في الشعر، فأنَّ تقول: زيد واليوم عمرو ضاربان، للفصل؛ لأنك تريد: زيد وعمرو اليوم ضاربان.

فإن قلت<sup>(٢)</sup>: ولم لا يكون حرفُ العطف في البيت مشرّكًا الأسماء التي بعده مع الأسماء التي قبله في «ترى»، فيكون «يوماً» معطوفًا على «يوم» الأول، و«أديمها» معطوفًا<sup>(٣)</sup> على الهاء من «تراها» و«نَيْلًا» معطوفًا<sup>(٤)</sup> على موضع: «كشبه أردية العصب»، ويكون بمنزلة: إنَّ أمامك زيدًا وقدَّامَكَ عمرًا؟

قلت: ليس الأمر واحدًا؛ لأنَّ «إنَّ»<sup>(٥)</sup> تدخل على المبتدأ والخبر، فأنت قد

= أديمها يوماً آخر فاسدًا. وعليه فلا فصل. وهو في ذلك يتابع ابن الطراوة. انظر البيت في: الديوان ٢٨٣، والإيضاح ١٤٨، والخصائص ٢/٣٩٧، ٣٩٨، والمقتصد ١/٥١٩، ٥٢١، ٥٢٦، والإفصاح ٦٠، وإيضاح القيسي ١/١٦٣ وما بعدها، والبيضا ١/١٠١٩، ١٠٢٢.

(١) ذكر في البسيط (١٠١٩/٢، ١٠٢٠) أن الشلوين لم يُجز هذا التوجيه، واحتج لأبي علي بأن البيت ليس بمنزلة: هذا ضارب زيد أَمَس وعمرًا، إذ «ضاربًا» إذا كان بمعنى الماضي لا يصح له عمل في الاسم، والفعل يصح له العمل في الاسم إذا غُطِف، فكما لا يصح لأحد أن يقول: إنَّ «عمرًا» في: ضربت زيدًا وعمرًا، على إضمار فعل، لا يصح أن يقال: إنَّ «أديمها» محمولٌ على فعل مقدر، لأنَّ الأول مع وجود حرف العطف مهياً للعمل، وكان القياس أن يلي حرف العطف الاسم، لكن فصل بينهما بالظرف للضرورة. اهـ بتصرف.

(٢) هذا الاعتراض والانفصال عنه - مع مزيد تفصيل - في: البسيط ١٠٢٠/٢ - ١٠٢٣.

(٣) في المخطوطة: معطوفٌ، بالرفع.

(٤) في المخطوطة: معطوف، بالرفع.

(٥) مثلها «كان» وأخواتها، و«ظن» وأخواتها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

عَطَفَتْ جملة على جملة، وشَرَكْتُهَا معها في «إن» فيجب أن تعمل «إن» في الثانية عملها في الأولى. وليس هذا كذلك؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا أمس وعمرا أول من أمس، فلا يجوز أن يكون «أول من أمس» معطوفاً على «أمس»؛ لأنه لو كان معطوفاً عليه، لكان تقييداً لما قيده الأول؛ لأن المعطوف يتنزل منزلة المعطوف عليه، وإنما عطفْتُ «عمرا» على «زيد»، وشَرَكْتُهُ معه في الفعل، ثم طَلَبَ الثاني ظرفه، فنصبه؛ لأن كل فعل بحسب متعلقاته تكون ظروفه، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا وعمرا وخالداً، فالضرب قد تعلّق بأشخاص ثلاثة، ومعلوم أنه تعلّق بكل واحد في مكان، فقد يكون ذلك المكان واحداً، وقد يكون متعدداً. وكذلك: ضرب زيد وعمرو وخالداً، يطلب زماناً على حسب متعلقاته، فقد يكون الزمان واحداً، وقد يكون أزماناً. فإن كان أزماناً، جاز لك وجهان:

[الأول]<sup>(١)</sup> أن تأتي مع كل فاعل بزمانه، فتقول: ضرب زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وخالداً يوم الأحد.

الثاني: أن تأتي بها معطوفة؛ تعطف [٣١١] الثاني والثالث على الأول، فتقول: ضرب زيد وعمرو وخالداً يوم الجمعة، ويوم السبت ويوم الأحد، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) زيادة مني.

(٢) لم أقف عليه في كتب المتقدمين. ورأيت المرباط الدلائي (من رجال القرن ١١هـ)، صاحب «نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل» ينسب البيت الشاهد إلى ليبد بن عطار التميمي ولم أعرفه.

فدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ<sup>(١)</sup>

وكذلك إذا قلت: ضرب زيد وعمرا ومحمداً خالداً، وإنما عطفْتُ «محمداً» على «زيد»، فطلب بعد إسناده إليه محلاً يقع به، فيتنبغي لك ألا تُقدِّم المفعول هنا، فتقول: ضرب زيد وعمرا وخالداً محمداً، إلا أن تُقدِّرَ فعلاً محذوفاً. فتفهّم هذا الأصل، فإنه مقصود أبي علي في هذا الموضع. وهو صحيح. والله أعلم.

ثم قال: «فإن تَنَبَّيْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ»<sup>(٢)</sup>.

حكم التنبية والجمع بالواو والنون واحد: إن كانا بمعنى الماضي، فلا يعملان، كما لم يعمل المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم إذا كُرِّرَ

(١) من البسيط. وهو ثاني ثلاثة أبيات، اختارها أبو تمام في حماسته (٢٢٩/١)، ولم يعزها، وذكرها الزجاجي في أخباره (١١٨)، وأولها:

إن تَحْشُدُونِي فإني غيرُ حابِديهم قَبلي من الناس أهلُ الفضل قد محببوا

وثالثها:

أنا الذي يَجِدُونِي في صُدُورهم لا أُرَتقي صَدْرًا منها ولا أَرُدُّ

قال الزجاجي: أنشدنا الزجاج، قال: أنشدنا المبرد. ثم ذكر ثلاثة أبيات. وقصّل المرباط الدلائي بين البيتين الأولين فنسبهما للبيد، وجعل الثالث من قول «آخر». يُروى: أكثرهم. «بمن» مكان «بما». وقال الأعمش: يقول: لا يُحْشَدُ إلا أهلُ الفضل، ولا يحسدُهم إلا من كان واقعاً دونهم، فلا زلت ولهاهم على الحاليتين. وأنا في صدورهم كالعظم أو العود، يُقَصُّ، فلا يسفل إلى البطن، ولا يصعد إلى الفم. والصدر: الرجوع من الماء. والوزد: ضده، ضربهما مثلاً. والشاهد يَبْرُ. والبيت في: شرح الحماسة للأعظم ٦٥٥/٢، وللمرزوقي ٢١٢/١، وللتبريزي ٢١٢/١، وشرحها المنسوب لأبي العلاء ٢٨٢/١، ونتائج التحصيل ج١، مج ١٢٩/١ وزد عليها ما في حواشي الحماسة.

(٢) الإيضاح ١٤٨، والمقتصد ٥٢٦/١.



بمعنى الماضي .

فإن كانت كلها بمعنى الحال والاستقبال ، واعتَمَدَتْ ، ولم تُصَغَّرْ ، ولم تُوصَفْ ،  
كان لك فيها وجهان :

إثبات النون أو التنوين والنصب . وإسقاطهما والخفض ، وتكون الإضافة  
تخفيفًا . وقد مضى الكلام في هذه النون ، وأنها بمنزلة الحركة والتنوين<sup>(١)</sup> ، فغلب  
عليها حكم التنوين مع الإضافة ، وحكم الحركة مع الألف واللام ، وفي الوقف .  
وقد مضى ما في ذلك من الخلاف بما يُغني عن الإعادة<sup>(٢)</sup> ، إن شاء الله .

### فصل

قال : « فَإِنْ أَحَقَّتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ »<sup>(٣)</sup> .

اعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام ، فإنه ينصب ما بعده على كل  
حال ، ماضيًا كان أو غَيْرَ ماضٍ<sup>(٤)</sup> ، ما لم يُصَغَّرْ أو يُوصَفْ<sup>(٥)</sup> .

(١) مقًا ، وليست التنوين بنفسه ، ولا عوضًا منه ، ولا عوضًا من الحركة . وانظر مذهب ابن أبي الربيع  
مُقَصِّلًا في المسألة في : البسيط ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ . وهو مذهب سيويه . انظر : الكتاب ١٨/١ .

(٢) انظر : ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٣) تنمة العبارة : اسم الفاعل . انظر : الإيضاح ١٤٨ ، والمقتصد ٥٢٧/١ .

(٤) هذا مذهب الجمهور . وقال الأخفش : لا يعمل بحال ، و«أل» فيه معرفة لا موصولة ، والنصب  
بعده على التشبيه بالمفعول به . وقال الرماني وجماعة : يعمل ماضيًا فقط . الهمع ٨٢/٥ ، ٨٣ .

(٥) يجوز أن يوصف اسم الفاعل المحلى بـ«أل» بعد العمل ، ولا يجوز أن يوصف قبل العمل ، لأنك إذا  
قلت : هذا الضارب زيدًا ، فـ«زيد» من صلة الألف واللام ، والموصول لا يوصف ، ولا يؤكَّد ، ولا  
يبدل منه ، ولا يعطف عليه إلا بعد كمال صلته . وإنما مُنِعَ من العمل مع التصغير ، لأن التصغير  
يقرب من الاسم ، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل . ( البسيط ١٠٠١/٢ ) . هذا مذهب البصريين ،  
أما الكوفيون إلا الفراء . ووافقه النحاس فإنهم يعملونه مصغرا ، بناء على مذهبهم في أن المعتر في  
الشبه شبه الفعل في المعنى ، لا الصورة . انظر : الهمع ٨١/٥ .

وإنما عمل هنا بمعنى الماضي ؛ لأنَّ عمله إذا كان بالألف واللام بالنيابة<sup>(١)</sup> ؛  
ألا ترى أنَّ قولك : الضارب زيدًا ، بمنزلة : الذي ضرب زيدًا ، وتقول : الضاربه  
زيدًا أنا ، وتعيد الضمير على «الذي» ، وإن لم تكن موجودة ؛ لأن قولك :  
«الضارب» في معنى : الذي ضرب ، فتقول : الضارب زيدًا أمسِ عمرو ،  
وجاءني الضاربُ خالداً أمس .

فإن قلت : أراه قد عمل غَيْرَ معتمد .

قلت : قد اعتمد على الموصول ؛ لأن الألف واللام هنا بمنزلة «الذي» .

ثم إنَّ اسمَ الفاعل الذي بالألف واللام ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون مفردًا ، وما جرى مجراه ، وهو جمعُ التكسير ، وجمعُ  
المؤنث السالم .

الثاني : أن يكون ثنية ، أو جمعًا بالواو والنون ، فإنَّ حكم هذين واحدًا ،  
كما كان حكمُ تلك الثلاثة واحدًا .

فإن كان مفردًا ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ، فتَنْظُرُ : فإن كان  
الذي بعده ليس فيه ألف ولام ، ولا إضافة إلى ما هما فيه ، لم يكن فيه إلا  
النصب<sup>(٢)</sup> ، فتقول : الضارب زيدًا عمرو ، والضارب رجلًا خالد ، وتقول :  
أعجبني الراكب فرسًا . ولا يجوز هنا أن تخفض «فرسًا» ، ولا «زيدًا»

(١) لا بالشبه ، كما هو الحال في المجرى من «أل» .

(٢) هذا مذهب سيويه والأخفش وأبي علي والبصريين . وصححه ابن أبي الربيع . انظر : الكتاب ١/  
١٨٢ ، والمقتضب ٣٨٣/١ ، ٤/١٦١ ، ١٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، والبسيط  
١٠٠٢/٢ .

ولا «خالدًا»، ولا ما أشبهها مما ليس فيه ألف ولام ولا إضافة إلى ما هما فيه؛ لأنك إن خفضت خفضت بالإضافة، والإضافة هنا لا وجه [٣١٢] لها؛ لأن الإضافة إنما تكون على ثلاثة أقسام: أحدها تعريف. الثاني: تخفيف. الثالث: تشبيه. فلو قلت هنا: هذا الضارب زيد، لم يكن في الإضافة واحد من هذه الثلاثة؛ لأن «الضارب» معرّف بالألف واللام، والنَّصْبُ بلا شك أخف من الخفض، وقد كان التنوين سقط للألف واللام. وليس هنا شبه بـ «الحسن الوجه»؛ لأن «الحسن» ونظائره لا يُضَفَّن إلا لما فيه الألف واللام، أو ما أُضيف إلى ما هما فيه، نحو قولك: الحسن وجه الغلام، والكريم الأب.

فإن كان الذي بعده فيه ألف ولام، أو هو مضاف إلى ما هما فيه، نحو: الضارب الغلام والراكب فرس الرجل، جاز لك الخفض على التشبيه<sup>(١)</sup> بـ «الحسن الوجه»، فيجوز لك هنا النَّصْبُ على الأصل، والخفض على الإضافة بالتشبيه. ولا أعلم خلافاً بين البصريين في هذا.

وحكي عن الكوفيين<sup>(٢)</sup> أنهم سَوَّوا بينها كُلَّها، فأجازوا النَّصْبُ، والخفض، فأجازوا: الضارب زيد، كما أجازوا: الضارب الرجل. والصواب ما ذكرته. والله أعلم.

(١) لا على التعريف؛ لأن اسم الفاعل معرف بالألف واللام، ولا على التخفيف؛ لأن النصب أخف من الخفض.

(٢) نسب الرأي للكوفيين أيضاً في البسيط (١٠٠٢/٢)، وغلله بأنهم حملوه، أي الخفض، في هذه المسألة ونظائرها قياساً على ما اتفق عليه من قولهم: مررت بالرجل الضارب الغلام. وأقول: عزاه أبو حيان إلى الفراء وحده. الارتشاف ١٨٧/٣.

## مسألة

تقول: هذا الضارب الغلام وزيداً، بالنصب.

واختلفوا في الخفض:

فمنهم من أجاز أن تقول: هذا الضارب الغلام وزيد.

ومنهم من منع ذلك<sup>(١)</sup>.

فمن أجاز الخفض قال: لما صَحَّ الخفض في الأول بالإضافة؛ لأن فيه الألف واللام، واستقرَّ فيه، جاز أن تَغْطِيف عليه مَخْفُوضاً.

ومن منع قال: لا يَخْفِضُ اسمُ الفاعل بالألف واللام إلا ما فيه ألف ولام، أو ما أُضيف إلى ما هما فيه، والفاعل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، فيكون «زيد» بغير ألف ولام قد خفضه «الضارب». ولأجل هذا قالوا في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أنا ابنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ      عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَوْقُبُهُ وَقُوعاً<sup>(٣)</sup>

(١) يريد: المبرد، كما صرح في البسيط ١٠٠٤/٢. وانظر: المقتضب ١٦٤/٤.

(٢) المرار الأسدي.

(٣) من الوافر. بشر هو: بشر بن عمرو بن مرثد، وقد قتله أبو الشاعر، قال الأعلم: «وصف أن أباه صرع رجلاً من بكر، فوقعت عليه الطير، وبه رَمَقٌ، فجعلت ترقب موته لتناول منه. والوقوع: جمع واقع، ضد الطائر». وأجاز سيبويه حمل «بشر» على «البكري» على أنه بدل، فخولف في ذلك؛ لأن البدل على تقدير تكرار العامل، ولو وضعت «بشر» مكان «البكري» لم تجز الإضافة لخلوه من «أل»، ولذلك جعلوه «عطف بيان». وصحح الأعلم ما أجازته سيبويه؛ لأخذه ذلك عن العرب، ولأنه تابع، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع. والبيت في: الديوان ٤٦٥، والكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٣٥/١، وابن السيرافي ٦/١، وفرحة الأديب ٣٧، وتحصيل عين =



إن «بَشْرًا» عطفٌ بيان، وليس يبدل؛ لأن البدل على تقدير: هذا الضارب زيد.

والقياس يقتضي ألا يقال: هذا الضارب الغلام وزيد، إلا أن يُسمع، فيكون مما أُجيز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ويكون من قبيل: كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرَهْمٍ، وَزُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وما جاء من نظائرها<sup>(١)</sup>. وليس قول الأعشى:

الواهبُ المائة الهجانِ وعَبْدُهَا عُوْدًا تُزَجِّي بينها أَطْفَالَهَا<sup>(٢)</sup> بمثبت لهذه المسألة؛ لأن «عبدها» قد أضيف إلى ضمير «المائة»، فكأنه قال: الواهب المائة الهجان، وعبد المائة الهجان، فقد صار هذا بمنزلة قولك: مررت برجل حسن الأب وأخيه، أي وأخي الأب، فيكون إضافة «الواهب» إلى «عبدها» بمنزلة إضافة «الحسن» إلى «أخيه»<sup>(٣)</sup>.

= الذهب ١٥١، وابن يعيش ٧٢/٣، ٧٣، وغاية الأمل ٣٠١/١، والمقرب ٢٤٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤، ٥٩٧، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والعيني ١٢١/٤، والأشموني ٨٧/٣، والهمع ١٩٤/٥، والخزانة ٢٨٤/٤ و ١٨٣/٥، ٢٢٥. واستشهد به في: البسيط ٢٩٥/١، ٢/١٠٠٣، والمخلص ٥٦٨/١.

(١) استشهد بهذه الأمثلة قبل (ص ١٠٠٠).

(٢) من الكامل. يُروى: «خلفها» مكان «بينها». الهجان: كرام الإبل البيضاء. والعوذ، جمع عائد: الحديثات الناتج. وسميت عائداً، لأن ولدها يعوذ بها لصغره. تُزَجِّي: تسوق شَوْقًا رَفِيقًا. الأطفال: الصغار. يقول: يهب كرام الإبل وراعيها. والشاهد: عطف «عبدها» على «المائة» فكأن «الواهب» مضاف إليه، وهو خال من «أل»، وهذا لا يجوز. والبيت في: الديوان ٢٩، والكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، والأصول ١٣٤/١، والجمهرة ٩٢٠، وتحصيل عين الذهب ١٥٢، والمقرب ١٢٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧، والهمع ٤٨/٢، ١٣٩، والخزانة ٢٥٦/٤ و ١٣١/٥ و ٤٩٨/٦. واستشهد به في: البسيط ١٠٠٤/٢.

(٣) هذا ما سبق إلى القول به المبرد. (المقتضب ١٦٣/٤). وصححه ابن أبي الريح في البسيط =

واختلف الرواة للكتاب<sup>(١)</sup>:

فمنهم من أتى [٣١٣] بهذا البيت على صيغة النصب، فرواه:

\* الواهب المائة الهجانِ وعَبْدُهَا \*

ومنهم من رواه بالخفض. فلم يتفقوا على الرواية، فثبتت الخفض في قولك: «مررت بالرجل الضارب الغلام وزيد» مذهباً لسيبويه. والله أعلم. فإن كان اسم الفاعل الذي بالألف واللام مثني، أو مجموعاً بالواو والنون، جاز لك فيه ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>:

أحدها: إثبات النون والنصب. وهذا حسن. قال الله - تعالى -: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٣)</sup>.

الثاني: إسقاط النون والخفض، وقال - تعالى -: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾<sup>(٤)</sup>. وهذا الإسقاط للإضافة، والمراد به التخفيف.

الثالث: إسقاط النون والنصب. وهذه لم تجئ في القرآن، لكنها جاءت في كلام العرب، قال قيس من الخطيم<sup>(٥)</sup>:

= (١٠٠٤/٢). واحتج الأعلام لسيبويه بأنه لم يقصد إلى أن يكون البيت شاهداً على نص ما قدمه، وإنما أراد أن المعطوف على الألف واللام بمنزلة في الجر، ومثل ذلك بذكر البيت، وإن لم تكن له فيه حجة قاطعة في جواز المسألة التي قدم. انظر: تحصيل عين الذهب ١٥٢.

(١) كتاب سيبويه.

(٢) سواء كان ما بعده بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو عارياً منهما.

(٣) النساء ١٦٢.

(٤) الحج ٣٥.

(٥) نسب سيبويه (١٨٦/١) لرجل من الأنصار. وقال هارون: هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. (جمهرة أشعار العرب ١٢٧، والخزانة ١٨٨/٢). ونسب أيضاً إلى شريح بن عمران، ومالك بن =

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ<sup>(١)</sup>

رُوي بنصب «عورة».

فَإِنْ قُلْتَ: وَلِمَ أَشَقَطَ هَذِهِ؟

قلتُ: لما كان «الضاربون» في معنى: الذين ضربوا، وكذلك «الضاربان» في معنى: اللذان ضربا، وكان الحكم فيها واحداً، وكانت العرب تقول: الذي ضربوا، و[الذا ضربا]<sup>(٢)</sup> أسقطوا النون من «الضارين» و«الضاريتين»، لتجريا مجراهما، قال الأخطل:

أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ<sup>(٣)</sup>

= العجلان. وقد صُحِّحت نسبته إلى عمرو. وهو شاعر جاهلي، جد الصحابي عبد الله بن رواحة. (معجم الشعراء ٥٥، وجمهرة أنساب العرب ٣٦٣). أما قيس فهو ابن ثابت بن عدي. وقد تقدمت ترجمته. انظر: ص ٢٤٦.

(١) من المنسرح. من قصيدة يخاطب بها عمرو مالك بن العجلان الخزرجي. يروى: «نُطِفَ» مكان «وَكَفَ». من ورانهم. العورة: المكان الذي يُخَافُ منه العدو، العشيرة: القبيلة. الوكف: الإثم أو العيب. التُّطِفُ، بفتح العين، الذُّنْبُ، وبكسرهما: المذنب. يصفهم الشاعر بأنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا، ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونها فيكونوا مذنبين في فعلهم. والشاهد: حذف النون من «الحافظين» تخفيفاً، ونصب ما بعده على تقدير ثبات النون. والحفص جيد. والبيت في: ملحقات ديوان قيس ١٧٢، وأدب الكاتب ٣٤٩، والمقتضب ٤/١٥٤، والجمال ٨٩، وشرح أبيات الإصلاخ ١٩٥، وابن السيرافي ١/٢٠٥، والمختضب ٢/٨٠، والمنصف ١/٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٥، والاقطضاب ١/٣٧٣، وابن بري ١٢٧، وإيضاح القيسي ١/١٦٧، ويأتي البيت بعد (ص ١٠٢٦)، كما استشهد به في: البسيط ٢/١٠٠٦، والمخلص ١/٣٠٠.

(٢) المخطوطة: واللذا ضربوا. والصحيح ما أثبتته.

(٣) من الكامل. يروى: «سلبا» مكان «قتلا». كُلَيْبٌ: قوم جرير الذي يهجو الأخطل. وعماه: عمرو ومرة ابنا كلثوم. عمرو قتل عمرو بن هند، ومرة قتل المنذر بن النعمان. الأغلال، جمع غُل: طوق من حديد يُجْعَلُ في عنق الأسير. والشاعر يمدح عَمِّيَّه بأنهما يقتلان الملوك ويفكان =

وقال<sup>(١)</sup>:

\* إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ<sup>(٢)</sup> \*

أراد: اللذان والذين، فحذف النون طلباً للتخفيف، وليس هنا إضافة،

= الأسرى. والشاهد: حذف النون من «الذنان» تخفيفاً، لطول الاسم بالصلة. هذا قول البصريين. ويرى الكوفيون أنها لغة، وأجازوا الحذف مطلقاً، طالت الصلة أم لم تطل. والحذف لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة. والبيت في: الديوان ٣٨٧، والكتاب ١/١٨٦، وتلقين المتعلم ١٧٣، والمقتضب ٤/١٤٦، والاشتقاق ٣٣٨، وضرورة الشعر ٢٠٠، والأزهية ٢٩٦، والمختضب ١/١٨٥، وسر الصناعة ٢/٥٣٦، والمنصف ١/٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٥، وكتاب الشعر ١/١٢٥، والمسائل العسكرية ٢٨١، والمقتصد ١/٥٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٥، وابن يعيش ٣/١٥٤، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٦٠٣، و١/٦٠٥، ورصف المباني ٣٤١ وتذكرة النحاة ٤٨٢، وشرح أبيات المغني ٤/١٨١، والخزانة ٣/١٨٥، و٦/٦، و٨/٢١٠، وتناجج التحصيل ١/٣٦٧، ٣٩٧، و٢/٧١٨. واستشهد به في: البسيط ١/٢٥٧، و٢/١٠٠٧، والمخلص ١/٢٩٩.

(١) الأشهب بن ربيعة.

(٢) من الطويل. وعجزه:

\* هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ \*

يروى: وإن، فإن. وأثبت ابن أبي الربيع «إن»، ففيه خرم. كما يروى: وإن الألى. وعليه فلا شاهد. وقال الأعلام: «يجوز أن يكون «الذي» واحداً يؤدي عن الجمع لإيهامه، ويكون الضمير محمولاً على المعنى فيجمع». وخروجه المؤلف في المخلص (١/٣٠٠) على أن التقدير: «إن الحي الذي... ودماؤهم تحلل على المعنى. فلج: موضع وقعت فيه موقعة. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. والشاعر يرثي قوماً قتلوا بفَلَجٍ. والشاهد: حذف النون من «الذي»، بدليل قوله: «دماؤهم». والبيت في: شعر الأشهب (شعراء أمويون) ٤/٢٣١، ٢٣٢، والكتاب ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، والأزهية ٢٩٩، والمختضب ١/١٨٥، والمنصف ١/٦٧، وسر الصناعة ٢/٥٣٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٧، وابن يعيش ٣/١٥٥، ورصف المباني ٣٤٢، وشرح أبيات المغني ٤/١٨٢. واستشهد به في: البسيط ٢/١٠٠٧، والمخلص ١/٣٠٠.



فكذلك قالوا: الضارباً زيداً، والضاربو زيداً، وأشَقَطُوا الثَّوْنَ لغير الإضافة.

ولمَّا كان إسقاط الثَّوْنَ هنا بالحمل على «الَّذِينَ» و«الَّذِينَ»، لم يَجْزِ في اسم الفاعل الذي بغير ألف ولام ذلك؛ لأنه ليس بمعنى «الَّذِينَ» ولا بمعنى «الَّذِينَ»؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: هما ضاربان زيداً، وهم ضاربون زيداً، فليس في معنى «الَّذِينَ»، ولا في معنى «الَّذِينَ»<sup>(١)</sup>. ولذلك قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup>: كان أبو السَّمَالِ<sup>(٣)</sup> يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً، وهو «إِنْكَرُ لَذَائِقُوا الْعَذَابُ»<sup>(٤)</sup>؛ لأن اسم الفاعل في الآية ليس فيه ألف ولام، فلو كان فيه ألف ولام لم يكن لحنًا. والله أعلم.

### مسألة

إذا قُلْتَ: زيد مكرمك، والزيدان مكرمك، والزيدون مكرمك، فالكاف

(١) في المخطوطة: اللذين. والصحيح ما أثبت.

(٢) هو المازني. وفي الإيضاح (١٥٠): وقال أبو عثمان قال أبو زيد: كان.. إلخ، فكأن أصل الرواية عن أبي زيد، واكتفى هنا بالراوي «أبو عثمان». وفي البسيط (١٠٣٧/٢)، والمملخص (٣٠١/١) عكس، فذكر أبا زيد. ومهما يكن فالعبارة من: قال أبو عثمان.. حتى نهاية الآية هي عبارة أبي علي. وانظر: المقتصد ١/٥٣١.

(٣) قنبر بن أبي قنبر العدوي البصري. له اختيار في القراءة شُدَّ به عن العامة. روى عن أبي زيد. انظر: غاية النهاية ٢/٢٧.

(٤) الصفات ٣٨. وقد قرأ أبو السَّمَالِ وأبان عن ثعلبة عن عاصم بنصب «العذاب»، وحذف النون من «لذائقو» لانتقائها مع لام التعريف، كما حذف بعضهم التنوين لذلك في قراءة: «قل هو الله أحد. الله الصمد». ونقل ابن عطية عن أبي السَّمَالِ أنه قرأ: «لذائق» منونًا. ونقل ابن جني عن أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس، أن عمارة كان يقرأ: «ولا الليل سابق النهار» بالنصب، وذلك أثناء استدلاله على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة، غيرها أقوى منها في القياس. انظر: الخصائص ١/١٢٥، والمختص ٢/٨١، والمحرم الوجيز ٤/٤٧١، والبحر ٧/٣٤٣، والدر المصون ٥/٥٠٠.

عند سيبويه<sup>(١)</sup> في موضع خفض؛ لأنك لو جَعَلْتَ مكانه اسمًا ليس فيه ألف ولام، ولا مضاف<sup>(٢)</sup> إلى ما هما فيه، لم يكن إلا مخفوضًا؛ لسقوط التنوين والنون.

فإذا قلت: هذا المكرمك، لم يكن الضمير إلا في موضع نصب؛ لأنك لو جعلت مكانه اسمًا بغير ألف ولام، ولا مضاف<sup>(٣)</sup> إلى ما فيه الألف واللام، لم يكن إلا منصوبًا.

فإن قلت: هما المكرمك، وهم المكرمك، جاز لك وجهان. والاختيار أن يكون الكاف في موضع خفض؛ لأنها اللغة التي جاءت في القرآن، كما قال - تعالى -: ﴿وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٤)</sup> [٣١٤] وكذلك جميع الضمائر إذا اتَّصَلَتْ باسم الفاعل، فهي على حسب ما تَقَدَّمَ. وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم يَجْرِيان مَجْرَى المفرد.

وأبو الحسن يذهب في هذا الضمير إلى أنه منصوب<sup>(٥)</sup>، ويجعل سقوط التنوين من المفرد، وما جرى مجراه، والنون من التثنية، وما جرى مجراها؛ لاتصال الضمير، لا للإضافة، ويجعل موجب سقوط التنوين ثلاثة أشياء: الألف واللام، والإضافة، واتصال الضمير.

(١) الكتاب ١/١٨٧. وانظر أيضًا: ص ١٠٠٣، ح ٣.

(٢) في المخطوطة: ولا مضافًا. وهو وهم، أو تحريف. فـ «مضاف» معطوف على «ألف ولام»، وهو اسم «ليس».

(٣) انظر: ح السالفة.

(٤) الحج ٣٥.

(٥) انظر: ص ١٠٠٤، ح ٢، ٣.

والجزمي والمازني والمبرد يجعلون هذه الضمائر في موضع خفض على كل حال<sup>(١)</sup>؛ لأنها لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون، ولا بُدُّ من إسقاطها عند اتصال الضمير، ولا يسقطان إلا للإضافة، فتلزم الإضافة إلى الضمير، وكُلُّ مضاف إليه مخفوض.

وسيبيوه نظر إلى اسم الفاعل<sup>(٢)</sup>: فإن كان بتنوين أو بنون، فلا بُدُّ من الإضافة. وإن كان بغيرهما، فيكون الضمير منصوبًا، إلا «هما الضارباك»، و«هم الضاريوك»، فيجوز فيه الوجهان، كما تقدّم؛ لأنَّ النون هنا تسقط للإضافة، وبالحمل على الذين<sup>(٣)</sup>، وللذين على حسب ما تقدّم: فمن قَدَّر إسقاط النون عند اتصال الضمير لإضافة الأوَّل إليه كان الضمير مخفوضًا، ومن قَدَّر بالملاحظة المذكورة في:

\* الحافظو عَوْرَة العَشِيرَة<sup>(٤)</sup> \*

كان الضمير منصوبًا. والله أعلم.

\*\*\*

(١) انظر: ص ١٠٠٤، ح ٤.

(٢) الكتاب ١/١٨٧، ١٨٨. وانظر أيضًا: ص ١٠٠٣، ح ٣.

(٣) في المخطوطة: اللذين. وهو وهم، أو تحريف.

(٤) تقدم (ص ١٠٢٢). والتعليق عليه ثمة.

## باب

### الصفة المشبهة باسم الفاعل<sup>(١)</sup>

اعلم أن الصفات في كلام العرب على أربعة أقسام:

أحدها: اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة؛ مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة. وهذه قد مضى الكلام فيها<sup>(٢)</sup>، وأنها تجري مجرى الفعل، وتعمل عمله بالشروط المذكورة، ويتقدّم ما تعمل فيه كما يتقدّم ما يعمل فيه الفعل عليه.

الثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي كلُّ صفة لم تجر على الفعل المضارع في الحركات والسكنات، ولا هي من أمثلة المبالغة، إلا أنها تُشَيِّ وتُجمَع وتؤنَّث. وقد يكون الجمع جمع سلامة. وقد يكون جمع تكسير. وجميع الصفات التي تُجمَع، تُجمَع جمع سلامة بالواو والنون للمذكر، وبالألف والتاء للمؤنث إلا صفتين:

«أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء»، نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء.

و«فعلان» الذي مؤنثه «فعللى» نحو: سكران وسكرى، وعطشان وعطشى. فهذان لا يُجمعان جمع السلامة، لا المؤنث ولا المذكر، لا تقول: مررت برجال أحمرين ولا بنساء حمراوات. وكذلك لا تقول: مررت برجال

(١) الإيضاح ١٥١. وفي المقتصد (٥٣٢/١): باب الصفة المشبهة.

(٢) انظر: ص ٩٧٨ وما بعدها.



سكرانين، ولا: مررت بنساء سكريات، لكنها تُكسّر، فيقال: سُكّارى وعطاش.

فالصفات التي تُثَنَّى وتُجْمَع وتُؤنث، هي التي شُبِّهَتْ باسم الفاعل، فزُفِعَتْ، قالوا: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهُهُ، وبامرأةٍ كَرِيمٍ أَبُوهَا.

[٣١٥] فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ قَدْ شُبِّهَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَرَفَعْتَ؛ لِأَنَّهَا تُثَنَّى وَتُجْمَع وَتُؤنث، كَمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَيْمَ لَا يَرْفَعُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَهُوَ يُثَنَّى وَيُجْمَع وَيُؤنث؟

قُلْتُ: شَبَّهْتُ هَذِهِ الصِّفَاتَ إِنَّمَا هُوَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْحَالُ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفَاتِ كُلَّهَا إِنَّمَا يَرَادُ بِهَا الْحَالُ، وَلَا يَرَادُ بِهَا الْمَاضِي وَلَا الْمُسْتَقْبَلُ. وَلَا يَكُونُ هَذَا<sup>(١)</sup> إِلَّا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ خَاصَّةً، فَتَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ أَمْسَ، وَجَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ غَدًا، حَكَى سَبِيوِيَّةُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقَرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا<sup>(٢)</sup>، وَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ حَسَنٌ أَمْسَ، وَلَا زَيْدٌ حَسَنٌ غَدًا، إِنَّمَا يُفْعَلُ هَذَا بِالْفِعْلِ أَوْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>.

فَشَبَّهْتُ هَذِهِ الصِّفَاتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا يُرَادُ بِهَا الْحَالُ، كَمَا يَرَادُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ذَلِكَ، وَتُثَنَّى وَتُجْمَع وَتُؤنث، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ. وَاسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَإِنْ كَانَ يُثَنَّى وَيُجْمَع، لَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَى مَا يَعْمَلُ<sup>(٤)</sup>، فَالشَّبَّهُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا يُرَادُ بِهَا الْحَالُ، وَمِنْ

(١) يريد: الماضي والامتناع.

(٢) الكتاب ٤٩/٢. واستشهد المؤلف به قبل (ص ٣٤٨، ١٠١١).

(٣) انظر: ص ٩٨٩.

(٤) يريد: الفعل المضارع، الذي معناه الحال.

جِهَةِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهَا تُثَنَّى وَتُجْمَع وَتُؤنث.

الثالث: «أفعل»<sup>(١)</sup> التي للتفضيل، فهذه لَا تَرْفَعُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فِي مَحَلٍّ أَعْظَمَ مِنْهُ فِي جَمِيعِ مَحَالِّهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ. فَأَنْتَ هُنَا تَرِيدُ أَنْ تَفْضَلَ «الْكُحْلُ» فِي عَيْنِ «زَيْدٍ» عَلَى «الْكُحْلِ» فِي جَمِيعِ الْعَيُونِ<sup>(٢)</sup>. وَكَذَلِكَ: مَا أَعْلَمُ شَهْرًا أَفْضَلَ فِيهِ الصَّوْمُ مِنْهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ «الصَّوْمُ» فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَفْضَلُ الصَّوْمُ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ فِي الشُّهُورِ كُلِّهَا عَظِيمًا. وَكَذَلِكَ: مَا أَعْلَمُ لَيْلَةً أَفْضَلَ فِيهَا الْقِيَامُ مِنْهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ. وَهَذَا مُطَرِّدٌ. وَلَا يَوْجَدُ «أفعل» يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً.

(١) من أمثلة سَبِيوِيَّةِ. وَهُوَ أَوْ نَحْوَهُ دَاخِرٌ فِي بَابِ اسْمِ التَّفْضِيلِ فِي كِتَابِ النُّحُو. بَلْ إِنْ ابْنُ الصَّائِغِ صَنَعَ رِسَالَةً فِيهِ، أَسْمَاها «الْوَضْعُ الْبَاهِرُ فِي رَفْعِ (أَفْعَلِ) الظَّاهِرِ»، سَلَخَهَا مِنْهُ السَّبِيوِيَّةَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ (٤٧٧/٤ - ٥٠٨). وَعَلَّلَ سَبِيوِيَّةُ (٣١/٢) عَمَلَهُ: «وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةٍ: خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ، لِأَنَّهُ مَفْضُلٌ لـ «أَبٍ» عَلَى الْاسْمِ فِي «مِنْ»، وَأَنْتَ فِي قَوْلِكَ: «أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ»، لَا تَرِيدُ أَنْ تَفْضَلَ «الْكُحْلُ» عَلَى الْاسْمِ الَّذِي فِي «مِنْ»، وَلَا تَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ، وَلَكِنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ لِلْكُحْلِ هَهُنَا عَمَلًا وَهَيْهَاتَ لَيْسَتْ لَهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا عَامِلًا فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَعَمَلِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ». وَانْظُرْ مَسْأَلَةَ «الْكُحْلِ» هَذِهِ فِي: الْمُقْتَضَبِ ٢٤٨/٣، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ ٦٥/٣ - ٦٨، وَالْبَسِيطِ ١٠٦٩/٢، ١٠٧٠، وَالْإِرْتِشَافِ ٢٣٥/٣.

(٢) ذَكَرَ فِي الْبَسِيطِ (١٠٧٠/٢) وَجْهَيْنِ غَلَّلَ بِهِمَا النُّحَوِيُّونَ، رَفَعَ «أَفْعَلُ» الظَّاهِرَ فِي مَسْأَلَةِ «الْكُحْلِ»، مَلْخَصَهُمَا أَنَّهُ ارْتَفَعَ لَوْقُوعِهِ مَوْضِعَ الْمَضَرِّ، فَ «الْكُحْلُ» وَقَعَ مَوْضِعَ «زَيْدٍ» إِذْ الْمَعْنَى: زَيْدٌ بِالْكُحْلِ أَحْسَنُ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، أَوْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ «الْكُحْلُ» مُؤَثِّرٌ فِي عَيْنِ زَيْدٍ أَثَرًا لَا يَوْجَدُ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ، فَكَأَنَّهُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا مُؤَثِّرًا فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ أَثَرَهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فَ «أَحْسَنُ» وَضَعَ مَوْضِعَ «مُؤَثِّرٍ». وَأَقُولُ: هَذَا الْوَجْهُ الْأَخِيرُ هُوَ مَا قَالَ بِهِ سَبِيوِيَّةُ. انْظُرْ: حِ السَّالِفَةِ.

ولا يجوز أن تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، إنما يُقال هذا برفع «أفعل» وجعله خبرًا عن «الأب»، وتكون الجملة صفة لـ «الرجل»؛ لأن «أفضل» إذا كان بـ «من» لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث<sup>(١)</sup>، ويُستعمل مفردًا في كل حال.

فإن قلت: مررت بزيد الأفضل أبوه، ويعمرو الأكرم أخوه، جاز، وكان مابعد مرفوعًا؛ لأنه يُؤنث، ويثنى، ويُجمع، فيُشبه بذلك اسم الفاعل، كما أشبهه «حسن» ونظائره.

الرابع: ماعدا ما ذكرته من الصفات، فلا ترفع مابعدا، فتقول: مررت برجلٍ مثلك أبوه، برفع «مثل». ولا يجوز خفض «مثل»، ويكون «أبوه» فاعلاً؛ لأنه لم يُشبه اسم الفاعل؛ لأنه يجري على الواحد والاثني والجمع، والمؤنث والمذكر، بلفظ واحد.

وكذلك ما لا يُثنى ولا يُجمع من الصفات، وليس بـ «أفعل من». وقد مضى الكلام في «سواء»<sup>(٢)</sup> في «باب المبتدأ»، وقلت فيه: إنه لا يرفع إلا المضمر، ولا يرفع الظاهر إلا بالعطف على [٣١٦] المضمر، وأنه من قبيل ما يجوز فيه معطوفًا ما لا يجوز فيه غير معطوف، نحو: كل شاةٍ وسَخَلَتْها<sup>(٣)</sup>، وأنت لا تقول: كُلُّ سَخَلَتْها.

وجميع الصفات؛ ما يرفع منها الظاهر، وما لا يرفعه، يرفع المضمر. وأشدُّ

من هذا أن الأسماء التي لحِظَ فيها الصفةُ ترفع المضمر، قالوا: مررت بقوم عربٍ أجمعون، وبقاع عزفجٍ كُلُّه<sup>(١)</sup>، أي خَشِين.

وكما أن الأسماء التي أُجريت مُجْزِى الصفات تحمَلت الضمير؛ لجرانها مجرى ما يتحملة، كانت الصفات التي أُجريت مُجْزِى الأسماء لا تتحمَل الضمائر، فخلع عنها ما قياسه أن يكون فيها؛ لجرانها مجرى ما لا يتحملة. والله أعلم.

### مسألة

اعلم أن هذه الصفات<sup>(٢)</sup> ترفع الظاهر، كما تقدّم، ولا تُثنى، ولا تُجمع جفَع السلامة، فتقول: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررت برجلين حسن أبواهما، ومررت برجالٍ حسن أبائهم، كما تقول: مررت برجلٍ ضارب أبوه، وبرجلين ضارب أبواهما، وبرجالٍ ضارب أبائهم؛ لأنها لما رَفَعَت الظاهر جرت مجرى الفعل المُقَدَّم.

فعلى هذا مَنْ قال: ضربتا بنتها، وضربوا الزيدون<sup>(٣)</sup>، فينبغي أن يُثنى هنا ويجمع، فتقول: مررت برجلين حَسَنَيْنِ أبواهما، ومررت برجالٍ حَسَنَيْنِ أبائهم. ولا خلاف في جمع التكسير أنه يجري مجرى المفرد، فتقول: مررت برجالٍ كرامٍ أبائهم، وإنما الكلام في الثنية وجمع السلامة، مذكرةً كان أو مؤنثًا، فلا تقول: مررت برجالٍ كريماتٍ أمهاتهم إلا على قول من قال:

(١) انظر: ص ٣٩٣.

(٢) الصفات المشبهة.

(٣) يريد: لغة «أكلوني البراغيث» التي تذكر العلامة مع المرفوع الظاهر.

(١) فلم يشبه اسم الفاعل ليعمل عمله.

(٢) انظر: ص ٣٧٤ وما بعدها.

(٣) انظر: ص ١٠٠٠، وح ٤ فيها.



\* يَغْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ <sup>(١)</sup> \*

وإنما يقال هنا : مررت برجال كريمة أمهاتهم .

وكذلك الكلام في الصفات كلها التي تعمل اسم الفاعل .

## فصل

قال : « وهذِهِ الصِّفَاتُ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، كما كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُشَبَّهًا بِالْفِعْلِ » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أَنَّ الرفع في ما عدا المبتدأ والخبر أصله أَنْ يَكُونَ للفاعل ، ولا يوجد في الاسم ولا في الحرف إلا بشبه الفعل أو بشبّه ما أشبه الفعل . فاسمُ الفاعل رَفَعَ تشبيهاً بالفعل من الوجوه التي ذكرتها ، بالشروط التي ذكرتها <sup>(٣)</sup> . والصفة رَفَعَتْ تشبيهاً باسمِ الفاعل الذي يُراد به الحال . ووجه الشبه من ثلاثة أوجه ، وهي : أَنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما صفةٌ جارية على ما قبلها ؛ لتفيد <sup>(٤)</sup> وصفاً فيه ، وكل واحدةٍ منهما يُراد بها الحال ، وكل واحدةٍ منهما تُنْتَى وتُجْمَع وتُؤَنَّث . ولم يذكر أبو علي أكثرَ من التثنية والجمع والتأنيث ؛ لأنَّ الصفات كُلَّها تشارك اسمَ الفاعل في الحال ، والجريان على ما قبلها . وتنفرد هذه بالتثنية والجمع والتأنيث ، فلذلك ذكر هذا الوصف خاصّةً ، وإن كانت العلةُ مجموعة من الأوصاف الثلاثة ، بدليل أَنَّ اسمَ الفاعل الذي بمعنى الماضي لا يعمل ، وإن

كان صفةً ، وهو مع ذلك يُنْتَى ويُجْمَع ويُؤَنَّث .

[٣١٧] وقوله : « وَتُنْتَى وَتُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ ، وَالْأَلِفِ وَالتَّاءِ » <sup>(١)</sup> .

قد تقدّم من الكلام ما يدلُّ على أَنَّ «أحمر» ونظائره ، و«سكران» ونظائره ، يعملن بالتشبيه باسمِ الفاعل <sup>(٢)</sup> ، وهي مع ذلك لا تُجْمَعُ بالواو والنون ، ولا يُجْمَعُ مؤنثها بالألف والتاء ، فدلَّ على أَنَّ ما يُجْمَعُ مُذَكَّرُهُ بالواو والنون ومؤنثه بالألف والتاء أقوى في العمل مما لا يكون فيه ذلك ، فقولك : مررت برجل حسن وجهه ، أقوى من قولك : مررت برجل أحمر وجهه .

وكذلك يُنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ هذا ، ولا ينبغي أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ «أحمر» ونظائره يَجْرَيْنَ مَجْرَى ما لا يُنْتَى ولا يجمع ، وأنَّهنَّ لا يرفعن ، حكى سيبويه : هذا أَحْمَرُ يَتَيْنِ الْعَيْنَيْنِ <sup>(٣)</sup> ، وبلاشك أَنَّ الْأَصْلَ : هذا أحمر يَتَيْنِ عَيْنَيْهِ ، ثُمَّ نَقَلَ الضمير ، على حسب ما يَتَبَيَّن <sup>(٤)</sup> ، إن شاء الله .

ثم قال : « وَتَنْقُصُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَنْ رُتْبَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ جَارِيَةً » <sup>(٥)</sup> .

هذه الصفات تنقص عن اسمِ الفاعل من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى :

(١) الإيضاح ١٥١ ، والمقتصد ١ / ٥٣٢ .

(٢) انظر : ص السالفة .

(٣) الكتاب ١ / ١٩٥ . وفيه أضاف الصفة المشبهة «أحمر» إلى ما بعده «بين العينين» وهو الوجه الكثير ؛ لضعف شبهها بالفعل ، بخلاف اسمِ الفاعل . وقد ذكر سيبويه شعراً تُؤَنَّثُ فيه الصفة ،

فعملت النصب في ما بعدها ، وقال : « وهو في الشعر كثير » .

(٤) انظر : ص ١٠٣٦ وما بعدها .

(٥) الإيضاح ١٥١ . والمقتصد (١ / ٥٣٢) : « وتقصّر مكان « وتنقص » .

(١) تَقَدَّمَ غير مَرَّةٍ (انظر : ص ٢٥٨ ، ٤٠٠) . والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٢) الإيضاح ١٥١ ، والمقتصد ١ / ٥٣٢ .

(٣) انظر : ص ٩٨٦ وما بعدها .

(٤) في المخطوطة : ليفيد ، بالياء .

فنقصها من جهة اللفظ ما ذكره أبو علي - رحمه الله -، وهو أنَّ اسم  
الفاعل يجري على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه<sup>(١)</sup>.

ونقصها من جهة المعنى أنَّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل يكون للحال، ويكون  
للماضي، ويكون للمستقبل، فنقول: هذا ضارب زيد أمس، وهذا ضارب  
زيد الآن، وهذا ضارب زيد غداً، كما نقول: ضرب زيداً أمس، ويضرب  
زيداً الآن، ويضرب زيداً غداً. ولا يكون ذلك في هذه الصفات، لا نقول:  
زيد حسن أمس، ولا زيد حسن غداً. وكأنهم - والله أعلم - لما<sup>(٢)</sup> وضعوا  
اسم الفاعل وَضَعَ الفعل، وجعلوه يقع على الأزمنة الثلاثة، كما يقع الفعل  
المضارع على ذلك، نقول: يضرب، وأنت تريد الماضي<sup>(٣)</sup>، قال امرؤ القيس:  
\* لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ نَزَى أَمْسٍ فِيهِمْ<sup>(٤)</sup> \*

أراد: قد رأينا، وقال<sup>(٥)</sup>:

إِنَّمَا تَرَى مَالَنَا أَضْحَى بِهِ خَلَلٌ فَقَدْ يَكُونُ قَدِيمًا يَرْتُقُ الْخَلَلُ<sup>(٦)</sup>

(١) وهي - أي الصفات المشبهة - ليست كذلك. وقد سكنت عن نحو هذه العبارة لأنها مفهومة مما  
قاله. وانظر: ص ٩٨٩ وما بعدها، فتمه الكلام عن جريان اسم الفاعل على فعله.

(٢) جواب «لما» هو «جعلوا اسم الفاعل» في الصفحة التالية. وقد أخره المؤلف، بسبب استطراده في  
الاستدلال على أن المضارع يقع على الماضي.

(٣) ويكون ذلك من قبيل الانساع. انظر: البسيط ١/ ٢٤١.

(٤) تقدم (ص ١٠١). والتعليق عليه ثمة.

(٥) جابر بن رألان الشَّيْبِيُّ، شاعر جاهلي، من بنيثيس، وهي من طليح. ويثبت في الأصل: الهزال  
والبيثيس. اختار له أبو تمام، وذكره البغدادي، وهو قائل المثل: «من غرُّ برُّ»، وله حكاية مع المنذر  
ابن ماء السماء. انظر: الخزانة ٤٤٥/٨، وشرح أبيات المغني ١٠٧/١، ١١١ و ١٩٠/٢.

(٦) من البسيط، من ٦ أبيات اختارها أبو تمام في حماسته. الخلل: اختلال الشيء، وأصله أن تكون =

يريد: فقد كان، وقال تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا  
يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> المعنى - والله أعلم - : دمرت كل شيء بأمر ربها. قال  
سيبويه: إن العرب تجعل «يفعل» في معنى الماضي، ولا تجعل «فعل» في  
موضع المستقبل إلا في الشرط<sup>(٢)</sup>. وزاد أبو علي: في القسم. هذا معنى كلام  
أبي علي في قوله: «وَتَقْصُصُ...».

وتقول: زيد يضرب غداً، قال - تعالى - : ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا  
تَكْسِبُ غَدًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وتقول: زيد يضرب الآن. وهذا<sup>(٤)</sup> هو الأشهر في الفعل المضارع. والله  
أعلم.

= فيه خلَّةٌ، وهي الفُرْجة، واختلال المال: نقصه. يرتق: يزقع ويشد. يريد: إن مالنا على ما به من  
قلَّة، فيه غناء وبيد من عوز. والبيت في: الحماسة ٣٠٩/١، وشرحها للأعلم ٢٦٨/١،  
وللمرزوقي ٦٠٩/٢، وللتبريزي ٨٠/٢، والشرح المنسوب لأبي العلاء ٣٨٩/١.  
(١) الأحقاف ٢٥.

(٢) سيبويه (٥٥/٣): ويجوز أن يُجعل «أفعل» في موضع «فعلت». ولا يجوز «فعلت» في موضع  
«أفعل» إلا في مجازة. وقال أيضاً (٢٤/٣): «وقد تقع «تفعل» في موضع «فعلنا» في بعض  
المواضع. ومثل ذلك قوله، لرجل من بني سلول مولد:

ولقد أثر على اللئيم تهبي فمضيت ثمت قلت لا تقتني

(٣) لقمان ٣٤. وسلف أن امشهد بها (ص ١٠٣). وانظر ما علقته ثمة (ح ٢).

(٤) الإشارة إلى معنى الحال في المضارع. وعرض ابن أبي الربيع للمسألة في البسيط (١/ ٢٤٠-  
٢٤٣)، وقال ما ملخصه: إن المضارع في الحال أظهر. وقد يقرر به ما يخلصه للاستقبال. وقد  
يقرر به ما يخلصه للحال. فإذا تعزى من المخلصات كان مشتركاً، وكان في الحال أظهر. ويقع  
أيضاً بحكم الانساع على الماضي. واعترض ابن الطراوة هذا، فقال: إن «يقوم» للحال ولا يكون  
للمستقبل. الذي يكون للمستقبل هو: سيقوم وسوف يقوم. واعترضه ابن أبي الربيع، فانظره ثمة.



جعلوا<sup>(١)</sup> اسم الفاعل على طريقة الفعل المضارع في عدد الحروف ، ومثله في الحركات والسكنات ؛ لتجري عليه في اللفظ كما جرى عليه في المعنى ، ثم أعملوه عمله ؛ لِقُوَّةِ الشَّبَهِ بينهما . والله أعلم . ثم أجري [٣١٨] مُجْرَى اسم الفاعل بمعنى الحال الصفات التي تُشْتَقُّ وتُجْمَع وتُوَثَّق ؛ لأنها للحال بمنزلة . ثم قال : « ولا يَشْتَحِسُون : مَرَزَتْ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبَوُهُ »<sup>(٢)</sup> .

قد تقدَّم أنَّ « أفعل » التي للتفضيل إذا كان بـ « من » ، فإنه لا يرفع الظاهر إلا في مؤن واحد ، وذلك نحو « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد »<sup>(٣)</sup> . و « خير » هو من باب « أفعل » ، وكان أصله « أخير »<sup>(٤)</sup> . والدليل على ذلك أنهم يقولون في الجمع : « الأخيار » ، كما يقولون : « الأفاضل » . فَصَرَفَ « خير » ، وإن كان بـ « من » دليلٌ على أنَّ الذي مَنَعَ « أفضل » من الصَّرف وزنُ الفعل ، والصفة . وهذا مذهب البصريين<sup>(٥)</sup> . والكوفيون يقولون : إن « أفضل من عمرو » ، إنما مَنَعَهُ من الصَّرف تقييده

(١) هذا جواب « لما » في قوله قبل : لَمَّا وضعوا اسم الفاعل ... إلخ .

(٢) الإيضاح ١٥١ ، والمقتصد ١ / ٥٣٥ .

(٣) انظر : ص ١٠٢٩ ، وحواشيها .

(٤) ومثله : شَرَّ ، أصله : أَشَرَّ . وحذفت الهمزة من أولهما شدوذاً . بل إن الهمزة حذفت من أولهما في التعجب ، لأن البابين متشابهان ، قالوا : ما خيرَ اللبَّ للمريض ، وما شرَ اللبَّ للمبطون . وعقد أبو علي في العضديات ( ٢٦٤ ، ٢٦٧ ) مسألة خاصة لتعليل حذف الهمزة من « خير » و « شر » في التفضيل والتعجب .

(٥) أبو علي : « إلا أن خيراً وشراً انصرفا ، وإن كانت الهمزة لو ثبتت فيهما لم ينصرفا ، لأن باب ما لا ينصرف يُراعى فيه اللفظ . فإذا زال اللفظ عن الحال التي توجب ترك الصرف انصرف الاسم » . العضديات ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

بـ « من » . وفي ما ذكرته دليلٌ على بطلان قولهم<sup>(١)</sup> . وسيأتي الكلام في هذا في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف »<sup>(٢)</sup> ، مكملًا ، إن شاء الله .

فينبغي على هذا ألا يرفع « خير منه » إلا في ذلك الموطن<sup>(٣)</sup> ، وهو أن يقول : ما رأيت رجلاً خيراً فيه العلم منه في زيد .

و « أفعل » التي للتفضيل توجد على أربعة أقسام :

أحدها : أن تكون بـ « من » . وقد مضى الكلام في هذا .

الثاني : أن تكون بالالف واللام ، نحو : الأفضل والأعدل . فهذا يُشْتَقُّ ويُجْمَع ويؤنث ، فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون والأفاضل ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات والفُضَّل ، فيجب أن يرفع كما يرفع « حسن » ؛ لأنه مثله في ما ذكرته<sup>(٤)</sup> ، فتقول : مررت بالرجل الأفضل أبوه والأعدل أخوه ، كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجهه .

الثالث : أن يكون مضافاً . وهذا ينقسم قسمين :

(١) ثم اختلفوا في التعليل : فقالت طائفة : إن « من » لما اتصلت به - أفعل التفضيل - مَنَعَتْ من صرفه لقوة اتصالها به . وقالت أخرى : إن « من » تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التثنية والإضافة . ثم ردَّهم الأنباري بصرف « خير منك وشر منك » . انظر : الإنصاف ٢ / ٤٨٨ - ٤٩٣ .

(٢) اسم الباب : باب ما لا ينصرف . انظر : الإيضاح ٢٩٤ ، والمقتصد ٢ / ٩٦٣ ، والكافي ٢ / ٣٢١ (الحمزاوية) .

(٣) ظاهر عبارته عدم جواز رفع « خير منه » إلا في مسألة الكحل . وظاهر عبارة أبي علي الجواز ، مع عدم الاستحسان . وهو الصحيح . فقد أجاز بعضهم الإعمال ، حملاً على المعنى ، كأنه : مررت برجل مفضَّل أبوه ، أو فاضل أبوه . وانظر : المقتصد ١ / ٥٣٦ .

(٤) من أنه يُشْتَقُّ ويجمع ويؤنث ، مثل « حسن » .

فإن كانت إضافته تخفيفاً<sup>(١)</sup>، والأصل أن يكون بـ « من »، وذلك نحو: زيد أفضل الناس، على معنى: أفضل من الناس، فلا يُنْتَى ولا يجمع، فتقول: زيد أفضل الناس، وهند أفضل الناس، والزيدان أفضل الناس، والزيدون أفضل الناس، كما لا يُنْتَى ولا يُجْمَع إذا استُعْجِلَ بـ « من ».

فإن كانت إضافته للتخصيص والتعريف، لا على جهة التخفيف، كما تقول: عمر بن عبد العزيز أعدل بني مروان، لا تُرِيدُ أن تُفَضِّلَهُ عليهم؛ لأنه مُفَضَّلٌ على النَّاسِ كُلِّهِمْ، إنما المعنى: الأعدل فيهم، فهذا يُنْتَى ويُجمع ويُؤنَّث. وعليه جاء قوله - عليه السلام -: «أحسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً، الذين يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»<sup>(٢)</sup>. وهذا هو القسم الرابع. وسيأتي الكلام في «أفعل» التي للتفضيل في مواضع من هذا الكتاب، إن شاء الله.

## فصل

قال: «ولا بُدُّ في هذه الصفات من ذكر يعود منها إلى الموصوف»<sup>(٣)</sup>.

(١) لا يفعلون ذلك حتى يكون الأول بعض المضاف إليه، وذلك قولك: أفضل الناس، وأكرم العبيد. فإن قلت: الياقوت أفضل من الجواهر، لم يجز أن تُشَقِّطَ «من»، وتُضَيَّفَ الأول إلى الثاني، لأن الياقوت ليس من جنس الجواهر. البسيط ١٠٤١/٢.

(٢) طرف الحديث: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً...»، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٤٤/١١)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤١٠/٣). وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١/٨)، وقال: «وفيه صالح بن بشير المؤي، وهو ضعيف». واستشهد المؤلف بالحديث في: البسيط ١٠٤٢/٢، وابن مالك في: شرح التسهيل ٥٩/٣.

(٣) الإيضاح ١٥١، ١٥٢، والمقتصد ٥٣٨/١.

اعلم أنَّ النكرة تُوصف بالمفرد وبالجملة، ولا بُدُّ من ضمير في كُلِّ واحد منهما، إلا أن الضمير لا يُحذف من المفرد في السعة، ويُحذف من الجملة، أنشد سيبويه<sup>(١)</sup>:

[٣١٩] أَبْهَتْ جَمِيَّ تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ<sup>(٢)</sup>

فـ «حَمَيْتَ» في موضع الصفة لـ «شيء»، والتقدير: حميته، ثم حُذِفَ الضمير، والخبر: «بمستباح».

وكذلك أنشد<sup>(٣)</sup> على هذا:

وَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا<sup>(٤)</sup>

(١) لجرير.

(٢) من الوافر. تِهَامَةُ: ما سفل من بلاد العرب. نجد: ما ارتفع. وهما كناية عن جميع بلاد العرب. يخاطب عبد الملك بن مروان قائلاً: ملكت العرب، وأبْهَتْ جَمَاهَا بعد مخالفتها لك. وما حميت لا يصل إليه من خالفك لقوة سلطانك. والشاهد: حذف الضمير من الجملة إذا وقعت نعتاً، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول، والحذف في الصلة حسن. والبيت في: الديوان ٨٩/١، والكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وكتاب الشعر ٣٨٨/٢، وسر الصناعة ٤٠٢/١، والنبصرة ٣٢٩، وتحصيل عين الذهب ١٠٧، وأمالى ابن السجري ٦/١، ١١٧، ٧١/٢، والمغني ٦٥٣/٢، ٧٩٩، ٨٢٩، وشرح أبياته ٨٢/٧، والخزانة ٤٢/٦. واستشهد به في: البسيط ١٠٧٩/٢.

(٣) للحارث بن كَلْدَةَ الثقفي، طبيب العرب، من أهل الطائف. تعلم الطب في مدرسة جنديسابور بفارس. اختلف في إسلامه، وتوفي نحو ١٣ هـ. انظر: طبقات الأطباء والحكماء ٥٤، وتاريخ الحكماء ١٦١. ونقل صاحب الحماصة البصرية (٦٦/٢) أن القائل: غيلان بن سلمة الثقفي. وفي العيني (٦٠/٤) أنه لجرير. وأقول: ليس في ديوانه.

(٤) من الوافر. يروى: فما. التائي: البعد. وقال الأعلام: ولو نصب هنا الاسم على أن يجعل الفعل خبراً لا وصفاً لحاز، وكان يكون التقدير: وما أدري أغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ أم أصابوا مَالاً فغْيَرَهُمْ، إلا أن حمله على الوصف أحسن.. لأنه شك بين تغيير التائي لهم أو المال الذي أصابوه. والبيت في: =



التقدير: أصابوه، ثم حذف الضمير.

ولا يكون هذا في الصفة إذا كانت مفردة. والفرق بينهما أن الصفة، إذا كانت جملة، كانت بمنزلة الصلة، فكما يُحذف من الصلة، يُحذف من الصفة؛ لأنَّ كُلَّ واحدة منهما مُخَصَّصَةٌ للأول، ومُبيَّنة له، وهي معه كالشيء الواحد<sup>(١)</sup>.

وأمر آخر أن الجملة فيها من الطول ما ليس في المفرد، والشيء إذا طال طلبوا تخفيفه؛ ألا ترى أن «اشهيباً» تُحذف منه الياء، فيقال: اشهب<sup>(٢)</sup>. وهذا الضمير تارة يكون في الصفة، وتارة يكون في ما عملت فيه الصفة. وسيأتي الكلام في «باب الصفة»<sup>(٣)</sup> في وصف النكرة، وفي وصف المعرفة، وهناك يتكلم على الحال إذا كانت مُفْرَدَةً، وإذا كانت جملة، وفي شروطها<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله.

- = الكتاب ٨٨/١، ١٣٠، والأزمية ١٤٦، والتبصرة ٣٢٨، ٣٣١، وابن السيراني ٢٤١/١، وتحصيل عين الذهب ١٠٧، وأمالى ابن الشجري ٦/١، ١٠، ٢١/٢ و ١٠٧/٣، وابن يعيش ٦/٨٩، والعيني ٦٠/٤. واستشهد به في: البسيط ١٠٧٩/٢.
- (١) إلا أن حذف الضمير من الصلة أقيس، لأن الصلة تلزم الموصول، ولا تلزم الصفة الموصوف، فنزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد. انظر: أمالي ابن الشجري ٥/١.
- (٢) انظر: ص ٥١٥، ح ٢.
- (٣) اسم الباب: «باب الصفة الجارية على الموصوف». انظر: الإيضاح ٢٧٥، والمقتصد ٩٠٠/٢، والكافي ٢٦٧/٢ (الحمزاوية).
- (٤) إحاثة هنا فيها مسامحة، فالكلام عن الحال المفردة في «باب الحال». (انظر: ٦٣/٢ - الحمزاوية). والكلام عن الحال جملة وشروطها في «باب الصفة...» (انظر: ٢٧٢/٢ - ٢٧٥ - الحمزاوية).

## فصل

قال: «فإذا حُذِفَ الضَّمِيرُ مِنْ «وَجْهِهِ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أنهم لما قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه، طالَ هذا الكلام؛ لأنَّ الجارَ والمجرورَ كالشيء الواحد، وكذلك الصفةُ والموصوفُ، وكذلك الفعلُ والفاعلُ، وكذلك المضافُ والمضافُ إليه. وقد اجتمعت هذه كلها في هذا الموضع<sup>(٢)</sup>، فأرادوا تخفيفه، فأزالوا الضمير، وأخروه<sup>(٣)</sup> عن «الوجه»، وجعلوه فاعلاً بالصفة، فقالوا: مررت برجلٍ حسنٍ، ومررت بامرأةٍ كريمةٍ، ثم إنَّ الصفة طلبت موصوفها في الحقيقة، فلم يُمكن أن ترفعه؛ لأنَّ الفعل لا يرفع إلا واحداً، فصارت بذلك شبيهةً باسم الفاعل المتعدي؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، فهو شبيهة بقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ الغلام من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «حسناً» صفةٌ جاريةٌ على ما قبلها، كما أن «ضارباً» كذلك.

الثاني: أن في كل واحد منهما ضميراً مستتراً فيه مرتفعاً به.

الثالث: أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما طالبٌ ما بعده من جهة المعنى، فـ «ضارب» طالب المحل الذي وقع به، وهو المفعول، و «حسن» طالب ما تعلّق به في

- (١) الإيضاح ١٥٢. وفي المقتصد (٥٣٩/١): «فإذا حذف الضمير من قولك: وجهه». و «وجهه» هنا مأخوذ من المثال الذي ساقه أبو علي: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه.
- (٢) يريد في: حسن وجهه. فـ «الوجه» مع الضمير مضافٌ ومضاف إليه، و «حسن» و «وجه» صفةٌ وموصوف، و «وجه» فاعل بـ «حسّن».
- (٣) لم يحذفوه، لأن الصفة إذا كانت مفردة، لم يجز حذف الضمير منها.

الحقيقة، وهو «الوجه»، فكما نَصَبَ «ضارب» مطلوبه؛ لأنه مفعول به، كذلك «حسن» ينصب «الوجه»؛ لأنه مُشَبَّه به.

وكما سَبَّهوا هذه الصفة باسم الفاعل المتعدي، فنَصَبُوا بها ما كان قياسه أن يكون مرفوعاً؛ لأنه الفاعل في الحقيقة، وجعلَ الضميرُ فاعلاً، طلباً للتخفيف، وزواله من اللَّفْظِ؛ لاستتاره إذا صار فاعلاً = سَبَّهوا اسم الفاعل غير المتعدي، إذا أُريدَ به الحال، باسم الفاعل المتعدي، ففعلوا [٣٢٠] فيه ما فعلوا في الصفة، فَأَخْرَجُوا الضميرَ عن موضعه، وجعلوه فاعلاً باسم الفاعل؛ ليستترَ ويَزُولَ عن اللَّفْظِ به، فيخفُ اللَّفْظُ بذلك، فقالوا في: مررت برجل قائم أبوه: مررت برجل قائم الأب، وقالوا: مررت برجل قاعد الأخ، وأصله: قاعد أخوه، ف«الأب» و«الأخ» وما أَشَبَّهُهُمَا انتصبَ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به في اسم الفاعل المتعدي. وهذا قياس في كل اسم فاعل غير متعَدٍّ، قال زهير: أَهْوَى لَهَا أَشْفَعُ الْخُدَيْنِ مُطَرِّقٌ رِيَشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ الشُّبُكُ<sup>(١)</sup>

ف«مُطَرِّق» اسم فاعل، و«ريش القوادم» منصوب على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، وكان القياس: مُطَرِّقٌ رِيَشَ قَوَادِمِهِ، ثم نُقِلَ الضميرُ، وجعل فاعلاً بـ«مطرق»، ونُصِبَ «ريش» على التَّشْبِيهِ بالمفعول به. وكذلك تقول:

(١) من البسيط. يروى: هوى. له. لم تُنْصَبْ. الشُّرْكُ. شُبُكٌ. الشُّفْقَةُ: سواد في خدته. الأتراق: تراكب الريش. القوادم: ريش مُقَدَّم الجناح. لم ينصب له الشبك، أي هو وحشي، لم يُصَدِّد ولم يُذَلَّلْ باليد، وذلك أسرع لطيرانه. يصف صفراً انقض على قطة. وقال الأعلم: معنى أهوى: انقض، والمعروف: هَوَى يَهْوِي... وأما أهوى، فهو بمعنى «أوما». اهـ. والبيت في: شرح الديوان - صنعة تلعب ١٧٢، والكتاب ١/ ١٩٥، وشرح أبياته للنحاس ٧٤، وابن السيرافي ١/ ٧٧، وتحصيل عين الذهب ١٦١، والنكت ٢٩٨.

مررت برجل خارج الأخ.

ولمَّا فعلوا هذا في اسم الفاعل غير المتعدي، وكان اسمُ المفعول يَجْرِي مَجْرَى اسم الفاعل في جميع أحكامه، جعلوا اسمَ المفعول غير المتعدي كذلك أيضاً، فقالوا: مررت برجل مُكْرِم الأب، وكذلك: مررت برجل مُعَافٍ الأب، قال امرؤ القيس:

كِبْكِرَ مُقَانَاةَ الْبِيَاضِ بِصَفْرَةٍ غَذَاهَا تَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْحُلْلِ<sup>(١)</sup>

الشاهد في قوله: مقاناة البياض، الأصل: مقانئ بياضها، ثم نُقِلَ الضمير إلى اسم المفعول، فارتفع به، ثم وَصِلَ إلى «البياض» كما وصل «حسن» إلى «الوجه». وكذلك كُلُّ اسم مفعول غير مُتَعَدٍّ.

ويجوز لك أيضاً في اسم الفاعل المتعدي أن يُفَعَلَ به ذلك إذا لم تَذْكُرْ منصوبه، فتقول: مررت برجل ضارب الأب، الأصل: مررت برجل ضارب

(١) من الطويل. من معلقته. يروى: المقاناة. غير، بالرفع والنصب. مُحَلَّل. اليكر من كل شيء: ما لم يسبقه مثله. المقاناة: الخلط. التميز: الماء العذب. وليس مراداً، أو النامي في الجسد. المحلل: من الحلول، أو الحلل. يقول إن هذه الفتاة كيكبر بياض الثعام، التي خلوط بياضها بصفرة. والبياض الذي يخالطه صفرة أحسن الألوان عند العرب. وقيل: شَبَّهَهَا فِي صِفَاءِ اللَّوْنِ بِذُرَّةٍ فَرِيدَةٍ تَضُمَّتْهَا صَبْدَةٌ بِيَضَاءٍ شَابَتْ بِيَاضُهَا صَفْرَةً. وقال ابن يميث: «وقد أنشدوا بيت... على ثلاثة أوجه: الجر والنصب والرفع. الجر كقولك: الحسن الوجو، والنصب كقولك: الحسن الوجه، على التشبيه بالمفعول به، والرفع كقولك: الحسن الوجه على.. إرادة العائد».

وأقول: الاستشهاد هنا على النصب. لكن كلمة «مقاناة» في المخطوطة بدون «أل»، فهي إذن منونة «مقاناة البياض». وهذا يؤدي إلى كسر الوزن، فكان الأولى أن يأتي بـ«المقاناة» كما في الديوان والمصادر التي اطلعت عليها، أو يكتفي بالشواهد الأخرى التي أوردها.

والبيت في: الديوان ١٦، وشرح القصائد السبع ٧٠، وضرورة الشعر ١٥٠، ومقائيس اللغة ٢/ ٢٢ و ٢٩/٥، وابن يعيش ٩١/٦، واللسان (نمر، حلل، قنا).



أبوه، ثم فعلوا ما فعلوا في «مررت برجل قائم أبوه»، فنقلوا الضمير، وجعلوه فاعلاً بالصفة، فاستتر، ثم نصبوا «الأب».

ولا يقولون ذلك فيه إذا نَصَبَ مفعولاً، لو قلت: مررت برجل ضارب أبوه زيداً، لم يَجُزْ أَنْ يقول: مررت برجل ضارب الأب زيداً.

وكذلك تقول: مررت برجل معطى الأب، والأصل: مررت برجل معطى أبوه، ثم فعلوا مثل ما تقدّم في مثل قولك: مررت برجل مُكْرَمِ الأب. ولا يفعلون ذلك إذا قالوا: مررت برجل مُعْطَى أبوه درهماً، لا يقولون: مررت برجل معطى الأب درهماً. فهذه المواضع التي ذكرت لا أعلم فيها خلافاً.

ورأيت بعض المتأخرين يذهب إلى أَنَّ العرب تفعلُ هذا في الفعل غير المتعدي، فشبهه<sup>(١)</sup> بالفعل المتعدي، فأجاز أن يُقال: زيد تَقَفَّ الشحم، والتقدير عنده: زيد تقفاً شحمه، ثم جعل الضمير فاعلاً، ونصب «الشحم» تشبيهاً بالمفعول به. واستدل على هذا بما جاء في الأثر: «كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تُهْرَقُ الدماء»<sup>(٢)</sup>، قال: «الدماء» منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، الأصل: تُهْرَقُ دِمَاؤُهَا، ثم نُقل الضمير، فنصب «الدماء» على التشبيه بالمفعول به<sup>(٣)</sup>.

(١) في المخطوطة: فيشبهه، تحريف. وهذا الذي نسبته إلى بعض المتأخرين، نقله سيبويه عن العرب، قال: «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول، ولم يَقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفتأت شحماً، ولا يُقال: امتلأته، ولا تَفْتَأَتْه... إلخ». الكتاب ١/٢٠٤، ٢٠٥. وانظر أيضاً: الهمع ١٦/٥.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٩٣/٦، ٣٢٠ من حديث أم سلمة. وانظر: النهاية لابن الأثير ٥/٢٦٠، واللسان (هرق)، واستشهد به في: البسيط ١٠٨٣/٢.

(٣) نقل في البسيط (١٠٨٣/٢) حجة المجيزين، فقال: «وهذا في الفعل أيسر، لأن الفعل أقوى من

وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أَنَّ النصب [٣٢١] على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال<sup>(١)</sup>، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، على الشروط المذكورة، ويتأَوَّل الحديث على إسقاط حرف الجر<sup>(٢)</sup>. والذي يظهر لي ما ذكر الأستاذ، رحمه الله، وأنَّ هذا لا يكون في الأفعال. ويدلُّ على ذلك أنك لا تقول: زيد حَسَنَ الوجه، ولا: زيد تَصَبَّبَ العرق. فإن ادَّعى أنه يُقال هذا، فقد ادَّعى ما لم يُسمع، وإنما قاله بالقياس على ما جاء في الأثر: «تهراق الدماء»، وقد مضى تأويله، ولا تقوم الحجة بم تأوُّل، ويكون هذا بمنزلة: زيد يسيل بالعرق، وهذا الزُّقُّ يسيل بالماء: كأنه قال: يسيل الماء، ويكون بمنزلة: ذهبت به وأذهبه. والله أعلم.

### مسألة

اعلم أن جميع ما ذكرته من الصفات، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، إذا نُقِلَتْ إليه الضمير، فإنَّ الاختيار أن يُخَفَّضَ مابعد، ويكون معروفاً بالألف واللام. فتقول: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه، وإنما كان الاختيار التعريف؛ لأنَّ

= اسم الفاعل ومن الصفة. فإذا كان اسم الفاعل والصفة ينصبان على التشبيه بالمفعول به، فإن يكون ذلك في الفعل أولى. والكوفيون يذهبون في نحو هذا إلى أنه تمييز، ولا إشكال عندهم، إذ إنهم يجيزون مجيء التمييز معرفة.

(١) انظر مذهب الشلوين في: البسيط ١٠٨٤/٢، والهمع ١٧/٥. وصححه المؤلف ثمة، كما استظهره هنا.

(٢) الأصل: تُهْرَقُ بالدماء، ويكون بمنزلة: تصبَّبَ زيدٌ بالعرق. وحذف حرف الجر كثير في كلام العرب، وإن لم يبلغ أن يكون قياساً في كل موضع (البسيط ١٠٨٤/٢). كما تؤول على إضمار فعل، كأنه: يُهْرَقُ الله الدماء منها. وصحح هذا أبو حيان، إذ لم يثبت في كلام العرب نصب اللزوم تشبيهاً بالمتعدي. انظر: الارتشاف ٢٥٤/٣، والهمع ١٦/٥، ١٧.

الأصلَ الرفع، كما تقدّم<sup>(١)</sup>، وهو في الرفع معرفةً بالإضافة، فأرادوا ألا يسلبوه التعريف، فجعلوه معرفًا بالألف اللام؛ ليساوي حاله في الفرع حاله في الأصل. واختير الجر، وإن كان الأصل النصب؛ لأن الذي شُبّه به، وهو اسم الفاعل المتعدي، نحو: مررت برجل ضارب الغلام، يجوز فيه خفض على الإضافة طلبًا للتخفيف، وزوالًا لما ليس أصلًا في الاسم، وهو عملُ النصب، وعدولًا إلى خفض الذي يستحقّه الاسم بغير شبه بغيره. فإذا كان الأصل يجوز فيه الخفض، فما ظنك بما نصّب، وليس أصله النصب، وإنما نصّب تشبيهًا بالمفعول؟

فإذا صحّ أنّ الاختيارَ الخفض والتعريف، ثبت أن النصب والتذكير أضعفُ الوجوه الجائزة في هذا الكلام، وهو أن تقول: مررت برجل قائم أبًا. ولا يجوز أن يقال في «أب» هنا: إنه تمييز؛ لأنك لا تقول: قام زيد أبًا، بخلاف: حسن زيد وجهًا، وذلك أن التمييز لا يكون إلا في ما تصحّ فيه النسبة إلى الأول مسامحة، وأنت تقول: حسن زيد، إذا حسن وجهه، ولا تقول قام زيد، إذا قام أبوه.

وكذلك بدلُ الاشتمال وبدلُ البعض من الكل، لا تقول: قطع زيد رأسه؛ لأنك لا تقول: قطع زيد، وأنت تريد أن رأسه مقطوع، إنما يقال في هذا: قُتل زيد. وتقول: قطع زيد يده؛ لأنك تقول: قطع زيد وأنت تريد: يده. وكذلك تقول: ضرب زيد ظهره؛ لأنك تقول: ضرب زيد، إذا ضرب ظهره. فبدلُ البعض من الكل، وبدلُ الاشتمال، وهذا التمييز، لا يَكُنْ إلا في

(١) انظر: ص ١٠٤١ وما بعدها.

ما يصحّ فيه تعليق الفعل الأول مسامحةً، وأنت تريد الثاني.

وأما قولهم: مررت برجل حسن وجه، ومررت برجل حسن الوجه، فسواء في الجواز؛ لأن أحدهما فيه الخفض، والآخر فيه التعريف، وقد تقدّم أن التعريف بالألف واللام والخفض أحسنُ الوجوه، إذا نقلت الضمير وصيّرتَه [٣٢٢] فاعلًا بالصفة، وذلك: مررت برجل حسن الوجه. فإذا كان «الوجه» منصوبًا، بالألف واللام، قوي من جهة التعريف، ولم يقوَ من جهة النصب. وإذا كان «الوجه» مخفوضًا، بغير ألف ولام، قوي من جهة الخفض، ولم يقوَ من جهة التنكير. فإذا كان نكرة منصوبة كان أضعفَ الوجوه، إذا لم تأخذ على التمييز، أو كان مما لا يجوز فيه التمييز، نحو قولك: مررت برجل قاعد أخًا، لما ذكرت<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: «وقد يضطر الشاعر، فيقول: مررت بامرأة حسنة وجهها، شَبَّهوه بـ «امرأة حسنة الوجه». وهو رديء<sup>(٢)</sup>».

(١) من أن التمييز لا يكون إلا في ما يصحّ فيه تعليق الفعل الأول مسامحة.

(٢) سيبويه (١٩٩/١): وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها، شَبَّهوه بـ «حسنة الوجه». وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة، كما كان بالألف واللام. وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام.

وعَلَّقَ هارون من السيرافي: «من قيل أن في «حسن» ضميرًا يرتفع به يعود إلى «زيد» فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في «الوجه» لأن الأصل كان: زيد حسن وجهه، والهاء تعود إلى «زيد» فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى «حسن» فجعلناها في حال رفع، فاستكثت فيه، فلا معنى لإعادتها». ونقل الأعلام في نكتة (١/٣٠٠، ٣٠١) ما قاله السيرافي. وبهذا التعليل قال أبو الحسين ابن أخت أبي علي.

وقال الزجاجي (الجمال ٩٨): وخالفه - يريد: سيبويه - جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه. وهو كما قالوا.

ورَدَّ ابن أبي الربيع كلام الزجاجي بما ملخصه أن سيبويه لم يُجزه، وإنما قال إنه قد جاء في الشعر، وحكم عليه بالرداءة، وأن الذي خالف سيبويه في إجازته في الشعر هو المبرد وحده، وأن =



ووجه الرداءة أنك إذا جئت بالضمير، لم يكن الكلام مختصراً بإسناد «الحسن» إلى الضمير، ولا يُشند إليه إلا طلباً للتخفيف، لكن الشاعر إذا اضطر بعد نقل الضمير، وجعله فاعلاً، أعاده؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بامرأة حسنة الوجه، فمعلوم أن الوجه وجهها.

وذكر غيره<sup>(١)</sup> أن الشاعر أيضاً إذا اضطرَّ نصب مع الضمير، فقال: مررت بامرأة حسنة وجهها، وينون، وينصب «الوجه».

وهذا الذي ذكره يقتضيه كلام سيبويه، رحمه الله؛ لأنَّ الحذف في هذا الباب إنما يكون من نصبٍ على التشبيه<sup>(٢)</sup>. فهذه ستة أوجه: اثنان منها لا يكونان إلا في الشعر.

ومن الناس<sup>(٣)</sup> من ذهب إلى أنه يجوز حذف الضمير من الصفة إذا كانت

= الامتناع ليس بسبب إضافة الشيء إلى نفسه، بل لأنه لم ينقل الضمير إلى «حسن» فيجب أن يرفع «الوجه».

وأقول: هذه الردود، أخذها المؤلف من ابن السيد في إصلاح الخلل (٢٢٣-٢٢٦) كما صرح في البسيط (١١٠/٢).

والحق أن ما أجاز به سيبويه أجاز به جميع البصريين على قبح، بينما أجاز به الكوفيون دون قبح حتى في الاختيار. انظر فضل بيان في: المقتضب ١٥٩/٢ (حواشيه)، والمقتصد ١/٥٤٨-٥٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤، والإرشاد ٢٠٤.

(١) أي غير سيبويه. ويريد: الكوفيين، فقد حكوا: مررت برجل حسن وجهه. انظر: إصلاح الخلل ٢٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤.

(٢) قال في البسيط (١١٠/٢): فإذا صحَّ نصب صحَّ الحذف. وهذا لا إشكال فيه، لأن الحذف في هذا الباب ثاب عن النصب. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤، ٥٧٥.

(٣) هو الزجاج. (انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٧/٤)، وصرح المؤلف بذلك بعدد. وإنما حمل الزجاج الحذف في الصفة إذا كانت مفردة على الحذف منها وهي جملة، واستشهد بالآية: ﴿هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب﴾ جناتٍ عذبةٍ مفتحةٍ لهم الأبواب ﴿[سورة ص ٤٩، ٥٠]، فجعل =

مفردة، فأجاز: مررت برجل حسن الوجه. فجعل «الوجه» فاعلاً بـ «حسن»، والتقدير: مررت برجل حسن الوجه منه.

وذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك على أن الألف واللام عوض من الضمير<sup>(١)</sup>.

وكلام أبي علي يقتضي منع هذا كله، ونصَّ على منعه في «التذكرة»، وأن الضمير لا يحذف من الصفة إذا كانت مفردة، فلم يُجِزْ «مررت برجل حسن الوجه»، إلا على البدل، ويجعل في «حسن» فاعلاً، ويكون «الوجه» بدل بعض من كل.

= «مفتحة» حالاً من «جنات»، و «الأبواب» نائب فاعل لـ «مفتحة»، والضمير العائد إلى صاحب الحال محذوف، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، ورَّده المؤلف، وتخرج الآية على وجهين: أحدهما قال به أبو علي في الأغفال، وهو أن يكون ضمير في «مفتحة»، ويكون «الأبواب» بدلاً منه بدل بعض من كل. والثاني له، وهو أن تكون «مفتحة» حالاً من «المتقين»، والضمير العائد «لهم». أما الضمير المحذوف العائد على «جنات»، وهو «منها» فهو مطلوب من جهة المعنى، وما يُطلب من جهة المعنى يجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل، والرابط اللازم في الآية هو «لهم».

وفي المسألة والآية فضل بيان وتفصيل في: ص: ١٠٥٣ وما بعدها، والبسيط ١٠٩٦/٢ - ١٠٩٩. (١) هذا قول الكسائي أيضاً. وتابعهم ابن الطراوة. وفيه عند المؤلف بُعْدٌ، لأنَّ العرب تقول: مررت بالرجل الحسن الوجه منه، وتظهر الضمير مع الألف واللام، ولو كانت عوضاً لم تظهر، ولأن الحرف لا يعوض من الاسم لأنه تضعيف للاسم. وحكم ابن عصفور أنه فاسد. وقال: «الأصل عندهم: مررت بالرجل الحسن وجهه، فأدخلت الألف واللام على «الوجه»، وصارت عوضاً من الضمير. وهذا فاسد، لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة. وأما على مذهبتنا، فإنما أدخلناها على النكرة، والأصل: مررت برجلي حسن وجهه، ثم أدخلت الألف واللام، وحذفت الضمير لفهم المعنى». انظر: الجمل ٩٧، والإفصاح ٦٣، وشرح الجمل ٢/٥٧١، ٥٧٢، والجنى ٢٢٠. وانظر أيضاً: البسيط ١٠٩٤/٢ وما بعدها.

(١) بهذا ضعف ابن عُصفور مذهب أبي علي، لأنه يُفَضِّي إلى حذف الضمير كالأول في موطن لا يُحَذَفُ منه إلا قليلاً. شرح الجمل ٥٧٢/٢.

(٢) وشيخه أبي إسحاق الزجاج، كما سبق.

(١) انظر ص ١٠٦٠ وما بعدها .  
(٢) الإيضاح ١٥٣، والمقتصد ١/٥٣٩.



ثم قال: «والدليل على ذلك قولهم: مَرَزْتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه»<sup>(١)</sup>.  
هذا الاستدلال يبين؛ لأن هذه التاء لا تدخل في الفعل، ولا في الصفة إلا  
لثأنيث ما يُستدان إليه، فلو كان «حسن» عند زوال الضمير من «الوجه» لم  
يُنْقَلْ إليه الضمير لما لحق «حسنًا» علامة الثأنيث، كما لا تلحقه إذا قلت:  
مررت برجل حسن وجهه.

وعكس هذا أنك<sup>(٢)</sup> تقول: مررت برجل كريمة أمه، ثم تنقل الضمير،  
فتقول: مررت برجل كريم الأم، فتذهب العلامة؛ لأن الفاعل صار الضمير،  
وهو مذكر، فتزول العلامة.

ثم قال: «ولم يستحسنوا: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حسن الوجه»<sup>(٣)</sup>.

قد تقدم أن الكوفيين أجازوا هذا على أن جعلوا الألف واللام عوضًا من  
الضمير، وأن أبا القاسم أجاز هذا على حذف الضمير، وأن أبا علي منعه<sup>(٤)</sup>.  
ثم استدلل أبو علي على منعهم بأنهم لو استحسنوا حذف الضمير من الصفة،  
وهي مفردة، لما أسندوا «حسنًا» إلى الضمير؛ لأنه ليس له، إنما هو لـ «الوجه»،  
فيجب أن يكون مسندًا إلى «الوجه»<sup>(٥)</sup>. وهذا الاستدلال يبين وحسن.

(١) الإيضاح ١٥٣، والمقتصد ١/٥٤٢.

(٢) أنك (كذا) مكررة في المخطوطة. ولعله سهو من الناسخ، فقد جاءت الأولى في آخر السطر،  
والثانية في أول السطر التالي.

(٣) تمام عبارته: ولا بامرأةٍ حسن الوجه، وأنت تريد: منها. انظر: الإيضاح ١٥٤، والمقتصد ١/٥٤٢.

(٤) انظر: ص ١٠٤٩.

(٥) عبارته: «ولوا استحسنوا هذا الحذف من الصفة، كما استحسنوه في الصلة، لما قالوا: مررت بامرأةٍ  
حسنة الوجه». الإيضاح ١٥٤.

ثم أتى بالآية، وهي قوله - تعالى - : ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْنَعَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾<sup>(١)</sup>.  
اعلم أن من [٣٢٤] التَّحْوِينَ مَنْ جعل ﴿الْأَبْوَابُ﴾ مفعولًا لم يُسمَّ  
فاعله<sup>(٢)</sup>، وجعله على حذف الضمير. وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج.  
ويقتضي مذهب الكوفيين أن تكون الألف واللام عوضًا من الضمير<sup>(٣)</sup>.  
وحمله<sup>(٤)</sup> أبو علي على البدل، وجعل في ﴿مُمْنَعَةٍ﴾ ضميرًا يعود إلى  
«الجنات».

والذي يظهر لي أن الوجهين جائزان؛ لأن ﴿جَنَّتٍ﴾ بدلٌ من ﴿حسن  
مآب﴾<sup>(٥)</sup> و﴿مُمْنَعَةٍ﴾ حالٌ من ﴿المتقين﴾، والضمير يعود إليهم، وهو  
﴿لَّهُمُ﴾، فليس هنا ما يطلب بالضمير العائد إلى «الجنات» الذي تتقيد  
﴿الْأَبْوَابُ﴾ به إلا من جهة المعنى، وما يطلب من جهة المعنى يجوز حذفه إذا  
دلَّ عليه الدليل، فيجوز أن تكون ﴿الْأَبْوَابُ﴾ مفعولًا بـ ﴿مُمْنَعَةٍ﴾، والمراد:  
مفتحة لهم الأبواب منها، ثم حذف الضمير؛ لأن الكلام يطلبه ويقتضيه ويدلُّ

(١) سورة ص ٥٠. وانظر: الإيضاح ١٥٤، والمقتصد ١/٥٤٤.

(٢) لـ ﴿مفتحة﴾. وانظر: ص ١٠٤٨، ح ٣.

(٣) انظر: ص ١٠٤٩، ح ١. وعليه خرج ابن الطراوة الآية محاولاً نقض الأصل البصري الذي يمنع أن  
تعاقب «أل» التعريف الإضافة. انظر: الإيضاح ٦٣.

(٤) أي حمل ﴿الأبواب﴾ على أن تكون بدلًا، بدل بعض من كل، لأنك تقول: ففتح الدار، إذا  
فتحت أبوابها. وصرح في البسيط (١٠٩٥/٢) بأن أبا علي قال بذلك أيضًا في «الأغفال».  
وانظر: ص ١٠٥٠.

(٥) من قوله - تعالى - : ﴿هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب﴾ [سورة ص: ٤٩]. وهذا التخريج أقل  
في القوة من تخريج أبي علي، لأنك إذا جعلت ﴿مفتحة﴾ مسندة إلى الأبواب، فالمعنى طالب  
الضمير، والتقدير: مفتحة لهم أبوابها. انظر: البسيط ١٠٩٦/٢.

عليه ، وليس رابطاً ، فيلزم إظهاره كالضمير الذي في الصفة<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ الرابط هو ﴿لَهُمْ﴾ .

ولا يجوزُ على هذا الوجه أن تكون ﴿الْأَنْبُؤُ﴾ بدلاً من الضمير الذي في ﴿مُفَنَّنَةٍ﴾ ، ويكون بدل بعض من كل ؛ لأنه لو كان كذلك لجاء المفعول جارياً على غير مَنْ هو له ، ولم يبرز ضميره .

فإن جعلت ﴿مُفَنَّنَةٍ﴾ حالاً من «الجنات» ، لم يجز عند أبي علي إلا وجه واحد ، وهو أن يكون بدلاً من الضمير ، ولا يكون عنده على أن تجعل ﴿الْأَنْبُؤُ﴾ مفعولاً لم يُسَمِّ فاعله ، والضمير محذوف ؛ لأن الحال صفة في المعنى ، فجميع ما يُشترط في الصفة يشترط في الحال ، والصفة لا يحذف منها الضمير إذا كانت مفردة ، فكذلك الحال لا يُحذف منها الضمير إذا كانت مفردة<sup>(٢)</sup> . والله أعلم . وكأن أبا علي - والله أعلم - إنما أخذ ﴿مُفَنَّنَةٍ﴾ على أنها حال من ﴿جَنَّتٍ﴾ ، ولم يأخذها على أنها حال من «المتقين» ؛ لاتصالها بـ «الجنات» .

(١) اعترض ابن الطراوة على أبي علي بأن : « بدل البعض والاشتغال لا بُدُّ فيه من عائد على الأول ، فالذي قَوَّعَه ، فيه وقع » (الإفصاح ٦٣) . وزدّه في البسيط (١٠٩٥/٢ ، ١٠٩٦) دون أن ينسبه ، وانفصل عنه ، وقال ما ملخصه : إن حذف الضمير من بدل البعض من الكل وبدل الاشتغال كثيراً مسوع ، والضئعة أُنشئت على السماع .

(٢) قَوَّى ابن أبي الربيع تخريج أبي علي هذا في البسيط (١٠٩٦/٢) ، وجعله الوجه الظاهر له في الآية ، ورثب عليه عدم إجازة أبي علي : مررت بالرجل القائم الأب ، لأنك لا تقول : قام زيد ، تريد : قام أبوه ، في حين يجيزها الزجاج والكوفيون . كما رتب عليه إجازة أبي علي : مررت بالرجل الحسن وجه ، وعدم إجازة الكوفيين لها .

ثم قال : «لَأَنَّكَ تَقُولُ : فَتُحَتَّ الْجِنَانُ ، إِذَا فَتُحَتَّ أَبْوَابُهَا»<sup>(١)</sup> .

هذا يُدَلُّ على ما قَدَّمْتُهُ ، وهو أنَّ البذل لا يكون إلا في ما يصحُّ فيه إطلاقُ الأول ، وأنت تريد الثاني ، فلا تقول : قُطِعَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ؛ لأنك لا تقول : قطع زيد ، وأنت تريد : رأسه ، وإنما يقال في هذا : قُتِلَ زَيْدٌ . وتقول : قطع زيد ، وأنت تريد : يده ، فتقول : قُطِعَ زَيْدٌ يَدُهُ . وكذلك تقول : ضَرِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ ؛ لأنك تقول : ضَرِبَ زَيْدٌ ، إذا ضَرِبَ ظَهْرَهُ . ولا تقول : قام زيد أخوه ؛ لأنك لا تقول : قام زيد ، وأنت تريد : قام أخوه ، كما تقول : حَسُنَ زيد ، وأنت تريد : حسن وجهه .

### فصل

قال : «وَتَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، فَتَصِفُ بِهِ الْكِرَّةَ»<sup>(٢)</sup> .

اعلم أنَّ كُلَّ صفة أُضيفت إلى المعرفة ، فإنها معرفة ، أو يجوز أن يُقصد فيها إلى التعريف فتتعرَّف ، إلّا هذه الصفة ، فإنها لا تتعرَّف أبداً ، وإن أُضيفت إلى المعرفة ؛ لأن «الحسن» في المعنى هو «الوجه» ، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه على جهة التخصيص به<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لا يمكن ، وإنما يتخصص بغيره ، نحو :

(١) الإيضاح (١٥٤) : «لأنك قد تقول ... زيادة قد» من إحدى النسخ . والمقتصد ٥٤٤/١ .  
(٢) تنمة العبارة : وإن كانت الصفة مضافة إلى ما فيه الألف واللام . الإيضاح ١٥٤ ، والمقتصد ٥٤٦/١ .  
(٣) يقول المؤلف بهذا متابعاً للبصريين الذين ينعون إضافة الشيء إلى نفسه ، سواء اختلفا لفظاً أو اتفاقاً ، بينما يجيزه الفراء والكوفيون . ويتابعهم ابن الطراوة والزمخشري وابن طاهر وابن خروف وجماعة إذا اختلف اللفظان ، مستدلين بوروده في القرآن الكريم ، وكلام العرب كثيراً . انظر المسألة في موطنها من هذا الكتاب ، باب الأسماء المنجورة ... ٢٥٢/٢ (الحمزاوية) . وانظر أيضاً : معاني القرآن ٥٥٠/٢ ، ٥٠٦ ، والأصول ٦/٢ ، ٧ ، والإنصاف ٤٣٦/٢ - ٤٣٨ (المسألة ٦١) ، وابن يعيش ١٠/٣ ، وشرح الرضي للكافية ق ١ ، مج ٩٢٢ - ٩٢٤ ، والارتشاف ٥٠٦/٢ ، ٥٠٧ . وارجع إلى : البسيط ٨٩٧/٢ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ .



غلام زيد، فإن «غلاماً» شائع يقع على كل غلام [٣٢٥] فإذا أَرَدْتُ تخصيصه، أَضَفْتُهُ إلى «زيد»، فَعَلِمَ أَنَّكَ تريد: ميموناً مثلاً.

وكذلك إذا قلت: ضاربُ زيد، يصحُّ أن تقصد إلى التعريف، فيتعرَّف؛ لأن «ضارباً» سائغٌ على كل ضارب. فإذا أَضَفْتُهُ إلى «زيد» إضافةً التخصيص، تَخَصَّصَ به، كأنه يريد الضارب المُعَدَّ لضرب زيد، وهو «عمرو» مثلاً.

وكذلك كل ما يكون فيه إضافةً التخفيف، يجوز أن تَقْصِدَ فيه إلى التعريف؛ لإمكان ذلك، على حسب ما ذكرته، إلَّا الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ ألا ترى أنك إذا قلت: حسن الوجه، فـ«الحسن» في المعنى هو «الوجه»، فإنَّما يجري صفةً عليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: جاءني عاقلُ زيد<sup>(١)</sup>، تريد: زيدٌ العاقل.

فإن قلت: فكيف جاء: حسن الوجه، وأضيف «حسن» إلى «الوجه»؟ قلت: لمَّا كان الأصلُ: حسناً وجهه، ثم نُقِلَ الضمير، فصار فاعلاً بالصفة في اللفظ؛ ليخفَّ اللفظ، كما ذكرته، ونُصِبَ «الوجه» على التشبيه بالمفعول به، صار «برجل حسن الوجه» بمنزلة: برجل ضارب الغلام، و«ضاربٌ» ليس «الغلام»، فكذلك «حسن» صار كأنه ليس «الوجه»، من

(١) بعض النحويين يجيز إضافة الصفة إلى الموصوف. ونقل أبو حيان عن ابن هشام أنه قال: وقد جاء هذا الذي منعه أبو علي، وأنشد بيت جرير:

وكان عافيةً النُسر عليهم ججج بأسفل ذي الجاز نزول

وإنما أراد: النُسر العافية. انظر: الارتشاف ٣/٥٠٧، ٥٠٨.

حيث انتَصَبَ به، كما انتصب «الغلام» بـ«ضارب». فلما صار كذلك، صَحَّت الإضافة؛ لتوهم الغيرية بعمل الأول النَّصَب في الثاني<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: فقد جاء: «دار الآخرة»<sup>(٢)</sup>.

قلت: التقدير: دار الساعة الآخرة<sup>(٣)</sup>. وسيأتي الكلام في هذا في «باب الإضافة»<sup>(٤)</sup>، إن شاء الله.

فإن قلت: فقد جاء: عِرْقُ النِّسَا، وعِرْقُ الأَكْحَل، ودقيق الحُوَارَى<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: شرح الرضي للكافية ق ١، مج ٢/٩٢٢.

(٢) في القرآن الكريم: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف ١٠٩]. وقال الفراء في معانيه (٢/٥٥، ٥٦): أَضِيفَ «الدار» إلى «الآخرة»، وهي «الآخرة»، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه.. ثم ذكر شواهد أخرى. وقال: في قوله - تعالى -: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام ٣٢]: «فإذا انتفا - اللفظان - لم تقل العرب: هذا حق الحق، ولا: يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى». انظر: معاني القرآن ١/٣٣٠، ٣٣١.

(٣) هذا تقدير المبرد. وقدر ابن الشجري: لدار الحياة الآخرة، مستدلاً بـ﴿وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور﴾ [آل عمران ١٨٥، والحديد ٢٠]. وتبع أبو علي المبرد، كما ترى، وجعل الآية وما أشبهها من الكلام المخرَج عن خُذْه (الإيضاح ٢٧١، ٢٧٢)، وشرح المؤلف كلامه (٢/٢٦٠ - الحمزاوية): «وإنما يجري - هذا النوع من الإضافة - في كل اسم موصوف بصفة، تلك الصفة توجد لما يلازمه؛ ألا ترى أن الصلاة إذا كانت أولى إنما تكون أولى ساعتها.. وكذلك الدار الآخرة، ساعتها أيضاً ساعة آخرة، ففي هذه المواضع تصحُّ الإضافة.. ووجهه أنه جعل الصفة صفة للملازم، وتكون الإضافة على أصلها، فكأنه قال: صلاة الساعة الأولى..».

(٤) انظر: ٢/٢٦٠ (الحمزاوية).

(٥) النِّسَا: عرق من الورك إلى الكعب. والأكحل: عرق في اليد أو في وسط الذراع يكثر قُضْدُهُ. والحُوَارَى: الدقيق الأبيض، وهو لباب الدقيق وأجوده وأخلصه. وقد استشهد الكوفيون بـ«عرق النسا» و«عرق الأكحل» و«دقيق الحُوَارَى» على أن الشيء يضاف إلى نفسه. وقال الأصمعي: «لا يقال: عرق النسا»، وإنما يقال: النسا، لأن «النسا» هو العرق نفسه. ووصم بعضهم ثعلب بالغلط لأنه أضاف. وثبت البصريون ما ورد، واعتلوا بأن «العرق» عام و«النسا» خاص، فليس من إضافة الشيء إلى نفسه. ومثل عرق النسا عرق الأكحل. أما دقيق الحُوَارَى فليس مثلهما، =

قلت: العرق جنس تحته أنواع، فيجوز أن يُضاف إلى كُل واحد من أنواعه، وليس «حسن» بجنس، فيُضاف إلى نوعه، وإنما يطلب أن يجري صفة على موصوفه حقيقة أو مسامحة: فإن جرى مسامحة، ثم جيء بالحقيقة بعد ذلك، فيجب أن يكون بدلاً أو تمييزاً، كما تقول: حَسَنَ زيدٌ وجهه، أو حَسَنَ زيدٌ وجهًا. وإنما صَحَّت الإضافة لما ثبت النَّصْبُ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، فصار كأنه غيره<sup>(١)</sup>، كما كان «ضارب» غير المفعول، فكل إضافة في هذا الباب لا بُدَّ أن تكون مِنْ نَصْب، والنَّصْبُ في هذا الباب، إنما يكون مِنْ رفع، فالإضافة هنا في الدرجة الثالثة. والله أعلم.

فإذا صَحَّ ما ذكرته، وهو أن الإضافة في هذا الباب لا تكون إلَّا من نصب، ولا تكون إلَّا طلبًا للتخفيف، ثبت أن لا تجري هذه الصفة إلا على نكرة<sup>(٢)</sup>، وإن كانت مضافة إلى معرفة؛ لأنها نكرة.

فإن قلت: يُراعى اللَّفْظُ.

= إذ اللفظان فيه واقعان على حقيقة واحدة ومعنى مُتَّحِد. انظر: ٢٥٢/٢ (الحمزاوية)، وإصلاح المنطق ١٦٤، وأدب الكاتب ٣١٧، واللسان (نسا، كحل، حو).

(١) في المخطوطة: «غير»، وهم.

(٢) ذكر أبو حيان نقلًا عن «المنع» أن الكوفيين أجازوا في: «حسن الوجه»، وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة. وقال - صاحب المنع -: وذلك خطأ عند البصريين؛ لأن «حسن الوجه» نكرة. فإن أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام. وأقول: ذكر محقق الارتشاف في فهرس الكتب الواردة في الكتاب كتابين باسم المنع: المنع في مسائل الخلاف لابن النحاس، والمنع لابن الخياط. ولا يظهر من كلامه ما يدل على أي الكتابين مقصود هنا. (الارتشاف ٥٠٤/٢ و ٦٩٠/٣). كما نقل أبو حيان عن الأعلام قوله: لا يبعد أن يُقصد في «حسن الوجه» التعريف. ولم أجد هذا في موطنه من النكت ٢٩٨/١ وما بعدها، وتحصيل عين الذهب ١٦٥ وما بعدها.

قلت: ائْتَنَعَ أن تُوصَف النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يمكن أن يكون معرفة نكرة، فالمانع إنما هو من جهة المعنى، فلا مراعاة للفظ. والله أعلم.

## فصل

قال: «فإن أَرَدْتَ أَنْ تُصِفَ بِهِ مَعْرِفَةً، أَذْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الصِّفَةِ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن كُلَّ صفة مُفْرَدَة [٣٢٦] تَجْرِي على النكرة، فيجوز أن تجري على المعرفة بعد أن تُعَرَّفَ بالإضافة أو بالألف واللام. والتَّعْرِيفُ هنا بالإضافة مُتَعَدِّرٌ، فلم يبقَ إلا التعريف بالألف واللام. وإن لم تفعل ذلك جئت بما لا نظير له؛ لأنها مُفْرَدَة.

وأمر آخر؛ أن هذه الصفة لما كانت مضافة إلى معرفة لا تتعرف بها أبدًا، صارت بمنزلة ما لم يُضَفْ؛ إذ مَنَعَ منها ما هو للمضاف بحق الأصل من التعريف بالإضافة إلى المعرفة، وما لا إضافة فيه تدخل عليه الألف واللام للتعريف، فدخل على هذا؛ إذ صار كأنه غير مضاف، لما ذكرته.

وبَسَطُ هذا أن الصفات كلها إذا أُضيفت إلى المعرفة، فإنها تتعرف بالإضافة ولا بُدَّ، إلا أربعة أنواع:

أحدها: اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال.

(١) تمة عبارته: «قلت: مررت بزيد الحسن الوجه». (الإيضاح ١٥٤). وسقطت من المقتصد (١/ ٥٤٧) كلمتا «على الصفة»، وهما ثابتان في أحد أصوله.



الثاني: «أفعل من»، نحو: أفضل الناس.

الثالث: مثلك، وما جرى مجراه<sup>(١)</sup>.

الرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

فهذه الأربعة تُضاف إلى المعرفة، وتبقى على حالها قبل الإضافة، من التنكير<sup>(٢)</sup>، إلا أن اسم الفاعل، و«أفعل من» و«مثلك» وما جرى مجراه، قال سيبويه فيها: إنه يجوز أن يُقصدَ فيها إلى التعريف، فتعرف بالإضافة، وتجري صفات على المعارف<sup>(٣)</sup>.

وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فلا يكون فيها تعريفٌ بالإضافة أبداً<sup>(٤)</sup>، فقد صارت بذلك مخالفةً لجميع الصفات المضافات، فصارت بذلك كأنها غير مضافة، فدخل عليها الألف واللام، كما يدخل على غير المضاف، ثم أُجري اسم الفاعل مُجراها، فقالوا: مررت بالرجل الحسن الوجه. وقالوا بالحمل عليه: مررت بالرجل الضارب الغلام. فاسم الفاعل مشبه في هذا بالصفة التي دخلت عليها الألف واللام بعدما استقرَّ فيها الإضافة إلى ما فيه الألف واللام، أو ما أُضيف إلى ما هما فيه.

(١) نقل أبو حيان عن السيرافي أن «غيراً» تعرف. الارتشاف ٥٠٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤٢٣/١ وما بعدها.

(٣) نقل ذلك عن يونس والخليل. وانظر لفظه في: الكتاب ٤٢٨/١.

(٤) سيبويه (١٩٩/١): واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على «حسن الوجه»؛ لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله ألبتة، ولا يُجاوزُ به معنى التنوين.

وأما إذا قُلْتُ: مررت برجل حسن الوجه، فنصبت «الوجه» على التشبيه بـ«الغلام» في قولك: مررت برجل ضارب الغلام. ثم تدخل عليه الألف واللام، فتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه، بالنصب. فلك أن تضيف، كما أُضيف «الضارب» إلى «الغلام»، فتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه. فيأتي الخفض في هذه الصفة على وجهين:

أحدهما: أن تكون الألف واللام قد دخلت بعد الإضافة، فهذا هو الذي شُبه به «الضارب الغلام».

الثاني: أن يكون الألف واللام قد دخلتا على «الحسن» بعد ما نصبت «الوجه»، ثم لما صار بمنزلة «الضارب الغلام»، وهم يقولون: «الضارب الغلام» جرى مجراه، فقل: الحسن الوجه. بالخفض بعدما كان منصوباً، فـ«الحسن الوجه» على هذا مُشبه بـ«الضارب الغلام»، و«الضارب الغلام» مُشبه بـ«الحسن الوجه»، إلا أن «الضارب الغلام» مشبه بـ«الحسن الوجه» الذي دخلت فيه الإضافة، ثم دخلت فيه الألف واللام بعد ذلك. و«الحسن الوجه» الذي دخلت فيه الألف واللام على النَّصْبِ [٣٢٧]، ثم أُضيف بعد دخولها، مشبه بـ«الضارب الغلام». وهذا معنى قول سيبويه في الكتاب<sup>(١)</sup>.

### مسألة

اعلم أن جميع المسائل المتصورة في هذا الباب - ما يجوز منها في الشعر، وما يجوز في الكلام، وما وقع فيه الخلاف - يجوز تعريفه بإدخال الألف

(١) الكتاب ٢٠١/١.

واللام إلا مسألة واحدة ، وهي : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ ، لا يجوزُ أن تقول : مررت بالرجل الحسن وجهٍ ؛ لأنَّ فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة . وليس مثل الأول ؛ لأنَّ الأول لما كان مضافاً إلى معرفة ، ولم يتعرّف أبداً ، خالف جميع المضافات من الصفات والأسماء ، فصار كأنه غَيَّرَ مضاف ، فأدخلوا الألف واللام ، كما يدخلونهما في غير المضاف . وهذا مضافٌ إلى نكرة ، وكلُّ مضاف إلى نكرة في جميع أبواب العربية ، وفي جميع الأسماء نكرة ، فليس فيه حكمٌ يخالف جميع أحكام المضافات كُلِّها ، فيتحمل لذلك الألف واللام .

فإذا أردتَ تعريف هذا أدخلت الألف واللام على الثاني ، كما تفعل في سائر أبواب العربية ، فلا يتعرف بهما الأول ، فيخالف جميع أبواب العربية ، فيتحمّل لذلك الألف واللام . والله أعلم .

وها أنا أرسم لك المسائل مُعَرَّفَةً ، كما رسمتها منكِّرةً ، فأقول :

مررت بالرجل الحسن وجهه ، ومررت بالرجل الحسن الوجه ، ومررت بالرجل الحسن وجه . والخلاف هنا على حسب ما تقدّم قبل التعريف .

وتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ، ومررت بالرجل الحسن وجهها . وتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه . ولا تقول : مررت بالرجل الحسن وجهه ؛ لما ذكرته .

وتقول في الشعر : مررت بالرجل الحسن وجهه ، ومررت بالرجل الحسن وجهه .

وهذا الذي ذكرته من امتناع « مررت بالرجل الحسن وجهه » يجوز في التثنية والجمع بالواو والنون ، فتقول : هم الطيبو أخبار ، وهم الحسنو وجوه ، كما جاز

« الضاربو زيد » . ومن قال : الضاربو زيداً قال : الطيبو أخباراً<sup>(١)</sup> . ويكون إسقاطُ النون تخفيفاً ، لا للإضافة . ومن قال : الضاربون زيداً ، قال : الطيبون أخباراً .

وجمع التكسير وجمع السلامة - وهو الجمع بالألف والتاء - يَجْرِيان مَجْرَى المفرد ، فلا تقول : هُنَّ الحسناتُ وجوه . وتقول : هُنَّ الحسناتُ الوجوه . وكذلك لا تقول : هم الحسانُ وجوه . وتقول : هم الحسانُ الوجوه .

فقد تحصّل من هذا أنّك لا تجمع بين الألف واللام والإضافة في جميع أبواب العربية إلا في هذا الباب ، وفي باب اسم الفاعل ، فهذان البابان يُجْمَعُ فيهما بين الألف واللام والإضافة .

أما المثني منها والمجموع بالواو والنون ، فيُجمع فيهما بين الألف واللام والإضافة ، كان الثاني بالألف واللام أو بغيرهما ، فتقول : هم الحسنو وجوه ، وهم الحسنو الوجوه .

وأما المفرد والمجموع جمع التكسير والمجمع [٣٢٨] بالألف والتاء ، فلا يُجمع فيهن بين الألف واللام والإضافة ، إلا أن يكون الثاني بهما ، أو مضافاً إلى ضميرهما ، أو مضافاً إلى ما هما فيه ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه ، وبالرجل الحسن الوجه الجميله ؛ لأنَّ الهاءَ عائدةٌ على « الوجه » ، ومررت بالرجل الحسن وجه الأخ . ولا أعلم باباً يُجمع فيه بين الألف واللام والإضافة

(١) البسيط (١٠٩٣/٢) : والخفض أحسن .



إلا هذين البابين، على حسب ما ذكرت، إلا أن البغداديين<sup>(١)</sup> حكوا: الثلاثة الأثواب، والأربعة الدراهم، والمائة الثوب<sup>(٢)</sup>. وهذا لم يعرج عليه نحاة البصرة والكوفة؛ لعدم أطراده، وأن فصحاء العرب على خلافه، قال ذو الرمة:

وهل يَزُجُّ التَّشْلِيمَ أَوْ يَكْثِفُ العَمَى ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغُ<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup>:

(١) هذا الفريق الذي عثر عنه بـ «البغداديين»، والذي يجيز نحو: الثلاثة الأثواب، عثر عنه ابن مالك بـ «الكوفيين». وكذلك عثر عنه ابن عصفور، على أن ابن أبي الربيع بعد بضع كلمات نسب المنع لـ «نحاة البصرة والكوفة»، فلعله يقصد بالبغداديين فريقاً من نحاة الكوفة، علماً بأن الكسائي روى: الخمسة الأثواب. انظر: التكملة ٦٨، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢، وشرح الجمل ٣٧/٢.

(٢) هذه حكاية الكسائي، أدخل حرف التعريف على العدد كله، مفرداً أو مركباً (إصلاح المنطق ٣٢). وقال أبو علي في التكملة (٢٦٣): «وروى الكسائي «الخمسة الأثواب». وروى أبو زيد في ما حكى عنه أبو عمر، أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: «النصف درهم»، ولا «الثلث درهم». وامتناعه عن الأطراد يدل على ضعفه». وما ضعفه أبو علي مستحيل عند المبرد لإجماع النحويين. (المقتضب ١٧٥/٢). ونسب ابن يعيش (١٢٢/٢) ما حكاه الكسائي إلى الكوفيين. وعُلم في البسيط (١٠٩٣/٢) بأن الألف واللام في «ثلاثة الأثواب» دخلت لتعريف الأول، لكنها أُخِّرَتِ للثاني؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب مضاف إلى غير ألف ولام تدخله ألف ولام. فلما كان الأمر كذلك أرادوا ألا يُخلوا الأول منهما، وشبهوه بـ «الحسن الوجه»، وبـ «الضارب الغلام».

(٣) تقدّم قبل (ص ٦٠٩). وتخريجه والتعليق عليه ثمة. واستشهد به هنا على إضافة «ثلاث» إلى «الأثافي»، والأول نكرة، والثاني معرفة بالألف واللام على حدّ الإضافة في العربية. وهذا وجه لا خلاف في جوازه. وأجاز الكوفيون: الثلاث الأثافي، تشبيهاً بـ «الحسن الوجه»، لأن «الوجه» وإن كان مجروراً في اللفظ، فهو في التقدير مرفوع، لأنه هو الذي حُسن، قال القيسي: وليس العدد مع المحدود كذلك. والدليل على فساده أنهم يجيزون ذلك في أجزاء الدرهم، لا يجيزون: الربع الدرهم. اهـ.

(٤) الفرزدق.

ما زال مُذَّ عَقَدَتْ يده إزارُهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ<sup>(١)</sup>

ولا يجوز أن تقول: الثلاثة أثواب، والأربعة دراهم. هذا اتفق عليه جميع النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم، إلا أن الفراء أجازه قياساً<sup>(٢)</sup>. وسيأتي الكلام مستوفى في هذا، في «باب العدد»<sup>(٣)</sup>، إن شاء الله.

(١) من الكامل. يُروى: «ودنا» مكان «فسما». الإزار: معزوف. وقيل: هو كناية عن خلال المجذ. العقد: كناية عن إحكام ذلك وإتقانه. خمسة الأشبار، أي بلغ من الطول قدر السيف. يصف محمود (يزيد بن المهلب) بأنه لم يزل مذ شتّ أميراً فاضلاً كاملاً يعاني الحروب ويلج المضائق لشجاعته. والشاهد: إضافة «خمس» وهي نكرة، إلى «الأشبار»، وهي معرفة، فاكسبت منها التعريف. واستشهد أبو علي بالبيت في: التكملة ٢٦٤. وهو في: الديوان ٣٧٨، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح أبياته ٤٧٥، والحلل ١٧٥، وابن بري ٣١٠، وإيضاح القيسي ٤٤٤/١، وابن يعيش ١٢١/٢، وشرح التسهيل ٢١٧/٢، والجنى ٤٦٦، والمغني ٤٤٢/١، وشرح شواهد ٧٥٥/٢، والهمع ٢٢٣/٣، و٣١٤/٥، واستشهد به في: الملخص ٢٨٥/١.

(٢) نقل المؤلف بعد (١٠٩/٢) الحمزوية عن الفراء قوله: «يجوز عندي «الثلاثة أثواب» بالقياس، وإن لم يُشْتَمَع». وعُلق: «وهذا قياس فاسد؛ لأن فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة، وليس في الثاني ألف ولام». ونسب الإجازة للفراء في الملخص (٤٢٧/١) أيضاً، وحكم قائلًا: وهو خطأ. وعُلق محقق الملخص من شرح الجمل لابن الفخار «وهل يُقال: الخمسة أثواب. بإدخال الألف واللام في الأول دون الثاني أو لا؟ ظاهر الأستاذ أبي الحسين (ابن أبي الربيع) أن الفراء يقول، كما يقول: الحسن ويحيى. وظاهر ابن عصفور أن الإجماع على امتناع المسألتين. فإذا كان الأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام، فالقول ما قاله ابن عصفور، وإن كان حفظه، فالقول ما قاله الأستاذ؛ لأنّ مرّ حفظ حجة على من لم يحفظ». وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢.

وأقول: رجعت إلى معاني الفراء، فوجدت في (٣٣/٢) ما يشعر بأنه لا يجيز نحو «الثلاثة الأثواب» الذي نسبت إجازته إلى الكوفيين، وإذا كان منع هذه فأولى أن يمنع الأولى.

وأضيف: إن المؤلف صريح بنسبة الإجازة إلى الفراء بقوله، أي أنه لم ينسبه إليه بالإلزام كما فعل ابن الفخار. ولعله لم يطلع على ما نقلته أولاً في هذه الحاشية.

(٣) باب العدد من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث (الحمزوية). ومهما يكن فقد عرض المؤلف لمسألة «الثلاثة أثواب» في ١٠٤/٢ (الحمزوية).

## باب

### المصادر التي أُعْمِلَتْ عَمَلُ الْفِعْلِ<sup>(١)</sup>

اعلم أن المصادر على ثلاثة أقسام:

قسم نائب مناب «أن» والفعل.

وقسم نائب مناب الفعل وحده.

وقسم غير نائب مناب الفعل وحده، ولا بـ «أن».

فأما الذي ينوب مناب الفعل، فكل مصدر انتصب بفعله إلا أنه لا يظهر

معه<sup>(٢)</sup>، نحو: ضرباً زيداً، وسَقَيْتُكَ، وسبحان الله، وكذلك:

\* أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْشَرِي<sup>(٣)</sup> \*

(١) الإيضاح ١٥٥، والمقتصد ٥٥٣/١.

(٢) يحذف الفعل، ويُجْعَل المصدر عوضاً منه، في مواضع مخصوصة، جوازاً ووجوباً. انظر: شرح التسهيل ١٨٣/٢ وما بعدها.

(٣) للعجاج. من الرجز. ويعدّه:

\* وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي \*

الطَّرِبُ: نَجْفَةٌ تصيب عند الفرح والحزن. الْقِنْشَرِيّ: المِسِين. وهو غير معروف في اللغة، لم يُسمع إلا في هذا البيت. والشاهد في: أطرباً، والأصل: أتطرب طرباً، نصب «طرباً» على أنه مصدر موضوع موضع فعله. والبيت في: الديوان ٣١٠، والكتاب ٣٣٨/١، والمقتضب ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣١، وابن السيرافي ١٥٢/١، والمختص ٣١٠/١، والخصائص ٣/١٠٤، والمنصف ١٧٩/٢، والنكت ٣٧٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، وابن بري ٢٤٧، وإيضاح القيسي ٣٤٤/١، وابن يعيش ١٢٣/١، و١٠٤/٣، والمقرب ٥٤/٢، والارتشاف ٢١٣/٢، والمغني ٢٦/١، وشرح شواهد ٧٢٢/٢، وشرح أبياته ٥٤/١، والخزانة ٦/٥٤٠، ١١/٢٧٤، ٢٧٥.

وكذلك: إنما أنت سيوا، التقدير: إنما أنت تسير سيواً، و: أتطرب طرباً؟، و: اضرب ضرباً، وكذلك: سقاك الله سقياً.

ثم إنَّ العرب حَدَفَتِ الأفعال في هذه المواضع<sup>(١)</sup>، وأُنابت مُنَاتِبَهَا مصادرها، فيلزم لذلك أن تعمل عملها، وتتحمل ضمائرهما، ويتقدّم معمولها عليها<sup>(٢)</sup>، كما يتقدّم معمول الفعل عليه، فتقول: زيداً ضرباً كما تقول: زيداً اضرب. ولا أعلم أحداً خالف في تقدّم هذا على عامله إلا المبرد<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكر في الملخص (١/٣٢٩-٣٤٥) سبعة مواضع ينوب فيها المصدر عن الفعل، ولا يظهر الفعل معه، وهي: الأمر، والتعظيم، والدعاء، وما كان حالاً مستمرة، وما كان تشبيهاً، وما تريد به التوكيد، وما وضع موضع الحال. وانظر أيضاً: الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/١ وما بعدها، وشرح التسهيل ١٨٣/٢ وما بعدها، والإرشاد ٢١٤-٢١٦.

(٢) المسألة: مسألة عمل المصدر النائب عن فعله عمل فعله، وتحمله الضمير، وجواز تقدّم معموله عليه، موضع خلف كبير: فسيبويه والأخفش والقراء والزجاج وأبو علي، والمؤلف يتابعهم، يرون أن المصدر هو الذي عمل في «زيداً» في «ضرباً زيداً». ونسب أبو حيان إلى المبرد والسيرافي وجماعة أن نصب «زيداً» بالفعل المضمر الناصب للمصدر. وعلى هذا الخلاف انبنى الخلاف في جواز تقديم معمول المصدر عليه: فالمبرد وابن السراج ومن معهما يجيزان التقديم. أما الفريق الأول ففي الأصح أن التقديم جائز؛ لأن المصدر نائب عن فعله، فهو أقوى منه إذا كان غير نائب، ولأنه غير مقدر بحرف مصدري. وقيل: لا يجوز التقديم حملاً له على المصدر غير العامل. ويرى أبو حيان أن الأحوط ألا يُقدّم على التقديم إلا بالسماع. والمؤلف صريح في جواز التقديم، وتحمله الضمير. وفي التحمل أيضاً خلط. وضح ابن مالك أنه يتحمل كاسم الفاعل. انظر المسألة في: المقتضب ١٥٧/٤، والارتشاف ١٧١/٣، ١٧٢، والهمع ٧٦/٥.

(٣) ظاهر كلام المؤلف هنا أن المبرد يمنع تقدم معمول المصدر النائب عن فعله. وصريح كلام المبرد في المقتضب (١٥٧/٤) أنه يجيز، قال: «فإن لم يكن - المصدر - في معنى «أن وصلتها» أعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله، فقدّمْتُ فيه وأخبرت، وذلك قولك: ضرباً زيداً. وإن شئت قلت: زيداً ضرباً، لأنه ليس في معنى «أن»، إنما هو أثر». وما نسب أبو حيان والسيوطي متفق مع ما في المقتضب. انظر: ح السالفة.



وأما الذي ليس بنائب مناب الفعل، ولا مناب «أن» والفعل، فكلُّ مصدر عمل فيه فعله، ولم ينب منابه، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، فهذا لا يعمل؛ لأنَّ الفعل حاضر، فهو أولى بالعمل.

والقسم الثالث: النائب مناب «أن» والفعل، وهو كلُّ مصدر عَمِلَ فيه غير فعله. ويكون مرفوعًا ومخفوضًا ومنصوبًا. فقد تحَصَّل من هذا أنَّ المصدر إذا كان مرفوعًا، فهو نائب مناب «أن» والفعل، إلا الذي بُني له فعله، نحو: ضَرَبَ ضربٌ شديدٌ، فهذا من القسم الثاني. وكذلك إن كان مخفوضًا.

فإن كان منصوبًا يُنْظَر: فإن انتصب بغير فعله، فهو نائب مناب «أن» والفعل. فإن انتصب بفعله، ثم لم يظهر معه، فهو نائب مناب<sup>(١)</sup> الفعل وحده. فإن انتصب بفعله، وظهر معه، فهو المصدر غير النائب. [٣٢٩] وأما قولهم: ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ عمرًا، فقال أبو علي فيه في «باب المفعول المطلق»<sup>(٢)</sup>: إنه على حذف، والتقدير: ضربت ضربًا مثلَ ضَرْبِ زيدٍ عمرًا، ثم حذف، وشبَّهه بقولهم: «أنتِ واحدة»<sup>(٣)</sup>. فإذا نُظِرَ إلى أصل هذا

(١) في المخطوطة: «منابه»، وهم أو تحريف.

(٢) لفظه: «فإذا قلت: ضربته ضَرْبَ زيدٍ عمرًا، وضَرْبُ الأمير اللصِّ، فالمعنى: ضربًا مثل ضَرْبِ الأمير اللصِّ. ولا يجوز انتصابه على حد ضربته ضربًا... انظر: الإيضاح ١٦٨، والمقتصد ١/ ٥٨٧، ٥٨٨.

(٣) أنتِ واحدة، تُقال في صريح الطلاق. وفيها اتساع وحذف. والأصل: أنت ذات تطليقة واحدة، فحذف المضاف والمضاف إليه، وأقيم صفة المضاف إليه مقام الاسم المضاف، فهو مثل: ضربت ضرب زيد، في أنك حذف مضافًا وموصوفًا. وانظر: الإيضاح ١٦٨، والمقتصد ١/ ٥٨٩، ٥٩٠.

المصدر، فهو من قبيل المجرور، فهو نائب مناب «أن» والفعل، وكلام أبي علي في هذا الباب إنما هو في النائب مناب «أن» والفعل، وما جرى مجراه<sup>(١)</sup>.

فإذا قلت: أعجبنى ضربُ زيدٍ اليوم، فهو في تقدير: أعجبنى أنه يضرب زيدَ اليوم، ولا يتقدَّر هاهنا بـ«أن»؛ لأن «أن» تُخْلِصُ للاستقبال. وإذا قلت: أعجبنى ضرب زيد غداً: فإن كان الضربُ مقطوعًا به، فتقديره: أعجبنى أنه يضرب زيد غداً. وإن كان ممكنًا، فتقديره: أعجبنى أن يضرب زيد غداً، فتارة يتقدَّر هذا المصدر بـ«أن» المشددة، وتارة يُقدَّر بـ«أن» المخففة. وكذلك قدَّره سيبويه<sup>(٢)</sup>، رحمه الله.

وهذا كله في المصدر الذي يُراد به العلاج<sup>(٣)</sup>. وإن لم يُرد به العلاج كان المصدر كسائر الأسماء لا يصح له عمل؛ لأنَّ عمله بالنيابة، على حسب ما تقدَّم، ولا يمكن فيه النيابة مناب الفعل إلا مع العلاج؛ لأنَّ الفعل إنما وُضع لذلك<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) يريد أن نحو: ضربت ضرب زيد عمرًا هو من قبيل المصدر النائب مناب «أن والفعل»، لا كما يوهم ظاهره، أنه من المصدر غير النائب، إذ عمل فيه فعله وظهر معه. وكشف أبو علي هذا الفرق في باب المفعول المطلق، وأخرج المثال من شبهه لـ«ضربت ضربًا». انظر: ص السالفة، ح ٢. (٢) انظر: الكتاب ١/ ١٨٩.

(٣) «العلاج» يريد به: ما يحتاج إلى حركة جسيمة كالضرب والكسر والصوت والشم. وهو عكس المصادر المعنوية المتعلقة بالعقل كالفهم والعلم. وتجهد هذا المصطلح مستخدمًا بهذا المعنى في كتب النحو عند الحديث عن أبنية المصادر، والمفعول المطلق، (انظره مثلاً في: شرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٣٧٠، والأرتشاف ١/ ٢٤٤)، وسبق إليه سيبويه (الكتاب ١/ ٣٦٢، ٣٦٣)، بل إنه دخل في عناوينه، قال (٣٦٣/١): «هذا باب ما يُختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجًا».

(٤) الجرجاني: «اعلم أن المصادر فروغ على الأفعال في العمل... وذاك أن المصادر أسماء معلقة على أشياء، فهي كالغلام والرجل والثوب والدار، في أنها لا أصل لها في العمل، وأنها تعمل لمشايتها للأفعال في تضئ حروفها». المقتصد ١/ ٥٥٣.

فإذا تَبَيَّنَ لك ما قلته، زال عنك ما اعْتَرَضَ به بعض المتأخرين على النَحْوِيِّين المتقدمين، فإنهم قالوا: إذا قلت: أعجبنى ركوبُ زيد، فإنك تريد بذلك هيئته. وإذا قلت: أعجبنى أن يركبَ زيدُ، فأنت تريد إيقاعه الفعل<sup>(١)</sup>. وينبغي على هذا أنك تقول: أعجبنى ركوبُ هذا العدو، ولا تقول: أعجبنى أن يركبَ هذا العدو؛ لأنه قد يُعْجِبُكَ ركوبُهُ، وتستحسنه؛ لأنه حسنُ الركوب، ولا يُعْجِبُكَ أن يركبَ عدوك.

فيقال له: إذا قلت: أعجبنى ركوب زيد الفرس، إنما تقوله على معنى: أعجبنى أن يركب زيد الفرس، وتقول: عجبت من إهانة زيد أخاه، فالمعنى - بلاشك - عجبت من أن تُهينَه. وتقول: عجبت من ضرب زيد عمراً، فالمعنى أنك عجبت من إيقاعه وعلاجه، لا من هيئته.

ولا أعلم خلافاً بين النَحْوِيِّين المتقدمين أنَّ المصدر الذي يَعْمَلُ، لا يعملُ إلا بالنيابة مناب الفعل، أو مناب «أن» والفعل، أو ما جرى مجراه، على حسب ما تقدَّم.

## فصل

قال: «المَصَادِرُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنَّ كلامه في المصدر الذي ناب مناب «أن» والفعل، أو ما جرى

(١) وذلك من جهة أن المصدر الصريح لا يدل بصيغته على حدث وزمان. أما المصدر المؤول من «أن» والفعل فيدل عليهما. ومعروف أنَّ «أن» تخصُّ المضارع للاستقبال. انظر: الكليات للكفوي ١٤٠٩. هذا، ولم أقف على هؤلاء المتأخرين.

(٢) الإيضاح ١٥٥، والمقتصد ٥٥٣/١.

مجرى ذلك. وهذا يوجد على ثلاثة أقسام، كما ذكر:

فإن كان مُنَوَّنًا رَفَعَ الفاعل، وَنَصَبَ المفعول<sup>(١)</sup>، فتقول: أعجبنى ضرب زيد عمراً، وأعجبنى قيام زيد، وأعجبنى ضرب زيداً<sup>(٢)</sup>.

والفاعل مع المصدر يُحذف<sup>(٣)</sup>، وإن كان لا يُحذفُ مع الفعل. وفي هذا خلاف.

وقال الكوفيون: إنَّ المصدر المنونَ يَنْصِبُ ولا يَرْفَعُ<sup>(٤)</sup>.

ومن النَّاسِ مَنْ ذهب إلى أنَّ هذا المصدرَ يرتفعُ بعده المفعولُ، فتقول: أعجبنى ركوبُ الفرس، على [٣٣٠] تقدير: أن يُركبَ الفرس، أو: أن يُركبَ الفرس<sup>(٥)</sup>. فالكلام هنا في فصول ثلاثة:

(١) هذا مذهب البصريين. وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُلْفَظَ بالفاعل مع المصدر المنون، ومحجته أنه لم يُحفظ في كلامهم. وأبطله ابن عصفور مستدلاً بقول الفرزدق:

حَوْبَ تَرْدُدُ بِهِمْ يَنْشَاجِرِ قَدْ كَفَرْتُ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

تقديره: ينشاجر أبناؤها قد كَفَرْتُ أَبَاؤُهَا، أي لبست الدروع. انظر: المقتصد ٥٥٤/١، ٥٥٥.

وشرح الجمل ٢٥/٢، والارتشاف ١٧٥/٣.

(٢) في هذا المثال حُذِفَ الفاعل، وفي الذي قبله حُذِفَ المفعول.

(٣) هذا أيضاً مذهب البصريين، قال ابن عصفور: «ويجوز لك أن تحذف الفاعل إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه». أما الكوفيون فالفاعل عندهم مضمَر في المصدر. انظر: شرح الجمل ٢٤/٢،

والارتشاف ١٧٤/٣.

(٤) ما رأيته في المصادر التي رجعت إليها أن الكوفيين يرون أن المصدر المنون لا ينصب ولا يرفع، وأن المرفوع أو المنصوب بعده على إضمار فعل يفسره المصدر. انظر مذهبهم في: الارتشاف ١٧٦/٣، والهمع ٧١/٥.

(٥) عزا أبو حيان ذلك إلى الجمهور، وحكى عن ابن أبي الربيع أن عدم الجواز هو مذهب أكثر النحويين، وأنه لا يجوز في المفعول إلا النصب. وإلى هذا كان يذهب الشلوين. وهو ما نسب إلى الأخفش. واختار أبو حيان أن الجواز إذا كان المصدر لفعل لم يُطْلَقْ به إلا مبنياً للمفعول. انظر: الارتشاف ١٧٥/٣.



الأول مع الكوفيين، فإنهم ذهبوا إلى أنه يُنصب، ولا يرفع، فنقول: أعجبني ركوبُ الفرس، ولا تقول: أعجبني ركوبُ زيد، ولا يقال: أعجبني ركوبُ زيدُ الفرس.

والصحيح - والله أعلم - أنه يرفع وينصب. ويجوز أن تأتي بهما. ويجوز أن تأتي بأحدهما.

وإنما حملهم على هذا - والله أعلم - أنهم لم يجدوا في الكلام: أعجبني قيامُ زيد، ولا: أعجبني ضربُ زيدَ عمرًا، كثيرًا، ووجدوا: أعجبني ضربُ زيدًا، قال الله - تعالى - : ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْبَغٍ ۖ﴾ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبٍ ﴿١٥﴾، وهو كثير. وقد جاء أبو علي بكثير من هذا. وسيأتي الكلام في ما أتى به أبو علي (١٦)، إن شاء الله.

وليس خلافهم في أنَّ المصدر المثنون أتى عاملاً الرفع في الشعر، وإنما الكلام - والله أعلم - في عمله في الكلام. والقياس يقتضي ذلك؛ لأنه بالوجه الذي ينصب المفعول يرفع الفاعل؛ لأنه إنما نصب بنياته مناب «أن» والفعل، وكذلك أيضًا يرفع. ولا يُستكثر في الشيء القياسي أن يقل في كلام العرب، ويكون ذلك اتفاقًا، فلا تكون قلته مانعة من الأخذ فيه بالقياس؛ ألا ترى أن «فعليًا» في النسب إلى «فَعُولَة» لم يأت منه إلا لفظة واحدة، قالوا في «شئوة»: شئتي، ثم قاسوا عليه كل «فَعُولَة» لما كان القياس فيه قويًا (١٧).

(١) البلد ١٤، ١٥.

(٢) انظر: ص ١٠٧٤ - ١٠٧٨.

(٣) إلى هذا ذهب سيبويه. وقاس عليه الباب، فقال في «ركوبة»: ركبي. ونسب الأخفش والجزمي والمبرد إلى «فَعُولَة» على لفظه، فقالوا: شئتي وركوبي. وحذف ابن الطراوة الواو، وأقر ما قبلها على حاله فقال: ركبي، بضم الكاف. انظر: الكتاب ٣/٣٣٩، والارتشاف ١/٢٨٣.

الثاني: حذف الفاعل مع المصدر (١)، ولا يُحذف مع الفعل.

ومن المتأخرين من ذهب إلى أن الفاعل مع المصدر لا يُحذف، كما لم يُحذف مع الفعل؛ لأن المصدر نائب مناب الفعل، فلا يُحذف معه إلا ما يُحذف مع الفعل.

والذي كان يذهب إليه الأستاذ أبو علي أنَّ الفاعل مع المصدر بخلافه مع الفعل؛ لأنَّ الفعل طالبُ الفاعل بينيته، وللإخبار عنه أخذ من الحدث وُثني، فحذفه نقض للغرض. ويُحذف المفعول مع الفعل المبني للفاعل، ولا يُحذف مع الفعل المبني للمفعول؛ لأنه ليس طالبًا له بينيته، وإنما تعدى إليه؛ لأنه يستدعيه من جهة معناه. فإذا بُني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل يرتفع، ولا يجوز حذفه؛ لما في ذلك من نقض الغرض.

فإذا تقرر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض، وذلك راجع لبناء الفعل، فما بُني الفعل للإخبار عنه لم يُجز حذفه، وما لم يُبنِ الفعل للإخبار عنه جاز حذفه. والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي يطلب المفعول؛ لأنه لا بنية له طالبةً بواحد منهما، فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل ومفعول، وتحذف الآخر؛ إذ ليس في ذلك نقض للغرض؛ لأنه

(١) هذا مذهب البصريين كما سلف قريبًا (ص ١٠٧١، ح ٣). وإنما حذف مع المصدر، ولم يضر، كما في اسم الفاعل والمفعول والصفة، لأن المصدر اسم جامد كالماء والتراب فلم يتحمل الفاعل. أما اسم الفاعل والمفعول والصفة فإنها لاشتقاقها تنزل منزلة الفعل، فتحمل الفاعل تحمل الفعل له. وعَلَّل ابن الشجري المسألة بأن اسم الفاعل مشتق من الفعل فأضمرُوا فيه، والمصدر بعكس ذلك، لأن الفعل مشتق منه - فلم يضرُوا. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٥، والتوطئة ٢٧٧.

لا بنية للمصدر تطلب بها فاعلاً أو مفعولاً<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه صحيح من جهة القياس، ولسان العرب لا يخالفه، فينبغي ألا يُغَدَل عنه لإضمار وتكلف من غير دليل تحمّل عليه. والله أعلم.

الثالث: أن المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً<sup>(٢)</sup>، وإن كان مع الفعل مرفوعاً، ومنصوباً مرفوعاً<sup>(٣)</sup> إن بُني له الفعل، ومنصوباً إن لم يُبَنَ له الفعل، فتقول: أعجبنني ركوبُ الفرس، ولا يجوز: أعجبنني ركوبُ الفرس.

ومن الناس<sup>(٤)</sup> من أجاز ذلك، وقال: إنّ المصدر نائب مناب «أن» والفعل. فإن ناب مناب الفعل المبني للمفعول، كان المفعول معه مرفوعاً، فأجاز: أعجبنني ركوبُ الفرس، على تقدير: أعجبنني أن يُركبَ الفرس، وكذلك تقول: أعجبنني أكلُ الخبز، على تقدير: أن أكلَ الخبز.

وفي كلام سيبويه ما يقتضي بظهوره<sup>(٥)</sup> ذلك، وإن لم يكن قد نصّ عليه. ونقل هذا عن أبي علي.

وأكثر النحويين على أن المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون

المصدر إلا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل.

ويظهر لي أن الصحيح - والله أعلم - أن المفعول لا يكون مع المصدر إلا منصوباً؛ لأنّ المفعول لم يرتفع حتى بُني له الفعل، وصير طالباً له بالبنية، والمصدر لا بنية له طالبةً بالمفعول، فلا يرتفع. ويُبنى مع الأصل، وهو: النصب للمفعول، والرفع للفاعل.

ولا يبعد عندي الوجه الثاني - والله أعلم - وقد ذكر وجهه.

ثم أتى بقوله - سبحانه -: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>.

الرّزق يقع على الفعل، ويقع على المرزوق. وحكى ابن القوطية<sup>(٢)</sup>: رزقه الله رزقاً، كما تقول: ذكرته ذكرًا<sup>(٣)</sup>. فيتصوّر في الآية أن يكون «الرّزق» مصدرًا، ويكون ﴿شَيْئًا﴾ مفعولاً به، ويكون التقدير: ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم أن يرزق من السموات والأرض شيئاً<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن يكون «الرّزق» بمعنى «المرزوق»، ويكون مفعولاً

(١) النحل ٧٣. وانظر: الإيضاح ١٥٥، والمقتصد ١/٥٥٣.

(٢) هو: محمد بن عمر بن عبد العزيز بن مزاحم، أبو بكر النحوي، صنف «تصارييف الأفعال» و«المقصود والممدود» وتوفي ٣٦٧ هـ. انظر: وفيات الأعيان (ط. إحسان عباس) ٤/٣٦٨ - ٣٧١.

(٣) انظر: الأفعال ٢٦٤.

(٤) بهذا الوجه قال أبو علي، ولفظه: «ومما جاء من ذلك - يريد عمل المصدر منوئاً - في القرآن قوله - عز وجل -: ﴿ويعبدون من دون الله...﴾.. كأنه قال: لا يملك أن يرزق شيئاً...» (الإيضاح ١٥٥، ١٥٦). وسبقه إلى ذلك الفراء في معانيه (١١٠/٢). وعزاه النحاس في إعراب القرآن (٢/٢١٨) إلى الكوفيين. وذهب الأخفش إلى أن ﴿شَيْئًا﴾ منتصب على البذل من ﴿رِزْقًا﴾، وأجاز القول الأول. (معاني القرآن ١/٣٨٤). وانظر: كشف المشكلات ٢/٦٩٢.

(١) ليس مذهب الشلوين هذا في موطنه من شرح المقدمة الجزولية، ولا التوطئة. وقد عزاه المؤلف إليه في الملخص (٢٩٤/١) أيضًا.

(٢) هذا قول ابن أبي الربيع متابعاً لشيخه الشلوين، والأخفش. انظر: ح ٥ من ص ١٠٧١.

(٣) أي منصوباً بحسب الأصل، مرفوعاً بحسب حاجة الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله إليه.

(٤) كذا قال: «ومن الناس». على الرغم من أن المجيزين هم الجمهور (ح ٥، ص ١٠٧١)، وأن الجواز هو ظاهر مذهب سيبويه، وأنه نُقل عن أبي علي، كما يذكر المؤلف نفسه.

(٥) الظهور مصطلح أصولي، ويقابله النص. وسلف أن علقتهما. انظر: ص ٤٧٦، ح ١.



بـ ﴿يَمْلِكُ﴾ ، ويكون ﴿شَيْئًا﴾ في موضع المصدر ، ويكون التقدير : ما لا يملك لهم مرزوقًا ملكًا قليلًا ، ولا كثيرًا ، ويكون بمنزلة «شيء» في قوله - تعالى - : ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> ، التقدير : لن يضرروا الله قليلًا ولا كثيرًا ، فـ «شيء» في موضع المصدر . والأول أقرب وأبين . والله أعلم .

ومن المتأخرين<sup>(٢)</sup> من ذهب إلى أن «الرزق» لا يكون مصدرًا ؛ وإنما المصدر بالفتح ، ويكون الرزق والرزق ، بمنزلة : الذبح والذبح ، والطحن والطحن ، فالذبح والطحن ، بالفتح : مصدر ، وبالكسر : المذبوح والمطحون .

وهذه مدافعة لما نقلَ التَّحَوُّيُّونَ وأهل اللغة في «الرزق» ، كلُّهم نقلوا أن «الرزق» مصدر «رزق» بمنزلة «الذكر» من «ذكر»<sup>(٣)</sup> . ولا يُشْتَكَّرُ أن يأتي المصدر والمفعول بلفظ واحد ، قالوا : حلب يحلب حلبًا ، والحلب أيضًا : المحلوب . وعمل سيبويه في ذلك [٣٣٢] بابًا<sup>(٤)</sup> .

ثم قال : «وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ - تعالى - : ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ

(١) آل عمران ١٧٦ .

(٢) يريد : ابن الطراوة (الإفصاح ٦٥) . وصرح بذلك في البسيط (٩٩٢/٢) ، قال : ولا أعلم خلافاً بين النحويين أن الرزق ينطلق على هذين الوجهين إلا ابن الطراوة .. وأقول : سبق ابن الطراوة إلى ذلك الأخفش ، فقد نسب إليه النحاس القول : «لا يجوز أن يكون منصوبًا بـ «رزق» لأنه اسم وليس بمصدر» . انظر : إعراب القرآن ٢/٢١٨ .

(٣) كلام المؤلف ليس دقيقًا ، ونقله ليس صوابًا ، فالأخفش يرى أن «الرزق» اسم لا مصدر ، وكذلك ابن الطراوة (انظر : ح السالفة) . وجاء في اللسان (رزق) : «الرزق ، بفتح الراء ، هو : المصدر الحقيقي ، والرزق : الاسم . ويجوز أن يوضع موضع المصدر» ، ثم ذكر ابن منظور الآية ، وتخرجها على الوجهين المذكورين .

(٤) انظر : الكتاب ٤/٤٢ ، وقال ثمة : «كما قالوا : الحلب في الحليب والمصدر . وقد يقولون : الحلب ، وهم يعنون اللبن ، ويقولون : حلبت حلبًا ، يريدون الفعل الذي هو مصدر» .

إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> .

قال في هذه الآية : «يمكن» ، ولم يقلها في الآية الأولى ؛ لأنَّ الأظهر في الآية الأولى ما ذكره ، والأظهر هنا - والله أعلم - غير ما أخذها عليه<sup>(٢)</sup> ، وهو : أن يكون ﴿رَسُولًا﴾ بدلًا من «ذكر» بدل شيء من شيء ، وهما يعنين واحدة ، ويكون ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون «الذكر» : الشرف ، كما قال - تعالى - : ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي شرفكم ، والمعنى - والله أعلم - هنا : قد أنزل الله إليكم شرفًا رسولًا يتلو عليكم ، ويكون هذا - والله أعلم - بمنزلة قول الشاعر :

\* أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونُهُ<sup>(٤)</sup> \*

لأنَّ «كل عام» خبر ، ولا يُخْبِرُ بظرف الزمان عن الحدث ، لكن لما وصفه بقوله : «تحوونه» ، صَحَّ الإخبار عنه بـ «كل عام» ، وتقديره - والله أعلم - : أكل عام [حي] نعم لكم ، فكذلك يكون التقدير في الآية - والله أعلم - :

(١) الطلاق ١٠ ، ١١ . وانظر : الإيضاح ١٥٥ ، ١٥٦ ، والمقتصد ١/٥٥٥ .

(٢) أن يكون ﴿رَسُولًا﴾ منتصبًا بـ «ذكر» . وسبق أبا علي إلى إجازته الزجاج . ومعنى الآية عليه ، كما قال الجرجاني : «أوحى إليكم وأعلمكم بأنه ذكر رسولاً وخَصَّهُ بالرسالة .. فكانه قد أعلم الله ذكره رسولاً ، وتَعَنَّى رسولاً ، فالفاعل محذوف ، كأنه قد أنزل الله إليكم ذكرًا هو رسولاً ، ويكون «هو» عائداً إلى الله ، تعالى» : انظر : معاني الزجاج ١٨٨/٥ ، والمقتصد ١/٥٥٥ ، وكشف المشكلات ١٣٥٧/٢ .

(٣) الأنبياء ١٠ .

(٤) تقدم غير مرة (ص ٤٣٧ ، ٤٤٠) . والتعليق في الموطن الأول .

(٥) كذا . ولعلها تحريف لكلمة «أخذ» ، قال في البسيط (٦٠٣/١) : «وكذلك المعنى في البيت : =

قد أنزل الله إليكم شرقاً تلاوة<sup>(١)</sup> رسول آيات مُبَيَّنَات عليكم .

الثاني : أن يكونَ على حذف مضافٍ من الثاني ، ويكون التَّقْدِيرُ : قد أنزل الله إليكم ذكراً ذكر رسول . ويمكن أن يُقَدَّرَ حذفُ مضافٍ من الأول ، ويكون التقدير : قد أنزل الله إليكم ذا ذكر .

وأما إذا جعلت ﴿رَسُولًا﴾ مفعولاً بـ «ذكر» ، فيكون التقدير - والله أعلم - : قد أنزل الله إليكم أن ذكر رسولاً يتلو عليكم<sup>(٢)</sup> .

ثم أتى<sup>(٣)</sup> بالبيت ، وهو :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ<sup>(٤)</sup>

في هذا البيت شاهدان :

= أَكُلَّ عام أخذ نَعَم لكم . هذا بلا شك هو المعنى ، والقصد الإخبار عن الأخذ ، وهو حدث . فقد أخبرت عن الحدث بالزمان ، ثم عدل إلى هذا على جهة الاتساع . وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويُفَوِّضُهُ .

(١) إنما قَدَّرَ : «تلاوة» حتى لا يبدل اسم ذات من اسم معنى . ومن هنا جاء الشبه بين الآية والبيت . (٢) الإيضاح ١٥٦ . وفي الآية وجه رابع ، هو أن يكون ﴿رَسُولًا﴾ منصوباً بفعل مضمر ، تقديره : وأرسل رسولاً . وبه قال الكسائي . وأجازه الزجاج والنحاس . انظر : معاني الزجاج ١٨٨/٥ ، وإعراب النحاس ٤٥٥/٤ ، ٤٥٦ ، وكشف المشكلات ١٣٥٨/٢ ، والبحر ٢٨٢/٨ ، والدر المصون ٣٣٢/٦ .

(٣) أي أبو علي . انظر : الإيضاح ١٥٦ ، والمقتصد ٥٥٦/١ .

(٤) من الطويل . ولم أقف على قائله . يروى : قد كانوا . الموارد : الطرق إلى الماء ، وخصها لأنها أغمرُ الطرق . يقول : لولا رجائنا لنصرك لنا عليهم ورهبتنا لعقابك إن انتقمنا بأيدينا منهم لوطنناهم وأذللناهم كما تُوطأ الموارد . والشاهد : تنوين «رهبه» ونصب ما بعدها بها على معنى : «وأن نرهب عقابك» . والبيت في : الكتاب ١٨٩/١ ، وابن السيرافي ٣٩٣/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٥٧ ، والنكت ٩٧/١ ، والإفصاح للفارقي ٣٥٩ ، وابن بري ١٣ ، وإيضاح القيسي ١٧٠/١ ، وابن يعيش ٦١/٦ ، وشرح التسهيل ١٠٨/٣ .

أحدهما : إضافة المصدر إلى المفعول<sup>(١)</sup> ، وهو : رجاء النصر ، و «الرجاء» مصدر ، و «النصر» مفعول . والتقدير - والله أعلم - : فلولا رجائهم النصر منك ، ورهبتنا عقابك<sup>(٢)</sup> . والجواب محذوف ، تقديره : لأهلكناهم ، وقوله : «قد صاروا لنا كالموارد» بيان لذلك ؛ لأنهم إذا صاروا لهم كالموارد ، فقد تمكنوا من إهلاكهم .

ثم قال : «ولو قلت : أعجبتني ضَرْبُ زَيْدٍ [عَمْرًا]»<sup>(٣)</sup> اليَوْمَ عِنْدَ عَمْرٍو .  
اعلم أن المحافَظَ عليه في هذا الباب أمران :

أحدهما : ما هو معمولٌ لهذا المصدر المقَدَّرُ بـ «أن» والفعل ، وما جرى مجرى «أن» والفعل في كونه في تأويل المصدر ، لا يتقدَّم عليه .  
الثاني : أنه لا يُفَضَّلُ بينه وبين معمولاته بما ليس معمولاً له .

ولمَّا لم يَتَقَدَّم معمولُهُ عليه ؛ لأنه في تأويل الحرف الموصول ، وما هو من صلة الشيء لا يتقدَّم على الشيء ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : أعجبتني عمراً أن ضرب زيد ، على تقدير : أعجبتني أن ضَرَبَ زيدَ عمراً ؛ لأنَّ «ضرب زيد عمراً» صلة ، وما هو من الصلة لا يتقدَّم على الموصول . وسواء أكان الموصول

(١) في المخطوطة ، فوق كلمة «المفعول» بخط دقيق : والفاعل محذوف .

(٢) هنا موطن الشاهد الذي سبق البيت من أجله ، فقد نَصَّبَ «رهبه» وهو مصدر منون ، «عقابك» ، والفاعل محذوف ، كما قَدَّرَهُ المؤلف .

(٣) ساقطة من المخطوطة ، وكلامه بعدها ، يدل على إرادته لها . كما أنها ثابتة في الإيضاح (١٥٦) ، والمقتصد (٥٥٦/١) . وفيهما أيضًا : «عند زيد» ، مكان «عند عمرو» .

(٤) هو قول الجمهور . ونقل أبو حيان عن ابن السراج أنه حكى جواز تقديم مفعوله عليه . (الارتشاف ١٧٣/٣) .



حرفاً أم اسماً؛ هذا حكمه، لا تقول: جاءني أخاه الذي ضرب زيد، تريد: جاءني الذي ضرب أخاه زيد. وكذلك لا تقول في «يعجبني أن زيداً في الدار»: يعجبني في الدار أن زيداً. وكذلك كل حرف موصول أو [٣٣٣] اسم موصول لا يتقدم عليه ما هو من صِلته.

فإذا تقرر هذا لزم في المصدر الذي هو في تقدير الموصول والصلة ألا يتقدم عليه شيء من الصلة؛ لأنه يأتي كأنه تقدم على الحرف الموصول.

وأما الفصل بين الصلة والموصول بما ليس معمولاً للصلة، فلا يجوز أيضاً؛ لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد، فلا يُوقَع بينهما أجنبيٌّ منهما؛ ألا ترى أنك لا تقول في «ضرب الذي أكل الخبز زيد»: ضرب الذي أكل زيد الخبز<sup>(١)</sup>. وكذلك نظائر هذا كله.

وقد جاء في الشعر وقوع الأجنبي بين الصلة والموصول للضرورة، فلا عبرة بما هو كذلك، قال<sup>(٢)</sup>:

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْ فِيهِ لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُودُ<sup>(٣)</sup>

التقدير: وأبغض من وضعت فيه لساني إلي معشر عنهم أذود. و «من» هنا موصولة، بمنزلة «الذي» وصلتها «وضعت» و «إلي» ليس من الصلة، إنما هو متعلق بـ «أبغض»، و «لساني» و «فيه» من تمام الصلة. ثم إنه أوقع «إلي» بين بعض الصلة وبعض. وهذا لا يكون في الكلام، ولا يقال منه في

(١) لأن في ذلك فصلاً بين «أكل» و «الخبز»؛ جزأي الصلة بـ «زيد» وهو فاعل «ضرب».

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) من الوافر. واستشهد بالبيت في: الملخص ١/٣٥١، ٣٩٨. وهو في: شرح التسهيل ١/٢٣٣، والهمع ١/٣٠٣، ونتائج الأفكار ٢/٨٣٧، والدرر ١/٦٤.

الشعر إلا ما سمع. ويجري مجرى هذا نعت الموصول، والبدل منه، والتوكيد، والعطف عليه عطف بيان، وبالحرف، والإخبار عنه، والاستثناء منه، والحال منه<sup>(١)</sup>، فلا يؤتى بشيء منها، حتى يتم وصلته. فمتى أوقعت شيئاً من هذا كله بين الصلة والموصول، وإن كان ليس أجنبياً من الموصول، فيجري مجرى الأجنبي في ألا يفصل بين الموصول وصلته.

فإذا صبح ما ذكرته، فيزجج إلى المثال<sup>(٢)</sup>:

فإن جعلت «اليوم» زمان الضرب، ولم يكن زمان الإعجاب، كان من صلة المصدر، فلا يجوز أن تقدم على المصدر، ويجوز أن يوقع قبل «عمرو» وقبل «زيد»؛ لأنه من الصلة، وليس بأجنبي، فتقول: أعجبني ضرب اليوم زيداً عمرو، وأعجبني ضرب زيد اليوم عمرو.

وكذلك «عند خالد»<sup>(٣)</sup> إن جعلته مكان الضرب، أي فيه وقع الضرب، ولم تذكر المكان الذي وقع فيه الإعجاب، فلا يجوز أن تقدم على المصدر. ويجوز أن توقعه قبل المفعول وقبل الفاعل، وتقدم أي الطرفين شئت؛ لأن ذلك من الصلة.

ويجوز أن تقدم بعض الصلة على بعض: فإن جعلت «اليوم» ظرفاً

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٣١، ٢٣٣. ولم يذكر ابن مالك من الأجنبي إلا الإنباع والإخبار والاستثناء قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها، ولم يجعل من الأجنبي القسم، ولا جملة الاعتراض، ولا الجملة الحالية، ولا النداء الذي يليه مخاطب. ومثل لهذا الأخير يقول الفرزدق:

تَعَثُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكَنٌ مِثْلُ مَنْ يَأْذُبُ يَضْطَجِبَانِ

(٢) هو: أعجبني ضرب زيداً عمرو اليوم عند عمرو.

(٣) «عند خالد» (كذا)، وفي المثال: «عند عمرو». وهما بيتان.

لـ «الضرب» ، وجعلت «عند خالد» ظرفاً لـ «الإعجاب» ، جاز لك أن تأتي بظرف المكان أولاً وآخراً ، ولا يجوز أن توثقه بين المصدر ، وما يتعلق به ، فتقول : أعجبتني عند خالد ضربت زيداً عمرًا اليوم ، وأعجبتني ضربت زيداً عمرًا اليوم عند خالد . ولا يجوز أن تقول : أعجبتني ضربت عمرًا عند خالد اليوم . وكذلك إذا جعلت «اليوم» ظرفاً لـ «أعجبتني» ، و«عند خالد» ظرفاً لـ «الضرب» فلك أن تأتي بظرف الزمان قبل المصدر ، وبعد المصدر ومعمولاته ، ولا تأتي به بين المصدر ، وما يتعلق به .

### فصل

قال : «ومثال ما أعمل [٣٤] من المصادر عمل الفعل ، وهو مضاف : قولهم<sup>(١)</sup> : ضربني زيدًا حسنًا» .

اعلم أن المصدر يُضاف إلى الفاعل ، وإن ذكر معه مفعول ، ويُضاف إليه ، وإن لم يكن معه مفعول ، فتقول : عجبْتُ من قيام زيد ، قال الله - تعالى - : ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، وتقول : عجبت من ضرب زيد عمرًا .

ويُضاف إلى المفعول إذا لم يكن هناك فاعل ، فتقول : عجبْتُ من ركوب الفرس ، وقال - سبحانه - : ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) المخطوطة : وقولهم . وهو تحريف . وفي الإيضاح (١٥٧) والمقتصد (٥٥٨/١) : قولك .

(٢) سبأ ١٥ .

(٣) فصلت ٤٩ . ويستشهد بها بعد (ص ١٠٩٣) . وعلقت عليها ثمة (ح ١) . وانظر الكلام على الآية في : الحلييات ٢٩٢ ، والبغداديات ٢٥٧ ، ٥٩١ ، والخصائص ٢٤٨/٣ ، والمخلص ٣١٨/١ .

ويُضاف إلى المفعول بحضرة الفاعل ، وهو قليل . والذي جاء من هذا كله في القرآن - في ما أذكره - الإضافة إلى الفاعل بحضرة المفعول ، قال - تعالى - : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup> ، والإضافة إلى المفعول بغير فاعل ، قال الله - تعالى - : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجِيَّتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ، والإضافة إلى الفاعل بغير مفعول ، قال الله - سبحانه - : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآبِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup> وقال - سبحانه - : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لَكُمْ رَبِّي لَتَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولا أذكر في القرآن الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل . وقد تقدّم الإضافة إلى الفاعل بغير مفعول . وهذا الثاني يُقِلُّ . والقياس - بلا شك - فيه قوي ، كما يُضاف إلى الفاعل بحضرة المفعول ، يُضاف إليه وإن لم يُذكر معه مفعول .

وأما الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل فضعيفة<sup>(٥)</sup> ، لا توجد في الأكثر

(١) البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٦٤٣) . وانظر كلامه على الآية بعد (ص ١٠٩١) .

(٢) سورة ص ٢٤ .

(٣) الروم ٢٣ .

(٤) الفرقان ٧٧ .

(٥) بهذا يكون المؤلف من النحويين الذين لا يجيزون إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، إلا على ضعف ، ويقصرون ذلك على الشعر . والمسألة جائزة عند سيبويه والجمهور . ومهما يكن فإن هذه الإضافة قليلة ، ولم ترد في القرآن ، إلا في قوله تعالى - : ﴿ذكر رحمة ربك عبده زكرياء﴾ [مريم : ٢] بضم الدال والهمزة في قراءة يحيى بن الحارث عن ابن عامر ، كما ذكر ابن مالك ، أو يحيى بن يعمر ، كما ذكر ابن خالويه . انظر المسألة في : الكتاب ١/ ١٩٠ ، وشواذ ابن خالويه ٨٣ ، وشرح التسهيل ١١٨/٣ ، والارتشاف ١٧٤/٣ ، ٢/٧٥ ، والهمع ٧٤/٥ .



إِلَّا فِي الشَّعْرِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُمَا إِذَا حَضَرَا، فَالِإِضَافَةُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْلَى؛ لَأَنَّ مَوْزِنَتَهُ التَّقَدُّمَ.

وقد أخذ بعض الكوفيين قوله - تعالى - ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، على أَنَّ المصدر أُضيف إلى المفعول بحضرة الفاعل<sup>(٣)</sup>.

(١) مما جاء في الشعر قوله :

أَلَا إِنَّ طُلُمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ يَبِينُ إِذَا لَمْ يَهْضُمْهَا عَنْ مَوْى يَغْلِبُ الثَّقَلَا

وقوله :

أَبْنُ رَسْمٍ دَارٍ مَزِينٌ وَمُصَيِّفٌ لِيَقْنِيكَ مِنْ مَاءِ الشُّنُونِ وَكَيْفُ

وقوله :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتَ مِنْ نَشَبٍ قَرُوحُ الْقَوَاقِبِزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِي

انظر : مصادر ح ٥ من ص السالفة .

(٢) آل عمران ٩٧ . ونسب ابن أبي الربيع القول في ٢/٢٩٤ (الحمزاوية) إلى الفراء، ولم أجده في موطنه من «المعاني». ونسبه أبو حيان في البحر (١٣/٢) إلى بعض البصريين. أما ابن هشام (المغني ٦٩٥/٢) فنسبه إلى ابن السكيت. وضغفه السهيلي في نتائج الفكر (٣١٠) من وجوه: أحدها من جهة المعنى، وهو أن المعنى فرض على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، ومنها أن الإضافة إلى الفاعل إذا وجد أولى من الإضافة إلى المفعول، ولا يُغذَّلُ عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول. ونقل المؤلف في البسيط عن الشلوين أنه دفع ذلك أيضًا من جهتين: جهة اللفظ، وهو نحو ما قال به شيخه السهيلي في جهة الصنعة، وجهة المعنى، وهي جهة أخرى غير التي قال بها السهيلي، قال: «فيكون المعنى: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فيلزم عن هذا أن يكون الناس مطلوبين بأن يحجوا البيت المستطيع». ولم يتقرر هذا في الشريعة؛ لأن كل إنسان مطلوب بنفسه، ولا يُطَلَّبُ أَحَدٌ بِأَنْ يُحِجَّ غَيْرُهُ.

(٣) غَضُّدُوهُ بقولهم: إِنَّ ﴿من استطاع﴾ فاعل ﴿حج﴾ في المعنى. فإن لم يرفعه، فيكون ﴿حج﴾ مهياً للعمل لكونه بعده مقطوعاً عن العمل بجعله بدلاً. وقد رُدُّ بِمَا سَلَفَ. (انظر: =

وأخذه البصريون على أَنَّ ﴿مَنْ﴾ بدل من ﴿النَّاسِ﴾، بدل بعض من كل<sup>(١)</sup>.

وأخذه الكسائي على أَنَّ ﴿مَنْ﴾ شَرُطٌ، والجواب محذوف<sup>(٢)</sup>.

فالقول الأول بعيد؛ لأنه جعل ﴿الْبَيْتِ﴾ مفعولاً بـ ﴿حِجِّ﴾، والحج معناه القصد، فالمعنى: ولله على الناس أن يقصد البيت المستطيع. وهذا مردود؛ لأنه لا يُلَزَمُ النَّاسُ أَنْ يُحِجُّوا المستطيع. وسيأتي الكلام في هذه الآية في «باب البذل»<sup>(٣)</sup>، إن شاء الله.

وقد جاء في قراءة ابن عامر إضافة المصدر إلى الفاعل، وقد فصل بينهما بالمفعول، قال - تعالى - ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، قراءة ابن عامر ﴿زَيْنٌ﴾ مبنياً للمفعول، وقرأ:

= ح السالفة). وقال المؤلف: «إن الإضافة إلى المفعول تمنع العمل في الفاعل في الأعراف، فليس هنا لهذا تهيجٌ وقطع». انظر: البسيط ٤٠٤/١.

(١) هو مذهب سيبويه والزجاجي والشلوين وأكثر البصريين. ويكون ﴿حج﴾ مضافاً إلى المفعول ﴿البيت﴾، والفاعل محذوف، والتقدير: ولله على الناس من استطاع إليه سبيلاً منهم حج البيت. ويلاحظ أنه لا يوجد في الكلام ضمير يعود على الناس. وهو قبيح، ولكن خشته هنا أمور ذكرها السهيلي (نتائج الفكر ٣١٠). وانظر: الكتاب ١٥٢/١، والمقتضب ١٦٥/١ و ٢٩٦/٤، والجمل ٢٥، والأصول ٤٧/٢، وإعراب النحاس ٣٥٣/١.

(٢) تقديره: فَيُضْحِجُ. وانظر مذهب الكسائي في: الكافي ٢/٢٩٤ (الحمزاوية) وقال المؤلف ثمة: ولا يخفى ما في هذا من التكليف (كذا) والحذف. وإذا أمكن أن يحمل الكلام على وجه لا يمكن معه حذف، وهو (كذا) أولى. وانظر مذهب الكسائي أيضًا في: المغني ٦٩٥/٢: واستبعده المؤلف في البسيط (٤٠٤/١) لحذف جواب الشرط، ولجعل ما ظاهره كلام واحد كلامين.

(٣) انظر: ٢/٢٩٤ (الحمزاوية).

(٤) الأنعام ١٣٧. وقرأ باقي السبعة ﴿زَيْنٌ﴾ مبنياً للمعلوم، ﴿قَتْلُ﴾ منصوباً، ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ مجروراً، ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ مرفوعاً. (انظر: السبعة ٢٧٠، وحجة ابن زنجلة ٢٧٣، والكشف ١/٤٥٣، ٤٥٤).

﴿قَتْلُ﴾ بالرفع، و﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ بالنصب، و﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالخفض،  
والتقدير: زُيِّنَ لكثير من المشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم<sup>(١)</sup>. وقد جاء هذا  
في كلام العرب، قال<sup>(٢)</sup>:

فَرَجَجْتُهُ بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٣)</sup>

(١) خطأ النحويون هذه القراءة. وعلمها السيرافي: «والذي دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام  
فيه ياء مُبْتَنِيَّةٌ في ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، فَقَدَّرَ أن الشركاء هم المضللون لهم الداعون إلى قتل أولادهم،  
فأضاف القتل إليهم، كما يُضاف المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد لأنهم المفعولون. ولو أضاف  
المصدر إلى المفعولين، فقال: قتل أولادهم، للزمه أن يرفع الشركاء، فيكون مخالفاً للمصحف،  
فكان اتباع المصحف أثر عنده». ثم وَجَّه الآية على خطأ مصحف أهل الشام، بأن يخفض  
﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بدلاً من «الأولاد» لأنهم شركاء آبائهم في أحوالهم وأملأهم، أو تكون الياء المبتنة  
في المصحف مضمومة، وقد تكون بدلاً من الهمزة، على لغة: شفاه شِفَاءً، وهي لغة مختارة،  
ويكون التقدير: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم، يرفعهم بـ ﴿زين﴾. ثم  
قال: «وهذان الوجهان على تخريج خطأ مصحف أهل الشام. وقراءة ابن عامر لا وجه لها».  
انظر: ضرورة الشعر ١٨١، ١٨٢.

(٢) لم أقف عليه. ونقل البغدادي عن ابن خلف أنه «بعض المدنيين المولدين، وقيل: هو لبعض المؤثرين  
من لا يحتج بشعره». انظر: الخزائن ٤/٤١٥.

(٣) من مجزوء الكامل. ونقل البغدادي عن ثعلب أنه أنشده هكذا:

فَرَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ الصَّعَابِ أَبُو مَزَادَةَ

كما نقل عنه أن بعضهم أنشده:

\* رَجَّ الصَّعَابِ أَبِي مَزَادَةَ \*

وعلى الرواية الأولى لا شاهد على الفصل. لكن فيها الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل. وفي  
الرواية الثانية الشاهد. ويروى:

\* رَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ \*

ولا شاهد فصل فيها أيضاً. ويروى أيضاً: فَرَجَجْتُهَا. مَرْجَةٌ، بفتح الميم، وكسرها. وهي بالفتح:  
موضع الرَّجِّ، وبالكسر: شيء في طرفه رَجٌّ كالخِزْمَةِ. وتُحَنُّ البغدادي الفتح. والضمير في =

وجاء الزمخشري هنا، وتَعَسَّفَ على القراءة والقارئ<sup>(١)</sup>، وَحَمَلَهُ على هذا قُبْحُ مذهبه<sup>(٢)</sup>،

= «فرججتها» يرجع إلى المرأة، أو الناقة. ولم أجد «فرججته» بضمير الغائب. رججته: طعنته  
بالرَّجِّ، وهو حديدة تُرَكَّبُ في أسفل الرمح. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.  
والرَّجُّ: الدفع مطلقاً. والشاهد: الفصل بين المضاف «رج»، والمضاف إليه «أبي مزادة» بمفعول  
المضاف «القلوص»، وكان الأصل: رجَّ أبي مزادة القلوص.

وجعل السيرافي البيت من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض  
الشاخ في بعض النسخ. وقال الزمخشري: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله: فرججتها  
بمرجة.. البيت، فسيبويه يرى من عهده». وقال البغدادي: «وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو  
كتاب سيبويه». وإنما يروا سيبويه من عهده لأنه لا يرى الفصل بغير الظرف. وقَدَّرَ ابن جني  
لتوجيه البيت في الأول مضافاً إليه، وفي الثاني مضافاً، كأنه: رَجَّ أبي مزادة القلوص قُلُوصَ أبي  
مزاده، على أن يكون «قلوص» بدلاً من «القلوص»، قال البغدادي: «وتعسف ظاهر». وفي  
البيت كلام كثير قائم على خلافهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور.  
والبيت في: الكتاب ١/١٧٦، ومعاني القرآن ٣٥٨/١ ٢/٨١، ومجالس ثعلب ١/١٢٥،  
وإعراب النحاس ٢/٩٨، وضرورة الشعر ١٨٠، والخصائص ٢/٤٠٦، وتحصيل عين الذهب  
١٤٥، والكشاف ٢/٥٣، والإنصاف ٢/٤٢٧، وابن يعيش ٣/١٩، وتفسير القرطبي ٧/٩٢،  
وشرح التسهيل ٣/٢٧٨، والخزانة ٤/٤١٥. واستشهد به في: البسيط ٢/٨٩٢.

(١) الزمخشري (الكشاف ٢/٥٣): «وأما قراءة ابن عامر.. فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو  
الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سُمِّجَ ورُدَّ:

\* رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ \*

فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته».

(٢) يريد: مذهبه في الاعتزال، الذي حمّله على الظن بأن القراءة تثبت بالرأي، وأنها غير موقوفة على  
النقل. أما أهل السنة فعقيدتهم أن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً. وتَعَقَّبَ ابن المنير  
الإسكندري الزمخشري، فقال: «وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظه كلامه عما رماه به،  
فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً.. ولولا  
عذر أن المنكر ليس من أهل الشائين: علم القراءة وعلم الأصول، ولا يُعَدُّ من ذوي الفئتين المذكورين  
لخيف عليه الخروج من ربة الدين، وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطيرة.. وما حمّله على هذا  
الخيال إلا التعالي في اعتقاد أطراف الأقيسة النحوية، فقلّتها قطعية، حتى يرّد ما خالفها». هذا وقد  
خرج ابن المنير قراءة ابن عامر بعد ذلك على وفق القواعد النحوية، مؤكداً أنها لا تخالف =



أعاذنا الله مما ابتلي به <sup>(١)</sup>.

ثم قال: «فما أَصَفَتْ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ مِنَ الْفَاعِلِ <sup>(٢)</sup> وَالْمَقُولِ انْجَرَّ».

اعلم أن هذه الإضافة، المقصود بها التَّخْفِيفُ، [٣٣٥] والمعنى في قولك: «عجبت من قيام زيد» و«عجبت من قيام زيد» سواء؛ لأنَّ الموصول لا يكون إلا معرفة، ألا ترى أنك إذا قلت: يعجبني أن يقوم زيد، فإنَّ «يقوم» في تقدير

= القياس، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن كان عسوا، إلا أن المصدر مقدَّر بالفعل، وإضافته غير محضة، ومن ثم فإتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره. انظر فضل بيان وتفصيل في: حواشي الكشف ٥٣/٢ - ٥٥، والقرطبي ٩١/٧ - ٩٣.

(١) لا أدري سبباً لهذا الذي قاله المؤلف خاصاً به الزمخشري، وكأنه انفرد به دون العالمين، فأكثر النحويين البصريين المتقدمين إن لم يكن كلهم، بدءاً من سيبويه، فالقراء، وهو من نحوي الكوفة، وأبي عبيد، ثم أبي علي الفارسي نفسه. فظاهرة تلحين القراء، ووصمهم بالوهم قديمة، لم يتدعها الزمخشري، ولا أظن أن الحامل عليها نزعة الاعتزال، بل هي الأقيسة النحوية وتحكيمها بقسوة في مجاري الكلام. ولعل أول من فتح باب الطعن في قراءة ابن عامر هذه القراء في معانيه (٣٥٧/١). ولهذا قال البغدادي: «الزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوقٌ أيضاً بالقراء، فكان ينبغي الرُّدُّ على القراء، فإنه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر»، وتلا القراء أبو عبيد، الذي قال: «لا أحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه». ثم جاء أبو علي ليقول: «ولو عدل عنها - أي قراءة ابن عامر - كان أولى، لأنهم لم يفصلوا بين المتضامين بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوه في الشعر».

وأكثر من ذلك فإن طوائف من الصحابة والتابعين لحنوا بعض القراءات التي قرأ بها أكابر. بل إن بعض القراء أنفسهم لحنوا قراءات لهم، ومنهم أبو عمرو والكسائي. كما أن بعض مصنفي القراءات مثل ابن مجاهد ارتكبوا ذلك. انظر فضل بيان وتفصيل في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور عامة، وقراءة ابن عامر خاصة، في الخزانة ٤١٥/٤ - ٤٢٥، وفي ظاهرة تلحين القراء الدراسة المتعة التي استهل بها الشيخ عزيمة كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم

ق ١، ج ١/١٩ - ٩٢.

(٢) في المخطوطة: الفعل. وهو وهم. وانظر: الإيضاح ١٥٧، والمقتصد ٥٥٨/١.

مصدر معرف. والدليل على ذلك وقوعه مخبراً عنه بالمعرفة، ولا يُخْبَرُ بالمعرفة عن النكرة، إلا في الشعر <sup>(١)</sup>، قال - تعالى -: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ <sup>(٢)</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ <sup>(٣)</sup>، وقال - جلَّ من قائل -: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا﴾ <sup>(٤)</sup>. ومن أجل أنَّ «أن» مع صلتها في تقدير اسم معرف، قال أبو علي في قراءة ابن عامر ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَمْ آيَةٍ أَنْ يَعْلَمُ﴾ <sup>(٥)</sup>: إِنَّ ﴿تَكُنْ﴾ فيها ضمير القصة، ولم يجعل التانيث لـ ﴿آيَةٍ﴾؛ لأنَّ ﴿أَنْ يَعْلَمُ﴾ معرفة، فلو جعل ذلك لأخبر بالمعرفة عن النكرة. وقد مضى الكلام في هذا في باب «كان» <sup>(٦)</sup>، فينبغي للمصدر الذي في تقدير «أن» والفعل، أن يكون معرفة على أي حالة كان.

فقد صحَّ من ذلك أنَّ إضافته لم يُرَدُّ بها التعريف؛ إذ كان معرفة قبل ذلك؛ لأنَّه من قبيل الموصول، والموصول يُتَعَرَّفُ بصلته.

فإن قلت: فيجب ألا تدخل على هذا المصدر الألف واللام.

(١) انظر: ص ٧٥٥، ٧٨٥، والبسيط ٧١١/٢ - ٧١٤.

(٢) الجاثية ٢٥.

(٣) الأنعام ٢٣. وسلف الاستشهاد بالآية: ص ٧٤٩، ح ٤، ٥، ٧٦١، ٨٩٥.

(٤) النور ٥١. ويستشهد بها بعد (ص ١١٠٧).

(٥) الشعراء ١٩٧. وقرأ بقية السبعة: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء، ونصب ﴿آيَةٍ﴾. انظر: السبعة ٢٧٣،

وحجة ابن زجلة ٢١، والكشف ١٥٢/٢. وسلف أن استشهد بها المؤلف (ص ٧٧٩، ٧٨٥،

٧٨٦)، انظر كلامه ثمة، وما علقته في الحواشي.

(٦) ليس في الإيضاح «باب كان»، بل فيه: «باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر». انظر:

الإيضاح ٩٥. وانظر أيضاً: ص ٧٤٢. والإحالة على: ص ٧٥٣.

قلتُ: ينبغي أن يُدعى فيهما إذا دخلا على هذا المصدر العامل المقدّر بـ «أن» والفعل أنهما زائدتان<sup>(١)</sup>، كما يُدعى ذلك فيهما في «الذي» و«التي»، وما جرى مجراهما<sup>(٢)</sup>، وكذلك «الآن»؛ لأنّ التعريف في هذه الأشياء بغيرهما، فيُدعى فيهما الزيادة. ويكون التعريف في «الذي» وما جرى مجراه بالصلة<sup>(٣)</sup>، والتعريف في «الآن» بالإشارة<sup>(٤)</sup>، ولا يُجمع على الاسم تعريفان. ويدلّك على أن الألف واللام ليستا هنا للتعريف أنّه لم يُسمع «آن» بغير ألف

(١) انفرد المؤلف بهذا القول. والنحويون جميعاً على أنّ «أل» مع المصدر للتعريف، ليس في ذلك خلاف، قال أبو حيان في الارتشاف (١٧٧/٣): «ولا تعلم خلافاً في أنّ «أل» في هذا المصدر للتعريف إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي أنّه ينبغي أن تُدعى زيادتها، وأدعى أنّ المصدر المتون معرفة، وأن المضاف أيضاً معرفة، وأنّ الإضافة فيه للتخفيف».

(٢) يريد فروعهما من الموصولات، فـ «أل» فيهما زائدة لازمة. وكذلك هي في «اللات». اسم الصنم، وفي «النضر» و«النعمان» و«الغزى» و«السموأل» و«الكعبة»، و«المدينة»، و«النجم» للترتّب. وتأتي أيضاً زائدة غير لازمة في نحو: «الحارث» و«العباس» و«الضحاك»، وفي الاسم العلم في الشعر، وفي الحال الشاذ في قولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل، وجاءوا الجماء الغفير. انظر: رصف المباني ٧٧، ٧٨، والجني ٢١٨ - ٢٢٠، والمغني ١/٧٤ - ٧٦.

(٣) على المختار. وهو قول أبي علي الذي يرى أن: «الذي» إما يتخصّص بالصلة، وليس بتخصّص بلام المعرفة، ألا ترى أنّ أخوات «الذي» معارف، ولا ألف ولام فيهنّ، وإنما اختصصن بصلاتهن. فلو اختص «الذي» بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان. وهذا خلف. (العصديات ٣٥٣/١). ولابن جني كلام في تعليل زيادة اللام في هذا الباب، انظره في: سر الصناعة ٣٥٣/١ وما بعدهما.

(٤) كأنه قيل: هذا الوقت. وهذا مذهب جمهور البصريين والزجاج، الذين يرون أن «الآن» مبني لأنه شابه اسم الإشارة. وظاهر كلام ابن أبي الربيع أنه يتابعهم. ويرى أبو علي ويتابعه ابن جني أن تعرف «الآن» بلام أخرى محذوفة، غير الظاهرة التي فيه، بمنزلة «أمس» في تعرفه بلام مرادة. ولذلك ثبّتا - أي أمس والآن - لتضمنهما معنى حرف التعريف. وفي المسألة أقوال أخرى. انظر: سر الصناعة ١/٣٥٠ - ٣٥٣، والإنصاف ٢/٥٢٠ - ٥٢٤ (المسألة ٧١)، والجني ٢١٩.

ولام، كما شمع «غد» بغير ألف ولام. وسيأتي الكلام في هذا مستوفى، إن شاء الله.

ثم أتى<sup>(١)</sup> بقوله - تعالى -: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ<sup>(٢)</sup> اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ<sup>(٣)</sup>﴾.

القرءاء كلهم يقرأون: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ مصدر «دفع» إلا نافعا، فإنه قرأ: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ﴾ مصدر «دافع»<sup>(٤)</sup>، فأتكلم أولاً في قراءة الجماعة:

اعلم أنّ حكم المصدر أن يكون كفعله الذي ناب منابه، فكما تقول: دفعت زيدا بعمرو، تقول: أعجبتني دفع زيد بعمرو. والباء هنا تكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى الهمزة<sup>(٥)</sup>، ويكون التقدير: أدفعتُ زيدا عمراً، كان الأصل: دفع زيد عمراً، ثم تقول: أدفعت زيدا عمراً، ودفعت زيدا بعمرو، كما تقول: أدخلت زيدا الدار، ودخلت بزيد الدار، وكما تقول:

(١) أبو علي.

(٢) هكذا في المخطوطة. وهي قراءة نافع كما يذكر بعد. وفي الإيضاح (١٥٧): ﴿دفع﴾ بقراءة الجماعة.

(٣) البقرة ٢٥١، والحج ٤٠. وتام آية البقرة: ﴿فسدت الأرض﴾. وتام آية الحج: ﴿لهدمت صوامع وبيع﴾. وانظر: الإيضاح (١٥٧)، والمقتصد ١/٥٥٨.

(٤) قرأ بها في الآيتين. ونُسبت في الآية الأولى إلى يعقوب وسهل، وفي الثانية إلى الحسن وجعفر. انظر: السبعة ١٨٧، والنشر ٢/٢٣٠.

(٥) يُعجّر عنها النحويون بـ «باء التعدية» و«باء النقل»، وتُعاقب الهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدّي الفعل القاصر. وترد مع المتعدي كما في الآية. انظر: المغني ١/١٣٨، ١٣٩.



« تَكَلَّمَ فلان فما أَشَقَّطَ حرفًا، وما سقط بحرف<sup>(١)</sup> »، قال - تعالى - : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي لأذهب سمعهم .

الثاني : أن تكون الباء هنا بمنزلة الباء في قولك : كتبت بالقلم ، وَجَزَتْ بالقُدُوم ، فتقول : دفعتك بفلان ، فصيرته كأنه آلة يُدْفَعُ بها<sup>(٣)</sup> .

وأما على قراءة نافع : ﴿ وَلَوْ لَا دِفَاعَ [٣٣٦] اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ ، فيظهر لي أنَّ الباء ؛ إنما تكون على معنى : كتبت بالقلم . و « دافع » هنا بمعنى « دفع » ، ف ﴿ دافع ﴾ بمعنى « دَفَعَ » . والله أعلم .

وإنما لم أجعل الباء هنا بمعنى الهمزة ؛ لأنَّ هذا لم تفعله العرب إلا في الفعل الثلاثي<sup>(٤)</sup> .

فإن قيل : هذا - وإن كان غير ثلاثي - فقد وقع موقع الثلاثي ، فهو قَوْلٌ . وكلام سيبويه يقتضيه بظاهره<sup>(٥)</sup> ، إلا أنَّ الذي يَظْهَرُ لي ما ذكرته ؛ لأنَّ هذا ليس بثلاثي ، ولم تُسَمَّعِ الباء بمعنى الهمزة إلا في الثلاثي ؛ لأنَّ الهمزة لا تدخل إلا على الثلاثي . والله أعلم .

(١) سلف (ص ٥٣٨ ، ٦٤٣ ، ٩٢٩) ، وانظر : أدب الكاتب ٤٧١ ، وأساس البلاغة (سقط) .

(٢) البقرة ٢٠ . وانظر ص ٦٤١ ، وما علقته على الآية في ص ٩٢٨ .

(٣) يريد أنها باء الاستعانة ، كما يسميها الثخويون . انظر : سر الصناعة ١/ ١٢٣ ، والمغني ١/ ١٣٧ .

(٤) أقول : الدفَاع يجوز أن يكون مصدر « دفع » كما تقول : كتب كتابًا ، ويجوز أن يكون مصدر « دافع » كما تقول : قاتل قتالًا . وقد جاء ذلك في اللسان (دفع) : « دفع دفعا ودفاعا » . وعليه فيجوز جعل الباء بمعنى الهمزة أيضًا ، ويتنفي احتراز المؤلف . وقد ذكر ذلك الباقولي في تعليقه على الآية ٢٥١ من البقرة . انظر : ما علقته قبل (ص ٦٤٣) .

(٥) ذلك أنه أورد الآية : ﴿ وَلَوْ لَا دِفَاعَ ﴾ كذا بقراءة نافع ، وحملها على : صَكَّكَ الحجريين أحدهما بالآخر ، وجعل « بالآخر » مفعولًا . انظر : الكتاب ١/ ١٥٣ ، ١٥٤ .

ثم قال : « ومن إضافته إلى المفعول من غير أن يُذكر معه الفاعل قوله - تعالى - : ﴿ لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾<sup>(١)</sup> .

أي : من طلب الخير واستجلابه ، كما تقول : دعوت فلانًا إلي . وجاء المصدر على « فُعال » ؛ لأنه من قبيل الصُراخ . وكذلك الكلام في قوله - تعالى - : ﴿ يَسْأَلُ نَجْمِكَ إِلَٰكٌ يَاجِدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولم يأت أبو علي بإضافة المصدر إلى الفاعل من غير مفعول ، لكن إذا أُتي به مضافًا إلى الفاعل بحضرة المفعول ، فكأنه أُتي به مضافًا إلى الفاعل بغير مفعول ؛ لأنَّ وجود المفعول وعدمه لا عبرة له في هذا<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

ثم أتى<sup>(٤)</sup> بقول الشاعر :

(١) قُصِّلَت ٤٩ . سلف أن استشهد بها (ص ١٠٨٢) . وانظر : الإيضاح ١٥٧ ، والمقتصد ١/ ٥٥٨ . والفاعل في الآية محذوف للدلالة عليه ، وتقديره : من دعائه الخير ، ثم أضيف ﴿ دُعَاءَ ﴾ إلى المفعول . انظر : البغداديات ٣٥٧ ، و ٥٩١ ، والحلييات ٢٩٢ ، والبصريات ٣١ ، ٦٧ ، ٢٣٢ ، والخصائص ٢/ ٢٤٨ ، وكشف المشكلات ١/ ٦٢٧ ، ٢/ ٧٨١ ، ١١٤٩ ، ١١٩٢ .

(٢) سورة ص ٢٤ . وانظر : الإيضاح ١٥٨ ، والمقتصد ١/ ٥٥٩ ، وفيهما : ﴿ لقد ظلمك بسؤال ﴾ .

(٣) خلاصة الكلام أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، لتعلقه بكل واحد منهما ، وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له ، وإلى المفعول حسنة لأنه به اتصل ، وفيه حُلٌّ . فإذا أضيف إلى الفاعل جاز ذكر المفعول وحذفه ، وإذا أضيف إلى المفعول جاز ذكر الفاعل وحذفه ، والحذف أكثر . وإنما حذف الفاعل لأنَّ المصدر لا يتحمل ضميرًا بخلاف الصفة ، خلافاً للكوفيين . وقال في الملخص (١/ ٣١٩) : « وأما الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل فلا أعلمه جاء في القرآن .. لكنه قد جاء في الشعر وفي قليل من الكلام . وانظر : المقتضب ١/ ١٣ - ٢١ ، والأصول ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ ، وابن بزوهان ٥٩٩ - ٦٠٢ ، وابن عيش ٦/ ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، وابن النظم ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٤) أبو علي . وانظر : الإيضاح ١٥٨ .

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَزْبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّثُونِ وَكَيْفُ<sup>(١)</sup>

مَزْبَعٌ: زمان الرِّيع. وهو الذي يُسَمَّى الخريف. وتُسَمَّىه العرب ربيعاً وخريفاً، وإن كان الأكثر إنما يُسَمُّونه ربيعاً<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

سَقَتُهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت للحطيفة. وسلف أن استشهد به المؤلف (ص ٦٩)، وتعليقي عليه ثمة. ويأتي بعد (١٠٩٧).  
(٢) الربيع جزء من أجزاء السنة: فمن العرب من يجعله الفصل الذي تُدْرِك فيه الثمار، وهو الخريف، ويأتي بعده الشتاء، فالصيف، وهو الذي يدعوه العامة الربيع، فالقيظ، وهو الذي يدعوه العامة الصيف. ومنهم من يسمي الفصل الذي تُدْرِك فيه الثمار، وهو الخريف: الربيع الأول، ويسمي الفصل الذي يتلو الشتاء، وتكون فيه الكماة والثور: الربيع الثاني. وكلهم مجمعون على أن الخريف هو الربيع. انظر: اللسان (ربيع).

(٣) الثَّيْرُ بْنُ تَوَلَّبَ، عَدُوُّ ابْنِ سَلَامٍ (١٦٠/١) في الطبقة الثامنة من فحول الجاهلية، وقال عنه: «جَوَادٌ لَا يُلِيقُ (أَي لَا يَمْسُكُ) شَيْئًا، وَكَانَ شَاعِرًا فَصِيحًا جَرِيحًا عَلَى النُّطْقِ. وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ يَسْبِيهِ: الْكَيْسَ، لِحَسَنِ شَعْرِهِ، تُوْفِيَ ١٤٤هـ». وانظر: الخزائن ١/٣٢١.

(٤) من المتقارب. يروى: رَوَاعِدُ، وَإِنْ مِنْ رَيْعٍ، الرُّوَاعِدُ، جمع راعدة: المُحِب ذات الرد. صَيْفٌ، لغة في صَيْفٍ: مطر الصيف. يصف وعلاً في روضة مُخَصَّبة في جبل حصين، والأمطار لا تَنْجِيهِ، فلا يحتاج إلى أن يُشْهَلَ قَيْصَاد، ومع ذلك لا ينجو من الخنف. والاستشهاد بالبيت هنا لغوي، فالقصد بـ«خريف»: ربيع. ويستشهد النحويون به على حذف «إما» في الصدر لدلالة «إما» في العجز عليها، لأنها لا تقع إلا مكررة، ثم حذف «ما» من «إما» الباقية ضرورة. هذا تقدير سيبويه. وخالفه الأصمعي والمبرد فقالوا: إنما هي «إن» التي للجزاء، لحذف الفعل بعدها لما جرى من ذكره قبلها، والفاء جوابها، والتقدير: سقته الرواعد من صَيْفٍ. وإن سقته من خريف قلن يعدم الري. وقال الأعلام: وتقدر سيبويه أولى لما فيه من عموم الرِّي في كل وقت. والبيت في: شعر النمر ١٠٤، والكتاب ١/٢٦٧، ٣/١٤١، ومجاز القرآن ٢/٢٣١، والمعاني الكبير ١٠٥٤، والأزهية ٥٦، والخصائص ٢/٤٤١، والنصف ٣/١١٥، وتحصيل عين الذهب ١٨٦، والنكت ١/٣٤٢، ومختارات ابن الشجري ٦٩، وابن يعيش ٨/١٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٣، والجني ٢٣٢، ٤٩١، والمغني ١/٨٤، ٨٧، وشرح شواهد ١/١٨٠، والخزانة ٩/٢٥، ١١/٩٣، ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢. واستشهد به في: البسيط ١/٣٣٢.

وقال سيبويه: تقول في النسب إلى الخريف: خرفي<sup>(١)</sup>.

ومَصِيف: زمان الصَّيْف. وهو الذي يُسَمَّىه العامة ربيعاً<sup>(٢)</sup>. ومن العرب مَنْ يُسَمَّىه: الربيع الآخر<sup>(٣)</sup>، إلا أنَّ الأكثر يُسَمُّونه صيفاً. ومن أمثالهم: الصَّيْفُ صَيِّغَتِ اللَّبَنِ<sup>(٤)</sup>. ويُسَمَّى الفصل الذي بعده: القيظ، وقالوا منه: قاظوا، إذا أقاموا في القيظ، قال طرفة:

\* حَيْثُمَا قَاطُوا بَنَجِدٍ وَشَتَا<sup>(٥)</sup> \*

وَمِنْ العرب مَنْ يُسَمَّىه: الصيف<sup>(٦)</sup>، وكانهم - والله أعلم - الذين يُسَمُّون الصيف: الربيع الآخر. وفي خطبة علي - رضي الله عنه - : «إِذَا قُلْتُ لَكُمْ: اغْزَوْهُمْ فِي الصَّيْفِ، قُلْتُ: هَذِهِ حِمَارَةُ الْقَيْظِ، أَنْظِرُونَا نَبْصِرُمُ الْحَرَّ عَنَّا»<sup>(٧)</sup>.

(١) سيبويه (٣٣٦/٣): «وقال بعضهم: خرفي، أضاف إلى الخريف، وحذف الياء، والخرفي في كلامهم، أكثر من الخرفني، إما أضافه إلى الخرف، وإما بنى الخريف على فَعَلَ».

(٢) ذكر الأزهري أن هذه تسمية عوام الناس بالعراق وخراسان. انظر: التهذيب والتاج (صيف).  
(٣) انظر: اللسان (ربيع).

(٤) لهذا المثل قصة مشهورة، انظره معها في: الأمثال ٢٤٧، والفاخر ١١١، ومجمع الأمثال ٢/٦٨، والمستقصى ١/٣٢٩.

(٥) من الرمل. وعجزه:

\* حَوَّلَ ذَاتَ الْحَاذِ مِنْ يَثْنِي وَفَوْز \*

قاطوا: حلَّوا في زمن الحر. نجد: مكان معروف. شَتَا: أقاموا في الشتاء. ذات الحاذ: أكمة كثيرة الشجر. الثنيان: واحدتها ثنْي، وهو طرف الوادي. وَفَوْز: واد. والبيت في: الديوان ٥٥.

(٦) انظر: اللسان والتاج (قيظ).

(٧) أول الخطبة: «أما بعد، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة، فمن تركه رغبة عنه ألبسه الله الذلَّ وسيما الخسف... إذا قلت لكم: اغزَوْهُمْ فِي الشَّاءِ قُلْتُ: هَذَا أَوَانُ قَرٍّ وَصِيْرٍ، وَإِنْ قُلْتُ لَكُمْ اغزَوْهُمْ فِي الصَّيْفِ.. فَإِذَا كُنْتُمْ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ تَفْرُونَ فَأَنْتُمْ مِنَ السَّيْفِ أَقَرُّ..» وقالها حين بلغه أن خيلاً لمعاوية وردت الأنبار، فقتلوا عاملاً له، يقال له: حسان بن حسان. وقسَّ المبرد ألفاظ الخطبة، =



ويمكن أن يكون الصَّيْفُ هنا الزمان الذي يلي الشتاء<sup>(١)</sup>، وكأنه يريد - والله أعلم -: إذا قلت لكم: اغزوه في الصيف الذي هو أَعْدَلُ الأزمنة، قُلْتُمْ: هذه حَمَارَةٌ القَيْظِ، فكيف حالكم إذا قيل لكم اغزوه في القَيْظِ؟! والأوَّلُ أظهر. والله أعلم.

وأما زمانُ الشتاء فلا أعلم له اسمًا آخر.

والرَّسْمُ يُطْلَقُ على ما خَفِيَ من الأثر<sup>(٢)</sup>، مثل: الحيطان المتهدِّمة، والأواري، والنَّوَى، والأثافي<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك مما يُسْتَدَلُّ به على الدَّيَارِ. وهذا هو الأَشْهَرُ فيه<sup>(٤)</sup>. ويُطْلَقُ أيضًا على [٣٣٧] التَّغْيِيرِ<sup>(٥)</sup>، فيقال: رَسَمَتِ الرياحُ الدَّيَارَ رَسْمًا، إذا غَيَّرَتْهَا وجعلَتْها رُسُومًا. وعلى هذا أخذ أبو علي

= وقال: القَيْظُ: الصيف، وحَمَارَتُهُ: اشتداد حرِّه واحتداده. انظر: الكامل ١٩/١، ٢٥، ٢٦.

(١) أي الربيع.

(٢) فيكون اسم عين لا معنى، ويكون رسم بمعنى مرسوم، أي ما شخص من آثار الديار. وعليه فلا يجوز أن يعمل. وقدر ابن بري المعنى: ألعينيك من ماء الشئون وكيف من أجل مرسوم دار؛ هو موضع الحلول في الربيع والصيف. (شرح شواهد الإيضاح ١٣١). وهذا تفسير اللغويين. وحكم عليه ابن الشجري بالفساد. «لأن تقديره: أمن أثر دار منزل في الربيع ومنزل في الصيف، ثم لا يتصل عجز البيت بصدره.. وتكون «من» للتبعيض فكأنه قال: أبعض أثر دار منزل في الربيع..» ثم قال: وهي - أي «من» - في قول بعض النحويين بمعنى لام العلة، مثلها في قول الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ أي لإملاق. أمالي ابن الشجري ١١٢/٢.

(٣) الأواري: الحفر التي توقد فيها النار كي يختبزوا بها. والنوى: الحفير حول الخباء يدفع عنها السيل. والأثافي: الحجارة التي تُثَّصَّب، وتعمل عليها القُدُور. انظر: اللسان (أري، نأي، أنف).

(٤) انظر: اللسان (أثر).

(٥) فهو مصدر. (اللسان: أثر). وشرح ابن الشجري البيت: «أمن أجل أن أثر في دار مطر ربيع ومطر صيف، لعينيك وكيف من ماء الشئون». انظر: أمالي ابن الشجري ١١٢/٢.

«الرسم» في هذا البيت، ولم يأخذه على الأوَّل؛ لأنَّ الأوَّل اسم، والأسماء<sup>(١)</sup> لا تَرْفَع، إلَّا ما جرى منها مَجْزَى الفعل أو ناب منابه، أو شُبَّه بما جرى مَجْزَاه. وليس هذا شيئًا مما ذكرته.

فإن قلت: أجعل «المربع» و «المصيف» مرفوعين بإضمار فعل دلَّ عليه «الرسم»، كأنه: غَيَّرَهَا مَرْبَعًا وَمَصِيفًا؟

قلت: في هذا الوجه أمران:

أحدهما: الإضمار. وكلام بلا إضمار أقرب من كلام بإضمار.

الثاني: أن قوله: «من رسم»، متعلق بقوله:

\* لعينيك من ماء الشئون وكيف \*

على حسب ما ذكره، فتكون هذه الجملة<sup>(٢)</sup> اعتراضية. والأوَّلَى حمل اللَّفْظِ على أقرب مآخذه، وأظهرها، ولا يُحْتَمَلُ على غير ذلك إلا بدليل.

والشَّوْنُ: مجاري الدموع<sup>(٣)</sup>. وكيف: قَطَرٌ، يقال: وَكَفَ الشَّقْفُ، إذا قَطَرَ<sup>(٤)</sup>، قال امرؤ القيس:

قَدَمْعُهُمَا سَكَبَ وَسَخَّ وَدِيمَةً وَرَشَّ وَتَوَكَفَّ وَتَنَهَمَلَانَ<sup>(٥)</sup>

(١) المخطوطة: والاسم. والصحيح ما أثبتُّه، بدليل قوله بعدها: «منها»، ولعله وهم، بسبب انتقال النظر إلى كلمة «الأول».

(٢) يريد: غَيَّرَهَا مربع ومصيف.

(٣) انظر: ابن بري ١٣١، واللسان (شأن).

(٤) اللسان (وكف).

(٥) من الطويل. يُرْوَى: فدونهما مكان «فدمعهما». السخ: الصَّبُّ الشديد. والشكْبَ نحوه. الدَّيْمَةُ: مطر دائم في ليل. التوكاف: القليل من المطر. تنهملان: تسيلان. شَبَّه جريان دموعه بضروب الأمطار. والبيت في: الديوان (نح. أبو الفضل إبراهيم) ٨٨.

و «لعينيك» هو خبر «و كيف»، فيتعلّق بمحذوف، و «من ماء الشئون» متعلّق به<sup>(١)</sup>. وكذلك: «من رسم دار» يتعلّق بقوله: لعينيك؛ لما فيه من الاستقرار، كأنه قال: استقر لعينيك من ماء الشئون وكيف من أجل أن رَسَم الدارَ مربع ومصيف، أي من أجل أن غَيَّرَهَا وَصَيَّرَهَا رسوماً.

ويمكن أن يتعلّق «من رسم» بمعنى الجملة التي هي «لعينيك من ماء الشئون»؛ لأنّ معنى هذه الجملة: تبكي، فيكون التقدير: أمن أجل هذا تبكي.

وابن الطراوة منع أن يكون «رسم» مصدرًا<sup>(٢)</sup>. ومن حَفِظَ حجةً على مَنْ لم يحفظ.

### فصل

قال: «وإذا أَصَفْتَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ جازَ أَنْ تَنْصِبَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، وَتَحْمِلَهُ عَلَى الْمَعْنَى»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن الإضافة في هذا الباب وعدم الإضافة سواء؛ لأنّ هذا المصدر معرفة على كل حال. وقد مضى الاستدلال على هذا<sup>(٤)</sup>، وأن كُلاً موصول معرفة بما يُعْنِي عن الإعادة، إن شاء الله.

فإذا كانت الإضافة وعدمها سواءً، فيجوز أن تعطف على اللفظ. وهو الأحسن. ويجوز أن تعطف على الموضع، فتقول: أعجبني ركوبُ الفرسِ

(١) أي بالمحذوف.

(٢) وجعل «مربع» مرفوعاً على القطع، كما تقول: مررت برجلين: مسلّم وكافر. انظر: الإفصاح ٦٧.

(٣) الإيضاح ١٥٨، والمقتصد ٥٦١/١.

(٤) انظر: ص ١٠٩٣.

وبالغَلِّ، وأعجبني قيام زيد وعمرو، وإن كان الاختيار العطف على اللفظ. ويجري هذا مجرى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، إذا أَصَفْتَهُ تخفيفاً، نحو: هذا ضاربُ زيد وعمرو.

وحكم التوابع في هذا واحد، فتقول: أعجبني ركوبُ زيد العاقل، بالخفض والرفع، وأعجبني ركوب زيد نفسه، بالخفض والرفع. وعلى هذا قول النّابغة:

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً      عَدُوُّ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا  
أَوْ ذُو وُشُومٍ بِحَوْضَى بَاتٍ مُنْكَرِسَا      فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيْمَا<sup>(١)</sup>

[٣٣٨] فقولهُ «أَوْ ذُو وُشُومٍ» معطوف على «النحوص»؛ لأن «النحوص» في المعنى فاعلة، ولو نَوْنٌ «عَدُوًّا» لكانت «النحوص» مرفوعة، ولو قال: أَوْ ذِي وُشُومٍ<sup>(٢)</sup>، لكان معطوفاً على اللَّفْظِ. وكذلك بيت امرئ القيس:

أَحَارٍ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضُهُ      كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

(١) من البسيط. يروى: وانشق. الرامي مكان القانص. أَوْ ذِي. انشق عنها: انكشف عن الناقة.

جافلة: مسرعة. النحوص: الأتان لا لين لها ولا حمل. القانص: الصائد. اللجم: الذي يأكل اللحم. ذو وشوم: ثور وحشي بقوائمه سواد. حوضى: اسم موضع. المنكرس: المنقّض الداخل. أخضلت: بَلَّت. ديم، جمع ديمة: مطر دائم.

يصف نشاط ناقته وسرعتها وقوّتها. والبيتان على التوالي برواية ابن السكيت (الديوان نخ. شكري فيصل ص ١٠٩، ١١٠)، وبينهما بيت برواية الأصمعي (الديوان - نخ. أبو الفضل إبراهيم ص ٦٥). والشاهد يَنْ.

(٢) هذه رواية الأصمعي. انظر: الديوان - نخ أبو الفضل ص ٦٥.



يُضِيءُ سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحَ رَاهِبٍ أَهَانَ السَّلِيلُ بِالذُّبَالِ الْمُفْتَلٍ<sup>(١)</sup>  
 فقوله: «أَوْ مَصَابِيحَ رَاهِبٍ»، يُرَوَّى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهَ: بِالرَّفْعِ وَالْخَفْضِ  
 وَالنَّصْبِ:

فَمَنْ رَفَعَ عَطَفَ عَلَى «الْيَدِينِ» عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ «الْيَدِينِ» هُمَا  
 اللَّامِعَتَانِ، فَلَوْ تَوَّنَ «لَمَعَا» لَكَانَتَا مَرْفُوعَتَيْنِ.  
 وَمَنْ خَفَضَ عَطَفَ عَلَى اللَّفْظِ.

وَمَنْ نَصَبَ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «كَلِمَعٍ»، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ  
 يَشْبَهُ مَصَابِيحَ رَاهِبٍ.

ثُمَّ قَالَ: «كَمَا قُلْتَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُا<sup>(٢)</sup>».  
 ذَهَبَ سَبِيحُوه فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَفِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ إِذَا لَمْ يُعْطَفْ

(١) مِنَ الطَّوِيلِ. مِنَ الْمَعْلُوقَةِ. يَرُودُ: أَصَاحُ. أُعْيِي عَلَى بَرَقٍ. مَكْلَلٌ، بِكَسْرِ اللَّامِ. الْوَمِيضُ: اللَّمْعَانِ  
 الْخَفِيُّ. حَيِّي: سَحَابٌ مَعْتَرِضٌ بِالْأَفْقِ. مَكْلَلٌ: مَتْرَاكِبٌ. وَبِكَسْرِ اللَّامِ: مَتَبَسِّمٌ. الشَّنَا: الضَّوْءُ.  
 السَّلِيلُ: الزَّيْتُ. الذُّبَالُ، جَمْعُ ذَبَالَةٍ، وَهِيَ الْفَتِيلَةُ. أَهَانَ السَّلِيلُ: أَكْثَرَ الْإِيقَاقِ بِهِ. وَالْمَعْنَى: يَا  
 صَاحِبِي هَلْ تَرَى (تَرَى أَصْلُهَا: أَتَرَى، وَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ اكْتِفَاءً بِحَرْفِ النَّدَاءِ) بَرَقًا أُرِيكَ  
 لِمَعَانِهِ فِي سَحَابٍ مَتْرَاكِمٍ أَعْلَاهُ كَالْإِكْلِيلِ لِأَمْسَلِهِ. أَوْ فِي سَحَابٍ مَتَبَسِّمٍ بِالْبَرَقِ يَشْبَهُ بِرَقِهِ تَحْرِيكُ  
 الْيَدِينِ، أَوْ مَصَابِيحِ الرِّهْبَانِ الَّتِي أُمِيلَتْ فَتَائِلُهَا بِصَبِّ الزَّيْتِ عَلَيْهَا فِي الْإِضَاءَةِ.

وَاسْتَشْهَدَ سَبِيحُوه بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ عَلَى تَرْخِيمِ «حَارِثٍ»، وَابْنُ جَنِّي عَلَى الْوُقُوفِ بِالْمَدِّ (الْوَاوِ) فِي  
 «وَمِيضِهِ» وَالْفَلْظَةِ لَيْسَتْ قَافِيَةً. وَالْبَيْتَانِ فِي: الدِّيْوَانِ (نَحْ. أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ) ٢٤، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ  
 الشَّافِيَّةِ ٣٩، ٤٠، وَالْأَوَّلُ فِي: الْكِتَابِ ٢/٢٥٢، وَالْمَقْتَضِبِ ٤/٢٣٤، وَالْخَصَائِصُ ١/٦٩،  
 وَالنَّكَتُ ١/٥٨١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١/٣٣٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٣١٤، وَالْإِنْصَافُ ٢/  
 ٦٨٤، وَابْنُ يَعْيشَ ٩/٨٩، وَرَصَفُ الْمُبَانِيِّ ٥٢، وَاللِّسَانُ (وَمُضْ، كَلَلٌ، حَبَا)، وَالثَّانِي فِي:  
 الْمُلَخَّصِ ١/٣١٩.

(٢) الْإِيضَاحُ ١٥٨، وَالْمَقْتَصِدُ ١/٥٦١.

عَلَى اللَّفْظِ، فَيَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ  
 صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَا يَمْنَعُ غَيْرَهُ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنْ زِيدًا  
 قَائِمٌ وَعَمْرُو، أَنَّ «عَمْرًا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَوْضِعِ<sup>(٢)</sup>. وَإِجَازَتُهُ  
 الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي «إِنْ» لِإِجَازَتِهِ لَهُ فِي هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ الْمَتَأَخَّرِينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا يَكُونُ فِي بَابِ  
 «إِنْ»، وَلَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَا فِي الْمَصْدَرِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي بَابِ «لَيْسَ» وَمَا  
 جَرَى مَجْرَاهَا، مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ ظُهُورُ الْعَمَلِ، وَيَكُونُ الطَّالِبُ بِالْمَوْضِعِ ظَاهِرًا،  
 نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بِخَيْلٍ، وَلَا بِخَيْلًا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ يَجُوزُ أَنْ تَشَقُّطَ هُنَا،  
 فَيَقَالُ: لَيْسَ زَيْدٌ جَبَانًا، وَالطَّالِبُ بِالْمَوْضِعِ، وَهُوَ النَّصْبُ: «لَيْسَ»، وَهِيَ  
 ظَاهِرَةٌ. وَكَذَلِكَ مَا زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بِخَيْلٍ، وَلَا بِخَيْلًا. وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ مَعَهُ  
 فِي هَذَا فِي مَا تَقْدِمُ بِمَا يَغْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ أَتَى<sup>(٤)</sup> بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

\* قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا \*

(١) قَالَ فِي «بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ»: «هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو.. وَإِنْ شَقَّتْ نَصَبَتْ عَلَى الْمَعْنَى، وَتَضَمَّرَ لَهُ  
 نَاصِبًا». وَقَالَ فِي «بَابِ مِنَ الْمَصَادِرِ»: «وَتَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرُو.. وَمَنْ قَالَ: هَذَا  
 ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، قَالَ: عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرُو، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ: وَيَضْرِبُ عَمْرُو، أَوْ:  
 وَضَرْبُ عَمْرُو». انْظُرْ: الْكِتَابُ ١/١٦٩، ١٩١.

(٢) الْكِتَابُ ١/٦١ وَ ٢/١٤٤.

(٣) انْظُرْ: ص ١٠١٩ وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) الضَّمِيرُ لِأَيِّ عَمِي. وَانْظُرْ: الْإِيضَاحُ ١٥٩، وَالْمَقْتَصِدُ ١/٥٦١.

(٥) رُؤْيَا. أَوْ: زِيَادُ الْعَنْبَرِيِّ، عَلَى خِلَافِ بَيْنِ الْمَصَادِرِ. وَنَسَبَهُ سَبِيحُوه إِلَى الْأَوَّلِ. انْظُرْ: مَصَادِرُ حِ  
 النَّالِيَةِ.

## \* مخافة الإفلاس والليانا \*

الشاهد في قوله: «الليانا»، فإنه معطوف على «الإفلاس»، على الموضع؛ لأن «الإفلاس» في المعنى مفعول. ولو نَوَّنت المصدر لكان منصوباً. والليان: المطال، يقال: لَوَّيْتُهُ بالدين أُلَوِيهِ لَيًّا وَلَيَّانًا، إذا مَطَّلْتَهُ. وتقول: دَايَنْتُ الرَّجُلَ، إذا أعطيتَه بالدين، قاله يعقوب<sup>(٢)</sup>، فتقول: أعطيتُ بالدين حَسَانًا مخافة الإفلاس والليانا، أي خوفًا من الإفلاس والمطل لو دَايَنْتُ غَيْرَهُ؛ لأن حَسَانًا ليس بِمُقْلِسٍ ولا عنده مطال؛ ألا تراه يقول بعد ذلك:

\* يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْيَمَانِ \*

وفي هذا أيضًا شاهد؛ لأن «القيان» معطوف على «الأصل» على

(١) من الرجز. داينت: بعث بالدين. بها، أي بالإبل. حسان: اسم رجل. الليان، مصدر لَوَّيْتُهُ بالدين لَيًّا وَلَيَّانًا، إذا مَطَّلْتَهُ وسَوَّقْتَهُ. وليان: مثال قليل في المصادر، فلم يأت «فعلان» بسكون العين إلا في هذا، وفي «سَنَان» بسكون النون في لغة. ويضبط كثيرون «ليانا» بفتح الياء دون تشديد. وهو خطأ. كما يتركها بعضهم دون ضبط. وتروى: لَيَّان، بكسر اللام. وهو أقيس، إذ ليس في المصادر «فعلان» بفتح الفاء، كما سلف. والليان من مقطوعة في: ملحقات ديوان رؤية ١٨٧، والكتاب ١/١٩١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٠، وتحصيل عين الذهب ١٥٩، والنكت ١/٢٩٧، وأمالى ابن الشجري ٣٤٧/٢ و٢٢٢، وابن بري ١٣١، وإيضاح القيسي ١/١٧٣، وابن يعيش ٦/٦٥، ٦٩، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢، والمغني ٢/٦١٩، وشرح شواهد ٢/٨٦٩، وشرح أبياته ٧/٤٦، والهمع ٥/٢٩٤، والخزانة ٥/١٠٢.

(٢) إصلاح المنطق ١٤٥.

(٣) من الرجز. ويرد في بعض المصادر عقيب البيتين السابقين مقترنًا بهما. الأصل: الإبل أو أصل المال. القيان، جمع قَيْتَةٍ، وهي الأَمَةُ، مغنّية كانت أو غير مغنّية. والبيت في: ملحقات ديوان رؤية ١٨٧، والكتاب ١/١٩٢، والمقتصد ١/٥٦١، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، والنكت ١/٢٩٧، وابن بري ١٣١، وإيضاح القيسي ١/١٧٣، وابن يعيش ٦/٦٥.

الموضع. وذكر سيبويه البيتين<sup>(١)</sup>، وفي كُلِّ واحدٍ [٣٣٩] منهما دليل، على حسب ما ذكرته.

ومن المتأخرين<sup>(٢)</sup> من رَدَّ على أبي علي، وقال: لا شاهد في الجزء الذي ذكر، إنما الشاهد في ما ترك، وهو:

\* يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْيَمَانِ \*

لأن «الليان» يمكن أن يكون معطوفًا على «مخافة»<sup>(٣)</sup>، كأنه قال: داينت بها حَسَانًا مخافة الإفلاس، ومن أجل الليان، كما تقول: جئتكَ طمعًا في معروفك، فكما انْتَصَبَ هنا «طمعًا» ينتصب «الليان»؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مفعولٌ من أجله.

وهذا الذي قاله ليس بصحيح، بل كُلُّ واحدٍ منهما شاهدٌ على حسب ما ذكرته. وهذا الذي قاله لا يصح؛ لأن المصدر لا ينتصب على أنه مفعولٌ من أجله إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المُعْلَل<sup>(٤)</sup>.

(١) في المخطوطة: القسمين، وهو تحريف.

(٢) لعله ابن خروف. انظر: ح ١ في ص السالفة.

(٣) كأنه: ومخافة الليان، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وأجاز ذلك الأعلام وابن بري. وأجاز الأول أيضًا أن يكون مفعولًا على معنى: ولليان، فلما سقط الجار نصب بالفعل. وأجاز الثاني أن يكون مفعولًا معه، أي: مع الليان. انظر: ابن بري ١٣٢، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، والنكت ١/٢٩٧. وانظر أيضًا: مصادر ح ٢، ٣ في ص السالفة.

(٤) ظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط ذلك، فقد ساق أمثلة خارجة عن شرطتي المشاركة في الوقت والفاعل، وأجاز فيها النصب على المفعول له، بل إنه ساق أمثلة، ليس المفعول لأجله فيها مصدرًا، وحذف اللام، ونصب. ونقل ابن مالك عن ابن خروف أنه أجاز حذف الجار مع عدم اتحاد =



الثاني: أن يكون معه في زمان واحد، وذلك نحو: جئتكَ طمئناً في معروفك؛ لأنَّ الطمئَنَ منك، ومنك المجيء، وهما في زمان واحد، و«الليان» هنا ليس منك، إنما هو من غيرك، فيصير بمنزلة قولك: ضربت زيداً لحمقه، لا يجوز أن تقول: ضربت زيداً حُفَّه. والله أعلم.

ثم قال: «وعلى هذا حُمِلَ وَصْفُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ»<sup>(١)</sup>.

قد يَبْتِئُ أَنَّ التَّوَابِعَ كُلَّهَا فِي الْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ، وَفِي الْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ سواء.

ثم أتى<sup>(٢)</sup> بقوله<sup>(٣)</sup>:

«طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ»<sup>(٤)</sup>.

= الفاعل، وقال: إنه زعم أنه لم يُنصَّ على منعه أحد من المتقدمين. (انظر: الكتاب ١/٣٦٩، وشرح التسهيل ١٩٧/٢).  
وأراني مع ما ذهب إليه الجمهور. وما سبق من أمثلة يمكن توجيهه، فالأذن لا تستسغ: ضربت زيداً حمقه، تريد: لحقه.

(١) الإيضاح ١٥٩، والمقتصد ٥٦٢/١.

(٢) الضمير لأنِّي علي. وانظر: الإيضاح ١٥٩، والمقتصد ٥٦٢/١.

(٣) لبید بن ربيعة العامري، أو عمرو بن أحمر الباهلي. وخطأً هارون نسبة بيت قبله إلى عمرو. انظر: مصادر ح التالية.

(٤) من الكامل. وصدره:

• حتى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا •

يروى: وهاجه. تَهَجَّرَ: دخل في الهاجرة، وهي نصف النهار. الرواح: من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: طردها وطلبها. المعقب: الذي يطلب حقه مرة بعد مرة. طلب: منصوب على المصدر المشبه به. ويجوز أن يكون على المفعول له، أي لطلب الماء. ومن رفع جملة فاعلاً له هاجه على الاتساع والتشبيه، أي وهاجه طلب الماء كطلب المعقب. فمن روى: وهاجها، كان: وهاج الغيَّرَ الأثان. ومن روى: وهاجه، كان: وهاج العيَرَ طلب الماء. والبيت في: =

يَحْتَمِلُ هَذَا ثَلَاثَةً أَوْجِهَ:

أحدها: ما ذكر أبو علي، وهو أن يكون «المعقب» فاعلاً، ويكون «حقه» منصوباً بـ «طلب» و«المظلوم» صفة لـ «المعقب» على الموضع، والتقدير: طَلَبَ الْمُعَقَّبُ الْمَظْلُومُ حَقَّهُ. وَالْمُعَقَّبُ يَتَعَقَّبُ الشَّيْءَ، وَيَنْظُرُ فِيهِ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِي﴾<sup>(١)</sup>. وتقول: أرسلت زيداً مُعَقَّباً عمل عمرو، أي ناظراً فيه. فهذا المظلوم قد أُخِذَ حَقُّهُ، فَهُوَ يَتَعَقَّبُ حِجَةَ خَصْمِهِ الَّتِي ظَلَمَ بِهَا؛ لِتُرِيحِهَا؛ إِذْ يَعْلَمُ بِطِلَانِهَا؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِصِحَّةِ حَقِّهِ، فَطَلَبَهُ لِذَلِكَ شَدِيدٌ. وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ.

الثاني: أن يكون «المظلوم» فاعلاً بـ «طلب» و«المعقب» مفعولاً، و«حقه» مفعول بـ «المعقب»، ويكون من إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل. وهذا بلا شك فيه ضَعْفٌ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ. وَيَكُونُ مَعْنَى «الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ»، أَيْ الْمُؤَخَّرُ حَقَّهُ<sup>(٢)</sup>، فَيَكُونُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ: عَقَّبَ حَقَّهُ، إِذَا جَعَلَهُ

= ديوان لبید ١٢٨، وديوان عمرو ١٢٥، والكتاب ١١٢/١، ومعاني الفراء ٦٦/٢، والجمهرة ٣١٣/١، والتهذيب ٢٧٢/١، ومقاييس اللغة ٨٢/٤، وكتاب الشعر ٢٦٨/١، والمحكم ١/١٤١، وأمالی ابن السجری ٣٤٧/١ و٢٢٣/٢، والإنصاف ٢٣٢/١، و٣٣١، وابن بري ١٣٣، وإيضاح القيسي ١٧٤/١، وابن يعيش ٢٤/٢، و٢٦/٦، واللسان والتاج (عقب)، وأوضح المسالك ١٧٩/٣، والهمع ٢٩٣/٥، والخزانة ٢٤٢/٢، و٢٤٥ و١٣٤/٨. واستشهد به في: الملخص ١/٣٢٠.

(١) الرعد ٤١.

(٢) «المعقب» يأتي بمعنى «المائل»، يقال: عقبني حتي، أي مطلني، نقله ابن بري (١٣٤، ١٣٥)، عن ابن السكيت. وهذا الوجه الثاني من الإعراب ذكره أبو علي في البصريات (٧٤٧/٢). وعليه لا حمل على الموضع، ولا شاهد.

عَقِبًا، أى طرفًا وآخرًا. والأشهر في «المعقب» ما ذكرته أولاً، وهو: الذي يَتَعَقَّبُهُ، وَيَنْظُرُ فيه.

الثالث: أن يكون «المعقب» هو الظالم، و «حقه» فعلٌ ماضٍ، و «المظلوم» فاعلٌ به<sup>(١)</sup>، أي طلب الظالم في حال أن المظلوم قد حَقَّه، أي غلبه، كما قال - تعالى - : ﴿وَعَزَّيْ فِي الْخِطَابِ﴾<sup>(٢)</sup> وهو من: حَاقَّقْتُهُ فحَقَّنِي، وعاززته فَعَزَّنِي، كما تقول: خاصمني فخصمته، وضاربني فضربته. وسُمِّي الظالم مُعَقَّبًا؛ لأنه يَتَعَقَّبُ الحجة التي أزاخت باطله وأَبْطَلَتْ كَيْدَهُ. والأول أقوى؛ لأن طلب المظلوم أقوى [٣٤٠] من طلب هذا؛ لثقتة بصحة حقه، وأن ما جاء به خصمه باطلٌ زاهق إذا حُقِّقَ النَّظَرُ فيه. والله أعلم.

### فصل

قال: «ومثال ما أُعْمِلَ مِنَ الْمَصَادِرِ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ قَوْلُكَ: أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمْرًا»<sup>(٤)</sup>.

قد تَقَدَّمَ أَنَّ المصدرَ الْمُقَدَّرَ بـ «أن» والفعل معرفة، وإن كان مُنَوَّنًا؛ لأنه في

(١) نسب القيسي هذا الوجه أيضًا إلى أبي علي، ونسبه البغدادي إلى ابن جني. وأعرب السجستاني «المظلوم» بدل كل من الضمير الذي في «المعقب». وعلى هذا كله لا حمل على الموضع، ولا شاهد. انظر: إيضاح القيسي ١/١٧٧، والخزانة ٢/٢٤٤.

(٢) سورة ص ٢٣. وسلف أن استشهد بها (ص ٦٧)، ويستشهد بها بعد (ص ١١١٨).

(٣) لخص أبو خيثان في الارتشاف (١٧٦/٣، ١٧٧) الخلاف في إعمال المصدر المقترن بـ «أل» بما معناه: لا يجوز، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وجماعة من البصريين. يجوز، وهو مذهب البصريين، ويُقَلُّلُ عن الفراء. يجوز على قبح، وهو مذهب أبي علي وجماعة من البصريين. يُقْصَلُ: إن عاقب الضمير «أل» جاز إعماله، وإن لم يعاقب لم يجز، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة، واختاره أبو خيثان.

(٤) الإيضاح ١٦٠، والمقتصد ١/٥٦٣.

معنى ما هو معرفة، بدليل الإخبار عنه بالمعرفة، في غير ما موضع، قال الله - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾<sup>(١)</sup>، وقال - تعالى - : ﴿ثُمَّ كَانَ عَنِيبَةَ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّؤَاءِ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> في من قرأ ﴿عَنِيبَةَ﴾ بالنصب. وهو في القرآن كثير حتى قال بعض المتأخرين: إنه إذا اجتمع «أن» والفعل، وغيره من المعارف، فلا يكون المخبر عنه إلا «أن» والفعل. وهذا - وإن لم يكن صحيحًا - هو الأكثر والأقوى. فإذا قُلْتُ: كان حَقُّكَ أَنْ تفعل، فالأكثر في «حقك» النصب وجعله خبرًا، وإن كان الآخر جائرًا، فالألف واللام الدَاخِلَتَانِ هنا على المصدر كالألف واللام الداخلتين في «الذي» و «التي»، وما جرى مجراهما؛ لأن تعريف هذا كله بالصلة، بدليل أن «مَنْ» معرفةٌ بها. وكذلك «ما» الموصولة معرفة، وإن لم تكن فيها الألف واللام، وتعريفها بالصلة. وكذلك الألف واللام في «الآن» زائدتان؛ لأن تعريفها بالإشارة كتعريف «ثم». فإذا صَحَّ التعريف بغير الألف واللام، ثَبَتَ أَنَّ الألف واللام زائدتان.

ومن ذلك قولهم: الثلاثة الأتواب، والأربعة الدراهم، في ما حكاه البغداديون<sup>(٣)</sup>، يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهِمَا أَنَّهما زائدتان في الأول؛ إذ التعريف

(١) التور ٥١. وسلف أن استشهد بها (ص ١٠٨٩).

(٢) الروم ١٠. وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿عاقبة﴾ نصبتا. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو، وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿عاقبة﴾ رفعا. (السبعة ٥٠٦، والإقناع ٢/٧٢٩، والنشر ٢/٣٤٤). وانظر إعراب الآية في: معاني الفراء ٢/٣٢٢، وإعراب النحاس ٢/٥٨٢، والعشديات ١٣٧، ١٣٨، والبحر ٧/١٦٠، والدر المنصور ٥/٣٧٢.

(٣) انظر: ص ١٠٦٤، ح ٢.



حاصلٌ بدخولهما في الثاني، أو يُدعى أنَّ التعريف وقع بالأول ودخلتا في الثاني إصلاحًا للأول؛ لأنَّك لا تجد في كلام العرب اسمًا مفردًا معرفًا بالألف واللام مُضَافًا إلى نكرة. والله أعلم. وهذا الذي ذكرته هو في المصدر المقدر بـ «أن» والفعل.

وأما إذا قلت: أعجبني العلم، ولم تأخذه في شخص بعينه<sup>(١)</sup>، فيلزم لذلك أن يُقدَّر بـ «أن» والفعل، وكذلك: أعجبني الحلم والعقل، وكَرِهْتُ البذاء، وما أحسن الحياء، وكما جاء في الأثر: «الحياء من الإيمان»<sup>(٢)</sup>، فالألف واللام هنا للتعريف بمنزلة الألف واللام الداخلتين على جميع الأسماء، نحو: الرجل خير من المرأة، والتمرة خير من الجrade<sup>(٣)</sup>. وهذا المصدر الذي لم يُوجد في شخص بعينه، وإنما أخذ بحقيقة مُجرَّدة عن موادها لا يعمل، لا يَرَوِّع ولا ينصب، ويكون معرفةً بالألف واللام على طريقة تعريف الجنس.

وإذا صحَّ أنَّ الألف واللام زائدتان في هذا المصدر المقدَّر بـ «أن» والفعل، صحَّ أن وجود المصدر دونهما أحسن من وجودهما [٣٤١] فيه. وكذلك إذا صحَّ أنَّ الإضافة هنا تخفيف، صحَّ أنَّ وجود هذا المصدر منوَّنًا أحسن وأقوى

(١) غيَّر عن ذلك في الملخص (٣٢١/١) بالقول: «لأنَّ المصدر أخذ مطلقًا، وما كان هكذا لا يعمل». (٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان.. وباب الحياء من الإيمان ٩/١، ١٢ وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان.. (حديث ٥٧، ٥٨، ٥٩) ٦٣/١.

(٣) جاء في الموطأ - كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئًا...: أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو مُعْزَم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال لكعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، لتمررة خير من جرادة. (حديث رقم ٢٣٦) ٤١٦/١. ولعل هذا هو الأصل في هذا الاستعمال، وربما زوي بألف ولام فيهما.

في القياس<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ<sup>(٢)</sup> الإضافة للتخفيف أقرب من زيادة الألف واللام، فلذلك كان إعمالُ هذا المصدر بالألف واللام ضعيفًا<sup>(٣)</sup>. والكوفيون لا يعملونه معرفًا بهما<sup>(٤)</sup>. وهذا الذي ذهبوا إليه يخالفه السَّماعُ، أنشدَ سيبويه<sup>(٥)</sup>:

ضَعِيفُ التُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ<sup>(٦)</sup>

(١) هذا مذهب الزجاج وأبي علي والشلوبين والمؤلف. وذهب الفراء وأبو حاتم أن الأحسن المضاف، ثم النون. وذهب ابن عصفور إلى أن الأقوى ما فيه «أل». واختار أبو حيان أن إعماله مضافًا أحسن من تسجيته، وإعمال النون أحسن من إعمال ما فيه «أل». انظر: الارتشاف ١٧٧/٣، والهمع ٧٣/٥. (٢) المخطوطة: إلا أن، تحريف.

(٣) المؤلف يتابع أبا علي في الإيضاح (١٦٠). وهو مذهب جماعة من البصريين. ورجع أبو علي عن ذلك في الحجة. ويرى أكثر أهل النحو أنه جائز. وسيبويه صريح في إجازته (الكتاب ١٩٢/١). وانظر: المقتضب ١٤/١، ١٥، والجمل ١٢٢، ١٢٣، وابن عيمش ٦٣/٦ - ٦٥، والارتشاف ١٧٦/٣، والهمع ٧١/٥، ٧٢.

(٤) نسب أبو حيان في الارتشاف (١٧٦/٣) إلى البغداديين وجماعة من البصريين أيضًا. وحجتهم أن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما عُرف زال شبهه بالفعل، ويُدعون بأنه لم يوجد. ونسب ابن الحاجب هذا القول إلى المبرد. وكذلك فعل البغدادى (الخرزانه ١٢٨/٨). وفي المقتضب (١٥، ١٤/١) خلاف ذلك. وإذا انتصب شيء بعد المصدر المقترن بـ «أل» قدروا مصدرًا منكورًا. ورؤد بأنه يلزمهم أن لا يعمل المصدر المضاف، والإضافة في الباب محضنة يتعرّف بها المضاف، فليست في تقدير الانفصال. ويُقدَّر بعضهم فعلًا. ورؤد أيضًا بأنه على ما فيه من التكلف مردودٌ بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل. وانظر: النكت ٢٩٧/١، وإيضاح القيسي ١٧٩/١، ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، ٢٧، وشرح التسهيل ١١٦/٣، ١١٧.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) من المتقارب. وقيل إنه مصنوع. التكاية: الإيقاع بالعدو. يخال: يظن. يُراخي: يُؤخِّر. يهجو رجلاً ويصفه بالضَّعْف والجبن. والبيت في: الكتاب ١٩٢/١، وشرح أيبانه للنحاس ٨٠، وابن السيرافي ٣٩٤/١، والنصف ٧١/٣، والمقتصد ٥٦٣/١، وابن برهان ٥٩٩/٢، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، والنكت ٢٩٧/١، وابن بري ١٣٥، وابن عيمش ٦٤/٦، والمقرب ١٣١/١، وشرح التسهيل ١١٦/٣، والمساعد ٢٣٥/٢، والهمع ٧٢/٥، والخرزانه ١٢٧/٨. واستشهد به في: الملخص ٣٢١/١.

فلاشك أن المعنى: ضعيف نكايته أعداءه، ولا يُريد: ضعيف النكاية مطلقاً، إنما أراد أن يُضَعَّف فيه نكاية الأعداء، لا النكاية مطلقاً. وإن زُمت أن تقدّر له فعلاً لم تستطع ذلك، فلا بُد من نَصْبِهِ بالنكاية، ويكون الكلام في النكاية على حسب ما تقدّم. وقوله:

\* يخالُ الفِرَارَ يُراخي الأَجَلَ \*

يجرى مجرى البيان؛ لكونه لا يَنكِي أعداءه.

وقول أبي علي: «فهذا بمنزلة قولك: أعجبتني أن شتم<sup>(١)</sup> بكرّ خالداً». يبيّن لك أن تعريف هذا المصدر بما تعرّف به «أن شتم<sup>(٢)</sup>»، وأن الألف واللام زائدتان. والله أعلم.

ثم قال: «ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام مُعْمَلاً في التَّنْزِيلِ»<sup>(٣)</sup>.

لَمَّا ذكر أن المصدر المؤن جاء في القرآن عاملاً، والمصدر المضاف جاء في القرآن عاملاً، أخذ يبيّن أن المصدر المعروف بالألف واللام لم يأت في القرآن عاملاً.

ومن الناس من ادّعى أنه جاء في التنزيل، وذكر قوله - سبحانه -: ﴿لَا

(١) المخطوطة: أشتم، وهو تحريف. وفي الإيضاح (١٦٠): «فهذا بمنزلة قولك: أن شتم بكرّ خالداً قبيح». وهو المثال المراد، لأنه مردود على قوله قبل: أعجبتني الضرب زيد عمراً، والشتم بكرّ خالداً قبيح. وليس هذا المثال الأخير داخلًا في «أعجبتني» في المثال الأول، فـ «الشتم» فيه مبتدأ، و«قبيح» خبره.

(٢) يريد: بالصلة.

(٣) الإيضاح ١٦٠، والمقتصد ٥٦٤/١.

يُحِبُّ اللهَ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ»<sup>(١)</sup> فقال: إن ﴿مَنْ ظَلَمَ﴾ فاعل بـ ﴿الْجَهْرَ﴾. وكان الأستاذ أبو علي يقول: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ استثناء منقطع، والتقدير: لكن من ظلم فله أن يجهر<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «ومن قال: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا»<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن المصدر يُضاف إلى الفاعل، ويُضاف إلى المفعول؛ لأنه ليس إياهما، فيصيح أن يُضاف إليهما. واسم الفاعل يُضاف إلى المفعول، ولا يُضاف إلى الفاعل؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُضاف إلى نفسه.

(١) النساء ١٤٨.

(٢) هذا مذهب الجمهور. وأجازته النحاس. وخشنته عند الجمهور كون «الجهر» في حيز النفي، كأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم. وردّه الطبري بأن «الجهر» لم يتوجه إليه النفي. وأجاز الفراء رفع «من» على البدل من «أحد» المقدر الذي هو فاعل «الجهر» فيكون مستثنى من «أحد»، ويجوز فيه حيثن إضافة إلى الرفع النصب. وأجاز السمين أن يرى الجمهور الرفع على البدلية من «أحد» كما عند الفراء، مشيرًا إلى أن هناك فرقًا بين مذهبه في «ما قام إلا زيد» الذي لا يرضاه الجمهور وبين الآية لأن المحذوف في المثال صار كأنه منسي، وأما فاعل المصدر في الآية فإنه كالمنطوق.

وأقول: وفي هذا كله الاستثناء متصل. ويجوز أيضًا على الاتصال أن تكون «من» منصوبة على الاستثناء من «الجهر» على حذف مضاف، كأنه: لا يحب الله الجهر بالسوء.. إلا جهر من ظلم. وانظر: معاني الفراء ٢٩٣/١، وإعراب النحاس ٤٩٩/١، والبحر ٣٩٨/٣، والدر المنصون ٤٥١/٢. (٣) سبق الأستاذ أبا علي إلى هذا القول الحسن والشدي وغيرهما. وهو ظاهر كلام الأخفش (المعاني ٢٤٨/١). وأجازته الفراء (المعاني ٢٩٣/١)، والنحاس (إعراب القرآن ٤٩٩/١)، وتكون «من» فيه نصبة على الاستثناء المنقطع، والتقدير: لكن من ظلم له أن ينتصف من ظالمه. وهذا الوجه هنا وفي ح السالفة مبنية على قراءة ﴿ظَلَمَ﴾ مبنيا للمفعول، وهي قراءة الجمهور. وقرأ جماعة: ﴿ظَلَمَ﴾ بالبناء للفاعل. وتكون «من» نصبة على الاستثناء المنقطع، على الصحيح. ويرى ابن جني أن ﴿ظَلَمَ﴾ و ﴿ظَلِمَ﴾ جميعًا على الاستثناء المنقطع، أي: لكن من ظلم فإن الله لا يخفى عليه أمره. انظر: المحتسب ٢٠٣/١، والبحر ٣٩٨/٣، والدر المنصون ٤٥١/٢.



فإن قلت: فقد جاء مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، ومررت برجلٍ قائمٍ الأب، والصفة في المعنى للمضاف إليه.

قلت: لم تصح الإضافة هنا إلا بعد ما نُصب المخفوض على التشبيه بالمفعول به، وقيل: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، وشُبِّهَ بقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ الغلام، فلما شُبِّهَ «حسن» بـ «ضارب»، وشُبِّهَ «الوجه» بـ «الغلام»، و «ضارب» ليس «الغلام»، فكأنَّ «حسنًا» ليس «الوجه»، صحَّ عند ذلك الإضافة.

فإن قلت: الإضافة في اسم الفاعل إنما هي تخفيف، فلا يُراعى فيه مذكرته من إضافة الشيء إلى نفسه.

قلت: يراعى قُبْحُ اللفظ، فإن الإضافة أصلها أن تكون للتعريف، وهي [٣٤٢] إذا كانت للتعريف، لم تصح إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنه لا يمكن أن يتعرّف به، فلمّا لم يمكن ذلك في الإضافة المخصّصة، تُجَنَّبُ ذلك في إضافة التخفيف، إزالةً لقُبْحِ اللفظ. والله أعلم.

ثم أتى<sup>(١)</sup> بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي  
لَحِقْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(٣)</sup>

(١) الضمير لأني علي. وانظر: الإيضاح ١٦١، والمقتصد ٥٦٧/١.

(٢) المزار الأسدي، كذا في سيبويه، وتويع على ذلك، كما ذكر ابن يعيش. وذكر القيسي أنه: مالك بن رُغْبَةِ الباهلي. ومالك شاعر جاهلي. (الحزانة ٤٤١/٣). وانظر: مصادر ح التالية.

(٣) من الطويل. أَوْلَى المغيرة: أوائل الخيل المسرعة. أَتَكَلَّ: أُنْجِنَ. مِسْمَعٌ: مسمع بن مالك الشيباني سَيِّد ربيعة بالعراق. يقول: لقد علمت أوائل الخيل أنني تقدّمت حتى لحقت فلم أجبن عن الضرب =

هذا البيت يُروى: «لحقت»، ويروى: «كررت». فأتكلّم أولاً في «لحقت»: فحقّ رَوَى «لحقت» أمكن أن يكون «مسمعا» مفعولاً بـ «الضرب»، ومفعولاً [بـ] «لحقت»، ويكون من باب الإعمال.

فإن قلت: قد تقدّم أن إعمال الأول لا يكون إلا بعد الإضمار في الثاني؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت وقتلت زيدًا، فلا يصح أن يكون هذا على إعمال الأول؛ لأن الثاني لم يشتغل. ولو أرذت إعمال الأول لقلت: ضربت وقتلته زيدًا. ولذلك قال أبو علي: إن القرآن جاء بإعمال الثاني، وأتى بقوله - تعالى -: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(١)</sup>. ولو كانت العرب تُعمل الأول من غير إضمار في الثاني، لما كان في ما أتى به دليل على أن القرآن جاء بإعمال الثاني؛ إذ كان يمكن أن يكون ﴿قَطْرًا﴾ منصوبًا. بـ ﴿ءَاتُونِي﴾، لكن مَنَعَ من ذلك عدم الإضمار في الثاني.

قلت: إنما ذلك في العاملين المستويين في العمل أو المتقاربين<sup>(٢)</sup>. والمصدر

= مِسْمَعًا. والشاهد: نصب «مسمع» بـ «الضرب». وذكر المؤلف وجهًا آخر. واقتصر سيبويه على الأول. وكذا أبو علي. وذكر الزجاجي أن «مسمع» يحتمل النصب بـ «الضرب» والنصب بـ «لحقت». والبيت في: شعر المزار ٤٦٤، والكتاب ١٩٣/١، وشرح أبياته للنحاس ٨٠، والمقتضب ١٤/١، والجمل ١٢٤، وابن السيرافي ٦٠/١، وابن برهان ٥٩٩/٢، وتحصيل عين الذهب ١٦١، والنكت ٢٩٧/١، وابن بري ١٣٦، وابن يعيش ٩/٦، ٦٤، وإيضاح القيسي ١/١٨٠، وشرح التسهيل ١١٦/٣، والهمع ٧٢/٥، والحزانة ١٢٨/٨، ١٢٩.

(١) زيادة مؤني.

(٢) الكهف ٩٦. وانظر ما علّفته على الآية قبل (ص ٦٢١، ح ٦).

(٣) أجاز ابن بري إعمال الأول هنا والثاني لم يشتغل، دون اعتبار ما ذكره المؤلف، لأن المصدر قد يحذف معه الفاعل والمفعول بخلاف الفعل. وأجاز السيرافي الحذف مع الأفعال أيضًا؛ لأن المفعول كالفضلة المستغنى عنه. انظر: شرح شواهد الإيضاح ١٣٧، وإيضاح القيسي ١/١٨٠.

المعروف بالألف واللام قد تقدّم أن عمله ضعيف، فقد صار الثاني يُفَضَّلُ  
الأوّلُ بالقرب والانصال، والأوّل يفضل الثاني بقوة العمل، فلك أن تُعْمِلَ  
الأوّل، ولك أن تُعْمِلَ الثاني هنا. فلو كان المصدرُ هنا مُتَوَّنًا أو مضافًا،  
لكان عمله قويًا، ولم يَجُزْ إعمالُ الأوّل حتى يشتغل<sup>(١)</sup> الثاني بالضمير.  
والله أعلم.

ومن روى: «كررت» فلا يكون إلا على إعمال المصدر؛ لأن «كررت»  
لا يصل إلا بحرف الجر. وقد كان يجوز لك إعمال المصدر مع «لحقت»  
الذي يصل بنفسه؛ لما ذكرته من القرب والاتصال، فما ظنك بهذا المصدر مع  
«كررت»، و«كررت» لا يصل إلا بحرف الجر، وحذف حرف الجر لا  
يُدْعَى ما وَجَدَ عنه مندوحة<sup>(٢)</sup>؟

والمغيرة: الخيل التي تُغَيِّرُ. وأوّلها: الطائفة المتقدّمة منها، كما قال عنترة:  
«فَطَعَنْتُ أَوَّلَ فَارِسٍ أَوَّلَاهَا»<sup>(٣)</sup>.

التقدير: فَطَعَنْتُ أَوَّلَ فَارِسٍ فِي أَوَّلَاهَا، أي من أولاهها. و«مِسْمَعٌ»: اسم

(١) المخطوطة: تشتغل. والصحيح بالياء كما أثبت، أو لعلها: تُشْغِلُ، فحذفت.

(٢) هذه عبارة أبي علي، قال: «فإن ذلك لا يُحْتَمَلُ عليه ما وَجَدَ مندوحة عنه». الإيضاح ١٦٢.

(٣) من الكامل. وصدّره:

• ورأيتُ في كَدِّ الهَجِيرِ فَوَارِسًا •

أو:

• ولقيتُ في قَبْلِ الهَجِيرِ كَنِيَّةً •

والبيت في: شرح الديوان ١٥٩.

رجل منقول، حكى كُراع<sup>(١)</sup>: المسمّع من الأذن: مَدْخَلُ الْكَلَامِ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.  
ثم أتى<sup>(٣)</sup> بقوله<sup>(٤)</sup>:

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لُقْحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْاصِيلُ<sup>(٥)</sup>

أي: كأن بعيري. والبعير يقع على الجمل والناقة، هو بمنزلة الإنسان،  
والجمل بمنزلة الرجل، والناقة بمنزلة المرأة، حكى يعقوب: «شَرِيتُ لَبَنَ  
بَعِيرِي»، وحكى: «صرعتني بعيري»<sup>(٦)</sup>، وحكى: «استجمل البعير»، إذا  
صار جملاً. فهذا يدلُّك على أن البعير يقع على الجمل والناقة. والبعير

(١) كُراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهكائي، لُقّب بـ «كُراع النمل» لأنه كان دميم الحلقة، أو  
لِقصره، ترك مجموعة من الكتب في اللغة، منها «المنتخب من غريب كلام العرب» و«المنجد في  
اللغة». توفي ٣١٠ هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/٢٤٠، ورحلة التجاني ٢٦٣، ومقدمة كتاب  
«المنتخب».

(٢) المِسْمَعُ، والمِسْمَعُ، والمِسْمَعَةُ: الأذن، أو خرْقُها الذي يُسْمَعُ به، ومدخل الكلام فيه. انظر:  
اللسان (سمع).

(٣) الضمير لأبي علي. وانظر: الإيضاح ١٦٢، والمقتصد ١/٥٦٧.

(٤) الأخطل.

(٥) من البسيط. يروى: كأنها، وهي رواية الديوان. لُقْح، بفتح الفاء والعين، جمع «لُقْحَة». لُقْح،  
بكسر الفاء وفتح العين، مثل «كشرة» و«كشر». أما لُقْح بالضم، فهي جمع لُقُوح. والجميع  
بمعنى: الحلوب. واضح، من الوُضَح: البياض. القرب: الخاصرة. أَسْمَى: أتى السماوة، وهي ماء  
بالبادية، أو فلاة بطريق الشام، عَزَّتُهُ: غلبته. الأناصيل، جمع أنصُول: شوك. يصف بعيراً أو ناقة،  
فيقول: كأنه في نشاطه وقوته حمائر واضح الأقارب، غلبه زَغْيُ الشَّقَا، لأنه كالثَّغْل يُوجِعُ أَنْفَهُ  
ومشاوِره. والشاهد: تعدية «عَزَّ» إلى المفعول بعد حذف حرف الجر. والبيت في: شرح الديوان  
٦٠٩، والحليبات ١٨٦، وابن بري ١٣٨، وإيضاح القيسي ١/١٨١، واللسان (نصل).

(٦) في الإصلاح (٣٢٦): «وحكي عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري، أي من لبن ناقتي،  
وحكي عنهم: صرعتني بعير لي، أي ناقة». وفي (٣١٣): «وتقول قد استجمل البعير، إذا صار  
جملاً».



والقلوص بمنزلة الغلام والجارية . واضح : أبيض ، يريد : حميرًا [٣٤٣] وحشيًا ، شبه بعيره به . والأقرب : جمع قُوب . والقُوب ، والأَيْطِل ، والْحَقْو ، والشاكلة ، والخاصرة ، كُلُّ ذلك قريبٌ بعضه من بعض <sup>(١)</sup> . واللَّقْح : جمع لَقُوح ، وهي لَقُوح شهرين أو ثلاثة ، ثم هي لَبُون بعد ذلك . واللَّقْحَة : التي نَتَجَتْ . وَلَقِحت الأُنثى لِقاحًا ، إذا حَمَلَتْ ، وَلَقَحها الفحل <sup>(٢)</sup> ، يريد الأُنثى . وقوله : أسمى : أخذ بهن طريق السماوة ، وهي المُرْتَفَع من الأرض <sup>(٣)</sup> ، ويقال : سَماوة وسِماوة ، بفتح السين وكسرها . وقوله : وعَزَّته الأناصيل ، أي عَزَّت عليه ، أي شَقَّت عليه <sup>(٤)</sup> ، فحذف حرف الجر ، فوصل الفعل . وهذا بمنزلة ما جاء في « الكامل » <sup>(٥)</sup> :

تَمْرُونُ الدِّيارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ <sup>(٦)</sup>

(١) الأقرب : الأخصار أو الخواصر . وقيل : من لدن الشاكلة إلى مرقا البطن . والأَيْطِل : منقطع الأضلاع من الحَنَجَة . وقيل : القرب أو الخاصة كلها . والشاكلة : ما بين عرض الخاصة والفُتَّة ، وهو موصل الفخذ في الساق . وقيل : هي الخاصة . والْحَقْو : الكشح ، أو مُقَدِّد الإزار . انظر : اللسان (قرب ، أطل ، حقا ، شكل ، خص) .

(٢) اللسان (لقح) .

(٣) أو : ماء معروف بالبادية ، أو : فلاة بطريق الشام . انظر : ح ٥ في ص السالفة .

(٤) عَزَّ الشيء ، إذا لم يُقَدَّر عليه ( مجمل اللغة ٣/٣٧٩ ) . وفي مفردات الراغب (٣٣٣) : يقال : عَزَّ علي كذا : صعب .

(٥) الكامل : كتاب المبرد ، طبع عدة طبعات ، أحدثها تلك التي صدرت بتحقيق د . محمد أحمد الدالي عن مؤسسة الرسالة ، في بيروت ، ١٩٨٦ .

(٦) البيت لجرير . من الوافر . يروى : مرتم بالديار . أتمضون الرسوم ولا تحيا . وعليهما فلا شاهد . والبيت في : الديوان ١/٢٧٨ ، والكامل ١/١٤١ ، والأغاني ٢/١٧٩ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والافتضاب ٢/٣٠٧ ، وابن يعيش ٨/٨ و ٩/١٠٣ ، والنوطة ٢٠٥ ، وشرح المقدمة الجزولية ١/٢٢١ ، والمقرب ١/١١٥ ، ووصف المباني ٢٤٧ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، والمغني

أراد : تمرن بالديار ، فحذف حرف الجر ، وانتصب الاسم . ولا يجوز أن تقول في الكلام : مررت زيدًا . وكذلك لا يجوز أن تقول في الكلام : عَزَّني ، بمعنى : عَزَّ عَلَيَّ . وأنشد سيبويه <sup>(١)</sup> :

\* أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ <sup>(٢)</sup> \*

أراد : أليت على حب العراق . ولا يجوز في الكلام : أليت زيدًا ، تريد : على زيد . والأناصيل : نبات له شوك . فلما عَزَّت عليه الأناصيل أَخَذَتْهُ ، [وسار بهنَّ يريد <sup>(٣)</sup>] لهن مرعى لَيْثًا . ولذلك أسمى بهن .

= ١٣٨/١ و ٦١٦/٢ ، وشرح شواهد ٣١١/١ ، وشرح أبياته ٢/٢٨٩ ، ٢٩٣ ، واللسان والناج (مرر) ، والهمع ٥/٢٠ ، والخزانة ٧/١٥٨ و ٩/١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ .

(١) المتلمس الضبيعي ، جرير بن عبد المسيح ، صاحب « الصحيفة » وخال طَرْفَة ، عَدُوهُ ابن سَلَام (١/١٥٥) في الطبقة السابعة من فحول الجاهلية ، ووصفه الأصمعي بأنه « رأس فحول ربيعة » . ترجمته وأخباره في : فحول الشعراء ٣٠ ، والشعر والشعراء ١/١٧٩ - ١٨٤ ، ومقدمة الصيرفي لديوانه ص ٧ وما بعدها .

(٢) من البسيط . وعجزه :

\* وَالْحَبِّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشَّوْشُ \*

أَلَيْتَ ، بفتح التاء : أَقْسَمْتُ . ويروى : بضم التاء أيضًا . والصحيح : الفتح . « واليؤ » مكان « والحب » . يخاطب عمرو بن هند الملك الذي أقسم ألا يَطْعَمَ المتلمس حَبَّ الْعِرَاقِ ، لَمَّا خافه على نفسه ، وفَرَّ إلى الشام . الحَب : اليؤ . القرية : الشام . وأراد بالقحز : كثرة الحَب في الشام ، يريد : أَقْسَمْتُ ألا أكل من حب العراق ، فوجدت في الشام ما يغني عما عندك . وحذف الجار والنصب مذهب سيبويه . ويرى المبرد أن « الحب » منصوب بإضمار فعل ، تقديره : أَلَيْتَ أَطْعَمُ ... والمعنى : لا أطعم . وقال الأعلام : « وللمبرد فيه قولٌ مرغوبٌ عنه » . والبيت في : الديوان ٩٥ ، والكتاب ١/٣٨ ، والمختص ٧/١٥١ ، وتحصيل عين الذهب ٧٣ ، والنكت ١/١٧٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦١ ، ٣٥٦ ، والجنى ٤٤٢ ، والمغني ١/١٣٤ ، ٣٢٣ و ٢/٧٦٩ ، ٧٨٤ ، وشرح شواهد ١/٢٩٤ ، والعيني ٢/٥٥٠ ، والخزانة ٦/٣٥١ .

(٣) صار بهن يستزيد ( كذا ) في المخطوطة . ولعل الصحيح ما أثبتته .

وجاء بعض النحويين<sup>(١)</sup>، وقال: هذا البيت ليس على إسقاط حرف الجر؛ إذ يمكن أن يؤخذ على غير ذلك، وقد قال<sup>(٢)</sup>: لا يقال بإسقاط حرف الجر ما وجد عنه مندوحة. وقد وجدنا مندوحة، وهو أن يكون بمنزلة «عز» في قوله - سبحانه -: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾<sup>(٣)</sup> هو من عاززته فعزني، فكأنه قال: عازر الأناصيل، فعزته، أي غلبته<sup>(٤)</sup>، كأن الأناصيل؛ لشدتها وإذائتها لمن يرعاها تطلب العزة عليه، ومن يرعاها يطلب أن يعزها، فصح لهذا أن يقال: عزته، أي غلبته، ولا يكون فيه إسقاط حرف الجر.

وكان الأستاذ أبو علي يقول<sup>(٥)</sup>: في هذا<sup>(٦)</sup> مجاز وعبرة بضرب المثال، والآخر حقيقة وقصد لإبانة المعنى من أقرب وجوهها، وأثبتها. ومتى اجتمع أمران أحدهما أقرب من جهة المعنى، والآخر أقرب من جهة اللفظ، فينبغي أن يتحامل على اللفظ، ويحافظ على المعنى.

(١) من «بعض النحويين» هؤلاء: ابن جني والزمخشري، فقد ذهبا إلى أن الفعل لازم قد يضمن معنى متعدي، فيتعدى بنفسه، وأن المتعدي قد يضمن معنى فعل لازم، فيتعدى بحرف يتعدى به اللازم، قال ابن جني في «التمام»: «أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء كتاب يكون مئين أوراقا». انظر رأيهما وأمثلهما في: المغني ٢/٨٩٧ - ٨٩٩.

(٢) يريد أبا علي.

(٣) سورة ص ٢٣. وقيل: معنى «عز» في الآية: صار أعز مني في المخاطبة والمخاصمة. ذكره الراغب في المفردات ٣٣٣.

(٤) عززت فلانا على أمره، إذا غلبته (مجمل اللغة ٣٧٨). وفي مفردات الراغب (٣٣٣): «وعزه كذا، غلبه». وقيل: من عز يز، أي من غلب سلب.. وعز المطر الأرض: غلبها. وانظر: ح ٤ في ص قبل السالفة.

(٥) لم أجد رأيه هذا في التوطئة، ولا في شرح المقدمة الجزولية. ولعله في أحد كتبه المفقودة.

(٦) يريد أن يكون «عز» من «عاززته فعزني».

وهذا الذي قاله صحيح لو كان المعنى ضعيفا. وعندني أن الأمرين متساويان، يمكن أن يحتمل البيت عليهما. والله أعلم.

\*\*\*



## باب

### الأسماء التي سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ

« وهي : « رُوِيَ » وَنَحْوُهُ »<sup>(١)</sup>.

اعلم أنَّ التَّخَوُّينَ اختلفوا في هذه الأسماء :

فذهب الكوفيون إلى أنها أفعالٌ من جهة المعنى<sup>(٢)</sup>، لكن جعلت ألفاظها ألفاظَ الأسماء، فقبل لها بذلك : أسماء [٣٤٤] الأفعال، أي الأسماء التي معانيها معاني الأفعال، فـ « نزال » معناه كمعنى « انزل »، فمعناه كمعنى الفعل، لكن جعل لفظه على « فعالٍ » و « فعال » من أوزان الأسماء، وليس من أوزان الأفعال.

ثم إنَّ الأفعال تلحقها الضمائر، فتقول : انزلا، وانزلي، وانزلوا، وانزلن. و « نزال » تُقال للواحد والاثنتين والمؤنث والمذكر، مراعاةً للفظ. ويُستدل على الثنية والجمع والتذكير والتأنيث بقرائن الأحوال ؛ لأنَّ هذه الضمائر لا تلحق إلا الأفعال ؛ لا تلحق الأسماء ولا الحروف.

وكذلك « شتان » ؛ أصله عندهم « شتت »، ثم جعل اللفظ لفظَ الأسماء، كما فعلوا في « ليس » ؛ ألا ترى أن معناها بمعنى « ما »، فمعناها كمعنى الحرف، إلا أنَّ العرب أجرت لفظها مُجْرَى أَلْفَاظِ الْأَفْعَالِ<sup>(٣)</sup>، فَالْحَقَّتْهَا الضمائر

(١) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ٥٦٩/١.

(٢) مذهب الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة مرادفة لما تُفْعَلُ به. انظر مذهبهم في : البسيط ١/١٦٣. وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٧/٣، والهمع ١٢١/٥، والأشموني ١٩٥/٣.

(٣) يريد أنها حرف لأنها بمعنى « ما » ولا اعتداد بورودها على صورة الفعل، كما أن « نزال » فعل لأنها =

التي تُلْحَقُ الْأَفْعَالُ، فقالوا : ليسا وليسوا ولشْنَ. ولحقها علامة التأنيث دلالةً على تأنيث ما يُرْفَعُ بها. وهذا لا يكون إلا في الأفعال أو في الصفات الجارية مُجْرَى الْأَفْعَالِ، نحو : ضاربة ومضروبة وحسنة، وما جرى مجرى ذلك، فقالوا : ليست هند قائمة، وهند ليست ضاحكة.

فيجب على هذا ألا يكون لأسماء الأفعال موضعٌ من الإعراب ؛ لا يُحْكَم على موضعها برفع ولا نصب ولا خفض<sup>(١)</sup>، كما أنَّ الأفعال التي معانيها لا يُحْكَم على مواضعها بشيء من الإعراب.

وذهب البصريون إلى أنها أسماءٌ من جهة لفظها ومعناها<sup>(٢)</sup>، وأنها أسماءٌ للأفعال، فـ « نزال » اسم لـ « انزل »، كما جاء<sup>(٣)</sup> :

« إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوَّا عَنَاءً »<sup>(٤)</sup>.

= بمعنى « انزل » وإن جاءت في صورة الأسماء. وقد تردد رأي أبي علي في « ليس » فقال مرة بفعليتها، وأخرى بحرفيتها. وقال بحرفيتها جماعة، منهم ابن السراج في أحد أقواله، وابن شقير. انظر : الأصول ٤٢/١، وكتاب الشعر ٩/١، ١٠، والخلييات ٢١٠، ووصف المياني ٣٠٠، والجني ٤٥٩.

(١) انظر : ح ٣ في ص التالية.

(٢) أفاض أبو علي في الاستدلال على اسمية أسماء الأفعال، ونفي فعليتها في أكثر من موضع من كتبه (كتاب الشعر ٥/١ وما بعدها، والخلييات ٢١١/١ وما بعدها). واتفق ابن جني أثره. (الخصائص ٤٦/٣ وما بعدها). والقول بأنها أسماء هو مذهب جمهور البصريين. ويرى بعضهم أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء. ويلاحظ أن الفرق بين هذا، وقول الكوفيين أن الكوفيين يقولون بفعليتها حقيقة. ويرى بعض المتأخرين أنها ليست أسماء ولا أفعالاً ولا حروفاً، فهي خارجة عن قسمة الكلمة، ويسمونها : الخالفة، فهي قسم رابع من أقسام الكلمة. انظر : الارتشاف ١٩٧/٣، والهمع ١٢١/٥.

(٣) لأبي زبيد الطائي.

(٤) من الحفيف. وصدده :

« لَيْتَ بَشِيرِي وَأَيُّنَ بَيْتِي لَيْتَ » =

و «لَوْ» المشددة اسم لـ «لَوْ» المخففة، وكذلك «لَيْتَ» اسم لـ «لَيْتَ»، فتقول على هذا: «في» حرف جر، فتجعلها اسماً لـ «في»<sup>(١)</sup>. وحملهم على هذا<sup>(٢)</sup> أن يجعلوا اللفظ مطابقاً للمعنى.

ويجب أيضاً على هذا ألا يكون لها موضع من الإعراب<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الإعراب إنما يدخل في أواخر الأسماء؛ للدلالة على معاني في مدلولاتها، فالرفع يدخل

= أراد بـ «لو» هنا: التي للتمييز، في نحو: لو أتيتنا وأقمت عندنا، أي: ليتك. والمعنى - كما قال الأعلام: أكثر التمني يكذب صاحبه، ويُعْتَبَرُ، ولا يبلغ فيه مُرادُه. والشاهد: إعراب «ليت» لأنه جعلها اسماً للكلمة، وأخبر عنها بـ «أين». والشاهد أيضاً: تضعيف «لو» لعمادتها اسماً، وأخبر عنها، لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في «لو» لا تنحرف، فوضعت لتكون كالأسماء المتمكنة، وتحمل الحركة. والبيت في: الديوان ٢٤، والكتاب ٣/٢٦١، وشرح أياته للنحاس ٢٤١، والمقتضب ١/٢٣٥ و ٤/٣٢، ٤٣، والجليات ٣٢٧، وابن السيرافي ٢/٢١١، وسر الصناعة ٢/٧٨٦، والمنصف ٢/١٥٣، وتحصيل عين الذهب ٤٦٨، والنكت ٢/٨٤٦، وتفنيح الألباب ٣٤٤، وابن عيش ٦/٣٠ و ١٠/٥٧، والخزانة ١١١/١ و ٦/٢٧٥ و ٣٨٨ و ٧/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١.

(١) لأنك أخبرت عنها.

(٢) أي حمل البصريين على أن يحكموا باسميتها.

(٣) هذا المذهب (القول باسميتها، وأنها لا محل لها من الإعراب) هو اختيار المؤلف هنا وفي الملخص (٣٤٨/١). واختار في البسيط (١٦٤/١) أن تكون في موضع نصب، وقال ثمة: «على هذا المذهب.. أكثر النحويين. ويظهر من كلام سيبويه. وهو أقوى من جهة النظر». ونسبه أبو حيان إلى سيبويه والمازني والديوري والفارسي في تذكرته. وذكر المرادي أنه نقل عن سيبويه والفارسي القولان. (انظر: توضيح المقاصد ٤/٧٥، والأشعوني ٣/١٩٦).

وأقول: إن كلامه هنا يشعر بأن القول بأن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب هو مذهب الأكثرين، بدليل قوله بعد: ومن المتأخرين من ذهب... إلخ. وأظنه الحق، فهو الموافق لما ورد في المصادر الأخرى.

وفي المسألة قول ثالث مفاده أنها في موضع رفع على الابتداء، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في: أقائم الزيدان.

في الاسم؛ للدلالة على فاعلية مدلوله. وكذلك النَّصْبُ يدلُّ على المفعولية. وكذلك الجرُّ يدلُّ على الإضافة. والفعل هو المسمَّى هنا بهذه الألفاظ، ولا يمكن أن يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً.

وهذا<sup>(١)</sup> عندي أولى من القول الأول؛ لما ذكرته من مطابقة اللفظ للمعنى. ومن المتأخرين من ذهب إلى أنَّ مَوْضِعَهَا من الإعراب نصب<sup>(٢)</sup>، فجعلها أسماء موضوعة مَوْضِعَ المصدر، الموضوع موضع الفعل، فـ «نزال» موضوع موضع «نزل»، و «نزل» وُضِعَ موضع «انزل»، فيجب لذلك أن تكون منصوبة؛ لأنها وُضِعَت موضع المصدر المنصوب.

وفي هذا اعتراض من جهة البناء؛ ألا ترى أنَّ «شتان» مَبْنِيٌّ على الفتح، وما ذكره لا يوجب [٣٤٥] البناء.

فإن قلت: يُبْنَى؛ لأنه لما لزم أن يُوضع موضع الفعل أُعْطِيَ حُكْمَهُ.

قلت: فيجب على هذا أن يكون «سبحان الله» مَبْنِيًّا على الفتح. وكذلك المصادر التي لزم أن تنوب مناب أفعالها، ولا تَنْصَرِفُ.

فإن قال: هذه المصادر - وإن كانت لم يُنْطَقْ بها قَطُّ إلا كذلك - هي من جنس ما يوجد موضوعاً مَوْضِعَ الفعل، وَغَيْرَ موضوع موضع. وهذه الأسماء لم تُوجد قَطُّ إلا موضوعاً موضع الفعل. ثم لأنها مع ذلك ليست من جنس ما يُوجد خارجاً عن ذلك.

(١) الإشارة إلى القول باسمية أسماء الأفعال، وهو قول البصريين، لا إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، ففي قولي البصريين والكوفيين السابقين لا محل لها.

(٢) هو المازني ومن وافقه. انظر: ح ٣ في ص السالفة.



فَيُكْسَرُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ : تَرَبَّا وَجَنْدَلًا<sup>(١)</sup> .

فهذه ثلاثة أَوْجُهٍ في أسماء الأفعال ، يلزم عن الوجهين الأولين ألا يكون لها موضعٌ من الإعراب ، وعلى الوجه الثالث مَوْضِعُهَا نَصَبٌ . وفي لفظ سيبويه بَعْضُ ظهورِ يَقْتَضِي أَنَّ موضعها نصبٌ ، وإن لم يَكُنْ واضحًا<sup>(٢)</sup> .

## فصل

قال : « وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ »<sup>(٣)</sup> .

اعلم أَنَّ هذه الأسماء أَكْثَرُ ما تُوجَدُ في الأَمْرِ ، وقوله : « في النَّهْيِ » مسامحة<sup>(٤)</sup> ، ولَمَّا أَرَادَ النَّهْيُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ

(١) يريد أن « ترَبَّا وجندَلًا » ونحوهما أسماء أعيان ثابت متاب المصدر اللازم إضمار ناصبه ، كأنه : أَلَزَمَكَ اللَّهُ ، أو أَطْعَمَكَ تَرَبَّا وجندَلًا ، فاختزل الفعل ، لأنهم جعلوه بدلًا من : تربت يداك وجندلت . وعلى الرغم من ذلك فإن « ترَبَّا وجندَلًا » منصوبة لم تبين . وأرى أَنَّ ما يَرِدُ على « سبحان » يَرِدُ على « ترَبَّا » ، ولا ينكسر كلام المعترض ، فقد ورد : تربَّ وجندَلٌ ، بالرفع على الابتداء . والترب : التراب . والجندل : صخرة مثل رأس الإنسان (اللسان : ترب ، جندل) . والمثال يُكْنَى به عن الخيبة ، فمن ظفر من حاجته بالتراب والجندل لم يظفر بشيء ذي بال . وهو من أمثلة سيبويه ٣١٤/١ . وانظره أيضًا في : المقتضب ٢٢٢/٣ ، والنكت ٣٦٨/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٠٨ ، وابن يعيش ١٢٢/١ .

(٢) ربما دَلَّ على ذلك قوله (الكتاب ٢٤٥/١) : « وَحَدَّثَنَا مِنْ لَانْتَهَم أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : زُوَيْدٌ نَفْسُهُ ، جَعَلَهُ مَصْدَرًا ، كَقَوْلِهِ : « فَضْرِبِ الرَّقَابَ » وَكَقَوْلِهِ : « عَذِيبُ الْحَيِّ » أِهـ . أَلَا تَرَى أَنَّ الإضافة من خصائص الأسماء ، وكذلك تنظيره بالآية والبيت من الشعر .

(٣) الإيضاح ١٦٣ ، والمقتصد ٥٦٩/١ .

(٤) جرى أبو علي في ذلك على سنن سيبويه الذي قال (٢٤٥/١) : « هذا باب من الفعل سُئِيَ الفعل فيه بأسماء لم تُؤْخَذْ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ ، وَمَوْضِعُهَا مِنَ الْكَلَامِ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ » .

« تَرَكَ » اسم لـ « اترك » ، وَسَمَّاهُ نَهْيًا ؛ لِأَنَّهُ طَلُبُ تَرْكِ الْفِعْلِ ، وَأَلَّا يَقَعَ . وهذا هو معنى النَّهْيِ . وكذلك :

• مَنَاعِيهَا<sup>(١)</sup> •

اسم لـ « امنع » و « امنع » بلاشك أَفْعَلٌ ، لكن معناه طلب ترك الفعل ، فَسَمَّاهُ نَهْيًا لِذَلِكَ .

ثم قال : « لِأَنَّ الْأَمَرَ وَالنَّهْيَ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُمَا »<sup>(٢)</sup> إلى آخر الفصل .  
كان الأستاذ أبو علي يذكر<sup>(٣)</sup> في كون هذه الأسماء أَكْثَرُ ما وَجِدَتْ في الأمر والنهي ثلاثة أوجه :

أحدها : ذكره أبو علي ، وهو أَنَّ هذا من قَبِيلِ حَذْفِ الْفِعْلِ ، والاستغناء عنه بغيره ، فصار ذلك بمنزلة حذف الفعل ؛ لدلالة الحال عليه . وَأَكْثَرُ ما يَكُونُ

(١) كلمة من رجز ، يُنسب إلى رجل من بكر بن وائل ، أو من بني تميم ، ذكره سيبويه في موطنين (١/٢٤٢) و (٢٧٠/٣) ، وهو :

• مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلِي مَنَاعِيهَا •

وبعده :

• أَنَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا •

وقال : « وهذا اسم لقوله له : امنعها » . الأرباع ، جمع « رُبْع » ، وهو ما تُجِيعُ في الربيع ، أو المنزل والدار بعينها . والبيت في : المقتضب ٣٧٠/٣ ، والمذكر والمؤنث ٦٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢ ، وابن السيرافي ٢٩٨/٢ ، والخصص ٦٣/١٧ ، وما ينته العرب على فعال ٨٢ ، والنكت ٨٥١/٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٧٩ ، وأمالى ابن السجري ٣٥٣/٢ ، والإنصاف ٢/٥٣٧ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، وإيضاح القيسي ١٨٧/١ ، والخزانة ١٦١/٥ .

(٢) الإيضاح ١٦٣ ، والمقتصد ٥٦٩/١ .

(٣) ما يذكره هنا ليس في « التوطئة » ، ولا في « شرح المقدمة الجزولية » ، ولعله في شرحه المفقود للإيضاح .

هذا في الأمر والنهي ، فأكثر ما يكون حذفُ الفعل والاستغناء عنه باسمه في الأمر والنهي ؛ لاشتراكهما في أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما حذفُ فيه الفعلُ ، واشتغني عنه بغيره .

وقال أبو علي : « قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُمَا <sup>(١)</sup> إِذَا كَانَا لِلْحَاضِرِ بِدَلَالَةِ الْأُخْوَالِ فِيهِمَا عَلَى الْأَفْعَالِ » .

يريد أنه يُسْتَعْنَى عَنْهُمَا <sup>(٢)</sup> كَثِيرًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يُسْتَعْنَى بِالْحَالِ <sup>(٣)</sup> عَنْ الْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ ، تَقُولُ <sup>(٤)</sup> لِمَنْ رَأَيْتَهُ قَدْ سَدَّدَ سَهْمًا : الْقِرَاطَسَ وَاللَّهَ ، أَيْ تَصِيبُ الْقِرَاطَسَ <sup>(٥)</sup> . وَكَذَلِكَ مَنْ رَأَيْتَهُ عَلَى صِفَةِ الْحَاجِّ الْقَاصِدِ بَيَّتَ اللَّهُ : مَكَّةَ وَاللَّهَ ، أَيْ قَصْدَهَا أَوْ يَقْصِدُهَا ، بِحَسَبِ حَالِهِ مِنْ قَصْدٍ أَوْ قُفُولٍ ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الْأَمْرِ .

الثَّانِي : أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ ، فَكَانَ الاستغناء عنه وحذفه أَكْثَرَ مَا يَكُونُ فِيهِمَا ؛ لَكُونِهِمَا لَا يُوجَدَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ . وَالْخَبَرُ يَكُونُ بِالْجُمْلَةِ

(١) المخطوطة : « فِيهِمَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْإِيضَاحِ ١٦٣ ، وَالْمُقْتَصَدُ ١/٥٦٩ .

(٢) المخطوطة : « فِيهِمَا » ، تَحْرِيفٌ .

(٣) يريد بالحال هنا القرينة المعنوية ، لَا الْحَالُ بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِي ، بِدَلِيلِ الْمَثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ ضَرِبَهُمَا بَعْدَ هَذَا وَقَدْ يَنْوِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ حَقًّا صِفَاتٌ مَقْصُودَةٌ بِهَا الْحَالِيَّةُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ ، نَحْوُ : عَائِلًا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا ، وَهَنِيئًا لَكَ ، وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ، فَوَقَعَتِ الصِّفَاتُ مَوْقِعَ الْمَصَادِرِ لِتَضَمُّنِهَا لِإِبَاهَا ، وَجَعَلَتْ أَحْوَالًا مُؤَكَّدَةً لِعَوَامِلِهَا الْمُقَدَّرَةِ ، وَاسْتَعْنَى بِهَا عَنِ الْمُؤَكَّدِ ، كَمَا اسْتَعْنَى عَنِ الْمَصَادِرِ . انْظُرْ : شَرْحَ التَّسْهِيلِ ٢/١٩٣ .

(٤) المخطوطة : يَقُولُ .

(٥) مثال القرطاس هذا ، وَمِثَالُ مَكَّةَ الَّذِي بَعْدَهُ ، مِنْ أَمْثَلَةِ سَيِّبِيهِ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا مَأْخُوذٌ مِنْ « الْكِتَابِ » مَعَ بَعْضِ تَصَرُّفٍ . وَقَدْ عَقِدَ سَيِّبِيهِ (٢٥٧/١) بَابًا لـ « مَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ » .

الاسمية والفعلية . فلما لم تجبس <sup>(١)</sup> بالفعلية لم يكن حذفُ الفعل والاستغناء [٣٤٦] عنه بغيره قَوِيًّا .

الثَّالِثُ : أَنَّا وَجَدْنَا الْأَمْرَ يُوضَعُ فِيهِ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ ، فَتَقُولُ : ضَرْبًا زَيْدًا ، تَرِيدُ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلَا تَقُولُ : ضَرْبًا زَيْدًا عَمْرًا ، تَرِيدُ : ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا . فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ يُحْدَفُ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَيُوضَعُ مَكَانَهُ الْمَصْدَرُ ، حَذَفُوا فِيهِ الْفِعْلَ ، وَاسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِاسْمِهِ ، كَمَا اسْتَغْنَوْا عَنْهُ فِي الْأَمْرِ بِمَصْدَرِهِ . وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا كَانَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ أَكْثَرَ مَا تَكُونُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِهَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةُ <sup>(٢)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

قال : « وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : زُوَيْدٌ زَيْدًا <sup>(٣)</sup> » .

اعلم أن « رويد » تصغير « إرواد » <sup>(٤)</sup> تصغير الترخيم ، مثل : زُهَيْرٌ ، مِنْ « أَزْهَر » ، وَحَمَيْدٌ مِنْ « أَحْمَد » . وَتَصْغِيرُ التَّخْرِيمِ هُوَ : أَنْ تَحْذِفَ جَمِيعَ زَوَائِدِ الْكَلِمِ . وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ فِي « بَابِ التَّصْغِيرِ » <sup>(٥)</sup> ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) كلمة ضاعت ملامحها ، وَمَا أَثْبَتَهُ يَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ هِيَ ، وَنَسْجَمٌ مَعَ السِّيَاقِ .

(٢) يريد : مَعًا .

(٣) الإيضاح ١٦٣ ، وَالْمُقْتَصَدُ ١/٥٦٩ .

(٤) « إرواد » مصدر أرود يرود ، بمعنى أمهل يمهل إمهالًا ، ثُمَّ حَذَفْتَ مِنْهُ الزَوَائِدَ ، وَصَغَّرَ الْبَاقِي ، فَصَارَ :

« رويد » . وَقَالَ الْقَرَاءُ : هُوَ تَصْغِيرُ « زُود » بِمَعْنَى « تَهَلَّ » . وَعَلَيْهِ فَلَا تَخْرِيمَ . انْظُرْ : اللِّسَانُ وَالتَّاجُ

(رود) ، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/٢٠٥ .

(٥) انْظُرْ : بَابَ تَحْقِيقِ التَّخْرِيمِ ١٥٧/٣ (الْحَمَزَاوِيَّةُ) .



ثم إنَّ العرب استعملت «رويد» على ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup> :

الأول : اسم فعل<sup>(٢)</sup> . وهو الذي ذكر أبو علي ، فقالوا : رويد زيدًا ، وبئوه ؛ لما ذكرته أولًا ، وعلى حسب ما ذكرته من المذاهب<sup>(٣)</sup> ، وتَحَمَّل الضمير الذي كان في الفعل المسمَّى به ، إلا أن ذلك الضمير يُنْتَى ويُجمع ويُؤنَّث ويُذكر في الفعل ، وهو في اسم الفعل لا يكون إلا مستترًا في كل حال ، فتقول : رويد ، وأنت تريد الواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ هذه العلامات لا تلحق إلا الأفعال ، ويُكتفى في معرفة المذكر والمؤنث والاثنين والجميع بالحال .

ومِنَ العرب من يُلحق علامةً لذلك ، فتقول للمفرد المذكر : رويدك ، وللأثنين : رويدكما ، وللجميع : رويدكم ، وللمؤنثة : رويدكِ ، وللجمع

(١) ذكر الأقسام الثلاثة في الملخص ١/٣٥٢ .

(٢) أمر ، بمعنى أمهل ، أو اترك ، أو دع ، قال سيبويه (٢٤٣/١) : « تقول : رويد زيدًا ، وإنما تريد : أزوّد زيدًا » .

(٣) لم يذكر المؤلف قبل المذاهب في بناء أسماء الأفعال . وكل ما ذكره هو أنه نفى غرضًا أن تكون مبنية لوقوعها موقع الفعل (انظر : ص ١٢٠) أثناء تقريره بناء «شأن» . وفي علة بناء أسماء الأفعال خلاف ، فقد قيل : السبب وقوعها موقع الفعل ، والفعل مبني في الأصل . وقيل : بُنيت لأنها أسماء لما أصله البناء ، وهو الفعل . وقيل : لأن الأمر منه مشبه لفعل الأمر ، والماضي مشبه للفعل الماضي . وأصحاب هذا القول لا يفسرون «أف» بـ «أتضجر» بل بـ «تضجرت» . وقيل : لأن اسم فعل الأمر متضمن لام الأمر ، واسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع محمولان عليه لِيَتَرَدَّدَ الباب . وقيل : لشبهه بالحرف في الاستعمال ، فكلاهما يعملان نيابة عن الفعل ، ولا يعمل غيرهما فيهما . وهذا القول الأخير نُسب إلى سيبويه في قول . كما نسب بعضه إلى الجمهور . ونقل عن أبي علي . وهو مذهب الأخفش وابن مالك . انظر في المسألة : الخصائص ٣/٤٩ - ٥١ ، وابن يعيش ٤/٣١ ، والهمع ١/١٧ ، وانظر أيضًا : اسم الفعل في كلام العرب .. ٢١٤ - ٢٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٤٤ .

المؤنث : رويدكن<sup>(١)</sup> .

والكاف هنا وما أشبهها في لحاق اسم الفعل لبيان حال الضمير حروف<sup>(٢)</sup> ، بمنزلة الكاف وما جرى مَجْرَاهَا من أرايتك<sup>(٣)</sup> وأرايتكما وأرايتكم وأرايتكِ وأرايتكن ، التاء هي الفاعلة ، ولما كانت هنا على حال واحد للمذكر والمؤنث والاثنين والجميع ، ألحقوا بعدها ما يُبَيِّنُ حالها .

وكذلك الكاف في : إياك وإياكما وإياكم وإياكِ وإياكن ، «إيا» هي الضمير ، وما بعدها جاء ؛ لبيان حالها ؛ إذ هو على حال واحدة في كل حال<sup>(٤)</sup> .

وكذلك التاء من «أنت» «أن» هو الضمير ، وما بعده لحق ؛ لبيان حاله من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث<sup>(٥)</sup> .

(١) وذلك خوفًا من التباس مَنْ يَقْنِي بمن لا يعني . والذين لا يذكرون العلامة (الكاف) يستغنون بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره . انظر : الكتاب ١/٢٤٤ .

(٢) حروف خطاب ، لا محل لها من الإعراب ، قال سيبويه (٢٤٤/١) ، ٢٤٥ : «فهذه الكاف لم تجع علماء للمأمورين والمنهين المضمرين . ولو كانت علمًا لكانت خطأ لأن المضمرين هنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو» .

(٣) الكاف في «أرايتك» التي بمعنى «أخبرني» حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب . هذا مذهب سيبويه . وعليه المؤلف . وقال المرادي : هو الصحيح . ويرى الفراء أن الكاف رفع بالفاعلين ، والتاء حرف خطاب . ويرى الكسائي أن الكاف في موضع نصب . انظر : الجني ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤) سيبويه والأخفش وأكثر البصريين ، ومنهم أبو علي وابن جني والمؤلف يرون أن الكاف في «إياك» و«ذلك» وأخواتها ، والهاء والياء في «إياه» و«إياي» والفروع حروف للتبيين . ويرى الكوفيون وابن كيسان أن الكاف والهاء والياء هي الضمائر ، وأن «إيا» و«ذا» عماد . وقيل : هي مع «إيا» و«ذا» اسم واحد مضمّر . انظر : الكتاب ١/٢٤٥ و ٣/٢٢٢ ، والإنصاف ٢/٦٩٥ - ٧٠٢ (المسألة ٩٨) ، وابن يعيش ٣/٩٥ ، والجني ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، والبسيط ١/٣٠٦ .

(٥) هذا مذهب الجمهور . وذهب الفراء إلى أن «أنت» كلها هي الضمير . وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم ، ولكنها كُثِّرَتْ بـ «أن» . انظر : الجني ١١٨ .

وكذلك مالحق المبهّم بما هو للخطاب، نحو: ذلك، وذلكما وذلكم وتلك<sup>(١)</sup>، وما جرى مجرى ما ذكرته.

وهذا الذي ذكرته في «أنت»، و«إياك» هو مذهب سيبويه، وأبي الحسن، ومُحَقِّقِي هذه الصنعة<sup>(٢)</sup>.

وفيهما مذهبان غير ما ذكرته، يأتي بيانهما عند ذكر الضمائر، إن شاء الله. وهذه الكافُ اللاحقة لـ «رويدك»<sup>(٣)</sup>، تَنْزِلُ منزلة «لك» بعد «هلم»، إنما جيء بـ «لك» بعد «هلم»؛ لبيان الضمير، فكأنه قال: لك إرادتي [٣٤٧]، أو لكما، أو لكم، أو لكن، إلا أنّ الكاف في ذلك<sup>(٤)</sup> مجرورة<sup>(٥)</sup>، والكاف في «رويدك»، وما ذكرته قَبْلُ حرف، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، فتقول: هَلُمَّ لك نفسك، إذا أجزّيته على الكاف. فإن أجزّيته على الضمير الذي في «هلم»؛ لأنه اسمُ فعلٍ، فيتَحَمَّلُ الضمير الذي كان في فعله المسمّى به، فتقول: هلم لك أنت نفسك. ولا بُدَّ من «أنت» هنا؛ لأنّ الضمير المرفوع المتصل لا يُؤكّد بـ «النفس» و«العين»، إلا أنّ يُؤكّد بالضمير المنفصل.

فإن قلت: هَلُمَّ لكم كلكم، جاز أن تُخَفِّضَ «كلكم»، وتُجَرِّيه على «لكم»، وراز أن تُرْفِعَ وتُجَرِّيه على الضمير المرفوع في «هلم»، فتقول: هلم

(١) انظر: ح ٤ في ص السالفة.

(٢) انظر: ح ٤، ٥ في ص السالفة.

(٣) في المخطوطة: لرويدك ورويدك، وهم نسخ.

(٤) الإشارة إلى «هلم لك».

(٥) انظر: الكتاب ٢٤٦/١. والجار والمجرور خبر، مبتدؤه: إرادتي.

لكم كلكم، وأن تُؤكّد بالضمير المنفصل<sup>(١)</sup>. ولا يلزم الضمير المنفصل هنا، كما لزم مع النفس والعين، فتقول: هلم لكم أنتم كلكم. وكذلك هلم لكم أجمعون، إن أجزّيت «أجمعين» على الضمير المرفوع الذي في «هلم».

وفَرَّقَتِ العربُ بين «النفس» و«العين»، و«كل» و«أجمع»؛ لأمرٍ يَبَيِّنُ في «باب التوكيد»<sup>(٢)</sup>، إن شاء الله. وتقول: رويدك أنت نفسك، ورويدكما أنتما أنفسكما، ورويدكم أنتم أنفسكم. فإن جِثَّتْ بـ «كل» و«أجمع» لم يلزمك التأكيد بالضمير المنفصل، وكُنْتَ مخيرًا في الإتيان به. ولا يجوز أن تخفض، ويُحْمَلُ على الكاف؛ لأنها حرف، كما لا تقول: ذاك نفسك.

وتقول: رويدك أنت وزيد؛ لأن الضمير المرفوع؛ المختار فيه ألا يُعْطَفَ عليه إلا بعد ما يُؤكّد بالضمير المنفصل<sup>(٣)</sup>. وكذلك تقول: هلم أنت وزيد. و«رويد» هذه تنصب المفعول به؛ لأنها وُضِعَتْ موضع فعل متعّد،

(١) الكتاب ٢٤٨/١.

(٢) هو أنّ «النفس» و«العين» يليان العوامل، فتقول: خرجت نفس زيد، ولا يلي «كل» و«أجمع» العوامل، بل يستعملان تابعين دائماً، والضمير المرفوع اتصل بفعله، حتى صار معه كالشيء الواحد، فكرهوا أن يأتوا بـ «النفس» بعده، فيصير كأنه الذي يلي العوامل، وليس هذا المحذور موجوداً في «كل» و«أجمع»، ففَرَّقُوا بين الحالتين. (انظر: الإيضاح ٢٧٣، والبسيط ٣٧٢/١، ٣٧٣)، ونسب ابن مالك إلى الأخفش في «المسائل» إجازته «قام نفسه» على ضعف. انظر: شرح التسهيل ٢٩٠/٣، والارتشاف ٦٠٨/٢.

(٣) أو يُفْصَل، فتقول: قمت اليوم وزيد. والعطف بعد التوكيد أحسن. (البسيط ٣٤٥/١). وأجاز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل. في حين منعه البصريون إلا على قبح في ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف ٤٧٤/٢ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦).



فـ «رويد» وُضعت موضع «اترك»، قال الهذلي<sup>(١)</sup>:

رُوَيْدٌ عَلَيَّا جُدًّا مَا تَذِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ<sup>(٢)</sup>

وحكى سيبويه: «والله لو أردت الدراهم لأعطيئك رُوَيْدَ ما الشَّعْرُ<sup>(٣)</sup>»، أي دع الشَّعْرَ، فإنه عليٌّ أهون. أو يكون المعنى: والله لو طلبت الدراهم لأعطيئك، دع الوسيلة بالشعر، فما لك عندي من الحق أعظم من ذلك. وهذا المعنى - والله أعلم - أظهر، و«ما» زائدة في الوجهين.

الثاني: أن يكون مصدرًا، فيجوز أن يُضاف إلى ما بعده، فتقول: رويدَ زيدَ ورويداَ زيدًا، قال وَدَّكَ بِنِ ثُمَيْلِ الْمَازِنِيِّ<sup>(٤)</sup>:

(١) مالك بن خالد الحناعلي الهذلي، أو الْمُقْتَلُ الهذلي. ولكل منهما شعر ضئله السكري كتابه «شرح أشعار الهذليين».

(٢) من الطويل. يروى: ولكن وُدُّهم، متمائِنٌ: قديم. مُتَمَائِنٌ: من الميل إلى اليمين. عليٌّ: حَيٌّ من كنانة. جُدُّ: قُطْع. جُدُّ ما تَذِي أُمَّهُمْ: مَثَل، و«ما» زائدة. متمائِنٌ: متكاذِب. يصف قطعة بينهم وبين كنانة على ما يربطهم من قرابة وأخوة، فيقول: أمهلهم حتى يرجعوا عن قطيعتهم، فقطيعتهم لنا على غير أصل. والشاهد: نصب «عليًّا» بـ «رويد». والبيت في: شرح أشعار الهذليين ١/٤٤٧، والكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وكتاب الشعر ١/٢٢، وابن السيرافي ١/١٠٠، والمقتصد ١/٥٧٠، والنكت ١/٣٣٣، وتحصيل عين الذهب ١٨٠، وابن يعيش ٤/٤٠، واللسان (جديد، رود، مأن، مين).

(٣) الكتاب ١/٢٤٣. وشرح سيبويه ما حكاه فقال: «لو أردت الدراهم لأعطيئك فدح الشعر». وهو محتمل للوجهين اللذين ذكرهما المؤلف. وسبقه ابن يعيش للوجه الأول وأوضحه أكثر. وانفرد المؤلف بالوجه الثاني. وأضاف ابن يعيش وجهين آخرين، مفاد الأول: لو أردت المال والشعر أعطيتك المال لا الشعر، إذ حاجتك إلى المال ظاهرة. أما الشعر فلا حاجة بك إليه. ومفاد الثاني: اطلب المال والدراهم واترك طلب الشعر لأن طلبك المال سهل سيجاب، وأما الشعر فأننا غير قادر عليه. انظر: شرح المفصل ٤/٤٠.

(٤) وَدَّكَ بِنِ ثُمَيْلِ. أو ودك بن سنان بن ثُمَيْل. وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة المروانية. اختار له أبو تمام. وانظر ترجمته في: شرح أبيات المغني ٧/٩.

رُوَيْدًا بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ثَلَاثُوا غَدًا حَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ<sup>(١)</sup>

وهذا بمنزلة قوله - سبحانه -: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير: اضربوا الرقاب ضربًا، ثم حُذِفَ الفعل، وجعل المصدر مكانه، فجاء: فضربًا الرقاب، ثم أُضِيفَ. وكذلك: رويدَ زيدَ، كان أصله: رويدًا زيدًا، ثم أُضِيفَ. وهذه<sup>(٣)</sup> لا يَلْحَقُهَا الكاف لبيان الفاعل، إنما يكون هذا في أسماء الأفعال، وفي ما ذكرته من الضمائر والأسماء المبهمة؛ ألا ترى أنك تقول: لإكرامًا زيدًا، أي أكرم زيدًا [٣٤٨]، ولا تقول: لإكرامك زيدًا.

الثالث: أن تكون صفةً للمصدر، فتقول: ساروا سيرًا رويدًا، أي متمهلاً فيه مترققًا فيه. ثم إنَّ العرب تحذف المصدر، فتقول: ساروا رويدًا، فيكون «رويدًا» حالًا من المصدر الذي تَصَمَّنَتْه الفعل<sup>(٤)</sup>. وكذلك: ساروا شديداً،

(١) من الطويل. يروى: رويد بني، بالإضافة. وقال التبريزي: «وهو - القطع والنصب - أكثر». سفوان: ماء قرب البصرة. والبيت في: الحماسة ١/٨٣، وشرحها للمرزوقي ١/١٢٧، وللأعلم ١/٣٦٤، والتبريزي ١/٦٣، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/٩٤، والمختص ١/١٥٠، وابن يعيش ٤/٤١، وشرح التسهيل ٣/٣٣٤، واللسان (رود)، والمغني ٢/٥٩٦، وشرح شواهد ٢/٨٥٣.

(٢) سورة محمد ٤.

(٣) يريد: «رويد» المصدر.

(٤) يتابع المؤلف في هذا سيبويه، الذي يقول بعدم جواز حذف المنعوت، في نحو: ساروا سيرًا رويدًا، لأنَّ «رويدًا» نعت غير مختص بالمنعوت، فلا يجوز حذف منعوته لعدم الدليل. وأئيد ابن يعيش وأبو حنبل. وزدَّه الصبان بأنَّ العلم حصل بدون كون الصفة خاصةً بالموصوف، فلا ضير في الحذف. (انظر: الكتاب ١/٢٤٤، ٢٤٥، وابن يعيش ٤/٤١، والارتشاف ٣/٢٠٦، والأشموني (بحاشية الصبان) ٣/٢٠٤.

وأقول: و «رويد» في حال إعرابه حالًا أو صفة مؤوَّل بالمشق. ويجوز أن يعرب «رويد» في نحو «ساروا رويدًا» حالًا من الفاعل، كأنه: ساروا مرودين، ولا حذف.

وضربت شديداً. والمصدر متى حذف<sup>(١)</sup> فإن صفته تكون حالاً يماً تَضَعْنَه  
الفعل الأول من المصدر<sup>(٢)</sup>.

ومن الناس من ذهب إلى أنه مصدر<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قام مقام المصدر، وهو  
الشابق. ولا يثبت عند النظر والتحصيص.

واستدل سيويه على صحة ما ذكرته من الحال بأنهم يقولون: سير يزيد  
سير شديداً. فإذا حذفت «سيراً»، قلت: سير يزيد شديداً، فلو كانت صفة  
المصدر بعد حذف المصدر على حسبه عند إتيانه، لقلت: سير يزيد شديداً<sup>(٤)</sup>.  
والله أعلم.

وعلى هذا قوله - سبحانه - : ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتَيْنَهُمُ رُيُودًا﴾<sup>(٥)</sup> فـ «رؤيدا»  
حال يماً تَضَعْنَه الفعل من المصدر، وكان أصله صفة للمصدر، فلما حذف  
المصدر، صار - كما ذكرته - حالاً. والله أعلم.

ثم قال: «وَحَيَّ هَلْ الثَّرِيدَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) حذف حذف (كذا) مكررة في المخطوطة. وهو وهم.

(٢) يريد: ضمير المصدر.

(٣) ظاهر كلامه أنه يريد أنه مفعول مطلق. ولم أجد في المظان التي اطلعت عليها من قال بذلك.

(٤) سيويه (٢٢٨/١): «مما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا، أن سائلاً لو سألك فقال: هل  
سير عليه، لقلت: نعم سير عليه شديداً.. فالنصب في هذا على أنه حال. وهو وجه الكلام، لأنه  
وصف «السير» ولا يكون فيه الرفع».

(٥) الطارق ١٧.

(٦) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ٥٦٩/١. و «حَيَّ هَلْ الثَّرِيدَ» من أقوال العرب، حكاه سيويه.  
(الكتاب ٢٤١/١). وقال الأعلام: جعلوا «حَيَّ» و «هَلَّ» بمنزلة شيء واحد، وفتحوها،  
وأقاموها مقام اسم الفعل، وجعلوها بمنزلة «اتوا الثريد». وربما اكتفوا بـ «حَيَّ» فعُدَّوه بحرف  
الجر.. وربما اكتفوا بـ «هَلَّ». النكت ٣٣٢/١.

اعلم أن «حَيَّ» تُشْتَعْمَلُ مركبة، وغير مركبة.

فإذا كانت غير مركبة كانت بمنزلة «أقبل» تتعدى بـ «على». وعلى هذا  
قول المؤذن: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الفلاح، المعنى: أقبلوا على  
صلاتكم، وعلى ما فيه بقاء الخير لكم. والفلاح: البقاء.

وإذا كانت مركبة كانت متعدية<sup>(١)</sup>، وكانت بمنزلة: «إيت»، فتقول:  
حَيَّ هَلْ الثَّرِيدَ، أي إيت الثريد. وزعم أبو الخطاب<sup>(٢)</sup> أنه سمع من يقول: حَيَّ  
هَلْ الصلاة. وفيها ثلاث لغات<sup>(٣)</sup>: منهم من يقول: حَيَّ هَلَّا، في الوصل  
والوقف، وكأن «حَيَّ» مركبة مع «هلا» التي هي من الأصوات، قال طرفة:  
رِزُهُ قَدُمٌ وَهَبٌ وَهَلَّا ذِي زُهَاءٍ جَمَّةٌ بِهِمَّةٌ<sup>(٤)</sup>

ثم حدثت بالتراكيب ما لم يكن أو يكون من إجراء الوصل مُجْرَى الوقف،  
على حسب ما يَبَيِّنُ، إن شاء الله.

ومنهم من يقول: حَيَّ هَلَّ، في الوصل. فإذا وقف سَكَنَ اللام.

ومنهم من يقول: حَيَّ هَلَّ، في الوصل. فإذا وقف بالألف، فقال:

(١) ويكون جزأها مبنيين على الفتح، مثل «خمسة عشر». انظر: كتاب الشعر ٦٩/١.

(٢) الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد، من أئمة العربية، وهو أول من فسر الشعر تحت كل  
بيت. أخذ عنه يونس وسيويه. توفي ١٧٧ هـ. (انظر: إنباه الرواة ١٥٧/٢، ١٥٨، والأعلام ٣/

٢٨٨). وانظر ما حكاه في: الكتاب ٢٤١/١ و ٣٠٠/٣، وكتاب الشعر ٦٨/١، والنكت ١/

٣٣٢، واللسان (هل)، والخزانة ٢٦٠/٦.

(٣) فيها لغات أخرى فوق الثلاث: حَيَّ هَلَّ، حَيَّ هَلَّا. انظر: كتاب الشعر ٦٨/١، وابن يعيش ٤/

٤٥، والارتشاف ٢١٢/٣.

(٤) من المديد. الرُّزُّ: الصوت. قَدُمٌ، هَبْ، هلا: أسماء أصوات تستعمل لجزر الخيل. ذو الزُّهَى والزُّهَاءُ:

الكثير العدد. الجَمَّةُ: الكثيرة. البَهِمُ، واحدها بُهْمَةٌ: الشجمان. والبيت في: الديوان ٧٩.



حَيِّ هَلا ، وَكَأَنَّ الْأَلْفَ هُنَا عَوَضَ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ<sup>(١)</sup> ، بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي «أَنَا»<sup>(٢)</sup> .

ثُمَّ قَالَ : «وَعَلَيْكَ زَيْدًا»<sup>(٣)</sup> .

«عليك» اسم فعل . وكذلك «دونك» و «عندك» . والكاف فيها عند سيبويه في موضع خفض<sup>(٤)</sup> . وفيها ضميرٌ مرفوعٌ تَحَلَّاهُ ؛ لِنِيَابَتِهَا مَنَابَ الْفِعْلِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ التَّوَكُّيدُ عَلَى الْخَفُوضِ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ نَفْسُكَ ، وَعَلَيْكُمَا أَنْفُسُكُمَا ، وَعَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ . وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَعَلَيْكُمَا أَنْتُمَا أَنْفُسُكُمَا ، وَعَلَيْكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ<sup>(٥)</sup> [٣٤٩] وَلَا يُؤَكَّدُ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِ «النفس» و «العين» حَتَّى يُؤَكَّدَ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ ، بِخِلَافِ «كُلٌّ» و «أَجْمَعُ» ، فَتَقُولُ : عَلَيْكُمْ أَجْمَعِينَ ، إِنْ أَجْرِيته عَلَى الضَّمِيرِ الْخَفُوضِ . فَإِنْ أَجْرِيته عَلَى الْمَرْفُوعِ قُلْتَ : عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ . وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : عَلَيْكُمْ أَجْمَعُونَ . وَكَذَلِكَ : عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ ، وَعَلَيْكُمْ أَنْتُمْ كُلُّكُمْ ، وَعَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ<sup>(٦)</sup> . وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا بِتَعْلِيلِهِ

(١) فِي نَحْوِ : ﴿كِتَابِي﴾ وَ ﴿حَسَابِي﴾ [الْحَاقَّةُ ٢٠] .

(٢) فِي قَوْلِكَ : أَنْ نَقُلْتَ . وَقَالَ ابْنُ عِيْشٍ (٤٥/٤) : «وَأَبَاتِهَا فِي الْوَصْلِ لُغَةً رَدِيَّةً ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ» .

(٣) الْإِيضَاحُ ١٦٣ ، وَالْمَقْتَصِدُ ٥٦٩/١ .

(٤) الْكِتَابُ ١/٢٥٠ . وَعَلَّلَ السَّيُّوْطِيُّ «الْخَفْضَ» بِأَنَّ الْأَخْفَشَ رَوَى عَنْ عَرَبٍ فَصَحَاءَ «عَلَيْ عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا» فَنَبَّيْنِ أَنْ الضَّمِيرَ مَجْرُورَ الْمَوْضِعِ . وَبَرَى الْكَسَائِيُّ أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : رَفَعَ ، فَلَا يَجُوزُ تَوَكُّدُهَا بِالْمَجْرُورِ . وَذَهَبَ ابْنُ بَاشَّازٍ إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ خَطَابٍ ، فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ٣/٢١٤ ، وَالْهَمْعُ ٥/١٢٥ .

(٥) الْكِتَابُ ١/٢٥٠ .

(٦) انْظُرْ : ص ١١٣١ ، ح ٢ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْكِتَابُ ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ .

مُسْتَوْفَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فِي «بَابِ التَّوَكُّيدِ»<sup>(١)</sup> .

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي : «عِنْدَكَ»<sup>(٢)</sup> وَ «دُونَكَ زَيْدًا» ، تَقُولُ : دُونَكَ نَفْسُكَ ، وَدُونَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَدُونَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ . وَلَا تَقُولُ : دُونَكَ نَفْسُكَ ، بِالرَّفْعِ . وَتَقُولُ : عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ ، بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ لَمْ تُؤَكَّدَ .

وَضَابِطُ هَذَا - فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ - أَنْ تَقُولَ :

إِنْ أَكَّدْتَ بِ «النفس» و «العين» ، فَتَنْظُرُ :

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ضَمِيرٌ مَنْفَصِلٌ ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا الْخَفْضُ فِيهِمَا . وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ضَمِيرٌ مَنْفَصِلٌ ، جَازَ لَكَ فِيهِمَا الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ .

فَإِنْ أَكَّدْتَ بِ «كُلٌّ» و «أَجْمَعُ» ، جَازَ لَكَ الرَّفْعُ وَالْخَفْضُ ، سَوَاءً أَجِئْتَ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ أَمْ لَمْ تَأْتِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْخَفُوضِ وَالضَّمِيرَ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلَ يُؤَكَّدُ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمَنْفَصِلِ ، وَيَكُونُ عَلَى حَسْبِهِمَا مِنْ إِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ ، كَمَا تَفْعَلُ فِي الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ .

وَكَذَلِكَ «عِنْدَكَ» . وَمَعْنَاهَا<sup>(٣)</sup> الثَّلَاثَةُ : «الزَّمُّ» .

وَقَاسَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا جَمِيعَ الظُّرُوفِ . وَالْبَصْرِيُّونَ يَقْضُرُونَ مَا أَتَى مِنْ

(١) انْظُرْ : ٢/٢٦٦ ، ٢٦٧ (الْحَمَزَاوِيَّةُ) .

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ : غَيْرِكَ . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى «عِنْدَكَ» وَ «دُونَكَ» وَ «عَلَيْكَ» .

(٤) وَالْكَسَائِيُّ . وَقِيلَ : إِنْ الْكَسَائِيُّ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ أَوْ الْجَارُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَأَكْثَرَ . وَقِيلَ إِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ «لَكَ» وَ «بِكَ» . وَزُيِّدَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَنَّ ذَلِكَ إِخْرَاجٌ لِلْفِظِ عَنْ أَصْلِهِ . انْظُرْ : ابْنُ عِيْشٍ ٤/٧٤ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/٢١٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣/٢٠١ ، ٢٠٢ ، وَالْهَمْعُ ٥/١٢٥ .

ذلك على السماع<sup>(١)</sup>. وحكى سيبويه: إليك عني<sup>(٢)</sup>، أي زُلْ عني. وقال  
التأبغة الذبياني:

أَلِكْنِي يَا عِيَيْنُ إِلَيْكَ قَوْلًا سَاهِدِيهِ إِلَيْكَ ، إِلَيْكَ عَنِّي<sup>(٣)</sup>  
فيقول الراؤ: إِلَيَّ، فـ«إِلَيَّ» اسم لـ«أَتَنَحَّى». وكذلك تقول:  
مكانك، أي: أثبت. وفيه ضميرٌ مرفوعٌ مستترٌ بنيابته مناب الفعل، قال الله -  
سبحانه -: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتَ وَشُرَكَائُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وتقول على هذا: مكانكم أنتم  
أنفسكم، ومكانكم أنفسكم، ومكانكم أنتم أنفسكم. ولا تقل: مكانكم  
أنفسكم، بالرفع، على حسب ما تقدّم في «عليك نفسك»<sup>(٥)</sup>.  
وحكى: «كما أنت»<sup>(٦)</sup>، فجعل «كما أنت» اسم فعل، تقديره: اثبت،  
لا تزل<sup>(٧)</sup> عن ذلك.

وكثيرًا ما توجد أسماء الأفعال في الظروف، والمجرورات، وإن لم تتلغ  
القياس عند البصريين. وقاس الكوفيون ذلك كله، على حسب ما

تقدّم<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

### مسألة

مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْكَافَ فِي «عندك»، وما أشبهه إذا كانت  
أسماء أفعال بمنزلة الكاف في «رويدك»، فليس لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها  
حرفٌ<sup>(٢)</sup>. وحملَه على ذلك أَنَّ أسماء الأفعال لا تُضاف.

وما ذكرته أولاً - وهو أن الكاف اسمٌ، وأن موضعها خفضٌ -  
مذهب [٣٥٠] سيبويه وجمهور النحويين<sup>(٣)</sup>، وأن الفعل شَمِي بالمضاف  
والمضاف إليه، كما يُسمَّى الشخص بالمضاف والمضاف إليه، نحو «عبد الله»  
و«أبي بكر».

وذهب أبو علي إلى أنها لما صارت أسماء الأفعال بُيِّت، والبناء لا يُضادُّ  
الإضافة<sup>(٤)</sup>؛ ألا ترى أن «إذا» و«إذ» و«حيث» ظروفٌ، وما بعدها في

(١) انظر: ص ١١٣٧، ح ٣.

(٢) بذلك قال ابن بابشاذ. وانظر: ص ١١٣٦، ح ٤.

(٣) انظر: ص ١١٣٦، ح ٤.

(٤) بهذا يؤيد أبو علي، ويتابعه المؤلف، مذهب سيبويه والجمهور، القائل بأن موضع الكاف خفض قبل  
النقل إلى اسم الفعل والبناء مع الظرف والمجرور، ثم استصحب ذلك بعد النقل، ويردُّ على الفريق  
الأول الذي حكم بحرفية الكاف لأن أسماء الأفعال لا تُضاف، كأنه يقول إن الظرف أضيف أولاً  
إلى الضمير، ثم بُنِيَ مَقَامًا، فموضع الكاف خفض، وليس هناك تعارض بين البناء؛ بناء اسم الفعل،  
والإضافة.

وأراني أميل إلى ما ذهب إليه الفريق الأول، ومنهم ابن بابشاذ، فالكاف بعد بنائها مع الظرف  
أصبحت جزءًا من الظرف، ولا داعي للقول بأنها ضمير مخفوض كما يرى الجمهور، ولا مرفوع  
كما يرى القراء، ولا منصوب كما يرى الكسائي.

(١) مذهب البصريين هو الراجح. انظر: مصادر ح السالفة.

(٢) قال: «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يُقال له: إِلَيْكَ، فيقول: إِلَيَّ، كأنه قيل له:  
تَنَحَّ، فقال: أَتَنَحَّى». (الكتاب ١/٢٤٩، ٢٥٠). وانظر أيضًا: الهمع ٥/١٢٤.

(٣) من الوافر. يروى: سأبديه. ألكني: أبلغ عني وكن رسولي، والألوك: الرسالة. عُيِّن: عينه بن  
حصن. إليك عني: كُفَّ عني. والبيت في: الديوان (نح). أبو الفضل لإبراهيم) ١٢٦، (ونح.  
شكري فيصل) ١٩٦.

(٤) يونس ٢٨.

(٥) انظر: ص ١١٣١، ح ٢، والصفحة السالفة.

(٦) حكاه الكسائي، كما حكى: كما أنتني، أي انتظرنِي. وهو منقول من الكاف و«ما أنت»،  
ومعناه قبل النقل: مثل الذي هو أنت. انظر: توضيح المقاصد ٤/٨٢.

(٧) في المخطوطة: لا تزل. والصحيح ما أثبت.



موضع خفض بها، و « كم » تُضاف، وهي مبنية. وجميع ظروف الزمان إذا أضيفت إلى الفعل الماضي يجوز بناؤها؛ لإضافتها إلى المبني، فكيف تضاد الإضافة البناء، وهي توجب البناء على وجه ما؟ هذا هو الذي يظهر لي فيها. والله أعلم.

ثم قال: « إيه »<sup>(١)</sup>.

قال ثعلب: تقول للرجل: إيه حَدَّثنا، إذا استَرَدَّتْهُ، و « إيهَا »<sup>(٢)</sup>: كُفَّ عنا، إذا أمرته أن يقطعهُ، و « ويها »، إذا زَجَرْتَهُ عن الشيء، أو أغرَيْتَهُ به، و « واهَا » له، إذا تَعَجَّبْتَ منه<sup>(٣)</sup>.

وهذه كلها أسماء أفعال، ف « إيه » اسم ل « زد »، و « إيهَا » اسم ل « اسكت »، ف « إيه » أمرٌ من جهة اللَّفْظِ، والمعنى بالنيابة، و « إيهَا » أمرٌ من جهة اللفظ، نَهَيٌّْ من جهة المعنى، و « ويها » اسم ل « كُفَّ » إذا كان زجراً. فإن كان إغراء، فهو اسم « الزَّم »، و « واهَا » بمنزلة « عَجَبَا ». وكذلك « بَخ بَخ »<sup>(٤)</sup> بمنزلة « عَجَبَا ». و « صَه » اسم ل « اسكت ».

(١) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ٥٦٩/١. و « إيه » بكسر الهاء، والتنوين: بالكسر لاستزادة المعرفة، والتنوين لاستزادة المنكور. وزعم الأصمعي أن العرب لم تقل « إيه » بالكسر دون تنوين. انظر: ابن يعيش ٣٢/٤.

(٢) الهاء مفتوحة للفرق بينه وبين « إيه » بالكسر. وهما تقيضان في المعنى. وذكر ابن يعيش أنَّ « إيهَا » لم يرد إلا متوناً. ونقل ابن السراج أنه يُنَوَّن كثيراً، ولا ينون قليلاً. انظر: شرح المفصل ٣٢/٤.

(٣) التلويع في شرح الفصيح ٣٩. وفيه: « إذا حشنته »، بدلاً من « إذا زجرتَه ». وليس فيه « و » (واها) له، إذا تعجبت منه.

(٤) يُكْرَر، كما أورده المؤلف. ويُقْرَد، فيقال: بَخ، وبَخ، وإذا كُرِّر قيل: بَخ بَخ، وبَخ بَخ، وبَخ بَخ. انظر: الارتشاف ٣/٢٠٠.

والتنوين اللَّاحِقُ لأسماء الأفعال تنوينُ التنكير، فإذا قُلْتُ: صَه، فمعناه: السكوت. فإذا قُلْتُ: « صِه » متوناً، فمعناه: سكوتاً.

ثم قال: « وَتَرَاكِهَا وَمَنَاعِهَا »<sup>(١)</sup>.

الضميرُ هنا مفعولٌ؛ لأن « تَرَاكِ » و « مَنَاع » اسمان ل « اترك » و « امنع »، فكأنَّه قال: اتركها وامنعها.

وفيها وفي ما أشبههما ضَمَائِرُ مستترَةٌ لا تظهرُ أبداً<sup>(٢)</sup>، لكنَّها تَوَكَّد بالضمائر المنفصلة أو بغير ذلك، أو يُعْطَف عليها؛ لأنَّ الضمائر المتصلة لا تَلْحَقُ إلا الأفعال، إلا أنَّه قد جاء قليلاً، حكاه يعقوب في « الإصلاَح »: هاء، وهاء، وهاءوا، وهائي، وهَنَّ<sup>(٣)</sup>. وقد جاء « هَلُمَّا » و « هَلُمَّا » و « هلمني »

(١) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ٥٦٩/١. و « مناعها » كلمة من رجز علقت عليه قبل (ص ١١٢٥). و « تراكها » كلمة من رجز أيضاً أورده سيبويه في موطنين (٢٤١/١)، و (٢٧١/٣)، وهو: « تراكها من إيل تراكِها ».

وبعده:

• أَنَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا •

وقال: « فهذا اسم لقوله له: اتركها ». والرجز لطفي بن يزيد الحارثي (الخرزانة ١٦٠/٥). وشرحه ابن الشجري في أماليه (٣٥٣/٢): « أراد: أنَّ أوراكِها من شِدَّة الشَّيْرِ، كأنَّها من استرخائها قد شارفت الموت ». وشرحه الأعلام: « اتركها فإن الموت في القرب منها والالتباس بها ». والرجز في: المقتضب ٣٦٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢، وابن السيرافي ٢٦٨/٢، والمختص ١٧/٦٣، ٦٦، وما بنته العرب على فعال ٨٢، والنكت ٨٥١/٢، وتحصيل عين الذهب ١٧٩، وأمالي ابن الشجري ٣٥٣/٢، ٣٨٩، والإنصاف ٥٣٧/٢، وإيضاح القيسي ١٨٧/١.

(٢) انظر: المقتضب ٢١٠/٣.

(٣) إصلاَح المنطق ٢٩١. وثمة لغات أخرى. و « ها » اسم ل « خُذ ». ويقال للمفرد المذكر: هاء، بفتح الهزة، وللمفردة المؤنثة: هاء، بكسر الهزة. وهذه لغة القرآن الكريم. ومنهم من يقول: =

و «هَلُمَّنْ»<sup>(١)</sup>، ويُقال لك: هَلُمَّ كذا، أي خذ كذا، فتقول: لا أَهْلُمُّه، أي لا آخذه. ويقال لك: هَلُمَّ إلى كذا، أي جئْ إليه، فتقول: لا أَهْلُمُّ إليه، وإلّا أَهْلُمُّ<sup>(٢)</sup>.

وحكى يعقوب في «الإصلاح» في «ها» لغة أخرى، تقول: هاءٍ يارجل، بهمزة مكسورة، وللاتنين: هائيا، وللجمع: هاؤوا، وللمرأة: هائي، ولجماعة النسوة: هائين<sup>(٣)</sup>.

فمن الناس من ذهب إلى أنّ هذه أسماء أفعال<sup>(٤)</sup>، ولحقها ما يلحق الأفعال قليلاً. ومنهم من ذهب إلى أنها أفعال<sup>(٥)</sup>.

والأكثر الأعراف أن تقول: هَلُمَّ، للواحد والاثنتين والجميع والمذكر والمؤنث، قال الله - سبحانه - : ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾<sup>(٦)</sup> وقبل هذا: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ

= هاء، بالفتح، للمذكر، وهاء، بالكسر، للمؤنث. وفي التنزيل: هائيا. وفي الجمع المذكر: هاؤوا، مثل «هاتوا». وفي الجمع المؤنث: هائين، مثل «هاتين». وبعضهم يقول للمفرد: هاؤموا زيّداً، أو هاؤم زيّداً. وللجمع: هاؤن، مثل «أتن». وللاتنين: هاؤما. انظر: كتاب الشعر ١/١١، والعضديات ١٦٥-١٦٧.

(١) اتصال الضمائر بـ «هلم» لغة بني تميم. وفي المؤنثات أقوال: يقال: هَلُمَّنْ، وهذا نقل البصريين وأكثر الكوفيين. وهَلُمَّيْن، وهَلُمَّنْ. انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، والخصائص ٣/٢٨، وإيضاح القيسي ١/١٨٦، والارتشاف ٣/٢١٠.

(٢) إصلاح المنطق ٢٩٠، وعبارته ثمة: «وإذا قال لك: هلم إلى كذا وكذا، قلت: إلّا أَهْلُمُّ، وإذا قال: هَلُمَّ كذا وكذا، قلت: لا أَهْلُمُّه لك، مفتوحة الألف والهاء».

(٣) إصلاح المنطق ٢٩١.

(٤) انظر: ص ١١٢٠، ح ٣.

(٥) هم الكوفيون. انظر: ص ١١٢٠، ح ٢.

(٦) الأحزاب ١٨.

الْمَعْرِفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾، فهذا يدل على أن «هلم» تقع للجميع بلفظ واحد. وهي لغة أهل الحجاز. وهي اللغة العالية القديمة<sup>(١)</sup>.

ثم قال: وأنشد أبو زيد:

أَعْيَاشٌ قَدْ ذَاقَ الْقَيْسُونَ مَرَارَتِي [٣٥١] وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادُّنْكَ فَاصْطَلِي<sup>(٢)</sup>

ف قوله: «دونك»: اسم فعل. وهو توكيد لقوله: «فادن». والشاهد في قوله: «دونك». وقوله: فاصطلي: افتعل، من صَلَّى بالنار، إذا سَخَنَ بها<sup>(٣)</sup>، قال الله - سبحانه - : ﴿لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. البيت لجرير يَتَوَعَّدُ عيَاشَ بن الزُّبْرَقَانِ حُصَيْنَ بن بدر السَّعْدِيَّ<sup>(٥)</sup>، وقبله:

إِنَّ سُبَّ قَيْسٍ وَابْنِ قَيْسٍ غَضِبْتُمْ - أَبْهَدَلْ يَا أَفْنَاءَ سَعْدٍ لِبَهْدَلِ<sup>(٦)</sup>  
وَالْقَيْنِ: الحدّاد.

(١) انظر: ح ١ في ص السالفة.

(٢) الإيضاح ١٦٥، والمقتصد ١/٥٦٩. والبيت لجرير. من الطويل. يروى «مواسمي» مكان «مرارتي»، وهو جمع «ميسم»: حديدة يصنع بها البيطار. مرارتي: شدة هجائي. القيون، جمع قَيْن: الحدّاد. وقيل: هم بنو مجاشع رهط الفرزدق. والقول الأول يتناسب مع «مواسمي». أوقدت ناري: تهيأت للهجاء، وكنتي بالنار عن الهجاء. دونك: اسم «ادُّنْ»، كأنه قال: فادن، أي فاقترب، ثم قال: خذه من قرب. فاصطَل: أمر ثالث بمباشرة النار، التي هي الهجاء. والياء في «فاصطلي» إطلاق. والبيت في: الديوان ٢/٩٤٥، والنقائض ٢/٧٠٧، والنوادر ١١٣، وكتاب الشعر ١/٣، وابن بري ١٤١، وإيضاح القيسي ١/١٨٤، واللسان (دون).

(٣) صَلَّى بالنار، وصلبها، واصطلى بها، وتصلّأها: قاسى حرّها، وصلّى يده بالنار: سخنها، واصطلى بها: استدفأ. انظر: اللسان والتاج (صلّى).

(٤) النمل ٧، والقصص ٢٩.

(٥) أحد أشرف تميم، وابن غنم الفرزدق. انظر: معجم المرزباني ١٢٨.

(٦) انظر: ديوان جرير ٢/٩٤٥، والنقائض ٢/٧٠٧.



ثم قال: «وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: بَلَّةٌ زَيْدًا»<sup>(١)</sup>.

«بَلَّةٌ» بمنزلة «رويد»: اسمٌ لـ «دَعْ». وتستعمل اسم فعل، ومصدرًا<sup>(٢)</sup>، فتقول: بَلَّةٌ زَيْدًا، وبَلَّه زَيْدٌ، مضافةً إلى «زيد»، فهذه هي المصدر. والمبنيَّة على الفتح هي اسم الفعل. والكلامُ فيها كالكلام في «رويد»، اسم فعل، ومصدرًا، فلا معنى للإعادة، إلا أنَّه لا يُقال: بَلَّهَكَ زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، كما يقولون: رويدك زَيْدًا. ولو قالوه لكان توجيهه التوجيه الذي تقدَّم في «رويدك»، والكلامُ كالكلام، لكن العرب لم تقله، فسيبيلك أن تقف حيث وقفوا، ثم تُفسِّر. والله أعلم.

### فصل

قال: «وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَ أَسْمَاءٌ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ...» إلى آخر الفصل<sup>(٤)</sup>.

اعلم أنَّ هذه الكلم ليست بحروف؛ لأنَّ الحروف لا يستقلُّ منها كلام مع

(١) الإيضاح ١٦٥، والمقتصد ٥٧٣/١.

(٢) فتعرب مفعولًا مطلقًا، وتُضاف إلى ما بعدها، وتكون فتحها فتحة إعراب. وتستعمل استعمالات أخرى: اسم استفهام بمعنى «كيف» إذا كان ما بعدها مرفوعًا، وحرف جر مثل «عدا»، واسمًا بمعنى «غير». انظر: كتاب الشعر ٢٥/١ - ٢٨، والأشعوني ٣/٢٠٢، ٢٠٤، والخزانة ٦/٢٣٧ - ٢٢٨.

(٣) أبو علي: «ولم أعلم أحدًا حكى لحاق الكاف «بَلَّه». وقياس من جعلها اسمًا للفعل أن يُجَوِّزَ لحاق الكاف لها، على قوله». كتاب الشعر ١/٢٨.

(٤) الإيضاح ١٦٥/١، والمقتصد ٥٧٣/١.

الاسم<sup>(١)</sup>؛ لِمَا تقدَّم في أوَّل الكتاب<sup>(٢)</sup> من أن الكلام لا بُدَّ فيه من مستندٍ ومستندٍ إليه، والحرف لا يكون مستندًا ولا مستندًا إليه.

وقوله: «إِلَّا فِي النَّدَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

قد مضى الكلام في هذا<sup>(٤)</sup>، وأنَّ المنادى لابد أن يكون منصوبًا بفعل، لكن لَمَّا حُذِفَ الفعل، وأُنِيبَ مُنَابِهَ حرفُ النداء، ولم يظهر قطَّ الفعل، صار النداء كأنَّه لم يكن قطَّ فيه فعلٌ، فصار لذلك كأنَّه مركَّبٌ من الحرف والاسم على جهة المسامحة.

ولم يُحتَجَّ إلى أنَّ يُسْتَدَلَّ على أنَّها ليست بأفعال؛ لأنَّ الأمر في ذلك يَبِينُ<sup>(٥)</sup>، ألا ترى أن أوزانها ليست أوزانَ الأفعال، وأحكامها مخالفةٌ أحكام الأفعال؛ ألا ترى أن «حَيَّ هَلْ» مركبة<sup>(٦)</sup>، والتركيب لا يكون في الأفعال، ولا في الأسماء الجارية على الأفعال، ولا في المصادر المأخوذة منها الأفعال، ولا في الصفات المشتقة منها، ولَمَّا يوجد التركيب في الأسماء الأعلام، وفي

(١) ذكر أبو علي دليلًا آخر في الحلييات (٢١١، ٢١٢) مفاده أن الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، ولا ينتصب المفعول بها.

(٢) انظر: ص ١١٠.

(٣) الإيضاح ١٦٥، والمقتصد ٥٧٣/١.

(٤) انظر: ص ١١٧.

(٥) حشد أبو علي نفسه للاستدلال على أنها ليست بأفعال في الحلييات (٢١٢ وما بعدها)، وكتاب الشعر (١/٥ وما بعدها). وكذلك فعل ابن جني في الخصائص (٣/٤٦، ٤٧). وانظر: ص ١١٢، ح ٢.

(٦) «حَيَّ هَلْ» اسم فعل مركب تركيب مزج من «حَيَّ» و«هَلْ». وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال، فجمع بينهما، وسُمِّيَ بهما للعبارة. (ابن يعيش ٤/٤٥)، أو مركب من «حَيَّ» بمعنى «أقبل» و«هَلْ» بمعنى «يَزْ وتقدَّم»، ولَمَّا رُكِبَ حُذِفَ ألفها. انظر: الهمع ٥/١٢٥.

الأسماء النكرات ، فإذا وُجد في النكرات أوجب بناءها . وإذا وُجد في الأعلام أوجب منعها من الصرف في المعرفة ، وانصرفت في النكرة ، على حسب ما يَتَّبِعُ في « باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف »<sup>(١)</sup> ، إن شاء الله .

وكذلك « رويد » مصغرة . والتصغير لا يكون في الأفعال إلا في التعجب<sup>(٢)</sup> .

كذلك « بله » و « نزال » و « تراك » و « مناع » ، وغير ذلك مما هو على أوزانها ،...<sup>(٣)</sup> أنها ليست بأفعال ؛ لأن هذه الأوزان لا تكون في الأفعال . فإذا بطل أن تكون [٣٥٢] حروفاً ؛ لما ذكر ، وبطل أن تكون أفعالاً ؛ لما ذكرت ، صَحَّ أنها أسماء ؛ إذ لا رابع لها<sup>(٤)</sup> في الكلام .

(١) اسم الباب : ما لا ينصرف . وهو في : ٣٢١/٢ ( الحماوية ) . والإحالة إلى « باب الاسمين الذين يجعلان اسماً واحداً » ، وهو من الأبواب المفقودة من نسخة الحمزاوية .

(٢) يشير إلى نحو قول قيس ليلي :

يا ما أُتِخِلَخْ غَزَلَانَا شَدْنُ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَكُنْ الضَّالِّ وَالشَّرِّ

ومعلوم أن القول بفعلية « أحسن » مذهب البصريين . أما الكوفيون فيرون أن « أحسن » اسم . والمؤلف يتابع البصريين . وقد رُذِّ ما ذهب إليه الكوفيون بأن التصغير الذي هو من خصائص الأسماء في باب التعجب لفظي ، وأنه حسن فيه للزومه طريقة واحدة ، فأشبه الأسماء ، وأنه إنما دخله التصغير حملاً على « أفعال » التفضيل . انظر : أسرار العرية ١١٣ وما بعدها ، والإنصاف ١/ ٨١ - ٩٥ .

(٣) طمس . والمعنى واضح ، ولعل المظموس : تدل على .

(٤) ثمة مذهب رابع ، هو مذهب أبي جعفر بن صابر ، الذي يرى أن أسماء الأفعال ، ليست أفعالاً ولا أسماء حقيقة ، ولا أفعالاً استعملت استعمال الأسماء ، بل هي « خوالف » . وعليه فالكلمة عنده أربعة أنواع . ولا يعتد النحويون بهذا المذهب . والحق أنه هو الأقرب إلى روح اللغة ، والتقسيم الثلاثي للكلمة ليس ضرباً لازماً . وما ذهب إليه ابن صابر هذا هو ما يقوله علماء اللغة المحدثون . انظر : الأشموني ١٩٦/٣ ، والهمع ١٢١/٥ .

ثم نظرنا إلى المعاني ، فوجدنا معانيها معاني الأفعال ، فاختلف الناس في ذلك<sup>(١)</sup> :

فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال من جهة المعنى ، لكن عُذِلَ بألفاظها إلى أوزان الأسماء .

وذهب البصريون إلى أنها أسماء للأفعال ، وأن الأفعال محذوفة ، ومستغنى عنها بأسمائها . وبلاشك أن الاسم إذا نُطِقَ به ، فُهِمَ منه المُسَمَّى ؛ لأنه أمانة عليه ودليل ، فصار يُفْهَمُ من اللفظ ما يفهم من الفعل .

ومما يَبَيِّنُ لك أنها ليست أفعالاً عدمُ اتِّصال الضمائر<sup>(٢)</sup> ، وجريانها على طريقة واحدة للفرد والمثنى والمجموع والمؤنث [و]<sup>(٣)</sup> المذكر ، فتقول : نزال ، وأنت تريد جميع ما ذكرته . فلو كان فعلاً لكان بمنزلة : انزلا وانزلوا وانزلي وانزلن . ثم إنك تقول : شتان هند وزينب ، ولا تلحق « شتان » علامة تأنيث . ولو كان فعلاً لَلِحِقَتْهُ علامة التأنيث ، كما تقول : بعدت هند ؛ لأنه مُشْتَدُّ إلى مؤنث حقيقي ، ولم يُفْصَلْ بينه وبينه ، فلا بُدَّ من إلحاق علامة التأنيث إلا ما لا اعتداد به مما حكاه سيبويه - رحمه الله - من قَوْلِهِمْ : قال فلانة<sup>(٤)</sup> .

ثم قال : « وقالوا : سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةٍ »<sup>(٥)</sup> .

(١) سلف الكلام في هذا الخلاف في مستهل الباب . انظر : ص ١١٢٠ ، ١١٢١ .

(٢) انظر : ص ١١٢٠ .

(٣) زيادة مني .

(٤) الكتاب ٣٨/٢ .

(٥) الإيضاح ١٦٥ . وفي المقتصد (٥٧٤/١) : « ذا إهالة » . و« سرعان ذي إهالة » مثله ، وهو بـ « ذا » أشهر . ويروى : تَوْشَكَانَ ذا إهالة . و« وشكان » اسم « وشك » و« سرعان » ، مثله الفاء : اسم =



و «الإهالة»: الشحمة. و «سرعان» اسم فعل. و «ذي» فاعلة بـ «سرعان» كأنه قال: سرعت إهالة ذي، ثم قيل: سرعت ذي، ثم قيل: إهالة، بمنزلة: حُسْن زيدٌ وجهًا. وهو من تمييز الفاعل<sup>(١)</sup>.  
ثم قال: «وقالوا: هيهات زَيْدٌ»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنهم يقولون: هيهات، بفتح التاء، وهيهات، بكسرهما<sup>(٣)</sup>: فمن فَتَحَهَا<sup>(٤)</sup> فالتاء علامة التانيث التي تَنْقَلِبُ في الوقف هاء<sup>(٥)</sup>، ووزنه:

= «سَرَع». ذي: هذي، إشارة إلى النعجة. ذا: إشارة إلى الرغام. و«ذا» أو «ذي» فاعل. وحكى أبو عبيد قصة المثل: «وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عَجَفَاء لا تُثَقِّي [أي لا تُشِمْ] - وكان رغامها يسيل من يثخريها لهزالها، فقيل له: ما هذا الذي يسيل من منخريها؟ فقال: هذه إهالة، [ظناً منه بأنه ودك]، فقال السائل: لو شكان ذا إهالة»، كان القائل أراد أن ودكها قد عَجِل سيلانه من قبل أن تُذْبَح الشاة، وقبل أن تَمْسُهَا النار. وهو يُضْرَب لمن يُخْبِر بكيئونة الشيء قبل وقته. والمثل في: مجمع الأمثال ٢٢٧/١، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١، والمسائل العسكرية ١١٣، ١١٦، ١٢١، والبغداديات ٥٢٢، والعصديات ١٦٨، ١٧١، والخصائص ٣٩/٣، وكشف المشكلات ٩٢٦/٢، وإيضاح القيسي ١٩٧/١، وابن عيش ٣٨/٤، والقاموس واللسان والتاج (سرع)، واللسان (وشك).

(١) أعرب أبو علي «إهالة» حالاً، وقال: وفيه مع ذلك تبين وتفسير للمشار إليه. انظر: المسائل العسكرية ١٢١.

(٢) الإيضاح ١٦٥، والمقتصد ٥٧٤/١. وعقد أبو علي في العصديات (١٦٧-١٧٣) مسألة خاصة بـ «هيهات»: معناه ولفظه وإعراب الاسم بعده.

(٣) ذكر أبو علي في المسائل العسكرية (١١٤) اللتين. وفي «هيهات» لغات أخر، حكاه ابن جني في الخصائص (٤٤/٣)، عن أبي علي عن ثعلب، وهي: هيهاء، وهيهات، وأيهات، وأيهات، وأيهات، وأيهات، وأيهات. وأحصى د. السيد محمد عبد المقصود خمسا وخمسين لغة. انظر: اسم الفعل ٣٥٧.

(٤) اختلف في الفتح: فمنهم من ذهب إلى أنها ظرفٌ لم يتمكّن. فالفتحة عنده نصبية. ومنهم من ذهب إلى أنها فتحة بناء. انظر: العصديات ١٦٨.

(٥) فنقول: هيهاء، كما تقول في «أرطاة» إذا وَقَفَتْ عليها: أرطاة.

فَعَلَّة<sup>(١)</sup>، الأصل: هَيْهَيْة، ثم تحوَّكت الياء، وقبلها فتحة فانقلبت أَلْفاً. ومن كَسَرَهَا فهي جميع تلك، وحذفت التاء، كما تحذف من «طلحة»، إذا قلت: طلحات، وحذفت الألف؛ لالتقاء لساكنين، ولم تنقلب ياء، كما انقلبت في «حليات»؛ ليفرق بين المغرب والمبني<sup>(٢)</sup>. وسيأتي الكلام في هذا مُكَمَّلًا، إن شاء الله؛ لأنَّ أبا علي قد تعرَّض للكلام فيها في النصف الثاني<sup>(٣)</sup>.  
ثم قال: «يُرِيدُ به: (بَعْد)»<sup>(٤)</sup>.

في «هيهات» معنى التهديد.

ثم أتى بقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فهيهات هيهات العقيق وأهله هيهات خيل بالعقيق توأصله<sup>(٦)</sup>

(١) غيّر ابن جني عن ذلك بأنها: «من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة». وكلام المؤلف في «هيهات» هو كلام ابن جني بتصريف. انظر: الخصائص ٤٣/٣، وارجع أيضًا إلى: إيضاح القيسي ١/١٩٣، ١٩٤.

(٢) أبو علي: «فإن قيل: فكيف حذفت الألف التي كانت في «هيهات» في الواحد في الجمع، ولم يثبت في الكلمة البدل منها؟ فالقول أنها حذفت من هذا الاسم، ولم يُبدَل منها شيء لقلة تمكنها، كما حذفت من تننية «ذا» حيث قالوا: ذان. ولا يدل حذفهم منها في الجمع على زيادتها». (انظر: العصديات ١٦٩). وإذا وقفت على «هيهات» جمعًا، وقفت بالتاء ليس غير، كما في «مسلمات».

(٣) انظر التكملة ١٩٠. و«باب الوقف» من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من نسخة الجزاوية.

(٤) الإيضاح (١٦٥)، والمقتصد (٥٧٤/١): «يريدون به». والهاء في «به» عائدة على «هيهات».

(٥) جرير. وانظر البيت في: الإيضاح ١٦٥، والمقتصد ٥٧٤/١.

(٦) من الطويل. من قصيدة، يهجو بها الفرزدق، ويمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك بن مروان.

يروي: أيهاً أيهاً. «ومن به» مكان «وأهله». «وَصَلَّ» مكان «خَلَّ»، والخل: الصديق.

نواصله، بالنون، كذا في الإيضاح. وفي الديوان (٦٥/٢) «تواصله» بالتاء، كما هنا. العقيق: وإد

بالحجاز. والشاهد في «هيهات»، فهو اسم فعل بمعنى «تَبَدَّ»، وقد رَفَعَ العقيق. «والبيت =

اختلف النَّاسُ في «العقيق» :

فمنهم من ذهب إلى أنه فاعلٌ بهما لَمَّا كان الثاني توكيدًا للأول ، فكأنَّهما واحدٌ<sup>(١)</sup> . وكذلك عند هذا القائل كُـلُّ ما أتى من هذا النوع ، نحو : قام قام زيد ، وكذلك : قعد قعد عمرو .

ومن النَّاس من جعل هذا من باب الإعمال ، فجعل «العقيق» فاعلاً بالثاني ، وفي الأول ضميرٌ قبل الذكر يُقَسَّرُ ما بعده<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن تجعل [العقيق]<sup>(٣)</sup> فاعلاً بالأول ، ويكون في الثاني ضمير<sup>(٤)</sup> .

= في : النقاظ ٦٣٢/٢ ، ومعاني الفراء ٢٣٥/٢ ، والبغداديات ٥٢١ ، والحليبات ٢٤١ ، والمسابل العسكرية ١١٣ ، والعصديات ١٧٢ ، والخصائص ٤٢/٣ ، وابن بري ١٤٣ ، وإيضاح القيسي ١٩٢/١ ، وابن يعيش ٣٥/٤ ، والمقرب ١٣٤/١ ، واللسان (هيه) ، وأوضح المسالك ٢/١٧٠ ، والهمع ١٤٥/٥ . واستشهد به في : البسيط ٣٦١/١ .

(١) هذا قول الفراء ، ونظَّر بنحو : زيد وعمرو منطلقان ، على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون «منطلقان» مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنهما يقتضيانه مقاً . وذكر المؤلف هذا الوجه في البسيط (٣٦١/١) . وعليه أكثر النحويين ، فهم على مثل هذا بأن الثاني تأكيد للأول ، فهو في حكم الشاقط ، قال ابن مالك : «لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى . ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظاً ومعنى ، لتزله منزلة حرفٍ زيد للتوكيد ، فلا اعتداد به على التقديرين . (شرح التسهيل ١٦٥/٢ ، ١٦٦) . وانظر أيضاً : ابن الناطم ٢٥٣ .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، فهو يحمل الاسم في باب التنازع على الفعل الذي يليه ، لأنه أقرب ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب عرف أن الأول قد وقع عليه من جهة المعنى (الكتاب ٧٣/١ ، ٧٤) . وقد نسب أبو علي هذا الإعراب في البيت إلى سيبويه وأصحابه ، وعليه جاء التنزيل (العصديات ١٧٢) . وذكره في الحليبات (١١٤) ، وقال : «وهذا الذي يختاره أصحابنا» . وفي المسألة وجه آخر ، يقوم على اعتقاد التركيب في «هيهات هيهات» مثل «خمس عشرة» ، ويكون «العقيق» مرتفعاً بما يفيد من مجموعهما . انظر : ابن بري ١٤٤ ، وإيضاح القيسي ٢٠١/١ .

(٣) زيادة مني .

(٤) هذا مذهب الكوفيين . ونسبه أبو علي في العصديات (١٧٢) إلى البغداديين ، وقال : «ويزعمون =

[ و ]<sup>(١)</sup> الاختيار [٣٥٣] أن يكون من باب إعمال الثاني . وهذا - والله أعلم - أقرب .

وكذلك الكلام في «قام وقعد زيد» ؛ من الكوفيين من ذهب إلى أن «زيداً» فاعلٌ بالفعلين . وليس بشيء ، إنما القياس أن يكون فاعلاً بأحدهما ، ويُضَمَّر للآخر ما يطلبه . والاختيار أن يكون من باب إعمال الثاني .

### فصل

قال : «ولا يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمِ عَلَيْهَا»<sup>(٢)</sup> .

اعلم أنَّ أسماء الأفعال ، اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمولها عليها<sup>(٣)</sup> :

فذهب البصريون إلى أنه لا يتقدم منصوبها عليها<sup>(٤)</sup> ، فلا تقول في «رويدك زيداً» : زيداً رويدك . وكذلك لا تقول : زيداً دونك ؛ لأنها لا

= أنَّ ذلك أقيس من القول الأول ، وذكر أن ما ذهبوا إليه وإن كان الأصل ، فكأنه من الأصول المرفوضة في الكلام وحال السعة ، وأنه إذا جاء في الشعر ، جرى مجرى الأشياء التي تُرَدُّ إلى أصولها في الشعر . وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في : الإنصاف ٨٣/١ (المسألة ١٣) ، وشرح التسهيل ١٦٧/٢ ، وابن الناطم ٢٥٤ ، والتصريح ٢٥٢/٢ ، والأشمونى ١٧٧/٣ .

(١) زيادة مني .

(٢) الإيضاح (١٦٦) : مفعول شيء . والمقتصد (٥٧٥/١) : يتقدم شيء من مفعول .

(٣) انظر الخلاف في : الإنصاف ٢٢٨/١ - ٢٣٥ (المسألة ٢٧) ، والارتشاف ٢١٥/٣ ، والأشمونى ١٧٧/٣ ، والتصريح ٢٥٢/٢ .

(٤) هذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٣٥٢/١ .



تَتَصَرَّفُ في نفسها<sup>(١)</sup>، وما لا يتَصَرَّفُ في نفسه لا يتَصَرَّفُ في معموله<sup>(٢)</sup>.

والذي يمنع من تقدُّم المنصوب على عامله ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يكون العاملُ غَيْرَ متَصَرِّفٍ، وما لا يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يَتَصَرَّفُ في معموله. ولهذا لا يتقدَّم منصوبُ فعل التعجب<sup>(٣)</sup> عليه، ومنصوب «نعم» و«بئس» عليهما. وكذلك أسماء الأفعال لا يتقدَّم معمولها عليها؛ لأنها غير متصرفة. وإذا كان الفعل لا يتقدَّم معموله عليه إذا مُنِعَ التَصَرُّفُ، فما ظنُّك بما عَمَلَهُ بالنيابة مناب الفعل؟.

الثاني: أن يكون الاسم نائِبًا منابً مالا يتقدَّم معموله عليه، وذلك المصدر النائب مناب «أن» والفعل<sup>(٤)</sup>، لا يتقدم معموله عليه؛ لأنه نائب مناب الموصول وصلته، فكما لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول، كذلك ما ناب منابه لا يتقدَّم معموله عليه. ومن ذلك: هذا الضارب زيدًا، لا يجوز أن يتقدم «زيد» على الضارب؛ لأن «الضارب» في تقدير: الذي ضرب. ولو قلت: الذي ضرب زيدًا عمرو، لم يجوز أن تقول: زيدًا الذي ضرب عمرو؛ لأنَّ ما هو من الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول.

(١) فلا يُفصل بها ضمير رفع على خَدِّ اتِّصاله بالفعل، ولا تلحقه علامة التانيث، كما تلحق علامة الفعل. انظر: مصادر ح ٣ في ص السالفة.

(٢) قال في البسيط (٦٢٦/٢): واسم الفعل غير متصرف، فلا يتصرف في معموله بالتقديم، لأنه لا يتصرف في الم معمول بذلك إلا ما يتصرف في نفسه.

(٣) فعلا التعجب ممنوعان من التصرف، لأنهما يلزمان حالة واحدة. ولذلك امتنع تقدم معمولهما عليهما، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور. انظر: ضياء السالك ٣/٨٠، ٨١، والهمع ٥/٦١.

(٤) أما المصدر النائب عن الفعل فإنه يعمل في ما قبله، لأنه ناب مناب فعله، وهو أصل التصرف، فمنه تشق الأفعال وغيرها، وهو بذلك يخالف أسماء الأفعال. انظر: البسيط ٢/٦٢٦.

الثالث: أن يكون العمل ضعيفًا، وذلك: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسم الفاعل، فإنَّها إمَّا أُعْمِلَتْ؛ لشبهها باسم الفاعل، واسمُ الفاعل عَمِلَ بالشَّبه بالفعل، فلما كان عملُها في الدرجة الثالثة، كان عملُها ضعيفًا، فلم يتقدَّم معمولُها عليها لذلك<sup>(١)</sup>.

وكذلك «عشرون درهمًا» لا يتقدَّم معموله عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ عمله ضعيف، ولأنَّه أيضًا غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله<sup>(٣)</sup>.

والذي يتقدَّم معموله عليه: الفعلُ المتصرف، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، وأمثلةُ المبالغة، والمصدرُ النائب مناب الفعل.

(١) سلف الحديث عن ذلك بتفصيل. انظر: ص ١٠٣٣ وما بعدها.

(٢) قولًا واحدًا، فالتمييز لا يتقدم باتفاق إذا كان العامل فيه اسمًا أو فعلًا جامدًا. وأجاز الكوفيون التقديم إذا كان العامل فعلًا متصرفًا. وإليه ذهب الكسائي والمازني والمبرد وابن السراج والجرمي. وقال بقولهم ابن مالك قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصحى بالنقل الصحيح. وانتصر لسيبويه بأن التمييز فاعل في الأصل، وأوهن بجعله كـ بعض الفضلات، فلو قُدِّم لآزداد إلى وهيه وهما، وغلَّ المؤلف المنع في الملخص (١/٣٦٩، ٣٩٧) بثلاثة أمور: أن التمييز فاعل، والفاعل لا يتقدم. وأنهم كرهوا الاتساع بعد الاتساع. وأنه لم يسمع. وانظر المسألة في: الكتاب ١/٢٠٣، ٢٠٥، والمقتضب ٣/٣٦، والأصول ١/٢٦٩، والخصائص ٢/٣٨٤، والإنصاف ٢/٨٢٨-٨٣٢ (المسألة ٢٠)، والتبيين ٣٩٤-٣٩٨، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩، ٣٩٠، والهمع ٥/٧١، ٧٢، والأشباه والنظائر ١/٥٣٨، ٥٣٩.

(٣) ترتيب العوامل حسب قوتها: الفعل، اسم الفاعل، الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، أفعال التفضيل، الاسم الجامد. فالفعل يعمل بالأصالة. واسم الفاعل يعمل بالحمل على الفعل بشروط، ويعمل في السببي، وفي غير السببي. والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ لا تعمل إلا في السببي، وترفع الظاهر، والضمير. وهـ أفعال التفضيل يرفع الضمير بآطراد، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل. والجامد لا يعمل إلا في التمييز، لأنه لا يتحمل ضميرًا مستترًا. وإمَّا عمل لأنه أشبه اسم الفاعل في أنه اسم مثله، وأنه طالب لما بعده، وأنه مشتمل مثله على ما به تمام الاسم، وهو التنوين أو النون. انظر: التصريح ١/٣٩٥.

وأما الحروف العاملة عمل الفعل، وهي: «إن» وأخواتها، فلا يتقدم معمولها عليها؛ لأنها غير متصرفة، ولأنها حروفٌ صدور<sup>(١)</sup>. وكذلك «ما» لا يتقدم معمولها عليها؛ لأنها حرفٌ صدر، ولأنها غير متصرفة في نفسها، فلا تتصرف في معمولها<sup>(٢)</sup>.

وأما الكوفيون [٣٥٤] فذهبوا إلى أن أسماء الأفعال يتقدم معمولها عليها<sup>(٣)</sup>، فأجازوا: زيداً عليك، واستدلوا بقوله - سبحانه -: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقالوا: الأصل: عليكم كتاب الله، أي الزموه ولا تخالفوه، فتهلكوا.

وما اعتل به أبو علي صحيح، وهو أن ﴿كَتَبَ﴾ مصدرٌ لفعل دلَّ عليه

الكلام الأول<sup>(١)</sup>، فأجراه مجزئ قوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنه منصوبٌ بفعل دلَّ عليه الكلام الأول قبله، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾. وهذا كثير في القرآن، وفي كلام العرب.

و﴿يَكْتُبُ﴾ يستعمل على وجهين: يقال: كتاب، للمكتوب. ويقال: كتاب، للمصدر، بمنزلة «الحلب»، تقول: حلبت حلباً، ويُقال للمحلوب: حلب. فأخذه الكوفيون على أنه «الزبور»<sup>(٣)</sup>. وأخذه البصريون على أنه المصدر<sup>(٤)</sup>. وكلاهما صحيح من جهة المعنى. وأما من جهة اللفظ فقول البصريين أولى؛ لأن الذي ادَّعوا<sup>(٥)</sup> له نظائر جمّة. وما ادَّعاه الكوفيون<sup>(٦)</sup> لا يثبت إلا بسماع، وذلك السماع لا يقبل التأويل. والقياس مخالف له، على

(١) انظر: ص ٨٤٦ وما بعدها.

(٢) انظر: ص ٨٠٠.

(٣) أقول: لعل في نسبة المذهب إلى الكوفيين بإطلاق مسامحة، فالفراء يذهب مذهب البصريين (معاني القرآن ٢٦٠/١). وما تُسب إلى الكوفيين قُصرت نسبته في بعض المصادر على الكسائي. ونقل الأشموني عن ابن مالك وابنه أنه لم يخالف في المسألة سوى الكسائي. (انظر: كشف المشكلات ٣٠٢/١، وضياء السالك ٣٢٤/٣، والأشموني ٢٠٧/٣، والهمع ١٢٠/٥). وفي الارتشاف (٢١٥/٣): «وأجاز ذلك الكسائي. وفي نقل أجازة الكوفيون إلا الفراء». وانظر: ح ١ في ص التالية.

(٤) النساء ٢٤. وهذه الآية والرجز الآتي بعد، هما الدليلان الثقلان اللذان استدل بهما الكوفيون على جواز التقديم. كما استدلوا بالقياس، قاسوا أسماء الأفعال على الأفعال لأنها قامت مقامها. وانظر الكلام على الآية في: الكتاب ٣٨١/١، ٣٨٢، ومعاني الفراء ٢٦٠/١، والمقتضب ٢٠٣/٣، والأصول ١٤٢/١، وإعراب النحاس ٤٠٦/١، وكتاب الشعر ٢٣/١، والحليبات ٣٠٣، والمسائل المثورة ١٨، والمختضب ١٨٥/١، وكشف المشكلات ٣٠٢/١، والبحر ٢٢٣/٣، والدر المصون ٣٤٥/٢.

(١) قال أبو علي: «وذلك أن قوله: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فانصب ﴿كتاب الله﴾ بهذا الفعل الذي دلَّ عليه ما تقدمه من الكلام» (الإيضاح ١٦٦). فهو مصدر مؤكد، وما قاله أبو علي هو مذهب سيويه والمبرد والفراء وابن السراج والمؤلف. وأجاز الفراء أن ينصب بشيء مضمّر قبله. انظر: مصادر ح ٤ في ص السالفة.

(٢) النمل ٨٨. وقد حقل أبو علي آية النساء على آية النمل في المسائل المثورة ١١٨، والحليبات ٣٠٣. وسبقه إلى ذلك المبرد في «المقتضب» (٢٠٣/٣). وانظر أيضاً: البسيط ٤٧١/١، والملخص ٣٥٠/١.

(٣) يريد أنهم أخذوه على أنه اسم الكتاب.

(٤) استدل أبو علي على أن الكتاب مصدر بانتصابه عما قبله في آية النساء، وفي: ﴿وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً﴾ [آل عمران ١٤٥]، ثم قال: «فإذا ثبت أنه مصدر لـ «كتب»، وشعني به التنزيل.. علمنا أنه مما أُجري عليه اسم المصدر، والمراد به المفعول، كقولهم: «الخلق» يريدون به: المخلوق، لا الحدث الذي هو اختراع وإبداع». الحليبات ٣٠٣.

(٥) من أن ﴿كتاب﴾ منصوب على أنه مصدر لفعل دلَّ عليه ما قبله.

(٦) من جواز تقدم معمول أسماء الأفعال عليها. انظر: ص ١١٥٣.



حسب ما ذكرته .

ومما استدلل به الكوفيون قوله<sup>(١)</sup> :

\* يا أيها المائح ، ذلوي دُونَكَا<sup>(٢)</sup> \*

فجعلوا « دلوي » مفعولاً بـ « دونك » ، وكان الأصل : دونك دلوي ، أي الزمه . وهذا لو لم يقبل التأويل لم تقم به حجة ، ولم يُنَّ عليه قانونٌ ، ولا حُولف به ما يقتضيه القياس ؛ لأنه سماعٌ ورد في الشعر ، والشعر يكون فيه مالا يكون في الكلام ، على أنه يقبل التأويل ، يمكن أن يكون « دلوي » منصوباً بفعل مضمر ، كأنه قال : الزم دلوي ، ويكون « دونك » اسم فعل مؤكداً لذلك<sup>(٣)</sup> ؛ ألا ترى أنك

(١) راجز جاهلي ، من بني أسيد بن عمرو بن تميم . وقيل : جارية من بني مازن .

(٢) من الرجز . وبعده :

\* إني رأيتُ الناسَ يَحْتَدُونَكَا \*

المائح : الذي ينزل إلى البئر فيملأ الدلاء . فإن وقف على شفير البئر ينرح الدلاء فذلك : المائح . وهو مروى أيضاً . (اللسان والتاج - ميج) . والبيت في : معاني الفراء ١/ ٢٦٠ ، وأمالى الزجاجي ٢٣٧ ، وكتاب الشعر ١/ ٢٣ ، والمقائيس (ميج) ، وكشف المشكلات ١/ ٣٠٣ ، وأسرار العرية ١٦٥ ، والإنصاف ١/ ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، وابن يعيش ١/ ١١٧ ، والمقرب ١/ ١٣٧ ، وشرح التسهيل ١٣٧/ ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٧٣٩ ، والمغني ٢/ ٧٩٤ ، ٨٠٤ ، وشرح أبياته ٧/ ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، والأشمونى ٣/ ٢٠٦ ، والهمع ٥/ ١٢٠ ، والتصريح ٢/ ٢٠٠ ، والخزانة ٦/ ٢٠٠ . واستشهد به في : الملخص ١/ ٣٥١ .

(٣) على هذا حمله أبو علي في كتاب الشعر (٢٣/ ١) ، وهو قول سيبويه (٢٥٢/ ١) ، والمؤلف ، هنا وفي الملخص (٣٥١/ ١) . والأكثر على أن « دلوي » خبر مبتدأ مضمر ، و« دونك » ظرف في موضع الحال لا اسم فعل . وأجاز بعضهم أن يكون « دلوي » مبتدأ ، و« دونك » ظرف خبره ، كأنه : دلوي قدامك ، وقال الصبان : « ويكون الكلام حيثئذ كناية عن طلب ملء الدلو ، كـ أنا عطشان » كناية عن طلب سقي الماء . وبعضهم يرى أن « دلوي » مبتدأ أيضاً ، والخبر جملة « دونك » ، والرابط محذوف ، التقدير : دونكه . ويعترض هذا الأخير بأن فيه الإخبار بالجملة الإنشائية . انظر : مصادر ح ٢ .

تقول : لمن أشال سوطاً أو شهر سيفاً : زيداً<sup>(١)</sup> ، ثم تقول : اضرب ، فتأتي بـ « اضرب » على جهة التأكيد .

ثم أتى<sup>(٢)</sup> بيت أبي كبير<sup>(٣)</sup> يصف به تأبط شراً :

ما إن يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنِكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّيَ الْمِحْمَلِ<sup>(٤)</sup>

فـ « طَيَّيَ » مصدرٌ منصوبٌ بفعل يُدُلُّ عليه الكلام المتقدم ؛ لأنَّ قوله :

ما إن يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنِكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ...

يُدُلُّ على الطَّيِّ ؛ لأنه إذا مَسَّ منه الأرض منكبُه وحرفُ ساقه ، وتجاوى ما بينهما عن الأرض ، صارت [ بلا ]<sup>(٥)</sup> شك بمنزلة المِحْمَلِ الذي يَمَسُّ الأرض منه حرفاه ، وما بينهما متجاوٍ عن الأرض ، فكأنه قال : طوى طَيَّيَ المحمل .

(١) أشال السوط : رفعه ليضرب به . (اللسان - شول) . وسبق أن استشهد بالمثال (ص ١٥) .

(٢) الضمير لأبي علي . وانظر الإيضاح ١٦٦ ، والمقتصد ١/ ٥٧٦ .

(٣) أبو كبير الهذلي ، عامر بن الحليس ، من بني سعد بن هذيل ، جاهلي ، أسلم ، وطلب من الرسول أن يُجِلَّ له الشفاح ، ثم طلب منه أن يُعَيِّدَهُ اللَّهُ عنه . ترجمته وأخباره في : الخزانة ٨/ ١٩٦ .

(٤) من الكامل . يصف تأبط شراً بالضمور . « إن » زائدة . المنكب : مجتمع رأس العضد والكف .

المِحْمَلُ : جمالة الشِّبِّف . شَبَّهَ في طي كشحه وإرهاق تخلُّفه بحمالة السيف ، قال الأعلم : « إذا اضطجع نائماً نجا بطنه عن الأرض ، ولم يَنْلُها منه إلا منكبُه وحرفُ ساقه » . والبيت في : الكتاب

١/ ٣٥٩ ، وشرح أبياته للنحاس ١٣٦ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، والحامسة ١/ ٧٥ ، وشرحها

للمرزوقي ٩٠/ ١ ، وللأعلم ٢٨٢/ ١ ، وللتبريزي ٤٤/ ١ ، والشرح المنسوب لأبي العلاء ٧٣/ ١ ،

وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/ ٣ ، وابن السيرافي ١/ ٣٢٤ ، والخصائص ٢/ ٣٠٩ ، وتحصيل عين

الذهب ٢٢٥ ، والنكت ١/ ٣٩١ ، وابن بري ١٤٧ ، والإنصاف ١/ ٢٣٠ ، والإرشاد ٢٠٨ ،

وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧ ، والتصريح ١/ ٣٣٤ ، والخزانة ٨/

١٩٤ . واستشهد به في : الملخص ١/ ٣٥٠ .

(٥) زيادة نني .

وهذا النَّوعُ<sup>(١)</sup> من فصيح كلام العرب ، وعَمِلَ سيبويه فيه بابًا .  
كَمَل السفر الأول من كتاب « الكافي في الإفصاح من مسائل كتاب  
الإيضاح » ، يتلوه في الثاني بحول الله « باب الأسماء المنصوبة » . وصلى الله  
على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ .

\* \* \* \* \*

## الفهارس الفنية

---

(١) يريد : نصب المصدر بفعل ذَلَّ عليه الكلام السابق . وقد عمل فيه سيبويه بابًا أسماه : « باب ما  
ينتصب فيه المصدر المُشَبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره » . الكتاب ١ / ٣٥٥ .



## فهرس الآيات القرآنية\*

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم .....	٦	٤٤٠ ، ٤٥٢
إنما نحن مستهزئون .....	١٤	٩٤
الله يستهزئ بهم .....	١٥	٩٤
ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم .....	٢٠	١٠٩٢ ، ٩٢٨ ، ٦٤١
إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها	٢٦	٩٤٩
اسكن أنت وزوجك الجنة .....	٣٥	٨٨
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك .....	٦٨	٩٧٢ ، ٦١١ ، ٤٢٠
فذبوها وما كادوا يفعلون .....	٧١	٦٨٠
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات .....	١٢٤	٦٠١ ، ٥٩٧
لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون .....	١٣٦	٤٨٩ ، ٣٤٦
ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق ... ..	١٧١	٤١٨ ، ٣٧١

\* الفهرس يشمل القراءات القرآنية ، وسأبته على مواضعها في الحواشي ، مشيراً إلى غير المقصود منها من قبيل الفائدة .

ولكن البر من آمن بالله	١٧٧	٤١٨
وأن تصوموا خير لكم	١٨٤	٧٨
فإذا أفضتكم من عرفات	١٩٨	٢٨٨
وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً		
وهو شر لكم	٢١٦	٦٧٣، ٦٦٩
ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو	٢١٩	٤٩٩
ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم	٢٢١	٨٦٩
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين	٢٣٣	٧٢٧
لا تضار <sup>(١)</sup> والدته بولدها	٢٣٣	٢٧٧، ٢٧٦
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن		
أربعة أشهر وعشراً	٢٣٤	٤٢١
إلا أن يعفون	٢٣٧	٢٥٩
وصية <sup>(٢)</sup> لأزواجهم	٢٤٠	٣٨٦
هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا	٢٤٦	٦٧٤
ولولا دفع <sup>(٣)</sup> الله الناس بعضهم ببعض	٢٥١	١٠٩١، ١٠٨٣، ٦٤٣
فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير	٢٥٩	٦٢٢
فنعما هي	٢٧١	٧١٨، ٧٠٨، ٥٩٢
الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند		
ربهم	٢٧٤	٤٨٩

(١) الاستشهاد بقراءة : « لا تضار » بفتح الراء . وقُرئ : « لا تضار » .  
(٢) الاستشهاد بقراءة ابن كثير ، ونافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، والكسائي : « وصية » بالرفع .  
(٣) « دفع » قراءة الجماعة غير نافع . أما نافع فقرأ « دفاع » .

فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء		
أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى	٢٨٢	٣٥٣
فإنه آثم قلبه	٢٨٣	٧٧٨، ٣٦٨
سورة آل عمران		
إني وضعتها أنثى	٣٦	٨٩٥
وإذ قالت الملائكة يا مريم	٤٢	٩٣٦
وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم	٤٤	٩٦٤
ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله	٦٤	٥٦
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً	٩٧	١٠٨٤
فأما الذين أسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم	١٠٦	٩٣١
وَدُّوا ما عنتهم	١١٨	٥٠٩، ١٣٠
وأنتم الأعلون	١٣٩	٢٧٢
قل إن الأمر كله لله <sup>(١)</sup>	١٥٤	٤٢٨
لن يضروا الله شيئاً	١٧٦	١٠٧٦
ولا يحسبن <sup>(٢)</sup> الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو		
خيبراً لهم	١٨٠	١٠١٠
كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	١٠٠٥
لا يغررك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ثم مأواهم		
جهنم	١٩٧، ١٩٦	٤٦٥

(١) الاستشهاد بقراءة أبي عمرو : « كله » بالرفع .  
(٢) « يحسبن » قرئت بالياء والتاء .



## سورة النساء

١١	..... إن الله كان عليماً حكيماً	٨٤٥
٢٣	..... وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم	٥٠٢
٢٣	..... وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن	٥٠٢
٢٤	..... كتاب الله عليكم	١١٥٤
٦٤	..... ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك	٩٢٦
٩٥	..... وكلاً وعد الله الحسنى	١٩٩
١٢٥	..... واتخذ الله إبراهيم خليلاً	٩٤٨
١٤٨	..... لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم	١١١١
١٦٢	..... والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة	١٠٢١
١٧١	..... إنما الله إله واحد	٩١٣
١٧٦	..... يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة	٦٢٢
١٧٦	..... فإن كانتا اثنتين	٨٩٤

## سورة المائدة

٩	..... وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم	٦٩٢، ٤٢٣، ٢٩٨
٣٨	..... والساير والسايرة فاقطعوا أيديهما	٥٢٧، ٤٨٥، ٤٢٢
٤٦	..... وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقاً	٤٤١
٥٢	..... فعسى الله أن يأتي بالفتح	٦٧٠
٦٩	..... إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	٨٦٧

وحسبوا ألا تكون فتنة<sup>(١)</sup> ..... ٧١

## سورة الأنعام

١	..... وجعل الظلمات والنور	٣٤٧
٢٣	..... ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا	٤٨٩، ٧٤٩، ٧٦١، ٨٩٥
٣٢	..... ولكل درجات مما عملوا	٤٢٦
٣٨	..... ولا طائر يطير بجناحيه	٧٧٠
٥٤	..... سلام عليكم	٣٨٥، ٤١
٩٠	..... فيهداهم اقتده <sup>(٣)</sup>	٩٥٧
٩٣	..... ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسهم	٩٣١
٩٦	..... فالتق الإصباح وجاعل <sup>(٤)</sup> الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً	١١١، ١١٠
١٠٠	..... وخرقوا له بنين <sup>(٥)</sup>	٦٤٥
١٠٩	..... وما يشعركم أنها <sup>(٦)</sup> إذا جاءت لا يؤمنون	٨٣٦

(١) قرأ أبو عمرو والكسائي وحمة « فتنة » بالرفع . وقرأ البقية بالنصب .

(٢) « تكن » قراءة غير حمزة والكسائي ، و « فتنتهم » بالنصب قراءة غير ابن كثير وابن عامر وحفص .

(٣) الاستشهاد بقراءة ابن عامر : « اقتده » بهاء مكسورة .

(٤) قرأ عاصم وحمزة والكسائي : « وجاعل » وقرأ البقية : « وجعل » .

(٥) « خرقوا » قراءة الجماعة . وقرأ نافع : « خرقوا » .

(٦) « أنها » بفتح الهمزة قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو . وقرأ ، ومعهما عاصم والأعشى واليزيدي بكسر الهمزة .

وكذلك <sup>(١)</sup> زين لكثير من المشركين قتل أولادهم

شركاؤهم	١٣٧	١٠٨٦، ١٠٨٥، ٦٥٧
تمامًا على الذي أحسن <sup>(٢)</sup>	١٥٤	٥٦٢، ٥١٤
لا ينفع نفسًا إيمانها	١٥٨	٦٠٢، ٥٩٧
ولا ترر وازرة ووزر أخرى	١٦٤	٧١

### سورة الأعراف

وكم من قرية أهلكناها	٤	٢٧٠
سلام عليكم	٤٦	٣٨٥
وما كان جواب <sup>(٣)</sup> قومه إلا أن قالوا	٨٢	٧٦٠
وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	٩٠٤
ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا	١٧٧	٦٩٨، ٥٩٢
سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون	١٩٣	٤٥٢، ٤٠

### سورة الأنفال

كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون	٦	٩١٣
إن شر الدواب عند الله الصم البكم	٢٢	٤٢٠
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة	٢٥	٧٢٦
وما كان الله ليعذبهم	٣٣	٢٣٥

(١) قرئ في غير السبع : « زُئِن ... قَتَلَ أولادهم شركاؤهم » وقرأ ابن عامر : « زُئِن ... قَتَلَ أولادهم شركائهم » . والقراءة « زُئِن » بالبناء للمعلوم و « قَتَلَ » بالنصب ، و « شركاؤهم » بالرفع .  
(٢) قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق : « أحسن » بالرفع .  
(٣) « جواب » بالنصب قراءة السبعة . وقرأ الحسن بالرفع .

وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم نعم المولى

ونعم النصير	٤٠	٦٩٩
وآخرين من دونهم لا تعلمونهم	٦٠	٩٥١

### سورة التوبة

وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن <sup>(١)</sup> الله

بريء من المشركين ورسوله	٣	٨٦١
وإن أحد من المشركين استجارك فأجره	٦	٩٢٥، ٣٠٩
قاتلهم الله أنى يؤفكون	٣٠	٧٢٧
إلا عن موعدة وعدھا إياه	١١٤	٦١٧
من بعد ما كاد يزيغ <sup>(٢)</sup> قلوب فريق منهم	١١٧	٧٨٧
وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه	١١٨	٧٤٦

### سورة يونس

أكان للناس عجباً أن أوحينا	٢	٧٦٣
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	٢٦
مكانكم أنتم وشركاؤكم	٢٨	١١٣٨
فَزَيَّلْنَا بينهم	٢٨	٧٥١
ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً	٦٥	٤٢٣

(١) « أن » بفتح الهمزة قراءة السبعة . وبكسرھا قراءة غير السبعة .  
(٢) قراءة الجمهور « تزيغ » وقراءة حمزة وحفص : « تزيغ » .



## سورة هود

٨	..... ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم	٧٦٦، ٤٧٩
٦٧	..... وأخذ الذين ظلموا الصيحة	٦٩٣، ٥٨٤
٦٩	..... قالوا سلامًا قال سلام	٤٣
٩٤	..... وأخذت الذين ظلموا الصيحة	٦٩٣، ٥٨٤
١١	..... وإن <sup>(١)</sup> كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم	٩٠٥

## سورة يوسف

٤	..... رأيتهم لي ساجدين	٢٨١
١٤	..... لن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون	٦٤٢
٨٣، ١٨	..... فصبر جميل	٤٦٧
٣٠	..... وقال نسوة	١٧١
٨٢	..... واسأل القرية	٤٣٦
٨٥	..... تالله تفتؤ تذكر يوسف	٧٥٢
٩٠	..... إنه من يتقي <sup>(٢)</sup> ويصبر	٢٦٣
٩٢	..... يغفر الله لكم	٧٢٧

## سورة الرعد

٢٤	..... سلام عليكم	٣٨٥، ٤١
٣٥	..... مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار	٤٨٦، ٤٢٣

(١) قرأ نافع وابن كثير : « إن » .

(٢) قرأ قبل : « يتقي » بالياء في الوصل والوقف .

لا مُعقب لحكمه ..... ٤١

## سورة إبراهيم

هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أنما هو إله واحد ..... ٥٢

## سورة الحجر

ربما يود الذين كفروا ..... ٢

لا توجل ..... ٥٣

لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون ..... ٧٢

## سورة النحل

أتى أمر الله ..... ١

سلام عليكم ..... ٣٢

لا تتخذوا إلهين اثنين ..... ٥١

وما بكم من نعمة فمن الله ..... ٥٣

ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقًا من السموات ..... ٧٣

والأرض شيقًا ..... ٧٣

وجعل لكم من الجبال أكناتًا وجعل لكم سراويل تقيكم ..... ٨١

الحر وسراويل تقيكم بأسكم ..... ٨١

فإذا قرأت القرآن ..... ٩٨

لسان الذين يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ..... ١٠٣

إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ..... ١١٧، ١١٦

وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ..... ١٢٤

## سورة الإسراء

ولا تزر وازرة وزر أخرى .....	١٥	٧١
فتقعد ملومًا محسورًا .....	٢٩	٧٤٨
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولًا ..	٣٦	٧٠٥

## سورة الكهف

وكلهم باسط ذراعيه .....	١٨	٩٩٣، ١٠٥
كلنا الجنتين آتت أكلها .....	٣٣	١٤٢
لكننا هو الله ربي .....	٣٨	٧٧٩، ٦٨٦، ٥٩٢، ٤٤٨
فظنوا أنهم موافعوها .....	٥٣	٧٤٦
فخشينا أن يرهقهما طغيانًا وكفرًا .....	٨٠	٩٤٣
أتوني أفرغ عليه قَطْرًا .....	٩٦	١١١٣، ٦٢٢، ٦٢١

## سورة مريم

أسمع بهم وأبصر .....	٣٨	٧٢٧
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًا ...	٦٩	٩٦٣، ٥٢١
وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا .....	٨٨	٩٤٨
إلا آتني الرحمن عبدًا .....	٩٣	١٠٠٥
فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين .....	٩٧	٧

## سورة طه

إنه من يأتي ربه مجرمًا .....	٧٤	٩٠١، ٧٨٧، ٥٩٢
------------------------------	----	---------------

أفلا يرون ألا <sup>(١)</sup> يرجع إليهم قولا .....	٨٩	٩٤٢، ٩٠٢
لولا أرسلنا إلينا رسولًا .....	١٣٤	٣٠٣

## سورة الأنبياء

لقد أنزلنا إليكم كتابًا فيه ذكركم .....	١٠	١٠٧٧
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا .....	٢٢	٥٠٥
وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه بل عباد مكرمون ....	٢٦	٨٠٦
خلق الإنسان من عجل .....	٣٧	٨٨٧، ٤١٩

## سورة الحج

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة ...	١٧	٨٤٦
سواء العاكف <sup>(٢)</sup> فيه والباد .....	٢٥	٣٧٧
والمقيم الصلاة .....	٣٥	١٠٢٥، ١٠٢١
ولولا دفع <sup>(٣)</sup> الله الناس بعضهم ببعض .....	٤٠	١٠٨٢، ٦٤٤، ٦٤٣
الذين إن مكنائهم في الأرض أقاموا الصلاة .....	٤١	١٠٩١
فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في		٦٨
الصدور .....	٤٦	٩٠١، ٧٨٧، ٥٩٢
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم الناز وعدها الله الذين كفروا	٧٢	٤٧٧، ٤٦٦

(١) قرأ مجاهد : « يرجع » بالنصب . والقراءة « يرجع » بالرفع .

(٢) الاستشهاد بقراءة حفص « سواء » بالنصب ، ويكون « العاكف » مرفوعًا به .

(٣) « دفع » قراءة الجماعة غير نافع . أما نافع فقرأ : « دفاع » .



## سورة النور

٢	.....	٤٩٤، ٤٨٦، ٤٢٢
٤	.....	٧٠٢
٩	..... <sup>(١)</sup>	٩٠٢
١٠	.....	٤٦١
٢٠	.....	٤٦١
٣٧، ٣٦	.....	٨٨٥، ٦٥٧، ٦٥٦
٤٠	.....	٦٧٩
٥١	.....	١١٠٧، ١٠٨٩

## سورة الفرقان

٥٨	.....	٥٣٩
٧٧	.....	١٠٨٣

## سورة الشعراء

٤	.....	٤٠٢
١٩٥-١٩٢	.....	٧

(١) قرأ نافع بتخفيف « أن » و « غضب » فعل ماض . وقرأ الباقون : « أن غضب » بتشديد « أن » و « غضب » مصدر .  
(٢) قرأ ابن عامر وأبو بكر : « يُسَيِّح » . وقرأ الباقون : « يُسَيِّح » .

أو لم يكن<sup>(١)</sup> لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ..... ١٩٧  
٧٧٩، ٧٨٥، ٧٨٦، ١٠٨٩

## سورة النمل

٧	.....	١١٤٣
٤٠	.....	١١٣
٥٦	..... <sup>(٢)</sup>	٧٦٠
٨٨	.....	١١٥٥
٩٠	.....	٦٤٦

## سورة القصص

فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من

١٥	.....	٩٩٣، ١٠٥
٢٩	.....	١١٤٣
٣٨	.....	٨٣٦
٤٧	.....	٣٠٣
٥٥	.....	٣٨٥، ٤١
٧٣	.....	٣٥٢
٧٦	.....	٩٢٧، ٦٤٢، ٥٣٦

(١) قرأ ابن عامر : « تكن » بالتاء ، و « آية » بالرفع . وقرأ الباقون : « يكن » بالياء و « آية » بالنصب .  
(٢) « جواب » بالنصب قراءة السبعة . وقرأ الحسن بالرفع .

٨٢	وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ .....	٨٣٩
٨٢	وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ .....	٨٣٩

### سورة العنكبوت

١٢	وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ	٧٢٦
١٢	خَطَايَاكُمْ .....	٧٢٦
٢٩، ٢٤	فَمَا كَانَ جَوَابَ <sup>(١)</sup> قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا .....	٧٦٠

### سورة الروم

٢	غَلَبَتِ الرُّومَ .....	١٩٩
٤	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ .....	١٩٩
١٠	ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ <sup>(٢)</sup> الَّذِينَ أَصَابُوا السَّوْأَى أَنْ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ	١١٠٧
٢٣	وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ ..	١٠٨٣
٤٧	وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ .....	٧٦٣
٥١	لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ .....	١٠١

### سورة لقمان

٢٧	وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ .....	٩٢٧
٣٤	وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا .....	١٠٣، ١٠٣٥

(١) « جواب » بالنصب قراءة السبعة . وقرأ الحسن بالرفع .

(٢) قرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي : « عاقبة » نصباً . وقرأ غيرهم : « عاقبة » رفعاً .

### سورة الأحزاب

٤	وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي <sup>(١)</sup> تَظَاهَرُونَ .....	٥٠٢
٦	وَأَزْوَاجَهُ أَمْهَاتُهُمْ .....	٤٤٢
١٠	وَتُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُّونَا .....	٩٧٥
١٨	قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمْ إِلَيْنَا .	١٠٤٣
٣١	وَمَنْ يَقْنُتْ <sup>(٢)</sup> مَنكُمُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا .....	٧٥٠، ٥٦٩، ٥٥٠
٣٧	وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ	٩٣٦
٣٧	زَوْجَكَ .....	٩٣٦
٥٦	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ .....	٢٧

### سورة سبأ

١٣	اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا .....	٣٧
١٥	كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ .....	١٠٨٢
٣١	لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ .....	٣٠٢
٥٣	وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ .....	٨٩٢، ٦٥٣

### سورة فاطر

١٨	وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى .....	٧١
١٨	وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى جِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ .....	٧١
٢٨	إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ .....	٦٠١، ٥٩٨

(١) قرئ : اللَّائِي ، اللَّائِي ، اللَّائِي ، اللَّائِي .

(٢) قرأ غير حمزة والكسائي : « يقنت » بالياء ، و « تعمل » بالتاء .



ولفن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ..... ٤١ ٨٢٦

### سورة يس

حتى عاد كالرجون القديم ..... ٣٩ ٧٤٧  
فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ..... ٧٦ ٤٢٣

### سورة الصافات

إنكم لذائقو العذاب <sup>(١)</sup> ..... ٣٨ ١٠٢٤  
مثل هذا فليعمل العاملون ..... ٦١ ٤٨٨

### سورة ص

ولات حين <sup>(٢)</sup> مناص ..... ٣ ٨٢٧، ٧٤٣  
واذكر عبدنا داود ذا الأيّد ..... ١٧ ٦٧  
وعزّني في الخطاب ..... ٢٣ ١١١٨، ١١٠٦، ٦٧  
لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ..... ٢٤ ١٠٩٣، ١٠٨٣  
إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب ..... ٤٤ ٦٩٩، ٦٩٨  
هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب ..... ٤٩ ٨٨٠، ٨٧٥  
جناتٍ عَدْنٍ مفتحة لهم الأبواب ..... ٥٠ ١٠٥٤، ١٠٥٣  
هذا وإن للطاغين لشر مآب جهنم ..... ٥٥ ٨٧٥

(١) القراءة : « العذاب » بالكسر . وقرأ أبو السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم : « العذاب » بالنصب .  
(٢) نصب « حين » قراءة الجمهور . وقرأ أبو السمال بالرفع .

### سورة الزمر

إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن  
تشكروا يرضه لكم ..... ٧ ٩٥٧، ٣٧  
ولا تزر وازرة وزر أخرى ..... ٧ ٧١  
سلام عليكم ..... ٧٣ ٣٨٥، ٤١

### سورة غافر

شديد العقاب ذي الطُول ..... ٣ ٦٨  
لعلّي أبلغ الأسباب \* أسباب السموات فأطلع <sup>(١)</sup> ..... ٣٧، ٣٦ ٩١٥، ٨٣٥  
وحاق بال فرعون سوء العذاب \* النارُ يعرضون عليها غدواً  
وعشيّاً ..... ٤٦، ٤٥ ٤٦٧  
يعلمون \* إذ الأغلال في أعناقهم ..... ٧١، ٧٠ ١٠٢

### سورة فصلت

وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم ..... ٢٣ ٩٧٥  
لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ..... ٤٩ ١٠٩٣، ١٠٨٢

### سورة الشورى

ليس كمثله شيء ..... ١١ ١٣١  
ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ..... ٤٣ ٤١٩

(١) قرأ حفص : « فأطلع » بالنصب . وقرأ الباقر بالرفع .

## سورة الزخرف

٣٤٧	١٩	وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً .....
٥١٧	٧١	وفيهما ما تشتهيهِ <sup>(١)</sup> الأنفس .....

## سورة الجاثية

٨٢٠	٥٤، ٣	إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين • وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات <sup>(٢)</sup> لقوم يوقنون • واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات <sup>(٣)</sup> لقوم يعقلون .....
٣٧٧	٢١	سواء <sup>(٤)</sup> محياهم ومماتهم .....
١٠٨٩	٢٥	وما كان حجتهم إلا أن قالوا .....
٩٠٩	٣٢	وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة <sup>(٥)</sup> لا ريب فيها .....

## سورة الأحقاف

١٠٠٣، ١٠٠٢	٢٤	فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا .....
٤٦٦	٣٥	كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ <sup>(١)</sup> .....

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص وعاصم : « تشتهيهِ » ، وقرأ غيرهم : « تشتهي » . والاستشهاد بهما .  
(٢) الاستشهاد بقراءة حمزة والكسائي « آيات » بالنصب .  
(٣) الاستشهاد بقراءة حفص وحمزة والكسائي : « سواء » بالنصب ، و « محياهم » فاعل به .  
(٤) قرأ حمزة : « والساعة » بالنصب . وقرأ باقي السبعة بالرفع .

## سورة محمد

١١٣٣	٤	فضرب الرقاب .....
٤٨٦، ٤٢٣	١٥	مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن .
٦٦٦	٢٢	فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض .....
٢٧٢	٣٥	وأنتم الأعلون .....

## سورة الفتح

٧٢٦	٢٨	وكفى بالله شهيداً .....
-----	----	-------------------------

## سورة الحجرات

١٧٠	١٤	قالت الأعراب .....
-----	----	--------------------

## سورة ق

٥٤	١	ق <sup>(١)</sup> والقرآن المجيد .....
----	---	---------------------------------------

## سورة الذاريات

٨١١، ١٤٩	٢٣	مثل <sup>(٢)</sup> ما أنكم تنطقون .....
٤٣	٢٥	فقالوا سلاماً قال سلام .....

## سورة النجم

٩٠٢	٣٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى .....
-----	----	----------------------------------

(١) الاستشهاد بقراءة فتح « ق » ، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي .  
(٢) « مثل » بالفتح قراءة غير حمزة والكسائي وأبي بكر وابن أبي إسحاق والأعمش . وقرأ الباقون بالرفع .



## سورة القمر

خُشْعًا<sup>(١)</sup> أَبْصَارَهُمْ ..... ٧ ٤٠١

## سورة الحديد

لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ..... ١٠ ٤٨٩، ٣٤٦  
أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا .... ١٠ ٤٨٩  
وكلاً وعد الله الحسنى ..... ١٠ ٤٢٦، ١٩٩  
ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ..... ١٦ ٤٧٩  
ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في  
كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير \* لكيلا  
تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ..... ٢٣، ٢٢ ٥٠٩، ٣٤٤، ٢٣٩  
وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية  
ابتدعوها ما كتبناها عليهم ..... ٢٧ ٣٤٤، ٣٤٣

## سورة الحشر

كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ..... ٧ ٦٧

## سورة الجمعة

بئس مثل القوم الذين كذبوا ..... ٥ ٦٩٩  
قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ثلث قبضات ..... ٨ ٤٣٨

(١) « خشعاً » قراءة غير أبي عمرو وحزمة والكسائي . وقرأوا : « خاشعاً » . وقد ذكر المؤلف القراءتين .

## سورة المنافقون

سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ..... ٦ ٤٥٢

## سورة الطلاق

واللاتي يمسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن  
ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن ..... ٤ ٤٢٦  
قد أنزل الله إليكم ذكراً \* رسولاً ..... ١١، ١٠ ١٠٧٦

## سورة التحريم

قوا أنفسكم وأهليكم نازلاً ..... ٦ ٢٨٢

## سورة الملك

أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ..... ١٩ ٤٤١  
أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أمن يمشي سوياً على  
صراط مستقيم ..... ٢٢ ٦٤٥  
ولما أنا نذير مبين ..... ٢٦ ٩١٣

## سورة القلم

وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ..... ٥١ ٩٠٤، ٣٤٨

## سورة الحاقة

الحاقة \* ما الحاقة ..... ٢٠، ١ ٧٠٤، ٦٩٥  
فإذا نُفِخ في الصور نفخة واحدة ..... ١٣ ٦٥٥  
هاؤم اقرأوا كتابيه ..... ١٩ ٦٢١

## سورة المزمل

علم أن سيكون منكم مرضى ..... ٢٠ ٩٤٢، ٩٠٢

## سورة المدثر

ولربك فاصبر ..... ٧ ٤٨٨

## سورة النبأ

وجعلنا الليل لباسًا • وجعلنا النهار معاشًا ..... ١١، ١٠ ٣٤٧

## سورة التكويد

على الغيب بضنين<sup>(١)</sup> ..... ٢٤ ٩٧٤

## سورة الانشقاق

إذا السماء انشقت ..... ١ ٩٣٥، ٣٠٩

## سورة البروج

إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ..... ١٠ ٥٢٦  
إنه هو يبدئ ويعيد ..... ١٣ ٤٢

## سورة الطارق

فمهل الكافرين أمهلهم رويدًا ..... ١٧ ١١٣٤

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي : « بظنين » بالطاء . وقرأ الباقون : « بضنين » .

## سورة البلد

أو إطعام في يوم ذي مسغبة • يتيماً ذا مقربة ..... ١٥، ١٤ ١٠٧٢

## سورة الشمس

والسما وما بناها ..... ٥ ١٣٠

## سورة العاديات

إن ربهم بهم يومئذ لخبير ..... ١١ ٨٧٩

## سورة القارعة

القارعة • ما القارعة ..... ٢، ١ ٤١٢

## سورة الكافرون

لا أعبد ما تعبدون ..... ٢ ١٣٠  
ولا أنتم عابدون ما أعبد ..... ٥، ٣ ٥٠٩

## سورة الإخلاص

قل هو الله أحد ..... ١ ٤٤٨، ٥٩٢، ٦٨٦، ٧٧٩  
٧٨١

\* \* \*



## فهرس الأحاديث والآثار

- ١٠٣٨ ..... أحاسنكم أخلاقًا، الموطنون أكنافًا، الذين يألّفون ويؤلّفون
- ١٠٩٥ ..... إلّا قلت لكم : اغزّوهم في الصيف قلتهم : هذه حمارة القيظ. أنظرنا بنصرم  
الحرو عنا
- ٨ ..... أصحابي كالنجوم ...
- ٣٧ ..... أفلا أكون عبدًا شكورًا
- ٣٦٧ ..... أو مُخْرِجِي هم ؟
- ٤٧٥ ..... تحريم الصلاة التكبير، وتحليلها التسليم
- ١١٠٨ ..... التمرة خير من الجرادة
- ٦١٠، ٤٢٠ ..... جاء نعم النساء، نساء قريش، أحناء على ولد
- ١١٠٨ ..... الحياء من الإيمان
- ٥٥ ..... العجز عن الإدراك إدراك
- ٣٧ ..... قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما  
سأل. قال رسول الله ﷺ : اقرأوا: يقول العبد
- ٦٠ ..... قولوا: اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم...
- ٣٦٣ ..... كان رسول الله أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان
- ١٠٤٤ ..... كانت امرأة على عهد رسول الله تهراق الدماء
- ٧٦٩ ..... كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ....

- ٣٧٣ ..... لا أنا، وثابت
- ٢٩٨ ..... لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم (وفي الحديث  
روايات أخر)
- ٤٤٢ ..... ما كنت سائلًا عنه أملك فسئلني عنه

\*\*\*

## فهرس الأمثال والأقوال

- أسرق من زبابة ..... ٤٤٤  
إياك أعني واسمعي يا جارة ( وانظر : فهرس الشعر ) ..... ٤٢  
بؤ بشيع نعل كليب ..... ٧٠١  
بالوفاء والبنين ..... ١٢  
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ..... ٧٨ ، ٧٦  
جُدْ ما تُدِي أهمهم ( في الشعر ) ..... ١٣٢  
سرعان ذي إهالة ..... ١١٤٧  
سَرَّ أَمْرُ ذَا نَاب ..... ٣٨٦ ، ٤١  
الصيف ضيغيت اللبن ..... ١٠٩٥  
عسى العُوَيْرُ أَيْوَسَا ..... ٦٧٧ - ٦٦٨ ، ٦٧٢  
لو ذات سوارٍ لطممتي ..... ٩٢٥  
من يسمع يَحُلْ ..... ٩٧٥  
نعم القتل قتيلاً أصلح الله به بين فتيين ( بين ابني وائل ) ..... ٧٠٢ ، ٧٠١ ، ٣٢٥  
هو أزهى من غراب ..... ٧٣٨  
والعُودُ أحمد ..... ٧٣٨

\* \* \*

## فهرس نماذج الصنعة وأساليب اللغة

(١)

- أتيك بالغدايا والعشايا ٤٤  
آللِ لَأَفْعَلُ ٤٧  
آلفُ الدراهم ، وآلفت ٦٤٧  
آأنت تقول : زيد منطلق ٨٤٨  
آأنت عمراً ضربه ٣٢٩  
آأنت ظننتك منطلقاً ٣٤٣  
آئت السوق أنك تشتري سوقاً ٨٣٦  
آئتني بعد ما تفرغ ١٣٠  
آلياك ظننتك منطلقاً ٣٤٣  
آبو يوسف أبو حنيفة ٤٤٢ ، ٤٤٣  
آحسن الزيدان ٣٨٥  
آخذت من التابوت ٧٣  
آخذتني ١٣٤  
آخطب ما يكون الأمير قائماً ٣٥٩ ، ٣٦٠  
آدخلت القلنسوة في رأسي ٥٣٦ ، ٥٧٧  
٦٥١ ، ٧٥٦ ، ٩٢٨  
آدفت زيداً عمراً ١٠٩١  
آذهبت زيداً ٦٣٧ ، ٦٤١  
آزيداً أنت ضاربه ٤٠٤  
آزيد ضرب أخوه غلامه ٣٤٢  
آزيد ظنه أخوه منطلقاً ٣٤٢  
آزيد عمراً يضربه ٣٢٩  
آزيد قائم ٤٧٠  
آزيد لم يضرب إلا أخاه ٣٤٢  
آزيد لم يضربه إلا أخوه ٣٤٢  
آستجمل البعير ١١١٥  
آستوى الماء والخشبة ( وصور أخرى ) ٢٣٣  
٨٩٨ ، ٥٠٦  
آسكنت داره زيداً ٥٩٥  
آسمى بهن ١١١٥  
آضربت الفحل الناقة ٦٣٧ ، ٦٤٤  
آعجيني أن شتم بكر خالداً ١١١٠  
آعجيني أن يركب زيد ١٠٧٠  
آعجيني أن يركب زيد الفرس ١٠٧٢  
آعجيني دفع زيد بعمرو ١٠٩١  
آعجيني ركوب زيد ١٠٧٠  
آعجيني ركوب زيد العاقل ١٠٩٩  
آعجيني ركوب زيد الفرس ١٠٧٠



أعجبني ركوب الفرس ١٠٧١، ١٠٧٢  
 أعجبني ركوب الفرس والبغل ١٠٩٨  
 أعجبني ركوب زيد نفسه ١٠٩٩  
 أعجبني ضرب زيدًا ١٠٧١  
 أعجبني ضرب زيد عمرا ١٠٧١  
 أعجبني ضرب زيد اليوم عمرا ١٠٨١  
 أعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عند عمرو ١٠٧٩  
 أعجبني ضرب اليوم زيد عمرا ١٠٨١  
 أعجبني عمرا أن ضرب زيد ١٠٧٩  
 أعجبني عند خالد ضرب زيد عمرا اليوم (وصور أخرى) ١٠٨٢  
 أعجبني قيام زيد ١٠٧١، ١٠٧٢  
 أعجبني قيام زيد وعمرو ١٠٩٩  
 أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه ٣٥٣، ٧٩١  
 أعرف زيدًا (زيد) أبو من هو ٩٦١  
 أعطيت زيدًا درهما ٦٤٩  
 أعطيت وأعطاني زيد درهما (وصور أخرى) ٦١٦  
 أعطيت ما إن شره خير من جيد ما معك ٩٢٧  
 أعلمت زيدًا عمرا قائما ٦٣٨  
 أعندك عمرو ٤٧١  
 أفي الدار زيد ٤٧١

أنائم أخوك ٣٨٥  
 أقصر عن الشيء ٧٠  
 أكب زيد على وجهه ، وكبه الله على وجهه ٦٤٥  
 أكثر شرني الشويق ملتوتا ٤٥٣، ٥٤٣  
 أكثر ما يعتري ذلك السودان ٩٣٢  
 إكراما زيدًا ١١٣٣  
 أكرم يزيد ٧٢٨، ٧٢٥، ٧٣١  
 أكرمني وأكرمت عبد الله ، وأكرمت وأكرمني عبد الله ٦٠٦  
 أكرمني وأكرمته زيد (وصور أخرى) ٦١٤، ٦٢٧  
 أكلوني البراغيث ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٠٠، ٧٧٧  
 اللذان السمن هما منه بلرهم منوان ٥٦٥  
 الذي أعجبني ضرب زيد عمرا ٥٦٦  
 الذي إن تكرمني يكرمك فمحسب ٥٣١  
 الذي إن زيدًا هو أخوك ٥٢٠  
 الذي زيد هو منطلق أخوك ٥٤٧  
 الذي سرت فيه يوم الجمعة ٥٤٩  
 الذي ضرب زيدًا أنا ٥٥٣، ٨٩٦  
 الذي ضربوا ، واللذا ضربا ١٠٢٢  
 الذي ضربني زيدًا قائما هو ٥٦٨  
 الذي ضربه قائما زيد ٥٧٠

الذي عجبت منه زيد الظريف ٥٦٦  
 الذي قائم زيد ٥١٩  
 الذي قام القوم حتاه زيد ٥٤٤  
 الذي كرهته الآكل طعامك ٥٦٦  
 الذي هو ضربته زيد ٥٦٣  
 الذي يأتيني فله درهم ٥٣٢  
 الذي يطير الذباب فيغضب زيد ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧  
 إليك عني ١١٣٨  
 أما أنت فانظر ٣٨٣  
 أما أنت منطلقا انطلقت معك ٣٠٠، ٤٥٩  
 أما إنك عاقل ٩٢٢  
 أما زيدًا فاضرب ٨٤٠  
 أما زيدًا فاضربه ٣٨٣  
 أما زيد فقائم ٣٨٣  
 أما زيد فمنطلق ٤٨٧، ٦٩٣  
 أمأيت الدراهم ، وأمأت هي ٦٤٧  
 أما العسل فأننا شواب ٩٨٠  
 أمثت في الحجر لا فيك ٣٨٧، ٤٧٤  
 أمر ما جاء بك ٣٨٦  
 أمرت زيدًا الخير ٦٤٩  
 امرر على أي أفضل (وصور أخرى) ٥٢١  
 إن زيد قائم ، وإن قام زيد ٨٢٦

إن أمامك عمرا قائم ٧٦٦  
 إن بك زيدًا مأخوذ ٨٧٧  
 إن خيرًا منك عمرو ٣٨٦، ٤٤٩، ٤٥٠  
 إن الذاهبة جاريته صاحبها ٨٨٠  
 إن زيدًا أكل لطعامك (وصور أخرى) ٨٧٩  
 إن زيدًا شاخص وعمرا ٨٥١  
 إن زيدًا قائم وعمرو ١١٠١  
 إن زيدًا لفي الدار ٨٧٦  
 إن زيدًا وعمرو قائم ٨٦٤  
 إن زيدًا وكتابه ٣٦٩  
 إن في الدار زيدًا جالس ٧٦٦  
 إن مثلك زيد ٣٨٧، ٤٤٩، ٤٥٠  
 إن المصطلح وأخاه (وأخوه) مختصم (وصور أخرى) ٨٩٧، ٩٠٠  
 إن اليوم الجمعة زيدًا جالس ٤٧٩  
 أنا أجهل ١٣٧  
 أنبأني زيد عمرا قائما ، ونبأني ٦٤٤  
 أنت أعلم ورئك ٣٧٢  
 أنت واحدة ١٠٦٨  
 أنتم كلكم بينكم درهم ٤٢٧  
 انظر إلى كيف يصنع زيد ١٨٦  
 إنك وزيد ذاهبان ٨٦٧، ٨٦٨  
 إنه زيد منطلق ٧٨٧، ٩٠٠

إنه لمنحار بوائكها ٩٨٠

إنها هند ضاحكة ٧٨٧

إنهم أجمعون ذاهبون ٨٦٦، ٨٦٧

أول ما أقول : إني أحمد الله ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١

أوليت زيدًا البلد ٦٣٧

آية الشمس ٢١٣

أيش هذا ٥١، ١٣٣

أيمن الله ، ويمين الله ، وأمانة الله ٤٦١، ٤٨٠

إليه خدثنا ١١٤٠

إيها ١١٤٠

أيهم كان زيد ٧٦٣

أيوم الجمعة أنت أمير فيه ٣٣١

## (ب)

بآية أكلت معكم خيما ٩٣٧

البئر أرخص ما يكون قفيزين بدرهم ( وصور أخرى ) ٣٦٠، ٤١٦، ٤١٨

بريح الخفاء ٧٥١

يزيد مررت به ١٤

يزيد فامرر ٤٨٧

بئله زيدًا ١١٤٤

بينما أنا أمشي فإذا إن زيدًا يفعل كذا ٣١٥،

٩٢٢

## (ت)

تُرَبَّا وَجَنَدَلَا ١١٢٤

تسمع بالمعدي خير من أن تراه ٧٦، ٧٨

تكلم فلان فما أسقط حرفًا ولا سقط بحرف

٥٣٨، ٦٤٣، ٩٢٨، ١٠٩٢

التمررة خير من الجرادرة ، وتمررة خير من جرادرة

٦٨٨، ١١٠٨

تمجي أنا ٤٧٧

تنبأ مسيلمة ٢٩

## (ث)

الثلاثة الأنواب ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١١٠٧

ثَلُثُ الرجلين وأثلثوا ٦٤٦

## (ج)

جاء اليزد والطيايسة ٨٩٨

جاءني أخاه الذي ضرب زيدًا ١٠٧٩

جد الشيء ، وأجد ٤٣٣

## (ح)

حمدًا لك ٩٥٦

حجي على الصلاة ١١٣٥

حجي هل الثريد ١١٣٤

## (خ)

خرج زيد بثوبه ٥٤٠

خرق الثوب المسمار ٥٧٥

خير من زيد أثنائي ٣٨٦

خير عافاك الله ٥٠

## (د)

دار الآخرة ١٠٥٧

داينث الرجل ١١٠٢

دفعت زيدًا بعمره ١٠٩١

دفعتك بفلان ١٠٩٢

دقيق الحوازي ١٠٥٧

دونك زيدًا ، ودونك نفسك ، ودونك أنت

نفسك ١١٣٧

## (ذ)

ذهب أمس بما فيه ١٩١

## (ر)

رأيت جوارى ١٦٢

رأيت زيدًا أمس ١٩٠

رأيت عامًا أول ١٩٧

رب رجل وأخيه ١٠٠٠، ١٠٢٠

رؤيه رجلًا ٥٩٣، ٦١٤

الرجل خير من المرأة ٦٨٨

رجل عاقل أثنائي اليوم ٣٨٦

رزقه الله رزقا ١٠٧٥

رسمت الرياح الديار رسما ٦٩، ١٠٩٦

رمى عن القوس ٥٣٩

رويد زيد ، وزيدًا ١١٣٢، ١١٣٣

رويدك أنت نفسك ١١٣١

رويدك أنت وزيد ١١٣١

رويدك زيدًا ١١٥١

## (ز)

زيدًا ، أي اضرب زيدًا ٣٠٥، ١١٥٧

زيدًا عليك ١١٥٤

زيدًا فاضربه ٤٨٥، ٤٨٧

زيد أحسن ما يكون يوم الجمعة ٣٦٣

زيد اضربه ٢٩٤، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٤

زيد أعطيته وأكرمت عمرًا ٤٣٤

زيد إن أكرمت أكرمت ٤١٧

زيد إن تكرمه أكرمه ٤٣٢

زيد تفقأ الشحم ١٠٤٤

زيد حين طر شاربه ٤٣٨

زيد الخبز آكله هو ٤٠٣

زيد زهير شعرا ٤٧٥

زيد ضربت أباه وعمرو ٤٢٥، ٤٥٨

زيد ضربته وعمرو (وعمرًا) ٤٢٥

زيد ظننت ظنًا منطلق ٩٦٩

زيد ( وزيدًا ) ظننته منطلقا ٩٦٧، ٩٦٨

زيد عسى أن يقوم ٦٧٤



سِيرَ بَزِيدَ سَيِّرَ (وَصُورَ أُخْرَى) ٨٨٢، ٨٨٣،

٨٨٤، ٨٨٧، ٨٩٠، ٨٩٣

سِيرَ بَزِيدَ سَيِّرَ شَدِيدَ ١١٣٤

### (ش)

شَتِرَتِ الْعَيْنُ، وَشَتَرَهَا اللَّهُ ٦٤٦، ٦٤٨

شَحَا فَوْهَ، وَشَحَا فَاهَ ٦٤٧

شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةَ ٧٤٨

شَرُّ أَهْوَاؤِ نَابِ ٤١

شَرِبْتُ لَبَنَ بَعِيرِي ١١١٥

شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ ٤٠، ٤١

### (ص)

صَرَعْتَنِي بَعِيرِي ١١١٥

### (ض)

الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا، وَالضَّارِبَةُ أَنَا زَيْدَ ٥٥٣

الضَّارِبُكَ الزَّيْدَانِ ٥٢٣

الضَّارِبَةُ أَنَا زَيْدَ ٥٢٣

ضَرَبَ زَيْدٌ الضَّرْبَ ٦٥١

ضَرَبَ الَّذِي أَكَلَ زَيْدٌ الْحَبَرَ ١٠٨٠

ضَرِبَ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ٦١١

ضَرَبَ غَلَامَتَهُ زَيْدٌ، وَغَلَامَتُهُ زَيْدًا ٥٩٤

ضَرَبَ قَوْزَهُ وَقَدَمَهُ ٦١١

ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى ٦٠٠، ٥٧٣

ضَرَبًا زَيْدًا ٩٥١، ١٠٢٦، ١١٢٧

زَيْدٌ غَدًا ٤٣٦

زَيْدٌ قَائِمٌ (فَمَنْطَلِقُ) ٣٨٣، ٤٨٣، ٤٩٣

زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو ٤٥٨

زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ٤٠٩

زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ مَنْطَلِقًا ٧٦٨

زَيْدٌ لَا تُضْرِبُهُ ٢٩٤

زَيْدٌ لَا يُضْرِكُ عَلَيْهِ رَجُلٌ ٧١٣

زَيْدٌ لَمَّا جَاءَنِي عَمْرُو كَلَمَنِي ٤٣١

زَيْدٌ لَوْلَا عَمْرُو لَأَتَانِي ٤٣٢

زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ١٤

زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ ٧٠٤

زَيْدٌ وَكِتَابُهُ ٣٦٩

زَيْدٌ وَالْيَوْمِ عَمْرُو ضَارِبَانِ - لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي

الشَّعْرِ ١٠١٣

الزَّيْدَانِ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ضَارِبِهَا هُمَا (وَصُورُ

أُخْرَى) ٤٠٠، ٤٠١

### (س)

سَارُوا سَبْرًا رَوِيْدًا ١١٣٣

سَبَحَانَ اللَّهَ ٩٥٦، ١٠٦٦، ١١٢٣

سَقِيَا لَكَ ٩٥٦، ١٠٦٦

السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرْهِمٍ (وَصُورُ أُخْرَى) ٣٦٤،

٤١٦، ٤١٧، ٥٦٣

سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ ٤٤٧، ٤٤٩،

٦٨٥، ٦٩٠، ٧٥٤

ضَرَبًا زَيْدٌ عَمْرًا ١١٢٧

ضَرَبْتُ ضَرَبَ زَيْدٍ عَمْرًا ١٠٦٨

ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ زَيْدًا ٥٩٥

ضَرَبْتُ وَقَتْلَتُهُ زَيْدًا ١١١٣

ضَرَبْنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ٦٣٠

ضَرَبُوهَا ٥٧٠

ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ٦٠٨، ٦١١، ٦١٣

ضَرَبْنِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ٣٥٧، ٣٥٩

ضَرَبْنِي زَيْدًا حَسَنَ ١٠٨٢

ضَرَبْنِي زَيْدًا صَاحِبِكَ، وَإِذَا كَانَ صَاحِبِكَ ٣٥٨

ضَرَبْنِي زَيْدًا قَائِمًا ٣٥٧، ٣٨٤، ٤٥٣،

٤٥٧، ٤٥٨

### (ط)

طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ ١٧٠، ٥٨٤، ٧٨٤

### (ظ)

ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ٨٦٠

ظَنَنْتُ بَزِيدَ ٩٧٦

ظَنَنْتُ ذَاكَ ٩٧١

ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِي زَيْدٌ شَاخِصًا (وَصُورُ أُخْرَى)

٦١٧، ٦١٨

### (ع)

عَجِبْتُ مِنْ إِهَانَةِ زَيْدِ أَخَاهُ ١٠٧٠

عَجِبْتُ مِنْ رُكُوبِ الْفَرَسِ ١٠٨٢

عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ١٠٧٠،

١٠٨٢، ١١١١

عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهَا، وَمِنْ ضَرْبِكَ إِيَّايَ،

وَمِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاكَ ٣٥٦

عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ ١٠٨٢، ١٠٨٨،

عَرَقَ الْأَكْحَلَ ١٠٥٧

عَزَّتْهُ الْأَنْصَابُ ١١١٦

عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ٦٦٩

عَشْرُونَ دِرْهَمًا ٩٧٨، ١١٥٣

عَضَّدْنِي فَلَانٌ ٦٦

عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زَيْدًا ٤٧٣، ٥٩٥

عَلِمْتُ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ٤٥٢

عَلِمِي بَزِيدَ حَسَنٌ وَهُوَ بَعْمَرُو قَبِيحٌ ٥٤٨

عَلِمِي بَزِيدَ ذَا مَالٍ، أَوْ: كَانَ ذَا مَالٍ ٤٥٣،

٤٥٤

عَلِمِي بَزِيدَ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤٥٧

عَلِيكَ زَيْدًا ١١٣٦، ١١٥٤

عَلِيكَ نَفْسِيكَ وَعَلَيْكُمَا أَنْفُسُكُمَا ١١٣٦

عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ ١١٣٦

الْعَمَائِمُ تَبْجَانُ الْعَرَبِ ٦٧

عَمْرُو فِي وَقْتِ بَدَا شَيْبَةٍ ٤٣٨

عَمْرُو لَا تُكْرِمُهُ ٣٧٩

عَمْرُو لَوْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ لِأَتَيْتُهُ ٤٣٢

عِنْدَكَ فَرَسٌ ٣٨٧

(ف)

ففر فوه، ففر فاه ٦٧٤

فلان حسن الرذية ٢١٢

فلان لما به ٤٠٢

في الدار رجل ٣٨٧

(ق)

قال فلانة ١١٤٧

قام قام زيد ١١٥٠

قاما الزيدان ٤٠٠

القرطاس والله ١١٢٦

قصر عن الشيء وأقصر عن الشيء ٧٠

قطع الله يد ورجل من قالها ٦٠٤

قلت أن زيدًا منطلق ٩١٨، ٩١٩

(ك)

كان البرق قفيزين بدرهم ٤١٩

كان بك عمرو مأخوذًا ٧٩٤

كان خير منك زيدًا ٧٥٤

كان ذلك إذ طلعت الشمس ٤٥٦

كان زيدًا أكلا طعامك، وطعامك أكلا ٥٨٣

كان زيد أبوه منطلق ٧٧٤

كان زيد صديقي، وكان صديقي زيدًا ٧٥٨

٧٥٩

كان زيد ظهره مضروب، ومضروبًا ٧٧٥

كان زيد عمرو صاحكًا ٧٧٦

كان زيد منطلق ٥٦٠

كان زيد منطلق أبوه ٧٧٧

كان زيد نعم الرجل ٦٦٢

كان الزيدون حسنا وجوهم ٧٧٧

كان طعامك زيدًا أكلا ٧٩٣

كان على التمرة مثلها زيدًا ٧٦٣

كان مسيلة نبيج (أو: نبيج) سؤء ٢٩

كان اليوم زيد قائما ٧٩٢

كانت زيدًا الحمى تأخذ ٧٩٢

كانت هند منطلقة ٧٨٤

كسيت الثوب، وكسوته غيري ٦٤٦

كل رجل فعل كذا ٣٨٧

كل شاة وسخلتها بدرهم ١٠٠٠، ١٠٢٠،

١٠٣٠

كل رجل وضعته ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٤

كل رجل يأتيني فله درهم (وصور أخرى)

٤٢٧، ٤٣١، ٤٩٥، ٥٣٢

كما أنت ١١٣٨

كن كما أنت ٤٩٤

كَيْتَه ٢٣٩

(ل)

لا أَرْيُكَ هاهنا ٧٩٠

لا أفعل بذي تسلم ٩٣٧

لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٢٤٢

لا خيرًا من زيد في الدار ٧٤٣

لا رجل وأخاه ١٠٠٠

لا سواء ٤٦٤

لا غلامي لك ٦٠٥

لا نولك أن تفعل ٣٧٤

لاه أبوك ٥٢، ٥٣

لعمرك لأفعل ٤٦١، ٨٦٩

لَقَضَوُ الرجل ٥٦، ٧٢٢

لقيته أمس ٥٣

لكن زيدًا قائم وعمرو ٨٥٣

لله درك، ولله أبوك ٧١٢

لله لأضربك ٧١١

لما أن جاء زيد ٦٧١

لهي أبوك ٥٤

لولا أنك جيتني لعاقبت زيدًا ٩٢٩

لولا زيد لأكرمتك ٤٥٨، ٤٦١، ٧١٧

لولا زيدًا ضربت، ولولا زيدًا ضربته ٣٠٤

لي مثلك عالمًا ٩٧٨

ليس خلق الله مثله ٧٨٣، ٧٩٦

ليس زيد بجبان ولا بخيل، ولا بخيلًا ٨٥٤

١١٠١

ليس زيد بخارج أبوه ولا ذاهب أخوه ٨١٦

ليس زيد بخارج ولا ذاهبًا عمرو (وصور

أخرى) ٨١٨، ٨٢٣

ليس طعامك زيد بأكل ٨١٣

ليس الطيب إلا المسك ٨١٥

(م)

م الله ٥١، ١٣٣

ما أبالي كيف جلست ٤٥٢

ما أحد مثلك، وما مثلك أحد ٣٨٧، ٤٧٧

ما أحسن زيدًا ٧٠٨، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥،

٧٢٤

ما أحسن ما كان زيدًا، وزيدًا ٧٤٠

ما أردت ٦٠٢

ما أزهي زيدًا ٧٣٧

ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها ٧٤١

ما أعطاه للدرهم ٧٣٥

ما أنا بالذي قاتل لك سويًا ٥١٩

ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به ٨٠٢

المائة الثوب ١٠٦٤

ما بك زيد مأخوذًا ٨١٤

ما جاء بك ٦٠٢

ما جاءت حاجتك ٧٤٩، ٧٥٠، ٨٩٥

ما جاءني من أحد ٦٠٥، ٦٥٦



ما ذاهب غلاماك ٩٩٥

ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في

عين زيد ١٠٢٩، ١٠٣٦

ما رأيته مذ أمس ١٩١

ما رأيته منذ (مذ) أن الله خلقتني ٩٤١

ما رأيته منذ يومان ٢٠٣

ما زيد بأكل طعامك (وصور أخرى) ٨١٢

ما زيد بجبان ولا بخيل، ولا بخيلاً ١١٠١

ما زيد بخارج ولا ذاهباً عمرو ٨٢٤

ما زيد خارج ولا ذاهب عمرو ٨٢٥

ما زيد قائماً بل قاعد (وصور أخرى) ٨٠٦

ما زيد قاعداً لكن قائم ٨٠٦

ما زيد وكتابه ٣٧٣

ما في الدار زيد ٤٧١

ما في السماء موضع راحة سحابا ٩٧٨

ما قائم زيد ٤٧٠

ما كاد زُفَرُ يقوم ٦٧٩

ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك ٧٥٩

ما كان أحسن زيداً ٦٦٢

ما كان زيد إلا شاخصاً، وما كان شاخصاً إلا

زيد ٧٦١

ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة ٨٢٠

ما اليوم زيدٌ شاخصاً ٨٤٨

متى ظننت أو قلت: زيد شاخص ٦١٩

مررت بجوار ١٦٢

مررت برجل أبوه قائم ٤٧١

مررت برجل أبي عشرة أبوه ٩٨٨

مررت برجل أكل طعامك، طعامك أكل

٥٨٢

مررت برجل حسن أبوه ١٠٣١

مررت برجل حسن الوجه ١١١٢

مررت برجل حسن وجهه (وصور أخرى)

١٠٤٥ وما بعدها

مررت برجل الحسن وجهه (وصور أخرى)

١٠٦٢

مررت بالرجل الحسن الوجه الجميله ١٠٦٣

مررت برجل خير منه أبوه ١٠٣٦

مررت برجل سواءٍ عليه الخير والشر ٣٧٧

مررت برجل سواءٍ والقَدَمُ، وسواءٌ هو والعدم

٣٧٤

مررت برجل شديد رجل أبوه ٩٨٨

مررت برجل ضاربٍ عمرو غداً ٩٩٨

مررت برجل في الدار أبوه ٤٧١

مررت برجل قائم الأب ١١١٢

مررت برجل مثلك أبوه ٣٧٥

مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ٣٤٨،

١٠٢٨، ١٠١١

مررت برجلٍ مكترم الأب ١٠٤٣

مررت بقاعٍ عرفجٍ كله ٣٩٣، ١٠٣١

مررت بقومٍ عربٍ أجمعون ٣٩٣، ١٠٣١

مررت بك أنت ٤٦٠

مررت بكل قائما ٢٠٠

مررت بالذي مررت عليه ٥١٨

مررت زيداً ١١١٧

مررت ومزني زيد (وصور أخرى) ٦١٥

مرض حتى لا يرجونه ١٠٥

مشنوء من يشنؤك ٤٧٧

مكانكم أنتم أنفسكم، ومكانكم أنفسكم

١١٣٨

مكة والله ١١٢٦

## (ن)

نعم رجلاً زيد ٦٨٥

نعم الرجل عبد الله ٦٨٨

نعم رجلين الزيدان ٦١٢

نعم القليل قليلاً ... ٣٢٥

نعم الذي جاء زيد ٧٠٧

نعموا رجالاً الزيدون ٦١٢

## (هـ)

هاء وهاء .. (وصور أخرى) ١١٤١، ١١٤٢

هذا أحمر بين العينين ١٠٣٣

هذا بسراً أطيّب منه ثُكْبًا ٣٦٤

هذا الضارب زيداً ١١٥٢

هذا ضاربٌ زيد اليوم وغداً عمراً ١٠١٢

هذا الضارب الغلام زيداً ١٠١٩

هذا ضروبٌ زيداً، وهذا زيداً ضروب ٩٧٩

هذا ماؤُ أمس ٩٩٠، ١٠١٢

هذا معطي زيد أمس درهمًا ١٠٠٦

هذا منجار النوق ٩٨٠

هذه عرفاتٌ مباركاً فيها ٢٨٨

الهِلالُ الليلة ٤٣٦، ٤٣٩

الهِلالُ والله ٤٦٢

هلم أنت وزيد ١١٣١

هَلُمَّ لك ١٥

هلم لكم كلكم ١١٣١

هو أحسن القتيلين وأجمله ٤٢١، ٦١٠،

٦١١، ٦١٥

هو هند ضاحكة ٧٧٩

هي زيد قائم ٧٧٩

## (و)

واها ١١٤٠

وَكَفَّ الشَّقَف ١٠٩٧

والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر

١١٣٢





اشتدّ - لماذا تعجبوا منه ٧٣٣

اشهباب - اشهباب ٥١٥، ١٠٤٠

أشياء ١٩، ٥٨٧

الاصطلاح ونحوه - يطلب اسمين ٨٩٧

أضاء، إضاء، أضاة (وانظر وضاء) ٤٤٤،

٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧

اضرب ونحوه: بناء مستقل أم مختصر من

«لتضرب» ١٨٣، ١٨٤

إعاء = وعاء

أعمى القوم ٢١٩

أظي ٢٠٥

أفعل بكسر العين - لا يوجد في المجموع إلا

بالتاء ٢٢٦

أفعل التفضيل - أقسامه ١٠٣٦، ١٠٣٨

أفعل فعلاء - لا تجمع بالواو والنون، ولا

بالألف والتاء ١٠٢٧، ١٠٣٣

أفكل ١٥٧

أقام وأباع - وإعلالهما ٦٥٩

أقت = وقت

أقشأن ١٢٠

أقشع ١٢٠

أكرم - أكرم: همزتهما زائدة ٩٩

أكرم - أصله أكرم وحملت عليه تكرم و...

٢٦٦

أكمة، إكام ٤٤٦

الآن - (ال) زائدة ١٠٩٠، ١١٠٧

الألى بمعنى اللاتي ٥٠٣

التي، اللتان، اللاتي ٥٠١

اللواتي، اللاتي، اللاء ٥٠١

اللوات، اللوات ٥٠١

الذي، التي - (ال) فيهما زائدة ٨٦، ١٠٩٠

إلّهي - اسم لـ «أنتهي» ١١٣٨

أمأيت الدراهم، أمأث ٦٤٧

امرؤ، امرأ، امرئ ١٣٧

أمس ١٩٠، ١٩١

أمير، أمر ٦٥

إن - مواضع فتحها وكسرها ٩١٧، وما

بعدها، ٩٤٠، ٩٥٩

إن وأخواتها - إنّي وإنني، وكان، وكأنني ٨٤٠

إن مخففة «يطل عملها» ٩٠٣

أن مخففة وعملها ٩٠٠، ٩٠١

أنت - «أن» الضمير وما بعده لبيان حاله ١١٢٩

أهلون ٢٨٢

أول ١٩٧، ٢٠٠

أيّ ١٩٩

إياك وإياكما .. «إيا» الضمير وما بعدها لبيان

حالتها ١١٢٩

إيمن الله ٤٨٠

أين - اسميتها وبنائها ٥٣، ١٨٥

إي وإيها ١١٣٨، ١١٤٠

أيهم - بنائها وإعرابها ٩٦٣

## (ب)

بس - استعمالاتها ولغاتنا ٦٨٣

بخ يخ ١١٤٠

براء ١٩٣

بطنته ١٥٢

بعت - النسب إليها ٥٨٦

بعلبك - اسم مركب ٤٦٤

بعنقة - عقاب بعنقة وعقبة ١٨، ١٩

بلى (الألف عوض من الجملة) ٨٤

بّله ونحوها - ليست على أوزان الأفعال ١١٤٤

بويع، بايع، بيع، بيع ٦٥٩

بين - ظرف لا يتصرف ٨٩٣

## (ت)

تالرب ٤٨

تالعليم ٤٨

تأبط شراً ٢٦٧

التأييد ٦٧

تخشين - في: أنت تخشين، وأنتن تخشين

٢٦١

تدّخرج، تدّخرج ٦٦٢

تؤتبا ١١٢٤

ترك - اسم «اترك» ١١٤١

ترك - استغنوا بها عن «وذر» ٦٦١

ترمين - في: أنت ترمين، وأنتن ترمين ٢٦٠

تضارب، تكرم - التاء زائدة ٩٩

تغزون - للمذكر والمؤنث ٢٥٩

التمكين ٦٨

## (ث)

ثقت ٨٣٠

## (ج)

جرو، أجر ٢٢٦

جليل، جلال ٦٦

جماليات ٢٨٦

جندلاً ١٢٤

جوار، جوارى ٨٤، ٢٢٣

## (ح)

حاحيت - أصلها حيحيت ٢١٥

الحادي عشر - أصله: الواحد عشر ١٩

حاذر ٢٤

الحارث - (ال) فيه زائدة ٨٦

جلدا - لا تتصرف ٦٦٣، ٦٦٤

جبلى، حبلبات، حبلتون، حبلتين ٢٠٥،  
٢١٨، ٢٨٦

حذار ١٩٢

حقو، أحق ٢٢٦

خلاقى ١٩٣

خَلَب - المخلوب والمصدر ١١٥٥

حقامات ٢٨٥

حمراء ونحوه - الهمزة منقلبة عن ألف التانيث

- وتثنيته وجمعه ٢١٢، ٢٨٧

حَيَّ - مركبة وغير مركبة ١١٣٤

حَيَّ - حَيَّ هَلَّ - حَيَّ هَلَّ - حَيَّ هَلَّا

١١٣٤، ١١٣٥

حيث، حوث - اسميتها، بناؤها ١٨٥،

٢٠٢، ٢٠٣

(خ)

خاتم ٥٩

خاف - أصله ٧١٤

خمس عشرة - بناؤه ١٧٧

خير - أصله أخير، بدليل «أخاير» ١٠٣٦

(د)

الداعي ونحوه - أصله: الداعى ٢٢٢

دام، يدوم، أدام ٦٧

دأبته - حركوا الألف فقلبوها همزة ٢١١

الدبران - (ال) فيه زائدة ٨٦

دم - حذف لامها ١٩

دهدیت - أصلها دهدت ٢١٥

دهيدهينا - تحقير دهاده ٢٨١، ٢٨٢

(ذ)

ذلك (ذا) الضمير وما بعده لبيان حاله ١١٢٩

ذلذل - ذلذل ٨٤، ٣٧٦

ذو - بمعنى التي ٥٠٣

ذي مال (صاحب مال) ١٣٢

(ز)

راي ٢١٠، ٢١٣، ٢١٧

رأسته ١٥٢

رأيته ١٥٢

رَبَّ - قِيلَ، بدليل «أرباب» ٥٦

رباب، ربابة ٤٤٥

رجل، الرجل ١٦٨

رحى - أصلها رَحَى ٢١٨

اختصاصه ودلالته ٢١-٢٣

الرحيم - اسم الله تعالى تأخيره عن الرحمن،

وموازنة بينهما ٢٣

رداء ٢١٠، ٢١٢

رشم - مصدر أم اسم ١٠٩٦، ١٠٩٧،

١٠٩٨

رَضِيُوا - أصله رَضِيُوا ٥٥

رقبة، رقاب ٤٤٦

رويد - تصغير ترخيم «أرواد»، رويدك،

رويدكما ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩

ريحانه - مصدر لا يتصرف ٧٥، ١٢١،

١٤٧

(ز)

زال - أصلها: زِيل ٧٥١

زباب، زبابة ٤٤٤

زكريا، زكريون، زكريين ٢٨٦

زهى - تعجبوا منه شذوذاً (ما أزهى) ٧٣٧

زيد - بناؤه في النداء ١٧٧

زُيُود - اختصار زيد وزيد وزيد ٩٨٤

(س)

سبحان - (لا تستعمل إلا في حق الله) مصدر

لا يتصرف ٣١، ٧٥، ١٢١، ١٤٧،

١١٢٣

سحاب، سحابة ٤٤٥

سحر - إذا أردته ليوم بعينه ١٢١

سرادات ٢٨٥

سرعان - اسم فعل ١١٤٨

سكرى ونحوها - لا تجمع بالواو والنون، ولا

بالألف والتاء ٢٨٦

سماوة - بفتح السين وكسرهما ١١١٦

سَمُر - لا يتعجب منه ٧٣٤

سواء، سواسية، سوساة، سُسُوة ٣٧٦، ٣٧٧

سَيِّد ٢٨، ٦٥٩

السين وسوف - مع الفعل بمنزلة شيء واحد ٢٣٣

(ش)

شاك ٢١٦

شَتَّان ١١٤٧

شَتَر، شَتَّر ٦٤٦، ٦٤٨

شجرة - توالي أربع متحركات ٥٨٥

شرر ٥٧

شنوءة - النسب إليها ١٠٧٢

شويت، لويت ٢١٣

(ص)

صحراء، صحراوات ٢٨٧

صلوته ١٥٢



ضَهْ، صِهْ ١١٤٠، ١١٤١

## (ض)

ضربتُم - تسكين ميمها ٥٧٤

ضارب - بمعنى « يضرب » وشبيه به في اللفظ ٩٩٧

الضاربو، والضاربا - إسقاط النون، حملاً على الذي ضربوا واللذا ضربا ١٠٢٤

ضروب - أبلغ من ضارب ٢٤

ضَوَّيرَب - لا يعمل ٩٨٨

## (ط)

طابق، طابق ٥٩

طلحة، طلحات ٢٨٠

طلل ٥٧

طَي - أصلها طَوِي ٦٥٩

## (ظ)

ظبي، أظِبْ ٢١٠، ٢٢٥

## (ع)

عاعيت - أصلها عيعيت ٢١٥

العالم - اشتقاقه ٥٨

عاليم - عليم ٢٣، ٦٥

العباس - (ال) فيه زائدة ٨٦

عُدْ - حذف الفاء منه ٢٦٥، ٢٦٦

عذفر، عُدافِر ٥٨٥

عِوس، أعراس ٢٢٩

عَرَقِي، عَرَقُو ٢٢٦

غريب ٥٤٢

العِزَّة، عازني، عززته ٦٧

عسى - لا دلالة فيها على الزمان ٦٦٢،

٦٦٧، ٦٦٦

العشايا، عشية ٤٤

عصا - الألف منقلبة عن واو ٢١٩

عطشان ٢٢

عل ٢٠٢

على - تكون حرفا وتكون اسما ٦٦٤

علاك ١٤١

علامة - الناء فيه للمبالغة، ولا يطلق على الله،

لأن التأنيث نقص ٣٢

عَلَم ٥٥

العمران ٢٦٨

عمرويه ١٥٠

عن - تكون حرفا وتكون اسما ٦٦٤

عور ونحوها - اعور، ولم تمل ٧٣٤

## (غ)

الغازي ٢٠٦، ٢٢٢

غداة، غدايا، غدوات ٤٤

غدار - لا تستعمل إلا في النداء ٧٥

غرثان ٢٢

غني، أغنياء ٢٩

غواش ٨٤

## (ف)

فَعَلَ وفَعَّل ٩٨٣

فَعَلَ - صحيح العين يجمع في القليل على

« أفعل » ٢٢٥

فَعَلَ - يجمع في القليل على « أفعال » ٢٢٩

فَعَلَاءُ أفعل - لا تجمع بالواو والنون، ولا

بالألف والتاء ٢٨١

فَعَلان فَعَلَى - لا تجمع بالواو والنون، ولا

بالألف والتاء ١٥٨، ٢٨١، ١٠٢٧،

١٠٣٣

فَعُول، فَعَال، مِفْعَال، فَعِيل، فَعِل ٩٧٩

فَقَعَس ١٥١

فِيكَ - فَمَكَ ١٣٢

## (ق)

قادر، قدير ٢٣

القاضي - الباء أصلية ٢٠٥، ٢٢٢

قَبَعَثَى ٢٠٥، ٢١٨

قَبُلُ ١٩٨، ٢٠٠

قد - ليس لها معنى إلا تحقيق الفعل ٢٣٣

قُدُوس ٣٢

قراقر ٣٧٦

قَصْر، أَقْصَر ٧٠

قَلَنْسُوة، قَلَنْس، قَلَنْشُور ٢٢٦

القمران ٢٦٨

قوول، قاول، قُول، قَوْل ٦٥٩

## (ك)

كأبل ٥٩

كأن - مركبة من «إن» و«الكاف»،

تخفيفها يطل عملها ٨٣٩، ٩٠٣

كتاب - المكتوب والمصدر ١١٥٥

كتيع ٥٤٢

كرسي ٢٠٩

كريم، كرماء ٢٩

كساء ٢١٠، ٢١١، ٢١٢

كشَر - كشَر ٩٨٢

كسي - كسا ٦٤٦، ٦٤٧

كُلُّ - تستعمل استعمال الأسماء ١٩٩

كلا، كلتا - مفردة في اللفظ تشية في المعنى

١٤٠، ١٤٣

كم - (استفهامية أو خبرية) غير مستقلة في

نفسها ١٨٢

كُنْتُ - النسب إليها ٥٨٦

كيف - أدلة اسميتها، وبنائها ١٨٦

## (ل)

لات - التاء فيها، والوقف عليها بالهاء أم بالتاء

٨٣٢، ٨٣١

لاث ٢١٦

لأرض ٥٢

لآخره ٥٢

لذلك ١٤١

لعل وأخواتها - لغاتها، لحاق «ما» بها ٨٣٥،

٨٣٦، ٨٣٧، ٩١٢، ٩١٥

لَقَضَوْا ٥٦

لكاع ١٩٣، ٧٥

لكن - لكن إن، مخففة يبطل عملها ٨٤١،

٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣

لما - أصلها لم ما ٢٤٤

لن - أصلها: لا أن ٢٣٨

لؤ - اسم لؤ ١١٢٢

لولا - مركبة ٦٦٤

لولاك - لولاي - لولاه ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢

لويت ٢١٣

لَيَّ - أصلها لؤي ٦٥٩

ليال، ليلة، ليلة، ليالي ٧١٤، ٧١٥، ٧٣٤

ليت - لحاق «ما» بها ٩١٠، ٩١٤، ٩١٥

ليث - اسم ليت ١١٢٢

ليس - أصلها لا تتصرف ٦٦٣، ٦٦٥،

٨٣٢

## (م)

محمد (ﷺ) - نقل الاسم من الصفة ٣٠

مُ اللَّهُ - آمين الله ٥١

ماء، أمواه ٦١

ما أحسن زيدًا - لا دلالة فيها على الزمان ٦٦٢

ما أقوله، وما أبعه - تصحيحهما ٧١٩

مبيع ٩٩٤

مخبثان - لا تستعمل إلا في النداء ٧٥

مختار - أصله: مختير ٧١٥

مذ ومنذ - حرفين واسمين ٢٠٣، ٩٤١

مذاكير، أذكار، ذكر ١٥٣، ٣٧٦، ٧١٤،

٧٣٨، ٧٣٤

مرتوي - منصوبا (الوقف عليه بالسكون

إجراء له مجرى المرفوع و المخفوض)

٩٠٨

مرمي، مرموي ٦٥٩

مساجد (محلّى بأل وبدونها) ١٦٥

مَشْنُوء، مشنأ ٤٧٧

مُطْرَح - مصدر بمعنى الأطراح ٤٧٨

مُطَيَّت - مطايا ٤٤

معاذ الله - مصدر لا يتصرف ١٢١، ١٤٧

معد يكرب - اسم مركب ٦٦٤

مغزوّ ٢١٠

مقول ٩٩٤

مكانك - اسم «الثبت» ١١٣٨

مَكَّن ٦٨

ملآن ٢٢

ملأمان ٧٥

المِلَّة، مُمَلّ، مليل ٦٧

من - أنواعها واسميتها وبنائها ١٨٢

مناع - اسم «امنع» ١١٢٥، ١١٤١

مهما - أصلها ماما عند الخليل ٢١٥

## (ن)

النبي، النبياء، أنبياء، نبأ ٢٨، ٢٩

النثا - مقصورًا وممدودًا ٣٨

النجم - (ال) فيه لازمة ٨٦

نزال ونحوها - أسماء أم أفعال، لا تتصل بها

الضمائر ١١٢٠، ١١٢١، ١١٤٦

نقم - استعمالاتها ولغاتها، لا دلالة فيها على

الزمان ٦٦٢، ٦٨١

## (هـ)

هَاء، هاء، هاء، هاء، هاؤوا، هائي، هان ١١٤١،

١١٤٢

هاب - أصلها: هَب ٧١٥

هاب ٢١٦

هؤلاء - بناؤها ١٨٨

هل نرى - هتري ٨٤٢

هلاً - مركبة من «هل» و«لا» ٢٣٣، ٦٦٤

هلم لك - لك لبيان الضمير ١١٣٠

هلماء، هلموا، هلمي، هلممن ١١٤١،

١١٤٢

هندات - جمع «هند» - التنوين يقابل النون

في الزيدتين ٨٣، ٢٨٥

هنوك - تعرب بالحروف ١٤٤

هيهات - بفتح التاء وكسرهما - وزنها وأصلها

١١٤٨

## (و)

وثق، يثق ٧١

وذر - استغنوا عنه ب «ترك» ٧٣٣

ورع، يرع ٧١

ورقاء - مسّى به، ورقاوون ٢٨٧

وشاح ١٨، ٤٤٦

وضاء، وضيء، وُضُو، يوضو، وضاعة



٤٤٤، ٤٤٥، وانظر: إضاءة.

وعاء ٤٤٦

وَقَّتْ ١٨

وَيْهًا - وَاها ١١٤٠

## (ي)

ياجل، يوجل ٢١٦، ٢٧٢

يا مَنْصُ - مرخم «منصور» ٦٤٧

يَذُ - حذف لامه ١٩

يدع - لا يقال: ودع، ولا وادع، ولا وَدَع

٦٦١

يذر - لا يقال: وذروا واذر، ولا وَذَر ٦٦١،

٧١٤

\*\*\*

يزيد ونحوه - أسماء منقولة من الأفعال ١٥١

يَسْع، يوسيع ٧١

يشكر - (اسما) منقول من الفعل ١٥١

يعد - حذف فائه ٧١

يغزو، يدعو - مسمى بهما ٢٢٧

يغزون - في نحو: الزيدون يغزون، ونحو:

الهندات يغزون ٢٥٩

يَهَب - فتح عينه ٧١

يومئذ - تنوينه عوض من الجملة ٨٤

- ٦ -

## فهرس اللغة

خلو: الخلو ٤٩٤

خمش: الخموش ٧٩٠

خيس: الخيسة ٢٢٩

دعو: الدعاء ٢٧

دمو: المدمى ٦١٣

دهده: الدهدهاء ٢٨٢

دول: الدولة - الدولة ٦٦

دين: دابنت ١١٠٢

ذكر: الذكر ١٠٧٦، ١٠٧٧

رأس: رأسته، إذا أصبت رأسه ١٥٢

رأي: رأيته، إذا ضربت ريقه ١٥٢

ربع: مربع ١٠٩٤

رجو: الترجي ٨٣٧

رحم: الرحمة ٢٢

رزق: الرزق - الرزق ١٠٧٦، ١٠٧٥

رسم: رسمت - الرسوم - الرسم ٦٩،

١٠٩٨، ١٠٩٧، ١٠٩٦

رقم: الرقمتان ٢٢٩

روي: مرقو - تضمينه معنى مندفع أو زائل

أضا: الأضاعة ٤٤٦

أفخ: أفخته، إذا ضربت يافوخه ١٥٢

إن: إن ٨٤٣

أول: أولاهما ١١١٣، ١١١٤

أيد: أيده - أيد - آد ٦٧

بطن: بطنته، إذا ضربت بطنته ١٥٢

بعر: البعير ١١١٥

بكر: البكر ٢٨٢

ثرى: أثرى ٧٢٥

ثني: الثناء ٣٧

جدد: أجدد، جدد ٥٥٥، ٥٥٦

جرو: جزوة ٣٦٩

جلل: جل ٦٦

جهد: الاجتهاد - الجهد - الجهد - جهدت

٦٩

حري: متحرثا - تحوئت ٦٨

حمد: الحمد - حمدا ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥

حور: الحور - حوراء ٤٤

خشي: خشي ٩٤٣

عَدَس : عَدَس ٤٩٩

عرس : العرس ٢٢٩

عز : العزة - عززته ٦٧

عزته الأناصيل ١١١٥

عصب : العصبه ٦٤٢، ٩٢٨

عضد : العَضُد ٦٦

عقب : المعقَّب ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦

عَلِم : العالم ٥٨، ٥٩

عين : العين - عيناء ٣٠

غرز : الغريزة ٧٠

غرم : الغريم ٦٢٣

غلل : الغلال ٤٤٣

غير : المغيرة ١١١٤

قرب : الأقرب ١١١٥، ١١١٦

قصر : قصر ، أقصر ٧٠

قين : القين ١١٤٣

كَان : كان ٨٤٣

كدن : الكديون ٤٤٣

كرر : الكثرة ٤٤٣

كفر : الكفر ٣٧

لحب : لاحب ٧٩١

سبح : سبحان ٣١، ٣٢

سبغ : أسبغ - سايغ ٦٨

سجى : السجدة ٧٠

سمو : أسمى ١١١٥، ١١١٦

سمو : السماوة ١١١٦

شان : الشئون ١٠٩٧، ١٠٩٨

شعر : أشعرن - الشعار ٤٤٣

شفق : الإشفاق ٦٧٥، ٨٣٨

شكر : الشكر ٣٥، ٣٦، ٣٧

شين : شانه ٧٩٠

صرف : الصريف ١٥٣

صلى : الصلاة ٢٥، ٢٦، ٢٧

صلو : صَلَوَتُهُ ، إذا ضربت صَلَوَهُ ١٥٢

صلي : فاصطلي ١١٤٣

صوت : الصوت ٧٣١

صيف : مصيف ١٠٩٤، ١٠٩٥

ضطر : ضوطرى ٣٠٤

ضغم : ضغمة ٣٥٥

طبع : الطبيعة ٧٠

طمع : الطمع ٦٧٤، ٨٣٧

طول : الطُول - طال - أطال ٦٤، ٦٥، ٦٨

لعل : لعل ٨٤٣

لحق : اللُّح - اللُّحَة ١١١٥، ١١١٦

لكن : لكن ٨٤٣

ليت : ليت ٨٤٣

ليث : الليث ٢٢٩

لين : الليان ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤

مدح : المدح ٣٥

مقق : المَقَق ١٣٢

مكن : مكن ٦٨

ملل : الملة - مَمَل - مَلِيل - امْتَل ٦٧

مني : التمني ٨٣٨

نبا : أنبا - تنبأ ٢٨

لا أنبأ ٧٩٠

نبو : النبوة - تنبى ٢٨

نثي : النثا ٣٧

نحب : النجبة ٧٠

نصل : الأناصيل ١١١٦، ١١١٧، ١١٤٨

نقب : النقية ٧٠

نوا : النوء ، تنيء ٥٣٦، ٩٢٨، ٩٢٩

هيل : الإهالة ١١٤٧، ١١٤٨

هزبر : الهزبر ٢٢٩

هيهي : هيهات ١١٤٩

وضح : واضح ١١١٥، ١١١٦

وكف : وكيف ١٠٩٧، ١٠٩٨

يمن : اليثن ٧٠

\* \* \*



فهرس

الألفاظ المفسرة في الحواشي

(أ)

- آب : أُبْتُ ٦٧٦  
آبوا ٢٩٧  
أثف : الأثافي ٦٠٩ ، ١٠٩٦  
أخر : الأواخر ٨٥٠  
أرط : أرطى ١٥٦  
أري : الأوايري ١٠٩٦  
أصل : الأصل (الإبل أو أصل المال) ١١٠٢ ، ١١٠٣  
أضاً : إضاء ٤٤٣  
أطل : الأيطل ١١١٦  
أَلَلَك : أَلَلُوك ، أَلَكْنِي ١١٣٨  
إليك عني ١١٣٨  
أول : أَوَّلَى الْمُغِيرَةِ ١١١٢ ، ١١١٣

(ب)

- بَتَّ : بُتَّ ٨٣٠  
بَذ : بَذَّتْ ٦٠٨  
برح : لا براح ، برح ٧٤٢ ، ٧٥١

(ت)

- تَحَمَّ : الأتحمي ٨٢  
تَاد : التَاد ٢٢٤  
تَأَي : التَأَي ٥١٦  
تغم : التغم ٥١٠  
ثعل : ثعل ٣٠

ثني : الثنيان ١٠٩٥

(ج)

- جَدَّد : أَجَدَّد ، جَدَّد ٥٥٥  
أمنع جَدَّه ٩١٣  
الجَدَّد ٩٢٥  
جَدَّد ١١٣٢  
جدي : أَجْدَى ٩١٣  
جرو : أَجْرٍ ٢٠٦  
جفن : الجفان ٨٣٠  
جلل : الجلال ٩٨٠  
جسم : الجمة ١١٣٥  
جندل : جندلاً ٥٨٧  
جون : الجون ٢٩٧  
جيد : جياذ الدروع ٤٤٥  
الجيد ٩٣٦ (ح)

(ح)

- حبي : حبيي ١٠٩٩  
حجل : الحجال ٧  
حذذ : الحاذذ ٥٣٦  
ذات الحاذذ ١٠٩٥ (ح)  
حقب : استحقب ٢٦٣

الحقبة ٨٨٦

- حقو : الحقو ١١١٦  
حلل : المحلل ١٠٤٣  
حلم : الأحلام ٣٤٩ (ح)  
حمم : الحامة ٧٩٠  
حور : الحوازي ١٠٥٧  
حوران ٢٥٨ (ح)  
حول : حوليات ٦١  
جيل ٦٥٣  
حير : الحائر ٣٠٧ (ح)  
جيزه ٨٣٠  
حيس : الحيس ٩٣٨  
حجب : حَبَّ ٦٨  
خبط : الخبط ٦٥٨  
خشي : يُخَشِّي ٩١٣  
خلس : الخليس ٥١٠  
خلف : تخلفها ٦١٢  
خلق : الخلق ١٦٣  
خلل : الخلل ١٠٣٤  
الخلل ١١٤٩  
خلو : خلو ٤٨٤

نحول : خالوا ١٧١  
 يخال ١١٠٩  
 نحوى : خاوية : ٣١٣  
 دير : الدُّبُور ٤٤٥  
 دجج : المدجج ٤٤٥  
 دخس : دخيس ١٥٤  
 ديف : ديف ٢٥٨ (ح)  
 ديم : الدِّيمَة ١٠٩٧  
 ذبل : الذُّبال ١١٠٠  
 ذهب : المذهب ٦١٣  
 (ر)  
 راب : رَابُث ٥١٦  
 رب : الرباب ٣٥٠، ٤٤٥  
 رتع : ترتع ٨٨٧  
 رتق : يَرْتَق ١٠٣٤، ١٠٣٥ (ح)  
 رخي : يراخي ١١٠٩، ١١١٠  
 رزز : الرُّزْز ١١٣٥  
 رسع : مرسعة ٣٨٨  
 رسم : الرسوم ٦٠٩  
 ركب : الركائب ٥٣٧  
 روث : راث ٦١٢

روح : الرواح ١١٠٤  
 رود : رويد ١٥  
 لا ترود ٣٦٩  
 روي : مرتو ٩٠٧  
 روع : رائع ١٤٩  
 ريع : الرُّيعان ٦٨  
 ريم : الرِّيم ٩٣٦  
 زجج : تَزَجِّج ١٠٢٠  
 زججه ، مَزَجَّة ، الرُّج ١٠٨٦، ١٠٨٧  
 زرق : الرُّزْق ، الرُّزْقَة ٧٣٣  
 زعم : ترعمين ٩٥٤  
 زلل : يَزَلُّ ٥٣٦  
 زهو : زهته ٤٤٥  
 (س)  
 سبغ : سابعة ٤٤٥  
 سجل : السَّجَل ٣٤٩ (ح)  
 مسح : السَّحْ ١٠٩٧  
 سحا : المسحاة ٢٢٤  
 سرب : السارب ٦١٧  
 سعف : السعف ٥٠١  
 سفح : السفعة ١٠٤٢

سكب : الشُّكُوب ٣٥٠  
 السكب ١٠٩٧  
 سلط : السليط ١١٠٠  
 سنو : السَّنا ١١٠٠  
 سوا : السَّوَات ٥٧٥  
 سوق : سوقَة ٧١٢  
 سوق ( جمع ساق ) ٩٧٩  
 سوك : تستك ٦١٩

(ش)

شأن : الشُّؤُون ٦٩  
 شأي : شأها ٩٨١  
 شت : شتوا ١٠٩٥  
 شدن : شدن ٧٢٠  
 شرف : المشرفي ٤٩٨  
 شري : شريت ٩٥٤  
 شعر : استشعرت ٦١٣  
 شكل : الشاكلة ١١١٦ (ح)  
 شمع : شَمُوع ٩٢٦  
 شمعل : المَشْمَعِل ٨٤٩  
 شنا : مشنوء ، مشنأ ٤٧٧  
 شهد : أشهد ٢٣٧

شول : أشال ١٥  
 (ص)  
 صحو : صحا ١٤٨  
 صدق : ناقة صادقة ٨٣٠  
 سعد : صعدة ٣٠٧ (ح)  
 صفر : تصفر ٢٣٤  
 صلل : الصليل ٤٤٥  
 صلي : صلي بالنار ، واصطلى ١١٤٣  
 صهب : الصهبة ١٠٠٥  
 ضرر : الضرير ٤١٣ (ح)  
 ضمن : ضَمَان الله ٢٣٨  
 ضوطر : بنو ضوطرى : ٣٠٤  
 (ط)  
 طرب : الطرب ١٠٦٦  
 طرر : طَرَّ ٤٣٨  
 طرق : الأطراق ١٠٤٢  
 طفل : الأطفال ١٠٢٠  
 طوح : الطوائح ٦٥٨  
 (ظ)  
 ظنن : الظَّنُون ٤٧٨  
 ظهر : ظاهر ٤٩٢



(ع)

عور : لا تُعار ، العورة ١٠٢٢

عيس : المُتَعَيِّس ١٠٠٥

(غ)

غَدَر : الغَدَر ٦

غرب : الغَوَارِبُ ٢٦٠

غرث : غرثان ٢٢

غرض : غَرَضْتُ ٥٠٠ (ح)

غزل : غزلان ٧٢٠

غلل : الغلال ٤٤٣ ، الأغلال ١٠٢٢

غمم : غمامة ٣٠

غور : مغار ٧١٠

غيث : غيث ٣١٣

(ف)

فرض : الفرائض ٤٩٨

فرط : فرطن ٨٣٠

فرق : فَرَّقَ ٩١٣

فقد : فَقِدَ ٩١١

فنن : أفنان ٥١٠

فيض : فَيَاضَ ٣٠

(ق)

قبعثر : قبعثرى ٢٠٥

عبر : المعابر ٤٤٢ (ح)

عتب : التعتاب ٦٤٢

عجز : عَجَزَ ٤١٣

عدل : معاوِله ٧٠

عدى : متعادية ٦ ، عادية ٦٥

عرض : العراض ٦٩٥

عرف : عرفاء ٦٨

عزز : عَزَّزْته ١١١٥

عسم : العَسم ٣٨٨

عشر : العشيرة ١٠٢٢

عصب ٧١٢

عطل : ليس بمعطال ٩٣٦

عطى : معطى رأسه ١٠٠٥

عفق : تَعَفَّقَ ٦٠٨

عقب : المُقَبِّبَ : ٣١٢ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥

عقل : العَقْلُ ٥١٩ ، ٩٨٠

علق : العلاقة ٥١٠

عمل : عَمِلَ ٩٨١

عني : المُعْنَى ٦٢٣

عوذ : العُودُ ١٠٢٠

قنب : القَنْبُ ٨٨٦

قدم : القوادم ١٠٤٢

قَدَمَ ١١٣٥

قرع : المقارع ، مقرعة ٦١

قرم : مقروم ٣١٢

قصص : القصاص ٥١٩

قصي : أقاصيه ٢٢٤

قعد : قعود ٦١

قعو : القعو ١٥٤

قلا : المقلولي ١٦٣

قنسر : القَنْسَرِي ١٠٦٦

قنع : المَقْنَعُ : ٣٠٤

قنفذ : القنفاذ ٥٧٥

قنا : المقناة ١٠٤٣

قيظ : قاظوا ١٠٩٥

قيل : تُقال ٧

قين : القيان ١١٠٢

القُيون ١١٤٣

(ك)

كحل : الكحل ٧٣٣

الأكحل ١٠٥٧

كرم : الأكرومة ٤٨٤

كرى : الكرى ٨٤٩

كلف : كُلفه ٣١٢

كلل : كليل ٩٨١

مُكَلَّل ١٠٩٩ ، ١١٠٠

كمت : كمت ٥٣٦

الكُمْتُ ٦١٣

كنن : مستكن ٤٩٢

كَنَنْتُ ٩٢٦

(ل)

لبد : اللَّبْدُ ٢٢٤ ، ٥٣٦

لين : اللَّيُونُ ٢٦٤

لني : اللنيا والتي ٥١٦

لجج : لُجَّ البحر ٢٦٠

لم : ملمومة ٦٥

اللَّمام ١٤٢

(م)

متح : المائح ، المائح ١١٥٦

متن : متونها ٦١٣

مرر : مرارتي ١١٤٣

مسد : المسد ١٠٥٤

مصح : يمصح ٣٤٩

مطل : المطول ٦٢٣

مين : متمان ١١٣٢

(ن)

نأي : التناهي ١٠٣٩

النؤى ١٠٩٦

نبيع : النبيع ٣١٢

نجو : نجاء ٥٣٧

ناج ١٠٠٥

نحب : النحب ٣٤٠

نخل : تُنخل ٦١٩

نزل : المُنزل ٥٣٦

نسا : النسا ١٠٥٧

نصب : مُنصبًا ٩٣٦

نصل : نصل السيف ٩٧٩

الأناصيل ١١١٥

نطف : نطف ١٠٢٢

نعق : الناعق ٩١٣

نكل : أُنكل ١١١٢

نكي : النكاية ١١٠٩

نمر : النمر ١٠٤٣

نمي : تنمي ٢٦٤

نهج : أنهج ٨٢

نوأ : ينوء ٦٤٢

نوب : يُنوب ٣٠٨

نيل : نال ١٤٩

نائله ٦٥٣

(هـ)

هجر : تهجر ١١٠٤

هجن : الهجان ١٠٢٠

هجهج : هجهج ٩١٣

هدأ : يهدأ ٦٤٢

مدج : هداجون ٥٧٥

هلا : هلا ١١٣٥

هلم : هلم ٤٩٨

همر : المنهر ٣٥٠

همل : تنهلان ١٠٩٧

هوي : يهوى ٦٥٣

أهوى ١٠٤٢

هيح : هاجها ١١٠٤

هيض : المهيض ٦٤٢

هين : أهان السليط ١١٠٠

(و)

وَأد : وئدا ٥٨٧

ودد : أوداءهم ١٠

ورد : ورد هموم ٤٩٢

الموارد ١٠٧٨

وزع : الوازع ١٤٨

وغل : الواغل ٣٠٨، ٣٦٣

الإيغال ٨٥٠

وغى : الوغى ٢٣٧

وكف : الوكيف ٦٩

الوكف ١٠٢٢

التوكاف ١٠٩٧

ولج : الولا ج ٩٨٠

ولد : الوليد ٢٢٤

ولي : الموالي ٥٠١ (ح)

ومض : الوميض ١٠٩٩

وهب : هب ١١٣٥

وهق : تواهرق ٨٨٦

وهن : مؤهنا ٩٨١

(ي)

يسر : يسر ٣١٢

يمن : متيامن ١١٣٢

إليك عني ١١٣٨

\* \* \*



فهرس  
الأشعار والأرجاز\*

القافية البحر القائل الصفحة

(أ)

(أ)

وظباء	الخفيف	الأخطل (?)	٧٨٧
رداء	الوافر	زهير	٧٤٧
نساء	»	زهير	٩٥٥
دواء	»	مسلم بن مقبل	٦٥٥
عناء	الخفيف	أبو زيد الطائي	١١٢١

\* الفهرس للقوافي ، سواء استشهد المؤلف بالبيت كاملاً ، أو بصدده ، أو بمعجزه ، أو ببعضه . وإذا اختلفت القافية في رواية ، رُصِدَتْها ، وإن لم يذكرها المؤلف ، وأُحِلَّتْ على روايته .

(ب)

(ب)

فاذهب الكامل ابن لؤذان ٢٥٤

(ب)

المُحْجَبُ الطويل - ٣٦  
الأدب = الأدب في البسيط

(ب)

أزنبأ المتقارب امرؤ القيس ٣٨٨

العصائب	الطويل	الأخنس بن شهاب	٧١٢
وعقرُب	»	مُرَّة بن عَدَاء ، أو : غيره	٨٩٠
سارِب	»	الأخنس بن شهاب	٦١٨ ، ٦١٧
يَتَقَلَّب	»	عمرو بن أسد ، أو : غيره	٥٠١
رُبوب	»	علقمة الفحل	٥٧
حبيب	»	»	٢٩٧
وكليب	»	أو : غيره	٦٠٨
أقاريب	»	الفرزدق	٥٨٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٠ ، ٢٥٨
نابها	»	مُفْلَس بن لقيط ، أو : غيره	١٠٣٢ ، ٧٧٧
الأدب	البسيط	بعض القزاريين	٥٧٠ ، ٣٥٥
			٧٨٩

عَزَبُ	»	ذو الرِّبَّة	٤٦٥
أَصَابُوا	الوافر	الحارث بن كَلْدَة ، أو : غيره	١٠٣٩
قَرِيبُ	»	هُذْبَةُ بن الحَشْرَم	٦٧٧، ٣٥٠
أَعْجَبُ	الكامل	هُنَيُّ بن أَحْمَر ، أو : غيره	٣٩
مُطَلَّبُ	المنسرح	ابن قيس الرقيات	٢٢٤، ١٦٣

(ب)

الرُّكَايِبُ	الطويل	قيس بن الخطيم ، أو : حسان	٦٤٣، ٥٣٧
المواكِيبُ	»	الحارث بن خالد ، أو : غيره	٦٩٧، ٦٩٥
فاطَلِبُ	»	امرؤ القيس	٣٦٩
مُذْهَبُ	»	طُقَيْلُ الغنوي	٦١٣
لِغْرُوبُ	»	أبو سفيان	٣٠٢ (ح)
سَكُوبُ	»	هُذْبَةُ بن الحَشْرَم	٦٧٧، ٣٥٠
ذُؤَابُ	الكامل	رُبَيْعَةُ بن عبيد	٤٥٤
الكاذِبُ	الكامل	ابن هَزْمَةَ	٥٠٠
فاذهبي = فاذهبُ	في الكامل		
الْخُطُوبُ	الخفيف	الأعشى	٩٠٥
أودى بها	المتقارب	الأعشى	٧٢٩، ٤٢١، ٤٠٢، ٣٥٤
			٩٣٢، ٨٥٩، ٨٥٧

(ت)

الصُّوْتُ	البسيط	رويشد بن كثير الطائي	٧٣١
-----------	--------	----------------------	-----

(ث)

طَوَيْتُ	الوافر	ستان بن الفحل	٥٠٣
(ب)			
استَقَلَّتْ	الطويل	-	١٠٠١ (ح)
وَالْتِي	الكامل	سُلَيْمَى بن ربيعة ، أو : غيره	٥١٦
الطَّلْحَاتُ	الخفيف	ابن قيس الرقيات	٢٨٠

(ج)

أَنْهَجَا	الرجز	العجاج	٨٢
(ج)			
أَذْلَجِي	الطويل	الشماع بن ضرار	٤٩١
الفراريجُ	البسيط	ذو الرمة	٨٥٠

(ح)

نَجَاحَا	الوافر	-	٧١
يَمَصْحَا	الرجز	رؤية	٦٧٨، ٣٤٩

(خ)

الطوائِخُ	الطويل	الحارث بن نَهْيَك	٨٨٥، ٦٥٨
لا بَرَاخُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٨٣١، ٧٤٢



(ج)

بمستباح

الوافر

جرير

١٠٣٩

(د)

(د)

المُقْبِلُ

الطويل

الفرزدق

٩١٣

زادا

الوافر

جرير

٧٠٢

رَعْدَا

مجزوء الكامل

الحارث بن حلزة

٤٤٤

مَزَادَه

»

بعض المدنيين المولدين

١٠٨٦

وَيْدَا

الرجز

الزُّبَاء

٥٨٧

(د)

يَجْدُ

البسيط

لبيد

١٠١٥

أَذُوذُ

الوافر

-

١٠٨٠

وَاحِدُ

المتقارب

أبو العتاهية

٥٨

(د)

كالموارد

الطويل

-

١٠٧٨

تَضَطُّدٍ

»

زهير

٥٠٤

البُعْدِ

»

ابن الدمينه ، أو : غيره

٤٢٧

خَالِدٍ

»

الأشهب بن رميلة

١٠٢٣

مُخْلِدِي

»

طَرَفَة

٢٣٧

مُحَمَّدٍ

»

زهير بن أبي سلمى

٣٠

غَمِدٍ

»

العديل بن الفُروخ

٨٣٦

- ١٢٢٤ -

الثَّادِ

البسيط

النابعة

٩٠٩، ٢٢٤

بِالْمَسْدِ

البسيط

النابعة

١٥٤

فَقْدِ

»

»

٩١١

زِيَادِ

الوافر

قيس بن زهير

٢٦٤

المتعمد

الكامل

عاتكة بنت زيد

(ح) ٩٠٤

الْأَسْدِ

المنسرح

الفرزدق

٦٥٦، ٦٠٤

الْبِدِ

المتقارب

امرؤ القيس بن حجر، أو : غيره

٣٨

أَدِهَا

»

الأعشى

٦٨

(ر)

(ز)

الدَّيْرُ

الطويل

امرؤ القيس

١٠٣٤، ١٠١

يَقْرُ

»

»

٨٠٣

المسروء

الرجز

منظور بن مزند

٤٤

الْحَيْرُ

»

»

٤٤

إِثْرُ

الرمل

-

٩٠٩، ٢٢٠

وُقْرُ

»

طرفة

١٠٩٥

(ز)

المعاير

الطويل

النابعة

٤٤٢

بحر جبرا

»

امرؤ القيس

٧٩٠

وظاهرا ، مصادرا

»

النابعة

٤٩٢

- ١٢٢٥ -

الشري	الرجز	المليد بن حرملة	٤٦٨
ياجاره	»	سهل بن مالك الفزاري	٤٢
والفقير	الخفيف	عدي بن زيد ، أو : غيره	٦٩٦ ، ٤١٢
نارا	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٨٢١
( ز )			
البحايز	الطويل	كثير عزة	٤٧٦
البهايز = البحاتز	في الطويل		
القَطْرُ	»	أبو صخر الهذلي	٣٧٠
تَصْفِيرُ	»	تأبط شراً	٦٧٦ ، ٢٣٤
عاقز	»	أبو طالب بن عبد المطلب	٩٧٩
ضريوها	»	توبة بن حمير ، أو : غيره	٦٩٦ ، ٦٩٣ ، ٤١٣
ورادبار	البسيط	الخنساء	٨٨٧
هَجَزُ	»	الأخطل	٧٥٦ ، ٦١٤ ، ٥٣٦
بَشَرُ	»	الفرزدق	٨٢٥ ، ٨٢٤ ، ٨١٣ ، ٨٠٨
والشمر	»	قيس ليلي ، أو : غيره	٧٢٠
والخَزَرُ	»	منازل بن ربيعة ، أو : غيره	٩٦٤
فَانْظُرُ	»	إبراهيم بن هرمة	١٣٤
النَّصُورُ	الوافر	-	٨٥٩ ، ٨٥٧ ، ٧٣٠ ، ٣٥٤
تُعَازُ	»	عترة	٩٣٢
مُجِيرُ	الكامل	التميمي ( النيمي ) ، أو : غيره	٨٣٤
جَيْرَةُ	»	طرفة	٨٣٠

تَصِيرُ	الخفيف	عدي بن زيد	٤٨٥ ، ٣٨٢
( ر )			
الأشبار	الكامل	الفرزدق	١٠٦٥
الأقدار	»	أبان اللاحقي	٩٨١
شعري	الرجز	أبو النجم العجلي	٧٣١
الفائز	السريع	الأعشى	٣٢
( س )			
( س )			
أَمَسَا	الرجز	العجاج ، أو : غيره	١٩١
( س )			
وأعراس	البسيط	مالك الخناعي ، أو : غيره	٢٢٩
والآس	»	أبو ذؤيب الهذلي ، أو : غيره	٧١١
السوس	»	التملمس الضبعي	١١١٧
( س )			
الخَلِيسُ	الكامل	المرار الأسدي	٥١٠
مُنْتَقِيسُ	»	»	١٠٠٥
( ص )			
( ص )			
قالص	الطويل	-	٣٠٢



٢٣٧	أعرابي من هذيل ، أو : قيس ليلي	»	وأوسع
١٠٦٤ ، ٦٠٩	ذو الرمة	»	البلاغ
٣١٤ ، ٣٠٥	قيس ليلي ، أو : غيره	»	شقيها

(ع)

٦١	النابعة الذبياني	الطويل	بالمقارع
٩٢٦	الشمخ بن ضرار	الوافر	شعوع
١١٢٥	رجل من بكر أو من تميم	الرجز	مناعها

(ف)

(ف)

٨٨٦	أوس بن حجر	الطويل	رادف
٤٦٤	المنذر بن درهم	»	عارف
٣٠٢	ذو الرمة	»	المكلف
١٠٩٧ ، ١٠٩٤ ، ٦٩	الخطيئة	»	وكيف
٥٠١	الأعشى	البيسط	والشقف
		في المنسرح	تطف = وكف
١٠٢٦ ، ١٠٢٢	قيس بن الخطيم	المنسرح	وكف

(ف)

٦٤٦	أبو خالد القناني ، أو : غيره	الوافر	الضعاف
٦٤٦	أبو خالد القناني ، أو : غيره	الوافر	عجاف
٢٣٦	ميسون بنت بحدل	»	الشفوف

(ض)

٤٩٨	قؤال الطائي ، أو : غيره	الطويل	الفرأض
٤٩١	»	»	قوايض

(ض)

٦٤٢	امرؤ القيس ، أو : أبو دؤاد	الطويل	المهبيض
-----	----------------------------	--------	---------

(ع)

(ع)

٦٧٨ ، ٣٤٩	أبو زيد الأسلمي	الطويل	تقطعا
٦٧٥ ، ٤١٠	الكلحية اليربوعي ، أو : غيره	»	تقطعا
٩٢٥	امرؤ القيس	»	مدفعا
١١١٢	المرار الأسدي ، أو : مالك بن زغبة	»	ميشما
٩٤٩ ، ٩٤٤ ، ٣٠٣	جرير ، أو : غيره	الطويل	المقتعا
٨٨٥	القطامي	الوافر	السباعا
٧٥٥	»	»	الودعا
١٠١٩	المرار الأسدي	»	وقوعا

(ع)

٩٦٢	كثير عزة	الطويل	يتضرع
١٤٨	النابعة	»	وازع

## ( ق )

المَقَن	(ق)	الرجز	رؤبة	١٣١
ما غَلِقَا	(ق)	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٥٥٥، ٤٣٣
طَلِيقٌ	(ق)	الطويل	مفروق الحميري	٤٩٩
نَاعِقَةٌ		و	الراعي النميري	٩١٣
يَوافِقُهَا		المنسرح	أمية بن أبي الصلت ، أو : غيره	٦٧٧، ٣٥١
الشَّاقِي	(ق)	الخفيف	عدي بن زيد العبادي	٦٠٠، ٤٠٥، ٣٠٧
آلَكَ	(ك)	مجزوء الكامل	عبد المطلب بن هاشم	٦١
مُباركا	(ك)	الكامل	العباس بن مرداس	٣٠
دُونِكا		الرجز	أبو خالد القناني	١٦
			«جاهلي من أُسَيْد ، أو : جارية من مازن	١١٥٦

## ( ك )

الشَّبِيكُ	(ك)	البسيط	زهير بن أبي سُلمى	١٠٤٢
تَرَكَهَا	(ك)	الرجز	طفيل بن يزيد	١١٤١
الكَسِيلُ	(ل)	الرجز المشطور	مجتار بن ضرار ، أو : الشماخ	٨٤٩
تَمَلَّ		الرمل	كعب بن جعيل ، أو : حسام بن ضرار	٦٠٠، ٤٠٥، ٣٠٩، ٣٠٧
الْأَجَلُ		المتقارب	-	١١٠٩
عَقَلَا	(ل)	الطويل	أم شملة	٥١٩
أَغَقَلَا		و	القلاخ بن خُزَن المُنْقَرِي	٩٨٠
الْخَلَلَا		البسيط	جابر بن زَلَّان	١٠٣٤
الْأَوْعَالَا		الكامل	رياح بن شُبَيْح	٦٥
الْأَغْلَلَا		و	الأخطل	١٠٢٢
مَهْزُولَا		و	أبو تمام	٧٧٢
أَطْفَالُهَا		و	الأعشى	١٠٢١، ١٠٢٠
مَبْتَلَى		الرجز	الملبد بن حرمله	٤٦٨
صَلِيلَا		المتقارب	عبد القيس بن خُفَاف	٤٤٥
فَضُولَا		و	و	٤٤٥



## ( ل )

وباطل	الطويل	لبيد بن ربيعة	٣٤٠
نائلة	»	طرفة بن العبد	٨٩٢، ٦٥٣
معادلة	»	زهير بن أبي سلمى	٧٠
حواصلة	»	الحطيئة	٦١٢
تواصلة	»	جرير	١١٤٩
نواصلة = تواصلة	في الطويل		٦٦٤
قتل	البسيط	القطامي	٧٨٤
والفشل = والخوز	في البسيط		١١١٥
مبدول	البسيط	هشام أخو ذو الرمة ، أو: غيره	٧٨٤
الأناصيل	»	الأخطل	١١١٥
طلل = خلل	في مجزوء الوافر		
خلل	مجزوء الوافر	كثير عزة ، أو: ذو الرمة	٨٨٩، ٧٠٣
التاهل	السريع	النابعة	٢١٤
ترسلة	»	أبو النجم العجلي	٨٣٧

## ( ل )

بال	الطويل	عدي بن زيد	٧٨٨
بمعطال	»	امرؤ القيس	٩٣٦
المال	»	»	٦٢٨، ٦٢٦
الغلايل	»	النابعة	٤٤٣
يبدل	»	امرؤ القيس	٧١٠

## الرواحل = الركائب في الطويل

إشجيل	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٨، ٦١٩
إينهذلي	»	جرير	١١٤٣
بالمنزلي	»	امرؤ القيس	٦٤٢، ٥٣٦
فاصطلي	»	جرير	١١٤٣
المحللي	»	امرؤ القيس	١٠٤٣
مكल्ली	»	»	١٠٩٩
المفتلي	»	»	١١٠٠
بالجھلي	»	أبو ذؤيب الهذلي	٩٥٤
يُحوّل	»	امرؤ القيس	٨٨١
الجدلي	البسيط	الفرزدق	٥٠٥، ٨١
والكسلي = والخوز	في البسيط		
الثجيل	البسيط	أبو حجة الثميري ، أو: غيره	٣٥٢
مالي	الوافر	زيد بن مهلهل	٨٤٣
يُفعل	الكامل	تأبط شراً	٤٩٠
المحتلي	»	أبو كبير الهذلي	١١٥٧
بجھول	»	عمرو بن معد يكرب	٣٦١
واغلي	السريع	امرؤ القيس	٢٦٣
غالي	الخفيف	الحارث بن عباد	٧٠١

## ( م )

واشلم	الكامل	عنتر بن شداد	٢٥٣
-------	--------	--------------	-----

## ( م )

( م )

تَهْدَمَا	الطويل	عَبْدَةُ بْنُ الطَّبِيبِ	٧٧٦
مُورَمَا	»	طَرْفَةُ	٧٤٧
وَسْمَا = وَسْمَا	في الطويل		
وَسْمَا	الطويل	رُقَيْبَةُ الْجَرْمِي	٤٣٩
اللَّحْمَا	البسيط	النابغة	١٠٩٩
دَيْمَا	»	»	١٠٩٩
مُقَامَا	الوافر	شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّي	١٣
الطعامَا	»	»	١٣
لَامَا	»	جَرِير	١٤٢
صائَمَا	الرجز المشطور	رُؤْيَةُ	٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٣
وَيَغْدِمَتْ	الرجز	أَبُو النَجْمِ الْعَجَلِي	٨٣١
يَقْدَمَا	المتقارب	الثَّوْرُ بْنُ تَوَلَبَ	١٠٩٤

( م )

عَدِيمٌ	الطويل	مَزَاحِمُ بْنُ الْحَارِثِ	٨٣٠
كَرِيمٌ	»	غَلَامٌ مِنْ بَنِي كِلَابٍ ، أَوْ : غَيْرُهُ	٨٧٤
عَظِيمٌ	الكامل	أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ ، أَوْ : غَيْرُهُ	٢٤٣
حَمِيمٌ	الطويل	عَبْدُ قَيْسِ بْنِ خُفَافٍ	٧٩٠
غَرِيمُهَا	»	كُثَيْبُ عَزَّةَ	٦٢٣
وَاللَّجِيمُ	البسيط	زَهِير	٤٥٧
حُوْمٌ	»	عَلْقَمَةُ الْفَحْلِ	٥٧

مَقْرُومٌ

حَرَامٌ	الوافر	جَرِير	١١١٦
السَّلَامُ	»	مَجْهُولٌ ، أَوْ : الْأَحْوَصُ	٨٩٩، ٨٦٤، ٤٩١
وَزَمَزَمٌ	الكامل	عُرْوَةُ بْنُ أُذَيْنَةَ ، أَوْ : غَيْرُهُ	٦١٠، ٦٠٩
الْمَظْلُومُ	»	لَبِيدٌ ، أَوْ : عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ	١١٠٤
وَجِيمٌ	»	مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ أَوْ : غَيْرُهُ	٨٣٤، ٨٣٣
بُيْئَمَةٌ	المديد	طَرْفَةُ	١١٣٥

( م )

جَذَامٌ	الكامل	أَمْرُ الْقَيْسِ	٨٣٦
لِأَقْوَامٍ	البسيط	النابغة	١٧١
يَتِمٌ	»	سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْتَةَ	٩٨١
الكَرِيمُ	الخفيف	-	٤٩١

( ن )

( ن )

عَقَانَا	البسيط	حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَوْ : غَيْرُهُ	٦٨٧
يَكُونَا	الوافر	عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ	٧٢٩
تَكُونَا = يَكُونَا	في الوافر		
حَسَانَا	الرجز	رُؤْيَةُ ، أَوْ : غَيْرُهُ	١١٠١
وَاللَّيْنَانَا	»	»	١١٠٢
وَالْقِيَانَا	»	»	١١٠٣، ١١٠٢
دَهِيدِينَا	»	-	٢٨١



وَأَيْتُكِرِينَا

»

٢٨١

تَحْوُونَهُ .

الرجز

قيس بن حصين

٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ١٠٧٧

( ن )

مُتَمَائِنُ

الطويل

مالك بن خالد ، أو : المعطل الهذلي

١١٣٢

الظُّنُونُ

الوافر

زهير

٤٧٨

يهونوا

»

»

٢٦٠

السَّيْفُ

»

»

٢٦٠

( ن )

يصطبجان

الطويل

الفرزدق

١٠٩

وتنهملان

»

امرؤ القيس

١٠٩٧

سيَّان

البسيط

حسان بن ثابت ، أو : غيره

٦٩٤

فتخزوني

»

ذو الإصبع العدواني ، أو : غيره

٤٩

مثلان = سيَّان

في البسيط

١١٣٨

عَنِّي

الوافر

النابعة

٤٧٨

الظُّنُونُ

»

مَعْقِلُ بن ضرار

( هـ )

( هـ )

أولاهَا

الكامل

عنترة

١١١٤

( و )

( و )

مُرْقَرٍ

الطويل

يزيد بن الحكم بن أبي العاص

٩٠٧

( ي )

( ي )

جائيا

الطويل

زهير ، أو : غيره

٨٥٧ ، ٧٣٠

هيا

»

-

٤٩٤ ، ٤٨٤

خاوية

مجزوء الكامل

هند بنت عتبة

٣١٣

يُعْتَلِيَا

الرجز

الفرزدق

٢٢٤ ، ١٦٣

( ي )

فُتْسِرِي

الرجز

العجاج

١٠٦٦

\* \* \*

## فهرس

### صدور الأبيات وأجزائها

( أ )

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ =	السوس	في البسيط
أَنَا الْحَرْبَ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا =	أَغْقَلَا	في الطويل
أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِحْتٍ تَبْنِي =	قَوَابِضُ	»
أَلَا أَيُّهَا ذَا الرُّجَاجِ أَحْضُرْ الْوَعَى		
وَأَنْ أَشْهَدَ لِلذَّاتِ .. =	مُخْلِدِي	»
أَمِنْ رَسْمِ دَارِ مَرِيحٍ وَمَصِيفُ =	وَكَيْفُ	»
إِنْ الْخَلِيطُ أَجَدُّ الْبَيْتِ فَانْفِرَا =	مَا عَلِقَا	في البسيط
إِنْ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دَمَاؤُهُمْ =	خَالِدِ	في الطويل
أَيُّ فِتْنَى هِيَ جَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا =	اسْتَقْلَلْتُ	»
أَوْ انْتَجَعِي سَنَانًا حَيْثُ أَمْسَى =	مَعِينُ	في الوافر

( ت )

تَبَدُّ الْأَلَى يَأْتِيْنَهَا مِنْ وَرَائِهَا =	تَصْطَلِدِ	في الطويل
--------------------------------------------------	------------	-----------

\* الفهرس مقصور على صدور الأبيات ، وأجزائها ( باستثناء الأعجاز المتضمنة للقوافي ) ، وأحلت فيه على فهرس الأشعار والأرجاز . وإذا ورد البيت أو عجزه ( بقافيته ) في موضع ، وورد صدره أو بعض صدره ، أو وردت تنفة من عجزه خالية من القافية اكتفيت بذكره في فهرس الأشعار والأرجاز ، وأشارت فيه إلى مواطن وروده جميعاً .

تواحق رجلاها يداها = رادفُ

( ح )

حيثما قاطوا بنجد وشتوا = وقُرُ

( ش )

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلِمَا = المتعمدُ

( ع )

على لاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ = جرجرا

( ف )

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يَبِيرُ عَدُوَّهُ .. وَبِحَرِّ عَطَاءٍ .. = المعابرا

فَأَمَّا الصَّدُورُ لَا صُدُورَ لِحَفِيرٍ = ضريؤها

فَقَالَتْ : حَنَّانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا = عارفُ

( ق )

قالت بنو عامر خالوا بني أسيدٍ = لأقوامِ

( ل )

لَا تَنْتَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ = عظيمُ

.. لَدُنْ غُدُوَّةٍ .. = لغروبِ

= المكلفُ

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي = قَالَصِ = كلها في الطويل  
في الوافر

( م )

ما أنت بالحكم الترضى حكومته = الجَدَلِ = في البسيط  
مقالة أن قد قلت سوف أناله = وَاِزْعُ = في الطويل  
ولات ساعة مندم = وَخَيْمُ =

( ي )

يا دار عبلة بالجوارِ تَكَلِّمُ = واسلم = في الكامل

\* \* \*

# فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

(أ)

إسماعيل بن القاسم ، أبو علي القالي ٨٣٧  
أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو  
الأسود بن يعفر ٤١٠ (ح)  
الأشهب بن ربيعة ٣٠٣ (ح) ، ١٠٢٣ (ح)  
أعرابي من هذيل ٢٣٧ (ح)  
الأعشى = ميمون بن قيس  
الأعلم = يوسف بن سليمان ، أبو الحجاج ،  
الشتنمري  
أحمد بن محمد البرقي ٥٠٢  
أحمد بن محمد العزفي ، أبو العباس ١٠  
أحمد بن يحيى ، ثعلب ٣٣ ، ٣٦ ، ٦٣ ،  
١١٤٠ ، ٩٢٨  
الأحوص بن جعفر = عبد الله بن محمد  
الأخطل = غياث بن غوث  
الأخنس بن شهاب التغلبي ٦١٧ ، ٧١٢  
أروى - محبوبة الشماخ ( في شعر ) ٤٧٨  
إسماعيل بن القاسم ، أبو العتاهية ٥٨  
إسماعيل بن القاسم ، أبو علي القالي ٨٣٧  
أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو  
الأسود بن يعفر ٤١٠ (ح)  
الأشهب بن ربيعة ٣٠٣ (ح) ، ١٠٢٣ (ح)  
أعرابي من هذيل ٢٣٧ (ح)  
الأعشى = ميمون بن قيس  
الأعلم = يوسف بن سليمان ، أبو الحجاج ،  
الشتنمري  
أحمد بن محمد البرقي ٥٠٢  
أحمد بن محمد العزفي ، أبو العباس ١٠  
أحمد بن يحيى ، ثعلب ٣٣ ، ٣٦ ، ٦٣ ،  
١١٤٠ ، ٩٢٨  
الأحوص بن جعفر = عبد الله بن محمد  
الأخطل = غياث بن غوث  
الأخنس بن شهاب التغلبي ٦١٧ ، ٧١٢  
أروى - محبوبة الشماخ ( في شعر ) ٤٧٨  
إسماعيل بن القاسم ، أبو العتاهية ٥٨

• يشمل ما ورد من الأعلام في الحواشي مرتباً ارتباطاً وثيقاً بالمتن ، ومنه أسماء الشعراء . وقد أردفت ما  
هذا شأنه بـ (ح) للدلالة على ذلك .



(ب)

بُجَيْر (ابن أخي الحارث بن عباد) ٧٠١  
البخاري ٢٩٩

اليزبي = أحمد بن محمد

بشر (بشر بن عمرو - في الشعر) ١٠١٩

بشر بن أبي خازم الأسدي (ح) ٨٦٨

أبو بكر (راوية عاصم) ٦٢٢، ٦٥٧، ٨٨٥

بكر بن محمد، المازني، أبو عثمان ٢٢١

٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٧٣، ١٠٠٤

١٠٢٤، ١٠٢٦

(ت)

تأبط شراً = ثابت بن جابر

تماضر بنت عمرو بن الشريد، الخنساء ٨٨٧

أبو تمام = حبيب بن أوس

التميمي (أو: التيمي) ٨٣٣ (ح)

توبة بن حمير ٤١٣ (ح)

(ث)

ثابت بن جابر، تأبط شراً ٢٣٤، ٤٩٠

٦٧٦ (ح)، ١١٥٧

ثابت بن قيس (في حديث) ٣٧٣

ثعلب = أحمد بن يحيى، أبو العباس

(ج)

جابر بن زلّان السّنيسي ١٠٣٤ (ح)

جارية بن الحجاج، أبو دؤاد الإيادي ٨٢٠ (ح)

جارية (من مازن) ١١٥٦ (ح)

جبار بن جزء بن ضرار ٨٤٩ (ح)

ابن جذام (رجل من طيء - في الشعر) ٨٣٦

الجزمي = صالح بن إسحاق، أبو عمر

جبرول بن أوس، الخطيفة ٦١١ (ح)، ٦٩ (ح)

١٠٩٤ (ح)

جرير بن عبد المسيح، المتلمس الضبيعي

١١١٧ (ح)

جرير بن عطية الخطفي ١٤٢ (ح)، ٣٠٣ (ح)

٧٠٢، ٩٦٤ (ح)، ١٠٣٩ (ح) -

موضعان، ١١١٦ (ح)، ١١٤٩ (ح)

الجزولي = عيسى بن عبد العزيز، صاحب

«الكراسة»

الجُمَيْع = منقذ بن الطُّفَّاح

(ح)

حاتم بن عبد الله الطائي ٩٢٥ (ح)

أبو حاتم العزفي ٩

الحارث بن جُلْزَة ٤٤٤

الحارث بن خالد المخزومي ٦٩٥ (ح)

الحارث بن ضرار ٦٥٨ (ح)

الحارث بن عُباد ٧٠٠ (ح)، ٧٠١

الحارث بن كَلْدَة الثقفي ١٠٣٩ (ح)

الحارث بن نُهَيْك ٦٥٧ (ح)

حارثة بن بدر الغداني ٨٣٤ (ح)

حبيب بن أوس، أبو تمام ٧٧٢

حبيبة بنت سهل الأنصارية ٣٧٣ (ح)

حزنان بن الحارث، ذو الإصبع الغدواني

٤٩ (ح)

حرملة بن المنذر، أبو زيد الطائي ٢٢٩ (ح)،

١١٢١ (ح)

الحرميان = عبد الله بن كثير، ونافع (القارئان)

حسام بن ضرار الكلبي ٣٠٧ (ح)

حسان (في شعر لرؤبة أوزياد الصبري) ١١٠١

بنت حشّان = كبشة بنت حسان

حسان بن ثابت، ٢٤٣ (ح)، ٥٣٧ (ح)،

٦٨٧ (ح)، ٦٩٤ (ح)

الحسن بن أحمد (أبو علي الفارسي): ١٩،

٧٠، ٧٦، ٧٩، ٨٣، ٨٩، ٩٢، ٩٧،

١٠٤، ١١١، ١١٢، ١١٤،

١١٨، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٣١،

١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢،

١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٦١، ١٧٢،

١٧٣، ١٧٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧،

٢١١، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٤،

٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٨٨،

٢٩٣، ٣١٠، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٧،

٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٥، ٣٨٣، ٣٩١،

٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٦،

٤١٩، ٤٢١، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤١،

٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٠،

٤٥٦، ٤٦٦، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٤،

٥٠٣، ٥١٣، ٥٣٩، ٥٤٨، ٥٥١،

٤٨٩، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٨،

٥٦٩، ٥٧٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٧٩،

٦٠١، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٢٥، ٦٢٧،

٦٢٨، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٥٢، ٦٥٧،

٦٦٣، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٨٥، ٦٩٠،

٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٨، ٧١٨، ٧٢٤،

٧٣٦، ٧٥١، ٧٦٤، ٧٨٠، ٧٩٣،

٨٠٣، ٨٠٦، ٨١١، ٨٥٣، ٨٧٦،

٨٧٨، ٨٨٠، ٨٩١، ٨٩٦، ٩٠٠،

٩٠٨، ٩٢٢، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٤٨،

٩٧٠، ٩٧٨، ٩٨٤، ٩٨٧، ٩٩٣،

٩٩٦، ٩٩٩، ١٠٠٦، ١٠١٠، ١٠١١،

١٠١٥، ١٠٣٢، ١٠٣٤، ١٠٣٥،

١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٥٣،

١٠٥٤، ١٠٧٢، ١٠٧٤، ١٠٨٩،

١٠٩٣، ١٠٩٦، ١١٠٣، ١١٠٥،

١١١٣، ١١٢٥، ١١٣٩، ١١٤٩،

١١٥٤

الحسن بن عبد الله السيرافي ، أبو سعيد ١٠٠٧

إلحسين بن إبراهيم ، أبو الأكيدر ٩٦٤ (ح)

الحسين بن عبد الله ٧٢٠ (ح)

الخطيفة = تجرول بن أوس

حفص بن سليمان بن المغيرة ، القارئ ١٥٠

٩١٥ ، ٣٧٧

الحكم بن عبدل الأسدي ٣٥٢ (ح)

حمزة بن حبيب الزيات ، القارئ ٣٧٧

٨٢٠ ، ٩٤٦ ، ١٠١٠ (ح)

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

أبو حنيفة الثميري = الهيثم بن الربيع

(خ)

ابن (أبو) خالد القناني ١٦ (ح) ، ٦٤٦ (ح)

الحذَّب = محمد بن أحمد ، ابن طاهر ، أبو بكر

خز بن لوزان ٢٥٣

أبو الخطاب = عبد الحميد بن عبد المجيد (

الأخفش الأكبر)

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٥٣ ، ١٤١

١٤٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٧

٢٣٨ ، ٤٧٧ ، ٥٢١ ، ٥٨٧ ، ٧١٣

٧١٦ ، ٧٢٤ ، ٨١٠

الخنساء = تماضر بنت عمرو بن الشريد

خويلد بن خالد ، أبو ذؤيب الهذلي ٢٢٩ (ح)

٧١١ (ح) ، ٩٥٤ (ح)

(د)

ابن الدمينه = عبد الله بن عبيد الله

أبو دؤاد الإيادي = جارية بن الحجاج

(ذ)

ذو الإصبع القذواني = حرثان بن الحارث

ذو الرمة = غيلان بن عقبة

ذؤاب - في شعر ٤٥٤

أبو ذؤيب الهذلي = خويلد بن خالد

(ر)

راجز من بني أمية بن عمرو بن تميم

١١٥٦ (ح)

الراعي النعمري = عنبدة بن محصين

رياح بن سبيح (سفيح) ٦٥ (ح)

ربيعة بن عبيد ٤٥٤ (ح)

رجل من الأنصار ١٠٢١ (ح)

رجل من بكر بن وائل ١١٢٥ (ح)

رجل من بني تميم ١١٢٥ (ح)

رجل ضبي ٤٣٧ (ح)

رجل من طيء ٨٣٣ (ح)

رجل من بني نعيم ٨٧٤ (ح)

رقية الجومي الطائي ٤٣٨ (ح)

الرقيات = عبيد الله بن قيس

رؤية ٣٩ (ح) ، ٥٠ ، ١٣١ (ح) ، ٣٤٩ (ح) ،

٦٧٣ (ح) ١١٠١ (ح)

رويشد بن كثير الطائي ٧٣٠ (ح) ، ٨٥٩ (ح)

رياح بن سبيح = رياح بن سبيح

(ز)

الزباء (الزبي) ، صاحبة المثل : عسى الغوير

أبو شاة ٥٨٧ (ح) ، ٦٦٨ ، ٦٧٠

زبان بن عمرو ، أبو عمرو بن العلاء ١٥٠

٤٢٨ ، ٤٩٩ ، ٧٦٤ ، ٩٤٦ (ح) ، ٩٧٤

الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو

القاسم

زراعة الباهلي ٣٩ (ح)

الزمخشري = محمود بن عمر

زهير بن أبي سلمى : ٣٠ ، ٦٩ ، ٢٦٠ ، ٤٣٣

٤٥٧ ، ٤٧٨ ، ٥٠٣ ، ٥٥٥ (ح) ، ٧٣٠ (ح)

١٠٤٢ ، ٩٥٥ ، ٧٤٧

زياد العنبري ١١٠١ (ح)

زياد بن معاوية (النايفة الذبياني) : ٦١

١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ٢١٤ (ح) ، ٢٢٤

٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٩٢ ، ٦٥٣ ، ٩٠٨

٩١١ ، ١٠٩٩ ، ١١٣٨

أبو زيد الأسلمي ٣٤٩ (ح)

أبو زيد الأنصاري = سعيد بن أوس

زيد الخيل (الخير) = زيد بن مهلهل الطائي

زيد بن مهلهل الطائي ٨٤٣ (ح)

(س)

سابق بن عبد الله البربري ٢٤٣ (ح)

ساعدة بن جؤنة الهذلي ٩٨١ (ح)

السراج = محمد بن الشري ، أبو بكر

سعد بن مالك القيسي ٧٤٢ (ح) ، ٨٣١

سعيد بن أوس ، أبو زيد الأنصاري ١١٤٢

سعيد بن مسروق الشيباني ٦٤٦ (ح)

سعيد بن مسعدة ، الأخفش ، أبو الحسن ١٤٤

١٦٠ ، ١٦٢ ، ٢١٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥

٢٦٠ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٧

٣٢٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٦ ، ٤١٠ ، ٤٦٠

٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥

٤٨٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٤

٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٧١٧ ، ٧٤١ ، ٨١٧

٨١٩ ، ٨٢٤ ، ٨٢٩ ، ٨٩٥ ، ٩٣٦

٩٨٧ ، ١٠٠٤ ، ١٠٢٥

أبو سفيان بن حرب ٣٠٢ (ح)

سفيح بن رياح = رياح بن سبيح

ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق

سلمى ( في شعر لامرئ القيس ) ٩٣٦

شُلَيْبِي بن ربيعة ٥١٥

سليمان بن محمد ، ابن الطراوة ، أبو الحسين  
٧٣ ، ٩٦ (ح) ، ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٤٥ ،  
٣٢٣ ، ٣٥٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٧٧ ،  
٤٨٠ ، ٥٥٧ ، ٦٢٤ ، ٦٧٠ ، ٧١٣

أبو السمال = قنعب بن أبي قنعب العدوي

سمير بن الحارث الضُّبِّي ١٢ (ح)

سنان ( ابن أبي حارثة - في الشعر ) ٢٦٠ (ح)

سنان بن الفحل الطائي ٥٠٣

سهل بن مالك الفزاري ٤٢ (ح)

سواد ( سودة ) بن عدي ٤١٢ (ح)

السيرافي = الحسن بن عبد الله ، أبو سعيد

(ش)

شريح بن عمران ١٠٢١ (ح)

الشُّلُوبِين = عمر بن محمد ، الأستاذ أبو علي

أخو الشماخ = مُزْرَد بن ضرار

ابن أخو الشماخ = جُبَار بن جزء بن ضرار

الشماخ بن ضرار الغطفاني ٤٧٨ ، ٤٩١ (ح) ،

٨٤٩ (ح) ، ٩٢٦ (ح)

الشمردل بن شريك اليربوعي ٨٣٤ (ح)

أم شملة = كنزة

شمير = سمير بن الحارث الضُّبِّي

(ص)

صاحب الكرامة = عيسى بن عبد العزيز

صالح بن إسحاق ، الجرهمي ، أبو عمر ٤٤٦ ،  
٧٤١ ، ١٠٠٤ ، ١٠٢٦

أبو صخر الهذلي = عبد الله بن سلم السهمي

الصَّدِيق ، أبو بكر ٥٥

صِرْمَة بن أبي أنس الأنصاري ٧٣٠ (ح)

الصُّمَّة بن عبد الله القشيري ٣٠٥ (ح)

الصولي = إبراهيم بن العباس

(ض)

الضُّباب = معاوية بن كلاب

ضمرة بن جابر ٣٩ (ح)

(ط)

أبو طالب بن عبد المطلب ٩٧٩ (ح)

ابن طاهر = محمد بن أحمد ، الحِدَب ، أبو بكر

ابن الطُّرَيْة = يزيد بن سلمة

ابن الطراوة = سليمان بن محمد

طرفة بن العبد ٢٣٧ ، ٧٤٧ ، ٨٣٠ ، ٨٩٢ ،

١٠٩٥ ، ١١٣٥

طُفَيْل بن عوف الغَتَوِي ٦١٣ ، ٦١٩ (ح)

ابن طلحة = محمد ، أبو بكر

(ظ)

ظالم بن عمرو ، أبو الأسود الدؤلي ٢٤٢ (ح)

(ع)

عائشة ، رضي الله عنها ٢٩٨ ، ٤٤٢

عاتكة بنت زيد ٩٠٤ (ح)

عاصم بن أبي النُّجُود ، القارئ ٦٢٢ ، ١٠١٠

عامر بن الحُلَيْس ، أبو كبير الهذلي ١١٥٧

أبو العباس = محمد بن يزيد المبرد

العباس بن مرداس ٢٩

عبد الحميد بن عبد المجيد ، الأخفش الأكبر ،

أبو الخطاب ١١٣٥

عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، أبو القاسم

١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٧٣ ،

٣٤١ ، ٥٧٣ ، ٦٠١ ، ٦٥١ ، ٦٧٤ ،

٧٢٣ ، ٧٥٩ ، ٨٥٢ ، ٨٦٠ ، ٨٨٠ ،

٨٨٣ ، ٩١٤ ، ١٠٥٠

ابن أبي العافية = محمد بن عبد الرحمن

الأزدي ، أبو بكر

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ٦٩٤ (ح)

عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي ٦١٩ (ح)

عبد الرحمن بن صخر ، أبو هريرة ٣٧

عبد الرحمن العرجي ٦٠٩ (ح) ، ٧٢٠ (ح)

عبد القيس بن خُفَاف البُرْجُمِي ٤٤٥ (ح)

عبد قيس ( عبد قيس بن جعفر - في شعر )  
٩١٣

عبد الله بن أيوب ٨٣٣ (ح)

عبد الله بن رواحة الأنصاري ٧٣٠ (ح)

عبد الله بن رُؤبة ، العجاج ٨٢ (ح) ، ١٩١ (ح)

١٠٦٦ (ح) ،

عبد الله بن سَلَم السهمي ، أبو صخر الهذلي  
٣٧٠

عبد الله بن عامر ١٥٠ ، ٥٠٢ ، ٦٥٧ ، ٧٧٩ ،

٧٨٥ ، ٨٨٥ ، ٩٥٧ ، ١٠٨٥

عبد الله بن عبيد الله ، ابن المدينة ٣٠٥ (ح) ،

٤٢٧ (ح)

عبد الله بن قيس ، أبو موسى الأشعري ٤٤٢

عبد الله بن كثير المكي ، القارئ ١٥٠ ، ٩٥٧ ،

عبد الله بن محمد ، الأحوص بن جعفر

٤٩١ (ح) ، ٨٦٤ (ح)

عبد الله بن محمد العزفي ، أبو طالب ٩

عبد الله بن مسلم ، ابن قتيبة الدينوري ، القُتَيْبِي

٣٤ ، ٣٦ ، ٦٤٣ ، ٩٢٨

عبد المطلب بن هاشم ( جد الرسول ﷺ ) :

٦٠



عبد مناف بن ربح الهذلي (ح) ٢٢٩

عُبدة بن الطبيب ٧٧٥

عُبَيْد بن حُصَيْن، الراعي التميمي (ح) ٩١٣

عبيد الله بن قيس الرقيات (ح) ١٦٣ ،  
٢٨٠ (ح)

أبو العتاهية = إسماعيل بن القاسم

عثمان بن جني ٣١٠ ، ٤١٨ ، ٦٠٥ ، ٦٥٥ ،  
٧٣٦ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٦١ ، ١٠٠٨

عثمان بن سعيد ، ورش ٥٠٢

عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ٤٤٣

العُجَّاج = عبد الله بن رؤية

عدي بن زيد العبادي (ح) ٣٠٨ ، (ح) ٣٨٢ ،

٤١٢ (ح) ، ٧٨٨ (ح) ، ٨٢١ (ح)

العذيل بن الفوخ العجلي ٨٣٦

ابن عربي = محمد بن علي ، أبو بكر ، محبي  
الدين

العرجي = عبد الرحمن

عروة بن أذينة ٦٠٩ (ح)

العزفي = أحمد بن محمد ، أبو العباس

= عبد الله بن محمد ، أبو طالب

= محمد بن أحمد ، أبو القاسم

= محمد بن محمد ، أبو حاتم

= محمد بن محمد ، أبو الوفاء

عَزَّة - صاحبة كُكَيْر (في شعر) ٦٢٣

عضد الدولة = قَتَاخْشرو بن الحسن

علقمة (في الشعر) : ٣٢

علقمة بن عُبدة ، الفحل ٥٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٢

أبو علي القالي = إسماعيل بن القاسم

علي بن الحسن الهنائي ، كراع النمل ١١١٥

علي بن حمزة الكسائي ١٠٥ ، ٣٧٧ ، ٥١٢ ،

٥٢١ ، ٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ،

٨٢٠ ، ٨٤٢ ، ٩٤٦ (ح) ، ٩٧٤ ، ٩٨٦ ،

٩٩٠ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٠ (ح)

علي بن أبي طالب ٤٤٣

علي بن عيسى ، الرُّمَّاني ، أبو الحسن ٤٨٠

عُلَيْيَّة (في الشعر) ٥٠٠

عمر بن أبي ربيعة ٦٠٩ (ح) ، ٦١٩

عمر بن محمد ، الشلوين ، الأستاذ أبو علي

٨٩ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٠ ،

١٥٣ ، ١١٦ ، ١٩٢ ، ٢٢٩ ، ٣٢١ ،

٣٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ،

٤٣٤ ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٨٠ ،

٤٨٨ ، ٥٠٨ ، ٥٣٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٩ ،

٥٧٩ ، ٥٨٨ ، ٦٢٨ ، ٦٤٨ ، ٦٧١ ،

٦٨٥ ، ٦٩٢ ، ٧٠٤ ، ٨٣٥ ، ٨٤١ ،

٨٩٥ ، ٨٩٧ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٤٨ ،

١٠٠٨ ، ١٠٤٥ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ (ح) ،

١١١١ ، ١١١٨ ، ١١٢٦

عمران بن حِطَّان ٦٤٦ (ح)

عمرو بن أحمر الباهلي ٣٥٢ (ح) ، ٧٢٨ (ح) ،

١١٠٤ (ح)

عمرو بن أسد الفقعسي ٥٠١ (ح)

عمرو بن امرئ القيس الخزرجي ١٠٢١ (ح)

عمرو بن عثمان بن قُتَيْبَر (سيبويه) : ٩ ، ١٥ ،

١٩ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ (ح) ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٥١ (ح) ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ١٠٠ ،

١٠١ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ،

١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،

١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ،

٢٠٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨ ،

٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،

٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ،

٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٠١ ، ٣١٢ ،

٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ،

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ،

٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ،

٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ،

٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ،

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٣٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ،

٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ،

٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٦ ،

٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ،

٥٢٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٦٠ ، ٥٧٠ ،

٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٥٩٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ،

٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ، ٦٢٠ ،

٦٣٠ ، ٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٥٢ ، ٦٥٦ ،

٦٧٤ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨٧ ، ٦٩٤ ،

٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧١١ ،

٧١٣ ، ٧١٦ ، ٧١٨ ، ٧٢٤ ، ٧٣٠ ،

٧٣٦ ، ٧٤٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٧٧٦ ،

٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٩٣ ، ٨٠٢ ، ٨٠٧ ،

٨٠٩ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ، ٨١٩ ،

٨٢٨ ، ٨٣١ ، ٨٣٣ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ،

٨٣٩ ، ٨٤٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٧ ، ٨٦٠ ،

٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٧٦ ، ٨٨٣ ، ٨٨٩ ،

٨٩١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٣٠ ، ٩٣٥ ،

٩٤٥ ، ٩٤٨ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ،

٩٦٦ ، ٩٧٠ ، ٩٧٥ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ،

٩٨١ ، ٩٨٨ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٤ ،

١٠٢٨ ، ١٠٣٥ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٤ ،

١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٤ ، ١١٠٠ ،

١٠٩٢ ، ١٠٩٥ ، ١١٠٠ ، ١١٠٣ ،

١١٠٩ ، ١١٢٤ ، ١١٣٠ ، ١١٣٢ ،

١١٣٤ ، ١١٣٩ ، ١١٤٧ ، ١١٥٨

أبو عمرو بن العلاء = زبان بن عمرو

عمرو بن الفوث ٣٩ (ح)

عمرو بن معديكرب الزبيدي ٣٦١ (ح)

عُمَيْر بن شَيْثِيم ، القُطامي ٦٦٤ (ح) ،

٧٥٥ (ح) ، ٨٨٥ (ح)

عترة بن شداد ٢٥٣ ، ٣٦٩ ، ١١١٤

عِيَّاش بن الزبرقان ١١٤٣

عيسى - رجل من تيم اللات بن ثعلبة

٦٤٦ (ح)

عيسى بن عبد العزيز ، الجزولي ، صاحب

الكراسة ١٢٨ ، ١٧٢ ، ٤٨١ ، ٥٧٨ ،

٥٨٠ ، ٧١٠

عيسى بن فاثك ٦٤٦ (ح)

عيسى بن ميناء ، قالون ٥٠٢

عُيَيْن = عينية بن حصن

عينية بن حصن ( في الشعر ) ١١٣٨

( غ )

ابن الغريفة = كثير بن عبد الله النهشلي

غلام من بني كلاب ٨٧٤ (ح)

غياث بن غوث ، الأخطل ٢٤٣ (ح) ،

٥٧٥ (ح) ، ٧٨٧ (ح) ، ١٠٢٢ ،

١١١٥ (ح)

غيلان بن سلمة الثقفي ١٠٣٩ (ح)

غيلان بن عقبة ، ذو الرمة ٣٠٢ (ح) ،

٤٦٤ (ح) ، ٦٠٩ ، ٧٠٣ ، ٧٢٠ (ح) ،

٧٨٤ ، ٨٤٩ (ح)

( ف )

فاطمة ، بنت الرسول ﷺ ٤٤٣

الفراء = يحيى بن زياد ، أبو زكريا

الفرزدق = هُثَّام بن غالب

الفضل بن قدامة ، أبو التَّجَم العجلي

٧٩١ (ح) ، ٨٣١ (ح) ، ٨٣٧ (ح)

الفضل بن عباس بن عتبة ٢٢٩ (ح)

فَتَّاحُشرو بن الحسن ، عضد الدولة : ٦٣ ، ٦٦

( ق )

أبو القاسم = عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

قالون = عيسى بن ميناء

القالبي = إسماعيل بن القاسم ، أبو علي

القُطامي = عُمَيْر بن شَيْثِيم

قعب بن أبي قعب العدوي ، أبو السَّعَال

١٠٢٤

القُلاخ بن حَزَن المِثْقَرِي ٩٧٩ (ح)

قُتَيْل = محمد بن عبد الرحمن

قُؤَال الطائي ٤٩٨ (ح)

قيس بن حصين الحارثي ٤٣٧ (ح)

قيس بن الخطيم الأنصاري ٢٤٦ (ح) ،

٥٣٧ (ح)

قيس ( في شعر ) ٧٤٢

قيس بن زهير العبيسي ٢٦٣ (ح)

قيس ليلى = قيس بن الملوّح

قيس بن الملوّح ٢٣٧ (ح) ، ٣٠٥ (ح) ،

٤٢٧ (ح) ، ٧٢٠ (ح)

( ك )

كاهل الثقفي ٧٢٠ (ح)

كبشة بنت حسان ( في شعر ) ٩٠٥

أبو كبير الهذلي = عامر بن الحليس

ابن كثير = عبد الله بن كثير القاري

كُثَيْر بن عبد الرحمن ، كثير عَزَّة ٤٢٦ (ح) ،

٦٢٣ (ح) ، ٧٠٣ (ح) ٩٦٢

كثير بن عبد الله النهشلي ، ابن الغريفة

٦٨٧ (ح)

كُثَيْر عزة = كُثَيْر بن عبد الرحمن

كُزَاع النمل = علي بن الحسن الهنائي

الكسائي = علي بن حمزة

كعب بن جعيل ٣٠٧ (ح)

كعب بن زهير ٧٨٤ (ح)

كعب بن سعد الغنوي ٤٩ (ح)

كعب بن مالك ٦٩٤ (ح)

الكلجة اليربوعي = هبيرة بن عبد الله

كُثَيْب بن ربيعة ٧٠١

الكميت بن زيد ٦٩٥ (ح)

كنزة ، أم شملة بن برد المنقري ٥١٨

الكوفيون = عاصم وحمزة وعلي بن حمزة

الكسائي

( ل )

اللاحقي = أبان بن عبد الحميد

لبيد بن ربيعة العامري ٣٤٠ (ح) ، ٦٥٧ (ح) ،

١١٠٤ (ح)

لبيد بن عطار التميمي ١٠١٤ (ح)

اللعين المنقري = منازل بن ربيعة

لقيط بن مرة الأسدي ٣٥٥ (ح)

المازني = بكر بن محمد ، أبو عثمان

( م )

محمد بن عبد الله ( رسول الله ﷺ ) : ٧ ،

١٠ ، ١١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٧ ،

٢٩٨ ، ٣٦٣ ، ٤٧٥ ، ١٠٣٨

مالك بن خالد الخناعي الهذلي ٢٢٩ (ح) ،

٧١١ (ح) ، ١١٣٢

مالك بن زُغَبَة الباهلي ١١١٢ (ح)

مالك بن العجلان ١٠٢١ (ح)

المبرد = محمد بن يزيد ، أبو العباس

المتمس الضبعي = جرير بن عبد المسيح

المتوكل بن عبد الله ، الليثي (ح) ٢٤٣  
المتوكل الليثي = المتوكل بن عبد الله  
مجنون ليلى = قيس بن الملوح  
محمد بن أحمد ، ابن طاهر ، أبو بكر ، الحيدب  
(ح) ٤٢١  
محمد بن أحمد العزفي ، أبو القاسم ١٠  
محمد بن السري السراج ، أبو بكر ١١٤ ،  
٨٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠١  
محمد بن سلمة (ح) ٨٧٤  
محمد بن طلحة ، أبو بكر ٦٧١  
محمد بن عبد الرحمن ، ابن أبي العافية  
الأردني ، أبو بكر ٦٨٥ ، ٦٩٠ ، ٧٠٦ ،  
٨١١ (ح) ٩٩٦  
محمد بن عبد الرحمن ، قُتَيْل ٥٠٢  
محمد بن علي ، أبو بكر بن عربي ، محبي  
الدين ٥٥  
محمد بن عيسى بن طلحة (ح) ٨٣٣  
محمد بن يزيد ، المبرد ، أبو العباس ٣٠٢ ،  
٣٨٨ ، ٤٨٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ،  
٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٦ ، ٧٦٤ ، ٨١٠ ،  
٩٢٨ ، ١٠٠٤ ، ١٠٢٦ ، ١٠٦٧  
محمود بن عمر ، الزمخشري : ٢٤ ، ٣٥ ،  
٤٢ (ح) ، ٤٨ (ح) ، ٤٠١ ، ٤٥٠ ، ٦٢٢ ،  
٧٤٨ ، ٨٩٥ ، ١٠٨٧  
المرار بن سعيد الفقعسي (ح) ٥١٠ ،  
١٠٠٥ (ح) ، ١٠١٩ (ح) ، ١١١٢ (ح)  
مرة بن عداء الفقعسي (ح) ٥٠١ ، ٨٨٩ (ح)  
مرة النهشلي (ح) ٦٥٨  
مزامح بن الحارث العقيلي (ح) ٨٣٠  
مُزَوَّد بن ضرار ، الأخ الأكبر للشماخ (ح) ٦٥٨  
مسلم ، الإمام ٢٩٩  
مسلم بن مَعْنَد الوالي الأسدي (ح) ٦٥٥  
مِشْمَع (في شعر) ١١١٢ ، ١١١٣  
مسيلمة ، الكَذَاب - في مثال : ٢٨ ، ٢٩  
معاوية بن كلاب ، الضُّباب (ح) ٤١٣  
المعطل الهذلي (ح) ١١٣٢  
مُعَلِّس بن لقيط الأسدي (ح) ٣٥٥  
مُفَرَّغ الحميري = يزيد بن زياد  
المَلِيد بن حرمة الكليبي (ح) ٤٦٨  
ابن ملكون = إبراهيم بن محمد الإشبيلي  
منازل بن ربيعة ، اللعين المنقري ٩٦٤  
المنذر بن درهم الكليبي (ح) ٤٦٣  
المنذر بن رومانس (وبرة) الكليبي (ح) ٤٦٣  
منظور بن مَرْثَد الأسدي (ح) ٤٤  
منقذ بن الطُّمَّاح ، الجُمَيْح (ح) ٤١٠  
المهلل بن ربيعة (ح) ٦٥٨

مهلهل بن مالك الكناني (ح) ٨٣٣  
مَيْة (حفيدة قيس بن عاصم - في شعر) ٤٦٥  
مَيْة (صاحبة كَثِير - في شعر) ٧٠٣  
ميسون بنت بحدل الكلائية (ح) ٢٣٦  
ميمون بن قيس ، الأعشى ٣١ ، ٦٨ (ح) ،  
١٠٢٠ ، ٩٠٥ ، ٥٠٠ ، ٣٥٤ (ح) ، ٧٧  
(ن)  
نافع بن أبي نعيم ، القارئ ١٥٠ ، ٦٤٤ ،  
١٠٩١  
أبو النجم العجلي = الفضل بن قدامة  
النحويان = زيان بن عمرو (أبو عمرو بن العلاء)  
وعلي بن حمزة (الكسائي)  
النعمان بن ثابت ، أبو حنيفة (في مثال نحوي)  
٤٤٣ ، ٤٤٢  
الثَّغَر بن تَوَلَّب (ح) ١٠٩٤  
نَهْشَل بن خَزِي (ح) ٦٥٨  
نهشل بن ضمرة (ح) ٦٥٨  
(هـ)  
هبيرة بن عبد الله ، الكلحة اليربوعي (ح) ٤١٠  
هدبة بن الحشرم العذري (ح) ٣٥٠  
الهذلي = مالك بن خالد الحنَّاعي  
ابن هُرْمَة = إبراهيم بن علي  
أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر  
هشام (أخو ذو الرمة) ٧٨٤  
هشام بن عتبة ٧٨٤ (ح)  
هشام بن غالب ، الفرزدق ٨١ (ح) ، ١٠٩ (ح) ،  
١٦٢ (ح) ، ٢٥٨ (ح) ، ٣٠٤ ، ٦٠٤ (ح) ،  
٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٩١٢ (ح) ، ١٠٦٤ (ح)  
هشام بن مُرَّة ٣٩ (ح)  
هند بنت عتبة ٣١٣ (ح)  
هُنَي بن أحمر الكناني (ح) ٣٩  
الهيثم بن الربيع ، أبو حنيفة الثميري (ح) ٣٥٢  
(و)  
ابنا وائل (في قول للحارث بن عباد) ٧٠١  
وَدَّاع بن ثعلب المازني ١١٣٢  
ورش = عثمان بن سعيد  
أبو الوفا العزفي ٩  
الوليد بن نهيك (ح) ٦٩٥  
(ي)  
يحيى بن زياد ، الفراء ، أبو زكريا ٥٧٧ ،  
٦١٢ ، ٦١٣ ، ٩٧١ ، ١٠٦٥  
يزيد (أخو نهشل بن ضمرة - في شعر) ٦٥٨  
يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي (ح) ٩٠٧  
يزيد بن زياد ، مَفَرَّغ الحميري (ح) ٤٩٩



## فهرس

### الجماعات والأهم والقبائل

بعض بني ققفس ٥٠١ (ح)، ٨٨٩ (ح)	الأصوليون ٤٧٦
بعض المفسرين ٤٨٩، ٩٤٣	أهل الحجاز ١٩٠، ١٩١، ٧٩٩، ٨٠٤
بعض من يقرئ الإيضاح ١٣١	٨٠٦، ٨١٢، ٨٢٧
البغداديون ١٠٦٤، ١٠٦٥	أهل السنة ٢٦
(بعض البغداديين) ٥١٢	البصريون (أو نحاة البصرة) ١٦، ١٩، ١٤٠
بنو تميم ١٩١، ١٩٢، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨١٢	١٤٢، ١٧١، ٢٣١، ٢٦٥، ٢٧٩
الجماعة (القراء السبعة) ٧٨٦، ١٠٩١	٣٨٣، ٥٣٩، ٤٩٩، ٥٨٨، ٦٠٦
الحرميّان (نافع وابن كثير) ١٥٠	٦٢٩، ٦٣٨، ٦٤٥، ٦٤٨، ٦٨٧
خولان - حي من اليمن (في شعر) ٤٨٤، ٤٩٢، ٤٩٤	٧١٩، ٧٢١، ٧٢٥، ٧٢٧، ٩٢٨
رواة الكتاب (كتاب سيبويه) ١٠٢١	٩٦٢، ١٠١٨، ١٠٣٦، ١٠٦٤
بنو شيبان (في شعر) ١١٣٣	١٠٨٥، ١١٢١، ١١٣٨، ١١٤٧
بنو ضوطري (في شعر) ٣٠٣	١١٥١
طبي ٤٩٨	(جميع البصريين) ٦٠٧
بنو عامر (في شعر) ١٧١	(أكثر النحويين من البصريين) ٤٨٢، ٥٣٧
العرب ٥، ٦، ٣١، ٣٢، ٤١، ٥١، ٦١، ٧٤	(المتقدمون من البصريين) ٧٦٤
٧٥، ٧٦، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ١٠٢، ١٠٤	بعض السواقين (ح) ٤٦٨
	بعض صبيان العرب ٤٣٧ (ح)
	بعض الفزاريين ٧٨٨ (ح)

يزيد بن سلمة، ابن الطُّثْرِيَّة ٤٢٧ (ح)	أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة
يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة (في مثال نحوي) ٤٤٣	يوسف بن سليمان، الأعمى الشنمري، أبو الحجاج ٢٩٤ (ح)، ٤٤٥ (ح)
يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت ٦٤٣	يونس بن حبيب ٢٢٨
١١٠٢، ١١١٥، ١١٤٢	

\* \* \*

١١٠، ١١٣، ١١٩، ١٢٢، ١٣٥،  
 ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٧،  
 ١٧١، ١٩٦، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٩،  
 ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٣،  
 ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣،  
 ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٣،  
 ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٩،  
 ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٢،  
 ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٢،  
 ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٤٢، ٤٤٥،  
 ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١،  
 ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٦،  
 ٥١٤، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩،  
 ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٧،  
 ٥٩٣، ٦٠٥، ٦١٤، ٦١٩، ٦٢١،  
 ٩٢٨، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٤،  
 ٦٥٦، ٦٥٨، ٦٦٤، ٦٨٦، ٦٦٩،  
 ٦٨٨، ٧٠٨، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٧،  
 ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧،  
 ٧٥٩، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٩١، ٧٩٢،  
 ٧٩٤، ٨٠١، ٨٢٠، ٨٣٣، ٨٤٠،  
 ٨٥٠، ٨٧٠، ٨٩٠، ٨٩٢، ٩٠٠،  
 ٩١٠، ٩١٤، ٩١٥، ٩٢٢، ٩٢٦،  
 ٩٣١، ٩٣٥، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٥٥،  
 ٩٥٦، ٩٥٩، ٩٧٣، ٩٧٥، ٩٩٠،  
 ٩٩١، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٧، ٩٩٨،  
 ٩٩٩، ١٠٠٩، ١٠٢١، ١٠٢٧،  
 ١٠٣٥، ١٠٦٧، ١٠٧٤، ١٠٨٦،  
 ١١٠٨، ١١١٣، ١١٢٨، ١١٣١،  
 ١١٤٤، ١١٥٥، ١١٥٨،  
 (من العرب) (بعض العرب) ٢٩، ٤٨، ١٣٩،  
 ٣٧٧، ٤١٩، ٤٩٨، ٨٠٧، ٨٤٢،  
 ٩١٩، ٩٥٢، ٩٩٠، ١٠٩٥، ١١٢٨،  
 (فصحاء العرب) ٢٦٣، ٤٦٦، ١٠٦٤،  
 علي - حي من كنانة (في شعر) ١١٣٢،  
 الفقهاء ٤٧٦،  
 فهم ٢٣٤،  
 القراء ٣٧٧، ٤٢٨، ١٠٩١،  
 (أكثر القراء) ٣٠،  
 قریش (في شعر) ٨٠٨،  
 كليب - قوم جرير (في شعر) ١٠٢٢،  
 الكوفيين ١٦، ١٨، ١٩، ١٣٩، ١٤٠،  
 ١٤١، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦،  
 ١٨٣، ٢١٩، ٢٦٥، ٢٩٤، ٢٩٩،  
 ٣٨٣، ٤٣٩، ٤٥٩، ٥٨٩، ٦٠٦،  
 ٦٢٩، ٦٣٨، ٦٤٥، ٦٨٧، ٧٢٣،  
 ٧٢٥، ٧٣١، ٩٦٢، ١٠١٨، ١٠٣٦،  
 ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٥٣،  
 ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٧١، ١٠٧٢،  
 ١١٢٠، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٤٧،  
 ١١٥١، ١١٥٤، ١١٥٥،  
 (أكثر النحويين من الكوفيين) ٥٣٧،

(بعض الكوفيين ، من الكوفيين) ٤٨٣،  
 ٤٨٧، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٨٢، ٨٣٤،  
 ١٠٨٤، ١١٥١،  
 الكوفيون (القراء : عاصم وحمة والكسائي)  
 ٥٠٢،  
 المعتزلة ٣٤٥،  
 من العلماء ٢٧،  
 الناس ٢٣، ٣٣، ٣٤، ٢٩٧، ٣١٤، ٣١٥،  
 ٣١٩، ٣٤٣، ٣٧٢، ٤١٩، ٥٥٦،  
 ٥٧٢، ٥٧٨، ٦٢٦، ٦٣٢، ٨٠٨،  
 ٨١٩، ٨٢١، ٨٣٩، ٩٢٠، ٩٣٣،  
 (العامة - عامة الناس) ١٠٩٥،  
 (كثير من الناس ، أكثر الناس) ١١٧، ٦٣٢،  
 (ناس ، من الناس ، بعض الناس) ٢٣، ٢٤،  
 ٣٣، ٨١، ١١٢، ١١٥، ١٢٣، ١٢٦،  
 ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٥٣، ٢٥٣،  
 ٢٧٤، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٢٥، ٣٣٨،  
 ٣٦١، ٣٨٠، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٦،  
 ٤١٤، ٤١٩، ٥١٣، ٥٤٥، ٦٢٠،  
 ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٦٥، ٦٧٣، ٧٠٣،  
 ٨١٠، ٨٥٦، ٨٩٣، ٩٢٠، ٩٣٢،  
 ٩٧٨، ١٠٤٨، ١٠٧١، ١٠٧٤،  
 ١١١٠، ١١٣٤، ١١٤٢، ١١٥٠،  
 النحويان (الكسائي وأبو عمرو) ٩٤٦،  
 النحويون ٥٠، ٧٩، ٨٧، ٩٦، ١٠٠، ١٠٣،

١٠٥، ١١٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٢،  
 ١٦٠، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٢، ٢١٩،  
 ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣،  
 ٢٧٠، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٢٧، ٣٦٣،  
 ٤٤٦، ٤٧٦، ٤٨٢، ٥٣٥، ٥٣٧،  
 ٥٧٩، ٥٨٨، ٦٠٧، ٦٣٥، ٦٣٩،  
 ٦٤١، ٦٤٤، ٧٠٧، ٧٢٣، ٧٣٥،  
 ٧٣٩، ٧٥٨، ٧٦٥، ٧٨٠، ٧٨١،  
 ٧٩٣، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨٢٤، ٨٢٥،  
 ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٥، ٨٨٢، ٨٨٤،  
 ٨٩٦، ٩١٤، ٩٣٠، ١١٢٠،  
 (جميع النحويين - كل النحويين) ٤٤٠،  
 ٤٨٣، ٦٢٦، ١٠٦٥،  
 (جمهور النحويين) ١٤، ٩٢٨، ١١٣٩،  
 (أكثر النحويين) ١٦١، ٢٥٠، ٢٩٧، ٣٩٥،  
 ٤٧٢، ٤٤٠، ٦٤١، ٦٦٥، ٨٠٦،  
 ٨١٧، ٩٣٥، ١٠٧٤،  
 (النحويون المتقدمون) ١٥٦، ٤٧٧، ١٠٧٠،  
 (المتقدمون) ٩٨٩،  
 (المحققون ، محققو الصنعة) ٢٣٢، ٥١٣،  
 ٦٦٩،  
 (طائفة من النحويين ، بعض النحويين ، من  
 النحويين) ٥٠، ٥١، ٩٠، ١٢٩، ١٣٢،  
 ١٣٣، ١٤٩، ٢٥٠، ٤٦٦،  
 ٥٠٤، ٥٦٩، ٨٨٣، ٩١٥، ٩٤٩،

## فهرس

### الكتب المذكورة في « الكافي »

١١٤١	إصلاح المنطق .....
١٢٠	( كتاب ) اطرعش وابرغش .....
٨٣٧	الأمالي ، للقالبي .....
١٠٤٩ ، ٩٩٦ ، ٨٩٧ ، ٤٣١	التذكرة ، لأبي علي .....
	تفسير الزمخشري = الكشف
٧٨٠ ، ٧٥١	الحلييات .....
١٢٠	الحماسة .....
	ذا القد = ( كتاب ) القد
٦٠٢	شرح كتاب الجمل ( البسيط ) .....
٢٩٩	صحيح البخاري .....
٢٩٩	صحيح مسلم .....
	العسكريات = المسائل العسكرية
٣٤	فصيح ثعلب .....
١٠٠٨	( كتاب ) القد .....
١١١٦	الكامل ، للمبرد .....
١٠١١ ، ١٩٢ ، ١٣٠ ، ١٢٨ ، ٣٤	كتاب سيويه .....

١٥٦ ، ٢٠٧ ، ٢٤٩ ، ٤٤١ ، ٥٦٧ ،  
٦٤٩ ، ٧٠٤ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٥٥ ،  
٩٣٥ ، ٩٧٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٣ ،  
١٠٧٦ ، ١١٠١ ، ١١٠٣ ، ١١٠٧ ،  
١١٢٣

٩٨٢ ، ١٠٥٣ ، ١١١٨ ، ١١٣٩

( أكثر النحويين المتأخرين ، أكثر المشتغلين  
بكتاب سيويه من المتأخرين ) ٩٣٥ ، ٣١١  
( بعض المتأخرين ، بعض الناس من المتأخرين ،  
بعض المتأخرين من النحويين ، من  
المتأخرين ) ٧٤ ، ٨٨ ، ١١١ ، ١٣٧

\* \* \*



## فهرس الإشارات البلاغية

٤١٩، ٣٧٠	..... الاتساع
	الاختصار من بدیع الكلام = الاتساع
٤٤٥، ٤٤٢	..... الاستعارة : تشبيه بليغ
٦٧	..... استعارة « التاج » نعتاً لعضد الدولة
٧١	..... استعارة
٦٨٦	..... الإضمار أبلغ في المدح
٣٥٣	..... إقامة السبب مقام المسبب
٤٤٥	..... تشبيه الدروع بالغدر كثير ، ومن حسن التشبيه
٤٦٦، ٣٨٣	..... تكثير الجمل مطلوب في مواضع التفخيم
٤١٢	..... التكرير للتعظيم
	اللف : من حسن الكلام
٧١٨، ٧٠٨	..... « ما » في « فيعمًا هي » وضعت موضع « شيء » للتعظيم

\* \* \*

٩١٤، ٧١٠، ٥٨٠، ٤٨١، ١٧٢، ١٢٨	..... الكؤاسة
٤٥٠	..... الكشف
١١٨، ١١٤	..... المسائل العسكرية
٢٩٩، ٣٧	..... موطأ مالك

\* \* \*

## فهرس العروض والقوافي

- ٢١٠ ..... الحرف المشدد حرفان في تقطيع الشعر وغيره  
٧٥٥ ..... الإقواء لا يكون بين المرفوع والمنصوب وإنما بين المرفوع والمخفوض ..

\* \* \*

## فهرس الضرائر الشعرية

لا يقوم بقليل الشعر حجة ، ولا يكسر به ما اطرده

- ٤٠٣ ..... من كلام العرب  
٨٠٩ ..... الشاعر لا يلحن للضرورة ولا لزوال الاشتراك

### ضرائر الزيادة

- ١٣٤ ..... إشباع الحركات حتى تتولد منها حروف  
إعادة الضمير بعد نقله وجعله فاعلاً ، نحو : مررت بامرأة حسنة  
وجيها ..... ١٠٥٠، ١٠٤٧  
٢٩٦ ..... تشديد « آلا »  
٣٤٩، ٣٤٨ ..... دخول أن في خبر « كاد » و« كرب »  
٨٧٤ ..... دخول اللام على « إن »  
٨٧٣ ..... دخول اللام في خبر « لكن »  
١٣١ ..... زيادة الكاف في « كالملقى »  
١٦٤ ..... صرف ما لا ينصرف  
٨٢ ..... لحاق التنوين الأفعال

### ضرائر الحذف

- ١٠٨٩ ..... الإخبار بالمعرفة عن النكرة

٥٠١	حذف الياء المكسور ما قبلها
٣٥١، ٣٥٠	سقوط « أن » من خبر « عسى » و « أو شك »
٤٠٣	عدم بروز الضمير في الصفة وهي جارية على غير من هي له
٩٠١	كثرة حذف اسم « أن »
٧٨٥	الإخبار بالمعرفة عن النكرة
٦١١	إعادة الضمير المفرد على الجمع على تقدير « من ذكر »
٣٨٨	الابتداء بالنكرة « مرسعة بين أرساغه ... »
٥٠٥	دخول « ال » على الجملة الاسمية والفعل المضارع
٩٠٤	دخول « إن » المخففة على الأفعال غير الناسخة
٦٧٧	دخول « عسى » على المبتدأ والخبر
٩٠٤	دخول « كاد » على الأفعال
٣٠١	دخول « لولا » على ضمير خفض ( لولاك ، لولاي )
٣٠٥	دخول « هلاً » على الجملة الاسمية
٥٤٣	دخول « كاف التشبيه » على المضمرات
٣٠٩، ٣٠٧	مجيء الاسم بعد أدوات الشرط والفعل مضارع
٧٥٤	مجيء اسم « كان » نكرة وخبرها معرفة
٣٥٥	وضع الضمير المتصل موضع المتفصل
٩٣٤، ٣١٣	وقوع الجملة الاسمية بعد « إذا »

### ضرائر التقديم والتأخير

١٠٨٣	الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل
٥٨٧	تقديم الفاعل على الفعل

٦٧٧	استعمال « يوشك » بغير « أن »
٧٢٨	إسقاط حرف الجر من « أحسب بزيد »
٥٨٥	إسقاط علامة التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي
٢٩٦	تخفيف « هلاً »
٩٠٨	تسكين المقوص منصوباً
٥٦٣	حذف جملة الصلة
٩٠١	حذف اسم « أن » كثيراً
١١١٦	حذف حرف الجر ووصول الفعل إلى الاسم
٤٩١	حذف حرف العطف في المفردات
٤٣٣، ٤١٤	حذف الضمير الراجع من جملة الخبر
٥٢٣، ٥٢٢	حذف الضمير العائد على « ال » في اسم الفاعل واسم المفعول
	حذف الضمير المخفوض العائد على الموصول ( غير أي والألف واللام )
٥١٨	دون الشروط المعبرة
	حذف الضمير المرفوع العائد على الموصول ( غير أي والألف واللام )، وليس فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسم فاعله ولا اسماً لـ « كان » ، ولا مبتدأ
٤١٥، ٤١٤	حذف الضمير من الصفة إذا كانت جملة
	حذف الضمير المنصوب ( ضمير الأمر والشأن ) الداخلة على « إن وأخواتها » وظن وأخواتها
٧٨٨، ٧٨٧	
٦٩٤، ٦٩٣	حذف الفاء في جملة جواب الشرط
٨٤٢	حذف النون من « ليتني »
١٦٥	حذف لام الأمر



مررت بامرأة حسنة وجهها ..... ١٠٤٧، ١٠٥٠

١٠٦٢

### ضرائر الوصل والفصل

اتصال الضميرين المستويين في الرتبة ..... ٥٧٠

الضمير الأول مخاطب والثاني متكلم .. لا نذكره

جاء في الشعر متصلاً ..... ٥٧٠

### أشتات

إعمال اسم الفاعل غير معتمد ..... ٩٩٥

\* \* \*

تقديم المبتدأ النكرة على خبره وهو ظرف أو مجرور ..... ٤٧٤

تقديم المعطوف على المعطوف عليه ..... ٨٩٩، ٨٦٥، ٤٩١

تقديم المعطوف والعاطف على المعطوف عليه ..... ٨٦٥

تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ..... ١١٥٦، ١١٥٥

١١٥٧

تقديم معمول خبر « كان » وخبرها على اسمها ..... ٧٩٦، ٧٩٥

تقديم المفعول بعد حروف الشرط ..... ٦٠٠، ٥٩٩

تقديم المفعول على الفاعل لوزن أو قافية ..... ٥٩٧

تكرير المبتدأ بلفظه في جملة الخبر بدلاً من الضمير ..... ١١٥٦

الفصل بين حرف العطف والمعطوف ..... ١٠١٣، ١٠١٢

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور ..... ٨٤٩

وقوع الأجنبي بين الصلة والموصول ..... ١٠٨٠

### ضرائر تغيير الإعراب

استعمال « كل » المضافة إلى المضمرة فاعلة ومفعولة ومجرورة ..... ٤٢٧

تسكين ياء المنقوص في النصب وإجراؤها مجرى الألف ..... ٢٢٤

الجرم بـ « إذا » ..... ٢٤٦

خفض الأسماء التي لا تنصرف بالكسرة إذا لحقها التنوين ..... ١٦٥، ١٦٤

ظهور الفتحة علامة الخفض في المنقوص ..... ١٦٢

ظهور الكسرة على ياء المنقوص ..... ١٦٣

الفاعل يكون منصوباً ..... ٥٧٧، ٥٧٥

نصب خبر « ما » مقدماً ..... ٨٠٨

نصب ما بعد الصفة واسم الفاعل واسم المفعول وإضافته إلى الضمير، نحو:

فهرس

المواضع وما يتصل بها

عرفات ٢٨٨	باب القريتين ٤٥٧
العقيق ١٠٤٩	تهامة ١٠٣٩
فلج ١٠٢٣	الجمومين ٤٩٢
نجد ١٠٩٥، ١٠٣٩	حرب البسوس ٧٠١
نجران ٥٧٦، ٥٧٥	الخطيم ٦١٠، ٦٠٩
هجر ٥٧٦، ٥٧٥	زمزم ٦١٠، ٦٠٩
وُقُز ١٠٩٥ (ح)	سفوان ١١٣٣
يَذْبُل ٧١٠	طُواله ٤٧٨

\* \* \*

فهرس

الحيوان والنبات والحجارة

الصفواء ٥٣٦	الأثل ٥٠١
الضال ٧٢٠	الإشجل ٦١٩
الظباء ٧٨٧	الأرطى ٦٠٨
عقرب ٨٩٠	الأراك ٦١٩
غزلان ٧٢٠	الأعناب (في شعر) ٥٧
الفراريج ٨٥٠	الثغام ٥١٠
القطا ٦١٢	الجاذر ٧٨٧
القلوص ١٠٨٦	جروة ٣٦٩
القنافذ ٥٧٥	الجُون ٢٩٧
لاحق ٦١	الحمار ٩١٣
الميس ٨٥٠	الحمام - حمامتنا ٩١٢، ٩١١
النعام (فرس الحارث بن عباد) ٧٠١	داحس ٢٨٠
النَّيب ٣٠٤	زَبَابَة، زَبَاب ٤٤٤
الهماليج ٤٥٧	السَّغْف ٥٠١
الوجيه ٦١	السُّمر ٧٢٠
	الشجاع ٨٩٠

## تثبت

### أهم المصادر والمراجع

#### أ - المخطوطات :

- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه ، لابن أبي الربيع . نسخة الخزنة العامة بالرباط - رقم ٣١٥ ق . وفي معهد المخطوطات بالقاهرة ، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مصورتان منها .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ، لابن أبي الربيع ( الجزء الأول ) - نسخة الزاوية الحمزاوية - رقم ١٧ . ومنها مصورة بمعهد المخطوطات . ونسخة مكتبة الجامع الكبير بمكناس - رقم ٤١١ ( مصورتي ) .
- الكافي ، أيضًا . ( الجزء الثاني ) . نسخة الحمزاوية - رقم ١٧ . ومنها مصورة بمعهد المخطوطات ، برقم ٤١٥ . ونسخة الخزنة الحسنية - رقم ٢٥٩٨ ( مصورتي ) .
- الكافي ، أيضًا . ( الجزء الثالث ) . نسخة الحمزاوية - رقم ٤١ . ومنها مصورة بمعهد المخطوطات ، برقم ٤١٦ .
- الكافي ، أيضًا . ( الجزء الرابع ) . نسخة الحمزاوية - رقم ٤١ . ونسخة الخزنة العامة بالرباط - رقم ٣٧٩ ك . ومنهما مصورتان في معهد المخطوطات برقمي ٤١٧ ، ٤١٨ .
- الكافي ، أيضًا . ( الجزء الخامس ) . نسخة دار الكتب المصرية - رقم ١٦ نحو .
- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع . نسخة الحمزاوية - رقم ١٥ . ونسخة الإسكوريال - رقم ١١٠ ، ومنهما مصورتان في معهد المخطوطات برقمي ٤٨١ ، ٤٨٢ .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي خيثان الأندلسي . نسخة الخزنة العامة بالرباط - رقم ١٧٠ ل .

#### ب - الرسائل :

- الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح - وهو : الكافي - ، لابن أبي الربيع السبتي : دراسة وتحقيق الجزء



- الخامس ، رمضان أحمد السيد الدقي . رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- الحجة في القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي : دراسة وتحقيق النصف الثاني من الجزء الرابع . رسالتي للماجستير في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- شرح الإيضاح ، للعكبري = منهج العكبري في شرح الإيضاح .
- غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بريزة : دراسة وتحقيق ، محمد غالب عبد الرحمن . رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المتبع في شرح اللمع ، للعكبري : دراسة وتحقيق ، عبد الحميد أحمد حماد . رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- منهج العكبري في « شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي » : دراسة وتحقيق ، يحيى ميرعلم . رسالة دكتوراه في كلية الآداب بجامعة دمشق ، ١٤١٢ هـ - ١٩٢٢ م . ( مجلدان : الأول للدراسة ، والثاني للتحقيق ) .

#### ج - المطبوعات :

#### (١)

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات ، لأحمد بن محمد البنا ، حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . ( جزآن ) .
- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لابن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله عنان . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م . ( ٤ مجلدات ) .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، حققه وعلق على حواشيه ووضع فهرسه : محمد أحمد الدالي ، ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- أدب الكتاب ، لابن قتيبة ، شرحه وضبطه : علي فاعور . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد

- النماس . القاهرة : مطبعة المدني ، ١٩٨٦ - ١٩٨٩ م . ( ٣ أجزاء ) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م . ( ٥ أجزاء ) .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ، لمحمد بن أحمد الكيشي ، تحقيق ودراسة د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ود. محسن سالم العميري . مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٩ م .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ .
- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، للمقري . الرباط : وزارة الأوقاف . ( أجزاء ) .
- ( كتاب ) الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- أساس البلاغة ، للزمخشري . بيروت : دار صادر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم ، د. السيد محمد عبد المقصود . القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليماني ، تحقيق د. عبد المجيد دياب . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي . ٤ أجزاء : الأول بتحقيق عبد الإله نبهان ، والثاني بتحقيق غازي مختار طليمات ، والثالث بتحقيق إبراهيم محمد عبد الله ، والرابع بتحقيق أحمد مختار الشريف . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦ م ، ١٩٨٧ م .
- الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون . القاهرة : مؤسسة الخانجي ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري في « معاني أبيات الحماسة » ، للأسود الغندجاني ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني . الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة : دار المعارف، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٣، القاهرة : دار المعارف.
- الأصول : دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م. (٣ أجزاء).
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد . القاهرة : عالم الكتب، ١٩٧٣.
- إعراب الحديث النبوي، أملاه أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، ط ٢. دمشق : مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، ط ٣. بيروت : عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م. (٥ أجزاء).
- الأعلام، خير الدين الزركلي . ط ٧. بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٦م. (٨ أجزاء).
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني . القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة . (مصورة عن طبعة دار الكتب).
- الإغراب في جدل الإعراب (معه لمع الأدلة في أصول النحو)، لأبي البركات الأنباري، قدم لهما وغني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني . دمشق : مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تقديم وتحقيق د. عياد بن عيد الشيتي . مكة المكرمة : مكتبة دار التراث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ - ١٩٨٣م. (٣ أجزاء).
- (كتاب) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي . حلب (سورية) : دار المعارف، د. ت.

- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش . مكة المكرمة : جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- (كتاب) الأمالي، لأبي علي القالي، ط ٢. (بذيله : ذيل الأمالي والنوادر، والتنبيه للبكري) . بيروت : دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي . القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. (٣ أجزاء).
- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرحه : أحمد أمين، وأحمد الزين . بيروت : المكتبة العصرية، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م. (٣ أجزاء).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥٥م. (٣ أجزاء).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (معه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد)، لأبي البركات الأنباري . حمص (سورية) : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٨ - ١٩٨٩م. (جزآن) . طبعة مصورة.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، ط ٢. القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. (جزآن).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، (معه : مصباح السالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف عبود)، راجع الكتاب وصححه وصنع فهرسه : يوسف الشيخ محمد البقاعي . بيروت : دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (٤ مج).
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق محمد بن حمود الدعجاني . بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له : حسن شاذلي فرهود . القاهرة : مطبعة دار التأليف، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليبي . بغداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م. (جزآن) .



- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٣٨٧هـ - ١٩٥٩م.

- (كتاب) إيضاح الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م. (جزآن).

## (ب)

- البحر المحيط في أصول الفقه، للزرکشي، ط ٢. قام بتحريه: عبد القادر عبد الله العاني، راجعه: د. عمر سليمان الأشقر، ط ٢. الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (٦ أجزاء).  
- برنامج التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور. تونس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨١م.  
- برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطئ، تحقيق د. عبد العزيز الأهواني (مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، مج ١، ج ٢٥٥/٢ - ٢٧١، نوفمبر ١٩٥٥م).

- برنامج المجاري، تحقيق محمد أبو الأجفان. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢م.  
- برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ. بيروت، أثينا: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- البرهان في علوم القرآن، للزرکشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، صيدا: المكتبة العصرية، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د. عياد بن عيد الشيبتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. (سفران).

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٣هـ - ١٣٨٥هـ. (٥ أجزاء).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤، ١٩٦٥م. (جزآن).

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري. الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

## (ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين. الكويت: وزارة الإعلام.

- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، أشرف على الترجمة العربية: د. محمود فهمي حجازي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والهيئة المصرية العامة للكتاب.

- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار وآخرون، ط ٥. القاهرة: دار المعارف. (٦ أجزاء).

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق جماعة من المحققين. بيروت: دار الكتاب العربي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧، ١٩٨٨م.

- تاريخ الدولتين الموحدة والحفصية، لمحمد بن إبراهيم الزركشي. تونس، ١٢٨٩هـ.

- تاريخ قضاة الأندلس (المرقة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، ألفه أبو الحسن النباهي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. ط ٥. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. (جزآن).

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنمري، حققه وعلق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تصنيف جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط ٣. حيدر آباد. دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.



- التعريفات ، للجرجاني . القاهرة : المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦ هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، تأليف أبي علي الفارسي ، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي . القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م . (٦ أجزاء) .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م . (٨ أجزاء) .
- تفسير رسالة أدب الكتاب ، للزجاجي ، حققه وعلق عليه : د. عبد الفتاح سليم . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م . (١٢ مجلدًا) .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، ط ٢ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . (٢٠ ج في ١٠ مج) .
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، للرازي . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م . (٣٢ جزءًا في ١٦ مجلدًا) .
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- (كتاب) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان . بغداد ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . (ساعدت جامعة بغداد على تعضيده) .
- التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار ، غني بنشره وصححه : السيد عزت العطار الحسيني . القاهرة : مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م . (جزآن) .
- التلويع شرح الفصيح (ضمن فصيح ثعلب وشروحه) ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة : المطبعة النموذجية ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط ٢ . القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ م . (٦ أجزاء) .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق يوسف المطوع . القاهرة : دار التراث العربي ، ١٩٨٠ م .
- التوقيف على مهمات التعاريف ، لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق د. محمد رضوان الدايدة . دمشق : دار الفكر . بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- التيسير في القراءات السبع ، للداني ، ط ٣ . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

### (ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- (كتاب) الجمل في النحو ، صنفه أبو القاسم الزجاجي ، حققه وقدم له : د. علي توفيق الحمد ، ط ٥ ب . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، ط ٢ . بيروت : دار الجليل ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . (جزآن) .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد . بيروت : دار صادر (طبعة جديدة بالأوفست) ، ٣ أجزاء + ١ فهرس .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن . بغداد : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

### (ح)

- حاشية الشيخ يس على التصريح (مع التصريح بمضمون التوضيح) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني) . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية . (٤ أجزاء) .
- حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط ٥ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الحديث النبوي في النحو العربي ، د. محمود فجال ، ط ٢ . الرياض : أضواء السلف ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- (كتاب) الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي . بغداد : وزارة الثقافة والإعلام (دار الرشيد للنشر) ، ١٩٨٠ .
- (كتاب) الحل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، دراسة وتحقيق د. مصطفى إمام . القاهرة : مكتبة المتنبي ، ١٩٧٩ .
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٣ . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي . بغداد : مكتبة المتنبي ( مصورة عن طبعة بولاق ) . ( ٤ أجزاء ) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط ٣ . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . ( ١١ جزءاً ) .
- الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٣ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . ( ٣ أجزاء ) .

### ( د )

- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق علي محمد معوض وآخرين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م . ( ٦ أجزاء ) .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة : دار الحديث . ( ١١ جزءاً ) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، ط ٢ . بيروت : دار المعرفة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . ( مصورة ) .
- درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق محمد الأحمد أبو النور . القاهرة : دار التراث . تونس : المكتبة العتيقة ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م . ( ٣ أجزاء ) .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة السكري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين . بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٤ م .
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق د. محمد حسين . القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، صنعة د. عبد الحفيظ السطلي . دمشق : المطبعة التعاونية ، ١٩٧٤ م .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم . بيروت : ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق د. عزة حسن . دمشق : وزارة الثقافة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ديوان تأبط شرًا ، جمع وتحقيق علي شاكراً . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ديوان أبي تمام ( بشرح الخطيب التبريزي ) ، تحقيق محمد عبده عزام ، ط ٢ . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢ م .

- ديوان جرير ( بشرح ابن حبيب ) ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩ م .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق سيد حنفي حسنين . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .
- ديوان الحطيئة ، تحقيق نعمان محمد أمين طه . القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ديوان ذي الرمة ( بشرح الباهلي ) ، حققه وقدم له وعلق عليه : د. عبد القدوس أبو صالح ، ط ٣ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م . ( ٣ أجزاء ) .
- ديوان الراعي النميري ، شرح د. واضح الصمد . بيروت : دار الجيل ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٢ م .
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال ، ط ٢ . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ديوان شعر المتلمس الضبعي ( رواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ) ، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه : حسن كامل الصيرفي ، ط ٢ . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ديوان الشماخ ، تحقيق د. صلاح الدين الهادي . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصقال . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق د. محمد يوسف نجم . بيروت : دار صادر ، د.ت .
- ديوان العجاج ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي . دمشق : مكتبة أطلس ، ١٩٧١ م . ( جزآن ) .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق د. محمد جبار المعيد . بغداد : وزارة الثقافة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ديوان علقمة ( بشرح الأعمى الشنمري ) ، تحقيق لطفي الصقال ، ودريه الخطيب . حلب : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . بيروت : دار صادر ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .



- ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد. القاهرة: دار العروبة، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

- ديوان كثير عزة، جمع د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. القاهرة: مكتبة مصر، د. ت.

- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري. القاهرة: مكتبة القدسي. (٤ أجزاء).

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق د. شكرى فيصل. دمشق: دار الفكر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

#### (ذ)

- ذيل تجارب الأمم، لأبي شجاع، تصحيح ه. ف. آ مدرور. القاهرة: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٣٣٤هـ - ١٩١٦م.

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق د. محمد بن شريفة، ود. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

#### (ر)

- ابن أبي الربيع السبتي إمام أهل النحو في زمانه، د. محمد حجي (مجلة المناهل المغربية، العدد ٢٢، يناير ١٩٨٢م).

- الرد على النحاة، د. شوقي ضيف. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧م.

- الرسالة الكبرى على البسملة، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (بها مشها إحرار السعد وإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، لإسماعيل بن غنيم الجوهري). القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٢٥هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- الروض المطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد المنعم الحميري، حققه د. إحسان عباس، ط ٢. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

#### (س)

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هندواي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. (جزآن).

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تخريج ناصر الدين الألباني، ط ٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٨هـ.

- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

- سير أعلام النبلاء، للذهبي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ - ١٩٨٨م. (٢٥ جزءًا).

- السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، ط ٢. الرياض: أعضاء السلف، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. (جزآن).

#### (ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد. القاهرة: مكتبة القدسي. ١٣٥٠هـ. (١٠ أجزاء).

- شرح أبيات إصلاح المنطق، لابن السيرافي، تحقيق ياسين محمد السواس. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دمشق: الدار المتحدة للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- (كتاب) شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد. النجف، ١٩٧٤م.

- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني. دمشق: مطبعة الحجاز، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق. دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. (٨ أجزاء).

- (كتاب) شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م. (٣ أجزاء).



- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، د. ت.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. (٤ ج في ٢ مج).
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. (جزآن).
- شرح (كتاب) الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط ٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح حماسة أبي تمام (تجلي غر المعاني عن مثل صور الغواني والتجلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة)، للأعلم الشنمري، تحقيق وتعليق د. علي المفضل حمودان. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. (مجلدان).
- شرح ديوان الأخطل التغلبي، صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهرسه: إيليا سليم الحاروي. بيروت: دار الثقافة، د. ت.
- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي. بيروت: دار الأندلس، د. ت.
- شرح ديوان حماسة أبي تمام، المنسوب لأبي العلاء المعري، دراسة وتحقيق د. حسين محمد نقشة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. (جزآن).
- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي. بيروت: عالم الكتب، د. ت. (٤ أجزاء).
- شرح ديوان الحماسة، للرزوقي، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. (٤ أجزاء).
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. (مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م).
- شرح ديوان عنتر بن شداد، غني بتصحيحه: أمين سعيد. القاهرة: المكتبة التجارية، د. ت.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: د. إحسان عباس. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٢.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطلي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. (القسم الأول في مجلدين).

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي (مع شرح شواهده للبغدادى)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. (٤ أجزاء).
- شرح «شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي» لا بن بري، تقديم وتحقيق د. عيد مصطفى درويش، مراجعة د. محمد مهدي علام. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٨٦هـ - ١٩٩٦م. (قسمان).
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة: مركز البحث بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. الجزء الأول: حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم. الجزء الثاني: حققه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه المسمى «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، لابن خروف، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديري. طرابلس (ليبيا): كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٩٩٥م.
- شرح للمع، صنفه ابن برهان العكبري، حققه د. فائز فارس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. (جزآن).
- شرح المفصل، لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي، (١٠ ج في ٢ مج).
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوين، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. (٣ أجزاء).
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم جمعة. الكويت، ١٩٧٦م.
- شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق وتقديم د. محمد إبراهيم حور، ود. وليد محمود خالص. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (٣ أجزاء).
- شروح سقط الزند، لأبي العلاء المعري. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م. (٥ أجزاء).

- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ، تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطون . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، قدم له د. شوقي ضيف ، ط ٢ . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- شعر تغلب في الجاهلية ، جمع وتحقيق أمين محمد ميدان ، مراجعة د. صلاح الدين الهادي . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- شعر الحارث بن خالد الخزومي ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري . النجف : مطبعة النعمان ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- شعر أبي زيد الطائي ، تحقيق د. نوري القيسي . بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٦٧م .
- شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . ط ٣ . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شعر عتبة بن الطبيب ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري . بغداد : دار الترية للطباعة ، ١٩٧٢ .
- شعر العدلي بن الفرخ العجلي = شعراء أمويون .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه د. حسين عطوان . دمشق : مجمع اللغة العربية ، د. ت .
- شعر عمرو بن معديكرب ، جمعه وحققه : مطاع طرايشي . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٩٧٤م .
- شعر محمد بن بشير الخارجي = شعراء أمويون .
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري ، تحقيق د. يحيى الجبوري ، ط ٢ . الكويت : دار القلم ، ١٠٤٩هـ - ١٩٨٥م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦م . (جزآن) .
- شعر يزيد بن الحكم الثقفي = شعراء أمويون .
- شعراء أمويون ، جمع د. نوري القيسي . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . بيروت : عالم الكتب ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د. خالد عبد الكريم جمعة . الكويت : مكتبة العروبة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

### (ص)

- صحيح البخاري . القاهرة : دار الشعب ، ١٣٧٨هـ (مصورة عن طبعة بولاق) .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٧٤هـ .
- صلة الصلة ، لابن الزبير (القسم الأخير) ، تحقيق ليفي بروفسال . بيروت : مكتبة خياط .

### (ض)

- ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ضياء السالك إلى أوضاع المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، ط ٢ ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م . (٤ أجزاء) .

### (ط)

- الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ، للإدفعي ، تحقيق سعد محمد حسن ، مراجعة د. طه الحاجري . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م .
- طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج . القاهرة : دار المعارف ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر . جدة : دار المدني ، د. ت .
- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤م .
- ابن الطراوة النحوي ، د. عياد عيد الشيتي . مطبوعات نادي الطوائف الأدبي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

## (ع)

- أبو علي الفارسي : حياته ومكانته ... وآثاره ، د. عبد الفتاح شليبي . القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٨٨هـ .
- عيون الأخبار ، لابن قتيبة . القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م .

## (ف)

- ( كتاب ) فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، للأسود الغندجاني ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني . دمشق : دار قتيبة . بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري . ضبطه وحققه : حسام الدين القدسي . بيروت : دار الكتب العلمية ، د. ت .
- ( كتاب ) الفصول في العربية ، صنفه أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، حققه د. فائز فارس . بيروت : مؤسسة الرسالة . إربد ( الأردن ) : دار الأمل ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تصنيف الحافظ صلاح الدين العلائي ، تحقيق د. حسن موسى الشاعر . عمان : دار البشير ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع محمد عبد الخالق عزيمة . القاهرة : دار الحديث ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- فهارس لسان العرب ، أشرف على برامجه د. أحمد أبو الهيجاء ، صنفه وقدم له د. خليل أحمد عمايره . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . ( ٧ أجزاء ) .
- الفهارس المفصلة لـ « الأشباه والنظائر ، للسيوطي » ، د. عبد الإله نبهان . القاهرة : معهد المخطوطات العربية . ( قيد الطبع ) .
- الفهارس المفصلة لـ « خصائص ابن جني » ، صنعة د. عبد الفتاح السيد سليم . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- فهرس ابن عطية ، تحقيق محمد أبو الأجناف ، ومحمد الزاهي . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- فهرس ابن غازي ( التعليل برسوم الإسناد ) ، تحقيق محمد الزاهي . الدار البيضاء : دار المغرب ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- فهرس الفهارس والأبيات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، لعبد الحي الكتاني ، باعتناء د. إحسان عباس ، ط ٢ . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . ( جزآن ) .
- فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية ( النحو ) - القسم الثاني ، عصام محمد الشنطي . القاهرة : المعهد ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- فهرست الرصاع ، تحقيق وتعليق محمد العناني . تونس : المكتبة العتيقة ، د. ت .
- فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير ، وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها الشيخ فرنسكه قداره زيدبن ، وخليان ربارة طرغوه ، ط ٢ . القاهرة : مؤسسة الخانجي . بيروت : المكتب التجاري . بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

## (ق)

- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. أحمد خطاب العمر . بغداد : وزارة الأوقاف ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

## (ك)

- الكامل ، للمبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة . القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٦م .
- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م . ( ٥ أجزاء ) .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . ( جزآن ) .
- كتب برامج العلماء في الأندلس ، د. عبد العزيز الأهواني . ( مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ، مج ١ ، ٩١ / ١ - ١٢٠ ، مايو ١٩٥٥م ) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري . بيروت : دار المعرفة .



- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، عبد العزيز البخاري. القسطنطينية، ١٣٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة. بغداد: مكتبة المثنى.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان. دمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المضللات، صنعة جامع العلوم الباقولي، حققه وعلق عليه وصنع فهرسه: د. محمد أحمد الدالي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. (٤ أجزاء).
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء إسماعيل بن علي، تحقيق علي الكبيسي، ود. صبري إبراهيم، مراجعة د. عبد العزيز مطر. الدوحة: جامعة قطر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

#### (ل)

- الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. غازي طليمات، ود. عبد الإله نبهان. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. (جزآن).
- لسان العرب، لابن منظور. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت). (مصورة عن طبعة بولاق).
- لمع الأدلة في أصول النحو = الإعراب في جدل الإعراب.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

#### (م)

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرّاز القيرواني. حققه وقدم له وصنع فهرسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي. الكويت: دار العروة، ١٩٨٢م.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، ط ٢. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية. بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. فؤاد سزكين، ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم محمد الصفاقسي، تحقيق موسى محمد زنين. طرابلس (ليبيا): كلية الدعوة الإسلامية، لجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٩٩٢م.
- المختص في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (جزآن). (الأول: بتحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. و) (الثاني: بتحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. (٥ أجزاء).
- المختص، لابن سيده. دمشق: دار الفكر، د. ت (مصورة).
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي. شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٦م (جزآن).
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق د. حسن هنداي. دمشق: دار القلم. بيروت: دار المنارة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه: شيخ الراشد. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٦م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبعديات، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.
- المسائل الملقبات في علم النحو، لمحمد بن طولون، حققه وعلق عليه: د. عبد الفتاح السيد سليم. (مجلة عالم الكتب السعودية - مج ١٢، ٣٤ - محرم ١٤١٣هـ - أغسطس ١٩٩١م).
- المسائل المثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات. مكة المكرمة: مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- المستقصى في أصول الفقه ، لأبي حامد الغزالي . القاهرة ، ١٣٢٢هـ .

- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري . حيدر آباد : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م . (جزآن) .

- مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين ، تحقيق د. جمال طلبة . القاهرة : دار زاهد القدسي ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس . الكويت : المطبعة العصرية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م . (جزآن) .

- معاني القرآن ، للفراء . الأول : بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ود. محمد علي النجار . والثاني بتحقيق ومراجعة محمد علي النجار . والثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة علي النجدي ناصف . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د. ت . (مصورة) .

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . (٥ أجزاء) .

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، لعبد الواحد المراكشي ، تحقيق محمد سعد العريان ، ومحمد العربي العلمي . الدار البيضاء : دار الكتاب .

- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د. ت . (مصورة) .

- معجم الشعراء ، للمرزباني (معه المؤلف والمختلف للأمدي) تصحيح وتعليق د. ف. كرنكو . القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٥٤هـ .

- معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج . القاهرة : عيسى الباني الحلبي ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، د. أميل بديع يعقوب . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . (٣ أجزاء) .

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، صنعة لفيف من المستشرقين ، نشر : د. أ. ي. وُسنك . لندن : مكتبة بريل ، ١٩٣٦م . (٧ أجزاء) .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي ، حققه وقيد نصه وعلق عليه : بشار عواد

معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس ، ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . (جزآن) .

- معني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني . (مصورة) . (جزآن) .

- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق وضبط محمد سعيد كيلاني . القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

- المفصل في علم العربية ، للزمخشري . (بذيله المفصل في شرح أبيات المفصل) ، ط ٢ . بيروت : دار الجليل ، د. ت .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق د. عياد بن عيد التيتي . مكة المكرمة : دار التراث ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م . (جزآن) .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية ، للعيني . (على هامش خزائن الأدب - طبعة بولاق) .

- (كتاب) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان . بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٢م .

- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م . (٤ أجزاء) .

- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢م .

- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيية إلى الحرمين مكة وطيبة ، تقييد ابن رشيد الفهري ، تقديم محمد الحبيب بن الخوجة . تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨١ - ١٩٨٣م . (٣ أجزاء) .

- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة علي بن سلطان الحكمي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- المتن في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط ٤ . بيروت : الآفاق الجديدة ، ١٣١٩هـ - ١٩٧٩م . (جزآن) .

- المنجد في اللغة ، لكرام ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، وضاحي عبد الباقي . القاهرة : عالم

الكتب، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. القاهرة: مصطفى الحلبي، ١٣٧٩هـ.

- الموشح، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.

- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. د. ت.

## (ن)

- النبوغ المغربي، عبد الله كنون، ط ٣. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

- (كتاب) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للمرابط الدلائي، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي. بنغازي (ليبيا): الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، د. ت. (الجزء الأول في ٤ مجلدات).

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ط ٢. مكة المكرمة: دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط ٥. القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح محمد علي الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت. (مصورة).

- نفع الطيب، للمقري، تحقيق د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

- نقائض جرير والأنخل، لأبي تمام، تحقيق أنطون صالحاني السوعي. بيروت، ١٩٢٢م.

- نقائض جرير والفرزدق، تحقيق بيفان. لندن، ١٩٠٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. (جزآن).

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري. بيروت: دار الكتاب العربي.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج (على هامش الديباج المذهب). بيروت: دار الكتب العلمية.

## (هـ)

- هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين، لإسماعيل البغدادي. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. (مصورة).

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ - ١٩٨٠م. (٧ أجزاء).

## (و)

- (كتاب) الوحشيات (الحماسة الصغرى لأبي تمام)، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميعني الراجكوتي، زاد في حواشيه: محمود محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، حققه وعلق حواشيه وصنع فهرسه: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م. (٦ أجزاء).

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، حققه د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر، د. ت. (٨ أجزاء).

- ابن يعيش النحوي، د. عبد الإله نيهان. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧.

\* \* \*



## تَبَيَّنَ المحتويات

مقدمة ..... (١٥-١)

### القسم الأول : الدراسة

(١٧ - ٥١٢)

تمهيد (الإيضاح لأبي علي) ..... (١٧-٦٤)

١ - مسائل عامة : أ - عنوان الكتاب ١٨، ب - تاريخ تأليفه

وسببه ٢٢، ج - طبيعته وغايته ٢٥، د - مكانته

٢٦، هـ - ذبوعه ٣١

٢ - مسائل موضوعية : أ - مادة الإيضاح ٣٥، ب - بناءه ٣٩،

ج - مصادره ٤٢، د - شواهد ٤٥، هـ -

أثره ٥١

### الباب الأول : ترجمة ابن أبي الربيع

(٦٥ - ١٢٢)

الفصل الأول : سيرته الذاتية ..... (٦٧-٨٠)

١ - نسبه وأسرته ٦٧

٢ - حياته : أ - أسرته ٦٨، ب - تنقلاته ٦٩، ج - صورة عصره

(سياسيًا) ٧١، د - صورة عصره (علميًا) ٧٢

٣ - علاقاته ومناظراته ٧٣ : أ - مع العزفين ٧٣، ب - مع

مالك بن المرحل ٧٥، ج - مع ابن الشاط ٧٥

٤ - سمات شخصيته وخلقه : أ - الوقار والصلاح ٧٧، ب - حب

العلم ٧٨، ج - الانقباض عن الناس ٧٨

٥ - وفاته ٧٩

الفصل الثاني : سيرته العلمية ..... (٨١-١٢٢)

١ - تكوينه العلمي ٨١

٢ - شيوخه ٨٨

٣ - تلاميذه ٩٦

٤ - مصنفاته ١٠١

٥ - مكانته ١١٧

الباب الثاني : « الكافي » : تقديم ودراسة

(١٢٣-٢٩٩)

الفصل الأول : تقديم عام ..... (١٢٥-١٥٣)

١ - عنوانه ١٢٥

٢ - توثيق نسبه ١٢٧

٣ - تاريخ تأليفه وغرضه ١٢٨

٤ - موضوعه ١٣٢

٥ - تجزئته ١٣٣

٦ - نسخه ١٣٥

٧ - لغته وخصائصه التعبيرية ١٤٥

الفصل الثاني : دراسة في البناء والمصادر ..... (١٥٥-١٨٨)

١ - بناء « الكافي » : أ - المادة ١٥٥، ب - المنهج ١٥٧،

ج - الخصائص المنهجية ١٦٣

٢ - مصادر « الكافي » ١٧٣

الفصل الثالث : الأصول في « الكافي » ..... (١٨٩-٢٩٩)

١ - السماع ومصادره ١٩١ : أ - القرآن الكريم وقراءاته ١٩٩،

ب - الحديث والأثر ٢٢٠، ج - الأمثال

والأقوال ٢٣٤، د - الشعر ٢٤٢

٢ - القياس وما يتصل به ٢٥٨ : أ - القياس ٢٥٩، ب - نظرية

العلة ٢٦٦، ج - نظرية العامل ٢٧٩

٣ - الإجماع ٢٩١

الباب الثالث : شخصية ابن أبي الربيع النحوية ..... (٣٠١-٥١٢)

الفصل الأول : ابن أبي الربيع والنحويون ..... (٣٠٣-٣٥٢)

١ - مذهبه النحوي ٣٠٣

٢ - مع البصريين ٣٠٥

٣ - مع الكوفيين ٣٢٠

٤ - مع البغداديين ٣٣٠

٥ - مع النحويين المتأخرين ٣٣٢

الفصل الثاني : ابن أبي الربيع وأبو علي ..... (٣٥٣-٣٨٣)

١ - دفاع عن ترجمات الأبواب ٣٥٦

٢ - رد الاعتراض على الحدود ٣٥٧

٣ - تأويل الشواهد والأمثلة ٣٥٩

٤ - توجيه العبارات المشككة أو المحتملة ٣٦٣

٥ - الانتصار للآراء ٣٧٠

٦ - العناية بالروايات ونقدها ٣٧٧

الفصل الثالث : ابن أبي الربيع وابن الطراوة ..... (٤١٣-٣٨٥)

الفصل الرابع : ابن أبي الربيع : اجتهاداته وأثره ..... (٤٦٨-٤١٥)

١ - اجتهاداته : أ - انفراداته ٤١٦ ، ب - إضافاته ٤٢٢ ، ج -

تحقيقاته ٤٢٦ ، د - نقداً ٤٣٢ ، هـ - تسوياته

٤٣٨ ، و - اختياراته ٤٣٩

٢ - أثره في اللاحقين ٤٥٤

الفصل الخامس : ابن أبي الربيع : ماله وما عليه ..... (٤٩٦-٤٦٩)

١ - ماله ٤٦٩

٢ - ما عليه : أ - ما يتصل بالإيضاح ٤٧١ ، ب - ما يتصل بالكافي

٤٧٤

خاتمة : خلاصة ونتائج ..... (٥١٢-٤٩٧)

### القسم الثاني : التحقيق

- منهج التحقيق وصور النسخ الخطية ..... (أ - ح)

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ..... (١١٥٨-٥)

- مقدمة المؤلف ٥ - ١٠

- شرح مقدمة أبي علي ١١ - ٧٣

- أقسام الكلام ٧٢ - ١٠٨

- باب ما إذا اختلف من هذه الكلم ١٠٩ - ١١٩

- باب حد الإعراب ١٢٠ - ١٧٦

- باب البناء ١٧٧ - ٢٠٤

- باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة ٢٠٥ - ٢٢٩

- باب من إعراب الفعل ٢٣٠ - ٢٦٦

- باب التثنية والجمع ٢٦٧ - ٢٨٨

- باب إعراب الأسماء ٢٨٩ - ٢٩١

- باب الابتداء ٢٩٢ - ٣٨٩

- باب خبر المبتدأ ٣٩٠ - ٤٨١

- باب من الابتداء بالأسماء الموصولة ٤٨٢ - ٥٣٤

- باب الإخبار بالذي وبالألف واللام ٥٣٥ - ٥٧١

- باب الفاعل ٥٧٢ - ٦٣٠

- باب الفعل المبني للمفعول به ٦٣١ - ٦٦٠

- باب الأفعال التي لا تتصرف ٦٦١ - ٦٨٠

- باب نعم ويئس ٦٨١ - ٧٠٩

- باب التعجب ٧١٠ - ٧٤١

- باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر ٧٤٢ - ٧٩٧

- باب « ما » ٧٩٨ - ٨٣٤

- باب إن وأخواتها ٨٣٥ - ٩١٦



- باب إنَّ وأنَّ ٩١٧ - ٩٤٦

- باب ظننت وأخواتها ٩٤٧ - ٩٧٦

- باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل ٩٧٧ - ٩٨٥

- باب أسماء الفاعلين والمفعولين ٩٨٦ - ١٠٢٦

- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٠٢٧ - ١٠٦٥

- باب المصادر التي أعملت عمل الفعل ١٠٦٦ - ١١١٩

- باب الأسماء التي سُيِّت بها الأفعال ١١٢٠ - ١١٥٨

الفهارس الفنية ..... (١١٥٩ - ١٢٦٩)

١ - فهرس الآيات القرآنية ١١٦١ - ١١٨٣

٢ - » الأحاديث والآثار ١١٨٤ ، ١١٨٥

٣ - » الأمثال والأقوال ١١٨٦

٤ - » نماذج الصنعة وأساليب اللغة ١١٨٧ - ١١٩٨

٥ - » الأمثلة والأبنية وما يتصل بها ١١٩٩ - ١٢٠٨

٦ - » اللغة ١٢٠٩ ، ١٢١١

٧ - » الألفاظ المفسرة في الحواشي ١٢١٢ - ١٢١٩

٨ - » الأشعار والأرجاز ١٢٢٠ - ١٢٣٧

٩ - » صدور الأبيات وأجزائها ١٢٣٨ - ١٢٤٠

١٠ - » الأعلام ١٢٤١ - ١٢٥٤

١١ - » الجماعات والأسم والقبائل ١٢٥٥ - ١٢٥٨

١٢ - » الكتب المذكورة في الكافي ١٢٥٩ ، ١٢٦٠

١٣ - فهرس الإشارات البلاغية ١٢٦١

١٤ - » العروض والقوافي ١٢٦٢

١٥ - » الضرائر الشعرية ١٢٦٣ - ١٢٦٧

١٦ - » المواضع وما يتصل بها ١٢٦٨

١٧ - » الحيوان والنبات والحجارة ١٢٦٩

ثبت أهم المصادر والمراجع ١٢٧١ - ١٢٩٥

ثبت المحتويات ١٢٩٧ - ١٣٠٣

\* \* \*

للسنة

د. فيصل الفياض  
تحقيق

الجزء الثاني مع الفهرست  
الذي هو المصنف

٢

الإيضاح

٢

٢

السيد الشريف  
ابن أبي الربيع